الاسكوا

التكامل العربي

سبيلاً لنهضة إنسانية

التكامل العربي

سبيلاً لنهضة إنسانية

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

فريق إعداد التقرير

هـذا التقريـر هـو ثمـرة جهـود تضافـرت في البحـث والتحليـل والتدقيـق بمبـادرة وتوجيـه من الدكتـورة ريما خلف الأمينة التنفيذية للإسـكوا. وقد أسـهم في التقرير وأثرى مادّتـه بالأفكار القيمة مجلـس مـن الاستشـاريين ضم نخبة من المفكرين العرب. واشـتركت في صياغتـه مجموعة من الخبراء العـرب المميزين، وشـارك الزملاء من الإسـكوا في إعـداد الأبحاث الموضوعية والإحصـاءات والنماذج الاقتصاديـة، وفي دعم المشروع وتنسـيقه.

مجلس الاستشاريين

أبـو يعـرب المرزوقـي، إصـلاح جـاد، إنعـام بيـوض، باقـر سـلمان النجـار، جـودة عبـد الخالـق، حمـدي قنديـل، رشـيدة بنمسـعود، رضـوى عاشـور، رفيعـه غبـاش ، سـامي ابراهـم، صـادق جـواد سـليمان، طـارق مـتري، طاهر كنعان، عاطـف قبرصي، عبد اللّه السـيد ولـد اباه، عبد الوهـاب الأفندي، عز الديـن الأصبحـي، عصـام شرف، عـلي القاسـمي، فريدة علاقـي، فهمـي هويدي، كلوفيـس مقصود، محمـد أبـو رمـان، محمـد طيـب التيزينـي، مصطفـى كامـل السـيد، هانـي فحـص، هيفـاء زنغنـه

الفريق الرئيسي

أبو يعرب المرزوقي، عبد اللّه الدردري، نادر فرجاني (المحرر الرئيسي)، هيفاء زنغنه

الدراسات المرجعية

أمـين حطيـط، باسـل صلّوخ، ثابت شـكري، جـورج قرم، حسـن شريف، خالدة سـعيد، داليا سـعيد مصطفى، رغيد الصلح، رياض نعسان آغا، زياد عبد الصمد، سعد الله آغا القلعة، عادل سماره، علي فخرو، مالـك الصغـيري، محمد مرسـال، محمود عبد الفضيل، نبيل صفوت، نضال رشـيد صبري، وليد الهليس

فريق الإسكوا

الأبحاث الموضوعية

أديب نعمه، حيدر فريحات، خالد أبو اسماعيل، رلا مجدلاني، طارق علمي، كريم خليل

النمذجة الاقتصادية

محمد عبد الباسط الشمنقي، محمّد الهادي بشير

تنسيق المشروع

مهى يحيى (منسقة)، هشام طه (منسق)، بمساعدة جنى البابا، وغادة شمعون

التحرير والترجمة والإخراج الطباعي

فريق قسم المؤتمرات في الإسكوا تحت إشراف عهد سبول

تصميم الغلاف

يزن حلواني

تمهيد

لا يختلف المراقبون كثيراً في توصيف حال العالم العربي اليوم. فقد لا نجد إلا قلة من الناس تنكر المأزق التنموي الذي وصلت إليه الدول العربية من تخلف معرفي وهشاشة في البنى الاقتصادية وتفشي الظلم الإنساني. إلا أن الإجماع أو التوافق على تشخيص الواقع لا يلبث أن يتبدد حال الانتقال إلى تحليل أسباب هذا الواقع وعند تقصي شروط الخروج منه.

«التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية» تقرير يطرح بديلاً للخروج من هذا الواقع، نضعه في متناول القراء من اختصاصيين ومسؤولين ومواطنين ليتدارسوا فرضياته وينظروا في توصياته، تمهيداً لتبني ما يجمعون عليه منها، وتطوير وتصويب ما يختلفون فيه. ويصدر التقرير بمبادرة من الإسكوا وبمشاركة من نخبة مميزة من المثقفين العرب، يجمعهم إيمان برسالة هذه الأمة وغيرة على مستقبلها، نخبة متنوّعة من حيث الفكر والتخصص، اجتمعت من مختلف الأقطار العربية والتقت حول أهداف التقرير ومقترحاته الرئيسية، وإن لم تلتقِ بالضرورة على كل مفردة فيه.

القهر والاستباحة الخارجية والتعثر التنموي، هي في نظر فريق التقرير أهم سمات الواقع الراهن الذي هو وليد عقود من التشرذم، والإخفاق في نهج التنمية السياسية والاقتصادية. ومن قلب هذا الواقع، يدعو التقرير إلى مسار بديل تكون بدايته في إحياء فكرة التكامل بين الدول العربية، ويتسع ليشمل جميع الفضاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

والتكامل العربي في منظور التقرير هو هدف ووسيلة. هو هدف، كونه سكن، أملاً وحلماً، وجدان 350 مليون إنسان يميزهم تراث تاريخي وثقافي وروحي مشترك، وتجمعهم اللغة الواحدة، وتُقاربُ بينهم الجغرافيا بما أنعمت عليهم به من تجاور في المكان، وما ابتلتهم به من موقع استراتيجي وثروات أيقظت شهوة الطامعين ففرضت عليهم تحديات فريدة، حري بها أن توحّد في أذهانهم الخصم والمصير.

والتكامل هو وسيلة. وربما الوسيلة الأهم، لتحقيق نهضة إنسانية تعم العالم العربي، يشارك في صنعها جميع أبنائه أياً يكن عرقهم أو دينهم أو جنسهم، مواطنين أحراراً متساوين في القيمة الإنسانية، يملكون وسائل الإبداع والعمل الخلاق، يقتحمون بها تخوم المعرفة، ويبنون مجتمعات تنعم بالرفاه الإنساني بأبعاده الماديّة والمعنويّة.

ويرى فريق التقرير أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة، هو امتلاك مقوماتها، من إرادة مستقلة، وعلم مبدع، وقدرة فعلية لا وهمية، وحياة دائمة التجديد والتجدّد. ولا سبيل لامتلاك هذه المقومات إلا في تكامل عربي فعّال تصبح به الأمة قادرة على استئناف دورها التاريخي في الحضارة الإنسانية.

وهذا التكامل ليس اكتشافاً جديداً أو بدعة محدثة. فقد أدركت الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي أهمية إنشاء تكتل قوي ومنيع، يحفظ لها استقلالها، ويعينها على النهوض باقتصاداتها وتحقيق الأمن الإنساني لجميع مواطنيها. فعقدت اتفاقيات للدفاع المشترك ولإقامة وحدة اقتصادية كاملة، كانت رائدة في ذلك الزمن. ولكن عقوداً ستة مرّت على توقيع تلك الاتفاقيات دون أن تنفذ الدول العربية إلا الجزء اليسير من أحكامها.

والتقرير يبحث في أوجه هذا القصور فيحلل أسبابه ويبين تبعاته، لينتقل بعد ذلك إلى وضع رؤية استراتيجية للتكامل ترتكز على أركان ثلاثة. أول هذه الأركان تعاون سياسي يدعم إقامة الحكم

الديمقراطي الصالح في الدول العربية ويشكل كتلة حرجة تعمل متجانسة موحدة في المحافل الدولية للحفاظ على الحقوق والمصالح العربية، ولتحرير ما اغتُصب من أرض عربية خاصة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان. أما الركن الثاني فهو تعميق التكامل الاقتصادي باستكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة واسترجاع مشروع الوحدة الاقتصادية الشاملة التي كانت أول أهداف التعاون العربي الرسمي، وفقاً لنُهج ومفاهيم تنموية معاصرة.

أما الركن الثالث، وربما الأهم والأصعب، فهو الإصلاح الثقافي والتربوي الذي يمكّن العرب من استعادة روح المبادرة التاريخية ويكوّن الأشخاص المبدعين، والقادرين على بناء مجتمعات المعرفة واقتصاداتها، والتي بدونها تبقى التنمية وهْماً في عالم غدت فيه المعرفة ترسم الحدود الفاصلة بين الثراء والفقر، بين القدرة والعجز، بين الإنجاز والإحباط.

للوهلة الأولى، قد يبدو الحديث عن إحياء التكامل العربي للناظر في هذا الزمن الصعب ضرباً من الجنون أو إفراطاً في الخيال. فالخلافات التي كانت تقتصر في السابق على النخب الحاكمة غزت نسيج بعض المجتمعات العربية، فاخترقته التوترات الإثنية والمذهبية والنزعات الانفصالية، حتى أصبح قبول الآخر استثناء، بعد أن كان تقدير الآخر والاحتفاء بالتنوع المثري هو الأصل والقاعدة. وفي بعض البلدان ضربت الفتنة الطائفية عميقاً، وتأججت نزاعات أهلية طاحنة باتت تهدد كيان الدولة ووحدتها، وسلامة أراضيها، وسلمها الأهلي. وكثيراً ما تنفخ في نيران هذه الفتن أطرافٌ خارجية تتوسل تحويل الصراع في المنطقة من صراع ضد الاحتلال والتبعيّة والتخلف إلى اقتتال بين الملل والنحل والإثنيات، اقتتال يضعف الجميع ويقوض قدرة الجميع على النهوض والتحرر.

ولا يغفل التقرير مشهد الفرقة والتمزق الداخلي، بل يرى في هذا الواقع ذاته دافعاً قوياً للخروج منه، عبر طريق لا تبتعد كثيراً عن الرؤية التي يوضح معالمها آخرُ فصوله: تكامل بين الأجزاء يقوّي جميع الأجزاء. فالتماسك الاجتماعي لا يستعاد إلا عندما يتساوى الجميع في المواطنة وفي الفرص؛ والطروحات الطائفية والإقصائية التي استجلبت اقتتال الأخوة وبأساً شديداً على الجميع لن تفقد بريقها إلا بإصلاح شامل يعيد الألق الثقافي الحقيقي الذي يُثرى بالتنوّع؛ والتدخل الخارجي لن يُلجم إلا بتكامل بين أجزاء الوطن العربي يقيه الاستباحة، ويعزز منعته إزاء الإملاءات المزمنة وتماسكه في مواجهة التحديات المستجدة.

والدعوة للتكامل العربي لا تأتي فقط لدرء المخاطر، بل أيضاً للبناء على الإصلاحات التي شرعت فيها بعض الدول العربية استجابةً لتطلعات شعوبها، ولاغتنام الفرص التي تتيحها صحوة شعبية عمّت أرجاء المنطقة. فهذه الصحوة التي تجلت في الحراك العربي عامة، وحراك الشباب خاصة، من أجل الحرية والكرامة والعدالة، تؤذن بالتحول إلى نظم ديمقراطية تُبنى على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي. وفي إنهاء حالات التفرد بالنفوذ والقرار قطرياً، دفعٌ كبير لتكامل عربي أقل ثماره الفوائد التي تأتي على الأغلبية الساحقة من الشعوب في ظله وتضيع عليها في غيابه.

والتقرير لا يغفل رأي من يبشر بانكسار انتفاضات الحرية، ولكنه يرى أن أصحاب هذا الرأي فاتتهم أمور وغابت عنهم أخرى. فاتَهم أن الأحداث لا تظهر نتائجها إلا بعد حين، فحكموا على الانتفاضات بالفشل بسبب عدم الاكتمال. وغاب عنهم أن درب التحول نحو الديمقراطية والحكم الصالح درب طويلة، وصعبة، ومحفوفة بالمخاطر. ومن الوهم التوقع أن الأطراف والقوى التي استمتعت لعقود بمكاسب على حساب حقوق سائر الناس ومقدرات الأوطان، ستستسلم لرياح التغيير. فكما تدلنا التجارب التاريخية، لا خيار لهذه القوى سوى الدفاع عن مصالحها بمختلف الوسائل؛ وإن كتب لهذه القوى الانتصار، فإلى حين.

وغـاب عـن المبشريـن بالعـودة إلى الـوراء أن إسـقاط نظـام الحكـم هنا أو هنـاك لم يكـن إلا أحد التحـولات الأولية لهذه الانتفاضات، أما أهم نتائجها فولادة إنسـان عربي جديد ينشـد حريته، ويدرك حقوقه، ويعتزّ بثقافته، ويثق بقدراته وإمكانياته، إنسان كسر حاجز القهر والخوف في عقله وفي قلبه، فبـات من الصعب هزيمتـه أو انتزاع الحلم منه.

هذه هي بعض رسـائل تقرير التكامل العربي، في مادة لا تدّعي الكمال أو العصمة بل هي محاولة للمسـاهمة في إطـلاق حوار عربي خالـص حول واقع العالـم العربي واسـتراتيجية النهوض به ودور التكامل العربي الشـامل في تحقيق تطلعات شـعوبه.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشـكر الجزيل لكل من سـاهم في هذا العمل، وخصوصاً لفريق المؤلفين على إسـهامهم المبـدع ومهنيتهـم الرفيعة، وأن أعرب عـن عميق امتناني لأعضاء المجلس الاستشـاري الذين أسـدوا للفريق نصحاً ومشـورة أثرت التقرير وأضفت عليه مزيداً من العمق والموضوعية.

وفي الختـام أشـكر فريـق العمل في الإسـكوا على ما بذلـه من جهود في دعم إعداد هـذا التقرير، على مسـتوى عـالٍ مـن الاحـتراف والخبرة. وأرجـو أن يضع هـذا التقرير في متنـاول القراء مـادة للنقاش والحوار والتفكير في المستقبل من منظور احتياجات المنطقة وخصوصياتها، وطموح شعبها ومستقبله.

وثقتـي أن الجميع يتفق على المقصد ولو اختلفوا في تفسـير المقصود.

ريما خلف

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا

المحتويات

لمحة عامة 1

الفصل الأول

التكامل العربي: مفاهيم وآفاق 13

التراث الثقافي العربي في مفهوم التكامل 15

المعرفة أساساً للتكامل العربي الشامل 20

التكامل الاقتصادي يرفد التكامل الشامل 22

التكامل سبيل للنهوض أو نتيجة له 28

الأمة العربية المستباحة تتحوّل زاداً لتقدم البشرية جمعاء إن نهضت وأبدعت 30

الفصل الثاني

التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد 33

تجارب في التكامل الاقتصادي: طموح في التخطيط وقصور في التنفيذ 35

مشروعات التكامل العربي 37

آليات الشراكة مع الأطراف الخارجية تؤثر على التكامل الاقتصادي العربي 51

مبادرات التكامل لم تأتِ بالآثار المنشودة على الواقع الاقتصادي 53

الفصل الثالث

التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى 59

تجارب لم تستمر في التكامل العربي السياسي 61

المنظومة الرسمية القائمة للعمل العربي المشترك 63

التكامل العربي القطاعي 66

ثورات الحرية العربية تكشف ضعف النظام العربي الرسمي 72

الفصل الرابع

أسباب تعثّر التكامل الرسمي العربي 79

دواعي الإخفاق تغلب احتمالات النهضة في أكثر من تجربة في الماضي 81

أسباب خارجية تقوّض مشاريع الوحدة العربية 83

أسباب داخلية تحبط مشاريع الوحدة العربية 87

الفصل الخامس

التكامل الثقافي العربي 99

أساس حضاري يُبنى عليه التكامل الثقافي العربي 101

الهوية العربية في الشعر والرواية 104

الهوية العربية تتجلّى في السينما والتلفزيون 109
الهوية العربية تترسّخ في الموسيقى 113

الفصل السادس
التكامل الشعبي العربي في السياسة والمجتمع 117
التكامل الشعبي العربي في السياسة 119
الشعب العربي يتضامن مع القضية الفلسطينية ويتحد في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 125
التكامل الشعبي يظهر في العمل المجتمعي 128
التكامل الشعبي يتجلى في المد التحرري العربي 130

الفصل السابع
التكامل العربي في ظل مخاطر التشرذم وتحديات التنمية 135
الاعتداءات الخارجية وتعطيل إمكانات الأمن المشترك تنتقص من حرية الوطن والمواطن 137
عوامل عديدة تتضافر في تهديد الأمن القومي والرفاه الإنساني 140
النسق البيئي والإيكولوجي يواجه مخاطر حالّة وأخرى مستقبلية داهمة 146
أزمات ثقافية ومعرفية تكبح النهضة وتقوّض الأمن الإنساني العربي 149

الفصل الثامن
التكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للعمران الناهض 159
نمذجة مسارات التكامل الاقتصادي العربي 161
مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة السلع 163
نتائج تطبيق مسارات التكامل التجاري 166
تكامل يتجاوز الطابع التجاري إلى تكامل اقتصادي شامل 177
المنافع المنتظرة من التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقها بالاقتصار على إقامة اتحاد جمركي عربي 189

الفصل التاسع
رؤية استراتيجية للتكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية 193
التكامل العربي يثمر نهضة إنسانية 195
تصور استراتيجي لنهضة إنسانية تنطلق من التكامل العربي الشامل 196
خطوات عملية تقود إلى تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 198
البنية المؤسسية للتكامل العربي 200
توجهات استراتيجية لتكامل يؤدي إلى فضاء المواطنة الحرة العربية 202

الحواشي 219
المراجع 225

الملحقات 239

الملحق الأول

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، 1950 241

الملحق الثاني

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، 1957 244

الملحق الثالث

ميثاق الوحدة الثقافية العربية، 1964 248

الملحق الرابع

مؤتمرات القمة العربية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية 253

الملحق الخامس

مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وتجارب التكامل الاقتصادي خارج الوطن العربي 262

الملحق السادس

الصياغات الرياضية والأدوات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة والمحاكاة الاقتصادية 277

الملحق السابع

المنظّمات العربية المتخصصة وأهدافها 289

الجداول الاحصائية 293

1. الحماية الجمركية على بعض الواردات من مصر، 2009 295
2. المجالات الوظيفية التي تغطيها التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في عدد من البلدان العربية 298
3. توزيع الصادرات العربية حسب القطاعات والأسواق، 2010 300
4. تركيبة الصادرات العربية إلى البلدان العربية قبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيّز التنفيذ وبعده في عام 2005 301
5. تحليل حركة التجارة بين عامي 2000 و2010 ودراسة مستويات الهوامش الموسعة والهوامش المكثفة 302
6. المهاجرون العرب في البلدان العربية، 1990-2010 304
7. المهاجرون إلى البلدان العربية من جنسيات مختلفة، 1990-2010 305
8. مؤشر التكامل التجاري للبلدان العربية، 2010 306
9. الحماية الجمركية الحقيقية على التجارة البينية العربية بالسلع الزراعية 307
10. الحماية الجمركية الحقيقية على التجارة البينية العربية بالمنسوجات 307
11. درجة ارتباط معدّلات النمو الحقيقي بين البلدان العربية ومع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية 308

12. سياسات سعر الصرف 309
13. مؤشرات إنمائية مختارة 310
14. البطالة في البلدان العربية 311
15. معدل نمو صادرات الخدمات حسب الفئة والمنطقة، 1990-2011 312
16. التزامات البلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات 313
17. مؤشرات تقييد التجارة 314
18. تطوّر مساهمة قطاع الخدمات في بعض الاقتصادات العربية 315
19. تطوّر التوظيف في قطاع الخدمات في المنطقة العربية بين عامي 2000 و2010 316
20. أنشطة الصندوق العربي في التمويل المشترك مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والدولية 317
21. شبكة الطرق في البلدان العربية 318

قائمة الأشكال

1-1 بنية العمران البشري 17
2-1 مشروع الأمة الواحدة في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 19
3-1 مراحل التكتل الاقتصادي 23
1-2 التعاون العربي في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 37
2-2 التوزيع القطاعي لقروض المشاريع المشتركة، 1974-2012 46
3-2 حركة الاستثمارات العربية البينية المباشرة 48
4-2 الاستثمارات العربية البينية من مجموع الاستثمارات العالمية الواردة إلى البلدان العربية 49
5-2 رصيد الاستثمارات العربية البينية حتى نهاية عام 2011 موزعاً حسب البلدان المستفيدة 50
6-2 رصيد الاستثمارات العربية والأجنبية في أسواق الأوراق المالية حتى نهاية عام 2011 50
7-2 الصادرات البينية من مجموع الصادرات، 2010 54
8-2 توزيع الصادرات البينية حسب القطاعات، 2010 54
9-2 الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 1990-2009 56
1-3 الإنتاج العربي من السلع الزراعية الأساسية، 2003-2010 71
2-3 الواردات العربية من السلع الزراعية الأساسية، 2003-2010 71
3-3 إجراءات الدخول إلى البلدان العربية حسب الجنسية 74
4-3 حرية التنقل في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 75
5-3 القضية الفلسطينية في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 76
6-3 النظام الديمقراطي في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 76
1-4 مؤشر تركيز الصادرات في البلدان العربية غير النفطية 93
2-4 مؤشر تركيز الصادرات في البلدان العربية النفطية 93
3-4 النسبة الجمركية المكافئة للتدابير غير الجمركية في الدول العربية 95

4-4 الحواجز أمام التجارة العربية البينية في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013 97
1-7 صافي المعونات الأجنبية في البلدان العربية، 2010 140
2-7 متوسط الأموال المهربة من البلدان العربية، 2002-2006 142
3-7 متوسط نمو إنتاجية اليد العاملة 145
1-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 166
2-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرفاه في البلدان العربية 167
3-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموع صادرات البلدان العربية 167
4-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات العربية البينية 167
5-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموع واردات البلدان العربية 167
6-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الواردات البينية العربية 168
7-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة في البلدان العربية 168
8-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة في البلدان العربية 169
9-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 170
10-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الرفاه في البلدان العربية 171
11-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع صادرات البلدان العربية 172
12-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الصادرات البينية العربية 172
13-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع واردات البلدان العربية 173
14-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الواردات البينية العربية 173
15-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة في البلدان العربية 174
16-8 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة في البلدان العربية 174
17-8 التغيّر في معدل الفقر لعام 2020 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في بعض البلدان العربية 176
18-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الناتج المحلي الإجمالي بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 180
19-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرفاه بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 180
20-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 181
21-8 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 181
22-8 معاملات التجارة الدولية 185

23-8 آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على التجارة البينية العربية 186
24-8 آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على الناتج المحلي الإجمالي والرفاه 187
25-8 آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على معدّلات البطالة 187
26-8 آثار توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي على الناتج المحلي الإجمالي والرفاه 189
27-8 آثار توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي على البطالة 190

قائمة الجداول

1-2 القوى العاملة العربية المهاجرة 41
2-2 تحويلات العاملين العرب الخارجة 42
3-2 التحويلات المرسلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2010 43
4-2 تحويلات العاملين العرب الداخلة 43
1-4 مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2012 96
1-8 تعميق التكامل التجاري العربي: المسارات والسيناريوهات والفرضيات المعتمدة 165

قائمة الأطر

1-1 تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في توحيد المناهج وتطويرها 26
2-1 جمال حمدان: جدل الوطنية والقطرية، والجغرافيا والتاريخ طوب الوحدة العربية وملاطها 29
3-1 الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد النهضة العلمية والإسلامية في الجزائر، 1889-1940، مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1931 31
1-2 حقوق العمال المهاجرين تضمنها معايير دولية 44
2-2 بوابة التنمية العربية 46
1-3 تجارب في التكامل العربي 65
2-3 الأسماء العربية لنطاقات الإنترنت 67
3-3 اليمن فضاء مفتوح للطائرات بدون طيار 72
1-4 جمال عبد الناصر يرفض المساومة بعد «النكسة» 82
2-4 إقتناص عُصب الحكم للمجتمع في البلدان العربية وتواطؤ المجتمع الدولي 88
1-5 قصة حنتوش: طفلة فلسطينية تتحرر بالخيال من نير الاحتلال الإسرائيلي 102
2-5 أمير الشعراء أحمد شوقي: شاعر العروبة 105
3-5 أبو القاسم الشابي: الشعر العابر للأجيال 106
4-5 دلالة الأرض في قصيدة محمود درويش 107

5-5	رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام (1905-2000): أم كلثوم أقامت الوحدة العربية القومية الأخوية	113
6-5	التكامل الموسيقي العربي	114
1-6	عصر النهضة العربية	120
2-6	حادثة الدار البيضاء	122
3-6	تضامن الشعب السوري مع الشعب العراقي والشعب اللبناني في مطلع القرن الحادي والعشرين	125
4-6	ناشطة بحرينية تنسحب من مؤتمر دولي احتجاجاً على تكريم رئيس إسرائيل	127
5-6	البيان الختامي لملتقى المدونين العرب الثالث	132
1-7	مقتطفات من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، 1950	138
2-7	الكارثة الإنسانية في قطاع غزة	139
3-7	الفساد في العراق بعد الاحتلال	141
4-7	وثيقة الأمان: العهدة المحمدية للمسيحيين	151
5-7	فتوى الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر في جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية	152
6-7	الفتنة أشد من القتل	152
7-7	صلاح عبد الصبور: اللغة العربية، وافرة الثراء، تغدو فقيرة بسبب التخلف الفكري	154
8-7	خطايا الإعلام	155
9-7	خليل مطران، المدافع العنيد عن اللغة العربية	157
1-8	فوائد تحرير خدمات النقل الجوي والبحري في مصر	178
2-8	فوائد النافذة التجارية الموحدة: التجربة التونسية	188
1-9	إيلان بابي: التطهير العرقي لفلسطين جريمة ضد الإنسانية	203
2-9	نموذج طليعي: مدينة مصدر، أبو ظبي	209
3-9	ومضات من الخليج والجزيرة العربية	212
4-9	في الفتنة تضل رجال بعد سلامة	215

إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

القرآن الكريم

لمحة عامة

التكامل الشامل موضوع سكن الوجدان العربي منذ زمن طويل، وحلّ هدفاً في مواثيق ومعاهدات رسمية منذ خمسينات القرن الماضي. وقد ارتقت هذه المواثيق في أهدافها فتجاوزت عصرها، ولكنها نكصت في وعودها فتركت الوهن يتسلل إلى مفاصل الأمة وخيبة الأمل إلى نفوس شعوبها.

وولّد تعثّر مشروعات التكامل العربي جدلاً حول إمكانية تحقيقه بين متشائم لا يرى سوى العقبات الخارجية والداخلية التي تحول دونه، ومتفائل منغمس في جميع مقومات التكامل من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك وميزة الجوار الجغرافي، يرى تجارب تكاملية أخرى في العالم الحديث تكللت بالنجاح حتى بغياب جلّ هذه المقومات، فيزداد قناعة بجدوى التكامل وضرورته سبيلاً لتحقيق تنمية ونهضة للمنطقة العربية طالت الجوار وامتنعت عنها. وإزاء مد تحرري اجتاح المنطقة بموجة من الإمكانات والاحتمالات، انتقلت جملة من الطموحات العربية من حيّز المرتجى البعيد إلى حيز المرغوب القريب. وأياً تكن نوعية التغيير المتأتي عن هذا المد التحرري، فهو يتيح فرصة لوقفة تأمل حول مواضيع متشعبة تتصل بمسار الوطن العربي ومستقبله، حري بأن يكون التكامل في مقدّمتها.

ويتناول هذا التقرير موضوع التكامل من وجهة ما يزخر به الماضي من دروس، وما يصطدم به الحاضر من عوائق، وما يتطلبه المستقبل من رؤى تحوِّل الفرص والفرص الضائعة إلى محرك لامتداد حضاري إنساني متكامل وحيوي، يبقى مهما تأخر تحقيقه هو السبيل إلى النهضة الإنسانية الشاملة في عموم الوطن العربي.

لمَ التكامل؟

قد لا تتاح لمجموعة متجاورة من البلدان في العالم ما يتاح للبلدان العربية من مقومات التعاون والتكامل، بل الاندماج والاتحاد. وفي حين تسعى بلدان العالم قاطبة، حتى العمالقة منها، إلى الانضمام إلى كيانات كبيرة، ولا سيما في عصر العولمة والمنافسة الشرسة، لا تزال البلدان العربية تواجه فرادى، تحديات العالم الخارجي ومتطلّبات العصر المتزايدة، في ظل مخاطر جسيمة، مزمنة وطارئة، تداهمها وهي في مهب التشرذم والانقسام. لقد فوّتت المنطقة العربية في الماضي الكثير من ثمار الحد الأدنى من التكامل، بل من التعاون، في التنمية الإنسانية والأمن القومي، كليهما. والتشرذم الذي كان من أكبر العوائق أمام رفاه العرب ورفعتهم في الأعوام الماضية، سيكون، إذا ما استمر، أكبر العوائق في العصر الآتي، أمام التقدم والنهضة.

فيبقى الحديث عن الحرية ورفاه أيّ مواطن في المستقبل، كما اليوم، في إطار المرغوب العسير بعيداً عن مسار جاد للتعاون والتكامل.

ويهدف هذا التقرير إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة تحرر الإنسان من الخوف والجوع، والأوطان من التبعية والاستباحة، وتمكّن الأمة العربية من استئناف دورها التاريخي ورسالتها الإنسانية بما يعود بالنفع عليها وعلى الإنسانية جمعاء. ومشروع التكامل المنشود لا يأتي لينقض مشروعات التكامل الاقتصادي القائمة، بل ليكمّلها ويُستكمل بها، ولا يأتي ليعزل الوطن العربي عن محيطه الطبيعي والعالم من حوله، بل ليوطد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والتجمعات الأخرى خاصة في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي، وليوثق التفاعل مع الحضارات الإنسانية، ينهل منها ويعطيها إغناء لها جميعاً.

التكامل سبيلٌ لنهضة عربية شاملة تحرر الإنسان من الخوف والجوع

لم ترقَ جهود العمل العربي المشترك إلى حلم الوحدة الاقتصادية العربية الأخّاذ الذي اعتمدته مسيرة العمل المشترك هدفاً لها عند انطلاقها في منتصف القرن الماضي

ويرتقي التقرير بمفهوم التكامل إلى أبعاد جديدة تشمل البنى الرمزية للوجود العربي الواحد إضافة إلى البنى المادية التي اعتمدتها مشروعات التعاون السابقة. ويوسع التكامل فضاء التعاون بحيث يشمل جميع مناحي البنية المجتمعية، أو مقومات العمران البشري بمفهوم عالم الاجتماع ابن خلدون، عمران مادته الاقتصاد والثقافة، صورته الحكم والتربية. هذا المفهوم هو التكامل الشامل الذي يدعو له هذا التقرير. وهو مفهوم لا ينتقص من التكامل الاقتصادي أو أهميته، بل يعتبره عموداً فِقرياً للتكامل الشامل ويدعو إلى توسيعه ليتجاوز حيز تحرير التجارة إلى تشييد البنى الكفيلة بدعم الإنتاج وتنويعه في مختلف القطاعات، وبناء اقتصادات المعرفة من خلال تكوين أساس متكامل من القدرات الإنسانية والتقانية والإنتاجية في المنطقة العربية.

وتجسيد هذا المفهوم للتكامل في الواقع لا يقف عند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل ينطلق منها إلى منطقة مواطنة حرة عربية يتمتع فيها كل عربي بحقوق المواطنة كاملة في جميع البلدان العربية، وتضمن الانتقال الحر للبشر والبنى الرمزية وما يتولد عنهما من نتاج مادي ومعارف بما يكفل رفع مستويات الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج في المجتمع. فتأتي فوائده تنمية إنسانية كاملة الأبعاد، على كل فرد، وعلى جميع مكوّنات النسيج المجتمعي.

قصور في العمل العربي المشترك

شهدت المنطقة العربية طوال أكثر من نصف قرن، محاولات متكررة للعمل المشترك، كانت طموحة في البدايات. غير أن هذه المحاولات سرعان ما انحصرت في النطاق الاقتصادي بالتعريف الضيق، ولم ترقَ إلى حلم الوحدة الاقتصادية العربية الأخّاذ الذي اعتمدته مسيرة العمل المشترك هدفاً لها عند انطلاقها في منتصف القرن الماضي. فحلم الوحدة الاقتصادية انكمش إلى مجرد تعاون ظل بدوره يتراجع حتى حوصر في نطاق تيسير التبادل التجاري بين اقتصادات لا تنتج الكثير، ووُضع في خدمة انتقال رؤوس الأموال في نشاط غالباً ما يتوخى الربح السهل والسريع، بينما بقيت العراقيل تعترض مسيرة إنشاء سوق عمل عربية واحدة، وتحول دون تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الدول العربية. وهكذا، ضاقت آفاق العمل العربي المشترك، فتحوّلت الاتفاقات إلى مجرد إعلانات مبادئ ضعيفة المفعول والفعالية. وانحصر مشروع التكامل الإنتاجي العربي في بضعة مشاريع مشتركة لا تصل إلى مستوى الإمكانات الهائلة للتكامل ضمن مشروع عربي شامل.

وفي الفضاء الثقافي، لم تفلح مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية في حماية مقومات مشروع التكامل وأدواته من ثقافة ولغة؛ ولا في استحضار أفضل ما في الحضارة العربية عامة في ثوب معاصر، ولا في إقامة منظومة فعالة للتعليم الراقي النوعية أو للبحث العلمي والتطوير التقاني؛ بما كان يمكن أن يشكل قاطرة محركة للإبداع الفكري والعلمي الذي هو أساس أي نهضة.

ولعل أخطر السياسات الثقافية كانت تلك التي قسمت المكان العربي الواحد والزمان العربي الواحد فأصبح بعض البلدان أكثر ارتباطاً بمستعمر الأمس من ارتباطه بالأمة؛ وتلك التي أضعفت وحدة الرموز المشتركة ووحدة اللغة والمخيّلة، تقييداً لطموح الإنسان العربي النابع من شعوره بالغنى التاريخي، وضرباً لأساس التنشئة المشتركة لشباب الأمة استعداداً للمستقبل.

ولكن الثقافة العربية كانت عصية على الاستئصال. فصمدت اللغة العربية والوحدة التراثية والتاريخية للأمة في وجه هذه السياسات، كما صمدت في القرن الماضي في مواجهة خطط الاستعمار التي سعت للقضاء على اللغة العربية، أصل أصول الوحدة الثقافية، خاصة في المغرب العربي؛ كما فشلت هذه السياسات في القضاء على الوحدة التراثية والتاريخية للأمة، أو في تقييد التعاون على المستوى الشعبي الذي لم يعترف بالحدود والعوائق، وقد انتعش رغم جميع القيود التي فرضت عليه.

الشعوب تسبق الحكومات

ليس غريباً، والأمر كذلك، أن يتفوَّق التكامل العربي الشعبي على مسيرة العمل العربي الرسمي، مبدعاً وسائل وقنوات للتواصل والتفاعل، فاتحاً أمام الشعوب العربية مسارات رحبة للتكامل الإنساني، خارج الأطر الرسمية، وأحياناً رغماً عنها.

ولعل التمسك بالتنوع الثقافي هو من أهم مقومات تفوّق التعاون العربي الشعبي. وهذا التنوّع هو شرط لا غنى عنه في النهضة الإنسانية في هذه البقعة من العالم. فالهوية لا تثرى ما لم تقبل التنوّع، بل تنشده في كل عصر، مستوحية من تجارب الماضي، ومتلمّسة ضرورات الحاضر وتحدّياته، ومستشرفة ملامح رؤية واقعية وطموحة، ثاقبة وبعيدة لبناء المستقبل.

والتجارب الماضية والحاضرة من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم حافلة بالشواهد على دور الإبداع الأدبي والفني في توطيد علاقات القرب والتنوّع الثقافي والوجداني. ولعل فن الراحلة أم كلثوم، وغناء الرائعة فيروز، خير شاهد على دور الأدب والفن في توثيق عرى اللُحمة الثقافية العربية وإغناء الوجدان العربي. وصهر الإبداع الأدبي في الشعر والقصة والرواية مشاعر جمهور المثقفين العرب في دور لم ينجح فيه معظم السياسيين.

وقد لا يقل أهمية في الحقبة الراهنة دور الفضائيات العربية التي كوّنت فضاءً عربياً مشتركاً اخترقت به احتكار الإعلام الرسمي القُطري لسمع المواطنين العرب ووعيهم، وأسهمت في تقريب العادات والتقاليد، ومن ثم اللهجات العامية، وخلقت لغة عربية وسطية تصل إلى أعداد كبيرة من المشاهدين وتجمع بينهم. وأتاحت هذه الفضائيات فرصة تلتم فيها الأمة العربية حول التلفزيون لتتابع حدثاً واحداً، أو لتشارك في حوار يدور حول قضاياها من صلالة إلى طنجة. وقد أدت بعض هذه الفضائيات مؤخراً دوراً داعماً للمد التحرري، حتى استحقت عداء أنظمة الحكم في أكثر من بلد، حتى لو أضمر بعضها أحياناً جدول الأعمال الخاص بالجهات الممولة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى دور القوى العاملة العربية في بلدان الوفرة المالية في الخليج والجزيرة العربية، إذ صكت علاقات قرب اجتماعي وتقارب ثقافي، على الرغم من القيود والعوائق التي تفرضها مؤسسات بلدان الاستقبال.

والمؤكد أن العمل الشعبي العربي قد حقق إنجازات في التعاون العربي فاقت في أهميتها الكثير من مبادرات مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية، خصوصاً في إقامة الشبكات العربية، وتجاوزت القيود الرسمية على حق التنظيم في غالبية البلدان العربية، وباستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ومن أهم مجالات التحرك حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وإذا كان لا يزال من المبكر الحكم على ما قد تؤدي إليه الانتفاضات العربية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، لا بدّ من التوقف في هذه اللحظة التاريخية الراهنة عند علاقات التضافر وتبادل الدروس، الرائعة التي قامت بين طلائع الشباب العرب في التصدي لأنظمة الحكم التسلطي، بعد أجيال من الركود كرستها قوى المعارضة التقليدية، لا سيما تلك التي نشأت في كنف هذه الأنظمة ولخدمتها.

تبعات التشرذم العربي

ولّد ضعف التعاون العربي نظاماً إقليمياً عاجزاً عن الدفاع عن المصالح العربية أو عن سيادة الدول العربية، نجم عنه مجموعة ضخمة من التحديات أخطرها ما تعلق بأمن المواطن وحرية الأوطان. فالفشل في اتخاذ مواقف عربية موحدة جعل من المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق استباحة في العالم من القوى الخارجية.

ففلسطين لا تزال ترزح تحت نير احتلال استيطاني، إحلالي، في خرق سافر للمواثيق والقرارات الدولية. ولا تقتصر الاستباحة الإسرائيلية للأمة العربية على احتلالها المباشر

ولّد ضعف التعاون العربي نظاماً إقليمياً عاجزاً عن الدفاع عن المصالح العربية، نجم عنه مجموعة ضخمة من التحديات أخطرها ما تعلق بأمن المواطن وحرية الأوطان

باتت السياسات الإسرائيلية مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي في المنطقة بأسرها

***

كما خلقت مسيرة العقود الماضية تشوّهاً ثقافياً ولد نعرات طائفية وعرقية، باتت تهدد وحدة المجتمعات العربية وسلمها الأهلي

لـلأرض العربية، واعتداءاتها المتكررة على البلدان العربية المجاورة، بل باتت السياسـات الإسرائيلية مصـدر خطر دائـم على أمـن المواطـن العربي في المنطقـة بأسرهـا. فقـد دعمـت هـذه السياسـات الحـروب الأهليـة، كالحـرب الأهليـة اللبنانية، في محاولـة لتفتيت دول المنطقة إلى دويلات طائفية. وبإصرارهـا على يهودية الدولـة، تحاول إسرائيل ترسـيخ مفهـوم النقاء الدينـي أو العرقي للدول، وهـو المفهوم الذي جلب على البشرية أقبح ويلات وجرائـم القـرن العشرين. ويشـكل هـذا المفهوم خطـراً عـلى مفهوم التنميـة الإنسـانية القائم على المسـاواة بين جميـع المواطنـين في الحقوق، وعدم جواز التمييز ضد أحد على أساس الدين أو العرق. والترسانة النووية الإسرائيلية تتنامى تهديداً لأمن العـرب في مختلـف بلدانهـم. ويبقـى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي هددت باسـتعمال أسلحة نوويـة ضد عواصـم عربيـة، واتخـذت إجراءات تعبوية لذلك.

كمـا أدى ضعـف التعاون العربـي إلى فقدان مقومات الاسـتقلال الحقيقي. فتعج بلدان عربية عديـدة، بوجـود عسـكري أجنبـي ضخـم، بينما تشـهد أخرى نفوذاً لهذه القوة أو تلك من القوى الأجنبية بما يرسخ التبعية ويهدد الأمن القومي.

ومـن أهـم معالـم تدهـور الأمـن القومـي، اسـتفحال مشـاكل اللجـوء والتهجـير القسري في المنطقـة العربية حتى تجـاوز نصيبها 53 في المائة مـن مجموع اللاجئـين في العالم في حين أنها تضم أقل من 5 في المائة من مجموع سكانه. والأرقام على جسـامتها، تبقـى قاصرة عن التعبير عن جسـامة المأسـاة الإنسـانية التي يعانيها هؤلاء، وجلهم من النساء والأطفال.

وفي ظـل تعثـر التكامـل العربـي وقصـور السياسات التنموية التي انتهجتها البلدان العربية، قـصرت النتائج عن غايـات التنمية المعلنة، فكانت حصيلتها انتشار الفسـاد، وتفشي البطالة والفقر والظلـم الاجتماعي في الكثير مـن البلدان العربية.

ولعـل الأخطـر في مسـيرة العقـود الماضيـة كان التشـوّه الثقـافي الـذي ولد نعـرات طائفية وعرقيـة، باتـت تهدد وحدة المجتمعـات العربية وسـلمها الأهلي.

فمع الاسـتباحة الخارجية والداخلية، والأزمة الثقافيـة التـي نتج عنها تشـويه مفهومي الجهاد والاجتهـاد، برزت فئات متطرفـة تتبنى تأويلات فقهية متشـددة تقصي الآخر، وتحـد من الحقوق والحريات العامة، وخاصة للنسـاء وغير المسلمين، الأمـر الـذي زرع بـذور فتنـة باتت تهـدد وحدة الأمـة. ولم تتوقف عواقب تشـدد هذه الفئات عند خطابهـا، بل انتهج بعض أشـياعها العنف المنظّم ضـد المسـيحيين مـن أبنـاء الأمـة، وأتبـاع بعض المذاهب الإسلامية الأخرى. وهكذا تتحول الفتاوى المتشددة إلى تبرير للعنف وأداة للقتل. وفي كل هذا ما ينفخ في نيران تفتيت المنطقة العربية على أسس طائفية ومذهبية.

هكـذا خلّـف التـشرذم العربـي إرثـاً مـن الإسـتباحة أهـدر أمن المواطـن العربي، وتضافر مـع مجموعـة مـن الأخطـاء الذاتيـة والخطايـا التنموية ليدخل الوهن في جميع مقوّمات العمران البـشري. فلـم يعد النظام الاقتصـادي قادراً على سد الحاجات المادية للأمة، ولا عاد النظام الثقافي قادراً على سـد حاجاتها المعنوية. وتهاون النظام التربـوي في تنشـئة أجيال من العارفـين المبدعين والفاعلـين المبادرين. وعجز النظام السـياسي عن تسـيير مـادة العمـران من اقتصـاد وثقافـة بما يضمـن تمتـع جميـع المواطنـين بالحقـوق التي يسـتحقونها لمجـرد كونهـم بـشراً، وبكرامتهـم الإنسـانية. فترك هذا كله لعـرب اليوم ضائقة لم تكن حتماً عليهم، وللأجيال الآتية إجحافاً لم يكن لها يـدٌ في صنعه.

المد التحرري العربي جسر عبور للتكامل أو عائق إضافي؟

لكـن الوطـن العربـي يدخـل اليـوم مرحلـة جديـدة قد تفتـح آفاقاً واعدة لاسـتئناف مسـيرة التكامـل والنهضة.

فقد خلقت الانتفاضات العربية الشـعبية التي انطلقـت في أواخـر عـام 2010 تحـولات وتغيّرات

جارفة أذهلت العالم وأسقطت نظرية «الاستثناء العربي» التي طالما ادعت أن العرب بحكم دينهم وثقافتهم غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأن أرضهم لن تكون مستقراً للتراث الديمقراطي الإنساني العريق. لكن التفاؤل الذي ساد في العام الأول للتحول، تراجع أمام مشاهد من العنف والاقتتال الداخلي في بعض البلدان، والبطء في التحول الديمقراطي في أخرى. والعالم الذي أسمى هذه الثورات بالربيع العربي، استأنف هذا الحكم لاحقاً فأعاده خريفاً ومن ثم شتاءً قارصاً.

وزاد من الانطباع بانحسار المد التحرري العربي ضائقة اقتصادية ألمت بجميع بلدان التحول الديمقراطي انعكست سلباً على النمو وعلى حياة المواطن ودفعت مجدداً بأعداد كبيرة إلى الساحات والشوارع. وتلاقى هؤلاء مع غيرهم ممن خاب أملهم في التحول السياسي، وآخرين من أنصار النظم القديمة، فأصبحت الميادين، التي كانت فسحة الأمل ورمز الحرية، ساحات صراع يعصف بالأمن وبالسلم المجتمعي. وانبرى الكارهون للثورة يبشرون بسقوطها.

ولكن في ذلك خطأً مزدوجاً. ففيه خلط بين الفشل وعدم الاكتمال، وفيه تجاهل لطبيعة التحول الديمقراطي والصعوبات التي تكتنف مسيرته والضوائق الاقتصادية التي تلازم هذا التحول أينما حل.

فتدهور الوضع الاقتصادي ليس غريباً في زمن الثورات، بل هو واقع عاشته دول عديدة في العالم من قبل. وقد خسرت دول أوروبا الوسطى والشرقية، على سبيل المثال، أثناء مرحلة التحوّل، أكثر من ربع ناتجها المحلي التراكمي، قبل أن تنتعش مجدداً وتستعيد نموها. فالثورات بطبيعتها هي خروج عن الوضع الراهن وأولى خطواتها تكون في هدم ما فسُد، وبناء ما يلبي الطموح. لكن تفكيك البنى المؤسسية التي احترفت القهر وولدت الفقر وعمقت التهميش والإقصاء، وإعادة بنائها على أسس الحق والعدل، ليس بالأمر اليسير. ومراحل الهدم والبناء الأولى يرافقها ارتفاع في التكاليف وانخفاض في العوائد الآنية، تتحملها الشعوب بقدرة مدهشة عندما ترى في الأفق عائداً يفوق بأضعاف كلفة التحول.

وليس بغريب أن يكون التحول الديمقراطي في البلدان العربية أكثر صعوبة من التحول الذي تحقق في أوروبا الشرقية أو مناطق العالم الأخرى. فهو يأتي في لحظة اقتصادية عالمية قاسية، وبخلاف التحولات الديمقراطية في المناطق الأخرى من العالم يأتي ضد أهواء العديد من القوى المؤثرة والفاعلة في المنطقة العربية.

فالشركاء الاقتصاديون في الغرب يعيشون ضائقة اقتصادية أضعفت قدرة أسواقهم على شراء السلع العربية أو على توفير الفرص للأعداد المتزايدة من طالبي العمل. والأولوية لهؤلاء الشركاء تبقى صيانة مصالحهم في المنطقة، والتي قد تتعارض لدى البعض منهم مع دعم الإصلاح السياسي في دول المد التحرري العربي.

وعلى خلاف دول أوروبا الشرقية التي لاقت احتضاناً ودعماً عزّ نظيره من الدول المجاورة، تلقى دول التحول الديمقراطي العربي نفسها وسط بيئة إقليمية لا تخفي توجسَّها من حكم الشعب لنفسه، وبيئة عالمية لا تخفي توجسَّها من حكم العربي لنفسه. فالتقت هذه البيئة وتلك ضد الثورة، وتعاونت مع بقايا النظم السابقة على ابتداع مختلف السبل لحرفها عن مسارها وإعادة إنتاج النظام الذي قامت الثورة الشعبية لإسقاطه، وإن بحلّة جديدة. وتتلخص استراتيجية هذه القوى في تفكيك جبهة القوى الثورية ومنع التقدم في إنجاز المراحل الانتقالية بما يتسق مع غايات الثورة الشعبية كي تستفحل المشكلات الأمنية والاقتصادية، فتنتفض الجماهير على أنظمة الحكم الانتقالية. ويساعد القوى المضادة للثورة في تحقيق مآربها أحياناً ضعف أداء الأنظمة الجديدة المنتخبة في تحقيق طموحات الشعب في نيل غايات الثورة الشعبية.

جميع هذه الصعوبات، سواء أكانت تلك الناجمة عن قلة خبرة النخب الجديدة أو تلك المترتبة عن مقاومة النخب القديمة وحلفائها

أسقطت الانتفاضات العربية نظرية «الاستثناء العربي» التي طالما ادعت أن العرب بحكم دينهم وثقافتهم غير مؤهلين لحكم أنفسهم

***

تأتي الانتفاضات العربية في لحظة اقتصادية عالمية قاسية، وضد أهواء العديد من القوى المؤثرة والفاعلة في المنطقة

قطار الديمقراطية الذي انطلق في المنطقة العربية سوف ينتكس تارة ويندفع بالاتجاه المنشود تارة أخرى. ولكن لا شك أنه واصل محطته القادمة مهما كثرت العثرات ومهما وعرت الدرب

***

تقوم بين المد التحرري العربي والتكامل العربي علاقة طردية وإيجابية

الإقليميين والدوليين للمد التحرري العربي، ولدت الانطباع الخاطئ بأن العودة لعهد الاستبداد ممكنة. لكن في ذلك خلط بين سمات اللحظة التاريخية، والتي تغلب على صورتها الأزمات والانتصارات الوقتية لقوى الثورة المضادة، وحسابات التحول التاريخي الذي يدخل تغييراً على طبيعة الإنسان نفسه. فالتحولات التاريخية تتخذ منحى غير خطي؛ هي نقطة انعطاف تنحرف بالأمة عن المسار السابق باتجاه جديد. ولا يمكن لخطوة أو خطوات إلى الوراء إعادة الأمة إلى المسار السابق مهما بذل من جهد ومن طاقة.

وخلاصة القول إن التحول الديمقراطي أمر يمكن التنبؤ بمآله وإن كان يصعب التكهن بمساره. فقطار الديمقراطية الذي انطلق في المنطقة العربية سوف يسير بسرعات متباينة، وسوف ينتكس تارة ويندفع بالاتجاه المنشود تارة أخرى. ولكن لا شك أنه واصل محطته القادمة مهما كثرت العثرات ومهما وعرت الدرب. فقد كسرت الانتفاضات العربية بفضل النجاحات الأولية التي حققتها، حاجز الخوف والقهر الذي أقامه الحكم التسلطي. ولم يعد بالإمكان إعادة إخضاع الشعوب العربية، إلى الظلم والقهر بعد أن ذاقت طعم الحرية وانتزعت بنضالها حقها في التعبير والتنظيم والتظاهر. ولعل درجة القمع المطلوبة لإعادة هذه الجماهير إلى حظيرة الطاعة من الضخامة بحيث تجعل منها مهمة يستحيل أن تتحقق من دون أن تولد ثورات عارمة، قد تجعل مسار التحول أكثر وعورة ولكنها تعزز حتميته. فإن حصيلة التغيّر الجذري في الإنسان العربي ستُكسبه المزيد من القوة في وجه أي قمع مقاوم لطموحاته.

أما عن علاقة المد التحرري العربي بالتكامل العربي، فالمتوقع أن تكون علاقة طردية وإيجابية. فالمد التحرري يؤذن بتحول نحو نظم سياسية ديمقراطية تبنى على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي. وهذا الواقع الجديد هو، بحد ذاته، فرصة لإحياء التكامل العربي وزيادة نطاقه وفعاليته، تمهيداً لقيام نهضة إنسانية في تلك البلدان، وربما في عموم الوطن العربي، إن اكتمل الحكم الديمقراطي الصالح بالإصلاح المجتمعي الواسع والعميق. فالنظام الذي يمثل الشعب حق تمثيل، ويعبّر عن طموحه ومصالحه، من الطبيعي أن يرى في التكامل الاقتصادي رافداً لنمو اقتصاده وتحقيق الرفاه لشعبه، بل سيسعى إلى إقامة أشكال أكثر تقدّماً وشمولاً، لا تقتصر على المفهوم الاقتصادي الضيق، أقلّه لكثرة الفوائد التي تأتي على الجميع في ظله وتفوت على الجميع في غيابه.

فوائد التكامل الاقتصادي تمهد للتكامل الشامل

يقدم التقرير محاولة وازنة لتقييم المنافع المتأتية من التكامل العربي. وفي حين تستعصي منافع التكامل الشامل على القياس الكمي، يركز التقرير في تقييم المنافع على التكامل الاقتصادي فيقدم تقديراتٍ قياسية كمية تعتمد أفضل الأساليب العلمية المتاحة لدراسة تبعات مسار التكامل العربي الراهن، والمقتصر على تحرير التجارة السلعية وإقامة الاتحاد الجمركي العربي. ويقارن هذه النتائج مع سيناريو آخر تقوم فيه الدول العربية باتخاذ خطوات صغيرة لتحرير حركة القوى العاملة ولو بشكل جزئي، وتزيل بعضاً من العراقيل غير الجمركية أمام التجارة العربية.

ويبيّن التحليل أن العوائد المنتظرة من استكمال المسار الحالي للتكامل الاقتصادي العربي، أي تحرير التجارة وصولاً إلى الاتحاد الجمركي بحلول عام 2015، تبقى محدودة على أفضل تقدير، ليس لعدم أهمية تحرير التجارة، ولكن لأن الرسوم الجمركية لم تعد العائق المقيِّد للتجارة البينية العربية، إنما العائق الأكبر أمام حركة السلع بين الدول العربية هو القيود غير الجمركية وارتفاع تكاليف النقل. ويستنتج التقرير أن لا زيادة كبيرة ترجى في الناتج والدخل

من تحرير التجارة ما لم تقم الدول العربية بإزالة جميع القيود والعراقيل الحمائية بالتوازي مع إزالة التعرفات الجمركية.

ويبيّن التحليل أن تحريراً بسيطاً للعوائق غير الجمركية متمثلاً في تخفيض كلفة النقل بخمسة في المائة سنوياً إضافة إلى الاستعاضة عن ما نسبته 20 في المائة من القوى العاملة الوافدة مستقبلاً بالقوى العاملة العربية، سيضاعف نسبة الارتفاع في الدخل مقارنة بالاقتصار على التحرير التجاري، وسيخفض نسب البطالة بما يزيد على 4 في المائة في المتوسط لجميع الدول العربية. وهذه الزيادة في الدخل والرفاه قد تتضاعف إذا ما أضيف إلى هاتين الخطوتين إجراءات أخرى يوصي بها التقرير مثل تحرير التجارة في الخدمات، وتطوير سلاسل القيمة المضافة الإقليمية.

وما كان ملفتاً للانتباه هو أن هذه الإجراءات تعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبدد الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً. فستكون الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول استفادة من زيادة الدخل، وتكون المملكة العربية السعودية من أكثرها تمتعاً بزيادة الرفاه الإنساني، بينما تكون تونس الأكثر استفادة من توفير فرص العمل وبالتالي تخفيض نسب البطالة.

عوائق تعترض سبيل التكامل العربي

يمهد استكمال التكامل الاقتصادي الطريق نحو بناء التكامل الشامل المتمثل في إقامة منطقة المواطنة الحرة، التي تطلق حرية انتقال البنى الرمزية بمعناها الواسع الذي يشمل نتاج البحث العلمي والمعرفة المضمرة في الإبداع الأدبي والفني، ومن باب أولى حرية انتقال البشر الذين يحملون هذه البنى الرمزية.

لكن هذا ليس بالأمر اليسير خاصة وأن كثيراً من الأسباب التي أعاقت التكامل العربي في السابق ما زالت قائمة، ومنها ما هو موروث من نكسات الماضي وانكساراته، ومنها نتاج قوى وعوامل خارجية، ومنها ما هو وليد ظروف داخلية قديمة حديثة لا تزال تعاني المنطقة من ذيولها حتى اليوم.

وقفت غالبية القوى الدولية الكبرى في الماضي ضد أي مشروع عربي يرمي إلى إقامة كيان اتحادي أو تعاوني مستقل وفاعل للعرب، وأدّت دوراً حاسماً في إجهاض أي مشروع ينشأ أو إضعافه. ولم تبدأ هذه المحاولات باتفاقية سايكس بيكو التي قسمت المشرق العربي إلى دويلات ومناطق نفوذ للقوى الاستعمارية، بل بدأ التخطيط لمنع أي تقارب أو وحدة عربية قبل ذلك بنحو قرن من الزمن. وليس أكثر دلالة على ذلك من موقف هذه الدول من مشروع محمد علي النهضوي والرسالة التي بعثها وزير خارجية بريطانيا في عام 1840 إلى سفيره في اسطنبول. وفيها يفسر وزير الخارجية البريطاني أن الهدف من تشجيع بريطانيا لاستيطان اليهود في فلسطين هو إيقاف أي محاولات «شريرة» قد يقودها محمد علي أو أي من خلفائه في المستقبل لإقامة كيان موحد في مصر وسوريا الطبيعية.

وفي التاريخ المعاصر، اتخذت محاولات إحباط أي تعاون عربي شكلاً جديداً تمثل في طرح مشاريع إقليمية بديلة للتعاون العربي ترتكز على التعاون الثنائي بين الدول العربية منفردة والشريك الأطلسي، وتهدف إلى فرض إسرائيل على المنظومة الإقليمية حتى قبل أن تقوم تلك بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية والسماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ولكن كثيراً من أسباب تعثر جهود التكامل العربي هي أسباب عربية ذاتية أهمها هو أن عدداً من أنظمة الحكم لم تكن تمثل شعوبها ولا تخضع للمساءلة أمامها، وبالتالي لم تضطر للالتزام برغبات هذه الشعوب أو بمصالحها، خاصة وأن بعض أنظمة الحكم هذه ارتبط ارتباط مصلحة مع القوى المتنفذة في الساحة الدولية واستمد شرعيته وأمنه منها.

وأسفر عن غياب الإرادة السياسية جل العوائق الأخرى للتكامل ومنها العراقيل الاقتصادية،

> تعميق التكامل الاقتصادي سيعود بالنفع الكبير على جميع الدول العربية، غنيها وفقيرها، الأمر الذي يبدد الانطباع السائد بأن التكامل العربي يساعد الأقل نمواً على حساب الأكثر ثراءً

كالجمركية والفنية، ومنها قصور أداء أجهزة العمل العربي المشترك، والأهم من هذا، السياسات الاقتصادية التي ربطت الاقتصادات العربية، كل على حدة، مع الشريك الأطلسي وكتله، الأمر الذي بات يشكل تحدياً حقيقياً أمام استكمال التكامل العربي حتى في شقه الاقتصادي.

إضافة إلى هذه العوائق الحقيقية، الموضوعية والمادية، هناك عوائق إضافية يرى فيها البعض عقبة في وجه التكامل الشامل المنشود. ومن أهم هذه العوائق المزعومة العائق الطبقي، أي ثنائية الغنى والفقر؛ والعائق الحضري، أي التفرقة بين أهل الحواضر وأهل الريف والبادية؛ والعائق الإثني، أي نعرات القوميات بين العربي وغير العربي وليدة عصر الاستعمار الغابر؛ والعائق الطائفي، أي التفرقة بين الملل من أديان مختلفة أو بين النحل من الدين نفسه، وهو من إرث حقبة التدخل الأجنبي وإن تصاعد في الفترة الأخيرة بتشوهات ثقافية عززت منه.

ويشير أصحاب هذه النظريات إلى عائق جديد بزغ في أعقاب الثورات العربية يتمثل في التطرّف بين دعاة التحديث المستبد ودعاة الأصالة المستبدة. فمناخ الجماعة الروحي بات أشبه ما يكون بصدام بين ثقافتين تتنافيان لغياب الكوني فيهما. الأولى ثقافة عتيقة طغت عليها خصوصيات النسق الشرقي فأفقدتها الحيوية الكونية بسبب عدم تحررها مما ران على قيمها خلال عصور الانحطاط فأصبحت تشويهاً لقيم الدين السمحة. أما الثانية فهي ثقافة حديثة طغت عليها كذلك خصوصيات النسق التاريخي الغربي فأفقدتها كونيتها بسبب عدم تحررها مما اصطبغت به من صبغة استعمارية تمثلها عقيدة رسالة التحضير التي تحكمت طويلاً بذهنية النخب المتحالفة مع الأنظمة الحاكمة. وبهذا قسّم الأمةَ صراعٌ بين ضربين من الأصولية، العلمانية والدينية، وأغرقها في معارك وهمية بين التحديث النافي لقيم الأمة والتأصيل النافي لحقوق الإنسان.

وهذا التقرير يحاول أن يبين أن هذه التناقضات واهية لأن عدم تجاوزها، في ظل الافتقار إلى شروط المناعة وشروط الحياة الكريمة، هو الذي يذكيها فيجعلها حواجز حائلة دون الأمة وتحقيق شروط الكرامة والحرية. فشرط المساواة بين المواطنين من دون اعتبار لأي فوارق هو الذي سيقلل من وقعها وأثرها السلبي، ويحوّل الفوارق إلى تنوّع يثري الأمة، إذ يحررها من الأحكام المسبقة التي هي وليدة عصر الانحطاط والتدخل الأجنبي، فلا تعود تلهو بحروب أهلية رمزية، وأحياناً دموية، تحول دونها والأخوة الإنسانية والوطنية الجامعة بين أفرادها وجماعاتها في مصير واحد، عماده تراث وتاريخ واحد، وإيمان بقيم تتلاقى مع حقوق الإنسان. فالكرامة والحرية هما القيمة المشتركة بين البشر، إذ هي من مقوّمات وجودهم.

إشكالية البحث ورسالته

يتناول هذا التقرير مسارين تاريخيين في الوطن العربي، الأول راهن ومعاصر، والثاني مستقبلي ومنشود. في المسار الراهن، تلازم خبيث بين الفرقة والقهر والتعثر التنموي، وما ينجم عنها من استباحة خارجية، وفي المسار المنشود تلازم حميد بين التكامل والنهضة الإنسانية.

الفرقة في وطن يملك جميع مقوّمات التكامل تضع عوائق أمام التلاقي والتكامل العربي الفعّال. وقد اجتمعت البلدان العربية في حالة حرمان من مزايا وفرة الحجم بالمنطق الاقتصادي والقدرة على التفاوض من موقع قوة ومنعة ضماناً للمصالح والحقوق العربية في عالم حيث الوجود والكلمة للقوي. وتقف الفرقة مانعة لفرصة جادة لتأمين مكونات الرفاه الإنساني للشعوب العربية. ويظهر هذا جلياً في غياب قدرة الدول العربية كلها على إنتاج بعض السلع العامة الأساسية المكونة للرفاه الإنساني، ومنها الصحة والمعرفة والحرية، وهي أبسط معايير التقدم وأسرع السبل إلى الازدهار الإنساني في العصر الحالي.

في المسار العربي الراهن، تلازم خبيث بين الفرقة والقهر والتعثر التنموي، وفي المسار المنشود تلازم حميد بين التكامل والنهضة الإنسانية

فجميع البلدان العربية، غنيها وفقيرها، إذا بقيت منفردة، تبقى صغيرة وضعيفة في الساحة العالمية بمعيار أو بآخر، خاصة بالمقارنة بالدول والتكتلات العملاقة في العالم المعاصر. ولو لم تكن منفردة، لما استبيحت واعتمدت على العالم الخارجي في الوفاء بالكثير من احتياجاتها الأساسية، ابتداء من الغذاء وانتهاء بسلع المعرفة المتقدمة.

وقد أسفرت الفرقة والمغالاة في القُطرية عن خلافات بين الدول العربية بلغت أحياناً حد الاقتتال، المعلن أو المستتر. وقد أدى هذا التباعد القطري إلى تقويض فرص التكامل العربي الفعّال في مجالات عديدة.

القهر في ظل أنظمة حكم تسلطي يقيّد الحريات والحقوق. وينشأ من التزاوج بين السلطة والثروة مرتع فسيح للفساد بجميع أشكاله. وعندما يلتقي القهر بالمغالاة في القُطرية تعلو الولاءات دون الوطنية على مبدأ المساواة في المواطنة بين جميع أبناء الوطن، ولاءات تؤدي في غياب الحكم الديمقراطي الصالح، ونواقص مجتمعية أخرى، إلى التنازع الطائفي الذي يوقد نار الحروب والاقتتال.

التأخر في ظل اقتصاد سياسي تابع ومتدني الإنتاجية، يوهن قدرة الإنسان والأمة على الإنتاج والمنافسة. وقد غلب على اقتصاد المنطقة كسب الريع التجاري، وضعف البنية الإنتاجية. وتفضي هذه العناصر جميعها إلى تفشي البطالة والفقر، وتسوّل المعرفة وطيبات الحياة من منتجيها خارج الوطن. وهذه السمة أورثت الأمة ضعفاً وهواناً وحرمتها من المقومات الاستراتيجية للعيش الكريم والكرامة الإنسانية للجميع.

الاستباحة في أمة طال بها الاحتلال الأجنبي، تنتقص من أمن الوطن والمواطن. وقد تغلغل في نسيج الأمة العربية النفوذ الخارجي لقوى تسعى وراء مصالحها متجاهلة مبادئها المعلنة. وقد سهل غياب الموقف العربي الموحد في المحافل العالمية هذه الاستباحة، فأصبحت نتيجة مباشرة للفرقة والتأخر.

وفي هذا المسار الراهن مخاطر تتهدد بيئة المنطقة ونظمها الإيكولوجية، ومخاطر تتهدد الثقافة العربية التليدة بمختلف أدواتها وأبعادها. وإزاء جسامة هذه المخاطر، وكثرة الإمكانات المهدورة، وفي ظل قوة التجانس ووحدة المصير، يأتي استحضار مشروع التكامل العربي الفعّال بديلاً منشوداً عن الواقع الراهن وسبيلاً للنهضة الإنسانية الشاملة التي تحقق غايات رئيسية ثلاث.

الغاية الأولى والأهم تكون في صون الحرية والكرامة الإنسانية لجميع البشر في عموم الوطن العربي بما يضمن الأمن الإنساني والكرامة لجميع مواطني الدول العربية. ويستلزم هذا تحرير الوطن العربي من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وإقامة الحكم الصالح على أساس العدالة وديمقراطية المواطنة الضامنة لحقوق الإنسان للجميع، نقيضاً لنزعة الانتقام التي كثيراً ما تنزلق إليها المراحل الانتقالية بعد الموجات الثورية.

أما الغاية الثانية فتتلخص في إنشاء بنية إنتاجية عربية متنوعة تسدّ الحاجات المادية للإنسان العربي وتوفّر سبل العيش الكريم له. ويقتضي هذا تكوين بنية إنتاجية قوية دائبة النماء والارتقاء، قادرة على تلبية معظم احتياجات الوطن العربي، وعلى المشاركة في التبادل التجاري الدولي من موقع المنافس بجدارة وندية. ويكتمل هذا التوجه الإنمائي بإصحاح المحيط البيئي والإيكولوجي للوطن العربي.

أما الغاية الثالثة فتتمثل في نهوض ثقافي يستعيد ألق الثقافة العربية. ويستند هذا النهوض إلى إحياء أفضل مزايا الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية. ويشمل حماية اللغة العربية، أداة هذه الثقافة، والاحتفاء بالتنوع المثري وتعزيز المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين على الأرض العربية، والارتقاء بمنظومة اكتساب المعرفة وإنتاجها لتوظيف المعرفة في جميع النواحي الحياتية والمجتمعية. ويستكمل

الغاية الأولى للنهضة العربية تكون في صون الحرية والكرامة الإنسانية لجميع البشر في عموم الوطن العربي

***

يستلزم هذا إقامة الحكم الديمقراطي الصالح على أساس العدالة والمواطنة الضامنة لحقوق الإنسان للجميع

يتطلب تحقيق هذه النهضة توفر مقومات خمسة هي الإرادة المستقلة، والعلم المبدع، والقدرة الفعلية لا الوهمية، والحياة الدائمة التجدد، والقيام الذاتي

***

ولا سبيل إلى تحقيق هذه المقوّمات إلا في سياق تكامل عربي شامل

النهوض الثقافي بإصلاح يفكك بالنقد التقاليد المذهبية والمؤسسية التي أفسدت الفكر الديني والعمل الديني وجمدتهما بعقائد تزعم أنها صادرة عن الوحي، وتلك التي أفسدت الفكر الطبيعي والعمل الطبيعي وجمدتهما بعقائد تزعم أنها صادرة عن العقل.

تقوم هذه النهضة بغاياتها الثلاث، نقيضاً للمسار الراهن، لتحقق لكل فرد، أياً يكن جنسه أو عرقه أو معتقده، عيش الحرية والعدالة والكرامة، وتحقق للوطن العربي كاملاً مكانة مستحقة لدوله وأفراده في العالم المعاصر. وليس القصد من هذه الدعوة مجرد عودة رومانسية إلى مجد غابر، أو إحياءً لمشاعر العروبة كعرق أو أصل إثني. فالنهضة هي فعل إبداع تاريخي لإعادة صوغ المكوِّن الإنساني للحضارة العربية الإسلامية باستلهام مبادئها، وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة. ويتطلب تحقيق هذه النهضة المرجوة قطيعةً مع جميع عوامل الانحطاط الماضية والحاضرة وتحرّراً من قيودها، الأمر الذي لا يتحقق إلا بتوفر مقومات خمسة للنهوض هي الإرادة المستقلة لجماعة أحرار، والعلم المبدع الذي يحقق شروط الكيان المستقل، والقدرة الفعلية لا الوهمية، والحياة الدائمة التجدد التي تتحقق بمشاركة الجميع في حوار دائم بين كل أفراد الجماعة وفروعها، وآخرها القيام الذاتي الذي يتحقق عندما ينهض كيان فاعل في التاريخ يلتقي أفراده حول رسالة معينة، وهذا يعني بمفهوم التقرير اجتماع مواطني الدول العربية جميعاً في فضاء المواطنة الحرة العربية.

ولا سبيل إلى تحقيق هذه المقوّمات الخمسة للنهضة إلا في سياق تكامل عربي شامل. فالتكامل هو الذي يشكل اللاحمة التي تتمكن من تخطي الانفصال المكاني والزماني القائم قسراً فتحقق الأمة وحدتها التي هي عين حصانتها وأصل مناعتها الحضارية. فمن الصعب أن تتمكن الدول المجزأة من حماية مصالحها، واكتساب المناعة الضامنة لشروط السيادة والاستقلال في مواجهة عمالقة العالم. ويتعذر على الدول المجزأة بناء علم مبدع وقدرة فعلية ما لم تتعاون فيما بينها لتشييد بنى دائمة النهوض تخوّل الجميع الاستفادة من وفورات الحجم في الاقتصاد والتعامل مع العالم الخارجي في السياسة. وهكذا يصعب تصور تحقيق غايات النهضة أو تملك مقوماتها في غياب التكامل العربي الفعال، الذي يُبنى على جهود التكامل العربي السابقة الرسمية والشعبية، وينشئ البنية الأساسية، المادية والرمزية، للتكامل العربي في جميع مجالات الوجود الإنساني، وصولاً إلى فضاء المواطنة الحرة العربية.

وبالتكامل العربي الفعّال فقط، يمكن الاستفادة من المقومات الفريدة لهذه المنطقة من العالم، لبناء نمط اقتصاد سياسي منتج، قوي وقادر على النمو المطرد، حيث يتلازم اقتصاد الكفاءة ووفرة الحجم، والعدل والحكم الديمقراطي الصالح.

وبالتكامل العربي الفعال فقط، يمكن مواجهة المشاريع البديلة للتكامل العربي والقائمة على التكامل بين بلدان أو كتل صناعية متقدمة وبعض البلدان العربية، مشاريع لا ينتظر منها أكثر من اندماج يذيب اقتصادات المنطقة الضعيفة في اقتصادات متقدمة تفوقها قوة وقدرة على جني المكاسب. ولا يراد بالدعوة إلى التكامل العربي موقفاً معادياً للانفتاح على العالم في الاقتصاد ومجالات الحضارة الإنسانية الأخرى، بل رغبة في أن تتعاون البلدان العربية مع باقي بلدان العالم وكتله، من موقع الكتلة الاقتصادية القوية المتقدمة.

وفي تحقيق هذا المسار البديل تتحقق النهضة المبنية على الحكم الديمقراطي الصالح على صعيد الوطن والمنطقة على أرض المشاركة الطليقة من القيود الخارجية والداخلية والذاتية، وبقرار يصنعه وينفذه كل فرد، وتستفيد أجيال الحاضر من غير

أن تحمّل عواقبه أجيال المستقبل؛ ويتحقق التحرّر من الاحتلال والنفوذ الأجنبي؛ وإصحاح البيئة والنظم الإيكولوجية. وفي هذا المسار استعادة ألق الثقافة العربية، ثقافة تجمع بين مقومات النهضة في الحضارة العربية وأفضل منجزات الحضارة الإنسانية ومنها منظومة حقوق الإنسان.

ولا شك في أن المسار المنشود سينهض على أنقاض المسار الراهن الذي أورث المنطقة الخيبة التي انطلق منها المد التحرّري. والنقلة التاريخية من مسار تلازم الفرقة والقهر والتأخر والاستباحة إلى مسار تلازم التكامل العربي الفعال والنهضة الإنسانية هي موضوع هذا التقرير.

الفصل الأول

التكامل العربي:
مفاهيم وآفاق

ويلٌ لأمة مقسمة إلى أجزاء،
وكل جزء يحسب نفسه فيها أمة

جبران خليل جبران

التكامل العربي: مفاهيم وآفاق

يركّـز التكامـل الاقتصـادي على التكامل في الأشـياء المادية. أمّا التكامل الشـامل فهو الذي يتّسـع ليشـمل الأشـياء المادية والبنـى الرمزيـة معـاً. ولعلّ الانطـلاق من التكامل الاقتصادي إلى التكامل الشـامل، هو المسـار المنشـود في الوطـن العربي. وللمنطقة من الماضي أحداث وأحاديث عن حقب مضيئة، ومن العالم المعاصر تجارب ناجحة وفعالة، ومن الحاضر طموحات وحاجـات، ومـن المسـتقبل تحديات مشـتركة، كلّها تؤكد على التكامل الشـامل خيـاراً وضرورة للعبـور بالمنطقة إلى مشروع النهضة الإنسـانية المرجوة.

وهـذا الفصـل يتنـاول جميع هذه النقاط من مختلف أبعادها، ناقلاً النقاش من نطـاق التكامل الاقتصادي إلى الآفاق الرحبة للتكامـل الشـامل الذي يكون الاقتصاد ركناً أساسـياً فيه وعصبـاً له. ويبدأ الفصل ببحث في الأسـس النظرية من التراث الثقافي العربي، ويسـتحضر تجارب معاصرة، ويطرح أسـئلة حول طبيعة التكامل وأبعاده ومنافعه، ويضع تصوّراً لدوره في مشروع العبور بالمنطقة إلى نهضة إنسـانية شـاملة يتفق على ضرورتها الجميع ولو اختلفوا على سـبل وأولويات تحقيقها.

التراث الثقافي العربي في مفهوم التكامل

يزعـم هـذا التقريـر أن التكامـل، وإن كان هدفـاً بحـد ذاتـه بمـا سـيؤدي إليـه مـن منافع مادّيـة وروحية لجميع سـكان المنطقـة العربية، هـو أيضـاً وسـيلة لا غنى عنهـا لتحقيـق نهضة شاملة، تستعيد بها الأمة العربية دورها الكوني، ويحقّق بها العـرب جميعاً طموحاتهم في الحريّة والكرامـة والرفـاه. وقد ارتبط مفهـوم النهضة في التاريـخ حينـاً بالحداثة، وحينـاً بإعادة إحياء الـتراث والبناء عليه. وتتبايـن القراءات لمفهومي الثقافـة والحضـارة، تباينـاً يتطلّـب توضيحاً لما يُقصـد بهـذه المفاهيـم في هـذا السـياق وصلتها بالنهضـة المرجوة.

ثلاثية الحضارة والثقافة والحداثة

معنـى الحضـارة بالعربيـة هو الـتراث الذي ينتجـه العمران الحضري نسـبة إلى الحواضر، أي المدن، التي تعني الاسـتقرار.

أمـا الثقافة فهي نسـبة إلى فعل الصقل الناقل مـن الغلظـة إلى اللطافـة. والثقافة مـن حيث هي تهذيـب أو تلطيـف للمادة التـي خضعت للتثقيف تعني الرعاية والتربية، والمعنى في كل الأحوال هو مـا ينتج مـن الحياة الجماعية مـن تهذيب الطباع وتجويـد الملـكات التي تجعـل الإنسـان أقدر على التعامـل مع المحيطين الطبيعـي والاجتماعي.

ومفهـوم الثقافة بهـذا المعنى أعم من مفهوم الحضارة خلافاً للمعروف عادة. ومفهوم الثقافة فيـه شيء من التحرر من الحكم القيمي الوارد في المقابلة بين الحضارة والهمجية على سـبيل المثال. فالإنسـان مهمـا كان بعيـداً مـن الحضـارة هـو دائمـاً ذو ثقافة ناتجة من كونه اجتماعياً بالطبع يعيش مع الغير في حدود العشـيرة وهي الشـكل الأول للدولة.

والحداثـة عندما لا تؤخذ بالمعنـى الذي يُمليه عـصر الحداثـة الأوروبية تعني التغـيّر الذي نقل الـشيء من حال سـالفة إلى حال تاليـة. وهي بهذا المعنى كثيرة الـورود دلالتها في القرآن الكريم إما بمعنى التجدد المحايد أي مجرد حصول ما لم يكن

التكامل وسيلة يحقّق بها العرب جميعاً طموحاتهم في الحريّة والكرامة والرفاه

في جميع النهضات التي شهدها التاريخ كان التحديث في بعث عصر ذهبي من الماضي بتأويل جديد يغيّر معناه، أساساً للفعالية الحضارية بأبعادها المادية والروحية

***

ابتدعت الأمة العربية هذا النوع من العودة الإحيائية أكثر من مرة في تاريخها

موجوداً أو التغيّر من العدم إلى الوجود ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾[1]، أو بمعنى التجديد الإيجابي أي القطع مع ما كان عليه الآباء ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[2]. وهذا التغيير الإيجابي هو تحديث يكون فيه إحياء الخالف للسالف ضرورة في كل ما عرفته البشرية من نهضات عند اليونان والعرب واللاتين والأوروبيين المحدثين.

ففي جميع النهضات التي شهدها التاريخ كان التحديث في بعث عصر ذهبي من الماضي بتأويل جديد يغيّر معناه، كأنه فتح للشرايين الواصلة بين الماضي والحاضر حتى يسيل نسغ الحياة في كل التاريخ، فيصبح ذا معنى جديد يعيد الحياة للتراث والفعالية الرمزية للجماعة، أساساً للفعالية الحضارية ككل بأبعادها المادية والروحية. فالمطلوب كان مثله ممكناً للأجداد، لِمَ لا يصبح ممكناً للأحفاد؟ وحتى لو كانت الجماعة من غير سلف، وتبغي النهوض، فهي تؤسس له بالعودة إلى عصر ذهبي مفترض، تبدعه في الخيال. وهذا ما فعله فلاسفة كثر عبر التاريخ، إذ تصوّر أفلاطون، مثلاً، يونان متقدمة على يونان عصره، كانت أكثر تقدماً من مصر لكنها انقرضت بعوامل طبيعية ومناخية.

والأمّة العربية الإسلامية ابتدعت هذا النوع من العودة الإحيائية أكثر من مرة في تاريخها؛ مرة بإعادة تأويل التاريخ الديني، فحرّرت نفسها من الاستعمار الفارسي والبيزنطي، ومرة بتأويل جديد لتاريخ المنجز الحضاري الإسلامي، إذ تتقدّم فعالياته العلمية والفلسفية والإنجازات الحضارية المادية على فعالياته الدينية والفقهية والإنجازات الحضارية الروحية. وكلّ مرة، يصبح الصلح حاجة بين الثقافتين الروحية النقلية والعلمية العقلية لنهضة الأمة والتأسيس للمستقبل على إعادة تأويل الماضي. والعلة في هذه المواقف عند جميع الشعوب الساعية إلى النهوض هو أنها تحاول أن تأخذ من خصومها أفضل ما عندهم ثم تؤوّل تاريخها تأويلاً يحلل لها هذا الأخذ بادعاء سبق سلفها إليه.

وهكذا يكون المفهوم الجامع بين الثقافة والحضارة والحداثة هو مفهوم النهضة بما هي مشروع استعادة المبادرة التاريخية في مجال الإنجاز الحضاري والدور التاريخي. فلا معنى للمقابلة بين الحضاري والحداثي إلا إذا قصر المعنى على الحداثة من حيث هي دلالة على الحداثة الأوروبية ولم يُر منها إلا الوجه المادي كالعمران الحديث وأدوات الاتصالات والمواصلات الحديثة.

مفهوم الحضارة: مزيج من الأشياء المادّية والبنى الرمزية

تلتقي جميع المذاهب الروحية والفكرية التي يحتضنها الوطن العربي على أهمية البنية الرمزية، أي الكلمة. وقد كان لعالم الاجتماع عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406) المساهمة الكبرى في بيان أهمية تزاوج القيم المادية مع البنى الرمزية في مفهوم الحضارة، إذ صك في عمله الشهير «المقدمة» مفهوم العمران البشري، رابطاً بين عمارة الأرض وعمران الإنسان.

وابن خلدون أراد، على ما يظهر واضحاً في تقسيم مقدّمته، تأسيس علم العمران، علماً جديداً مستقلاً، وإن كانت المناسبة آنذاك نقد علم التأريخ. ففي البداية، عالج المفكر العربي طبيعة العمران بأنواعه المتعددة، ثمّ تناول العمران البشري باعتباره نمطاً مبكراً من أنماط العمران[3].

وطرح ابن خلدون مسألتي العمران والحضارة كظاهرتين بشريتين متكاملتين. فها هو يقول، وقد عاش زمن أزمة عالمية تتطلب تفكيراً معمّقاً في التحوّلات المترتبة عليها، «وإذا تبدّلت الأحوال جملةً فكأنما تبدّلَ الخلقُ من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خلقٌ جديد ونشأةٌ مستأنفةٌ وعالَمٌ مُحدَث»[4]. وما أشبه الأمس باليوم، والوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، يعيش حقبة تاريخية مصيرية تستحضر، على فرادتها، صوراً من الماضي.

ويؤكد ابن خلدون أن الإنسان، خلافاً للمخلوقات الأخرى، هو صاحب مصيره، وذلك «لما أراد الله من تكوين الحيوانات فيها وعمرانها بالنوع

البشري الـذي له الخلافة على سـائرها»[5]. ومغزى إشـارة ابن خلـدون إلى الحيوانات «بالتكوين» وإلى النوع البشري «بالعمران»، إنما هو مسألة «اختيار» و«حرية» في المصير البشري. فوجود الحيوانات على هـذه الأرض إنما هو وجودُ «تكوين» محدد المصير والوجهـة والهدف والغاية، أما خلافة الإنسـان في الأرض فهـي خلافة هيمنـة على العالـم الطبيعي، خلافـة وإن ارتقت أعلى موقع في سُـلَّم المخلوقات، تبقـى مسـؤولة، دورهـا الأسـاسي المحافظـة على الحيـاة والارتقـاء بهـا إلى أكمـل صـورة ممكنـة.

ويـرى ابن خلدون في الإنسـان كائناً اجتماعياً لا تصـح حياتـه مـن دون مجتمـع. «فـإذن هـذا الاجتمـاع ضروري للنوع الإنسـاني وإلا لم يُكمل وجودهـم ومـا أراد اللـه مـن اعتمـار العالم بهم واسـتخلافه إياهم»[6]. والإنسـان نفسه مهيأٌ خلقياً للعيـش مع الآخـر، وهو يحتـاج إلى يـده «المهيأة للصنائـع»[7] وذلـك لجعـل حياته ممكنـة وليقوم العمران. ويكتسـب العمران معنـى معرفياً عميقاً حيث يصبح مرتبطاً بغاية خلق الإنسان، وتصبح خلافـة الإنسـان في الأرض مسـؤولية كلّ فـرد يحققهـا في ذاتـه أولاً، بحيـث تكـون مسـؤولية فرديـة، ثـم داخل العمران البـشري، بحيث تكون مسـؤولية جماعية.

والمعلـوم أن الحيـاة الجماعيـة لأي جماعـة تتألف من مقومات ثابتة البنية ومتغيّرة المضمون. وقـد حلل ابن خلـدون العناصر المقوّمـة للعمران فقسّـمها إلى أنظمة أربعة، هي النظام الاقتصادي الكفيل بسـد الحاجـات المادّية للجماعـة، والنظام الثقـافي، أي نظام التآنس والتواصل الكفيل بسـد الحاجات المعنويّة للجماعة، والنظام السياسي، أي نظام تسـيير الاقتصاد والثقافة بمقتضى القوانين أو القواعـد الصريحة المتفق عليها ضمن الجماعة، والنظـام التربـوي، أي نظام التنشـئة الاجتماعية والتكوين الخلقي للجماعة (الشـكل 1-1). ويشكل النطاقـان الاقتصادي والثقافي مـن حيث قدرتهما على سـد الحاجات المادية والمعنويّة للجماعة مادة

خلافة الإنسان في الأرض مسؤولية كل فرد يحققها في ذاته أولاً ثم داخل العمران البشري

الشكل 1-1 **بنية العمران البشري**

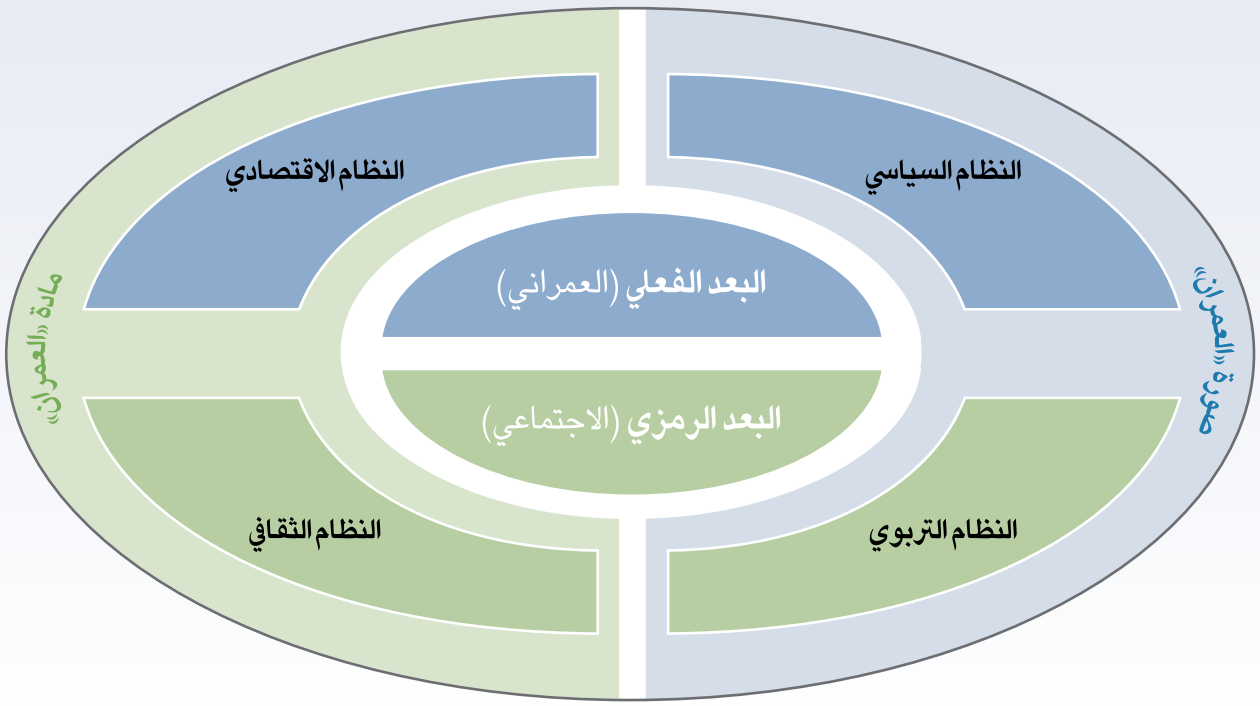

المصدر: فريق إعداد التقرير.

تكرس ضرورةَ التكامل مخاطر وتحديات مشتركة تواجهها البلدان العربية من اعتداءات خارجية واختناقات تنموية

***

ويعزز فرص نجاح هذا التكامل مقومات تتفرد بها مجموعة البلدان العربية، أهمها اللغة المشتركة، والثقافة، والتاريخ، والتقارب الجغرافي

العمران، بينما يشكل النطاقان السياسي والتربوي من حيث قدرتهما على تسيير الاقتصاد والثقافة صورة العمران. ويعتبر البعد الأول في كل من مادة العمران وصورة العمران، البعد الفعلي للعمران، بينما يُعتبر البعد الثاني في كل من مادة العمران وصورة العمران البعد الرمزي للعمران، فيكون الرمزي من الصورة والمادة هو البعد الاجتماعي للأمة (التربية والثقافة)، ويكون الفعلي منهما هو البعد العمراني (الاقتصاد والحكم).

وتؤسس هذه الأبعاد الأربعة على وحدة روحية هي هوية الأمة، أي أساس المناخ القيمي ومصدر رؤية العالم الجامعة بين كونية القيم العقلية والروحية وموقعها التاريخي الممثل للخصوصية من حيث هي السبيل إلى تحقيق القيم الكونية. وهو ما يجعل الجماعة جماعة بعينها، جماعة ذات كيان مستقلّ عن الجماعات الأخرى، قادرة على التفاعل معها ليحصل المستوى الأسمى من العمران البشري والاجتماع الإنساني. وتشكل مقومات العمران هذه، بوجهيها المادي والرمزي، اللبنة الرئيسية لمفهوم التكامل الشامل. والجدير بالتأكيد أن التقسيم المبين لبنية العمران البشري لا يعني فصلاً قاطعاً بين المكونات، بل تقاطع وتفاعل فيما بينها.

مفهوم التكامل العربي: رؤية التقرير

التكامل هو المشاركة في تحقيق الكمال والتحرر من العقبات التي تحول دون ذلك، بقصد بناء كيان موحد لتحقيق شروط النهوض والمناعة. وفي حالة الوطن العربي، تكرس ضرورةَ التكامل مخاطر وتحديات مشتركة تواجهها البلدان العربية من اعتداءات خارجية واختناقات تنموية. ويعزز فرص نجاح هذا التكامل مقومات تتفرد بها مجموعة البلدان العربية ندر أن توفرت لمجموعة من البلدان، أهمها اللغة المشتركة، والثقافة، والتاريخ، والتقارب الجغرافي.

ولا شك في أن الكمال ليس من هذا العالم. لكن السعي إليه هو سر الحياة. فالمنشود من التكامل ليس الكمال المطلق بل التعاون الفعال من أجل تجاوز عقبات التنمية، وضمان الحماية الذاتية للأمة التي استبيح مكانها بالاحتلالات الخارجية وبتغلغل النفوذ الأجنبي فيها، وزمانها بتشويه تاريخها؛ وسلم قيمها فأصبحت المنزلة فيها تحددها التبعية للمستعمر؛ ودورتها المادية فأصبحت اقتصاداتها أكثر ارتباطاً بالمستعمر منها بالجوار؛ ودورتها الرمزية فأمست تعاني من الاستعمار المتوطن، وأضحت ثقافة المستعمر بديلاً عن ثقافتها، وبلغ الغزو حد التشكيك في أساس المعنى من وجود الأمة أي سر مناعتها الروحية ومعتقداتها وقيمها.

ويُقصد بالتكامل الشامل في هذا السياق وصف التكامل الذي يفي بأغراض العمران البشري الشاملة كما تقدّم شرحها، وذلك تمييزاً له عن التكامل الاقتصادي المجرد. والمقصود هنا هو ما يُضاف إلى الاقتصادي لكي يكون مَعيناً لقدرة تحقق شروط الإبداع الإنساني بمعناه الجامع والمطابق لعبارة العمران عند ابن خلدون، أي الإبداع الرمزي ببعديه المعرفي والقيمي، والإبداع المادي ببعديه الاقتصادي والتعميري، واللازم لوجود الجماعة في كيان مستقل وليس في كيان تابع. والمستقل لا يعني الانقطاع عن الغير، بل التواصل الدائم مع الجميع من موقع الندية.

وقد تستثير صفة «العربي» بعض الأقليات التي تنتسب إلى إثنيات غير عربية بالمعنى العرقي، في المنطقة التي يُراد فيها تحقيق التكامل الشامل. وعلة الاستثارة هي الظن بأن مفهوم «العربي» يعني العرق كما قد يُستشف من غلو الحركات القومية العربية في نصف القرن الأخير، أو من المعنى القائل بأن العربي هو كل من نطق باللسان العربي تخفيفاً من هذا الغلو.

لكن القصد في هذا التقرير ليس هذا ولا ذاك، بل هو مفهوم يسمي الكل بالبعض من دون استثناء أو إقصاء. القصد هو قاطنو مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتشمل المتحد الجغرافي الواقع بين المحيط والخليج. وقد غلب على إنتاج أبنائها الثقافي ومن ثم على تاريخها وتراثها الإبداع باللسان العربي الذي هو القاعدة

المشتركة بينهم حتى وإن كان جل المبدعين في آداب الأمة وعلومها هم، حسب ابن خلدون، من غير العرب بالمعنى الإثني للكلمة، أي هم من الإثنيات التي يعتز بها أهل هذه المنطقة. لذلك فالقصد هو التحرر من القومية بمعناها العرقي والاكتفاء بالجامع التراثي والتاريخي الذي توسل اللسان العربي في إبداعاته الفكرية والجمالية والروحية من غير أن يمحو الألسن الأخرى.

والتقدم الحالي في مناهج التربية وأدوات التواصل الحديثة يحرر الوطن العربي من إشكال تعدد الألسن، فما من مثقف اليوم يرضى بأحادية اللسان. وليس من المستبعد أن يجعل التكامل الشامل كل لغات هذه المنطقة زاداً مشتركاً بين أبنائها فيتعلم النشء اللغة العربية واللغة الأمازيغية أو اللغة الكردية فضلاً عن تعلمه إحدى اللغات الغربية أو أكثر من لغة، مع المحافظة على لغة موحدة رسمية هي لغة الأغلبية في أمة ليست بغريبة عن التعدد الثقافي ولا عن المساواة بين البشر.

واليوم، يؤكد استطلاع للرأي مجدداً مشروعية الأمة الواحدة، إذ يعتبر مواطنون من جميع البلدان العربية أن الوطن العربي أمة واحدة تفصل بين أبنائها حدود مصطنعة، وإن تميّز كل شعب بسمات خاصة.

وهكذا يكون المقصود بمفهوم التكامل العربي الشامل الالتقاء الحر والطوعي بين أبناء المنطقة العربية التي يوحدها التراث والتاريخ ماضياً بأحداثه وأحاديثه، لتكوين كيان مستقل قادر على تحقيق شروط التنمية الإنسانية وحري بالمنافسة الندية والنزيهة، من موقع القدرة، مع المجموعات المحيطة به. ولما كان بناء المستقبل يبدأ بأحداث وأحاديث تؤسس لاستراتيجية تحقيقه، بات من الأفضل لأبناء المنطقة العربية أن يتحرروا مما علق بمنطقتهم من شوائب الانحطاط وعيوب الاستعمار الذي زيّف تاريخها الواحد وفتت وحدتها الحضارية والتاريخية عملاً بسياسة فرّق تسد للحيلولة دونها والتحرر من استعباد أهلها واستغلال أرضها وثرواتها. فسياسات الاستعمار

تعني كلمة «العرب» قاطني الدول العربية، الذين يجمعهم تراث وتاريخ توسل اللسان العربي في إبداعاته الفكرية من غير أن يمحو الألسن الأخرى

الشكل 1-2 **مشروع الأمة الواحدة في نظر سكان الوطن العربي، 2012–2013**

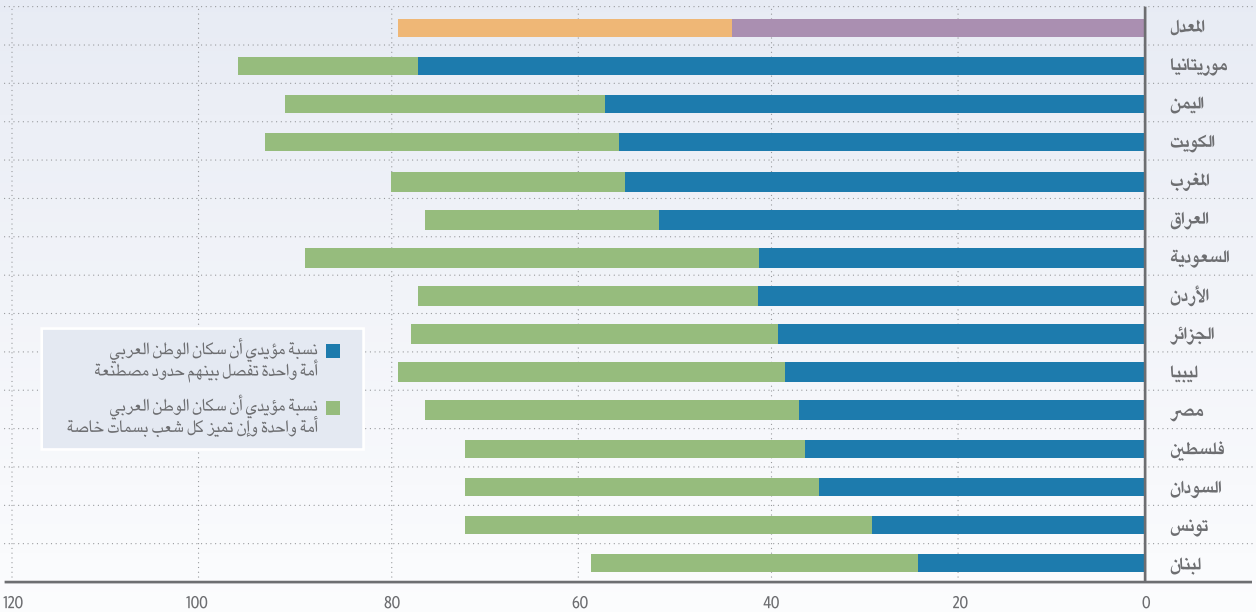

ملاحظة: شمل استطلاع الرأي الذي أجراه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات في الدوحة 14 دولة عربية تضم 89 في المائة من سكّان الوطن العربيّ، بواقع 21,350 مقابلة شخصية مع عينة ممثلة من المواطنين في كل من هذه البلدان. ونُفِّذَ الاستطلاع في الفترة 2012-2013.

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

يسجل التاريخ أن ازدهار الحضارة ارتبط بالقدرة المتميزة على اكتساب المعرفة

***

نشر المعرفة باللغة القومية، إضافة إلى إتقان لغات أجنبية حية، هو ضمانة لعدم بقائها في دوائر ضيقة، ونفاذها إلى نسيج المجتمع

زرعت أسباب الفتنة بين القوميات، وشوائب الانحطاط وطدت عقلية الرضا بالدون وأثنت عن السعي إلى شروط العزة والكرامة. وما هذا التكامل إلا شرط للتحرر من التبعية واستعادة مقوّمات الحياة والازدهار.

المعرفة أساساً للتكامل العربي الشامل

المعرفة في السياق الحديث

ولّى العصر الذي كانت تقاس فيه ثروات الأمم بكنوز المعادن النفيسة والأحجار الكريمة أو بما تختزنه الأرض من عناصر مادّية. ويوشك على الانقضاء عصر تحديد مستوى التقدم البشري بدلالة التراكم المالي، بينما يثبت اكتساب المعرفة، ولا سيما إنتاجها، معياراً أساسياً لتقدم الإنسانية.

ففي عام 1990، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوماً جديداً للتنمية البشرية، كان بمثابة تصحيح لا بدّ منه للفكر التنموي الرائج حينذاك، الذي يحصر قياس التقدّم بالنمو الاقتصادي، فنشأ فكر تنموي جديد، المعرفة فيه حجر الأساس[8].

وفي عام 1999، أصدر البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم تحت عنوان «المعرفة من أجل التنمية»[9]. وفي هذا التقرير، أقر البنك بأن الفجوة في المعرفة، وليس في الدخل، أصبحت هي المحدد الرئيسي لتقدم الأمم، وأكّد أن الفجوة في القدرة على اكتساب المعرفة بين الدول المتقدّمة والدول النامية، أوسع من فجوة المعرفة ذاتها. وفي ابتعاد ملحوظ عن نهج الحرية الاقتصادية المطلقة، شدّد التقرير على الحاجة إلى دعم الدولة أو التجمعات الإقليمية من الدول لجهود اكتساب المعرفة، حيث تُعرف سوق المعرفة بالفشل، إذ لا يكفي حافز الربح وحده لتنشيط إنتاج المعرفة، فتبقى احتياجات الفقراء، والضعفاء عامة، من المعرفة غير مشبعة.

ويسجل التاريخ أن ازدهار الحضارة، وصنوه رفعة اللغة القومية، ارتبط في هذه البقعة من العالم، كما في باقي بقاع العالم، بالقدرة المتميزة على اكتساب المعرفة، تماماً كما يترافق التدهور مع انحطاط القدرات المعرفية.

ولعل ما شهده ماضي الإنسانية من تجارب وما يشهده حاضرها من تطوّرات يكفي لتكريس هذا الارتباط بين مكانة الأمم ومخزونها من المعرفة قانوناً إنسانياً عاماً: الموقع من اكتساب المعرفة يحدد قيمة الأمة، صعوداً وأفولاً. والبشر هم معين المعرفة ووعاؤها، وما غير ذلك من ادعاء يربط اكتساب المعرفة باقتناء أدوات وآلات من ثمار التكنولوجيات الحديثة المستوردة، يبقى خاطئاً لا يخلو من جهل بحقائق الأشياء.

منظومة اكتساب المعرفة في السياق الاجتماعي

تخضع علاقة منظومة اكتساب المعرفة بالسياق الاجتماعي في البلدان العربية لأربعة عوامل رئيسية: النشاط الإنتاجي في المجتمع، ودور الدولة، والبعد القومي، والبيئة العالمية.

فوجود علاقة وطيدة بين منظومة اكتساب المعرفة والنشاط الإنتاجي في أي مجتمع، هو شرط جوهري لحيوية المنظومة، ولتعظيم دورها في الارتقاء بالإنتاجية في المجتمع. وخلافاً للتصوّر الذي يعتبر التكنولوجيا تطبيقاً لمكتشفات علمية في مؤسسات البحث، يقتضي التصوّر الحديث للتطوير التكنولوجي التحاماً عضوياً بين مواقع الإنتاج ومؤسسات البحث. ولا غنى للتعليم الناجع، وخاصة في المجالات التقنية، عن رابط قوي مع مواقع الإنتاج.

ومن أجل توطين المعرفة وتيسير نشرها في المجتمع، لا بدّ من استعمال اللغة القومية في جميع مراحل التعليم ومختلف قطاعات الإنتاج. فنشر المعرفة باللغة القومية، إضافة إلى إتقان لغات أجنبية حية، هو ضمانة لعدم بقائها في دوائر ضيقة، ونفاذها إلى نسيج المجتمع، حيث تكون دعامة لمشروع التنمية الإنسانية.

ولـدور الدولة أهمية حاسـمة في دعم منظومة اكتساب المعرفة. والمقصود بالدولة ليس الحكومة فقـط، بـل جهـاز مؤسـسي متكامل يضـمّ جميع عنـاصر المجتمـع. «فسـوق المعرفـة»، بالمفهـوم الاقتصـادي الفنـي، محكوم عليهـا بالإخفاق، ولا سـيما في البلـدان الناميـة، لأن المعرفة هـي، بلغة الاقتصاد، «سـلعة عامة»، قد لا يسـتطيع منتجها امتـلاك العائـد عليها. وهكـذا، قد يـؤدي ضعف حافز الربح على إنتاج المعرفة، في ظل نظام السوق الحرة، إلى عزوف المشروع الربحي عن الاسـتثمار في إنتـاج المعرفـة، ما لـم تتوفر له قيـود صارمة قد تقتضي فرض أثمان ضخمة لقاء الحصول على المعرفة، تحصر اكتساب المعرفة المنتجة بالقادرين على دفع الأثمان الباهظة وتحرم غير الميسـورين.

وينطـوي تـرك منظومـة اكتسـاب المعرفـة لحافـز الربـح في مجتمعـات ناميـة مثـل البلدان العربية على خطر الحد من إنتاج المعرفة، وحرمان الفئات الاجتماعية الضعيفة من امتلاكها، وتدهور منظومة اكتسـاب المعرفـة في المجتمع ككل.

ويؤكـد تقريـر البنك الدولي المعنـون «المعرفة مـن أجل التنمية»، على هـذه الخاصية في أكثر من موقع، مستخلصاً الأهمية الحاسمة لدور الدولة في فعالية منظومة اكتساب المعرفة، خاصة في البلدان الناميـة. وينحـو تقريـر لمنظمـة العمـل الدوليـة هـذا المنحـى بالتركيز على دور الدولة في اكتسـاب المعرفـة، وخصوصـاً في مضمار التعليـم والتعلم المسـتمر مدى الحياة[10].

وصحيـح أن القطـاع الربحـي يـؤدي دوراً مهمـاً في منظومة اكتسـاب المعرفة في الاقتصادات المتقدمـة. غـير أن دور الدولـة يبقـى جوهريـاً، خاصة في دعم البحث والتعليم الأساسي، وهما من القطاعـات التـي لا تحقق عائـداً اقتصادياً سريعاً وملموساً يغري القطاع الربحي بالاستثمار فيها، ولكنهـا قطاعـات لا غنـى عنهـا في بنـاء منظومة حيوية لاكتساب المعرفة، خاصة في الأجل الطويل. ودور الدولة في دعم منظومة اكتساب المعرفة، هو دور مصيري وحاسم في مراحل بناء الأمة-الدولة، التـي لا تزال في بداياتهـا في معظم البلدان النامية.

ويسـتأثر هـذا الـدور بأهميـة بالغـة في حالة البلـدان الناميـة التـي تمـر بتحول اقتصـادي لا يخلو، في بعض الأحيان، من مبالغة في التقليل من البعـد الاجتماعي لدور الدولة، ومن عناصره دعم اكتساب المعرفة. أما النظرة الحديثة لتفسير النمو الاقتصـادي، فتسـند إلى الدولـة دوراً حاسـماً، لا يتوقف عند مجرد التعويض عن «إخفاق السـوق» بـل يتعـداه إلى الفعـل المبادر والنشـط في مضمار اكتساب المعرفة.

وأي نقلـة نوعية في فعالية منظومة اكتسـاب المعرفة في البلدان العربية لا تكون بمعزل عن أشكال أكثـر تقدماً وفعالية في التعـاون القومي العربي. ولذلـك العديد من المبررات في الواقع وفي التجربة.

فالمعرفة «سلعة عامة» على الصعيد الدولي كما هي على الصعيد المجتمعي. والتعاون بين تجمّع من البلدان في اكتساب المعرفة يزوّدها جميعاً بقدرات لا تتوفـر لأي بلد منفـرداً، وخصوصاً إذا كان بين بلدان هذا التجمع سمات وتحديات مشتركة.

والمؤكـد أن ما يسـمى الآن «العلـم الضخم»[11] يتعـدى طاقـة أي مـن البلـدان العربيـة منفرداً. والواقـع أن اكتسـاب المعرفـة قد أصبـح من أهم ميادين وفـورات الحجـم. والشـواهد عـلى ذلـك واضحـة، منها التعاون بين دول أوروبا في برامج الدراسـات العليا والاندماج بين الشركات العملاقة العابـرة للحدود في مشـاريع البحـث والتطوير.

وبـين البلـدان العربيـة تفـاوت كبـير في مدى توفر إمكانات البحـث والتطوير، خاصة القدرات البشريـة والماليـة، وهذا التفاوت يمكـن أن يكون دافعاً إضافياً للتعـاون والتكامل.

وتقـوم، في النهايـة، عـروة وثقـى بـين مدى التعاون العربي، وإمكانية الاسـتفادة من الفرص التي تتيحهـا البيئة العالمية، والتخفيف من القيود التي تفرضها. وتشـتد هذه القيود في حالة البلدان الناميـة الصغـيرة التي لا يؤهلها وزنها السـياسي أو الاقتصـادي للتأثـير في شروط التبـادل العالمي للسـلع والمعـارف والتكنولوجيـا، وهـذا حـال جميـع البلـدان العربية عندما تتعامـل فرادى مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والكتل الاقتصادية

ينطوي ترك منظومة اكتساب المعرفة لحافز الربح في مجتمعات نامية مثل البلدان العربية على خطر الحد من إنتاج المعرفة، وحرمان الفئات الاجتماعية الضعيفة من امتلاكها

***

والمؤكد أن ما يسمى الآن «العلم الضخم» يتعدى طاقة أي من البلدان العربية منفرداً

يتوقع أن يؤدي التعاون الوثيق بين الدول العربية إلى شروط أفضل لنقل التكنولوجيا تنعكس إيجاباً على الإنتاجية، ويعمل التكامل الإقليمي بذلك على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية، وتدوير الفوائد بين أعضاء التكتل، بدلاً من ذهابها إلى الخارج

الأخرى. ويتوقع أن يؤدي التعاون الوثيق بين الدول العربية إلى شروط أفضل لنقل التكنولوجيا تنعكس إيجاباً على الإنتاجية في البلدان العربية، وعلى قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وعلى توطين التكنولوجيا وإنتاج معارف جديدة سبيلاً لنهضة اقتصادية ومجتمعية شاملة.

التكامل الاقتصادي يرفد التكامل الشامل

يفرّق الباحثون بين نوعين من التقارب السياسي: التكامل، الذي يعني تعميق الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد ينشئ لدى الأطراف توقعات بتبادل منافع مضمونة؛ والاندماج الذي يعني انصهاراً رسمياً بين وحدات مستقلة تخضع لحكومة مشتركة[12].

ويُتوقع أن تأتي مبادرات التكامل الإقليمي بنتائج هامة منها تنشيط التبادل التجاري في المنطقة؛ وتهيئة بيئة داعمة للتنمية؛ وتطوير البنية الأساسية الداعمة للتنمية والتكامل الإقليمي؛ وتطوير مؤسسات عامة قوية وتدعيم الحكم الديمقراطي السليم؛ ومكافحة الإقصاء الاجتماعي وتنمية المجتمع المدني الديمقراطي؛ وتوطيد السلم والأمن الإنساني في الإقليم؛ وحماية البيئة على الصعيد الإقليمي؛ وتقوية تفاعل الإقليم مع باقي مناطق العالم[13].

التكامل الاقتصادي

يغلب على التكامل الاقتصادي في مراحله الأولى تيسيرُ انتقال وتبادل الأشياء الاقتصادية، لا سيما السلع والأموال، ولا يركز على التكامل الإنتاجي إلا في مراحل متقدمة.

◄ مراحل التكامل الاقتصادي

تصنف مشاريع التكامل الاقتصادي تقليدياً، حسب درجة التكامل وعمقه، في مراتب خمس تبدأ بمجرد معاملة تفضيلية في التجارة البينية في أولى المراحل وتصل إلى حالة من الاتحاد الاقتصادي في أرقاها[14].

وتشير النظريات الاقتصادية وتجارب الدول إلى خمس مراحل متلاحقة ومتتابعة في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، تبدأ باتفاقات التجارة التفضيلية، كمنطقة التجارة الحرة، وتمر بالاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، فالوحدة الاقتصادية، وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل والشامل.

وفي مختلف أنحاء العالم تجارب عديدة من التكامل الاقتصادي، منها تجارب تضم بلداناً كبيرة، كان يمكن أن تستغني عن مزايا الانخراط في تكتل أو تجمّع معيّن بحكم سلامة وضعها وتفرده وقوته.

◄ منافع التكامل الاقتصادي

لم يعد التكامل الاقتصادي أحد المقومات الأساسية للتنمية والازدهار فحسب، بل أصبح من مستلزمات البقاء، مع قيام تجمعات إقليمية عملاقة في العالم. في ضوئها أصبحت عملية تجزئة تصنيع السلعة الواحدة على أكثر من مكان حسب المزايا النسبية والقدرات التنافسية، السمة الغالبة في العالم، وظهر ما بات يعرف بسلاسل القيمة العالمية، حيث تجمع المنتجات من أماكن مختلفة ويجري عليها سلسلة من عمليات التصنيع لإضفاء المنشأ عليها بما يسمح بتصديرها معفاة من الرسوم الجمركية حسبما تقرّه الترتيبات التجارية التفضيلية. ويعمل التكامل الإقليمي بذلك على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية، وزيادة الأرباح وتدوير الفوائد بين أعضاء التكتل، بدلاً من ذهابها إلى الخارج.

غير أن الأسباب التي أدت إلى اتفاقات التكامل الأخيرة تختلف كثيراً عن تلك التي ظهرت في منتصف القرن الماضي[15]، حيث يهدف عدد من الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً إلى مساعدة الدول على تحسين مستويات مشاركتها في الاقتصاد العالمي، وتحقيق الاتساق المطلوب مع منظومة

القواعد التجارية المتعددة الأطراف التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

ومن خلال التوجه نحو التكامل الإقليمي، تسعى الدول النامية والأقل نمواً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبحث عن آفاق جديدة للتلزيم واستقطاب الشركات المصدرة من الدول الشريكة لها تجارياً. وتأتي إقامة الشركات الأجنبية في البلدان النامية بفوائد عديدة أهمها: خلق فرص عمل؛ ونقل التكنولوجيا والخبرة؛ وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات؛ وتطوير سلاسل القيمة المضافة.

أما في حالة البلدان المتقدمة والغنية، ينبع الحافز من إنشاء مناطق للتجارة الحرة مع البلدان النامية، من الرغبة في تحسين شروط المنافسة لمنتجيها وفتح أسواق جديدة تسمح بانسياب السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات منتفعة بذلك من مزايا تفضيلية تفوق الإعفاءات التي توفرها البلدان النامية على المستوى المتعدد الأطراف طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

كما توظف هذه الاتفاقات استراتيجياً لدفع الدول النامية لتبني النظم الاقتصادية والبُنى التشريعية المعتمدة لدى القوى الاقتصادية الدولية، وذلك بما يتيح لها خلق مجال اقتصادي حيوي تنخرط فيه الدول النامية، يعزز من فرصها في تدويل أنظمتها وتشريعاتها الوطنية واعتماد تطبيقها على نطاق أوسع على الساحة الدولية.

ويعد تزايد اتفاقات التكامل الإقليمي تعبيراً عن توجهات تتخذها الدول النامية لتعميق اندماجها إقليمياً، وجني ثمار تحرير تجارة السلع والخدمات اعتماداً على أطر وصيغ تفضيلية مختلفة على حساب تحرير التجارة المتعددة الأطراف. ويلاحظ أن معظم الدول النامية والأقل نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أصبحت تعمل اليوم بما لا يقل عن ترتيب تفضيلي تجاري واحد[16]. وتأتي هذه التوجهات في مجملها تعبيراً عن موقف مشترك تتخذه الدول النامية، إذ تقبل على الترتيبات التفضيلية في ظل ما تراه من تآكل في مصداقية النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف.

الشكل 1-3 مراحل التكتل الاقتصادي

المصدر: فريق إعداد التقرير.

وتفسر تلك التوجهات المواقف المتشددة التي تتبناها الأطراف المتقدمة في منظمة التجارة العالمية من أجل ضبط إيقاع الترتيبات التفضيلية التي تعقدها الدول النامية فيما بينها أو مع أطراف أخرى. كما تفسر المغزى من المساعي المتواصلة التي تبذلها الدول المتقدمة لإخضاع الترتيبات التفضيلية للفحص والتدقيق بمقتضى أحكام المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعرفة الجمركية والتجارة (الغات 1994) والتفاهم الخاص بتفسيرها. وتُعتبر هذه الأحكام مقدّمة لإخضاع الترتيبات التفضيلية بين الدول النامية لجهاز تسوية النزاعات التجارية في منظمة التجارة العالمية، حيث يجري الفصل في صحتها القانونية ووجهتها التجارية وتقدير مشروعية استمرار إنفاذها.

ولعل احتدام المنافسة الدولية ومحدودية الأسواق الداخلية للبلدان النامية يعتبر دافعاً قوياً آخر نحو الانضمام إلى تجمعات اقتصادية إقليمية.

احتدام المنافسة الدولية ومحدودية الأسواق الداخلية للبلدان النامية يعتبر دافعاً قوياً نحو الانضمام إلى تجمعات اقتصادية إقليمية

***

يؤدي تعزيز المنافسة إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وفي استخدام الموارد

كما أن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والخدمات، كان سبباً آخر في تشجيع البلدان النامية على الاندماج في اتفاقات إقليمية للتجارة الحرة. فقد أصبح إقبال المستثمرين على التمركز في البلدان النامية متوقفاً إلى حد بعيد على مستوى تطور القطاعات الخدمية لا سيما اللوجستية منها. ويشير معدل النمو المرتفع في تجارة الخدمات في الأعوام الأخيرة مقارنة بتجارة السلع إلى الأهمية الحاسمة لقطاع الخدمات في القيمة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك في جذب شركات التصدير الأجنبية. وفي الواقع، تتطلب البيئة المشجعة لنشوء شركات مصدرة وجود شركات أخرى تؤمن العناصر والخدمات اللازمة لعمليات الإنتاج.

وبالإضافة إلى الأهداف التقليدية لاتفاقات التكامل الإقليمي، وفي مقدمتها توليد التجارة وتحويل وجهتها ونقل التكنولوجيا، غالباً ما تحقق هذه الاتفاقات آثاراً ديناميكية إيجابية أيضاً. فيؤدي تعزيز المنافسة إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وفي استخدام الموارد. وينتج من اتفاقات التكامل، عادة، تحسّن في مناخ الأعمال والاستثمار بفعل تعديل التشريعات الاقتصادية وانخفاض كلفة السلع والمعدات والمنتجات الوسيطة وإزالة العقبات المؤسسية التي تحول دون وصول الشركات الأجنبية للأسواق المحلية[17].

◄ دروس من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

كانت تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية رائدة في تحرير التبادل التجاري البيني، سواء من الرسوم الجمركية أو من العوائق الكمية والإدارية. وكان إنشاء منطقة تجارة حرة مقدمة لمراحل لاحقة[18]. وقد ساعد في تحقيق أهداف التكامل الأوروبي تمتع البلدان الأوروبية بهياكل إنتاجية متطوّرة، ولا سيما الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية، وهي ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، ولوكسمبورغ، وهولندا، التي كانت من أكبر أسواق العالم عند التوقيع على اتفاقية روما المؤسسة للجماعة.

وقد اتسمت تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالتدرج في مسيرة التكامل، في ظل إرادة سياسية حاسمة تدعم نهج التكامل وترتيباته على مدار الزمن. وهذا التدرج أدى إلى توسع في العضوية حتى أصبح الاتحاد يضمّ 28 عضواً.

وعندما يصل أيّ تجمّع إلى مراحل متقدمة من التكامل، قد تحجم بعض الدول عن الانضمام إليه، في مقايضة واضحة بين التوسع الأفقي والتعميق الرأسي للتكامل. لذلك آثرت معظم التجمعات اتباع هندسة للتكامل تسمح بتفاوت عمق التكامل وتفاوت سرعته بين مجموعات من الأعضاء حتى لا يعرقل الذين يفضلون، أو تضطرهم ظروفهم التقدم ببطء على مسار التكامل، حركة الذين يرغبون في الإسراع به.

وقد يدفع هذا إلى ترجيح العمل بصيغ مقبولة من التعاون الإقليمي على الصيغ الهادفة إلى تكامل أكثر عمقاً. وهذا ما حدث في عدة تجارب منها تجربة الآسيان (ASEAN)، وتجربة بلدان الأنديز (Andean Community)، ونموذج أسراب «الأوز الطائر»[19].

ونموذج الأوز الطائر يرتبط بدورة المنتج، التي تمر عادة بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم). وفي المرحلة الثانية، يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه، بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد المتقدم. أما في المرحلة الثالثة، فيبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدماً (السرب الذي يليه). وهكذا يتم ارتقاء سلم التصنيع تدريجاً عبر منظومة هرمية ذات طبيعة دينامية، من خلال إعادة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب «الأوز الطائر». وقد تكونت مجموعة السرب الأول من: جمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، وهونغ كونغ الصين،

ثم جاءت المجموعة الثانية من ماليزيا وتايلاند وإندونسيا، وتلاها بعد ذلك سرب «لم يطر» بعد، ويضم بلداناً مثل فييت نام وكمبوديا.

وفي هذا النموذج، يتيح النمو المتعاظم لبعض البلدان الكبيرة المتوسطة الدخل وصعودها سلم التصنيع، بحيث تصبح أقطاباً للنمو، فرصاً غير مسبوقة لجميع البلدان النامية الأقل دخلاً. ويتوقع بعض الاقتصاديين، مثلاً، أن يؤدي انتقال الصين، التي كانت فيما سبق «أوزة تابعة»، من مرحلة التصنيع القليل المهارة لتصبح «تنيناً قائداً»، إلى إطلاق حوالي مائة مليون فرصة عمل في التصنيع الكثيف العمالة، وهو عدد يكفي لزيادة القدرة على استيعاب القوى العاملة في التصنيع في البلدان النامية القليلة الدخل أربع مرات تقريباً. وتشهد دول أخرى متوسطة الدخل تطوّراً مماثلاً. والبلدان النامية التي تنجح في صياغة وتنفيذ استراتيجيات ناجعة لاقتناص فرصة التصنيع المستجدة، هي التي تضع نفسها على مسار للتغيّر البنيوي، يمكن أن يؤدي إلى الحد من الفقر[20].

وليس من الضروري أن تبدأ عملية التكامل الاقتصادي في البلدان النامية من تحرير التجارة، بل يمكن أن تبدأ من تقوية البنية الإنتاجية والقطاعية في منطقة التكامل من خلال عمليات البرمجة الصناعية كما حدث في تجربة بلدان الأنديز. والواقع أن تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم تبدأ بتحرير التبادل التجاري بل بإرساء البنية المادية الارتكازية للتكامل الأوروبي من خلال اتفاقية الفحم والصلب لعام 1951.

ومن أهم إنجازات تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية تبني ما سمي «بالسياسة الزراعية المشتركة» التي تأسست على خلق سوق موحدة للمنتجات الزراعية، وإعطاء تفضيل للجماعة بحمايتها من التقلبات العالمية في مجال السلع الزراعية[21]. وكان من أهم أهداف هذه السياسة ضمان استقرار الأسعار وتحقيق مداخيل مجزية للمزارعين. وقد وقع عبء هذه السياسة على أكثر الدول استيراداً للسلع الزراعية وهي ألمانيا وإيطاليا، بينما حققت أكبر المكاسب منها أكثر الدول إنتاجاً وهي فرنسا[22].

غير أن معظم هذه التجارب نشدت، في الأساس، التكامل الاقتصادي بالمعنى التقليدي، وإن تحققت منافع اجتماعية وثقافية جانبية في خضم التكامل الاقتصادي الفعال. أما في الوطن العربي فلدينا الإمكان للانطلاق من التكامل الاقتصادي إلى الآفاق الرحبة للتكامل الشامل.

التكامل الشامل

يتجاوز التكامل الشامل لجميع أبعاد العمران البشري والاجتماع الإنساني في الوطن العربي، نطاق التكامل الاقتصادي إذا اقتصر تعريف الاقتصاد على نطاق يُعنى فقط بالجوانب المالية والنقدية والمادية للدورة الاقتصادية.

ولكن نطاق علم الاقتصاد واسع يشمل ما يسمى الاقتصاد الحقيقي الذي يُعنى بكل ما يتعلق بعلاقة الكائن البشري بالاقتصاد وتزداد فيه أهمية مسائل التعليم والعمل ومستوى المعيشة والرفاه الإنساني عامة، بما في ذلك الحرية. وفي التعريفات الحديثة لعلم الاقتصاد يستأثر اكتساب المعرفة بأهمية خاصة فيما يسمى علم اقتصاد المعرفة، حيث يعتبر «اقتصاد المعرفة» مآل تطور أي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد العالمي، ومنتهى تقدمه[23]. وقد ازداد الاهتمام بعلم اقتصاد المعرفة وتكثر الأدبيات العلمية حوله بسرعة فائقة[24].

وحسب النطاق الأوسع لتعريف الاقتصاد، يقارب مفهومُ التكامل الاقتصادي الآفاقَ الرحبة للتكامل الشامل. فالتكامل الاقتصادي، بالتعريف الضيّق، لا يشترط وحدةً أو حتى تقارباً في التكوين الثقافي أو الحضاري؛ أما التكامل الاقتصادي بمفهومه الواسع والعميق فينطوي لا محالة على قدر من التقارب الثقافي نتيجة لزيادة التعامل الاقتصادي بين البشر داخل الإقليم.

وفي حين لا تشترط المراحل البدائية من التكامل الاقتصادي حرية انتقال البشر بين بلدان منطقة التكامل، تشترط الأشكال الأشمل والأرقى من التكامل الاقتصادي حرية انتقال البشر، للعمل

> ليس من الضروري أن تبدأ عملية التكامل الاقتصادي في البلدان النامية من تحرير التجارة، بل يمكن أن تبدأ من تقوية البنية الإنتاجية والقطاعية في منطقة التكامل من خلال عمليات البرمجة الصناعية

الإطار 1-1 تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في توحيد المناهج وتطويرها

تأسس مكتب التربية العربي لدول الخليج في عام 1975، وبفضل جهوده حقق مجلس التعاون الخليجي موقعاً سباقاً في المنطقة العربية نحو توحيد المناهج في التعليم العام، في مجالات التربية الإسلامية واللغة العربية والعلوم والرياضيات والاجتماعيات، بأسلوب يقضي بتكوين نواة موحدة للمنطقة ككل، مع هامش اختياري للخصوصيات القُطرية المطلوب عدم إهمالها.

ويستهدف توحيد المناهج وتطويرها تنشئة أجيال تمتلك القدرات العقلية، والكفاءات الحياتية والسلوكيات الروحية والقيمية التي تمكنهم من التفاعل الذكي المنتج مع معطيات العصر، ومتغيّرات المستقبل وتحديات العولمة في إطار وحدة الفكر والاتجاه المنبثقة من قيم الأمة العربية والإسلامية ومبادئها.

ومن ثم فإن المنهج المطور في الدول الأعضاء بمكتب التربية لا بد من أن يعمل من خلال بنائه وآلياته، وعبر كل مراحل عملياته، على أن يكون المنهج السائد في مؤسساتها من نوع «المنهج الجودة» الذي لا يقتصر على المعرفة النصية المباشرة (ماذا تعرف) بل يتسع ليتضمن المعرفة الأسلوبية (كيف تعرف) بما يجعل بيئة التعلم بمثابة مزارع فكر بشري تثمر الدربة والخبرة، وتكسب المهارات والكفايات في متابعة تزايدية تتمثل حصيلتها ومخرجاتها في عناصر بشرية تمتلك قدرات الإبداع والابتكار، بما يحقق لمجتمعات الخليج العربية وطناً ومواطناً الأمن والاستقرار والإنتاجية والرفاهية. وهذه التجربة يمكن الاستفادة منها، على الأقل كنواة لجهد عربي عام في هذا المضمار.

ملاحظة: انضمت الجمهورية اليمنية إلى عضوية مكتب التربية العربي في عام 2002.
المصدر: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2002 و2005.

تشترط الأشكال الأشمل والأرقى من التكامل الاقتصادي حرية انتقال البشر

والإقامة في بلدان منطقة التكامل من دون عوائق، كما في الاتحاد الأوروبي[25]. والبشر يحملون معهم دوماً بنى رمزية تختزن أفكاراً ومعارف ومشاعر، ويكوِّنون بنى تصبح مشتركة مع الوقت، بفعل تنقلها معهم بين بلد وآخر.

أبعاد التكامل الشامل

يمكن تعريف نطاقات التكامل العربي الشامل وأهدافه من منظور مقومات العمران بمفهوم ابن خلدون، ضمن أربعة محاور رئيسية[26].

- النظام السياسي، ويكون هدف التكامل العربي فيه، خاصة في مرحلة المد التحرري العربي، هو التوجه نحو التطابق بين إرادة الحكام وإرادة الشعوب. والغاية هي تحقيق شروط الحكم الديمقراطي السليم في الأقطار العربية، وشرطها هو حقوق الإنسان والمواطن، بمستوييه القطري والقومي بما يضمن منع استلاب الحقوق العربية ويمكّن من التحرر الوطني والتحرر من التبعية وتقرير المصير.
- النظام الاقتصادي، ويكون هدف التكامل العربي فيه هو تحقيق نظام اقتصادي تنموي عادل في القطر وفي الوطن، يجعل الجمع بين فضائل الاقتصاد الحر الذي يتمتع بالكفاءة والقدرة على الإنتاج (النجاعة الاقتصادية) وفضائل الرعاية الاجتماعية (النجاعة الإنسانية) شرطاً للفاعلية الاقتصادية والبشرية في التنمية المستدامة، ومن ثم التنمية الراعية للإنسان ولمحيطه الطبيعي والثقافي.
- النظام التربوي، ويكون هدف التكامل العربي فيه هو بناء القدرات المعرفية والتقنية للإنسان، أساساً للاقتصاد التنموي المستقل، وبناء القيم الخلقية والقانونية، أساساً للحكم الديمقراطي السليم.
- النظام الثقافي، ويكون هدف التكامل العربي فيه تعزيز الثقافة ذات الفعالية الإبداعية التي هي شرط لحيوية المجالات الثلاثة السابقة

(الحكم والاقتصاد والتربية)، وخاصة في الأخلاق وقيم العمل والضمير المهني الذي من دونه لا معنى للتنمية المادية والرمزية.

وحيث تشكل محاور التكامل العربي هذه قائمة مطالب ثورية، إن لم تعتبر ضرباً من الخيال في منظور الدولة القُطرية، يُقترح العمل على تحقيقها تدريجياً عبر الزمن والنطاق الجغرافي. وهنا يبدو التقدّم على مسار التكامل بين مجموعات فرعية من البلدان العربية خطوة هامة في التمهيد للتكامل العربي الشامل، شرط ألا تؤدي الاتفاقات الجزئية إلى تكريس الانطواء على الهوية الفرعية وطمس الهوية العربية الجامعة.

منافع التكامل الشامل

لا تقتصر منافع التكامل الإقليمي على الجوانب الاقتصادية، بل تتجاوزها بتمكين العرب من استئناف مسيرتهم في هذا التاريخ بعد غياب طويل. وقد كان دخولهم الأول التاريخ مساهمة قيّمة في صورته الكونية جمعاً لعلوم الأمم وتجاربها وإثراء لها. وإذا ما استُكمل التكامل العربي بمقوّمات العمران الأربعة يتوقع أن يمكّن الأمة من تحقيق ما يفوق ما حققه السلف طبيعة وكيفاً وكماً، ومن استعادة مقوّمات دور عالمي فقدته بسبب فقدان هذه المقوّمات وهي:

- وحدة المكان، أي وحدة المجال الحيوي، نقيضاً لمنع حرية التواصل بسبب الحدود؛
- وحدة الزمان، أي وحدة المجال الرمزي، نقيضاً لتشتيت التاريخ المشترك؛
- وحدة سلم القيم، أي وحدة المجال القيمي، نقيضاً لتبعية التراتب الاجتماعي لقيم الاستعمار؛
- وحدة الدورة الاقتصادية، أي وحدة المجال المادي، نقيضاً للارتباط المصلحي بالبعيد على حساب القريب؛
- وحدة الدورة الثقافية باعتبارها وحدة المجال المعنوي، نقيضاً لسلطان الغزو الثقافي والحضاري، وما يترتب عليه من استلاب حضاري وتبعية روحية أو فقدان الهمة الوجودية.

العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل الشامل وأهمية اللغة المشتركة

ما من تضارب بين تكامل البنى الرمزية والتكامل الاقتصادي بالمعنى التقليدي. بل ينشأ بين المفهومين، والعمل من أجلهما في منطقة التكامل، اتجاه متصاعد تضافري، حيث لا أولوية حاسمة لأي مفهوم على الآخر، والإنجاز في أي منهما يعزز إمكان الإنجاز في الآخر.

وينطوي التكامل في مجال الإنتاج الرمزي على كل شروط فاعلية هذا الإنتاج من إبداع الرموز ورعايتها وتبادلها. ويجري تبادل الرموز ذاتها أحياناً لما لها من مزايا خلقية وجمالية ومعرفية، أو لما أصبح لها من قيمة استعمالية وتبادلية اقتصادية كتوظيف هذه الإبداعات في التداول الاقتصادي، مثل سوق البراءات الصناعية والفكرية ولوحات الرسم وسوق الكتاب وسوق الإبداع السينمائي والمنتوج الموسيقي والرياضي. وفي الوجه الثقافي من الرمز يكون الإنتاج الرمزي ذاته غاية وليس وسيلة لأنه عين تعبير الفرد والجماعة عن الشعور بالوجود الذاتي وبالعلاقات مع المحيطين الطبيعي والثقافي. لكن الإنتاج الرمزي يقبل كذلك أن يكون بضاعة وخدمات تباع وتشترى فتصبح مادة للسوق الاقتصادية.

ومثلما ينتج الاقتصاد المَعين المادي لقيام الإنسان العضوي من خيرات الطبيعة بالتعاون الإنساني على سد الحاجات المادية، تنتج الثقافة المَعين الرمزي لقيام الإنسان الروحي من خيرات التاريخ بالتعاون الإنساني على سد الحاجات الروحية. لكن سد الحاجات المادية بما هو تعاون وتبادل وتعاوض يحتاج إلى تواصل بين المتعاونين والمتبادلين والمتعاوضين، لا يكون من دون التبادل الرمزي. لذلك يكون الإنتاج الرمزي شرطاً لتعزيز التعاون على الإنتاج والتبادل المادي.

هدف التكامل الثقافي العربي هو تعزيز الثقافة ذات الفعالية الإبداعية التي هي شرط لحيوية الحكم والاقتصاد والتربية

إن تأجيل مشروع التكامل العربي إلى حين ينهض كل جزء من أجزاء الوطن العربي على حدة، وبالسرعة التي تمكنه منها ظروفه الخاصة، يؤدي إلى إدامة الواقع الراهن الذي أعجز الوطن والمواطن عن النهوض بالجزء، أي قطرياً، وبالوطن العربي، أي كلياً

ومن حيث المبدأ يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي، بالمنظور التنموي المتكامل، عموداً فِقرياً للتكامل العربي، تحيط به ضفائر قوية من التكامل العربي في البنى الرمزية. وبديهي أن يقوم بين هذا العمود الفقري وضفائر البنى الرمزية جدل حيوي حميد. ولعل في اكتمال الجسد البشري أقرب صورة للعلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل الشامل المنشود. فإذا كان التكامل الاقتصادي العمود الفقري، يكون التكامل في البنى الرمزية الأعضاء الحيوية للجسد. والجسد بدون عقل، خواء خامل، والعمود الفقري وحده بعض عظام ولواصق غضروفية هامدة سرعان ما تبلى.

ولأن اللغة هي وعاء الأفكار ومعين غالبية البنى الرمزية، لا ينهض أي جهد رصين للتعاون والتكامل من دون لغة مشتركة حيوية ومتألقة.

وفي مجموعات الدول المتباينة ثقافياً، التي تسعى إلى التكامل أو إلى التعاون، تبرز حاجة إلى الاتفاق على لغة واحدة مشتركة أو عدد معيّن من اللغات لتيسير التخاطب والتفاهم، خاصة في مؤسسات التعاون أو التكامل. وتتحمل الدول المعنية عن طيب خاطر الكلفة المرتفعة المترتبة على الترجمة وضرورات التواصل اللغوي والثقافي.

إلا أن الأمة العربية تتمتع بلغة واحدة فريدة وعريقة، وبالغة الثراء. وهكذا، تتضح في سياق التكامل العربي الأهمية البالغة للغة العربية والارتقاء بها، حتى تكون من مقوّمات النهوض بالمنطقة العربية إلى مصاف المناطق الصاعدة في العالم.

التكامل سبيل للنهوض أو نتيجة له

على خلاف المنطلق المبدئي لهذا التقرير، القائل بأن التكامل العربي هو سبيل النهوض في المنطقة العربية، ترى وجهة نظر مغايرة أن التكامل انطلاقاً من واقع قطري متدهور لا ينتج إلا تراكماً للتدهور في أجزاء الوطن العربي.

ولا تخلو وجهة النظر هذه من خطر الفصل بين ما هو موصول بالطبيعة، بحكم الجغرافيا والتاريخ (الإطار 1-2)، فتتلف الأجزاء جميعها، كما البنية الكلية التي تتكون من تركيب هذه الأجزاء معاً. وتفيد وجهة النظر هذه، منطقياً، بتأجيل مشروع التكامل العربي إلى حين ينهض كل جزء من أجزاء الوطن العربي على حدة، وبالسرعة التي تمكنه منها ظروفه ومعطياته الخاصة. وهذا ما يؤدي في الواقع إلى إدامة الواقع الراهن الذي أعجز الوطن والمواطن عن النهوض بالجزء، أي قطرياً، وبالوطن العربي، أي كلياً.

والرأي الذي يؤيّده هذا التقرير في تحقيق التكامل تدعمه حجج مفهومية معرفية، وأخرى تاريخية تستند إلى استقراء خبرات النهوض والتكامل، لا سيما في العالم المعاصر.

من الناحية المعرفية، يسود اتفاق على مقاربة فهم النظم المجتمعية المركبة من منظور تحليل الأنساق الهادفة أو القصدية. وجوهر تحليل الأنساق هو في تعريف النسق على أنه مجموعة من العناصر أو المكونات التي ترتبط فيما بينها بصلات تفاعلية قد تكون أهم لتحديد كُنه النسق من مجموعة المكونات المنفصلة ذاتها. والمثل التقليدي هنا هو الجسد البشري الذي لا تشكل أعضاؤه منفصلة غير أشلاء غير قابلة للحياة إلا إذا انزرعت في جسد آخر.

بعبارة أخرى، تكامل المكونات ينشئ قيمة أكبر من مجرد الجمع الحسابي لقيمة كل من المكونات على حدة. ولذلك يُعتنى في فلسفة التفكيك التحليلي بالعلاقات مع باقي المكونات، وفيما بينها، عند تأمل كل من المكونات على حدة.

وأهم ما يربط بين المكونات القُطرية للوطن العربي، المجزأ قسراً، هي لحمة الحضارة العربية. وبدون الالتزام بها وإغنائها بمجمل منجزات الحضارة البشرية المعاصرة، واستثمار ذلك المزيج المبدع، ستبقى الأقطار العربية مجرد أعضاء خامدة لا تكوّن جسداً حياً قابلاً للنماء. وقد كانت

الإطار 1-2 **جمال حمدان: جدل الوطنية والقطرية، والجغرافيا والتاريخ طوب الوحدة العربية وملاطها**

الكلام عن شخصية مصر لا يعني إقليمية ضيقة فضلاً عن شوفينية شعوبية، ولا يضع الوطنية في مواجهة ضد القومية. ونضيف الآن أنه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيداً صحياً بغير تعارض. فما نرى في شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت إلا جزءاً من شخصية الوطن العربي الكبير الملحمية الثرية، وما نرى في دراستها تعارضاً أي تعارض مع أمل الوحدة الشاهق.

وإذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت وحدتها لأنها –كما قيل– قد تجاهلت عمداً وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعاني وحدتها لأنها تتذكر الجغرافيا أكثر مما ينبغي وتتذكر التاريخ أقل مما ينبغي، وإذا كانت بلاد أخرى مثل غرب أوروبا تتعثر وحدتها لأنها تتذكر كثيراً جداً من التاريخ وقليلاً جداً من الجغرافيا، إذا كان هذا فإننا في الوطن العربي يمكن أن تنجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معاً أكثر وأكثر، لأن التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا، بل وربما جاز لنا أن نقول أن الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة.

المصدر: حمدان، 1980.

هذه خبرة العقود الماضية، حيث لم يستطع أي قطر عربي بمفرده الانطلاق في مشروع تاريخي للنهضة يقوم على إنتاج المعرفة، التي هي معيار التقدم في هذا العصر. فلا بلدان مجلس التعاون الخليجي بالوفرة المالية الهائلة، ولا مصر بالقدرة البشرية الضخمة والطاقة التي تؤهلها لتصدّر باقي البلدان العربية في الإنتاجية المعرفية، بقادرة وحدها على هذا الإنجاز التاريخي.

وإذا كان التكامل العربي، أي «التكوين التركيبي» للمكونات بلحمة الحضارة والثقافة هو الحافز لقصد النهضة، لا يعني غياب التكامل عن الوطن العربي إلا تكريس التخلف واشتداد التبعية باندماج المكونات في جسد آخر لا يحمل سوى إمكانات لحياة بائسة، بما يجره كل ذلك من ظلم وقهر وفقر لعامة العرب وخضوع للأمة. أما التكامل العربي، فهو وسيلة تمكن البلدان العربية الأقل تقدماً من النهوض بفعل مؤسسات التكامل العربي، وبمعونة البلدان الأفضل حالاً، الأعضاء في هذه المؤسسات. وشتان بين المصيرين.

وفي السياق التاريخي، ما من إمبراطورية قوية قامت على منطق عدم ضم المكونات ما لم تكن جميعها على الدرجة نفسها من التقدم البشري. فقد كان المركز، أو بعض الأطراف الأفضل حالاً، دائماً يسهم في تحضير الأطراف الأقل حظاً وتطويرها. وللمنطقة العربية في الحضارة العربية القديمة أسوة حسنة. فهي لم تبلغ أوج ازدهارها إلا بتكامل مقومات وإمكانات جميع أمصارها، ودمجها إبداعاً في تركيب حضاري أقوى من أي جزء منفرداً، على الرغم من تفاوت تعددت أوجهه ومجالاته في البداية.

وفي العالم المعاصر، مثال على التكامل والارتقاء التركيبي الجماعي في تجربة الاتحاد الأوروبي. وفي هذا المثال، يأخذ العضو الأقوى في الجماعة بيد العضو الأضعف، عملاً بسياسات تكافلية مدروسة، وأحياناً باهظة الكلفة، تستهدف الارتقاء بالمكونات الضعيفة في الاتحاد. وقد اضطلعت مؤسسات الاتحاد بدور محوري في عملية الارتقاء بما في ذلك المؤسسات القائمة على المعايير الثقافية والرمزية، ومنها محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

وخلاصة القول إن المنطق المعرفي والتجربة العملية تدعم تفضيل وجهة التكامل التركيبي التي يؤيّدها هذا التقرير على وجهة

لم يستطع أي قطر عربي بمفرده الانطلاق في مشروع تاريخي للنهضة يقوم على إنتاج المعرفة، التي هي معيار التقدم في هذا العصر

كانت المنطقة العربية مهداً لحضارة قادت العالم في إنتاج المعرفة بين القرنين التاسع والحادي عشر للميلاد

***

غير أن ضعف الأمة العربية طوال عقود ران عليها الركود والانحطاط، جعلها فريسة للعالم ولأطماعه ومصالحه

النظر البديلة القاضية بتأجيل مشروع التكامل العربي إلى حين ينهض كل مكوّن من مكونات الوطن العربي على حدة، فالتأجيل يبطئ قطار النهضة العربية ويعرقل انطلاقه بالسرعة المطلوبة. ويتيح التكامل الشامل فرصة تاريخية نادرة لقيام مشروع نهضة إنسانية، له في المد التحرري العربي رافد لم تشهد مثله المنطقة منذ قرون.

الأمة العربية المستباحة تتحوّل زاداً لتقدم البشرية جمعاء إن نهضت وأبدعت

كانت المنطقة العربية، المتدّة من المحيط الأطلسّي في الغرب إلى الخليج العربيّ في الشرق، مهداً لحضارة قادت العالم في إنتاج المعرفة بين القرنين التاسع والحادي عشر للميلاد، وكانت اللغة العربية هي لغة العلم بلا منازع، بل لغة الحضارة في جميع ميادينها.

والإمبراطورية العربية، التي امتدت في ذلك الزمن من الأندلس في الغرب إلى مشارف حدود الصين الغربية في الشرق، زخرت بتنوّع بالغ الثراء في الأديان والأعراق والثقافات المحلية. وشهدت إنشاء جامعات ومراكز بحث مرموقة، مثل جامعة الزيتونة التي تأسست في تونس في عام 737 وجامعة الأزهر التي تأسست في مصر في عام 975، أي قبل قيام أي مؤسسات مماثلة في أوروبا[27].

غير أن ضعف الأمة العربية طوال عقود ران عليها الركود والانحطاط، جعلها فريسة للعالم ولأطماعه ومصالحه. وفي عهد الخلافة العثمانية تدهورت مكانة اللغة العربية والثقافة العربية، فباتت تنحصر في العلوم الدينية، لصالح تغليب اللغة العثمانية التركية في مجال الإدارة والسلطة. فتراجعت الذاتية العروبية لصالح الانتماء الديني، و«مفهوم العقيدة الدينية نفسه صار مع الانحطاط مفهوماً شكلياً، طقوسياً، فارغاً من أي فكر ميتافيزيقي راقٍ، كما كانت الحال خلال العصر الذهبي المفقود»[28].

وأغرت هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، القوتين الاستعماريتين الكبريين حينذاك، بريطانيا وفرنسا، بتقسيم المنطقة بينهما كغنيمة حرب، بموجب اتفاقية سايكس-بيكو. والدويلات التي نتجت من هذا التقسيم لم تكن بالضرورة تملك مقوّمات البقاء والنماء الذاتي. فاحتلت فرنسا غالبية الشمال الأفريقي وبلاد الشام. وأخذت بريطانيا أجزاء من منطقة الخليج والجزيرة التي اكتسبت أهمية بالغة بفعل اكتشاف المخزون الهائل من النفط. وكانت بريطانيا قد احتلت مصر بموقعها الفريد عند التقاء قارتي آسيا وأفريقيا في عام 1882؛ كما حظيت بانتداب وصاية على فلسطين لزرع كيان غريب على أرضها، أدى إلى اقتلاع أهلها وتشريدهم حتى اليوم.

وإضافة إلى انتهاك حريات الشعوب العربية وحقوقها، حاول المستعمر فرض لغته الوطنية، خاصة في البلدان العربية في شمال أفريقيا. إلا أن هذه المحاولات الدؤوبة، لم تفلح في طمس الهوية الثقافية العربية الأصيلة.

وبعد أن حصلت البلدان العربية على الاستقلال نحت نُظم حكم السيادة القطرية، مع بعض الاستثناءات في الزمان والمكان، منحى التسلّط والفساد. وكثيراً ما ظلت تابعة، ولو ثقافياً وحضارياً، لقوة الاحتلال السابقة أو إحدى قوى الهيمنة الأخرى. ولم تول النخب الحاكمة اهتماماً جاداً لبرامج التنمية الرَصينة. ووفقاً لبعض مؤشرات للتنمية الإنسانية، وخاصة الحرية والمعرفة، ظلت المنطقة زمناً طويلاً في حالة ركود لا بل تدهور أحياناً، بالمقارنة مع سائر بلدان العالم، وحتى البلدان الأقل نمواً[29]. غير أنّ إرث التخلّف والاستباحة هذا سينجلي فاتحاً الآفاق إلى نهضة إنسانية شاملة، إذا ما سلكت الدول العربية الدرب المؤدّي إلى ذلك.

الإطار 1-3 الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد النهضة العلمية والإسلامية في الجزائر، 1889-1940، مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1931

«إن جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين جمعية إسلامية في سيرها وأعمالها، جزائرية في مدارها وأوضاعها، علمية في مبدئها وغايتها، أسست لغرض شريف، تستدعيه ضرورة هذا الوطن وطبيعة أهله، ويستلزمه تاريخهم الممتد في القدم إلى قرون وأجيال، وهذا الغرض هو تعليم الدين ولغة العرب التي هي لسانه المعبر عن حقائقه للكبار في المساجد التي هي بيوت الله وللصغار في المدارس على وفق أنظمة لا تصادم قانوناً جارياً ولا تزاحم نظاماً ما رسمياً ولا تضر مصلحة أحد، ولا تسيء إلى سمعته فجميع أعمالها دائرة على الدين، والدين عقيدة، اتفقت جميع أمم الحضارة على حمايتها، وعلى التعليم والتعليم مهنة، اتفقت جميع قوانين الحضارة على احترامها وإكبار أهلها.»

وأدركت جمعية العلماء أهمية التربية والتعليم في تحقيق مقاصدها العقيدية والفكرية، فركّزت على التعليم الإسلامي العربي، وإنشاء المدارس، وحثّ الأمة وتشجيعها على إرسال أبنائها إلى مدارسها، بغية تعليم وتثقيف أكبر عدد ممكن من أبناء المسلمين. فالتعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته.

ووجّهت الجمعية اهتمامها إلى التعليم المسجدي، وضعت برامج لنشر التعليم الديني والعربي للصغار المبتدئين، وتكميل معلومات من درسوا باللسان الأجنبي، كما لم يُحرم الكبار من دروس الوعظ والإرشاد ومحو الأمية، فشيّدت لذلك المدارس وفتحت النوادي لإلقاء المحاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة.

وتنبّهت الجمعية إلى الأخطار المحدقة بأبناء الجزائر الذين هاجروا إلى فرنسا حيث تعرضوا للذوبان في الحضارة الأوروبية، والابتعاد عن أصول دينهم، فأرسلت إليهم المعلمين والوعاظ والمرشدين، وأسست النوادي والمدارس لتعليم أبنائهم.

وقد كانت جهود الجمعية في هذا الميدان تُبنى على محاور ثلاثة: إحداث مكاتب حرّة للتعليم المكتبي للصغار؛ إلقاء دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد العامة؛ تنظيم محاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة، في النوادي.

وكان الجمود عائقاً على طريق المرأة ومانعاً لتعليمها، فجاءت جمعية العلماء وأذابت الجمود وكسرت السدود وأخرجت المرأة من سجن الجهل إلى فضاء العلم في دائرة التربية الإسلامية والمنزلية، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن الأمة كالطائرة لا تطير إلا بجناحين، وجناحاها هما الرجل والمرأة. فالأمة التي تخص الذكر بالتعليم، وتريد أن تطير بجناح واحد، هي واقعة لا محالة.

المصدر: جريدة البصائر، عدد 160 الصادر في 7 نيسان/أبريل 1939، منشور لجمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين: www.binbadis.net.

* * *

التكامل العربي هو مشروع تبرره الطموحات العربية خياراً وتفرضه الوقائع المحيطة بالمنطقة العربية ضرورة، مشروع يتجاوز النطاق الاقتصادي ليشمل جميع نواحي حياة الفرد والمجتمع التي أهملت في السابق لكن آثارها تراكمت عبر السنين وهي تمعن في المنطقة تأخراً وتعثراً. وهذا المشروع يضع المنطقة على عتبة حقبة جديدة من العمران البشري، يعبر بالمنطقة مرة أخرى من إرث التعثر وزمن الاستباحة إلى زمن نهضة إنسانية شاملة. مشروع التكامل يزوّد المنطقة بمخزون معرفي، من أهم ما يمكن أن تقدمه لنفسها وللعالم من نتاج الحضارة الإنسانية. ولهذا التصوّر ما يدعمه ويبرره في التاريخ والزمن المعاصر.

بالتكامل العربي الفعّال ينجلي إرث التخلّف والاستباحة

ما كان مستبعداً ومستحيلاً انتقل من حيز الرغبة إلى حيز الإمكان في منطقة خطت خطواتها الأولى نحو حكم ديمقراطي سليم

فالتاريخ يقول إن انتشال الغرب من العصور المظلمة في أوروبا استمدّ زخماً من منجزات الحضارة العربية المعرفية في العلم والتكنولوجيا، والحضارة العربية استنارت هي أيضاً بعلوم الأقدمين في جنوب القارة الأوروبية. وهذا التلاقح الحضاري، هو كما كل تبادل إنساني، سلف ودين.

وفي الزمن المعاصر، بل في الأمس القريب، أبدع الشباب العرب انتفاضات في المد التحرري العربي، فكانوا قدوة ومثالاً لشباب العالم في الانتفاض ضد الظلم والقهر. فعندما ماجت بلدان عربية عديدة بمد تحرري هادر، ينشد الحرية والعدل والكرامة الإنسانية للجميع، لم يكن في وسع العالم إلا أن يصيخ السمع لصوت الأمة العربية الطالع من غياهب الصمت والركود. واخترق شعار «الشعب يريد» جميع وسائل الإعلام في العالم ودخل كل بيت. وألهمت وسائل الانتفاضات الشعبية العربية وانتصاراتها قوى في أنحاء مختلفة من العالم، فاتبعت الأساليب نفسها وردّدت الشعارات ذاتها رفضاً لقهر أو لظلم، وأملاً في تحقيق انتصارات مماثلة.

إلا أن الأهمية الكبرى للمد التحرري العربي هي في استعادة المواطن العربي لثقته في قدرته على إحداث ورسم مستقبله وفق مصالحه. وهذا في حدّ ذاته سينعكس إيجاباً على إمكانية تحقيق التكامل العربي بالمفهوم الواسع والشامل. فما كان مستبعداً ومستحيلاً في ظل أنظمة حكم بعيدة عن إرادة شعوبها، انتقل من حيز الرغبة إلى حيز الإمكان في منطقة خطت خطواتها الأولى نحو حكم ديمقراطي سليم تنبثق شرعيته من إرادة شعوبه.

فهل تنهض الأمة العربية المستضعفة والمستباحة كاملة وتقدّم زاداً حضارياً مغنياً للبشرية جمعاء، وقد حدث ذلك في وقت مضى؟

الفصل الثاني

التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد

لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك
من أشياء، بل بمقدار ما فيه من أفكار

مالك بن نبي

التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد

التكامل الاقتصادي هو عصب التكامل الشامل. فالاقتصاد هو أحد المكوّنات الرئيسية، وأحد البعدين الفعليين لمادة العمران البشري. وقد لقي التكامل الاقتصادي العربي تأييداً كبيراً على مستوى الخطاب الرسمي، رافقته تطلعات وخطط طموحة منذ منتصف القرن الماضي. وفي وقت مبكر، بدأ النظام الرسمي العربي يبرم الاتفاقات الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مدفوعاً باعتبارات فرضتها معطيات إقليمية أمنية وسياسية، ومعطيات دولية تجارية ومالية. ولكن الدول العربية لا تزال حتى الآن تعاني من تبعات قلة الالتزام بسياسات التكامل الإقليمي وضعف الوفاء بالتعهدات التعاقدية التفضيلية التي جاءت في معظمها جزئية. ولم تُطرح بعد قضية التكامل العربي في إطار رؤية استراتيجية ومتكاملة للنهضة والتنمية الإنسانية، تراعي خصوصية الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية، وتدفع إلى تطوير المؤسسات عبر الوطنية لتعميق التكامل الاقتصادي العربي وتوجيه آلياته وتنفيذ قراراته، واستخلاص النقائص في مسيرة التكامل العربي ومعالجتها مع الاستئناس بتجارب تجمعات إقليمية أخرى في العالم.

وفي هذا الفصل تقييم تفصيلي لحال التكامل الاقتصادي العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين. ويبدأ باستعراض جهود التكامل الاقتصادي العربي، ويحلل آليات ومبادرات التكامل التي اعتمدتها الدول العربية، وكان جلّها ذا طابع تجاري، ويتطرق إلى صناديق التنمية والاستثمارات. ثم يقدم تقييماً لآثار مبادرات التكامل على التجارة البينية العربية وعلى الواقع الاقتصادي العربي عموماً.

تجارب في التكامل الاقتصادي: طموح في التخطيط وقصور في التنفيذ

في عام 1953، توصّلت البلدان العربية إلى أول ترتيبين تجاريين تفضيليين في إطار جامعة الدول العربية، أحدهما لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، والآخر لسداد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال[1]. وفي عام 1957، وقّعت الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية[2]، فتعهدت بموجبها بكفالة مجموعة من الحريات، كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛ وحرية تبادل البضائع والمنتجات والإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛ وحرية استعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية وإرساء حقوق التملك والإيصاء والإرث.

وأنشئ بموجب هذه الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة دائمة، تتولى تنسيق جهود التنمية الاقتصادية ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية بما يكفل توحيد مواقف دول المجلس حيال المتغيّرات السياسية والأمنية في المنطقة والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية. وقد التزمت الدول الموقعة بعقد الاتفاقات التجارية وإجراء المبادلات مع البلدان الأخرى من موقع مشترك، إلا أن الملحق المستقل الذي صدر في العام نفسه منح الدول حق الانفراد في عقد «اتفاقيات اقتصادية ثنائية لأغراض استثنائية سياسية أو دفاعية مع الدول غير الأطراف في الاتفاقية شرط عدم المساس بأهدافها»[3]. والجدير بالذكر أن اتفاقية

التكامل الاقتصادي هو عصب التكامل الشامل

هدفت استراتيجية العمل العربي المشترك إلى تحرير الإنسان العربي وقدراته المبدعة، وصيانة الأمن القومي بمختلف أبعاده، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لتسريع التنمية الشاملة المتوازنة، وتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات

الوحدة الاقتصادية تمثّل آخر مرحلة من مراحل التكامل، التي تقدّم فيها الدول تنازلاً طوعياً عن السيادة المطلقة على إدارة السياسات الاقتصادية وتوجيهها، بما فيها السياسات التجارية والنقدية.

وبعد مرور حوالي ربع قرن على توقيع الاتفاقية، ونتيجة للعقبات التي واجهت تطبيقها، والمتغيّرات التي لحقت بهياكل الإنتاج وأنماط الاستهلاك العربية، جددت الدول العربية في عام 1980 التزامها باستكمال مسارات التكامل الاقتصادي العربية بتوقيع ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي لا يقل مضمونه طموحاً عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وأكد الميثاق على ضرورة الالتزام بمجموعة من المبادئ الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي القومي والاعتماد الجماعي على الذات، ودعا إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية العربية، وتقليص الفجوة في التنمية والدخل بين الأقطار العربية، وإلى كفالة الحرية الكاملة لانتقال الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها، وتوفير الفرص الكفيلة بالنهوض بالتعليم والتدريب، وتسهيل انتقال الكفاءات داخل الوطن العربي، والاستفادة من الكفاءات الموجودة خارجه، بالإضافة إلى استثمار القوة الاقتصادية العربية لخدمة القضايا القومية العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وفي موازاة ذلك، وقّعت الدول العربية على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وقد انطلقت من واقع الوطن العربي الذي يواجه تحديات التجزئة والتخلف التنموي والاستعمار والغزو الفكري، وهي تحديات لا يمكن التغلب عليها إلاّ بالعمل في إطار من الوحدة في الغايات من التنمية والتحرير. وهدفت الاستراتيجية إلى تحرير الإنسان العربي وقدراته المبدعة، وصيانة الأمن القومي بمختلف أبعاده، والتكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية لتسريع التنمية الشاملة المتوازنة، وتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات وأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم، وتلبية الحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة. كما هدفت إلى المساهمة في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد بما يكفل الاستفادة من الأسواق الخارجية وتنمية القدرات الإنتاجية العربية.

وفي عام 1981، أبرمت الدول العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وتعد أول إطار تعاقدي يستهدف تطبيق المبادئ الأساسية الواردة في وثيقتي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي. إلا أن الاتفاقية خلت من الإجراءات المحكمة لتحرير التجارة ومن الآليات الكفيلة بإتمام عمليات التعويض وتحقيق التوزيع المتكافئ للمكاسب المتأتية عن تحرير التجارة البينية العربية، فترتب على ذلك عزوف الدول الموقعة عن استكمال إجراءات تحرير التجارة طبقاً لأحكامها. وبينما كان في خطة الأمانة الاقتصادية لجامعة الدول العربية عقد اتفاقية مماثلة لضمان حرية حركة اليد العاملة بين البلدان العربية، اقتصر أمر تيسير التبادل الإنساني بين البلدان العربية على إعلان مبادئ متواضع وغير ملزم.

وظل تنفيذ الآليات والأدوات التفضيلية، على أهميتها، قاصراً عن تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي العربي التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية وميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل العربي المشترك. ولم توضع معظم المبادئ والاستراتيجيات المتفق عليها موضع التنفيذ. فقد اقتصر اهتمام جل الحكومات العربية على جهود تيسير حركة رأس المال والسلع، فأخذت تعمل بهدي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1980، التي أوجبت ضمانات ضد المصادرة أو الاستيلاء الجبري وغيرها من إجراءات التعويض والتأمين على الأموال المستثمرة، فضلاً عن منح تسهيلات لتيسير تنقل المستثمرين العرب وأسرهم. وأتاحت الاتفاقية ضمانات لتسوية النزاعات، وأنشأت محكمة الاستثمار العربية في عام 1986. واستتبع ذلك التوصل إلى اتفاقية عمّان العربية للتحكيم التجاري في عام 1987، بهدف الفصل في النزاعات

الشكل 2-1 **التعاون العربي في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013** (بالنسبة المئوية)

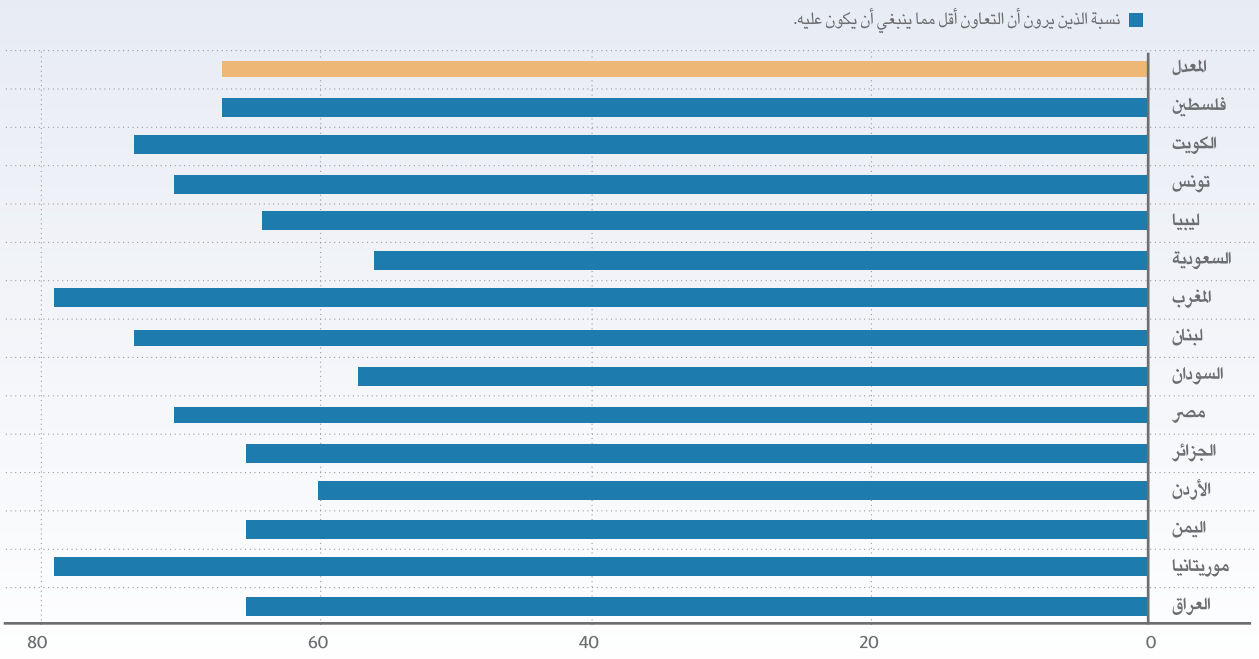

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

التجارية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أياً كانت جنسياتهم، وبين الدول المؤسسة للمركز العربي للتحكيم التجاري.

وبعد مضي أربعين عاماً على الاتفاق لم ينفذ من الوحدة الاقتصادية سوى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997. وظلّت مسيرة العمل العربي المشترك هذه بالإجمال قاصرة عن تلبية آمال المواطنين العرب الذين يرون أن التعاون العربي ما زال أقل مما ينبغي أن يكون عليه.

مشروعات التكامل العربي

اتخذت الدول العربية مجموعة ترتيبات هامة، انحصر معظمها في المراحل الأولى للتكامل الاقتصادي، وركزت خصوصاً على الأبعاد التجاريّة، وشملت بعض المبادرات في الاستثمار وحركة الأموال، إضافة إلى صناديق مشتركة لتمويل مشاريع التنمية في المنطقة.

في أسواق السلع والخدمات

◄ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يفترض أن يكون تنفيذها قد استكمل في كانون الثاني/يناير 2005، من أهم اتفاقيات التكامل العربي. واستند البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981[4].

وشملت الاتفاقية المحاور السبعة الرئيسية التالية:

› أولاً: تقضي الاتفاقية بتحرير السلع ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي وبنسب متساوية تبلغ 10 في المائة سنوياً وذلك ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 1998. وسمحت الاتفاقية لكل دولة أن تحدد عدداً من السلع التي يمكن استثناؤها من التحرير ضمن ما

ظلّت مسيرة العمل العربي المشترك بالإجمال قاصرة عن أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية وعن تلبية آمال المواطنين العرب

لجأت الدول العربية إلى توظيف الاستثناءات التي أقرّتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لحظر استيراد بعض المنتجات بذريعة أنها تشكل تهديداً للأمن القومي خدمةً لمصالح بعض المستوردين

يُعرف بالقوائم السلبية. وقد شملت هذه القوائم في مراحل سابقة مئات البنود من النظام المنسق للتعرفة الجمركية[5]، وآلاف المنتجات بما فيها المحاصيل الزراعية والمنسوجات والملابس والسلع الزراعية المصنعة وبعض المنتجات النهائية، الأمر الذي أفضى إلى انخفاض حجم السلع المتبادلة والمنتفعة من المزايا التفضيلية التي تقررها الاتفاقية. كما سُمح للدول العربية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع نفاذ المنتجات أو المواد المحظور استيرادها، الأمر الذي وفّر غطاءً لحظر استيراد بعض المنتجات بذريعة أنها تشكل تهديداً للأمن القومي خدمةً لمصالح بعض المستوردين. كما سمحت الاتفاقية بأن تتخذ الدول العربية التدابير العلاجية المناسبة لحماية الإنتاج المحلي، وبأن تفرض إجراءات حمائية استثنائية في حالات تبررها دواعي الحفاظ على الصحة البشرية والنباتية أو لأسباب أمنية أو دينية أو بيئية وبما تقتضيه متطلبات الحجر الزراعي والصحي. وقد لجأت بعض الدول العربية في الكثير من الأحيان لتوظيف هذه الاستثناءات بصورة انتقائية وأحياناً بصورة تعسفية كإجراء حمائي.

- ثانياً: تدعو الاتفاقية إلى إزالة جميع العوائق غير الجمركية على السلع المتبادلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورغم ذلك ظلت بعض الدول العربية تفرض قيوداً كمية، واستمر بعضها في العمل بنظام الحصص وتراخيص الاستيراد. ولا يزال تطبيق بعض بنود الاتفاقية يصطدم بهذه العوائق، خاصة بعدما ثبت عدم إزالتها كلياً على الأقل في حالة بعض الدول الأعضاء وفقاً لمسح أجراه مركز التجارة الدولية[6].
- ثالثاً: تقضي الاتفاقية بألا تقل القيمة المضافة المحلية عن نسبة 40 في المائة من سعر كلفة أرض المصنع للانتفاع من المزايا التفضيلية التي تمنحها الاتفاقية. وحساب القيمة المضافة قياساً على سعر الكلفة (وليس سعر البيع خارج المصنع كما هو مطبق في غالبية الاتفاقات التجارية التفضيلية) قد يخفض القيمة المضافة وكلفة عمليات التصنيع المطلوبة لإضفاء صفة المنشأ العربي على السلع. وقد أدى هذا التساهل الهادف إلى زيادة حجم التبادل التجاري، إلى تصاعد المخاوف من حدوث عمليات غش خاصة في ظل عدم توصل البلدان العربية إلى توافق كامل حول قواعد المنشأ التفضيليّة، التي من شأنها أن تنظم عمليات التصنيع وقواعد رد الرسوم وأنماط تراكم المنشأ وغيرها من النظم المبتكرة لتعميق التكامل الصناعي ولإكساب المنتجات المتداولة صفة المنشأ العربي.
- رابعاً: تقضي الاتفاقية بتبادل المعلومات والبيانات التجارية لضمان الشفافية، وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية بين الدول. وهذا ما لم تلتزم به جميع الدول العربية، مما أدى إلى تباين بين التدابير المطبقة فعلياً وتلك المخطر عنها، وإلى نقص في الشفافية.
- خامساً: تنص الاتفاقية على أن تناط تسوية النزاعات التجارية العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وهو الأمر الذي ظل حبراً على ورق تفادياً لإثارة المشاكل السياسية. ويرجع القصور في ذلك إلى تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته، والذي رغم مرور أكثر من 50 عاماً على إنشائه ظل يمثل مظلة للتعاون الحكومي تحكمها الإرادة المجتمعة للدول الأعضاء. ولم يستطع المجلس التصرف كمؤسسة عبر وطنية تدير العلاقات الاقتصادية للبلدان العربية ضماناً للصالح العربي العام، بسبب عزوف واضح أبدته الدول العربية تجاه التخلي عن مظاهر سيادتها الوطنية سواء فيما يتصل بإدارة سياساتها التجارية أم الجمركية.

- سادساً: تتيح الاتفاقية للدول الأقل نمواً معاملة تمييزية تسري لصالح السودان واليمن. وحصلت فلسطين على معاملة خاصة بإعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية عند دخولها أسواق الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إلا أن الاتفاقية لم تتطرق إلى كيفية تذليل العقبات التي تواجه تصدير المنتجات الفلسطينية بسبب استمرار سياسات التضييق والحصار الإسرائيلية، أو تلك الناتجة من الترتيبات التي فرضتها اتفاقية المعابر.
- سابعاً: تنص الاتفاقية على متابعة التشاور بين الدول الأطراف حول سبل تحرير تجارة الخدمات، استناداً إلى النتائج التي تتوصل إليها المفاوضات التجاريّة المتعددة الأطراف في جولة الدوحة في منظمة التجارة العالمية (تشرين الثاني/نوفمبر 2001). ومع جمود تلك المفاوضات على مدار 12 عاماً مضت، ظل مسار تحرير تجارة الخدمات العربية مجمداً، ورهناً بما تسفر عنه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وصدّق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على الإطار العام لاتفاق إقليمي لتحرير التجارة في الخدمات العربية في عام 2003. واتفق حينذاك على أن يستكمل الاتفاق بجداول تحدّد الخدمات التي سيشملها التحرير وشروط نفاذها للأسواق وشروط تمتعها بالمعاملة الوطنية واستثناءاتها. ولكن المفاوضات بشأن هذه الجداول التي من المفترض أن تلحق بالاتفاق، لم تتوصل إلى نتائج ملموسة حتى أواخر عام 2012. ومن أهم أسباب صعوبة التوصل إلى القاسم الأدنى المشترك من التزامات التحرير التي يمكن أن تقدمها الدول العربية، كان التفاوت الكبير في مستويات تقدم الخدمات في البلدان العربية والتباين في مستويات التحرير التي التزمت بها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الغاتس) وبموجب ارتباطها مع أطراف خارجية. فقد تفاوتت مواقف الدول العربية إزاء هذا الموضوع، وأبدت بعض الدول عزوفاً عن تحرير تنقل الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات طبقاً للشكل الرابع[7] وعن إزالة القيود التي تفرضها على توريد الخدمات، ولم تبدِ جميعها رغبة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح حق التأسيس والتعامل مع قضايا العمل والعمالة الوافدة وتنقل الأشخاص وإقامتهم وغيرها من الأمور المتصلة بتحرير تجارة الخدمات.

وأبدت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغبة في إقامة اتحاد جمركي فيما بينها بحلول عام 2015، وبلوغ السوق المشتركة بحلول عام 2020[8]. وأكدت الدول على رغبتها في إقامة الاتحاد الجمركي العربي في إعلان القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الرياض في كانون الثاني/يناير 2013. إلا أن ارتباط العديد من الدول الأعضاء بترتيبات تجارية تفضيلية مع دول وتجمعات إقليمية أخرى يجعل من تحقيق هذا المشروع مهمة صعبة. ويتطلب بلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي إما إنهاء العمل بالترتيبات التفضيلية السارية التي ترتبط بها الدول العربية مع أطراف خارجية، أو مواءمتها مع متطلبات قيام اتحاد جمركي بين الدول العربية.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بالإضافة إلى الجهود الجماعية لتحقيق التكامل التجاري العربي، أطلقت مبادرات تهدف إلى تعزيز التكامل بين مجموعات من الدول العربية.

وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أو مجلس التعاون الخليجي) من أهم هذه المبادرات. وقد تأسس في أيار/مايو 1981 بين الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وأعلنت الدول الأعضاء فيه إطلاق الاتحاد الجمركي بينها رسمياً في أول كانون الثاني/يناير 2003 باعتماد تعرفة جمركية موحدة قدرها 5 في المائة على معظم السلع المستوردة من خارج هذه

إن ارتباط العديد من الدول العربية بترتيبات تجارية تفضيلية مع دول وتجمعات إقليمية أخرى يجعل إقامة اتحاد جمركي عربي، مهمة صعبة

يعتبر مجلس التعاون الخليجي أنجح محاولات التكامل ضمن مجموعة من الدول العربية

***

هدفت اتفاقية أغادير إلى تجاوز المشاكل التي نجمت عن اختلاف قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بين دول المشرق والمغرب العربي

الدول باستثناء بعض المنتجات الزراعية. ورغبة من دول المجلس في تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها، أطلقت السوق الخليجية المشتركة في أول كانون الثاني/يناير 2008[9].

ويعتبر المجلس أنجح محاولات التكامل ضمن مجموعة من الدول العربية. غير أن مشروع التكامل هذا، بشقه التجاري، يواجه تحديات كبيرة بعد توقيع البحرين وعُمان اتفاقات تجارة حرة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا الإجراء يحدث ثقوباً في الجدار الجمركي الخليجي الموحد، ويتعارض مع أهداف الاتحاد الجمركي وأسسه التي تقتضي التفاوض الجماعي على أي اتفاق تجاري تفضيلي مع أطراف خارجية، من حيث خضوع جميع المنافذ الجمركية للدول الأعضاء فيه لترتيبات جمركية موحدة. ورغم المستوى المتقدم في التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، شهد حجم الصادرات بين هذه الدول تراجعاً خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2011، فانخفض من 4.2 في المائة إلى 2.2 في المائة من مجموع الصادرات[10].

◄ اتحاد المغرب العربي

أنشئ اتحاد المغرب العربي في عام 1989 في اجتماع عقد في مراكش بين رؤساء دول تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، وذلك بهدف تعزيز حركة البضائع والأشخاص وتوحيد الأنظمة الجمركية، والتحرير التدريجي لانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء. وهدف الاتحاد إلى تحقيق تعاون اقتصادي واسع النطاق، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي، وإقامة المشاريع المشتركة والبرامج العامة للتعاون الاقتصادي. غير أن المشاكل السياسية في منطقة الاتحاد أعاقت التقدم في تحقيق الأهداف الكاملة له. وعلى الرغم من تخفيض التعرفات الجمركية، لا تزال التدابير غير الجمركية الكثيرة تعرقل التجارة بين دول الاتحاد. ونسبة الصادرات بين دول المغرب العربي هي من أقل مستويات التجارة البينية في العالم بعد دول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تتجاوز 2.9 في المائة من مجموع صادرات دول الاتحاد مع العالم الخارجي في عام 2011 بعد أن كانت 2.2 في المائة في عام 2000[11].

◄ دول إعلان أغادير

أبرمت اتفاقية أغادير في عام 2004 ودخلت حيز النفاذ في عام 2006، وضمت كلاً من الأردن وتونس ومصر والمغرب. وهدفت الاتفاقية في الأساس إلى إرساء الصلات الأفقية بين الدول العربية الموقعة لاتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، للانتفاع من عمليات التصنيع المشترك التي توفرها قاعدة التراكم الإقليمي المنشأ التي استحدثها الاتحاد الأوروبي لتعميق الاندماج الإقليمي في مجاله الحيوي في منطقة جنوب وشرق المتوسط.

وقد اتخذت دول إعلان أغادير من قواعد المنشأ الأورومتوسطية المنظِّمة لعمليات التراكم الثنائي مع الاتحاد الأوروبي والإقليمي فيما بينها، أساساً لتنظيم التجارة فيما بينها. وهدفت بهذه الاتفاقية إلى تجاوز المشاكل التي نتجت من قيام المفوضية الأوروبية بالفصل عمداً بين دول المشرق والمغرب العربية، إذ عرضت على دول المشرق بروتوكولاً لقواعد المنشأ يختلف عن الذي عرضته على دول المغرب في إطار اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية[12]. ففي حين سُمح لدول المغرب العربي الانتفاع من أساليب التكامل الصناعي بالتراكم الكلي والثنائي والإقليمي، اقتصرت المزايا في حالة دول المشرق على التراكم الثنائي مع الاتحاد الأوروبي والتراكم الإقليمي فيما بينها وبين إسرائيل. وهذا التمييز حدا بالدول العربية الأربع على تجاوز هذه الإشكالية، والانتفاع من نظام التراكم الإقليمي للمنشأ في إطار اتفاقية أغادير، الذي سيظل وفقاً للموقف العربي من التعاون الأورومتوسطي، إذ يصر على إبقاء هذا التعاون محصوراً بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وكان الهدف من اتفاقية أغادير (التي استندت في تطبيقها إلى المادة 24 من اتفاق

الغـات 1994) تعميـق التكامـل الاقتصادي ودعم خلق فـرص العمـل وزيـادة الإنتاجية وتحسـين مستويات المعيشـة وتعميق التكامل الصناعي بين الدول الأطراف. كما اسـتهدفت تسـهيل انسـياب تجارة السلع الزراعية والصناعية، وتأمين أرضية مشـتركة لضمان شروط المنافسـة الموضوعية بين الدول الأعضاء. وهدفت الاتفاقية أيضاً إلى تنسيق التشريعـات بـين الـدول الأعضاء سـعياً إلى تهيئة بيئـة مؤازرة لتحقيق التكامـل الاقتصادي. ورغم مـا نصت عليـه هذه الاتفاقيـة، لم تحقـق تطوّراً ملموساً في التجارة بين الدول الأربع، إذ لم تتجاوز الصـادرات البينية نسـبة 3.3 في المائة من مجموع صـادرات هذه البلدان في عام 2011[13]. ويُعزى هذا الوضع إلى تفضيل كل من تونس والمغرب توظيف التراكـم الـكلي بينهمـا، وهـو الأسـهل في التطبيق مقارنة بالتراكم الإقليمي للمنشـأ، لا سـيما في ظل ارتفـاع تكاليف النقـل والبعد الجغرافي، وهما من العوامل التـي تبقى عائقاً أمام زيادة التجارة بين بلدان المغـرب وبلدان المشرق.

في سوق العمل

هجـرة القوى العاملة في المنطقـة العربية هي من السـمات التـي تميّزها عن العديـد من مناطق العالم. فالمنطقة تضمّ بلداناً مرسلة للقوى العاملة مثـل دول المـشرق والمغـرب، وأخـرى مسـتقبلة لهـا مثل بلـدان مجلس التعـاون الخليجي وليبيا. وبالإضافـة إلى هاتين الفئتين، تضم المنطقة بعض البلـدان التي تعاني من ارتفـاع في معدّلات الفقر والبطالة، وترسـل القـوى العاملة الماهرة وشـبه الماهرة وتسـتقبل القوى العاملـة غير الماهرة مثل لبنان والأردن.

وقد شـهدت حركة القـوى العاملة الوافدة في المنطقـة العربيـة تطوراً سريعاً بسـبب ارتباطها إلى حـد كبير بنمو الاقتصـادات النفطية في بلدان مجلـس التعـاون الخليجي التي تسـتوعب أعداداً كبـيرة منها نتيجة لتطور الموارد النفطية وصغر حجـم القـوى العاملـة المحليـة. وقـد ارتفع عدد المهاجريـن إلى بلـدان مجلـس التعـاون الخليجي مـن 1.3 مليـون شـخص في عـام 1975 إلى 5.3 مليـون شـخص في عـام 1990، ليصـل إلى أكثـر مـن 15 مليـون شـخص في عـام 2011[14]. وتضم المنطقـة العربيـة بكاملهـا 23.2 مليـون مهاجر، منهم لاجئون معظمهم من الأراضي الفلسـطينية المحتلـة. وتضـم بلدان مجلس التعـاون الخليجي وحدها أكثر من نصف المهاجرين العرب، في حين يتـوزع العدد المتبقي بـين الأردن وليبيا، بعد أن فقـد العراق إثر اندلاع الحرب مـع إيران مكانته كوجهة للهجـرة العربية[15].

ويعتبر غياب الاسـتقرار الاقتصادي، والتأخر الإنمائي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر من أهم

ارتفاع معدلات البطالة والفقر من أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة

الجدول 2-1 **القوى العاملة العربية المهاجرة**

البلد المصدّر	عدد العاملين المتوجهين إلى دول عربية أخرى	نسبة العاملين المتوجهين إلى دول عربية أخرى من مجموع العاملين المهاجرين
الأردن	564 439	76.9
الإمارات	3 007	5.4
البحرين	3 997	13.3
تونس	106 467	16.3
الجزائر	22 012	1.8
السعودية	62 093	34.7
السودان	481 015	49.7
سوريا	614 329	65.0
العراق	363 351	23,5
عمان	6 611	43.1
فلسطين	2 682 740	88.9
قطر	2 619	26.6
الكويت	184 763	71,2
لبنان	95 208	14,3
ليبيا	18 035	16.4
مصر	3 068 019	82.0
المغرب	37 588	1.3
اليمن	992 761	87.5
الإجمالي	8 747 468	47.8

المصدر: Bilateral Migration and Remittances Database, 2010.

الجدول 2-2 **تحويلات العاملين العرب الخارجة**

البلدان المضيفة للقوى العاملة	التحويلات إلى بلدان عربية (مليون دولار)	نسبة التحويلات إلى بلدان عربية من إجمالي التحويلات
الأردن	2 928	64.7
الإمارات	467	3.6
البحرين	110	10.3
تونس	34	51.1
السعودية	6 049	29.1
السودان	42	8.3
سوريا	668	100.0
العراق	66	83.5
عمان	185	6.1
قطر	180	5.2
الكويت	839	19.2
لبنان	---	
ليبيا	1 143	100.0
مصر	155	60.4
المغرب	---	
اليمن	563	100.0
الإجمالي	13 428	25.0

ملاحظة: (---) تشير إلى عدم توفر بيانات.

المصدر: Bilateral Migration and Remittances Database, 2010.

ينفق العرب العاملون في دول الخليج نسبة من دخلهم أكبر بكثير مما ينفقه العاملون الآسيويون

العوامل الدافعة إلى الهجرة من البلدان العربية بينما كان توفر فرص العمل وارتفاع الأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأوروبية من أهم العوامل الجاذبة. وقد تسببت الأحداث السياسية التي شهدها العديد من البلدان العربية في ظهور موجات مختلفة من الهجرة. ومع تعقد قوانين وسياسات الهجرة في البلدان المستقبلة، تراجعت حركة الهجرة المنظمة، وظهرت موجات الهجرة غير المنظمة أو غير القانونية.

والارتفاع الملحوظ في عدد المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي على مدى العقد الماضي، كان نتيجة لتدفق القوى العاملة الآسيوية بأعداد كبيرة تفوق أعداد القوى العاملة العربية[16]. فبين عامي 2000 و2010، مثلاً، لم ترتفع أعداد القوى العاملة المصرية، التي تمثل أكبر حصة من المهاجرين العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بأكثر من 2.6 في المائة في المملكة العربية السعودية مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 55 في المائة في أعداد الوافدين إلى المملكة من البلدان الآسيوية[17]. ويتضح من الجداول الإحصائية أن ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان في معظمه لصالح العمال الوافدين من بلدان جنوب شرق آسيا في حين بقيت الزيادة في أعداد الوافدين العرب ضعيفة. ومعظم الأيدي العاملة الآسيوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي من الفئات غير الماهرة، تزاول أعمالاً لا يزاولها المواطنون، كالعمل المنزلي والعمل في البناء.

من ناحية أخرى، خلقت البلدان العربية في عام 2010 فرص عمل لحوالي 8.7 مليون شخص من دول عربية أخرى، يمثلون حوالي 48 في المائة من مجموع العاملين العرب في الخارج، وبالتالي ساهمت هذه البلدان في استيعاب بعض الفائض في العمالة والتخفيف من حدة مشكلتي البطالة والفقر.

وتشكل تحويلات المهاجرين من النقد الأجنبي رافداً مهماً لتقليص العجز في ميزان المدفوعات في عدد من البلدان المرسلة للقوى العاملة. وقدرت تحويلات العاملين من البلدان العربية إلى الخارج في عام 2010 بحوالي 53.6 مليار دولار، لم يتجه نحو البلدان العربية سوى ربعها، أي حوالي 13 مليار دولار، منها 6 مليار من المملكة العربية السعودية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن كافة تحويلات العاملين من ليبيا توجهت إلى بلدان عربية أخرى، وبالأخص تونس ومصر، بنسبة 22 و71 في المائة على التوالي (الجدول 2-2).

ويبيّن الجدول 2-3 أن تحويلات القوى العاملة المصرية من بلدان مجلس التعاون الخليجي تمثل 14 في المائة فقط من مجموع تحويلات القوى العاملة إلى الهند، وأقل من نصف التحويلات إلى الفلبين. والجدير بالذكر أن القوى

العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنفق نسبة من دخلها أكبر بكثير مما تنفقه القوى العاملة الآسيوية، وذلك لسهولة تأقلم العامل العربي مع طبيعة الحياة في هذه البلدان مقارنة بالعامل الآسيوي، فيلتحق به أفراد العائلة في الكثير من الأحيان. ويمكن لهذه الميزة فقط أن تكون سبباً رئيسياً في اعتماد سياسات تفضيلية لصالح القوى العاملة العربية بما لها من دور في تحريك اقتصادات البلدان المستقبلة.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية المرسلة للعمالة، تلقت مصر الحصة الأكبر من التحويلات العربية البينية بلغت حوالي 6 مليار دولار، ثلثها من المملكة العربية السعودية، تليها السودان، واليمن وفلسطين والأردن. ويسهم انتقال القوى العاملة في مكافحة البطالة، كما يعتبر دور تحويلات العاملين أساسياً في تحسين ميزان المدفوعات من جهة ومكافحة الفقر من جهة أخرى. فتحويلات العاملين تسهم في تمويل الاستهلاك الشخصي والتمويل العقاري وتمويل المشروعات الصغيرة، وبالتالي في تحسين المستوى المعيشي للأسر التي تتلقاها وفي زيادة الطلب الداخلي وتحسين مستوى الدخل ودفع عجلة النمو.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الرسمية لتحويلات العاملين من البلدان العربية وإليها هي أقل من الأرقام الحقيقية إذ تقتصر على التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية، أي المصارف التجارية ومراكز التحويل، ولا تأخذ في الاعتبار التحويلات العينية والتحويلات عبر الأفراد.

وقد أدت الهجرة في المنطقة العربية عموماً إلى تشكيل سوق عمل إقليمية وإن شابتها نواقص. ومن المسلم به أن حركة القوى العاملة هي شكل من أشكال التكامل في المنطقة العربية إضافة إلى حركة السلع أو رؤوس الأموال. ولكن اتفاقات التعاون العربي، على كثرتها، لا تسهم في تسهيل حركة القوى العاملة، فبقيت حرية تنقل المواطنين العرب وإقامتهم وتملكهم في جميع بلدان المنطقة هدفاً بعيد المنال إن لم يكن من أبعد الأهداف.

الجدول 2-3 **التحويلات المرسلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2010** (مليون دولار)

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
باكستان	911	115	2 022	191	504	247
بنغلادش	207		917	306		429
سري لانكا	315		765	80	171	408
الفلبين	602	143	2 785	76	625	429
مصر	289	71	2 065	84	180	656
الهند	10 582	665	7 034	2 168	1 213	1 904

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2011a.

الجدول 2-4 **تحويلات العاملين العرب الداخلة**

البلدان المرسلة للقوى العاملة	التحويلات من بلدان عربية (مليون دولار)	نسبة التحويلات من بلدان عربية من إجمالي التحويلات
الأردن	1 008	26.6
تونس	302	15.4
الجزائر	32	1.6
السعودية	80	34.5
السودان	1 579	49.7
سوريا	863	61.3
عمان	17	43.1
فلسطين	1 162	88.9
لبنان	977	12.0
ليبيا	3	16.2
مصر	6 053	78.8
المغرب	79	1.2
اليمن	1 273	86.5
الإجمالي	13 428	35.6

المصدر: Bilateral Migration and Remittances Database, 2010.

وبعيداً عن هذا الهدف، قامت الدول المستقبلة بالعديد من المحاولات للحد من أعداد المهاجرين العرب إليها. فقد باشرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، برامج توطين للوظائف تهدف إلى الحد من الاعتماد على العمال الأجانب والاستعاضة عنهم بالعمال المحليين. وقد ظهرت مثل هذه

البلدان العربية المانحة أكثر سخاءً من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإطار 2-1 **حقوق العمال المهاجرين تضمنها معايير دولية**

من أهم المعايير التي تضمن حقوق العمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ومما تنص عليه:

المادة (1): تنطبق هذه الاتفاقية، باستثناء ما ينص عليه خلافاً لذلك فيما بعد، على جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز من أي نوع.

حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

المادة (12): للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية الفكر والضمير والدين.

المادة (22): لا يجوز أن يتعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لإجراءات الطرد الجماعي.

المادة (25): يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر ومن حيث ما يلي:

أ- شروط العمل الأخرى، أي أجر العمل الإضافي، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية، وأيام العطلة المدفوعة الأجر، والسلامة، والصحة، وإنهاء علاقة الاستخدام، وغير ذلك من شروط العمل التي يغطيها هذا المصطلح بموجب القانون الوطني والممارسة الوطنية.

ب - شروط الاستخدام الأخرى، أي السن الدنيا للاستخدام، والتقييدات المفروضة على العمل في المنزل، وأية مسألة أخرى، يعتبرها القانون الوطني والممارسة الوطنية شرطاً من شروط الاستخدام.

المادة (26): تعترف الدول الأطراف بحق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في:

أ- المشاركة في اجتماعات وأنشطة نقابات العمال وأي جمعيات أخرى منشأة وفقاً للقانون، بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصالحهم الأخرى، مع الخضوع فقط للوائح المنظمة المعنية.

المادة (27): فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم في دولة العمل بنفس المعاملة التي يعامل بها رعايا الدولة.

المادة (30): لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المعنية.

المادة (31): تضمن الدول الأطراف احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

حقوق أخرى للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحائزين للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع نظامي

المادة (44): تقوم الدول الأطراف باتخاذ ما تراه مناسباً ويدخل في نطاق اختصاصها من تدابير رامية إلى تيسير لم شمل العمال المهاجرين بأزواجهم أو بالأشخاص الذين تربطهم بهم علاقة تنشأ عنها، وفقاً للقانون المنطبق، آثار مكافئة للزواج، وكذلك بأولادهم المعالين القصّر غير المتزوجين.

المصدر: مفوضيّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كانون الأول/ديسمبر 1990.

المبادرات الوطنية في وقت مبكر في عام 1985 في الكويت وفي عام 1988 في سلطنة عُمان، ولكن انطلاقتها الحقيقية كانت في التسعينات. وكانت عُمان والمملكة العربية السعودية الأكثر نشاطاً في تطبيق برامج التوطين، فاعتمدت سياسات لتأمين فرص العمل للمواطنين في القطاع العام فيما بقي القطاع الخاص خارج هذه الأطر. وتقضي سياسات توطين الوظائف مع اختلاف الاستراتيجيات بإغلاق قطاعات معينة أمام العمال الوافدين العرب وغير العرب، وترحيل العمال غير النظاميين، وتقديم الحوافز لتشجيع المواطنين على العمل في بعض القطاعات.

وإعطاء الأولوية في التوظيف للمواطنين هو هدف مشروع، وواجب على الدولة. إلا أن فرص العمل المتاحة في تلك الدول، ما زالت تفوق بكثير أعداد القوى العاملة المحلية، بدلالة النسبة الكبيرة للقوى العاملة الوافدة في أسواق العمل الخليجية. ولذلك لا يزال الالتزام باتفاقات التعاون العربي محبذاً، ولا يعني إحلال القوى العاملة العربية محل القوى العاملة الوطنية، وإنما محل القوى العاملة الوافدة من بلدان أخرى عندما تتوفر الكفاءات وتتساوى المهارات.

في الاستثمار وسوق المال

◄ صناديق التنمية العربية

صناديق التنمية العربية هي من أهم المؤسسات التي توفر مختلف أنواع الدعم للبلدان العربية من قروض وهبات ومساعدات فنية. وقد أنشئت هذه الصناديق لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وتدعيم التكامل الإقليمي العربي. وكانت الدول العربية من الدول الرائدة في إنشاء مؤسسات متخصصة تهدف إلى مساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تضمّ أعداداً كبيرة من سكان المنطقة. واعتباراً من ستينات القرن الماضي، التزمت الدول العربية الغنية أو المانحة بتخصيص مساعدات إنمائية، ثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال الصناديق الإنمائية. وأنشأت بعض الدول صناديق وطنية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1965)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1975). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ست مؤسسات متعددة الأطراف هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية.

ويعزى إنشاء وتطور المحافظ المالية لصناديق التنمية العربية إلى عدة عناصر من أهمها الارتفاع الحاد في أسعار النفط في فترة السبعينات، الذي سمح للدول النفطية الغنية بإنشاء صناديق وطنية تدعم سياساتها الخارجية وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. كما كان تصاعد مد القومية العربية والرغبة في إنشاء اتحاد اقتصادي عربي منذ أواخر خمسينات القرن الماضي دافعاً قوياً لإنشاء صناديق تنمية في المنطقة تعمل على تطوير التكامل الاقتصادي العربي. وما زال دور هذه المؤسسات يتطوّر منذ إنشائها، لتصبح من أهم الجهات المانحة والممولة للعديد من المشاريع الإنمائية في البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً.

والبلدان العربية المانحة، هي عادة أكثر سخاءً من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك قياساً إلى حجم اقتصادات الدول المانحة. والمساعدات المقدمة من البلدان العربية عبر الصناديق العربية للتنمية تختلف عن تلك التي تقدّم عبر الصناديق العالمية والإقليمية الأخرى (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الأفريقي للتنمية...)، من حيث احترام أولويات البلدان المستفيدة من المساعدات، وعدم إخضاعها لشروط إصلاحات اقتصادية قد تكون موجعة لبعض البلدان.

ومنذ مطلع عام 2000، الذي شهد انخفاضاً حاداً في الأسعار العالمية للنفط، سجلت المنح التي تقدمها هذه الصناديق العربية تراجعاً، إذ

تحترم المساعدات المقدمة من البلدان العربية أولويات البلدان المستفيدة من المساعدات

الإطار 2-2 بوابة التنمية العربية

بوابة التنمية العربية هي مبادرة من مجموعة التنسيق بين مؤسسات وصناديق التنمية العربية، لإنشاء قاعدة للمعرفة من أجل تيسير تبادل المعلومات بفعالية تلائم العصر وبجودة عالية، مما يسمح بخلق فرص للتنمية، ورفع مستويات المعيشة في الوطن العربي. وستكون البوابة موقعاً يوفر مجموعة كاملة من البيانات والمعلومات ذات النوعية الجيدة لأصحاب القرار في القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، ممن لديهم اهتمام بجهود التنمية في الوطن العربي. وتهدف بوابة التنمية العربية إلى تعزيز كفاءة إدارة عمليات التنمية في البلدان العربية وفاعليتها. وتوفر البوابة بيبليوغرافيا تنموية عالمية تتيح الوصول إلى مراجع ومعلومات من مصادر عديدة.

المصدر: مراسلة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل 2-2 التوزيع القطاعي لقروض المشاريع المشتركة، 2012-1974

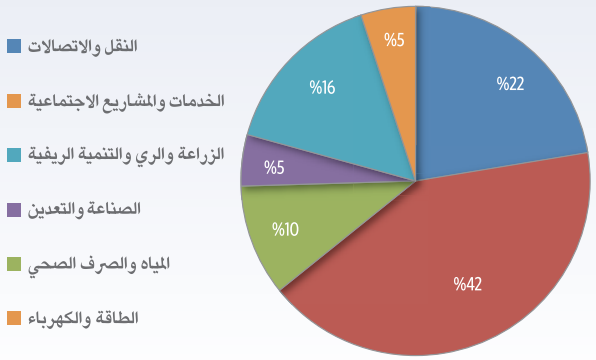

المصدر: صندوق النقد العربي، 2012.

انخفضت من 65 في المائة إلى 40 في المائة من مجموع المساعدات أو التمويل في عام 2011. وهكذا، أصبح الجزء الأكبر من المساعدات يُقدّم على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية تفضيلية وميسرة مقارنة بما هو متاح في أسواق المال العالمية، وبما تقدمه العديد من الصناديق الدولية.

وفي أواخر عام 2011، بلغ مجموع رأس مال صناديق التنمية العربية حوالي 79 مليار دولار، وهو مبلغ غير كافٍ حسب العديد من المعايير. فالمنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة في تطوير وتجديد البنية التحتية اللازمة لتنمية اقتصاداتها، وتحتاج إلى موارد مالية ضخمة، خاصة بعد الحروب الأهلية التي عمّت عدداً من البلدان العربية والأزمات الاقتصادية التي ألمّت ببلدان أخرى. وعند مقارنة موارد الصناديق العربية بموارد صناديق مماثلة، مثل بنك التنمية الآسيوي الذي تبلغ قاعدة رأسماله حوالي 165 مليار دولار أو بنك التنمية الأمريكي الإقليمي الذي يبلغ مجموع رأس ماله المصرح به حوالي 105 مليارات دولار، ومن المقرر رفعه إلى 175 مليار دولار في عام 2015، تتضح جلياً الحاجة الماسة والعاجلة إلى دعم موارد صناديق التنمية العربية بموارد إضافية لتدعيم قدراتها على تحقيق الفعالية المطلوبة في مساعدة الدول العربية على مواجهة التحديات[18].

ولتعزيز التنسيق بين الصناديق العربية أنشئت في أيلول/سبتمبر 1975 مجموعة التنسيق العربية بمشاركة ثلاثة صناديق وطنية بالإضافة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد كُلّف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة التنسيق بين مختلف الصناديق العربية. وتضم هذه المجموعة حالياً صناديق التنمية العربية التسعة. وقد تبلورت أهداف التنسيق في توفير التمويل اللازم للدول المستفيدة لإقامة المشاريع ذات الأولوية، وتلافي الازدواجية والتكرار، من خلال تنسيق الدراسات وتقييم المشاريع، وتنسيق التعاون مع المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية. وقد أدّت عملية التنسيق إلى تحسين مردودية سياسات التمويل للمشاريع المشتركة ما بين المؤسسات الوطنية والإقليمية. وكان لتعزيز التنسيق دور هام في تحسين جهود التمويل خاصة المشتركة منها لصالح المشاريع والبرامج الرئيسية التي تتخطى ميزانيتها قدرة مؤسسة واحدة. وفي إطار مجموعة التنسيق العربية، تقوم إحدى المؤسسات بالتحضير لعمليات التمويل والإشراف عليها بالنيابة عن عدة مؤسسات مشاركة في التمويل.

وفي محاولة لتلبية حاجات التمويل المتزايدة، تعهدت الدول العربية في مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية في كانون الثاني/يناير 2013 بزيادة موارد الصناديق العربية للتنمية بنسبة 50 في المائة، وكذلك بزيادة رأسمال الشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50 في المائة[19]. كما اتفقت على تعزيز إمكانيات هذه الصناديق لإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة والمساهمة في مشاريع وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص في المنطقة العربية من أجل تلبية الطلب الداخلي المتزايد على العديد من السلع (كالغذاء) والخدمات (الماء والكهرباء والنقل) ومعالجة مشكلة تفاقم البطالة في معظم بلدان المنطقة.

وقد أدّت مؤسسات التمويل العربية دوراً هاماً في تمويل العديد من المشاريع الوطنية والمشاريع الإقليمية بهدف دعم التكامل الإقليمي العربي. وركزت أغلب هذه المشاريع على الطاقة والكهرباء (الطاقة الكهرمائية وشبكة الربط الكهربائي)، وتحديث أنظمة الاتصال وربط شبكات الطرق، والمياه، وتدريب القوى العاملة.

وأدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دوراً هاماً في تمويل المشاريع العربية المشتركة، وخاصة في مجال البنى التحتية[20]. ومن أهم هذه المشاريع مشروع الربط الكهربائي العربي، الذي يتضمّن ثلاثة مشاريع رئيسية هي مشروع الربط الثماني (بين الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر) ومشروع الربط المغاربي (بين إسبانيا وتونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب)، كما ساهم في تمويل دراسات الإعداد لمشروع ربط بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبلغت التكلفة الإجمالية لتلك المشاريع خلال عشرين عاماً نحو ملياري دولار، ساهم الصندوق العربي بثلث تكلفتها الإجمالية. كما مول الصندوق مشاريع ربط شبكات الاتصالات العربية، والتي تتضمّن تطوير الشبكات الأرضية بين البلدان العربية (خطوط ميكروية أو كوابل أرضية)، والشبكة الفضائية «عربسات»، وشبكة الكوابل البحرية (الوصلات النحاسية أو الألياف البصرية).

وساهم الصندوق في تمويل ربط شبكات الغاز العربية بين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. كما ساهم في تمويل عدد من المطارات والموانئ وتطوير قناة السويس، وفي تمويل دراسات تخصّ فروع النقل المختلفة مع التركيز على مساهمة تلك المشاريع في الربط العربي، وكان آخر تلك الدراسات والتي لا تزال قيد الإعداد مخطّط للربط البري العربي بالسكك الحديدية.

واتسعت مساهمات الصندوق العربي في مشروعات التكامل العربي لتشمل مشاريع المياه الكبرى واستغلال مواردها دعماً لحقوق الدول العربية في الموارد المائية المشتركة. كما شملت الإسهام في المشاريع الإنتاجية المشتركة في الزراعة والصناعة، والمشاريع العربية المشتركة في التعليم والتدريب والصحة، وصيانة المعالم الحضارية العربية ورقمنة اللغة العربية. ولم يتوان الصندوق عن مساندة الشعب الفلسطيني كقضية تهم كل العرب، حيث تلقت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي دعماً ملموساً من الصندوق ومن مؤسسات التمويل العربية الأخرى.

ويوضح الشكل 2-2 حصص القطاعات من التمويل التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لصالح المشاريع المشتركة، حيث يتبيّن أن قطاع الطاقة والكهرباء يستحوذ على الحصة الكبرى من هذه القروض، يليه قطاع الاتصالات، ثم النقل.

ومن المشاريع الهامة الأخرى، المشاريع الممولة في عام 2011 من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والخاصة بقطاع الطرق والجسور للربط بين الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقام البنك الإسلامي للتنمية، في إطار دعمه للتكامل الإقليمي، بتقديم المساعدة للطرق العابرة في الصحراء والساحل العربي.

تعهدت الدول العربية في مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة موارد الصناديق العربية للتنمية بنسبة 50 في المائة

***

أدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دوراً هاماً في تمويل المشاريع العربية المشتركة، وخاصة في مجال البنى التحتية

الشكل 2-3 **حركة الاستثمارات العربية البينية المباشرة**
(مليار دولار)

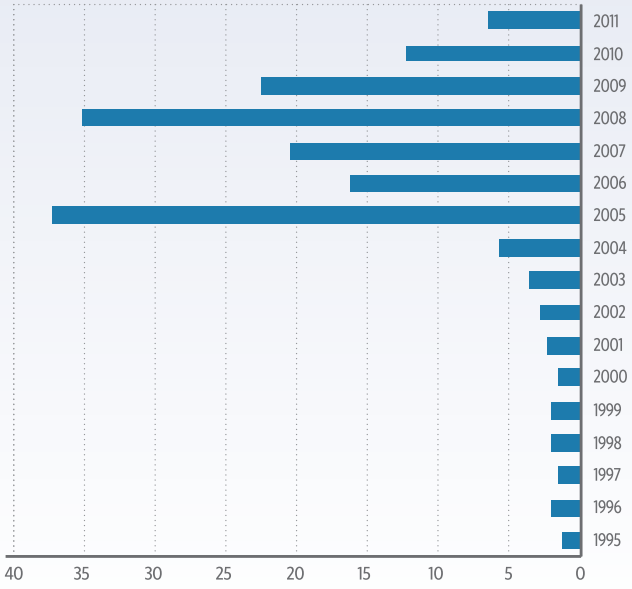

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة البينية العربية من 1.4 مليار دولار في عام 1995 إلى 6.8 مليار دولار في عام 2011

كما أنشئت في إطار جامعة الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التي باشرت عملها في عام 1975. وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمار في البلدان العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف بلدان العالم من خلال توفير الضمان لرؤوس أموال المستثمرين العرب والأجانب وعائدات استثماراتهم وتعويضهم تعويضاً مناسباً عن المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الاستثمارات وعوائدها، وتوفير ضمان ائتمان وسهولة تمويل الصادرات العربية البينية ومع باقي دول العالم[21].

وتشير بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الموارد المخصصة لمشاريع التكامل الإقليمي، على أهميتها، لا تزال قليلة قياساً بمجموع القروض المخصصة للمشاريع. أما على مستوى المنح، فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن 47.7 في المائة من منح الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خُصصت لمشاريع تدعم التكامل الإقليمي. أما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فخصص لمشاريع التكامل الإقليمي 32 في المائة من مجموع قروضه[22].

ويمكن تطوير الاستراتيجية المتبعة من قبل الصناديق العربية دعماً للتكامل الإقليمي بتخصيص نسبة من مساهماتها للمشاريع المشتركة على غرار بنك التنمية الأمريكي، الذي يخصص 15 في المائة من قروضه السنوية لدعم مشاريع التكامل، والمساهمة في جميع مجالات التنمية الإقليمية[23]. وتخضع جميع المشاريع التي يموّلها البنك لدراسات دقيقة لتحديد الحاجات الأساسية للدول، وخاصة في مجال تطوير التكامل الإقليمي. وقد كان لمبادرات البنك أثر إيجابي في تحديد أولوية المشاريع التي يجب تمويلها في إطار آليات تنمية التعاون الإقليمي مما مكن الدول من الاستفادة منها وتطوير تجارتها البينية.

◄ الاستثمارات العربية البينية وحركة الأموال

لم تتخذ الدول العربية خطوات ملموسة للوصول إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي الذي يقوم على توحيد السياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما المالية والنقدية، وإصدار عملة موحدة، بالرغم من الإرادة السياسية المعلنة منذ توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957. ولكن الحركة النقدية البينية العربية شهدت نمواً ملحوظاً، وخاصة من خلال الاستثمارات المباشرة والهبات أو المساعدات وتحويلات المغتربين بين البلدان العربية.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من أهم مصادر التمويل للعديد من الدول العربية، خاصة تلك التي تعاني من عجز هيكلي في ميزان المدفوعات، وتحتاج إلى مشاريع استثمارية ضخمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع معدّلات النمو الاقتصادي إلى مستويات تساعد في استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة ومكافحة البطالة والفقر. وفي محاولات لتحسين مناخ الاستثمار، قام العديد من بلدان المنطقة في الأعوام العشرة الماضية بإصدار قوانين جديدة لتطوير الاستثمار الخاص، وخفض عدد

الإجراءات الإدارية المطلوبة لإصدار تراخيص مزاولة الأعمال، وتسهيل التجارة الخارجية، وتحسين البنية التحتية. وأثرت الإصلاحات التشريعية والقانونية هذه إيجاباً على حركة رؤوس الأموال الواردة إلى البلدان العربية، فارتفعت حصة المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة من حوالي 1 في المائة في عام 2001 إلى حوالي 6.6 في المائة في عام 2008، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة البينية العربية من 1.4 مليار دولار في عام 1995 إلى 6.8 مليار دولار في عام 2011.

وبالرغم من نمو الاستثمارات العربية البينية، كما يوضح الشكل 2-3، يشوبها الكثير من التقلب والتفاوت صعوداً وهبوطاً خلال الفترات الزمنية. وهذا الوضع لا يسمح لصانعي القرار بالاعتماد على حركة الاستثمار في استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية. ففي الفترة 2005-2011، شهدت الاستثمارات العربية العربية المباشرة إقبالاً غير مسبوق من المستثمرين العرب. إلا أن هذه الاستثمارات بدأت تتخذ منحى تنازلياً منذ عام 2008.

وتبقى قيمة الاستثمارات العربية داخل المنطقة هزيلة مقارنة بقيمة الاستثمارات العربية خارج المنطقة، إذ لا تتجاوز الاستثمارات العربية في الداخل 11.2 في المائة من مجموع استثمارات الصناديق العربية السيادية في الخارج والتي تقدر بحوالي 1,616 مليار دولار[24]. وتتركز معظم هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تقارب 50 في المائة، وأوروبا بنسبة 20 في المائة على الرغم من ضعف العائد الاقتصادي على الاستثمار في البلدان المتقدمة وما تعرضت له من خسائر فادحة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في الربع الثالث من عام 2008[25].

وبالإضافة إلى عدم استقرار حركة الاستثمارات البينية العربية المباشرة، سجلت مساهمتها في مجموع قيمة الاستثمارات العالمية المباشرة في المنطقة العربية تراجعاً كبيراً خلال

الشكل 2-4 **الاستثمارات العربية البينية من مجموع الاستثمارات العالمية الواردة إلى البلدان العربية**
(بالنسبة المئوية)

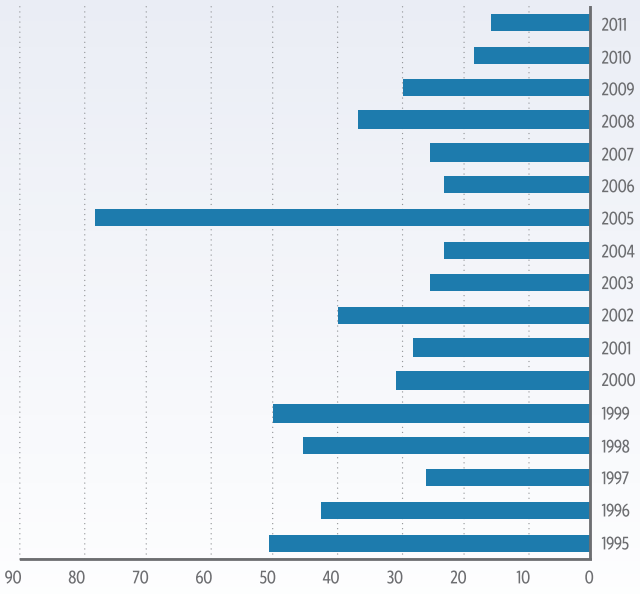

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

الفترة من عام 2005 إلى عام 2011. ويبيّن الشكل 2-4 أن نسبة الاستثمار العربي البيني بلغت 78 في المائة من مجموع الاستثمارات العالمية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية في عام 2005، ثم تراجعت إلى 18 في المائة في عام 2010، وإلى 16 في المائة في أواخر عام 2011. ويمكن تفسير هذا التراجع في نسبة الاستثمارات العربية البينية المباشرة في الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 بالعديد من الأسباب، أهمها أن المستثمر العربي أكثر تردداً أمام الأزمات والتغيّرات السياسية التي تشهدها المنطقة، وأقل استعداداً للمخاطرة من المستثمرين غير العرب.

وتظهر البيانات المتوفرة عن الفترة 1995-2011 أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية المباشرة بلغ حوالي 178.5 مليار دولار، أي قرابة 31 في المائة من مجموع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية حسب البلدان المستفيدة واستناداً

إلا أن قيمة الاستثمارات العربية داخل المنطقة هزيلة مقارنة بقيمة الاستثمارات العربية خارج المنطقة

الشكل 2-5 **رصيد الاستثمارات العربية البينية حتى نهاية عام 2011 موزعاً حسب البلدان المستفيدة (بالنسبة المئوية)**

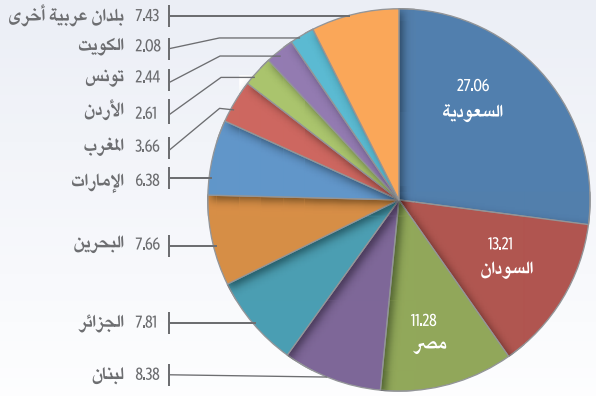

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

الشكل 2-6 **رصيد الاستثمارات العربية والأجنبية في أسواق الأوراق المالية حتى نهاية عام 2011 (مليار دولار)**

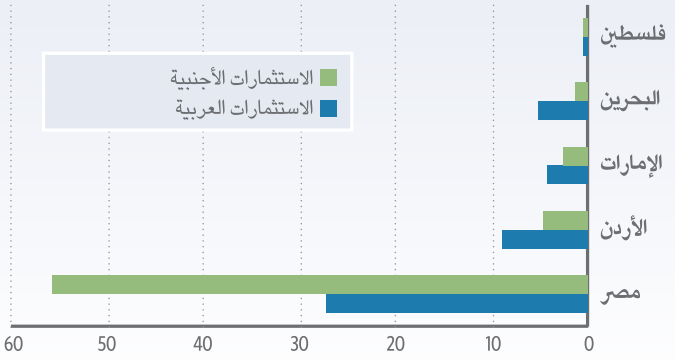

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

يميل المستثمر العربي إلى الاستثمار في قطاع العقارات والأوراق المالية

إلى بيانات عام 2011، فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على حصة الأسد منها (27.06 في المائة)، يليها السودان (13.21 في المائة) ثم مصر (11.28 في المائة). وهذا يعني أن ثلاثة بلدان عربية فقط تستحوذ على قرابة نصف الاستثمارات العربية البينية (الشكل 2-5).

ومن جهة أخرى، حصل كل من جيبوتي والعراق وفلسطين وقطر وليبيا على أقل من 1 في المائة من الاستثمارات العربية البينية المباشرة، بينما كانت حصة الجمهورية العربية السورية وعُمان واليمن أقل من 2 في المائة. إلا أن قلة المعلومات المتوفرة عن فرص الاستثمار وعدم وجود خارطة استثمارية في العديد من البلدان العربية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتحويلات النقد الأجنبي وتسهيل التجارة، تشكل أهم العوائق أمام تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية وغير العربية. ويعاني العديد من الدول العربية من عدم الترابط وضعف التنسيق في السياسات الاستثمارية لتعدد جهات الاختصاص، التي تصل إلى ثمان جهات في بعض الدول. ولا تزال بيئة الأعمال على الرغم من تحسنها الملحوظ في غالبية الدول العربية، تعاني من تعدد الإجراءات المطلوبة وطول المدة الزمنية المستغرقة لتصفية الأعمال وفض النزاعات، والتي تزيد عن 1,000 يوم في بعض بلدان المنطقة[26]. ولتذليل هذه العقبات، قامت بعض الدول العربية بإصلاحات إدارية لتقليص عدد الجهات المختصة بالاستثمار الأجنبي، فركزت جميع الإجراءات والمعاملات في شباك موحد لتسهيل مشاريع الاستثمار.

وتركزت الاستثمارات العربية البينية المباشرة في قطاع الخدمات الذي حظي بنسبة 69 في المائة من رصيد الاستثمارات العربية في عام 2011، بينما بلغت حصة قطاع الصناعة 26 في المائة، تركز معظمها في قطاع النفط والغاز. أما قطاع الزراعة، فلم يحظَ بأكثر من 4 في المائة بالرغم من ارتفاع العائد الاقتصادي على العديد من منتجات هذا القطاع، وخاصة بعد الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للعديد من السلع الزراعية في عامي 2007 و2008، تزامناً مع ظهور بوادر الأزمة الغذائية العالمية وتصاعد عمليات المضاربة على تلك المنتجات. وبقيت أسعار المحاصيل الزراعية بصفة عامة مرتفعة نسبياً عن مستوياتها التقليدية طوال الأعوام الأربعة التالية[27].

ويدل تركز الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات على طبيعة المستثمر العربي، الذي يميل إلى الاستثمار في قطاع العقارات والأوراق المالية بعيداً عن قطاعات الإنتاج الحقيقي. ويبين الشكل 2-6 رصيد الاستثمارات العربية

والأجنبية في خمسة بلدان عربية، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وفلسطين، ومصر، في نهاية عام 2011، حيث بلغت قيمتها 47 مليار دولار و65 مليار دولار على الترتيب. وبلغت قيمة الاستثمارات العربية في الأوراق المالية حوالي 42 في المائة من مجموع الاستثمارات الواردة إلى البلدان الخمسة.

آليات الشراكة مع الأطراف الخارجية تؤثر على التكامل الاقتصادي العربي

في موازاة الاتفاقات البينية، اتخذت بعض البلدان العربية خطوات ملموسة تجاه تحرير تجارتها في السلع والخدمات مع البلدان والتجمعات الاقتصادية غير العربية، ومنها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ورابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة (الإفتا) وتركيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الميركوسور)[28]. وتقدمت الترتيبات التفضيلية مع الأطراف الخارجية بوتيرة أسرع بكثير مما حققته الدول العربية فيما بينها، في ظل التزامات عميقة فرضتها تلك الترتيبات على الاقتصادات العربية وأحكام تجارية تجاوزت في الكثير من الأحيان ما تفرضه الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. ورغم ذلك ظلت الدول العربية ترفض تقديم تنازلات مماثلة للتنازلات التي قدمّتها للأطراف الخارجية على المستوى العربي سواء في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات، بما في ذلك انتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات، والمشتريات الحكومية، وحماية الأوجه التجارية للملكية الفكرية، وإقرار قواعد تفضيلية للمنشأ، وتسهيل التجارة وتقليص العوائق الفنية والقيود غير الجمركية على حركة التجارة البينية.

الترتيبات بين دول عربية ومجموعات إقليمية والعضوية في منظمة التجارة العالمية

بالإضافة إلى الاتفاقات التفضيلية المبرمة فيما بين الدول العربية، وقعت بعض الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من الاتفاقات التجارية التفضيلية مع شركاء تجاريين من خارج المنطقة كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وسنغافورة، ورابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة، والميركوسور.

وقد ارتبطت كل من الأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب باتفاقات شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي استهدفت في شقها التجاري تحرير السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية المصنعة وتبادل المعاملة التجارية التفضيلية من خلال حصص تعرفية ومواسم لتصدير المحاصيل الزراعية وبأسعار دخول تتفق والأسعار التي تحددها السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة دورياً، وبما يراعي الزيادة المتوقعة للتدفقات التقليدية على الجانبين. وجاءت هذه الاتفاقات تنفيذاً لنموذج أوروبي للتعاون الإقليمي يستهدف ضمن أمور أخرى انخراط دول جنوب وشرق المتوسط في السوق الموحدة والمجال الاقتصادي الحيوي للاتحاد الأوروبي.

ودخل كل من الأردن والبحرين وعُمان والمغرب من جهة أخرى في اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووقعت كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب اتفاقات للتجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة (الإفتا)، فأصبحت أطرافاً في المجال الاقتصادي الأوروبي، ومع تركيا لدواعي تمليها ترتيبات الاتحاد الجمركي الذي ترتبط به أنقرة مع الاتحاد الأوروبي. كما يرتبط عدد من الدول العربية باتفاقات للتجارة الحرة مع تجمع الكوميسا والميركوسور، بالإضافة إلى التزام بعض الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة

تقدمت الترتيبات الاقتصادية التفضيلية بين الدول العربية والأطراف الخارجية بوتيرة أسرع بكثير مما حققته الدول العربية فيما بينها وظلت الدول العربية ترفض تقديم تنازلات مماثلة للتنازلات التي قدّمتها للأطراف الخارجية على المستوى العربي

تفرض المناطق الصناعية المؤهلة تحديات في حالتي الأردن ومصر، إذ تتناقض مع التزاماتهما في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى، وتزداد الإشكاليات تعقيداً في حالة قيام الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015

الحرة الثلاثية من المنتظر أن تشمل الكوميسا والسادك (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا، كما يلتزم بعضها بالانخراط في الاتحاد الجمركي لدول الكوميسا عند إنشائه.

وبعض الدول العربية هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية (الأردن وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي)، في حين لا تزال خارج عضوية المنظمة كل من الجزائر (تقدمت بطلب للانضمام للمنظمة منذ عام 1987) والجمهورية العربية السورية (التي حظيت في عام 2009 بوضعية المراقب بعد انسحابها من الغات في عام 1971 اعتراضاً على انضمام إسرائيل) والسودان (طلبت الانضمام منذ عام 1994) والعراق (منذ عام 2004) ولبنان (منذ عام 1999) وليبيا (2004) واليمن (الذي أنهى مفاوضات الانضمام إلى المنظمة في عام 2013).

بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة

يعد بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة ترتيباً انتقالياً فريداً يستمد ترتيباته التفضيلية من اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد طرحته الإدارة الأمريكية في عام 1996 في سياق استراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط[29]. وتمكن الأردن من إنشاء أولى المناطق الصناعية المؤهلة في عام 1997، تلته مصر قبل انقضاء ترتيبات الألياف المتعددة بأسبوعين في أواخر عام 2005، سعياً منها إلى تمكين الشركات المصرية المصدرة للمنسوجات والملابس من التكيف مع ظروف المنافسة في السوق الأمريكية إلى حين إبرام اتفاق مستقل للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما في حالة الأردن الذي ارتبط لاحقاً باتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 وانقضت مراحله الانتقالية في عام 2011.

وقد اعتمد بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة نظاماً فريداً لتقسيم النطاق الجمركي للدولة إلى مناطق وجيوب تمنح الشركات والمصانع المسجلة فيها (أو بعض خطوط الإنتاج فيها) معاملة تجارية استثنائية على شكل امتيازات لا تسري على الامتداد الجغرافي الطبيعي و/أو النطاق الجمركي الكامل للدولة. وقد استند هذا الترتيب إلى إعلان منفرد أصدره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في عام 1996 رغم ما تقتضيه قواعد التجارة الدولية بشأن سريان الترتيبات التجارية التعاقدية -أياً كانت خصائصها- على النطاق الجمركي الكامل لأطراف هذه الترتيبات من دون تجزئة أو انقطاع ومن دون تفضيل بين الأقاليم الجغرافية داخل بلد المنشأ الواحد، بما فيها المناطق الحرة.

وقد فرضت ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة نموذجاً محدداً للتكامل الإقليمي لم تحكمه الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية التقليدية. فرغم المنافع الاقتصادية التي حصدها الأردن ومصر من تصدير منتجات المناطق الصناعية المؤهلة معفاة من الرسوم الجمركية والحصص الكمية في السوق الأمريكية، أثار البروتوكول انتقادات في ظل غياب الآليات اللازمة للتمييز بين مصادر مدخلات الإنتاج المستخدمة في المناطق الصناعية المؤهلة، الأمر الذي أتاح ولو نظرياً ملاذاً للسلطات الجمركية الإسرائيلية لمواصلة إصدار شهادات المنشأ الإسرائيلية لمنتجات المستوطنات واحتسابها ضمن نسب القيمة المضافة المقررة للمكون الإسرائيلي في منتجات المناطق الصناعية المؤهلة. ومن الناحية الاقتصادية، تحمّل الأردن ومصر بموجب هذا الترتيب الكلفة المرتفعة المترتبة على استخدام مدخلات الإنتاج الإسرائيلية في سبيل استيفاء نسب القيمة المضافة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية نظير انتفاع منتجات المناطق المنشأة في الأردن ومصر من المعاملة التفضيلية لدى تصديرها إلى السوق الأمريكية.

وتفرض المناطق الصناعية المؤهلة تحديات في حالتي الأردن ومصر، إذ تتناقض مع التزاماتهما في إطار منطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى بعدم منح مزايا لأطراف أجنبية تفوق المزايا المتبادلة في الإطار العربي. وتزداد الإشكاليات تعقيداً في حالة قيام الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015، إذ يصعب على أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي مواصلة التفرد بإدارة منافذها الجمركية بنهج مستقل أو وفق ترتيبات مغايرة لتلك التي ستطبق في الاتحاد الجمركي العربي، تسمح على سبيل المثال باستيراد مدخلات الإنتاج الإسرائيلية بنظام السماح المؤقت، أو بمخالفة مستويات الرسوم الجمركية الموحدة.

ويُشار إلى أن ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة تعدّ في شكلها الحالي مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية، حيث لا يوجد سند قانوني يبرر حصول صادرات تلك المناطق دون غيرها على مزايا تفضيلية يوفرها اتفاق تفضيلي لا تعدّ الدولة المعنية طرفاً فيه، وطالما لم تطلب الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على استثناء لمنح هذه المعاملة التفضيلية بمقتضى المادة 9 من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، وبمخالفة المادة 24 من اتفاق الغات (1994). وقد أثيرت تحفظات بشأن ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة حينما خضعت اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية للفحص في منظمة التجارة العالمية في عام 2005، إذ اعتُبرت الترتيبات التجارية التي يرسيها البروتوكول إخلالاً بمبدأي عدم التمييز والدولة الأولى بالرعاية وبشروط منح وتبادل التفضيلات التجارية طبقاً للمادة 24 من اتفاق الغات (1994).

مبادرات التكامل لم تأتِ بالآثار المنشودة على الواقع الاقتصادي

إذا ما قورنت التجربة العربية في التكامل الاقتصادي بما قامت به تجمعات أخرى من العالم، يمكن القول إن التجربة العربية فوّتت الكثير من مقوّمات النجاح، ما أبقى آثارها الإيجابية بعيدة عن المستوى المنشود في جميع قطاعات الرفاه الاقتصادي والإنساني. ففي حالة الاتحاد الأوروبي، مثلاً، ساعدت عوامل عديدة على نجاح تجربة التكامل، أهمها تركيز الدول الأعضاء على المدخل الاقتصادي وإبقاؤه بمنأى عن تأثير القضايا السياسية. وقد لجأ الأوروبيون إلى الاستعاضة عن مفهوم التكامل الاقتصادي القائم على التعاون الحكومي بتعاون مختلف توجهه مؤسسات فوق وطنية تتمتع بصلاحيات خالصة لإدارة وتوجيه عمليات الاندماج والتكامل الاقتصادي وفق منطلقات ورؤية استراتيجية جماعية. وقد تولت تلك المؤسسات في الجماعة الأوروبية ومن بعدها المفوضية الأوروبية، والمجلس والبرلمان ومحكمة العدل والبنك المركزي الأوروبي وأجهزة عبر وطنية أخرى تعنى بالشؤون التقنية والإدارية، استكمال البنيان الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تدريجاً وبسرعات متفاوتة. ومع ذلك، لم تخلُ التجربة الأوروبية من أخطاء ودروس يتعين على الدول العربية أن تستوعبها موضوعياً وفنياً وتستفيد منها وهي بصدد اتخاذ خطوات لتعميق التكامل والاندماج في منطقة تواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وعلمية جسيمة.

تحسّن محدود في التجارة البينية

تعتبر المنطقة العربية من أقل مناطق العالم تكاملاً من الناحية التجارية. فنسبة الصادرات البينية لم تتجاوز 5.2 في المائة من مجموع صادرات المنطقة في عام 2010، إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 18 في المائة إذا ما استثني النفط ومشتقاته من الصادرات العربية. وتبقى هذه النسبة متواضعة جداً إذا ما قورنت بنسبة 65 في المائة بين دول الاتحاد الأوروبي، أو بنسبة 49 في المائة في حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ويبقى أداء المنطقة العربية في التجارة البينية ضعيفاً بالمقارنة بمناطق نامية أخرى مثل تجمع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، الذي

يبقى أداء المنطقة العربية في التجارة البينية ضعيفاً بالمقارنة بمناطق نامية أخرى

***

يدل الاختلاف الواضح بين تركيبة الصادرات العربية البينية وتركيبة الصادرات العربية الكلية، على وجود إمكانات كبيرة لتطوير التجارة العربية وتنويعها

الشكل 2-7 **الصادرات البينية من مجموع الصادرات، 2010**
(بالنسبة المئوية)

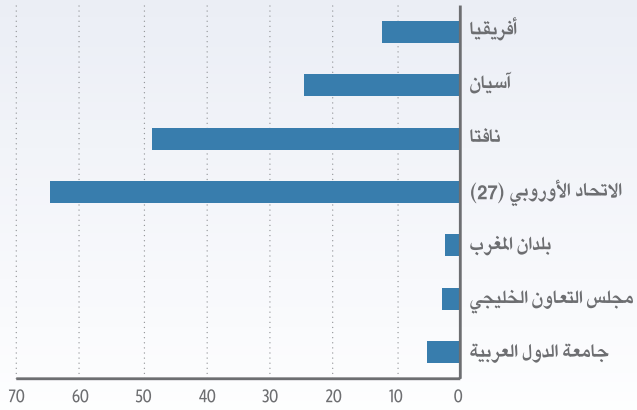

المصدر: http://www.trademap.org/.

الشكل 2-8 **توزيع الصادرات البينية حسب القطاعات، 2010**
(بالنسبة المئوية)

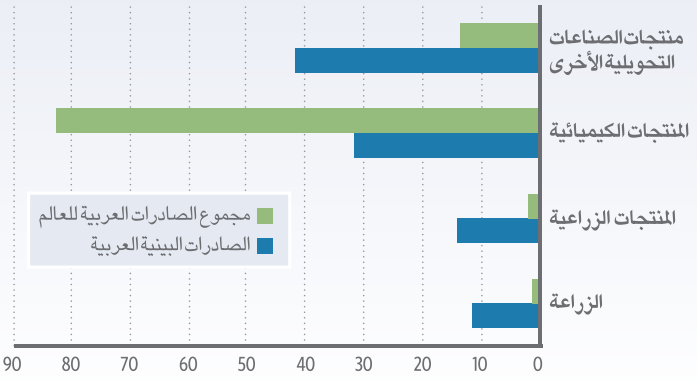

المصدر: http://www.trademap.org/.

بلدان المشرق العربي أكثر البلدان استفادة من التجارة البينية

وصلت نسبة التجارة بين دوله إلى 24.8 في المائة، وأفريقيا التي وصلت نسبة التجارة بين دولها إلى 12.4 في المائة (الشكل 2-7)[30].

واللافت أن التجارة العربية البينية أكثر تنوعاً من تجارة البلدان العربية مع باقي بلدان العالم (الشكل 2-8). فصادرات المنطقة العربية مع باقي بلدان العالم تغلب عليها المنتجات الكيميائية، إذ تصل نسبتها إلى 83 في المائة. وقد تميزت الصادرات العربية البينية بالتنوع، حيث بلغت حصة المنتجات الصناعية 42 في المائة، واستحوذت المنتجات الزراعية على 14.3 في المائة من مجموع الصادرات. وفي هذا الاختلاف الواضح بين تركيبة الصادرات العربية البينية وتركيبة الصادرات العربية المتجهة إلى سائر بلدان العالم، ما يدل على وجود إمكانات كبيرة لتطوير التجارة العربية ودعمها وتنويعها، سواء أكان بين بلدان المنطقة نفسها أم مع سائر بلدان العالم، وعلى إمكانية تحقيق آثار إيجابية لصالح مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، نتيجةً لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو وخلق فرص العمل في المنطقة[31].

وتعتبر بلدان المشرق العربي أكثر البلدان استفادة من التجارة العربية البينية، إذ بلغت نسبة صادراتها إلى البلدان العربية 19.1 في المائة من مجموع الصادرات، بينما اقتصرت هذه النسبة على 5 في المائة في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي ولم تتجاوز 4.3 في المائة في حالة بلدان المغرب العربي.

ودراسة وضع التجارة البينية العربية على مستوى القطاعات، تبيّن أن نسبة الاندماج التجاري العربي في القطاعات غير النفطية وغير المنجمية تفوق مستوى الاندماج في القطاعات النفطية. فنسبة صادرات بلدان المشرق العربي الزراعية إلى البلدان العربية وصلت إلى 69.9 في المائة من مجموع صادراتها الزراعية في عام 2010، بينما بلغت نسبة الصادرات الصناعية للمنطقة العربية نحو 41.7 في المائة من مجموع صادراتها الصناعية. وتشكل الصادرات الزراعية إلى البلدان العربية 34.8 في المائة من مجموع الصادرات الزراعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي وتصل هذه النسبة إلى 16.1 في حالة الصادرات الصناعية. ويبقى الاندماج التجاري لبلدان المغرب العربي هو الأضعف، إذ لم تتجاوز نسبة صادراتها الزراعية إلى البلدان العربية 7.2 في المائة من مجموع الصادرات الزراعية لهذه البلدان، ولم تتجاوز الصادرات الصناعية إلى البلدان العربية 9 في المائة من مجموع الصادرات الصناعية. والسبب في هذا الضعف تركيز بلدان المغرب على التجارة مع

البلدان الأوروبية حيث قاربت نسبة الصادرات المتجهة من بلدان المغرب إلى البلدان الأوروبية 60 في المائة من مجموع الصادرات[32].

ويفضل مصدرو بلدان المغرب العربي التركيز على بعض الأسواق التقليدية ويترددون في التوجه إلى أسواق أخرى، إذ يرون فيها عملية مكلفة وغير مضمونة النتائج لقلة الإلمام بخصائص الأسواق الجديدة، وارتفاع كلفة النقل، وعدم وجود علاقات تجارية متقدمة مع المستوردين. كل هذه الأسباب جعلت معظم المصدرين في دول المغرب يحبذون تركيز أنشطتهم مع شركائهم التقليديين حتى في موجات الركود والأزمات التي تشهدها أسواق على غرار السوق الأوروبية.

لتقييم الآثار التجارية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتي استُكملت بنودها نظرياً اعتباراً من مطلع عام 2005، أجريت مقارنة بين نسب نمو التجارة البينية قبل عام 2005 وبعده. واستناداً إلى نتائج هذه المقارنة، المعرضة للتأثر بعوامل عديدة، يتضح أن آثار هذه الاتفاقية على التجارة العربية كانت إيجابية ولكن محدودة[33]. فبتقييم متوسط نسبة نمو الصادرات البينية العربية، يتضح أن هذا المتوسط ارتفع من 3.6 في المائة في الفترة 2000-2004 إلى 4 في المائة في الفترة 2005-2010 في بلدان المغرب العربي، وارتفع من 6.3 إلى 7.2 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن 15.6 إلى 16.8 في المائة في بلدان المشرق العربي. وتلتقي هذه النتائج الوصفية مع نتائج نموذج الجاذبية الذي أثبت أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان لها أثر إيجابي ولكنه محدود على التجارة البينية.

أما من حيث توزيع هذه النسب حسب القطاعات، فيعتبر القطاع الصناعي في بلدان المشرق العربي أكثر القطاعات المستفيدة، إذ ارتفعت نسبة صادراتها الصناعية إلى البلدان العربية من 29.6 في المائة قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفترة 2000-2004 إلى 39.6 في المائة بعد إنشائها في الفترة 2005-2010. غير أن هذا التطوّر لم يشمل الصادرات الزراعية، حيث تراجعت نسبتها إلى الأسواق العربية من 68.3 سنوياً في الفترة 2000-2005 إلى 64.6 في المائة سنوياً في الفترة 2005-2010. أما صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد شهدت نمواً تركز في القطاع الزراعي، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية من هذه المجموعة إلى البلدان العربية من 48.7 في المائة سنوياً قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى 57.8 في المائة بعده. أما على صعيد بلدان المغرب العربي، فكان الأثر شبه منعدم، إذ اقتصرت الزيادة على 0.4 نقطة مئوية في جميع الصادرات، أي من 3.6 إلى 4 في المائة سنوياً قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبعدها. أما الصادرات الزراعية فتطوّرت نسبة نموّها السنوي من 4.1 في المائة قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى 6.5 في المائة بعدها[34].

وعند تحليل تطور الحركة التجارية بين عامي 2000 و2010 على مستوى البيانات الجزئية حسب النظام الدولي المنسق لتصنيف السلع وترميزها، يظهر جلياً أن الجزء الأكبر من نمو الصادرات البينية العربية يرجع إلى تطور حجم صادرات المنتجات القديمة، أي تلك التي كانت تصدّر في عام 2000. فمجموع الصادرات العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة 196.9 في المائة بالأسعار الجارية، 78 في المائة منها مصدرها نمو حجم صادرات المنتجات القديمة إلى أسواق قديمة في المنطقة، و37 في المائة نتيجة لاختراق أسواق جديدة بمنتجات قديمة، و8.6 في المائة نتيجة لتصدير منتجات جديدة إلى أسواق عربية قديمة وجديدة. أما المنتجات التي كانت تصدر في عام 2000 ولم تعد تصدر في عام 2010 فتمثل 24 في المائة من مجموع المنتجات[35].

وفي الفترة نفسها، شهد مجموع الصادرات العربية إلى بلدان المغرب العربي نمواً بنسبة 337.2 في المائة، 54.26 في المائة منها نتيجة لنمو الصادرات من المنتجات القديمة إلى الأسواق القديمة، و45 في المائة نتيجة لاختراق أسواق جديدة بصادرات قديمة. وهذه النسبة الكبيرة

كانت آثار اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية إيجابية ولكن محدودة

***

يرجع الجزء الأكبر من نمو الصادرات البينية العربية إلى تطور حجم صادرات المنتجات القديمة، أي تلك التي كانت تصدّر في عام 2000

الشكل 2-9 **الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 1990-2009**

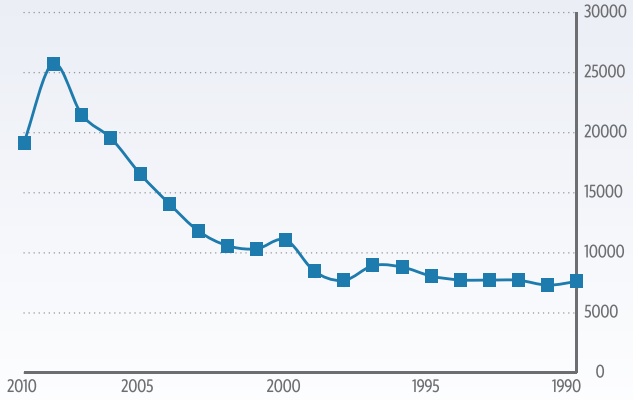

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Bank, 2012c.

كانت في الأساس نتيجة لنمو التجارة بين بلدان المغرب وتمكن العديد من المصدرين من إيجاد أسواق جديدة في بلدان المغرب العربي لمنتجات هم بصدد تصديرها إلى بلدان أخرى، وخاصة البلدان الأوروبية. وكان نمو صادرات بلدان المغرب إلى بلدان المشرق في الأساس معتمداً على نمو صادرات منتجات قديمة إلى أسواق جديدة.

وإن كانت نسبة النمو الكلي للصادرات العربية قد بلغت 400 في المائة بالأسعار الجارية، يكون نمو الصادرات القديمة إلى أسواق جديدة قد ساهم بنسبة 64.8 في المائة من هذا النمو. وهذه النتائج تدل مرة أخرى على أن الاقتصادات العربية لم تشهد تحولاً هيكلياً هاماً في قدراتها الإنتاجية من خلال بروز منتجات جديدة في صادراتها، إذ بقيت مساهمتها في تطور التجارة البينية العربية ضئيلة[36]. واستناداً إلى هذه النتائج، يمكن التأكيد أن معظم البلدان العربية بقيت مكبلة بسلة محدودة من السلع، تسعى إلى تطوير صادراتها منها رغم المتغيرات الدولية على صعيد انفتاح الأسواق العربية على منتجات باقي بلدان العالم، والتي كانت تستدعي وضع استراتيجيات لتنويع القاعدة الإنتاجية، وتأمين سلع جديدة لتلبية حاجات بلدان المنطقة والتعامل مع المنافسة الخارجية.

شهد العقد الأخير تسارعاً في التباعد بين الدول العربية على المستوى الاقتصادي الكلي

تباعد بين الاقتصادات العربية

من أهم مؤشرات نجاح مشاريع التكامل الاقتصادي ما تؤدي إليه من تقارب بين اقتصادات البلدان المشاركة. ويتضح من مراقبة تطور الانحراف المعياري لمستويات نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في البلدان العربية بين عامي 1990 و2009 أن العقد الأخير شهد تسارعاً في التباعد بين البلدان على المستوى الاقتصادي الكلي. فبعد أن كان الانحراف المعياري شبه مستقر بين عامي 1990 و1999، شهد ارتفاعاً ملحوظاً اعتباراً من عام 2000، وتضاعف مستواه بين عامي 2000 و2008 لينخفض في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية التي ألحقت أضراراً بالاقتصادات المصدرة للنفط. وفي عام 2011، بلغ أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد العربي الأكثر ثراءً (قطر) 116 مرة أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد العربي الأكثر فقراً (جزر القمر)، بعد أن كان هذا المتوسط في حدود 97 مرة في العام السابق[37].

وعند دراسة الترابط بين معدّلات النمو الحقيقي للبلدان العربية يمكن ملاحظة ضعف مستوياته[38]. فإذا استثنيت الجمهورية العربية السورية، وعُمان، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، تبدو علاقة الترابط بين الاقتصادات العربية أضعف من مستوى ارتباط نموها بالاقتصاد الأوروبي والأمريكي. فارتباط نمو الاقتصاد المصري بالاقتصادات العربية وصل إلى 0.01- بينما بلغ مستوى ارتباط نمو الاقتصاد المصري باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية 0.14 وباقتصادات الاتحاد الأوروبي 0.24. وهذا يعني أن 14 في المائة من النمو الاقتصادي لمصر مرتبط بالنمو في الولايات المتحدة الأمريكية و24 في المائة مرتبط بالنمو في الاتحاد الأوروبي. وتعتبر تونس والأردن من أكثر بلدان المنطقة ارتباطاً باقتصادات البلدان العربية بنسبة 13 و12 في المائة على الترتيب مما يعني أن تراجع النمو في المنطقة العربية بنسبة 1 في المائة يؤدي

إلى خسارة مقدارها 0.12 في المائة من معدل النمو في الأردن و0.13 في المائة من معدل النمو في تونس. أما باقي البلدان العربية فتتميز إما بغياب أي ارتباط أو بوجوده في مستويات ضعيفة لا تتجاوز 10 في المائة. وعلى سبيل المقارنة، يؤدي النمو الإضافي بمقدار 1 في المائة في ألمانيا إلى نمو إضافي قدره 0.2 في المائة في فرنسا.

واللافت أن درجات ارتباط النمو كانت سلبية أو منعدمة بين العديد من الاقتصادات العربية الهامة كمصر والمغرب مما يدل مرة أخرى على وجود فوارق واضحة في الدورات الاقتصادية لهذه البلدان، تفضي إلى صعوبات ملموسة في تنسيق السياسات الكلية وتدعيم التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية.

* * *

الرسالة الأساسية من هذا الفصل هي أن جهود العمل العربي المشترك الرسمية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق نهضة اقتصادية شاملة في البلدان العربية. وما زال التبادل الاقتصادي بين هذه البلدان ضعيفاً مقارنة بما هو عليه في معظم التجمعات الإقليمية الأخرى في العالم بالرغم من التحسن المسجل والذي يبقى حتماً دون الآفاق الرحبة المتاحة للتكامل العربي الفعال في المجال الاقتصادي.

لقد أضاعت الدول العربية فرصاً كبيرة كان سيتيحها لها التكامل الاقتصادي المنشئ لسوق إقليمية قوامها أكثر من 350 مليون نسمة، سوق تعزز عمليات التصنيع المشترك وتذلّل العقبات أمام تداول المنتجات العربية، الأمر الذي يزوّد المنطقة بقدرة هائلة على جذب الاستثمار العربي والأجنبي المباشر.

ومن المنافع التي كان يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي العربي تطوير القدرات الإنتاجية من خلال تطوير سلاسل الإنتاج الإقليمية والاستفادة من الميزات التنافسية الجزئية للبلدان العربية وتطوير قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية. كما يؤدي دعم التكامل الاقتصادي إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق العربية وفي باقي بلدان العالم، وإلى تشجيع الاستثمارات البينية من خلال تسهيل تنقل عناصر الإنتاج من رأس المال وقوى عاملة. ومن المنافع الأخرى للتكامل الاقتصادي العربي تقوية القدرة التفاوضية للدول العربية مع الجهات الشريكة التجارية التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، مما يسهم في تقليص الخسائر وزيادة الأرباح من اتفاقيات التجارة الحرة معها. وما يزيد من أهمية تصحيح مسار التعاون والتكامل العربي على مختلف الأصعدة قبل فوات الأوان وقائع ظهور بدائل للنفط وتوقعات بانخفاض كبير في الصادرات العربية النفطية في أقل من 20 عاماً، نتيجة لنضوب المخزون وارتفاع الطلب الداخلي.

والدول العربية مدعوة، إزاء هذا الواقع، إلى أن تخلق لنفسها مجالاً اقتصادياً حيوياً باتخاذ خطوات جذرية وسريعة من أجل الوصول إلى تكامل اقتصادي عميق وشامل يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية لشعوب المنطقة، ويضمن لها مكانة بين التكتلات الإقليمية التي أصبحت توجه منظومة الاقتصاد العالمي وتسهم في رسم مستقبل بنيانه ومؤسساته الدولية. وتبرز في هذا السياق أهمية توظيف المقومات الاقتصادية الكامنة من أجل الدفع بتحرير التجارة في الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتقال القوى العاملة وتطوير سلاسل الإنتاج الإقليمية وغيرها من الشروط المطلوبة لقيام مشروع اقتصادي متكامل يتخذ من تعميق الاندماج الاقتصادي العربي في الأجلين المتوسط والطويل هدفاً مطلقاً له، بحيث تُغلّب المصالح الكلية عبر الوطنية على أي من التوجهات الوطنية الضيقة.

أضاعت الدول العربية فرصاً كبيرة كان سيتيحها لها التكامل الاقتصادي المنشئ لسوق إقليمية قوامها أكثر من 350 مليون نسمة

الفصل الثالث

التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى

تأبى الرماح اذا اجتمعن تكسرا
وإذا افترقن تكسرت أحادا

من التراث العربي

التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى

شـهد القرن الماضي محاولات وتجارب عديدة للوحدة بين الدول العربية، اتخذ بعضها شـكل الوحدة الاندماجية بين دولتين أو أكثر، بينما اتجه بعضها الآخر نحو إنشـاء كتل إقليمية تهدف إلى تحقيق التكامل بين أعضائها في مختلف القطاعات. وبعض هذه التجارب تكلّل بالنجاح مبشراً بإمكانات لتحقيق التكامل على نطاق أوسع، وبعضها تغلّبت فيه عوامل الإخفاق على مقوّمات الاستمرار فاصطدم بعوائق خارجية وداخلية قبل أن يحقق اختراقاً. ولا شكّ في وفرة النبت الطيب الساعي إلى الوحدة في الوطن العربي، ولكن هذا النبت الطيب عادة لا يعيش لينمو ويزدهر، بل كثيراً ما يزوي ويُحتضر ما لم تتوفر له الأرض الخصبة للنمو ولمقاومة الأعشاب الضارة.

ويستعرض هذا الفصل محاولات التكامل والتجارب التي شهدتها المنطقة على الصعيد السياسي، ثم يتناول منظومة التكامل الرسـمي القائمة حالياً في الوطن العربي. ويسـتعرض حال التكامل في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والزراعة، والنقل؛ ويتطرق إلى وضع التكامل بين البلدان في ضوء المد التحرري العربي؛ ويبين الأضرار التي تلحق بالمواطن العربي جراء ضعف هذا التكامل، والفرص التي يمكن الاستفادة منها في حال المضي بمشروع التكامل إلى المستوى المنشود.

تجارب لم تستمر في التكامل العربي السياسي

تكلّلت بعـض محاولات وتجـارب الوحدة بين الـدول العربية بالنجـاح، بينما بقي الكثير منهـا في إطـار المحاولـة. ففـي بدايـات القرن العشريـن، توحـدت نجـد والحجـاز والمخلاف السـليماني وشرق الجزيرة وشـمالها وجنوبها في المملكـة العربيـة السـعودية. وفي عام 1971 قامـت الإمـارات العربية المتحدة بتوحيد سـت إمـارات سـاحلية عـلى الخليـج العربـي وهـي أبوظبـي ودبـي والفجيرة والشـارقة وعجمان وأم القويـن، انضمـت إليهـا رأس الخيمـة في عـام 1972 ليصبـح عددها سـبع إمـارات. كما توحـدت اليمـن مـن اليمـن الشـمالي واليمـن الجنوبـي عام 1990.

غير أن مشـاريع الاتحـاد والتكامـل العربي التـي لـم تكـد تنشـأ حتـى تفككـت هـي أكثـر عـدداً. كمـا أن الأعـوام الماضيـة شـهدت عـلى أفـكار وحدوية لـم تر النور مثـل وحدة الهلال الخصيـب، أو سـوريا الكـبرى (أساسـاً الأردن، وسـوريا، والعـراق، وفلسـطين، ولبنان)، وعلى اتحـادات وُلـدت ثم انهـارت دون أن تترك أثراً، ومنها الاتحاد العربي الهاشـمي الذي تشـكل في عـام 1958 من المملكة الأردنية والمملكة العراقية ثـم انفـرط بعـد انقـلاب الجيـش في العـراق في تموز/يوليو من العام نفسـه؛ ومجلس التعاون العربي الذي أنشئ في عام 1989 بعضوية الأردن والعراق ومصر واليمن الشـمالي وانفض في عام 1991 بسـبب انقسـام أعضائه حـول الموقف من حرب الخليـج الثانية.

وشـهد القرن الماضي كذلك نزعة إلى الوحدة الاندماجيـة بين بعـض بلدان المنطقـة، فيما يلي أهم نماذجها.

> تكلّلت بعض تجارب الوحدة بين الدول العربية بالنجاح، غير أن مشاريع الاتحاد والتكامل العربي التي لم تكد تنشأ حتى تفككت هي أكثر عدداً

المملكة العربية السورية

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها العرب على طريق توحيد أوطانهم في القرن العشرين، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق في آذار/ مارس 1920، الذي صدر عنه الإعلان عن قيام المملكة العربية السورية على رأسها الأمير فيصل، كنواة لكيان أوسع يضم أجزاء أخرى من المنطقة العربية. وكان العرب الذين تمثلوا في المؤتمر السوري العام حاربوا إلى جانب الحلفاء، وتلقوا منهم وعوداً علنية وصريحة بمساعدتهم في إقامة دولة مستقلة وموحدة في المشرق العربي. كما تلقوا تأييداً من إدارة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون التي أرسلت لجنة دولية باسم كينغ-كرين إلى سوريا للوقوف على مطالب سكانها الوطنية فأوصت بضرورة الحفاظ على الوحدة السورية، مع إعطاء لبنان استقلالاً ذاتياً[1]. إلا أن أولى تجليات المشروع العربي الاتحادي انتهت بدخول قوات الجنرال هنري غورو دمشق صيف عام 1920، وقضائها على الحكومة العربية فيها. وتبع الاحتلال الفرنسي لسوريا تطبيق سياسة متشددة تجاه مؤيدي المشروع العربي الاتحادي، وسياسة احتضان ودعم لمناهضي هذا المشروع من القوى الإقليمية والمحلية.

وكان من نتائج سقوط المملكة العربية السورية، تراجع دور ذلك الفريق من الحركات السياسية العربية، الذي كان يعتقد بإمكانية تحقيق المشروع العربي عن طريق التعاون مع القوى الكبرى في الغرب، وصعود فريق اعتبر أن الخلاص من سيطرة دول الغرب على المنطقة، والتعاون مع القوى المناهضة لها والرافضة للوضع الراهن هو الشرط الأساس لتحقيق المشروع العربي.

كان من نتائج سقوط المملكة العربية السورية تراجع دور ذلك الفريق من الحركات السياسية العربية الذي كان يعتقد بإمكانية تحقيق المشروع العربي عن طريق التعاون مع القوى الكبرى في الغرب

الحلف العربي

بعد عقد من انهيار المملكة العربية السورية، تداول زعماء العراق والمملكة العربية السعودية بشأن تأسيس ما دعوه بالحلف العربي. وقد بدأ المشروع بمبادرة بريطانية إلى ترتيب لقاءات بين زعماء البلدين، بغرض وضع حد للاضطرابات الحدودية بينهما، والتي باتت تثير قلق بريطانيا بشأن ضمان خطوط المواصلات إلى الهند. وأسفرت المبادرة البريطانية عن عقد معاهدات تعاون بين البلدين في عام 1931، مما شجع الزعماء السعوديين والعراقيين على تطوير المبادرة بتحويلها إلى حلف عربي. وتم التوافق بينهما على مشروع معاهدة أكّد على التعاون الأمني والسياسي والوظيفي بين البلدين، وعلى توسيع الحلف بحيث يشمل مصر واليمن وشرق الأردن وسوريا ولبنان بعد استقلالها.

وعارضت السلطات البريطانية تحوّل مبادرتها المحدودة إلى مشروع عربي ذي أهداف تعاضدية شاملة وبعيدة المدى. وظهرت تلك المعارضة بادئ الأمر في إلحاح المسؤولين البريطانيين على تعديل ديباجة مشروع المعاهدة، بحيث يحذف منها كل ما له صلة بفكرة القومية العربية. ولما عدلت الديباجة، طلب المسؤولون البريطانيون تجريد المشروع من طابعه السياسي والأمني. ولم يغيّر الجانب البريطاني موقفه عندما شرح المسؤولون العرب أهمية هذا الجانب لجهة تحصين المنطقة العربية ضد مشاريع الغزو والتوسع الإيطالية في المنطقة، وهو ما كانت بريطانيا نفسها تسعى إلى تحقيقه. ولمّا قبل الزعماء العرب بحصر الحلف العربي في مجالات التعاون الوظيفي بين الدول العربية، رد الجانب البريطاني على هذا الموقف، بالمزيد من التحفظات ضد المشروع، مما أقنع الزعماء العرب بأن السلطات البريطانية مصممة على إحباطه فتوقفوا عن متابعة الأمر تجنباً لخوض صراع غير متكافئ معها[2].

ولم يختلف كثيراً موقف دول المحور من الوحدة العربية عن موقف الحلفاء. فألمانيا لم تكن أساساً تؤيد مشروع الوحدة العربية، ولا كانت تعارض الإمبريالية الأوروبية بل على العكس كانت تعتبر أنها الأجدر بقيادتها[3]. وإيطاليا حليفة ألمانيا الرئيسية، كانت تعارض الوحدة العربية، لرغبتها في ضم البلدان العربية المتوسطية إلى

«إيطاليا الكبرى». وحكومة فيشي الفرنسية، حليفة دول المحور، كانت تسعى إلى الحفاظ على ما تبقى من الإمبراطورية الفرنسية في البلاد العربية. وإسبانيا التي كانت تتعاطف مع دول المحور، وتحظى بدعمها، كانت ترغب في الحفاظ على مصالحها في المغرب. فضلاً عن ذلك، كانت ألمانيا تخشى أن يؤدي دعم المشروع العربي إلى الإضرار بسياسة هتلر القاضية بعدم إغلاق أبواب المصالحة والتفاهم مع بريطانيا. ولم ترغب ألمانيا في تأييد المشروع العربي لأنه كان يتنافى مع اتفاقية التسفير، التي عقدتها مع الحركة الصهيونية، للتعاون على إجلاء يهود ألمانيا وأوروبا عن القارة، وإرسالهم إلى فلسطين. باختصار كانت ألمانيا رغم حربها مع بريطانيا، لا تزال تراعي الوضع الراهن في المنطقة العربية، وتفضل أن تتقاسمه القوى الأوروبية وفقاً لنظام «التفاهم الودي»، وسايكس-بيكو، على أن يحقق العرب مشروعهم الاتحادي[4].

وفي ظل الفشل في الحصول على تأييد أي من المعسكرات الدولية المتحاربة للمشروع العربي، بدأت الدعوة إلى الحياد تنمو في أوساط مؤيّدي هذا المشروع خلال الحرب العالمية الثانية، وتطوّرت بعد الحرب إلى عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

الجمهورية العربية المتحدة

أتت حرب السويس في عام 1956 لتستهدف الحيلولة دون توطيد زعامة مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، كقاطرة لمشروع الوحدة العربية[5]. ولكن الحرب ونتائجها لعبت دوراً مهماً في التقارب المصري-السوري، ومن ثم في ولادة الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير 1958 على أكتاف قوميين عرب بزعامة عبد الناصر، اعتقدوا أن تحرر البلدين من الاستعمار هو بمثابة حجر الأساس في تحقيق الاتحاد العربي[6]. وبعد سنوات ثلاث من تأسيسها، أنهيت الوحدة في أعقاب انقلاب عسكري سوري في أيلول/سبتمبر 1961.

وقد تعدّدت دواعي الإخفاق والأخطاء في هذه التجربة ويأتي على رأسها انعدام التواصل الجغرافي بين البلدين والتناقض بين التوجه الاشتراكي الذي كانت تأخذ به مصر حينذاك والتكوين الرأسمالي المزدهر في سوريا حين بدء الوحدة، وغياب الديمقراطية السليمة في الحكم، لا سيما فيما يتصل بخضوع القطر السوري للقيادة المركزية في مصر. كما لم تسلم المحاولة من مكائد تحالف ضم الشرائح الرأسمالية السورية التي تضررت من تأميم أصولها الاقتصادية، وقوى الهيمنة الخارجية وبعض القوى الإقليمية التي لم تتورع عن تمويل محاولات الانفصال.

المنظومة الرسمية القائمة للعمل العربي المشترك

جامعة الدول العربية

في عام 1941 أدلى أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، بتصريح تناول فيه مسألة الوحدة العربية، قائلاً إنه يعتبر تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية وحتى السياسية بين البلدان العربية أمراً طبيعياً وصائباً، وأن بلاده مستعدة لدعم أي مشروع في هذا النطاق شريطة أن يحوز على الموافقة العامة[7]. وهذا التصريح ولّد انطباعاً بأن الحكومة البريطانية كانت تؤيد مشروع الوحدة العربية، فسارع الزعماء العرب المؤيدون للغرب، إلى الاستفادة من فرصة صدور هذا التصريح للتحرك من أجل تحقيق مشاريع التعاون الإقليمي. فدعا كل من نوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية، ومصطفى النحاس، رئيس الحكومة المصرية، إلى تأسيس جامعة الدول العربية. واستجاب قادة الدول العربية المستقلة آنذاك لهذه الدعوة، وصولاً إلى عقد مؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر 1944؛ أعلن فيه تأسيس الجامعة، وصدر بروتوكول الإسكندرية الذي حدد منطلقاتها الرئيسية.

وأصبحت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها في عام 1945 الإطار الرسمي للتعاون العربي. وقد

في ظل معارضة دول الحلفاء والمحور كليهما للمشروع العربي، بدأت الدعوة إلى الحياد تنمو في أوساط مؤيّدي هذا المشروع خلال الحرب العالمية الثانية، وتطوّرت بعد الحرب إلى عدم الانحياز والحياد الإيجابي

في عام 1950 وقّعت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي «لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام ... وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها»

تأسست الجامعة من سبع دول عربية هي شرق الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر، والسعودية، واليمن ومن ثم توسعت لتشمل الدول العربية الاثنتين والعشرين. وكان الملحق الخاص بفلسطين قد أعطى الصلاحية لمجلس الجامعة باختيار مندوب عن فلسطين للاشتراك في أعماله إلى حين تمكّن هذا القطر من ممارسة استقلاله فعلاً؛ وقد جرى تعديل ذلك في عام 1976 بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، عضواً كاملاً في الجامعة.

وحدد الميثاق الغرض من تأسيس الجامعة بتوثيق الصلات بين دولها تحقيقاً للتعاون بينها وصيانةً لاستقلالها وسيادتها. وحدّدت المادة الثانية من الميثاق مجالات التعاون لتشمل الشؤون الاقتصادية والمالية؛ والمواصلات؛ والجنسية والجوازات وتطبيق الأحكام وتسليم المجرمين؛ والشؤون الاجتماعية والصحية؛ والثقافة. وترك الميثاق الباب مفتوحاً لتعديله لجعل الروابط بين الدول «أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام». وأضيفت إلى الميثاق في عام 2005 المادة 19 التي تقضي بإنشاء البرلمان العربي.

وفي عام 1950 وقّعت الدول الأعضاء في الجامعة على معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، وذلك حرصاً من تلك الدول «على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك. واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام... وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها». وقضت المعاهدة بإنشاء مجلس للدفاع المشترك لدعم المقومات العسكرية للدول الأعضاء وتعزيزها، ولاتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية للتعامل مع المخاطر والتهديدات التي قد تتعرض لها تلك الدول. كما قضت بإنشاء مجلس اقتصادي لتوفير الرفاهية في البلاد العربية من خلال تعاون الدول الأعضاء «على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف». وتعهدت الدول في المعاهدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبألا تسلك في علاقاتها الدولية ومع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراضها.

المجالس والمنظمات العربية

بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي الذي أنشئ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وأصبح فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أنشئ اعتباراً من سبعينات القرن الماضي ثلاثة عشر مجلساً وزارياً لشؤون الصحة، والشباب والرياضة، والشؤون الاجتماعية، والداخلية، والإسكان والتعمير، والعدل، والنقل، والبيئة، والاتصالات والمعلومات، والإعلام، والكهرباء، والسياحة، والمياه. وقد أنيط بهذه المجالس تعزيز التعاون وتوحيد الجهود في مجال عملها؛ كما أنيط ببعضها توحيد التشريعات العربية، وتوحيد الكلمة العربية في المحافل الدولية.

كما أنشئت اعتباراً من الخمسينات ثماني عشرة منظمة متخصّصة غطت مجالات عملها مختلف القطاعات التنموية في البلدان العربية. ويتضمن الملحق السابع تفاصيل عن هذه المنظمات والأهداف التي أنشئت من أجلها.

ولكن حصيلة هذه المنظومة لم تكن على قدر المرتجى، ويتضمن الإطار 3-1 وجهة نظر في أسباب نجاح بعض تجارب التكامل بين الدول العربية وإخفاق بعضها الآخر.

مشاريع التكامل الفرعية

في موازاة العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية، قام اتحادان إقليميان بين مجموعات من البلدان العربية هما اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. وبينما ظل اتحاد المغرب العربي أسير تأزم العلاقات بين

الإطار 3-1 **تجارب في التكامل العربي**

عبر عدة عقود من العمل العام الوطني والقومي عاصرتُ أربع تجارب تكاملية في حقلي الصحة والتربية والتعليم.

الأولى في منتصف سبعينات القرن الماضي عندما وافق مجلس وزراء الصحة العرب على قيام المجلس العربي للتخصّصات الطبية الذي اقترحته دولة البحرين آنذاك على مجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية فتبنَّى الاقتراح وتقدَّم به لمجلس وزراء الصحة العرب.

كان الهدف وجود مجلس عربي يضع برامج تعليمية وتدريبيّة للأطباء العرب في مختلف التخصصات، بحيث يتم التدريب في المستشفيات التعليمية عبر الوطن العربي كلِّه تحت إشراف المجلس، وينتهي بامتحان عربي واحد وإصدار شهادة تخصّص للناجحين في التدريب والامتحان معترف بها من قبل كل الأقطار العربية.

بدأ البرنامج بأربعة تخصصات ليصل اليوم إلى عشرين، وبست دول عربية لينتهي اليوم بجميعها، وببضع مئات متدرِّب ليصل اليوم إلى خمسة عشر ألف متدرِّب.

قبل المشروع كان الأطباء العرب يذهبون إلى أوروبا وأمريكا للحصول على شهادات التخصّص، ولكن قسماً كبيراً منهم كان يفضِّل البقاء في تلك البلدان، فلا يعود لوطنه، وينضم هؤلاء لملايين العقول والقدرات العربية التي هاجرت إلى الخارج.

ما جعل المشروع ناجحاً كان وجود الإرادة السياسية والإيمان العروبي الوحدوي عند مجموعة من وزراء الصحة العرب الذين دعموه بالوقت والمال والحماس.

التجربة الثانية الناجحة تمثَّلت في موافقة مجلس وزراء التربية والتعليم لدول الخليج العربية في أوائل ثمانينات القرن الماضي على إنشاء جامعة مشتركة في البحرين تهتم بتعليم التخصصات التي لم تكن متوافرة في بعض دول الخليج الصغيرة آنذاك والتي كانت ستكون مكلفة إلى أبعد الحدود لو قامت بها تلك الدول الصغيرة.

اليوم تقف جامعة الخليج العربي المشتركة شامخة بالرغم من الكثير من العقبات التي واجهتها أثناء السنين الأولى من قيامها. وهي تحتاج إلى تطوير أكثر لتخدم هدفها الأساسي، ولكن المهم أنها موجودة تمثِّل إرادة تكاملية مشتركة وتؤكد أن المشاريع التكاملية العربية المشتركة يمكن أن تبقى وتتنامى إذا وجدت الإرادة السياسية الوحدوية عند الأنظمة العربية في مستوياتها المختلفة وليس في قيادات قممها فقط.

التجربة الثالثة تمثَّلت في محاولة جديَّة عند بداياتها، في منتصف ثمانينات القرن الماضي، لتوحيد المناهج الدراسية في دول الخليج العربية. والمشروع لا يزال موجوداً ولكنه يسير ببطء.

التجربة الرابعة ماتت في المهد. في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، اتخذ قرار بإيجاد جامعة عربية مشتركة تعنى بدراسات ما بعد شهادة البكالوريوس في تخصصات مفصلية وتعطي اهتماماً كبيراً للبحوث، وتهتمُ بأمر تعريب التعليم الجامعي، بما فيه تعريب العلوم الطبيعية. لقد مات المشروع لغياب الإرادة السياسية آنذاك عند وزراء التربية العرب ولغياب القدرات اللوجستية عند أليكسو.

ما الذي يعنيه كل ذلك؟ الذي يعنيه هو إمكانية القيام بمشاريع تكاملية في ألف شكل وشكل. وهذه بدورها ستصب في النهاية في مجرى وحدة الأمة العربية والوطن العربي الكبير. الكثير من هذه المشاريع لن تحتاج لقرارات القمم العربية ولا حتى قرارات رسمية حكومية تدخل في عبث المناقشات السياسية. الوزراء العرب ومن دون مكانتهم الإدارية يستطيعون أن يفعلوا العجب في مضمار التكامل.

حتى لو وضعنا جانباً إيديولوجية الوحدة العربية، التي أؤمن بها مثل الملايين الآخرين من المواطنين العرب كمدخل لنهضة هذه الأمة وتفجير طاقاتها، فإن عصر العولمة الذي نعيش أثبت أن قيام التكتلات الإقليمية المتكاملة المتعاونة في كل الحقول دون استثناء سيحمي مكونات تلك التكتلات لتتعامل مع الآخرين ومع النظام العولمي الدولي بنديّة وإبداع ذاتي.

المصدر: علي فخرو، مراسلة مع فريق التقرير.

الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، نجح مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في عام 1981 في التقدّم بمراحل التكامل بين بلدانه، ربما بسبب التقارب الجغرافي والتجانس في البنى المجتمعية، أي السياسية والاقتصادية والثقافية. فقد أثبت المجلس أنه أكثر تجارب الوحدة الفرعية العربية ثباتاً وفعالية وحيوية، إذ أبدى قدرة على التشكّل باستمرار، استجابة لمقتضيات سياسية إقليمية.

ومع أن مجلس التعاون الخليجي يُعد الحالة المثال على مجموعة فرعية من البلدان في المنطقة العربية وفي العالم، تتجانس من حيث طبيعة البنية المجتمعية وأنظمة الحكم إلى حد كبير، وتحظى بمستوى من الوفرة المالية، لم يتمكن من الارتقاء بالتكامل بين أعضائه إلى المستوى الممكن والمرجو. فظلت بعض مراحل التكامل الاقتصادي، مثل العملة الخليجية الموحدة، أسيرة تباين في المواقف أدّى إلى تعطيلها. وفي أيار/مايو 2012، أعلن عن قرب تحويل المجلس إلى اتحاد، إلا أن تباين مواقف دول المجلس حال دون تحقيق ذلك.

ساهم ضعف البنى الأساسية لقطاع النقل من طرق وسكك حديدية في ضعف التبادل التجاري والسياحي والثقافي بين الدول العربية

التكامل العربي القطاعي

لا يقوم تكامل حق بين مجموعة من البلدان من دون نهج يشمل جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، يسهّل حركة انتقال البشر والسلع، ويؤمن ما يتطلبه ذلك من بيئة مؤازرة وبنية أساسية داعمة. وهذا ما يُقصد بالتكامل القطاعي.

البنى الأساسية والنقل

يعاني النقل في المنطقة العربية من مشاكل جمة من أهمها ضعف البنى الأساسية وضعف كفاءة حركة البضائع والركاب وارتفاع تكاليفها وانعدام شروط السلامة والأمن وضعف الترتيبات الإجرائية (اللوجستية) وعدم تكامل أنظمة النقل، وعدم تنظيم النقل المتعدد الوسائط وعدم مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات، وضعف الاهتمام بالانضمام إلى الاتفاقات الدولية أو الإقليمية ذات العلاقة أو عدم تنفيذ القائم منها، مما ساهم، ضمن عوامل أخرى، في ضعف التبادل التجاري والسياحي والثقافي بين تلك الدول. فالنقل البري على الطرق وبالشاحنات، مثلاً، هو من أكثر الوسائل المستخدمة في النقل بين الأقطار العربية. ومع ذلك، تبلغ تغطية شبكة الطرق في المنطقة العربية حوالي 749 ألف كلم، أي ما يوازي 54 كلم لكل ألف كلم مربع من مساحة المنطقة العربية[8]. وتعتبر هذه التغطية متواضعة مقارنة بالمساحة الشاسعة للبلدان العربية التي تبلغ 14.2 مليون كلم مربع[9]. ويفتقر حوالي نصف البلدان العربية إلى خطوط للسكك الحديدية. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها هذه الخطوط، توضح المعلومات المتوفرة أن نسبة طول الشبكات إلى المساحة الإجمالية للبلد هي في أدنى المستويات مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

وتعتبر مخططات الربط بين الدول العربية بالطرق الدولية أو بالسكك الحديدية الدولية أو خطوط النقل البحري والجوي الشرايين الحيوية التي من شأنها تسهيل انتقال الأشخاص والخدمات والبضائع بين الدول. ومن هذا المنطلق، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية على تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي منذ عام 1998، وعلى دراسة سبل تمويل البنى التحتية للمشاريع المتعلقة بتنفيذ مختلف مكوناته. ويشمل نظام النقل المتكامل اتفاقات متعددة منها اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، وإنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، وتنسيق الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل. وقد سهلت هذه الاتفاقات تحقيق إنجازات ومكاسب هامة نحو التكامل العربي في قطاع النقل.

وقد اعتمدت القمة العربية العادية الثانية والعشرون (ليبيا، 2010) مخطط الربط البري بالطرق الدولية بين البلدان العربية بنفس المواصفات الفنية المعتمدة في اتفاق الطرق الدولية. ويجري العمل حالياً ضمن إطار مجلس وزراء النقل العرب على إعداد خطة عمل تشارك فيها المنظمات الإقليمية المختصة وصناديق التمويل العربية للمضي في التنفيذ.

وقد اعتمد مخطط الربط البري بالسكك الحديدية في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت في عام 2009. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى التقدم في العديد من بلدان المشرق العربي في إعداد الدراسات الفنية والمالية لمشاريع إنشاء السكك الحديدية، وقد شرعت العديد من الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، في التنفيذ.

البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات

لم تصل أي دولة عربية بعد إلى مرحلة الإقلاع التنموي الاقتصادي والتكنولوجي، في حين نجحت العديد من الدول النامية الأخرى مثل دول الشرق الأقصى وبعض دول أمريكا اللاتينية في ذلك، من خلال التزامها سياسة الاعتماد على الذات في التكنولوجيا والصناعة، والتزامها ببناء القدرات الوطنية في جهود ومشاريع التنمية. وكانت سياسة التكامل التكنولوجي شبه غائبة في المنطقة العربية، حيث قلة عدد مراكز البحوث المشتركة وكليات الدراسات العليا العربية الطابع والعالية الجودة، وغياب الدوريات العلمية العربية بالمستوى العالمي، وضعف العلاقة بين العلماء العرب. ويصطدم تطور مجتمع علمي عربي بعدم تخصيص الموارد لتمويل البحوث المشتركة والتعاون في البحث، وغياب التسهيلات والتجهيزات المشتركة التي تدعم ذاك التعاون.

ويسجل مستوى التعاون بين الدول العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسناً، رغم التباين الكبير بين الدول في القدرة على تمويل المشاريع والمبادرات التكنولوجية، وفي المستوى المعرفي للقوى العاملة، والنضج في تسيير القطاع. وتُبذل حالياً جهود في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون أساساً لتطور وتوسع في المستقبل، ودافعاً لمشروع التكامل العربي[10]. ومن هذه الجهود، التعاون بين جامعة الدول العربية وبعض المؤسسات الدولية مثل الإسكوا في تنفيذ مشروع إقليمي عربي خاص بتسجيل النطاقات العربية ضمن النطاقات العلوية على شبكة الإنترنت، ومشروع لحماية النشء العربي على الإنترنت، واستكمال مشروع بوابة المؤشرات العربية.

وقامت مشاريع عربية، وإن كانت لا تزال متواضعة، لتضييق الفجوة الرقمية وتطوير قدرة النفاذ إلى التكنولوجيا والمعلومات. وتركز هذه المشاريع على تمويل الحاضنات

لم تصل أي دولة عربية بعد إلى مرحلة الإقلاع التنموي الاقتصادي والتكنولوجي

الإطار 3-2 الأسماء العربية لنطاقات الإنترنت

هي عناوين مواقع الإنترنت، ولكن مكتوبة باللغة العربية بحيث تستخدم بالطريقة نفسها التي تستخدم بها العناوين الحالية في مختلف التطبيقات التي تستخدم فيها أسماء النطاقات، وخصوصاً في تصفح المواقع والوصول إليها. وهي تعتمد على فكرة بسيطة تتمثل في أن يكون لاسم النطاق العربي ترميز مقابل له يخزن في خادمات النطاقات بنظام (ASCII) الذي لا تقبل الخادمات غيره بينما يبقى اسم النطاق في واجهة المستخدم مكتوباً بالعربية أو أي لغة أخرى .وتتم عملية التحويل بين اسم النطاق العربي والترميز المقابل له بشكل غير محسوس للمستخدم ودون الحاجة إلى تركيب برامج خاصة أو تغييرات على خادمات النطاقات. وهذا الحل التقني ليس حلاً جديداً تماماً بل حل موجود ومطروح منذ مدة طويلة من جانب منظمة مهندسي الإنترنت والمعنية بالبحث في الجوانب التقنية والتطويرية للإنترنت.

وقد أدخلت مصر اسم النطاق «.مصر» في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وبحلول عام 2012 أصبح هناك أيضاً «.امارات». وهكذا، دخلت اللغة العربية، أسوة باللغات غير اللاتينية مثل الهندية والروسية والكورية، المجال الرقمي.

المصدر: أسماء النطاقات العربية، http://arabic-domains.org.

يبشر التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام بزيادة نمو صناعة المحتوى الرقمي العربي

***

بعد أن كانت اللغة العربية في المرتبة العشرين من حيث انتشارها على الإنترنت تقدمت في عام 2011 إلى المرتبة السابعة

التكنولوجية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتضييق هذه الفجوة.

كما أن هناك مشاريع مشتركة، وخاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي، في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، التي تشكل آلية لتطوير التعاون في التجارة والاقتصاد والخدمات والمواطنة، ليس فقط ضمن الدولة الواحدة، وإنما عبر المنطقة العربية بأسرها.

وتشهد المنطقة العربية بدايات للتعاون التشريعي في مجال التكنولوجيا، ومنها مشروع الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية العربية الذي يعد من المشاريع الرائدة في هذا المجال.

كما قامت مشاريع ومبادرات لتعزيز المحتوى العربي، كماً ونوعاً، على الإنترنت. وتشترك في هذه الجهود جهات رسمية وشعبية على حد سواء.

المحتوى الرقمي العربي

ساهمت شبكة الإنترنت وبرمجيات تصفح المعلومات في نمو صناعة المحتوى الرقمي كما حفزت خدمات الحزم العريضة هذه الصناعة. ويبشر التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وتكنولوجيا الإعلام من جهة أخرى بزيادة نمو صناعة المحتوى الرقمي وتعظيم أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

وتغطي صناعة المحتوى الرقمي العربي مجالات مجتمعية واسعة، منها:

- الإعلام والترفيه والثقافة ببنودها المتعددة، بما في ذلك الإنترنت.
- المحتوى الثقافي والتاريخي والكتب.
- الأعمال والتجارة، خاصة التجارة الإلكترونية بأنواعها المتعددة.
- محتوى المستخدم كالمدونات والشبكات الاجتماعية.
- الخدمات العامة، وتوسع هذه الخدمات في القطاع العام من خلال التطبيقات الحكومية الإلكترونية.
- التعليم الإلكتروني.
- خدمات الصحة الإلكترونية.

لقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرةً في السنوات الأخيرة لدعم المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت. كما يعتبر المحتوى الرقمي العربي أحد المجالات الهامة لتحفيز التكامل العربي، وللتعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بين القطاع العلمي الأكاديمي والمشروعات الإنتاجية والمنظمات غير الحكومية. ولكن ما زال قطاع المحتوى الرقمي العربي يعاني من ضعف التصميم وضعف التفاعل بين المواقع والمستخدمين، وما زالت معظم المواقع العربية تعاني من فجوة تكنولوجية مقارنة بتكنولوجيا المواقع المتقدمة، ومن فقر المحتوى وطغيان النصوص على غيرها من أنواع المحتوى، ومن عدم انتظام التحديث والتفاعل مع المستفيدين. ومن أبرز العوامل التي تعرقل نمو صناعة المحتوى في المنطقة العربية، ضعف جهود البحث والتطوير في الاستخدام الرقمي للغة العربية وتطوير أدواتها الحاسوبية، وكذلك ضعف التكامل العربي المؤثر في هذا الإطار وخصوصاً الجهود المبذولة لإنشاء سوق عربية «إلكترونية» مشتركة[11]، رغم الدعوات المتكررة إلى ذلك.

وقد أولت مجموعة من خطط العمل العربية أهمية خاصة لصناعة المحتوى الرقمي العربي لدورها في التنمية والحفاظ على اللغة والتراث والثقافة وفي تطوير وتنمية المجتمعات العربية. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الجهود قد بدأت تثمر، ولو ببطء. فبعد أن كانت اللغة العربية في المرتبة العشرين من حيث انتشارها على الإنترنت في عام 2000، تقدمت في عام 2011 إلى المرتبة السابعة[12]. ويمكن أن تكون جهود تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي قاطرة أساسية فعالة في التكامل التكنولوجي والاقتصادي العربي.

وتزداد أهمية اللغة مع التوجه العام نحو اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى تيسير اللغة العلمية وتعميمها، فاللغة هي وعاء المعرفة العلمية والتكنولوجية؛ ويمكن أن تكون لغة التواصل والعمل في جميع المجالات في الوطن العربي الكبير.

وتعتبر زيادة المحتوى الرقمي العربي وسيلة فعالة في نقل وتعليم العلوم والتكنولوجيا على مستوى المجتمع ككل، خصوصاً في قطاعات الإنتاج والخدمات الكثيفة الاعتماد على اللغة، مثل قطاعات الإعلام والنشر والطب والتسلية والخدمات الاستشارية وغيرها.

قطاع الطاقة

يعتبر التكامل العربي في قطاع الطاقة من أهم أشكال التعاون. وقد كان الربط الكهربائي يتحقق في إطار اتفاقات ثنائية منذ السبعينات ليتطور ويصبح حالياً قائماً في إطار ثلاثة تجمعات رئيسية وفق أطر تنظيمية متباينة: الربط الكهربائي المغاربي، والربط الكهربائي الخليجي، والربط الكهربائي الثماني (الأردن، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر).

والجدير بالذكر أن الربط الكهربائي الموجود حالياً لم يصل إلى المستوى المنشود منه من حيث الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية. واقتصر هذا الربط حتى الآن على دور المسعف المتواضع لنجدة الدول التي تعاني من عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية. وهذا الدور المساعد بقي محدوداً من حيث الكميات المتبادلة وفترات التبادل وقدرات التبادل. والواقع أن محدودية التبادل تعود إلى قصور في برامج تجهيز محطات التوليد، لا سيما عدم دقة التوقعات للمستقبل، التي كانت أقل مما حدث في الواقع، وإلى التأخير في التنفيذ، وإلى عدم الثقة بين مؤسسات وشركات الكهرباء التي ترى أنه لا يمكنها الركون إلى عقود استمداد آجلة للطاقة الكهربائية بسبب القصور أيضاً في احترام التعهدات المستقبلية. ورغم محدودية التوقعات من مشاريع الربط الكهربائي بالإمكانات المتوفرة حالياً، يبقى التعاون العربي في مجال الربط الكهربائي أفضل حالاً مما هو عليه في النفط والغاز. ومع أن شبكات الغاز كانت في السنوات القليلة الماضية إحدى الآليات المبشرة بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، مع مشروع خط الغاز العربي/الشبكة العربية للغاز بين الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، ومشروع دولفين بين الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر، ومع مشاريع شمال أفريقيا مع أوروبا، بقي التنسيق بين هذه المشاريع إما غائباً وإما محدوداً. ويمكن القول إن أنشطة دعم التعاون العربي في النفط والغاز بقيت دون المستوى المطلوب.

الزراعة والأمن الغذائي

تبيّن الإحصاءات المتوفرة أن المساحة المزروعة في المنطقة العربية قبل انفصال جنوب السودان تبلغ حوالي 68.5 مليون هكتار، تشكل 4.9 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية[13]. وهذه النسبة ذاتها ترد في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية[14]. وتشير تقديرات صندوق النقد العربي لعام 2009، إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ نحو 197 مليون هكتار، تشكل المساحة المستغلّة منها حوالي 36.5 في المائة، في منطقة تبلغ مساحتها حوالى 10.8 في المائة من مساحة العالم.

وتعتبر الحبوب، وخاصة القمح والسكر والزيوت النباتية، من أهم المنتجات التي يرتكز عليها الغذاء في المنطقة العربية. وبالرغم من الإمكانات الطبيعية الهائلة التي يختزنها العديد من الدول العربية، تستورد المنطقة حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب، و63 في المائة من الزيوت النباتية، و71 في المائة من السكر. وشكلت هذه السلع الثلاث حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية في عام 2007[15].

ولم تتضمن الاتفاقات التجارية بين الدول العربية أحكاماً مباشرة وشاملة تكفل النهوض بهذا القطاع. ومن المعروف أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاءت لتحرير التجارة البينية في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الزراعي. ولكن تطبيق هذه

يقوم الربط الكهربائي العربي في إطار ثلاثة تجمعات رئيسية في المشرق والمغرب والخليج العربي

***

رغم إنشاء شبكات الغاز بقيت أنشطة التعاون العربي في النفط والغاز محدودة

ما زالت معظم الدول العربية تعاني من نقص هيكلي في تلبية حاجات سكانها الغذائية

***

أصبح عدد الأطفال المهددين بالموت جوعاً في اليمن وحده أكثر من نصف مليون طفل، وأكثر من مليون طفل في الصومال

الاتفاقية لم يساعد على تحقيق زيادة ملموسة في التجارة الزراعية.

وقد شهدت العقود السابقة بعض المحاولات الثنائية بين البلدان العربية لدعم التعاون والتكامل الزراعي. ففي عام 1975، أنشئت الشركة المصرية السودانية في ولاية النيل الأزرق على مساحة 160 ألف فدان وبلغ رأسمالها 20 مليون دولار، ولكن عمل هذه الشركة توقف بسبب الحرب الأهلية التي اجتاحت السودان ويُعاد البحث في تأهيلها وتطويرها. وفي عام 1999، أنشئ مشروع «البشائر» الزراعي الأردني في السودان، وهو نموذج للتعاون العربي في الزراعة يقضي باستخدام مياه نهر النيل على مساحة 9 آلاف فدان لزراعة القمح والنخيل والحمضيات والبرسيم، إضافة إلى إقامة محجر صحي للماشية. ومقارنة بالمشروع السوداني المصري، تمكن المشروع الأردني السوداني من تحقيق أرباح ملحوظة، أدت إلى التوسع في أعماله من خلال تصدير بعض منتجاته إلى الأردن لسد حاجة السوق الأردنية من بعض المنتجات كالقمح[16].

ونظراً إلى أهمية القطاع الزراعي في تأمين الغذاء لسكان المنطقة، وفي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، قرر مجلس جامعة الدول العربية في عام 1970 إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهي منظمة متخصصة في دعم القدرات الإنتاجية الزراعية العربية، لتباشر أعمالها في عام 1972، ضمت جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وتتركز أهم أهداف المنظمة في تنمية القطاع الزراعي في البلدان الأعضاء، وتقوم بمتابعة تطبيق الرزنامة الزراعية وقواعد المنشأ التي تشملها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد قامت المنظمة بتنفيذ العديد من المشاريع في البلدان الأعضاء، كمشاريع إنشاء السدود الصغيرة وتنمية الموارد المائية، وإدارة وترشيد استخدامات المياه في الزراعة، وتطوير المشاتل الحراجية.

وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، قامت المنظمة بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، أقرّتها الدول خلال أعمال القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007. واعتبرت هذه الاستراتيجية جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ودُعيت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع جميع الأطراف المعنية. وقد تضمنت الاستراتيجية بنوداً طموحة للغاية مقارنة بالإمكانات المتوفرة، مما جعل التنفيذ يسير ببطء شديد.

ونتيجة لأزمة الغذاء العالمية خلال الفترة 2007-2008، أصدرت المنظمة إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء. ومن التدابير التي تضمنها الإعلان استحداث برنامج عربي مشترك، وهو البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والذي أطلقته القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2009 في الكويت. وفي كانون الثاني/يناير 2011، وافقت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في شرم الشيخ على الخطة التنفيذية للمرحلة الأولى للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2016). ويتطلب تنفيذ هذه المرحلة استثمارات تقدر بنحو 12 مليار دولار، يتحمّل القطاع الحكومي نصف هذا المبلغ لتطوير البنية التحتية فيما يتكفل القطاع الخاص بتأمين النصف الثاني عبر بناء وتطوير القدرات الإنتاجية. وأمام غياب آلية عربية واضحة وفعالة لمتابعة تنفيذ البرنامج وتنسيقه، بقي التقدم ضعيفاً في التنفيذ.

وبالرغم من هذا الاهتمام بتدعيم التكامل العربي في القطاع الزراعي، لم تكن النتائج بمستوى التطلعات وبقيت معظم الدول العربية تعاني من نقص هيكلي في تلبية حاجات سكانها الغذائية. فالقمح الذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية إنتاجاً في العالم، لا يغطي الإنتاج العربي منه أكثر من 50 في المائة من

حجم استهلاك المنطقة. أما الكميات المتوفرة من السكر والزيوت النباتية من الإنتاج العربي فتتراوح في المتوسط بين 26 في المائة و33 في المائة من حجم الاستهلاك في المنطقة[17].

ويتضح من الشكل 3-1 أن معدلات الإنتاج من هذه السلع الأساسية لم تشهد نمواً ملحوظاً. ولسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك العربي، تسجل فاتورة استيراد الغذاء في المنطقة العربية ارتفاعاً، ولا سيما منذ عام 2008 الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق في الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وقد بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية 37 مليار دولار، 56 في المائة منها للحبوب، و10 في المائة للزيوت النباتية، و8 في المائة للسكر. وخلال الفترة من عام 2003 إلى 2010، شهدت فاتورة استيراد القمح وحدها ارتفاعاً قدر بثلاث مرات مقارنة بارتفاع معدّله خمس مرات في فاتورة البذور الزيتية، حيث ازدادت قيمة واردات الدول العربية منها من 500 مليون دولار في عام 2003 إلى 2.5 مليار دولار في عام 2010 (الشكل 3-2).

ومن أخطر دلائل الفشل في التعاون العربي الزراعي، أزمة الغذاء، بل قل الجوع، الذي يواجه بعض البلدان العربية، ويهدّد أخرى إذا استمرت السياسات العربية المتعلقة بالأمن الغذائي على حالها. فصدمات ارتفاع أسعار الغذاء في الفترة 2007-2008 وفي عام 2012، والأوضاع الأمنية والاقتصادية المضطربة في الكثير من البلدان العربية، والعوامل البيئية والتصحر وتغيّر المناخ، كلّها حوّلت قضية الأمن الغذائي، في غياب الرؤية العربية والالتزام السياسي والجدي، إلى إخفاق ذريع لم تتجاوزه المنطقة طوال العقد الماضي.

فارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008 أدى إلى ارتفاع حاد في نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر الأدنى من 8 إلى 13 في المائة في لبنان، ومن 20 إلى 34 في المائة في مصر، ومن 34 إلى 54 في المائة في اليمن[18]. والأخطر هو أن استمرار غياب التحرك العربي في مواجهة هذا الواقع أدى إلى تفاقمه ليصبح عدد الأطفال المهددين بالموت جوعاً في اليمن وحده أكثر من نصف مليون طفل، وأكثر من مليون طفل في الصومال. وينذر ذلك، ليس فقط بتفاقم فقر الغذاء في باقي الدول العربية

الشكل 3-1 **الإنتاج العربي من السلع الزراعية الأساسية، 2003-2010**

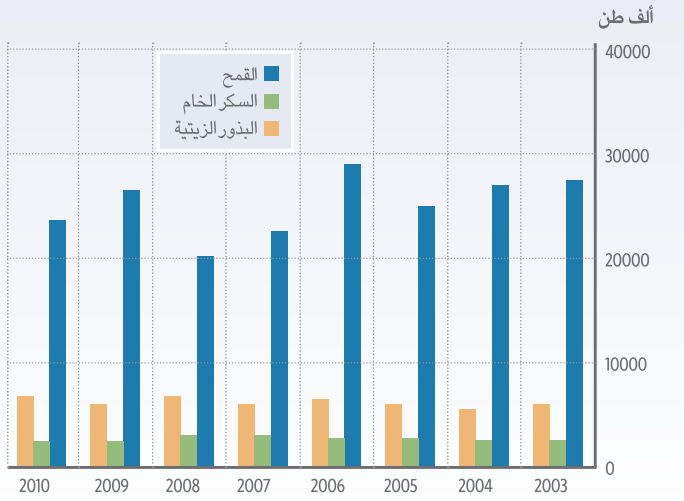

المصدر: http://faostat.fao.org/.

الشكل 3-2 **الواردات العربية من السلع الزراعية الأساسية، 2003-2010**

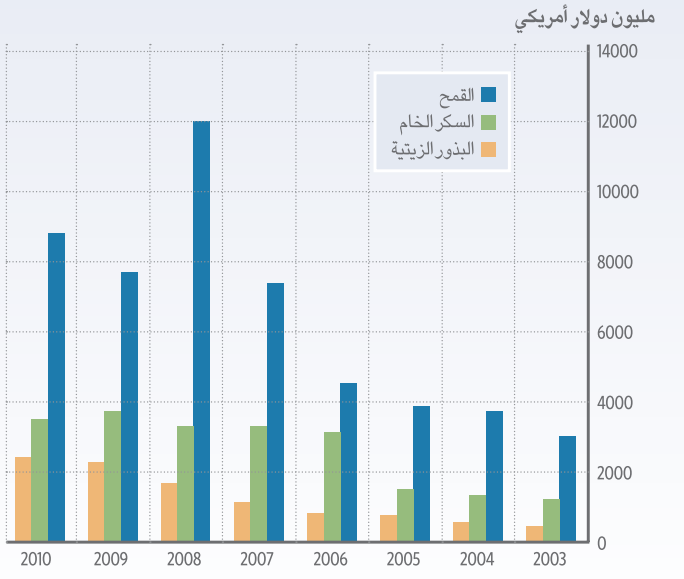

المصدر: http://faostat.fao.org/.

الإطار 3-3 اليمن فضاء مفتوح للطائرات بدون طيار

أصبحت عملية القتل بالطائرات بدون طيار في اليمن ظاهرة عادية ينقلها الإعلام الرسمي والخاص في خبر شبه أسبوعي. وفي مطلع عام 2013، صارت العمليات أكثر شدّة. ولا إحصاء رسمي للقتلى والجرحى، ولكن مصادر دولية تشير إلى أن عدد القتلى تجاوز 1,900 قتيل خلال الفترة الماضية، ليكون اليمن في المرتبة الثانية بعد باكستان من حيث الاستهداف بهجمات الطائرات وعدد الضحايا.

وينقل الإعلام أن الغارات تستهدف عناصر من المطلوبين بقضايا الإرهاب الدولي من تنظيم القاعدة، ولكن لا معلومات مؤكدة حول الأسماء ولا حول العمليات وأثرها على الأرض في اليمن. ويكتنف هذا الملف الكثير من الغموض.

وحسب ما ذكرت وكالات الأنباء في أواخر كانون الثاني / يناير 2013 وموقع «بي بي سي» حول موقف السلطات في اليمن، أكد رئيس جهاز الأمن القومي في اليمن اللواء علي حسن الأحمدي في 8 كانون الثاني/يناير أن الهجمات التي تشنها هذه الطائرات على أهداف للقاعدة في اليمن ستتواصل في إطار التعاون بين صنعاء وواشنطن للتصدي «للإرهاب».

وتفيد مجموعة الأبحاث «نيو أمريكا فاونديشن»، ومقرها في واشنطن، أن هجمات الطائرات من دون طيار ازدادت بمعدل ثلاث مرات بين عامي 2011 و2012، إذ شنت تلك الطائرات 53 غارة في عام 2012 مقابل 18 غارة في عام 2011.

ووفقاً لعضو الكونغرس الأمريكي دينيس كوسينيتش (موقع Examiner) «الطائرات الأمريكية من دون طيار قتلت منذ بدء الغارات قبل سنوات في باكستان نحو 3,378 شخصاً وفي اليمن نحو 1,952 شخصاً، فيما بلغ عدد من قتلوا في الصومال نحو 170 شخصاً».

وحتى الآن لم تأخذ هذه القضية حقها من الاهتمام والنقاش لا على صعيد القانون الدولي وانتهاكات السيادة ولا على صعيد حقوق الإنسان والقتل خارج نطاق القضاء وبدون معرفة الجرائم التي ارتكبها المستهدفون بالعمليات.

المصدر: مراسلة خاصة لفريق التقرير مع عزالدين الأصبحي.

رغم الأهداف النبيلة لمعاهدة الدفاع العربي المشترك، ازدادت الانتهاكات الخارجية للأراضي العربية

المتوسطة الدخل، بل بتبديد أهم الإنجازات التي حققتها المنطقة العربية بخفض فقر الغذاء بنسب كبيرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

والمؤلم أن كل هذا يجري في ظل حال من إمكان التكامل بين دول ذات فائض مالي وعجز غذائي ودول ذات عجز مالي وإمكانات كبيرة في مضاعفة إنتاجها الزراعي، يخفّف عبء الفجوة الغذائية على دول الفائض ودول العجز المالي معاً. وإذا كانت دول الفائض المالي اليوم تواجه عجزاً كمياً في الغذاء تعوضه بالاستيراد والاستثمار الزراعي في أراضٍ خارج حدودها، تبقى في وضع دقيق إزاء أي متغيرات استراتيجية تضع نفطها في مقايضة مع الغذاء، وهي مقايضة خاسرة لأن شروط التبادل التجاري ترجح لصالح منتجي الغذاء، وخصوصاً الكبار منهم.

ثورات الحرية العربية تكشف ضعف النظام العربي الرسمي

كشفت ثورات الحرية العربية هشاشة النظام العربي الرسمي. وقد أصبح الاصطفاف بين الدول العربية أكثر حدة والصراعات فيما بينها أكثر خطراً على مستقبل الأمة العربية. ولا ريب في أن بروز دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية على خط هذه الاصطفافات يجعل الحديث اليوم عن نظام إقليمي عربي أو عمل عربي مشترك موضع تساؤل، والأمثلة كثيرة.

لقد كان واضحاً قبل اندلاع ثورات الحرية العربية أن النظام الإقليمي العربي غير قادر على الدفاع عن المصالح العربية المشتركة أو عن سيادة الدول العربية. فرغم الأهداف النبيلة لمعاهدة

الدفاع العربي المشترك بالدفاع عن الكيان العربي في وجه المخاطر والتهديدات، استمرت، بل ازدادت، الانتهاكات الخارجية للأراضي العربية، من دون رادع في الكثير من الأحيان. فما زالت إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية في خرق واضح للقانون الدولي، وانتهاك سافر للأمن والسلم الإقليميين.

ويُذكر من التاريخ الحديث قيام العراق، في سابقة خطيرة لاحتلال دولة عربية أخرى، باحتلال الكويت في عام 1990، واجتياح العراق واحتلاله في عام 2003 وإعادة إنتاج النظام السياسي فيه على أسس طائفية وعرقيّة، وفشل النظام العربي في الحفاظ على وحدة السودان.

وبرزت مجدّداً الانقسامات في النظام الإقليمي العربي إبان حرب تموز/ يوليو في عام 2006 وإبان العدوان على غزة، في الفترة 2008-2009. فقد انقسمت الدول العربية مجدداً بين دول تدعم المقاومة الإسلامية وأخرى ترى في الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة للقضاء على هذه المقاومة. وطغت هذه الخلافات العربية على تحديد بديهيات العمل والأمن العربيين المشتركين. وظهرت الدول العربية مظهر العاجز عن وقف آلة الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة.

ويتجلى انهيار النظام الإقليمي العربي ومنظومة العمل العربي المشترك بوضوح في الحالة السورية. وقد دخلت الصراعات الدولية والإقليمية في قلب الانتفاضة السورية محوّلة الصراع من صراع بين النظام ومعارضيه من أجل تحقيق الديمقراطية وإصلاحات اجتماعية واقتصادية، إلى صراع جيوسياسي على سوريا قد يكون الشعب السوري الخاسر الأكبر فيه. وقد أدت قوى خارجية إقليمية ودولية دوراً أساسياً في هذا الصراع. وإزاء هذا الانقسام العمودي أضحت جامعة الدول العربية عاجزة عن القيام بواجباتها القومية والمؤسسية لمعالجة المأساة السورية المتفاقمة.

ومن أهم تجليات هشاشة النظام الأمني العربي، انتشار القواعد الأجنبية في أكثر من ثلث الدول العربية. فبعض الدول العربية، ومنها دول تنفق أموالاً طائلة على التسليح، استدعت، أو وافقت على دخول قوات أجنبية قد يكون غرمها أفدح ليس فقط في المال، ولكن في تهديد الأمن القومي واستقلال القرار.

واستجدت ظاهرة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لطائرات بدون طيار في العمليات العسكرية على الأرض العربية، في الصومال واليمن مثلاً. وطالت عمليات هذه الطائرات مؤخراً ليبيا ومالي والنيجر.

التقوقع القُطري يعوّق التواصل البشري والتكامل العربي

نبع التكامل الثقافي العربي من وحدة الرموز المشتركة بين أبناء الأمة فجسّد همومهم وآمالهم، وغذى شعورهم بوحدة قضاياهم ومصيرهم. وقد تبلور ذلك الوجدان المشترك على الرغم من ذهنية التقوقع القُطري، التي انتعشت في بعض البلدان في نهايات القرن الماضي.

وفي بدايات الوفرة المالية، قدّمت بلدان عربية العون للبلدان العربية النفطية، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وغيرها من مقومات بناء الدولة الحديثة. ومع اتساع التفاوت في القدرات المالية بين المجموعتين، قامت حركة ضخمة من الهجرة للعمل من بلدان العسر إلى بلدان اليسر عززت العلاقات الثقافية بين الشعوب، وكان يمكن أن تكون قوة دفع جبارة للتكامل العربي لو لم تعترها شوائب.

فقد قام معظم إنجازات دول الوفرة المالية، لا سيما في مجالات البعد الإنساني مثل اكتساب المعرفة والإبداع، على التكامل مع العمق العربي على الأقل في البدايات، ولا سيما في مجالي التعليم الأساسي والرعاية الصحية، وإنشاء مؤسسات التعليم العالي، وشبكات الإعلام والثقافة (مثلاً المجلس الأعلى للثقافة في الكويت)، وأحياناً أنشئت المشاريع خارج القطر المموِّل، مثل الصحافة المموّلة من المملكة العربية السعودية في لندن، وشبكة تلفزيون MBC في بيروت.

برزت الانقسامات في النظام الإقليمي العربي جليّة إبّان العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006

***

من أهم تجليات هشاشة النظام الأمني العربي، انتشار القواعد الأجنبية في أكثر من ثلث الدول العربية

الشكل 3-3 **إجراءات الدخول إلى البلدان العربية حسب الجنسية**

من / إلى	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
الجزائر																					
البحرين																					
جزر القمر																					
جيبوتي																					
مصر																					
العراق																					
الأردن					1					1											
الكويت																					
لبنان																					
ليبيا																					
موريتانيا																			2		
المغرب							3											3			
عمان																					
قطر																					
السعودية																					
الصومال																					
السودان																					
سوريا																					
تونس																					
الإمارات																					
اليمن																					

1	لحاملي جواز سفر لخمس سنوات
2	لحاملي ما يكفي من المال
3	لا ينطبق على النساء

	لا حاجة إلى تأشيرة دخول
	الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول
	الحصول على تأشيرة دخول من السفارة قبل السفر

ملاحظة: لا سيطرة لفلسطين على حدودها، ودخول المواطنين وغير المواطنين إليها رهن بموافقة سلطات الاحتلال.

المصدر: فريق إعداد التقرير.

ولكن المؤسف أن بعض الدول العربية أفرطت في المغالاة في التعبير عن السيادة القطرية، من خلال فرض قيود تكاد تكون مانعة أحياناً لدخول المواطنين العرب إليها، مخالفة بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي انضمت إليها في الخمسينات من القرن الماضي.

وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي، عملت الدول العربية الخليجية بسنة حميدة بإعفاء مواطني الدول الأعضاء من تأشيرات الدخول والإقامة والعمل. واتسع العمل بهذا الإجراء ليشمل مواطني عدد من الدول الأجنبية، بينما ظل المواطنون العرب يعانون مشقة في الحصول على تأشيرات الدخول.

ولا ريب أن في تيسير الدخول والإقامة لجميع المواطنين العرب، بالموازاة مع المزايا الممنوحة لغير العرب الكثير من الدعم للهوية العربية الجامعة.

ويبيّن الشكل 3-3 مدى سماح البلدان العربية لدخول أراضيها من دون اشتراط الحصول المسبق على تأشيرة دخول حسب الجنسية.

ويلاحظ أن مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي يحظون بأفضلية في دخول البلدان العربية، ليس فقط في بلدان المجلس ولكن في غيرها أيضاً، غير أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تعامل تلك الدول بالمثل. وتنفرد جزر القمر وجيبوتي ولبنان بالسماح بالحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول لمواطني جميع البلدان العربية، بينما يسمح الأردن للمواطنين اللبنانيين والمصريين والسوريين بالدخول إلى أراضيه من دون الحصول المسبق على تأشيرة. وعموماً يبقى فرض الحصول المسبق على تأشيرة الدخول، أو الإعفاء منها، رهناً بجودة العلاقات بين الدول العربية.

ويخوض المواطنون العرب على حدود بعض الدول فصولاً طويلة من المعاناة تبدأ بالحصول على تأشيرة دخول. وقد تحوّل هذا الأمر إلى تقليد ثابت، صار مصدر إلهام لفنانين عرب مثل دريد لحام[19]. وأكثر من يقاسي من هذا الوضع الفلسطينيون، خاصة حاملي وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين التي تصدرها الدول المضيفة.

الشكل 3-4 **حرية التنقل في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013**

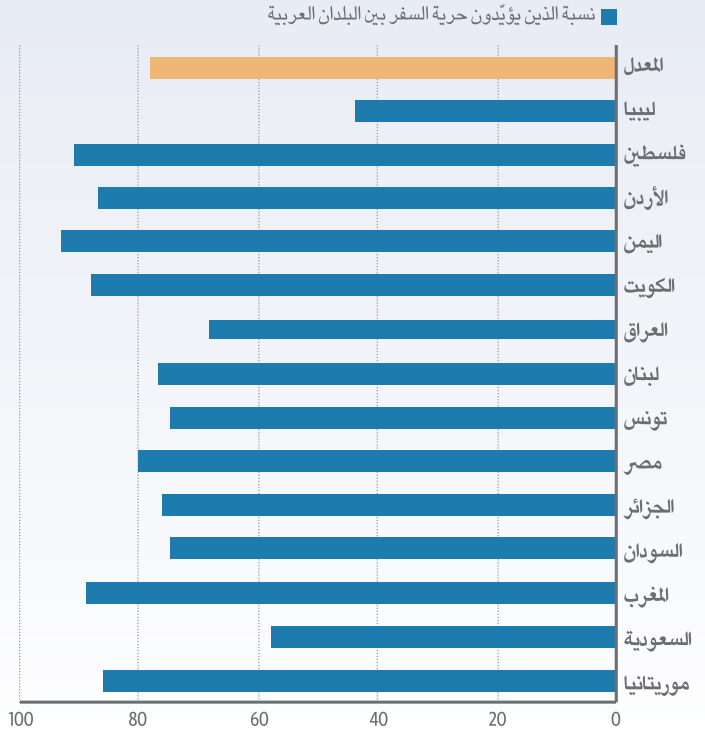

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

والجدير بالذكر أن نسبة مرتفعة من المواطنين العرب تؤيّد حرية التنقل بين البلدان العربية في أي مشروع للتكامل العربي.

ضعف التكامل العربي الرسمي ينعكس على المواطن

لم تتوقف النتائج السلبية لضعف التعاون والتنسيق بين الدول العربية على حرمان المواطن العربي من فوائد هذا التعاون في كل القضايا التي تهمه في حياته اليومية، بل تعدت ذلك إلى التأثير السلبي على علاقة المواطن بالمجتمع والدولة في كل قطر عربي. فضعف التعاون بين الدول العربية أدى، مع غياب الحكم الديمقراطي وحقوق المواطنة المتساوية في معظم البلدان العربية، إلى تشجيع الهويات والمذهبية والطائفية، فأوجد مناخاً معتلاً في مجتمعات عربية كثيرة، أفقد المواطن الشعور

تنفرد جزر القمر وجيبوتي ولبنان بالسماح بالحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول لمواطني جميع البلدان العربية

الشكل 3-5 **القضية الفلسطينية في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013**

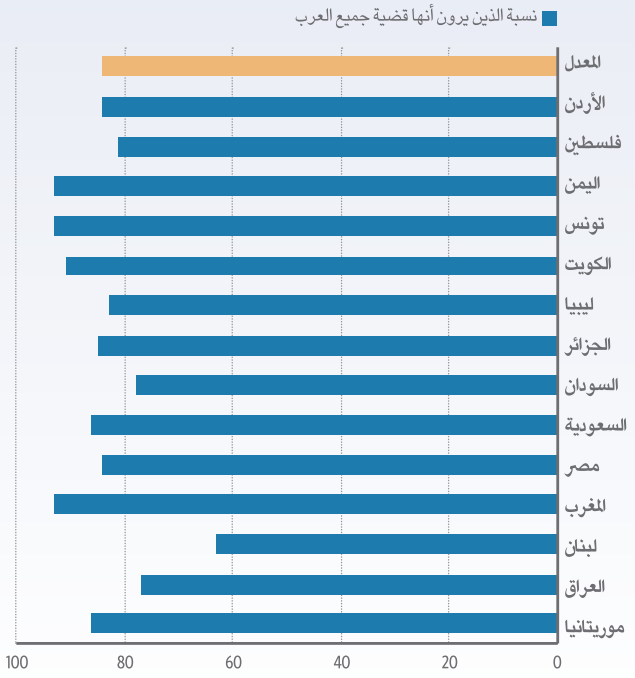

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

الشكل 3-6 **النظام الديمقراطي في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013**

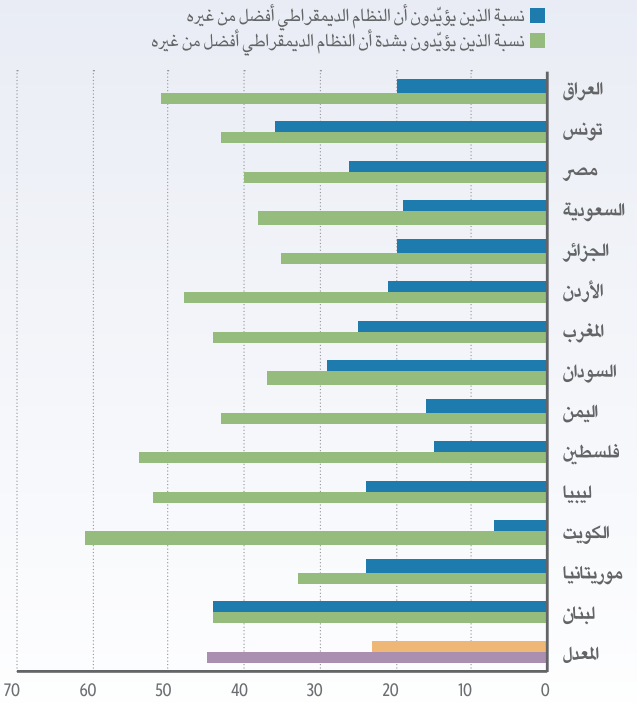

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

ضعف التعاون أفقد المواطن العربي الشعور بالأمان والاطمئنان

بالأمان والاطمئنان وخصوصاً عند مواطني الثقافات والعقائد والجماعات الفرعية في الوطن العربي. كما أدى ضعف التعاون العربي إلى تدني قدرة الدول العربية، فرادى ومجتمعة، على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه أبناء المنطقة.

وكشفت ثورات الحرية العربية أن طموحات المواطنين العرب في جميع الأقطار تتلخص بمطالب رئيسية ثلاثة هي الحرية، والكرامة، والعدالة. وترتبط الحرية والكرامة بقضيتين مركزيتين لكل مواطن عربي، هما قضية فلسطين، وقضية نظام الحكم وما يفتقده من حرية ومواطنة متساوية وعدالة. وقد أظهرت نتائج استطلاع حديث للرأي في الوطن العربي أولوية هاتين القضيتين بالنسبة للمواطن العربي كما يظهر في الشكلين 3-5 و3-6.

وقد شهدت سنوات ربع القرن الماضي فشل النظام العربي الرسمي في التعامل مع هاتين القضيتين. فعلى صعيد القضية الفلسطينية، أدى التهاون العربي إلى استمرار إسرائيل في انتهاك المواثيق والقرارات الدولية، وفي سياساتها الاستيطانية وفي تهويد القدس، معمقةً من احتلالها التوسعي الإحلالي للأراضي الفلسطينية والعربية. ولم تؤثر هذه الانتهاكات على قوة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية المعروفة باسم «دول الاعتدال العربي» وإسرائيل.

* * *

أخفق نموذج التنمية القُطري في ظل التشرذم العربي وخلّف تركة ثقيلة من الظلم الاجتماعي، تحمّلت أشدّ عواقبها الفئات الضعيفة في المجتمعات العربية. ولا ريب في أن التوق إلى العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كان من أهم بواعث ثورات المد التحرري العربي. وخليق بأي استراتيجية لنهضة إنسانية في الوطن العربي أن تولي مطلب الكرامة والعدالة أولوية قصوى.

والرسالة الأساسية لهذا الفصل أن مفهوم التكامل العربي، على رجاحته المنطقية، لم يجد له حتى الآن تجسيداً يليق بقيمته الفكرية والتاريخية، وأن محاولات الاتحاد التي قامت في المنطقة العربية في القرن الماضي، كثيراً ما حثت عليها منطلقات سياسية وآنية، فلم تأتِ لصالح التطوّر المعرفي والإنتاجي. وقد انحسر دور الشعوب في هذه المحاولات وقلّت إنجازاتها في التنمية الإنسانية، والاستقلال الوطني وتقرير المصير. ولم يكن غريباً أن تذوي الاتحادات الفوقية هذه، في غياب المشاركة الشعبية الفاعلة وفي ظل التعثر التنموي.

ومن هنا تتضح الميزة الحاسمة لمنطق التكامل العربي، الذي يبدأ من الإنسان القادر والعارف والمنتج، الذي يضطلع بدور ناهض، في ظل حكم ديمقراطي صالح، وإصلاح مجتمعي عميق الجذور وواسع النطاق. هذا المنطق يكفل مواجهة التحديات الجسيمة الماثلة أمام الوطن العربي، ويؤسس لنهضة إنسانية في عموم الأمة العربية.

خلّف نموذج التنمية القُطري تركة ثقيلة من الظلم الاجتماعي، تحمّلت أشدّ عواقبها الفئات الضعيفة في المجتمعات العربية

الفصل الرابع

أسباب تعثّر التكامل الرسمي العربي

قد لا نكون الجيل المهيّأ لتحقيق النصر، لكننا نعدّ الجيل القادم للنصر

غسان كنفاني

أسباب تعثّر التكامل الرسمي العربي

أبرمت الدول العربية فيما بينها العديد من الاتفاقات الطموحة، في محاولة للارتقاء بالتعاون والتكامل العربي إلى مستويات تحاكي رغبة الشعوب وتطلّعها إلى الوحدة. غير أن جهود التكامل الرسمي العربي كما يبيّن الفصلان الثاني والثالث لم تصل في التاريخ المعاصر إلى المستوى الذي تتيحه المقوّمات الفريدة، وتمليه ضرورات تحقيق الفائدة من وفرة الحجم، في بناء مجتمع يواجه تحديات العصر بكتلة واحدة، انطلاقاً من أسس في التكامل الاقتصادي نجحت في مناطق أخرى من العالم، فكانت الكتلة القوية وقاية من الصدمات، ومصدراً للفرص، وأساساً لمشاريع المستقبل.

وفي هذا الفصل محاولة لتقصي أسباب ضعف التكامل الرسمي العربي، الداخلية والخارجية. ويبدأ باستحضار محاولات أخفقت من الماضي بغية استقاء الدروس، على أمل الاستفادة منها في التحضير لمحاولة يرجى أن تتكوّن في أعقاب الحراك الشعبي الهائل الذي شهدته المنطقة مؤخراً. ثم يتناول بشيء من التفصيل مناهضة بعض القوى الخارجية الهامة على الساحة الدولية، لجهود التكامل والاتحاد العربي، ويعرض للأسباب والعوامل السياسية الداخلية التي ساهمت في إفشال الكثير من مبادرات التعاون العربي، فبقي في المراحل الأولى البعيدة كل البعد عن الطموح الذي انطلقت منه فكرة التكامل في البداية.

دواعي الإخفاق تغلب احتمالات النهضة في أكثر من تجربة في الماضي

تخللت التاريخ الحديث محاولتان للنهضة في المنطقة العربية تجاوزتا الحدود القُطرية القائمة حينذاك، وتمركزتا حول مصر وكان لهما أفق عربي واسع، وأُجهضتا في النهاية، على أيدي القوى الخارجية ولكنْ بفعل عيوب ذاتية أيضاً، بعضها مشترك. ولو قُيِّض لإحدى هاتين المحاولتين أو لكليهما، النجاح والاستمرار، لربما استطاعت الأمة العربية أن تتفادى الكثير من الفرص الضائعة وأن تتجنب بعض الكوارث التي حلت بها.

قاد المحاولة الأولى محمد علي باشا (1769-1849)، والي مصر الذي تمرد على سلطانه، الخليفة العثماني، وسعى إلى بناء إمبراطورية عصرية. وتزعّم المحاولة الثانية، بقبول شعبي عارم من المحيط إلى الخليج، جمال عبد الناصر (1918-1970). وقد قاومت القوى العالمية المحاولتين بقوة، وبضغوط اقتصادية وسياسية بلغت حد شن الحروب.

وقاد الزعيمان محاولات للتحديث على النسق الغربي المتقدم في عصريهما. غير أن مشروع عبد الناصر تميّز ببُعدٍ اجتماعي ينشد العدالة في مصر، وبُعدٍ ينشد التحرر في الوطن العربي وفي العالم، من خلال حركة عدم الانحياز. ولكن مقتل المشروعين داخلياً كان في الاعتماد على نخبة محدودة؛ أجنبية في حالة محمد علي، ومن «أهل الثقة»[1] في حالة جمال عبد الناصر. وفي الحالتين، افتقر مشروع الوحدة إلى تنظيم سياسي شعبي ديمقراطي يتبناه ويدافع عنه. وقد بالغ محمد علي في الجباية لتمويل مشروعه التوسعي، وأفرط في الاعتماد على استنساخ التكنولوجيا والمعارف المستوردة دون أن يولي انتباهاً كافياً لتوطين المعرفة والاعتماد على الذات. وعلى الرغم من

تميّز مشروع عبد الناصر ببُعدٍ ينشد التحرر في الوطن العربي وفي العالم

منذ عام 1840 شجعت بريطانيا استيطان اليهود في فلسطين «لإيقاف أي محاولات شريرة لإقامة كيان موحد بين مصر وسوريا»

تبني عقيدة القومية العربية وتحقيق مشروع عبد الناصر لإنجاز مشهود في تحصيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعامة المصريين الذين طال حرمانهم، شاب عهده انتهاكات كبيرة للحقوق المدنية والسياسية، حيث كان التعامل مع عامة المصريين كمشاهدين لا كمساهمين فاعلين في عملية التنمية الإنسانية. ولعل غياب الديمقراطية والمشاركة المتكافئة كانا من أهم أسباب انهيار الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1961، على الرغم من الشعبية الواسعة لعبد الناصر في سوريا، كما في عموم الوطن العربي.

وبدأ محمد علي برنامجاً ضخماً للتحديث في مصر على النسق الأوروبي. ورعى العلم وأسس مدارس متخصصة للطب والهندسة ومجالس للمعارف والتربية. ومنح الأولوية للنهوض المعرفي فاستجلب الأساتذة والأطباء من فرنسا وأوفد المئات من الطلبة المصريين إلى إيطاليا وفرنسا وإنكلترا لدراسة العلوم العسكرية والهندسة والطب والصيدلة والآداب والفنون. وفي عهده جرت إعادة تنظيم الجيش المصري على الطريقة الحديثة، فشنَّ حملات عسكرية وصلت إلى سوريا وكادت تقضي على الإمبراطورية العثمانية. ولكن الدول الأوروبية تدخلت في نهاية عام 1840 وأرغمت محمد علي على الجلاء عن سوريا. وقد اعتبرت الدول الأوروبية قيام دولة فتية نشيطة تهديداً لنفوذها وخطوط مواصلاتها من الشرق.

ومن ذلك الحين، عقد الغرب العزم على التصدي لأي محاولة عربية للوحدة والنهضة. ففي منتصف القرن التاسع عشر، أفصحت بريطانيا، القوة الاستعمارية الكبرى حينذاك، عن رغبتها في زرع كيان يهودي وسط الأمة العربية يمنع وحدتها. ففي عام 1840، أرسل وزير خارجية بريطانيا، بالمرستون، إلى سفيره في اسطنبول، الفيسكونت بونسونبي، مؤكداً سياسة بريطانيا في تشجيع استيطان اليهود في فلسطين، حيث إن إقامة كيان قومي لهم فيها سيؤدي إلى إيقاف أي محاولات شريرة قد يقودها محمد علي أو أي من خلفائه في المستقبل[2]، لإقامة كيان موحد بين مصر

الإطار 1-4 **جمال عبد الناصر يرفض المساومة بعد «النكسة»**

«أنا عارف مدى الغضب، ومدى المفاجأة اللي أصابتنا جميعا بعد النكسة، وبعد اللي حصل، وعارف إن الشعب العربي في مصر غاضب، وحزين لأن جيشه نال هزيمة غير مستحقة، ولأن سيناء تم احتلالها. بس أنا بدي أقول لكم حاجة. الرئيس تيتو، بعت لي رسالة جت له من ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، بيطلب فيها أنه يقابلني في أي مكان في العالم، لنتحدث، ولكي نصل لحل، وبيقول انه مش هيتعامل معي معاملة منتصر مع مهزوم، وان إسرائيل مستعدة ترد لنا سيناء من غير شروط مذلة، إلا شرط واحد بس، إن مصر تبقى دولة محايدة يعني لا قومية عربية، ولا عروبة، ولا وحدة عربية. نبقى في حالنا، ومالناش دعوة بإسرائيل ولا نحاربها، إسرائيل قتلت الفلسطينيين، واحنا مالنا، إسرائيل ضربت سوريا، احنا محايدين، ضربت الأردن ولبنان، مصر مالهاش دعوة، ما تفتحش بقها، ولا تتكلم. يعني خدوا سيناء، وطلقوا العروبة والقومية والوحدة، ونبيع نفسنا للشيطان.

أنا طبعا قولت للرئيس تيتو الكلام ده مرفوض، القدس، والضفة، والجولان، وسيناء، يرجعوا مع بعض. إحنا مسئولين عن إستعادة كل الأراضي العربية، إحنا مسئولين عن حل مأساة شعبنا العربي في فلسطين. مش هنقبل شروط، ومش هنخرج من عروبتنا، ومش هنساوم على دم وأرض العرب. لن تقبل الجمهورية العربية أبدا حل جزئي، معركتنا واحدة، وعدونا واحد، وهدفنا واحد، تحرير أرضنا كلها بالقوة. حبيت أنقل لكم الموضوع ده علشان تعرفوا ان المشكلة مش سيناء بس. الأمريكان واليهود ضربونا في 67 عشان يساومونا بسيناء على عروبتنا، وعلى شرفنا، وعلى قوميتنا».

المصدر: حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى أساتذة وطلبة الجامعات المصرية عقب مظاهرات الطلبة في تشرين الثاني/نوفمبر 1968.

وسوريا الطبيعية. وتبلورت هذه النية في عام 1917 بصدور وعد بلفور لليهود «وطناً قومياً» في فلسطين[3]، وكان إنشاء إسرائيل في عام 1948.

وظلّت إسرائيل عقبة أمام الوحدة العربية واحتلّت مزيداً من الأراضي العربية في حرب الأيام الستة في منتصف عام 1967، وقاست مصر هوان الهزيمة الكاسحة. وكرَّس عبد الناصر أيامه الأخيرة لقيادة حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولإعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وإعداد البلد لجولة جديدة من الحرب، لكنّه لم يعش ليشهد الجيش الذي أعاد بناءه يباغت إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، محققاً نصراً عسكرياً، بالتعاون مع بعض البلدان العربية وبدعم من شعوبها.

أسباب خارجية تقوّض مشاريع الوحدة العربية

كان للقوى الاستعمارية دور في إجهاض مشروعي محمد علي وعبد الناصر. والواقع أن غالبية القوى الدولية الكبرى وقفت ضد أي مشروع عربي يرمي إلى إقامة كيان اتحادي أو تعاوني مستقل وفاعل للعرب، وأدّت دوراً حاسماً في إضعاف أي مشروع ينشأ وإجهاضه. ولأسباب عديدة، كان للقوى الكبرى في الغرب النصيب الأكبر من هذا الموقف العدائي، الذي تراوح بين الاضطلاع بمهام الفاعل المساعد على إجهاض هذه المشاريع، ودور الفاعل الحاسم في إجهاضها.

ولم يكن الموقف السلبي تجاه المشروع العربي موجهاً فقط ضد الصيغة الاتحادية، أو ضد فكرة إقامة دولة عربية واحدة مركزية أو فدرالية الطابع، وإنما كان موجهاً أيضاً ضد الصيغ التعاونية التدرجية أو التراكمية للمشروع. وهذا ما يفسر محاولة إجهاض أي مبادرات للتعاون، ولو الوظيفي، بين الدول العربية. كما إن الموقف السلبي لم يكن موجهاً ضد المشاريع التي دعت إليها الثورات العربية فحسب، بل كان موجهاً ضد أي مشروع عربي حتى ولو جاءت الدعوة إليه عن طريق آليات ديمقراطية واستفتائية (المملكة العربية السورية، الجمهورية العربية المتحدة). وإضافة إلى المعارضة المباشرة، كانت مناهضة القوى الخارجية للمشروع العربي تجري أحياناً من خلال طرح مشاريع بديلة.

مناهضة المشاريع العربية

انتهت الحرب العالمية الأولى بانعقاد مؤتمر فرساي الذي أسفر عن عدد من المعاهدات والاتفاقات بين القوى الدولية. واستمدت بنود هذه المعاهدات، خاصة المتعلق منها بمصير الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، من المبادئ العامة للتفاهم «الودي» ولنقاط الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الأربع عشرة[4]، ولاتفاق سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وإعلان بلفور.

وأسست مقررات صلح فرساي لوضع جديد في المنطقة العربية يصح فيه وصف «المستبد»، أي وضع دولي مفروض يحوّل المشروعات والاستراتيجيات التي وضعتها القوى الكبرى إلى معطى ثابت بدلاً من أن يكون قابلاً للمراجعة والتغيير[5].

وفي الوضع الجديد، جرى تقاسم المنطقة العربية كملحقات ومناطق نفوذ بين القوى الأوروبية الأربع (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، ثم تقسيمها إلى عدد أكبر من كيانات السيادة القُطرية «الوستفالية»[6] تضمها تلك الملحقات ومناطق النفوذ. وفضلاً عن هذا الطابع الجيوسياسي، اصطبغ التقاسم والتقسيم بالطابع الاقتصادي. فقد بدأ التقسيم الاقتصادي للمنطقة العربية عندما طبقت دول الانتداب والحماية إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، تفكيك الاتحاد الجمركي العثماني[7]. وبدأت رحلة تقاسم ثروات المنطقة في الفترة نفسها تقريباً. حينئذ أُنجز أحد أهم فصول هذا التقاسم عندما توصلت الحكومتان البريطانية والفرنسية في عام 1920 إلى توقيع اتفاق ينظم تشاركهما في إنتاج وتسويق واستغلال النفط في العراق وبلدان شمال أفريقيا[8].

وقفت القوى الكبرى في الغرب ضد أي مشروع عربي يرمي إلى إقامة كيان اتحادي أو تعاوني مستقل وفاعل للعرب

***

أسست مقررات صلح فرساي لوضع جديد جرى فيه تقاسم المنطقة العربية كملحقات ومناطق نفوذ بين القوى الأوروبية الأربع

إزاء قلق الحركة الصهيونية من تأسيس جامعة الدول العربية، هدأ الوزير البريطاني إيدن من مخاوف الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان فأكد له أن التأييد البريطاني للمشروع العربي كان مشروطاً بموافقة الحركة الصهيونية، باعتبارها طرفًا من الأطراف الرئيسية في المنطقة

وفي المناقشات التي سبقت ورافقت تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، سعت القوى الكبرى إلى تعزيز سلطتها في مجلس الأمن بنظام العضوية الدائمة، بذريعة ضمان السلام والأمن الدولي والإقليمي، والإشراف على المنظمات الإقليمية التي تؤسسها الدول الصغيرة والمتوسطة، كما رغبت القوى الكبرى في إطلاق حريتها في تكوين منظمات وأحلاف خارج إطار الأمم المتحدة من دون التقيد بقواعد في تأسيسها.

واستمرت الدول الكبرى في معارضتها لمشاريع التعاون العربي. فعند بدء العمل على تأسيس جامعة الدول العربية عارضت بريطانيا المشروع، بعد أن كان وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن قد صرح بتأييده في عام 1941[9].

ورغم طابع السيادة القُطرية الذي غلب على منطلقات مشروع تأسيس جامعة الدول العربية وتأكيد بروتوكول الإسكندرية في عام 1944 على احترام الوضع الراهن، وتعهدات بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية واستقلال فلسطين، عارضت الحكومة البريطانية المبادرة، احتكاماً إلى موقف قديم اتخذته تجاه المشروع العربي[10]، وضغطت على الحكومات العربية لتأجيل المشروع إلى ما بعد نهاية الحرب، أي إلى ظروف تسمح للقوى الكبرى بدور أكبر في رسم الخريطة السياسية للعالم الجديد، بما في ذلك المنطقة العربية. وبعد انعقاد مؤتمر الإسكندرية صعّدت السلطات البريطانية معارضتها لمشروع جامعة الدول العربية، وتغيّرت خمس حكومات عربية موقعة على البروتوكول، واتُهمت الحكومة البريطانية بأنها كانت وراء هذا التغيير[11]. وتعززت الاتهامات بعد أن استبدلت الحكومات الجديدة البروتوكول بميثاق أضعف صلاحيات الجامعة وقلّص فعاليتها ودورها في السياستين العربية والدولية[12].

كما سعت الحركة الصهيونية هي الأخرى إلى قطع الطريق على أي مبادرة للتعاون العربي. في هذا السياق، وخوفاً من أن يعكس تصريح إيدن نوايا بريطانية حقيقية تجاه أي مبادرة من هذا النوع، سارع حاييم وايزمان، الزعيم الصهيوني، إلى الإعراب عن مخاوف الحركة الصهيونية من هذه السياسة وإلى تحذير الوزير البريطاني من متابعتها جدياً. إلا أن إيدن هدأ من مخاوف الزعيم الصهيوني عندما أكد له أن التأييد البريطاني للمشروع العربي كان مشروطاً بموافقة الحركة الصهيونية، باعتبارها طرفاً من الأطراف الرئيسية في المنطقة[13].

ولم تكن ردود فعل القوى الكبرى الأخرى تجاه ولادة جامعة الدول العربية مختلفة كثيراً عن موقف الحكومة البريطانية. فالاتحاد السوفياتي، اتخذ موقفاً سلبياً من الجامعة، إذ اعتبرها أداة لتحقيق أهداف السياسة البريطانية في المنطقة. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تعاضد آنذاك السياسة البريطانية في المنطقة العربية، وبالتالي الموقف البريطاني من الجامعة.

وعانت الجامعة وفكرة التعاون السياسي والوظيفي المزيد من التراجع بسبب اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين وما أحدثته من انقسامات داخل الجسم العربي الرسمي والشعبي، ولا سيما بعد تزايد الضغط على الدول العربية للانضمام إلى تكتلات وأحلاف دولية بزعامة قوى غربية. ففي شباط/فبراير 1958، أرسلت الخارجية الأمريكية خطاباً إلى الوفد الذي مثل الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر حلف بغداد في أنقره[14]، تحيطه فيه بموقفها السلبي من مشروع الجمهورية العربية المتحدة وبالاعتبارات التي أملت اتخاذه ومنها ما يلي: إن المشروع سوف يسهل الهيمنة المصرية على الوطن العربي، ويجمد السياسة السورية في وجهة غير طبيعية، ويؤثر سلباً على الدول المؤيدة للغرب، ويساهم في نشر الحياد الإيجابي، ويعقد القضية الفلسطينية[15].

وبعد انتهاء الحرب الباردة نشأ نظام دولي جديد هو، في تقدير ريتشارد فولك، أستاذ القانون الدولي في جامعة هارفرد، النظام الدولي القديم نفسه ناقصاً الاتحاد السوفياتي، أي نظام جديد قديم يرسخ التراتبية الدولية التي

تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية[16]. وفي الواقع، دخل العالم مرحلة جديدة غلب عليها نزع صفة القداسة عن الدولة الجغرافية[17]، إذ لم تعد الدولة القطرية هي وحدها أساس النظام الدولي، بل بات عليها أن تنافس وأن تصمد في وجه تحديين كبيرين، هما النزعات الاستقلالية الإثنية أو الدينية، والتكتلات الإقليمية[18].

وعلى خلفية الواقع الجديد، بدّلت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية مواقفها تجاه دولة السيادة القُطرية العربية. فخلال المرحلة السابقة التي شهدت صعود حركة الوحدة والتكامل العربي، اجتهدت القوى الكبرى، وخاصة الأطلسية، في الدفاع عن دولة السيادة القطرية في المنطقة ضد مشاريع الوحدة والاتحاد وحتى التعاون الإقليمي الفاعل. أما في المرحلة الجديدة، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتجه الحلفاء الأوروبيون، إلى سحب الدعم المطلق الذي قدموه سابقاً إلى دولة السيادة القطرية العربية، وإلى تقديم دعم ملموس لحركات انفصالية في عدد من الدول العربية كالسودان والعراق[19].

طرح المشاريع البديلة

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية، كما الاتحاد الأوروبي، إلى إطلاق مشاريع تشكل بدائل للنظام الإقليمي العربي ومؤسساته، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. فأطلق الاتحاد الأوروبي مشروعي «الشراكة الأورومتوسطية» في منتصف تسعينات القرن الماضي، و«الاتحاد من أجل المتوسط» في عام 2007. وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعات عديدة منها مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، و«مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط» أيضاً خلال العقد الفائت. ودخلت الحكومات الأطلسية في هذه المبادرات والمشاريع لتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة من منظور مصالحها، واعتبرت أنها تجلب بذلك التحول الديمقراطي لدول المنطقة والرفاه لشعوبها، وتوطد أمنها واستقرارها. وحملت تلك المشاريع العديد من السمات المشتركة.

◄ تجاهل النظام الإقليمي العربي

الاتفاقات المعروضة هي بين الشريك الأطلسي (الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية)، ودول منفردة أسقطت عنها هويتها الجماعية. وتتفاوت أغراض هذه السياسة بين تغييب الهوية والمؤسسات والاهتمامات العربية تغييباً كاملاً، وتهميشها في المحافل الدولية. ففي قمة العشرين في دوفيل التي عُقدت في أيار/مايو 2011، أعلن المجتمعون دعمهم القوي للآمال التي عبَّر عنها «الربيع العربي». ومن المفارقات أنّ هذه القمة التي أعلنت دعمها القوي «للربيع العربي» أسقطت الهويّة العربية عندما تدارست المساعدات التي ستقدّمها، فوجّهت وعوداً للتعاون والمشاريع المشتركة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

◄ اعتماد الثنائية في بناء المنظومات الإقليمية الجديدة

تركز هذه المشاريع على توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشمل إسرائيل، وبين الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية كل على حدة. وتتوخى هذه المشاريع والمبادرات تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء عبر مرحلتين:

- الأولى: مرحلة الاتفاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية/الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة.
- الثانية: مرحلة تأسيس شراكة إقليمية تضم الدول التي عقدت الاتفاقات الثنائية مع الشريك الدولي.

ويبرر شارحو هذه المشاريع اختيار هذا الأسلوب بضرورة المرور بالمرحلة الأولى حيث يمنح الطابع الثنائي للعلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية/الاتحاد الأوروبي السلطة الكافية لإقناع النخب الحاكمة في دول الشراكة بتطبيق إصلاحات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية وتنموية فيها، ومن ثم تأهيلها للانتقال إلى المرحلة الثانية حيث يجري تكوين التكتل الإقليمي مع الشريك الأطلسي

إضافة إلى المعارضة المباشرة لمشاريع التكامل العربي، اتجهت الدول الكبرى في الغرب إلى إطلاق مشاريع تشكل بدائل للنظام الإقليمي العربي ومؤسساته، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية

ترسّخ المشاريع البديلة فكرة التعامل مع الدول العربية فرادى، وتخلق حالة من التنافس السلبي بينها تدفع بقبولها لما هو مطروح عليها

***

معظم مشاريع التكامل البديلة لم تبد اهتماماً بتعزيز التعاون العلمي مع الشركاء العرب خلافاً لما هو متاح لإسرائيل

ومع إسرائيل، وكذلك للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[20].

واعتمدت الأطراف الأطلسية، لا سيما الاتحاد الأوروبي، هذه الصيغة المبتكرة سبيلاً لتنفيذ مشاريعها في المنطقة لعدة أسباب. أولها أن هذه الصيغة ترسخ فكرة التعامل مع الدول العربية فرادى، وتخلق حالة من التنافس السلبي بينها تدفع بقبولها لما هو مطروح عليها. وقد تجلى أحد مظاهر هذا التنافس بفعل إقران صرف حزم المساعدات المالية المتاحة لدعم الدول العربية بالتقدم الذي تحرزه النخب الحاكمة فيها نحو الانخراط في المشاريع المطروحة للمنطقة، والتي تستهدف في المقام الأول تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتي الجوار الأوروبي والشرق الأوسط اعتماداً على ربط المصالح الاقتصادية لدوله. وثانيها أن هذه الصيغة تجنب الأطراف الأطلسية التعقيدات التي قد تنجم عن تمسك الدول العربية بموقف جماعي موحد يعوق قدرة تلك الأطراف على جني أكبر قدر من التنازلات والمزايا التجارية التفضيلية منها. ولعلّ في هذا الموقف تفسيراً للمغزى من تحييد أية أدوار كان يمكن أن تضطلع بها جامعة الدول العربية في تنفيذ أو توجيه هذه المشاريع، وتفسيراً للعقبات التي أصبحت تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. والسبب الثالث وربما الأهم هو أن هذه الصيغة تتيح للأطراف الأطلسية الالتفاف على المعارضة العربية للجلوس جماعياً على مائدة التفاوض مع إسرائيل وبحث ترتيبات إدماجها اقتصادياً في المنطقة في ظل غياب أفق التسوية السياسية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية. وتستهدف المرحلة الأولى لهذه الصيغة إلزام الدول العربية وإسرائيل كل على حدة بالتوصل إلى ترتيبات قانونية تلتزم بمقتضاها بتنسيق البنية التشريعية الاقتصادية والتجارية لديها بحيث تطابق نظيراتها لدى الأطراف الأطلسية، وفي المرحلة الثانية يصبح التواصل العربي مع إسرائيل واندماجها في المنطقة أمراً يسيراً بعد إزالة العقبات الفنية والاقتصادية التي قد تثيرها الدول العربية للحيلولة من دون إتمام ذلك.

◄ تأكيد الأهمية القصوى للمنطقة العربية في إطار ضمان تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية

تختصر هذه الأهداف بتدفق النفط إلى دول الأطلسي بأسعار معقولة، والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة، ومحاربة الإرهاب[21].

وجلي أن هذه المشاريع والقواسم المشتركة فيها، تتعارض مع أكثر الحوافز والمقومات التي تتأسس عليها مشاريع التعاون الإقليمي أو الاندماج القومي. وصحيح أنه حتى هذا التاريخ لا يزال من الصعب الاتفاق على قائمة مواصفات تتأسس عليها الكيانات الإقليمية، ولكن هذا لا يعني أن هذه الكيانات تنشأ بصورة اعتباطية، وإنما عندما تتوفر عدة مقومات يأتي في مقدمتها، وفقاً لآراء العديد من الاختصاصيين في العلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية والقومية، «الجوار الجغرافي، والقرابة الثقافية واللغوية، ونُظم إيمانية متشابهة، وتجارب تاريخية مشتَرَكة، وحاجات واهتمامات اقتصادية منسجمة/مُتساوقة، ومؤسسات سياسية واجتماعية متُشابَهة، بالإضافة إلى تحديات وتهديدات مشتركة»[22]. والقليل من هذه المقومات يتوفر في مشاريع التكتلات الأطلسية المعروضة على المنطقة مما يقلل من قيمتها كمشروعات للتعاون بين الدول ويرجِّح طابع الهيمنة فيها.

ويلاحظ أن معظم نماذج التكامل الإقليمي المطروحة على المنطقة لم تبد اهتماماً بتعزيز التعاون العلمي مع الشركاء العرب خلافاً لما هو متاح لإسرائيل. وقد سُمح لها بالمشاركة في البرامج الإطارية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الأوروبي منذ عام 1996، وأصبحت بذلك الدولة الوحيدة غير الأوروبية التي لها الحق في الانتفاع بنتائج البحث العلمي الأوروبي، والاستفادة من التمويل الأوروبي المباشر لمؤسساتها وباحثيها. ويبلغ التمويل الأوروبي المتاح للبرنامج الإطاري

(Horizon 2020) نحو 80 مليار يورو، كما سمح لإسرائيل المشاركة في مراكز الأبحاث الأوروبية المشتركة وأنشطة هيئة الطاقة الذرية الأوروبية (EUROATOM)، وفي برامج ثنائية وإقليمية أخرى. ومن جانب آخر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرساء صلات بحثية معززة مع إسرائيل عبر أكثر من 40 اتفاقية قطاعية فنية وعلمية سمحت بمشاركة إسرائيل في مجالات بحثية عديدة من الأمن النووي.

وتعرّض الاتحاد الأوروبي لانتقادات بسبب تعاونه مع إسرائيل حسبما أوردته بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والأوروبية نتيجة لقيام شركات إسرائيلية (ومنها «موتورولا إسرائيل» المستفيدة من البرنامج الإطاري الأوروبي السابع للبحث العلمي) بتوظيف التكنولوجيا المتأتية من تعاونها مع الأوروبيين لتصنيع أسلحة متطورة محظورة استخدمت فلسطين كحقل تجارب لها في مخالفة للقانون الدولي. والجدير بالملاحظة أن المفوضية الأوروبية التي أرست صلات معزّزة مع إسرائيل في البحث والتطوير، عزفت عن تطوير صلات مع الدول العربية في هذا المجال الهام رغم النصوص التي تتضمنها اتفاقيات الشراكة بشأن تعزيز التعاون العلمي. ويعلّل السبب في ذلك بالتحفظات التي أبدتها إسرائيل تجاه التعاون العربي الأوروبي بذريعة أن نتاج التعاون العلمي العربي الأوروبي يمكن أن يوظف لأغراض غير مدنية ولاستخدامات مزدوجة قد تهدد أمن إسرائيل. وحينما بدأت بعض الدول العربية تكشف خبايا الموقف الإسرائيلي، أبدت المفوضية مرونة، لكنها اكتفت بالتوصل إلى اتفاقيات عامة تمهد للتعاون العلمي مع الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب.

ويقدم ناقدو الاتفاقات الثنائية أمثلة عديدة على العلاقات غير المتكافئة التي قادت إليها مثل هذه الاتفاقات بين الكيانات العملاقة والدول الصغيرة وحتى المتوسطة كما حدث في الاتفاقات الثنائية مع دول المغرب العربي التي أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالصناعات النامية المحلية، أثارت ردود فعل شعبية غاضبة ضد الحكومات التي وقعت على الاتفاقات الثنائية[23].

وتثير مشاريع التكتلات الإقليمية الأطلسية المزيد من التساؤلات والتحفظات في حالة الدول العربية. فالإلحاح على تجميع العرب والإسرائيليين في كيان إقليمي واحد، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل حتى قبل أن تنفّذ إسرائيل القرارات الدولية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، يعمّق فارق القوة لمصلحة إسرائيل، ويمنحها مجالاً أوسع لممارسة الهيمنة الإقليمية. وتتعمق هذه المخاوف أكثر عندما يتبنى مشاريع الهيمنة تلك، زعماء إسرائيليون يوصفون عادة في الدول الأطلسية بأنهم من المعتدلين مثل أبا إيبان الذي يرى أنّ وسط الفسيفساء الشرقية التي يتكون منها الشرق الأوسط تبرز الصهيونية وحدها كعنصر توحيد[24].

تلح مشاريع التكتلات الإقليمية الأطلسية على تجميع العرب والإسرائيليين في كيان إقليمي واحد، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل حتى قبل أن تنفّذ إسرائيل القرارات الدولية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم

أسباب داخلية تحبط مشاريع الوحدة العربية

لم تكن الأسباب الخارجية هي وحدها المسؤولة عن تعثر جهود التكامل العربي في تحقيق أهدافها المعلنة. فهناك أسباب داخلية عديدة قوضت هذه الجهود. ورغم أن بعضها يتعلق بظروف موضوعية خارجة عن إرادة أصحاب القرار السياسي أو الاقتصادي، إلا أن العديد من هذه الأسباب يرتبط بغياب الإرادة السياسية على المستويات العليا لتحقيق التكامل العربي.

الأسباب السياسية والمؤسسية

◄ أنظمة حكم لا تعبّر عن إرادة الشعوب

السبب الرئيسي لتعثر جهود التكامل العربي هو أن عدداً من أنظمة الحكم العربية لا تمثل شعوبها ولا تخضع للمساءلة أمامها. فبعض أنظمة الحكم هذه كان يرى أنه يستمد الشرعية والأمن من القوى المتنفذة على الساحة الدولية وفي

قوّضت الخلافات العربية-العربية والنزاعات فرص التكامل العربي، بل فرطت عقد ما كان قائماً منها قبل أزمات تأججها

المنطقة، ولا حاجة به إلى الحرص على مصالح المواطنين أو الأخذ بأولوياتهم.

وكان همّ هذه الزعامات يكاد ينحصر في غايتين، البقاء في الحكم وتوريثه، والحفاظ على مصالح العُصبة المهيمنة على السلطة والثروة في كل بلد عربي على حدة. واقتضى ذلك ضرب أي فرصة جادة للتكامل العربي الفعّال، إذ ينطوي التعاون الجاد على منافسة الثلل الاحتكارية بعضها البعض في السوق العربية الكبيرة، اقتصادياً وسياسياً، وهي منافسة تضر بالمصالح الاحتكارية داخل كل قطر.

◄ الخلافات العربية العربية

نشأت بين الدول العربية خلافات ونزاعات كثيرة بلغت حد الحروب الضروس، لعل أشهرها الحرب بين الدولتين المصرية والسعودية في اليمن، واحتلال العراق للكويت في عام 1990، والخلاف المستعر حول الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب. وقد قوضت هذه النزاعات فرص التكامل العربي، بل فرطت عقد ما كان قائماً منها قبل أزمات تأججها. وأوضح مثال على ذلك هو التضييق على العمالة العربية الوافدة في بعض بلدان الاستقبال العربية، كما حدث في الخليج والعراق وليبيا في بعض الأحيان. ومن الأهمية الإشارة إلى أن عمق العلاقات التاريخية بين أجزاء الوطن العربي كان يفرض أحياناً استمرار العلاقات بين الدول العربية على الرغم من الخلافات المبطنة، خاصة في صورة مؤسسات العمل العربي المشترك، ولكن ذلك كان يجعل هذه المؤسسات صورية وقليلة الجدوى.

◄ قصور أداء أجهزة العمل العربي المشترك

تراجعت مشاريع الاتحاد بين الدول العربية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن علامات هذا التراجع اختفاء قضية التكامل الإقليمي من جداول أعمال مؤسسات نشأت بغرض تحقيق هذا التكامل.

وقد استعارت جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة نمط تنظيم منظمة الأمم المتحدة، فكانت اجتماعاً لبيروقراطيات دول أعضاء، أقل كفاءة من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

وبسبب عيوب في الميثاق، أهمها اشتراط الإجماع لاتخاذ القرارات، عانت جامعة الدول العربية ومنظماتها قدراً من الشلل الناجم عن غياب الإجماع العربي على كثير من مسائل العمل العربي المشترك.

وانعكست الخلافات العربية على تقلّب التمويل المتاح لأجهزة العمل العربي المشترك، بسبب تعثر الدول العربية أو تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه جامعة الدول العربية،

الإطار 2-4 اقتناص عُصب الحكم للمجتمع في البلدان العربية وتواطؤ المجتمع الدولي

تدل القرائن المتاحة على أن المجتمع الدولي تجاهل سوء الحكم في الشرق الأوسط، وأتاح كميات كبيرة من المعونة الأجنبية لحكومات كانت مؤشرات المشاركة الشعبية والمساءلة في ظلها هي الأدنى في العالم. فقد كان الاقتصاد والسياسة نهباً لاقتناص عصب الحكم التي كانت تُشكِّل البنى القانونية ومؤسسات الدولة لمصلحة قلة، في عموم المنطقة.

وعلى الرغم من أن القيادات القديمة قد أسقطت في مصر وتونس، تبقى تركة الحكم السابق واقتناص العصب للمجتمع من العوامل المؤثرة في المرحلة الانتقالية، وتستدعي تغيير أولويات المساعدة الدولية. فيتعين أن تصبح استراتيجيات المساعدة الدولية أكثر انتقائية عبر البلدان والمؤسسات، مع إيلاء عناية خاصة لدعم التحوّل إلى الحكم الديمقراطي الصالح ومكافحة الفساد.

المصدر: Kaufmann, 2011.

حتى شارفت المنظمة على الإفلاس في أوقات تأزم العلاقات العربية.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي أنيطت به مهمة تحقيق أهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسة العامة للتكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي ووضع الاستراتيجيات المشتركة لذلك، فيعاني من مشاكل إدارية وسياسية ومهنية عدة. وقد بيّنت تقارير صادرة عن الجامعة نفسها بعض مكامن الخلل في عمله. ومن تلك التقارير ملف وثائقي حول تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعدّته الأمانة العامة لمجلس جامعة الدول العربية في عام 2010[25]. وأظهر الملف أن غياب الإرادة السياسية هو من أهم العقبات التي تعوق عمل المجلس. ويتجلى ذلك في غياب الشفافية خلال المفاوضات، وعدم استقرار أو انخفاض مستوى التمثيل، وعدم التزام الدول بالقرارات المتخذة. ومعالجةً لهذه العقبات، تضمّن التقرير دعوة إلى تحييد القرارات عن السياسة ورفع مستوى التمثيل، وإلى دراسة مشاريع قرارات المجلس داخل كلّ دولة، من خلال عرضها على مجلس الوزراء مثلاً، قبل التفاوض بشأنها.

وأشار التقرير إلى انخفاض الموارد المالية اللازمة لإنجاز البرامج والأنشطة وإعداد الدراسات المتخصّصة، وضعف الكوادر الفنية في الأمانة العامة للمجلس. ويترتب على ذلك تدني قدرة الأمانة على البحث المعمّق في مختلف المواضيع، وعرضها على النحو الملائم أمام المجلس. وبيّن التقرير أيضاً أن الموضوعات الإجرائية والتنظيمية تطغى على جدول الأعمال.

ومن العوائق الأخرى لعمل المجلس، حسب التقرير، اختلال هيكلية المجلس والتباس العلاقة مع المجالس والمنظمات العربية المتخصّصة. ويتجلّى ذلك في ازدواجية العمل في بعض الأحيان بين المجالس والمنظمات المتخصصة وإهمال المواضيع غير المنوطة بمجلس متخصّص، وعدم وضوح دور اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية التابعتين للمجلس، وعدم تنفيذ المنظمات المتخصّصة قرارات المجلس، وكثرة اللجان المؤقتة التي تأخذ وقتاً طويلاً في تأدية مهامها.

◄ ضعف مؤسسة القمة العربية

عقدت الدول العربية 35 مؤتمر قمة منذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945 وحتى نهاية عام 2013، منها 24 مؤتمر قمة عادية، و11 مؤتمر قمة طارئة، كما عقدت ثلاثة مؤتمرات قمة اقتصادية واجتماعية. وارتبط انعقاد مؤتمرات القمة العربية دائماً بالرغبة في التصدي لخطر خارجي يتعرض له النظام الإقليمي العربي، وتمحورت مواضيعها حول الصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية[26].

فقد انعقدت قمة أنشاص في عام 1946 في إطار تصاعد خطر المشروع الصهيوني على أرض فلسطين مع ظهور تقرير لجنة التحقيق الأنغلو–أمريكية والذي دعا إلى هجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين؛ وانعقدت قمة عام 1956 في ظل ظروف العدوان الثلاثي على مصر؛ وانعقدت قمة عامي 1964 و1965 لمواجهة الأعمال الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن؛ وانعقدت قمة عامي 1967 و1969 في سياق مواجهة الهزيمة العربية أمام إسرائيل في عام 1967؛ وقمة عامي 1973 و1974 في أعقاب حرب أكتوبر وتداعياتها؛ ومؤتمرات القمة من 1978 إلى 1985 لمواجهة تداعيات سياسة التسوية السلمية التي اتبعتها القيادة المصرية إزاء إسرائيل. وارتبطت قمة عامي 1988 و1989 بتطورات الانتفاضة الفلسطينية في ذلك الوقت، كما ارتبطت قمة بغداد في عام 1990 بالتطورات في علاقات العرب الدولية وبصفة خاصة أزمة العلاقات الأمريكية–العراقية وتدفق واسع ليهود الاتحاد السوفياتي على إسرائيل؛ وعقدت قمة القاهرة في حزيران/يونيو 1996 لمواجهة تداعيات وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل على عملية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي. كما عقدت قمة تشرين الأول/أكتوبر

يعاني المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنيطت به مهمة تحقيق أهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية، من مشاكل عدة أهمها غياب الإرادة السياسية

اتخذت قرارات مؤتمرات القمة منحى تنازلياً فيما يتعلق بالموقف من إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية

***

بدأت مؤسسة القمة العربية تفقد الكثير من أهميتها مع الغياب المتكرر للقادة العرب، حتى أن بعض هذه المؤتمرات حضرها أقل من نصفهم

2000 لمواجهة تفجر انتفاضة الأقصى في شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

واتخذت قرارات مؤتمرات القمة منحى تنازلياً فيما يتعلق بالموقف من إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية. ففي حين اعتبرت قمة القاهرة في عام 1964 إسرائيل الخطر الداهم على الأمة العربية، اعتمدت قمة فاس الثانية في عام 1982 ما سمي بصيغة فاس لتسوية الصراع، والتي تحدثت للمرة الأولى عن ضمانات للسلام بين جميع دول المنطقة، في إشارة إلى القبول بدولة إسرائيل وإن بشروط معينة. غير أن هذا القبول تحوّل في عام 2002 إلى وعد من قمة بيروت بعلاقات طبيعية كاملة، لو أن إسرائيل لبّت المطالب العربية التي تضمنتها مبادرة الأمير عبدالله ولي العهد السعودي آنذاك، وأهمها انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولم تقبل إسرائيل بمبادرة قمة بيروت العربية، رغم التنازلات الكبيرة التي قدمتها الدول العربية منذ بدء الصراع، وخاصة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. وأمعنت إسرائيل في انتهاك الحقوق الفلسطينية المعترف بها دولياً، فتوسعت في الاستيطان في الأراضي المحتلة، ومصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم، وتهويد القدس.

وإضافة إلى الفشل في معالجة القضية الفلسطينية، لم تنجح مؤتمرات القمة العربية في تسوية النزاعات العربية. وبعض هذه النزاعات لم يجد طريقه إلى القمة أصلاً، وبعضها نوقش في القمة أو على هامشها من دون أن تتخذ قرارات بشأنه.

فعلى سبيل المثال، لم تتناول مؤتمرات القمة العربية التي عُقدت في ستينات القرن الماضي في أي من قراراتها الحرب الأهلية اليمنية. كما لم تتناول حرب الانفصال في عام 1994 بعد أربع سنوات من إنجاز وحدة شطري اليمن. ومؤتمرات القمة العربية التي لم تول اهتماماً مباشراً أو معلناً للحرب الأهلية في اليمن، عُقدت خصيصاً لمواجهة أحداث الصدام المسلح الدامي بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1970، حيث تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين.

وفي حين انعقدت قمّة عربيّة لتخليص الكويت من غزو النظام العراقي السابق، لم تنعقد قمّة لنصرة لبنان أثناء العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2006، والذي استمرّ 34 يوماً. ففي الحالة الأولى كان المبرر الالتزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك، وفي الحالة الثانية لم تكن هذه الاتفاقية مبرراً كافياً للدفاع عن لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

ومن ناحية أخرى لفت أنظار العالم ظاهرة الغياب المتكرر، والمتزايد، لقادة الدول العربية عن مؤتمرات القمة العربية، التي اتفق على عقدها دورياً منذ قمة عمّان في عام 2001، حتى أن بعض هذه المؤتمرات حضرها أقل من نصف الرؤساء العرب[27]. فبدأت هذه المؤسسة تفقد الكثير من قيمتها بتزايد غياب هؤلاء القادة.

وفي ضوء ضعف أجهزة جامعة الدول العربية، وسيادة النظم الرئاسية في نظم الحكم العربية، كان طبيعياً في البداية أن تتطلع الشعوب العربية لأن تسهم مؤسسة الرئاسة على صعيد الوطن العربي، أي قمة الرؤساء والملوك العرب، بفعالية في تحقيق أحلام الأمة العربية في الوحدة والعزة والمنعة. إلا أن الرأي العام العربي بات ينظر إلى مؤتمرات القمة العربية نظرة سلبية، حيث أصبحت مرادفاً لغياب الفاعلية حسب ما أكده استطلاعان للرأي أجراهما مركز الدراسات العربي الأوروبي حول التوقعات من مؤتمر القمة في عامي 2010 و2012[28]، قبيل قمتي سرت وبغداد. فقبيل قمة سرت في عام 2010، رأى 85.2 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع أن نتائج قمة سرت لن تكون في مستوى التحديات التي يواجهها الوطن العربي، ورأى 11.5 في المائة فقط أن مؤتمر القمة قد يخرج بقرارات تفيد في تصحيح الأوضاع العربية على الرغم من صعوبة الظروف. وجاء استطلاع عام 2012 قبيل قمة بغداد ليؤكد

الانطباع ذاته، حيث توقع نجاح القمة 6.4 في المائة فقط من المشاركين في الاستطلاع.

ولهذا الانطباع السلبي ما يعزّزه في الواقع، إذ أدت مؤتمرات القمة في مناطق أخرى دوراً هاماً ليس في تسوية النزاعات فحسب، بل أيضاً في الدفع باتجاه تعميق التكامل الإقليمي. ففي أوروبا، كانت مؤتمرات القمة هي التي قادت عملية التكامل الأوروبي ليصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وفي القارة الأفريقية، حيث محدودية الموارد وكثرة التحديات الاقتصادية والتنموية، يُعقد مؤتمر القمة دورياً وعلى أعلى المستويات. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمرات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التي تعقد مرة كل أربعة أشهر، وتضم ممثلين عن أكثر من 20 رئيس دولة أفريقية. وكثيراً ما يقوم القادة الأفارقة بعقد مؤتمرات قمة على مستوى الاتحاد الأفريقي مرتين كل عام بدلاً من مرة واحدة كما ينص الميثاق التأسيسي للاتحاد لتعزيز التنسيق فيما بينهم.

وعلى الجانب الإيجابي، اتخذت القمة العربية في الرياض في عام 2007 قراراً بعقد مؤتمر قمة يخصص فقط للشؤون التنموية الاقتصادية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها. وقد استضافت دولة الكويت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى في مطلع عام 2009، أي بعد مرور قرابة نصف قرن على إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية. وكان أبرز ما صدر عن القمة إطلاق صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره ملياري دولار[29].

وفي إعلان شرم الشيخ الذي صدر عن القمة التنموية الثانية التي عُقدت في عام 2011، جدد قادة الدول العربية التزامهم الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي المتطور، مؤكدين إصرار الدول العربية «على المضي قدماً في تنمية مجتمعاتها العربية بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً، وتطوير هياكل عملها العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبها وأجيالها القادمة». كما أكد الإعلان أن الأمن الغذائي «يمثل ... أولوية قصوى للدول العربية، ولا بد من التعامل معه بفكر جديد ورؤية هادفة تضمن تحقيقه لمجتمعاتنا العربية»، وشدد القادة على أن «الأمن المائي العربي يُعد إحدى أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصةً في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر على الموارد المائية، وأن تزيد من ندرة تلك الموارد»[30].

وعقدت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير 2013. وكان من أهم نتائجها الموافقة على زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة القائمة بنسبة لا تقل عن 50 في المائة، لتمكينها من توسيع أعمالها وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات التي يحتاج إليها المواطن العربي، والمساهمة في سد الفجوة التي تعانيها الدول العربية في العديد من تلك السلع والخدمات، وتوفير المزيد من فرص العمل.

وأكد القادة ضرورة استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013. وتناول القادة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، ولتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية، والعمل على جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة لهذه الاستثمارات إيماناً بأهمية الاستثمار ودوره في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي، وتنمية التجارة العربية البينية وإيجاد فرص عمل جديدة تسهم في خفض معدلات البطالة، وخفض مستويات الفقر.

وأكد القادة ضرورة الالتزام بالعمل على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، ودعوا القطاع الخاص العربي، وضمنه رجال الأعمال

على الجانب الإيجابي، اتخذت القمة العربية في الرياض في عام 2007 قراراً بعقد مؤتمر قمة يخصص فقط للشؤون التنموية الاقتصادية والاجتماعية

مؤشر التكامل التجاري بين الدول العربية قريب من متوسط مؤشر التكامل مع باقي الشركاء التجاريين

***

ينخفض مؤشر التكامل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويرتفع في حالة البلدان العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

العرب المهاجرون إلى المبادرة بالاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وضمانات، وإلى استغلال الفرص المتاحة والمساهمة في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة، كما أكدوا الالتزام بتهيئة المناخ الاستثماري في الدول العربية وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات واستغلال الثروات الطبيعية والمزايا التي تتفرد بها الدول العربية.

واعتمدت القمة الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة، وبذلك أُفسح المجال أمام إقامة سوق عربية للطاقة المتجددة تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

واعتمد القادة العرب توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بشأن التحرك العربي المطلوب حتى عام 2015 لبلورة رؤية عربية، تكون جزءاً من الرؤية العالمية لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام 2015[31].

وإزاء الواقع العربي الراهن، المتردي والمتفجر، هل تُقدِم القمة التنموية العربية الرابعة على اتخاذ قرارات في مستوى الأحداث؟ قرارات تكون بداية تحول جذري في أداء مؤسسة القمة العربية نحو الفعالية المرجوة في مشروع التكامل العربي، إيذاناً ببدء عصر جديد من النهضة الإنسانية في الوطن العربي.

الأسباب الاقتصادية

◄ الأسباب الهيكلية

❯ تباين إمكانات التكامل التجاري بين الدول العربية

يُعنى مؤشر التكامل التجاري برصد إمكانية تطور التبادل التجاري بين الأطراف، إذ يقيس مستوى أو درجة التوافق والتكامل بين صادرات بلد معين واحتياجات بلد آخر أو وارداته. وبذلك يوضح المؤشر جدوى إنشاء منطقة للتبادل الحر في تطوير التبادل التجاري بين البلدين، إذ يكشف معلومات مفيدة عن آفاق التجارة البينية لدراسة مدى تطابق تركيبة الواردات والصادرات وتوفر المزايا التنافسية بين الدول المعنية[32].

ومؤشر التكامل التجاري بين الدول العربية قريب من متوسط مؤشر التكامل مع باقي الشركاء التجاريين وإن كان أضعف منه قليلاً. فقد بلغ مؤشر التكامل التجاري للمملكة العربية السعودية مع باقي البلدان العربية 13.3 في المائة في حين بلغ هذا المؤشر 21.3 في المائة مع تركيا، و18.7 في المائة مع الصين، و18.2 في المائة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و16 في المائة مع الدول الأوروبية، و3.5 في المائة مع الهند[33].

والجدير بالذكر أن درجة التكامل التجاري تختلف من مجموعة إلى أخرى ضمن المنطقة العربية نفسها. ففي حين ينخفض مؤشر التكامل بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، يرتفع بين بلدان إعلان أغادير. ويرتفع مؤشر التكامل مع البلدان العربية في حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث يبلغ 30 في المائة في مصر، و27.9 في المائة في لبنان، و26 في المائة في الأردن، و26 في المائة في تونس. وتوضح هذه النسب حجم الفرص التي لم يجر استغلالها حتى الآن نظراً إلى وجود عوائق أمام نمو التجارة البينية العربية. وفي الوقت نفسه، تفتقر مجموعة من البلدان العربية إلى مقومات تطوير صادراتها إلى البلدان العربية، خاصة تلك التي تعاني من ضعف أو حتى انعدام التنوع الاقتصادي مثل العراق حيث يبلغ المؤشر 2.4 في المائة وقطر حيث يبلغ 9.7 في المائة[34].

❯ ضعف التنوّع الاقتصادي في البلدان العربية

من الأسباب الهيكلية لضعف التجارة البينية العربية سيطرة النفط على التجارة الخارجية لبعض بلدان المنطقة، إذ تتجاوز حصته 80 في المائة من إيرادات التصدير في

العديد منها[35]. وقد تعزز هذا الوضع على مدى سنوات مع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط العالمية الذي أدى إلى تقلص مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في صادرات بعض البلدان العربية. وهذا ما قد يفسر ضعف مؤشر التكامل بين بلدان مجلس التعاون الخليجي مقارنة بما هو عليه في حالة بلدان إعلان أغادير.

ونتيجة لهيمنة قطاعات النفط والموارد الطبيعية الأخرى، لا يزال الاقتصاد العربي ينحصر في التركيز على سلة محدودة من السلع، إذ تشكل الصناعات الاستخراجية أكثر من 35 في المائة من مجموع اقتصادات البلدان العربية، في حين لا تتجاوز حصة الزراعة 6.1 في المائة، والصناعات التحويلية 9.3 في المائة، والخدمات 42.6 في المائة. وتساهم الخدمات الحكومية بنسبة كبيرة من القيمة المضافة في قطاع الخدمات[36].

غير أن بعض الدول العربية أحرزت تقدماً في جهود التنويع الإقتصادي، خصوصاً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، إذ باشرت بعض الدول العمل على إنشاء مناطق صناعية لتشجيع الصناعات، وبادرت أخرى إلى تخصيص مساحات شاسعة للاستصلاح الزراعي، في حين ركزت دول أخرى على تعزيز دور قطاعات الخدمات، خصوصاً الخدمات السياحية والمالية والإنشاءات. ويوضح الشكلان 4-1 و4-2 حركة مؤشر تركيز الصادرات لجميع البلدان العربية بين عامي 2000 و2010. ويظهر الشكلان تحسناً سجلته معظم هذه البلدان في تنويع اقتصاداتها. وعلى الرغم من تطور الأداء باتجاه تنويع الصادرات بين عامي 2000 و2010، لا تزال نسبة التركيز مرتفعة.

◀ الأسباب غير الهيكلية

› عدم التزام بعض البلدان بإلغاء جميع الرسوم الجمركية

الشكل 4-1 مؤشر تركيز الصادرات في البلدان العربية غير النفطية

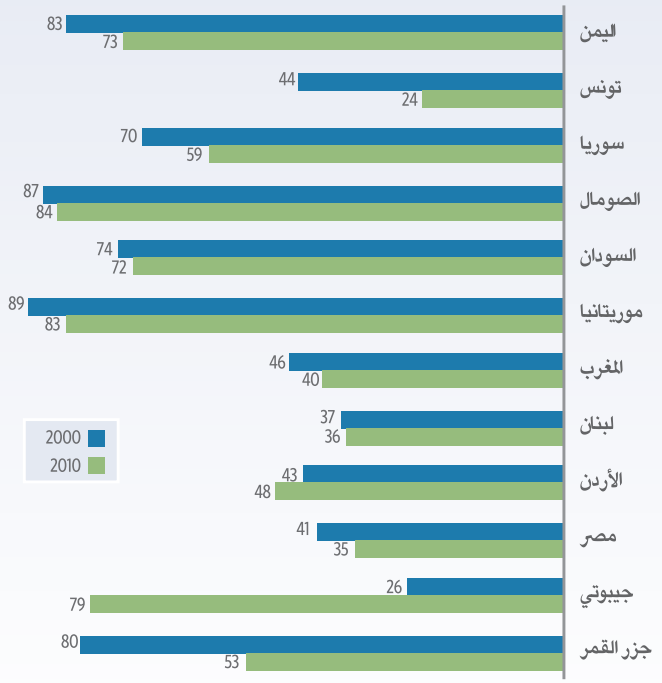

ملاحظة: يدلّ المؤشر على ضعف التنوع الاقتصادي كلما اقترب من 100، وعلى تحسن في التنوع الاقتصادي كلما اقترب من صفر.

المصدر: http://wits.worldbank.org/wits.

الشكل 4-2 مؤشر تركيز الصادرات في البلدان العربية النفطية

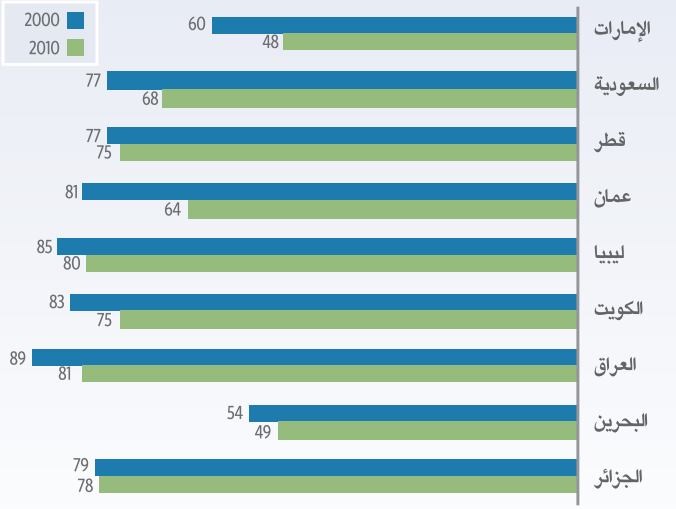

ملاحظة: يدلّ المؤشر على ضعف في التنوع الاقتصادي كلما اقترب من 100 وعلى تحسن في التنوع الاقتصادي كلما اقترب من صفر.

المصدر: http://wits.worldbank.org/wits.

لا تزال سلع عديدة تخضع لحماية جمركية حقيقية في بعض الدول العربية، خلافاً لأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

***

تعادل التدابير غير الجمركية في الدول العربية ما نسبته 32 في المائة تقريباً من التعرفة الجمركية على المبادلات الصناعية و29 في المائة على الواردات الزراعية

تشير قاعدة البيانات (GTAP) المستخدمة في بناء نموذج التوازن العام العالمي (MIRAGE) إلى أن سلعاً عديدة لا تزال تخضع في التجارة البينية لحماية جمركية حقيقية، وذلك خلافاً لما يجب أن تكون عليه التجارة البينية العربية من إعفاء جمركي كامل حسب بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[37]. فحسب البيانات الواردة في قاعدة البيانات التجارية العالمية (MacMap)، فرض المغرب في عام 2009، مثلاً، رسوماً جمركية على 84 مجموعة سلعية من أصل 97 مستوردة من مصر، حسب الدرجة الثانية من النظام المنسق للتعرفة الجمركية (HS6). وتوضح بيانات التجارة البينية العربية مستوى الضبابية الذي ينتج من ارتباط دولتين عربيتين باتفاقيات مختلفة للتجارة الحرة. ففي عام 2009، فرض المغرب تعرفة جمركية بلغت نسبتها 112.1 في المائة على الحيوانات الحية المستوردة من مصر في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و11.8 في المائة فقط في إطار إعلان أغادير[38].

تعدد العراقيل الحمائية غير الجمركية

لا تزال التدابير غير الجمركية تشكل عائقاً أمام نمو التجارة بين البلدان العربية. وقد أوضحت المسوح التي أجراها مركز التجارة الدولية في عدد من البلدان العربية (تونس، ومصر، والمغرب) وجود عقبات حمائية غير جمركية عديدة تعرقل التجارة البينية العربية. ومن أبرز هذه العقبات، تراخيص الاستيراد والتصدير والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفات الجمركية، ومنها ضريبة الدمغة والرسوم القنصلية والرسوم الإحصائية ورسوم الخدمات الجمركية ورسوم العبور. وتؤدي هذه الرسوم والضرائب الإضافية إلى رفع تكاليف المبادلات التجارية كما تُستخدم أحياناً كسياسة للحد من الواردات.

وتعاني التجارة البينية من تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتخليص البضائع وبعمليات التقييم الجمركي. فإجراءات تقديم الأوراق والمستندات المتعلقة بالشحن والتأكد من صحتها والتدقيق فيها وتفتيشها ومناولتها وفحصها، تستغرق وقتاً طويلاً مقارنة بما تستغرقه في مناطق أخرى من العالم. ويشير تقرير ممارسة الأعمال لعام 2012 أن إنجاز عمليات التصدير والاستيراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستغرق 21 يوماً للتصدير و24 يوماً للاستيراد، ويتراوح في بعض الدول العربية كالسودان وموريتانيا بين 32 و80 يوماً للتصدير وبين 38 و83 يوماً للاستيراد، مقابل 11 يوماً للاستيراد و10 أيام للتصدير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[39].

ومن العوائق الأخرى الرسوم والضرائب التي تفرضها بعض الدول على عملية التصدير بحد ذاتها، وليس على قيمة السلع المصدرة أو كميتها. كما أن التدابير المالية التي تشترط الدفع المسبق على الواردات، والتداول بالعملة الصعبة، تشكل عائقاً أمام التجارة البينية العربية، خاصة في الدول التي لا تزال تفرض قيوداً على عمليات الحساب الجاري.

وتعاني التجارة العربية البينية من تعدد أشكال الحواجز الفنية على التجارة المستخدمة لأغراض حمائية. ويعود ذلك في بعض الحالات إلى اختلاف نظم الجودة والمواصفات والمعايير القياسية بين دولة وأخرى، وعدم توصل هذه الدول إلى اتفاقيات جماعية للاعتراف المتبادل بالمواصفات والمعايير المطبقة أو عدم اعتماد المواصفات الموحّدة العربية. وتشير البيانات إلى العبء الكبير الذي تمثله قواعد المنشأ. فهي تتطلب تحققاً من نسبة القيمة المضافة على السلع المتبادلة قبل إقرار استحقاق المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وتعادل التدابير غير الجمركية في الدول العربية ما نسبته 32 في المائة تقريباً من التعرفة

الجمركيـة على المبادلات الصناعية و29 في المائة عـلى الـواردات الزراعية (الشـكل 4-3).

لا تقتـصر عوائـق التجـارة الخارجية على الرسوم والتدابير غير الجمركية بل تتجاوزها لتشـمل العديد من الحواجز الأخرى والتي قد تكـون في بعـض الأحيان أكثر إعاقـة للتجارة الخارجيـة من التدابير الحمائية نفسـها. ومن أبـرز العراقيل الفنية أمـام التجارة الخارجية إجراءات المراقبة الفنية والجمركية التي تتخذ لضمان احترام الشروط الصحية والبيئية عند الاسـتيراد ومـدى قـدرة إدارة الجمـارك على إنجازها بالسرعة والشـفافية والدقة المطلوبة بحيـث لا تتحول إلى حاجز أمـام حركة التجارة.

ارتفـاع تكاليـف النقـل بـين الـدول العربية والحواجــز الفنية

يحل قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المرتبة الثانية من حيث دوره في إعاقة التجارة البينية. وأخيراً تأتي الخدمات المتعلقة بتقنيات الاتصالات الحديثة ومدى فعاليتها في تسـهيل العمليات التجارية. ويبيّن الجدول 4-1 ترتيب معظم الدول العربية من حيث مؤشر الفعالية اللوجستية في التجارة الخارجية مقارنة بدول أخرى من العالم[40].

وتحـل الإمـارات العربيـة المتحـدة في المرتبة الأولى بـين الـدول العربيـة والسـابعة عشرة بـين دول العالـم من حيـث فعاليـة العمليات اللوجسـتية في التجـارة الخارجية، تليها قطر التـي تحـلّ في المرتبة 33 بـين دول العالم، ثم المملكة العربية السعودية التي تحلّ في المرتبة 37، وتونـس في المرتبة 41 في الترتيب العالمي. أمـا الدول التي تعتبر من الدول العربية الأقل فعاليـة في الخدمـات اللوجسـتية ويتجـاوز ترتيبها المائة عالمياً فتشـمل الأردن والجزائر وجزر القمـر وجيبوتي والسـودان والعراق وليبيا وموريتانيا.

واسـتناداً إلى نتائج هذا المؤشر، يبرز جلياً أن الـدول العربيـة لا تسـتوفي البيئـة الملائمة لتطويـر التجـارة البينيـة. وحتـى الإمـارات العربية المتحدة، التي تعتبر الأكثر كفاءة عربياً في هـذا المجال، تواجه مشـكلة في تجارتها مع الدول العربية الأخرى التي تتدنى فيها الكفاءة اللوجسـتية. فتوفـر الخدمـات اللوجسـتية بالكفـاءة المطلوبـة في الدولة المصدرة للسـلع لا يكفـي وحـده لتدعيـم التجارة مـع الدولة المسـتوردة، إن لـم يتوفر فيها قـدر موازٍ من الكفاءة والعكـس صحيح.

ويلاحـظ أن التجـارة البينيـة العربيـة تعانـي مـن القيود التي لا تـزال معظم دول المنطقـة تفرضهـا عـلى الخدمـات المرتبطـة بالتجـارة الخارجيـة، وخاصـة الـدول التي لم تنضـم بعـد إلى منظمة التجـارة العالمية، مـع العلـم أن هـذا الانضمـام لا يسـتتبعه بالـضرورة الالتزام بتحريـر الخدمات وإنما الالتـزام بتوفـير حـد أدنـى مـن الشـفافية للتشريعـات الوطنيـة التـي تنظـم تجـارة الخدمـات. وينطبـق هـذا الوضـع أيضاً على الـدول العربيـة التـي لـم تحـرر قطاعـات الخدمـات فيهـا، لا سـيما قطاعـات النقـل البري والبحري والخدمـات المالية والتأمين، سـواء في إطار اتفاقات الشراكـة مع الاتحاد

الشكل 4-3 النسبة الجمركية المكافئة للتدابير غير الجمركية في الدول العربية

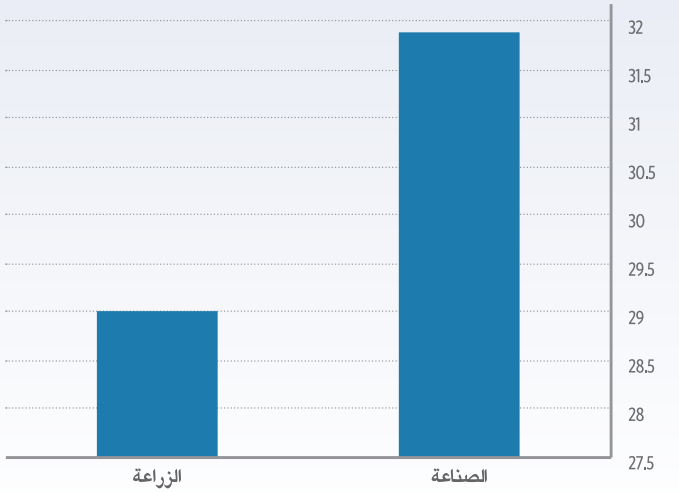

المصدر: http://www.trademap.org/.

يحل ضعف قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المرتبة الثانية من حيث دوره في إعاقة التجارة البينية

الجدول 4-1 **مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2012**

الدولة	الترتيب	مجموع النقاط من خمس
الإمارات العربية المتحدة	17	3.78
قطر	33	3.32
المملكة العربية السعودية	37	3.18
تونس	41	3.17
البحرين	48	3.05
المغرب	50	3.03
مصر	57	2.98
عُمان	62	2.89
اليمن	63	2.89
الكويت	70	2.83
سوريا	92	2.60
لبنان	96	2.58
المملكة الأردنية الهاشمية	102	2.56
الجزائر	125	2.41
موريتانيا	127	2.40
ليبيا	137	2.28
العراق	145	2.16
جزر القمر	146	2.14
السودان	148	2.10
جيبوتي	154	1.80

المصدر: http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders#sub-menu-item-link.

الأوروبي أم في اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير بالذكر أن استمرار العوائق أمام حرية التجارة بين البلدان العربية يتناقض مع توجهات الرأي العام العربي. فالمواطنون العرب من جميع البلدان يؤيدون بشدة إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على تبادل المنتجات العربية في التجارة بين البلدان العربية (الشكل 4-4).

◀ ضعف التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية

يقتضي نجاح التكامل الاقتصادي تنسيق السياسات النقدية بين الدول العربية لا سيما عند بلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي، أقلها في تثبيت أسعار الصرف الحقيقية للعملات العربية عند مستوى موحد يُعمل به في معاملات الاستيراد والتصدير. فالفوارق الكبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والأسعار الحقيقية تسبب تشويهاً في المزايا التنافسية، يؤدي إلى ارتفاع في كلفة التجارة البينية تتحمّل أعباءه بعض البلدان دون أخرى.

وقد أدركت التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي أهمية العمل بسياسات نقدية متشابهة أو موحدة، فاعتمد بداية نظام تثبيت أسعار الصرف وتطورت الترتيبات الموحّدة إلى أن بلغت الوحدة النقدية باعتماد عملة موحّدة (اليورو). وأنشأت بنكاً مركزياً مشتركاً لإدارة السياسة النقدية الموحدة. والجدير بالذكر أن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا في عام 1997 رسّخت الاقتناع بأهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا، خاصة من خلال اقتراح إنشاء صندوق نقد آسيوي وعملة موحدة. أما الدول العربية، فلا تزال تشهد تبايناً كبيراً في سياساتها النقدية، يُعزى إلى الخيارات المختلفة في تحديد أسعار صرف العملات. فبعضها مرتبط بالدولار والبعض الآخر مرتبط بسلة عملات. وهذا ما يجعل عوامل التضخم مختلفة تماماً بين الدول، وبالتالي سياسات أسعار الصرف والسيولة. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تقدماً في توحيد السياسات النقدية لأن عملات جميع الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار، باستثناء الكويت التي أدخلت بعض المرونة من خلال تحديد سعر الصرف وربطه بسلة عملات يطغى عليها الدولار. ومع أن توحيد العملة هو بند

على جدول أعمال دول مجلس التعاون الخليجي، لم يلاحظ بعد أي تقدم فعلي في هذا الاتجاه[41].

وفي إطار تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية صندوق النقد العربي في عام 1976. ومهام هذا الصندوق شبيهة بمهام صندوق النقد الدولي، ومنها تصحيح أوجه الخلل في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء، والسعي إلى إزالة القيود على المدفوعات الجارية بينها، ووضع سياسات وأنماط للتعاون النقدي العربي، وتقديم المشورة بشأن استثمار موارد المنطقة في الأسواق الخارجية، وتعزيز تطوير الأسواق المالية العربية، وتدعيم التجارة البينية، وتسهيل التوصل إلى عملة عربية موحدة. وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على إنشاء هذا الصندوق، لا يزال التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية دون المستوى المطلوب. ولم تستغل الدول العربية مشروع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأخذ أي مبادرات فعلية لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

الشكل 4-4 **الحواجز أمام التجارة العربية البينية في نظر سكان الوطن العربي، 2012-2013**

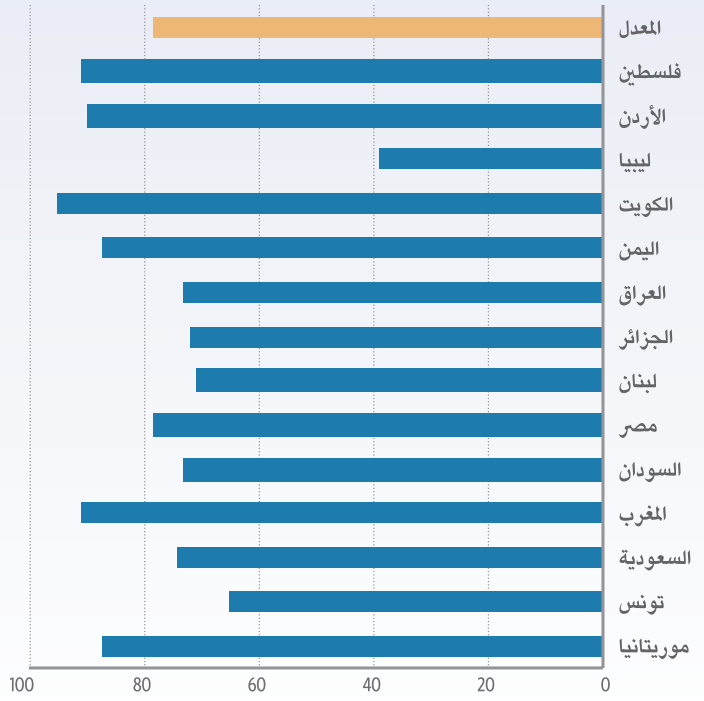

المصدر: مستقى من المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2013.

* * *

رغم تعدّد الاتفاقات العربية التي استهدفت إزالة الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية والحد من العوائق الفنية وغير الفنية أمام التجارة البينية، وتحفيز التكامل العربي ليكون عاملاً لدفع النمو الاقتصادي ولمواجهة تحديات الفقر والبطالة، لم ترق النتائج المحققة في الواقع إلى مستوى تطلعات الشعوب العربية. وقد كان لقوى عالمية دور كبير في إحباط مشاريع التكامل العربي، وخاصة السياسية منها. ولكن هذا لا يعفي الأنظمة العربية من مسؤولية عرقلة التكامل حتى في أبسط مظاهره الاقتصادية. فبعض الاتفاقات التي أقرتها هذه الدول لم تعقد على أسس صحيحة أو استناداً إلى دراسات دقيقة لعوائق التجارة البينية العربية وسبل تذليلها. وقد خضع تنفيذ هذه الاتفاقات لتأثيرات سياسية، أو لاعتبارات اقتصادية حمائية، واصطدم بقصور يكبّل الاقتصادات العربية، حيث الافتقار إلى تنوع الإنتاج وإلى تطوير البنية التحتية، ولا سيما البنية اللوجستية اللازمة لتسهيل وتنشيط حركة التجارة بين البلدان العربية.

الفصل الخامس

التكامل الثقافي العربي

ما ذلّت لغة شعب إلا ذلّ،
ولا انحطت إلّا كان أمره في ذهاب وإدبار

مصطفى صادم الرافعي

التكامل الثقافي العربي

التكامل الثقافي هو أهم روافد التكامل الشامل. ولهذا التكامل أسس فلسفية، ومقوّمات موضوعية يؤكدها الاشتراك في اللغة الواحدة، وشواهد من الواقع، تفوق ما بلغته توجهات السياسات المعتمدة، وتصلح لها دليلاً لتصويب مسارها من التفتيت إلى بناء هوية واحدة تطلّ بها المنطقة على المستقبل من موقع قوي يمدّها بمقوّمات حياة لائقة ومنيعة. وللتكامل الثقافي أوجه وملامح متنوّعة هي تعبير تلقائي عن مختلف المراحل التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية، حيث تتجاور الطموحات والأحلام والانكسارات والنكسات في أعمال فنية وأدبية، جنباً إلى جنب مع ما حفرته في الحياة اليومية من ثقوب لا يمحوها سوى التكامل في فعل إبداع جديد يبتكر لهذه المنطقة من إرثها الثقافي والإبداعي هوية متجددة.

ويتناول هذا الفصل تجلّيات الهوية العربية في الإبداع الثقافي والفني، ويستحضر أسماء وأعمالاً شُحنت بمشاعر الأمل والخيبة على مدى تاريخ غني بالأحداث، وشقت لها طريقاً إلى الشعوب بعيداً عن القنوات الرسمية فكانت تجسيداً تلقائياً، في وحدة الثقافة واللغة، للمقوّم الأساسي للتكامل العربي، ومن ثم الوجدان. وبمنطق العمران يركّز هذا الفصل على البعد الرمزي من صورة العمران البشري.

أساس حضاري يُبنى عليه التكامل الثقافي العربي

الثقافة هي أساس لوحدة الأمة. فهي اللاحمة لوجود الجماعة، وهي ما ينتج المَعين الرمزي لكيان الإنسان الروحي. وقد بيّنت الحضارات التي كان لها مشروع كوني في تحديد القيم وتحقيق رفاهية الإنسان، أن ما يصبو إليه الفكر الإنساني هو الوصل بين أفراد الجماعة في وعيهم وضميرهم ليوحّدهم ويسمو بهم إلى ما يتجاوز مجرد اللقاء بحكم الضرورة في المكان والتجمّع في الفضاء الواقعي. فلكل جماعة ما يوحدها من منظومات قصصية حول ذاتها وتاريخها ومشروعها الحضاري. وللإبداع في ذلك الدور الأساسي.

والفكر المبدع لمقومات الحضارة حكماً وتربية واقتصاداً وثقافة، لا تسعه الأحياز العادية، ولا يمكن أن يكون إلا تجاوزاً لحدود المكان والزمان وقيود السلّم التراتبي وضرورة الدورة المادية وجمود الدورة الرمزية. هو فكر خلاّق بقدر ما هو طموح يتطلع إلى اختراق رحاب السماء طليقاً من كل حدود. وهذا التوق ليس هروباً من الواقع بل هو توسيع لآفاق التعايش والتعامل معه بما تمليه حرية الفكر في الإبداع المعرفي والجمالي والخلقي.

فالتوق إلى التحرر من المكان هو سر إبداع اليوتوبيات كما في نظرية المدينة الفاضلة أو في ضروب التغلب على الحتميات الطبيعية كما في علم الخيال من نوع بساط الريح وأفلام غزو الفضاء.

والتوق إلى التحرر من الزمان هو سر إبداع الحياة الطليقة من الزمان المتناهي. ومن دون فكرة الحياة الخالدة، لا يمكن تصور الإنسان قادراً على تقديم مفهوم الكرامة على مفهوم البقاء على قيد الحياة.

والتوق إلى التحرر من سلم الرتب هو سر إبداع الأساطير أي الحياة الطليقة من الشرط الإنساني المحدود. ومن دون فكرة التسامي المطلق لا يمكن تصور التحرر من أسر السلّم الاجتماعي.

الثقافة هي أساس لوحدة الأمة فهي اللاحمة لوجود الجماعة

الإطار 1-5 قصة حنتوش: طفلة فلسطينية تتحرر بالخيال من نير الاحتلال الإسرائيلي

اسمي صالحة، أنا من مدرسة عرب الجهالين، أعيش في خيمة صغيرة في وادي أبو هندي، وعمري 14 عاماً. في النهار أدرس في مدرسة القصب، وقد صنعها أهل الوادي من القصب لأنّ الجنود أعلنوا أنّ أرضنا منطقة عسكرية مغلقة، حيث يتدرّبون على إطلاقِ النار في منطقة الزراعة.

يعيش معنا سبعون نعجةً، وأقوم أنا بحلبها بعد أن أعود من المدرسة، وأصنع من حليبها الجبن ثمّ أبيعه لأهل المدينة.

الطريق هنا وعرةٌ لأنّ الجنود يمنعوننا من تعبيد الطريق، ويتدرّبون على إطلاق النار في الليل، وأنا أكره صوت الرصاص، أكاد أجنّ منه، فأهرب، نعم أهرب.

ليس عندي دراجة هوائية، لأنّ الطريق وعرة، ولا سيارة عندي ولا طيارة، لكن عندي شيء أستخدمه للهرب، اقتربوا، اقتربوا، سأوشوشكم سرّاً: عندي خروف يطير اسمه «حنتوش»، لونه أسود وأذناه طويلتان، وله جناحان سرّيّان يخبّئهما داخل الصوف، ويخرجهما حين أهمس في أذنيه

«يا حنتوش يا خروف أطلع جناحيك من تحت الصوف»

أغنّي في أذنيه فيما يبدأ الجنود بالتدرّب على إطلاق الرصاص، وأركبه ويطير بي، والبارحة هربنا إلى برشلونة. سأقول لكم شيئاً، في وادي أبو هندي لا يوجد ملاعب أصلاً، لأنّ الأرض مزروعة بالألغام. وفي برشلونة قابلنا «ميسّي» صاحب الأهداف الكبيرة، لعبنا معه لساعات طويلة، خروفي حنتوش كان حارس المرمى، وأنا أهاجم ميسّي وفريقه، وأدخلنا في مرماهم خمسة أهداف.

أراد ميسّي أن يضمّني أنا وحنتوش إلى فريق برشلونة لكنّنا رفضنا، نريد أن نعود إلى أبو هندي لأنّ الأغنام هناك تنتظرني، إذ لا يوجد أحد غيري ليحلبها، فأبي في السجن منذ ستّ سنوات وبقي له تسع عشرة سنة.

سأقول لكم سرّاً: أخبرني ميسّي أنّه سيزور وادي أبو هندي بعد سنتين. سنقيم مونديال 2014 في وادي أبو هندي، سننظّف معاً الأرض من الألغام، وسنبني أكبر ملعب في العالم، وسنسمّيه ملعب حنتوش، وسيكون الخروف شعار المونديال.

أهلاً وسهلاً بكم في وادي أبو هندي، نحن جميعاً بانتظاركم.

المصدر: مؤلفة هذه القصة، صالحة حمدين، طفلة لم يتجاوز عمرها الأربعة عشر ربيعاً، تعيش في وادي أبو هندي في فلسطين المحتلة. وقد حازت قصتها «حنتوش» على جائزة هانز كريستيان أندرسون لقصص خيال الأساطير في عام 2012.

والتوق إلى التحرر من دورة التبادل المادي هو سر إبداع التصوفيات أي الحياة الطليقة من الحاجة المادية.

والتوق إلى التحرر من دورة التواصل الرمزي هو سر إبداع الحياة الطليقة من التواصل الجماعي والاقتصار على مناجاة المطلق.

وهذا التوق بكل ضروبه اليوتوبية والاسكاتولوجية والأسطورية والصوفية ومناجاة النفس هو جوهر الفاعلية الرمزية، والمعين الذي تنساب منه كل الفاعليات الرمزية الأخرى، العلمية والجمالية والخلقية.

فمن دون شروط الإمكان التي يؤسسها التحرر الخيالي من إكراهات الواقع المتدني، لا يمكن تصور مفهوم البطولة التي هي مغالبة المستحيل النظري والعملي لجعله ممكناً.

السياسات الثقافية الرسمية قسمّت المكان والزمان العربي

فقدان الطموح والشعور بالغنى التاريخي هو علة القصور في مسيرة التكامل العربي. فالسياسة الرسمية العربية أفقدت الإنسان العربي الطموح نحو ما لا يمكن أن يتحقق من دون محاولات التحرر من الأحياز الآسرة لحرية الفكر الإنساني المطلقة. فهذه المحاولات الساعية إلى التحرر من أسر الأحياز، أي المكان والزمان وسلم الرتب والدورة المادية والدورة الرمزية، لا تصبح فعلية إلا إذا تحققت رمزياً. وهي لا تتحقق رمزياً إلا إذا باتت الثقة في المشروع التاريخي التائق إلى السلطان على الأحياز همّ الجميع. فالأمم السابقة إلى التقدم، كان أساس نهضتها، سعيها إلى تكوين القاطرة المحركة للإبداع الفكري والعلمي، والمكونة للإنسان المنتج والمبدع بالتعليم المتميز والمستجيب لحاجات التنمية، تكويناً للبشر فنياً وخلقياً، وإبداعاً للنظريات وتطبيقاتها.

أما السياسات العربية فقسمت المكان العربي الواحد. وأصبح بعض البلدان أكثر ارتباطاً بمستعمر الأمس مما كان عليه قبل الاستقلال، وأكثر من ارتباطه بباقي الأمة. وساهمت

السياسات التربوية والثقافية الرسمية في تقسيم الزمان العربي أيضاً. فكادت محاولة إضفاء الشرعية على قطرية الدول تقضي على التاريخ المشترك عندما صار كل بلد لا يهتم إلا بتاريخه الخاص أو بدوره هو في التاريخ المشترك مركزاً على قطرية التاريخ، حتى إن التاريخ المشترك كاد يتلاشى، ولم يكد يبقى منه شيء ذو بال.

ومن المعلوم أن وحدة المكان، ممثلة في الجغرافيا الواحدة، ووحدة الزمان ممثلة في التاريخ الواحد، شرطان لا بديل عنهما في بناء الوحدة التي تمثل أرضية التنشئة المشتركة لشباب الأمة استعداداً للمستقبل. فالمكان يصبح بفعل الجماعة المتجاورة جغرافيا حضارية بعد أن كان جغرافيا طبيعية. والزمان المتوالي يصبح بفعل الجماعة، تاريخاً حضارياً بعد أن كان تاريخاً طبيعياً. والجغرافيا والتاريخ الحضاريان هما الوحدة الروحية للجماعة القائمة في المكان وفي الزمان، وهما أساس الحدود الثقافية بين الأمم، الحدود التي تعلو على الحدود السياسية ولا تعترف بالقطريات. لذلك كانت القطريات حرباً عليها، استمراراً لحرب المستعمر عليها.

وحاولت السياسات الثقافية الرسمية القضاء على وحدة اللغة والخيال من خلال فلكلورية الثقافة الداعمة للهويات القطرية. ومن غير نفي الثراء الممكن الذي ينتج من إحياء التراثات المحلية، يمكن أن يؤول حصر الثقافة فيها إلى تفتيت الثقافة العربية تفتيتاً يشبه ما حصل للمكان والزمان العربيين. وهذا يوجب الحذر ومحاولة إحداث توازن يحيي المحلي دون أن يقتل المشترك.

فاللغة افتكت منها الثقافة العالمة بحجة التحديث وتحصيل المعرفة الحديثة، والثقافة الشعبية بحجة الواقعية التعبيرية وإحياء التراث المحلي، وكأنهما لا يحصلان باللسان العربي الجامع، وقد استطاع في أدب ألف ليلة وليلة أو في الملاحم الشعبية أن يكون بلسان عربي جامع، هو ليس عين اللسان الذي تكتب به الثقافة العالمة.

وفك الكماشة الأول أقل خطراً على وحدة اللغة العربية من فكها الثاني لأن الثقافة العالمة مهما استبدت لن تقسم الشعوب إلا عندما تتحول إلى إيديولوجيا التحديث المستبد وسياسة تجفيف المنابع، كما يحصل عند بعض النخب المغتربة التي باتت تحتقر التراث العربي وتشترط للتحديث القطع البات مع الماضي الذاتي.

كما أدت بعض السياسات الثقافية إلى تشتيت وحدة الذاكرة والتراث من خلال تهميش الرموز المشتركة من معالم وشخصيات وأعمال إبداعية.

ونتج من هذه السياسات تردي السلم الذوقي والسلم الفكري إضافة إلى تردي الخطاب الإعلامي مما أثر سلباً على لاحمات الوجود الجمعي وعلى مستوى التكامل بين البلدان العربية. فلم يكن ممكناً للسياسات الرسمية أن تضفي الشرعية على قطرية الدولة من دون نزع الشرعية عن تراث ينفيها أو ينسبها إلى حد يجعل كل قطر مضطراً إلى أن يكون على نحو ما كانت عليه السلطنات في القرون الوسطى. ولكن الثقافة العربية كانت عصية على الاستئصال. فصمدت اللغة العربية والوحدة التراثية والتاريخية للأمة في وجه هذه السياسات الرسمية التي حاولت تقويضهما، كما صمدت في القرن الماضي في مواجهة خطط الاستعمار التي سعت للقضاء على اللغة العربية، أصل أصول الوحدة الثقافية خاصة في المغرب العربي. فاللغة العربية حُفظت بفضل القرآن الكريم والثقافة الدينية التي كانت الثقافة الغالبة على مفكري عصر النهضة. كما فشلت محاولات إضفاء الشرعية على الدول القطريّة في القضاء على الوحدة التراثية والتاريخية للأمة. وكان سرّ المحافظة على الوحدة ذا مصدرين، أوّلهما هو الصحوة الدينية التي لم يكن بوسعها إلا أن تكون تقوية للوحدة التراثية والتاريخية للأمة، وثانيهما هو إيديولوجية القومية العربية في المشرق العربي التي أحيت التراث العربي الأدبي والفكري.

الإنتاج الإبداعي يعزز المشترك العربي

يستخدم مفهوم الثقافة للدلالة على النتاج الأدبي والفني والفكري أو المعرفي. ويستند

صمدت اللغة العربية والوحدة التراثية والتاريخية للأمة في وجه السياسات الرسمية التي حاولت تقويضهما، كما صمدت في القرن الماضي في مواجهة خطط الاستعمار التي سعت للقضاء على اللغة العربية، أصل أصول الوحدة الثقافية خاصة في المغرب العربي

يستند التكامل الثقافي في الوطن العربي إلى عدة عوامل أهمها اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد

***

رغم تعثر التكامل الرسمي الثقافي العربي، لم تنقطع العلاقات الثقافية الفردية والأهلية المباشرة

التكامل الثقافي في الوطن العربي إلى عدة عوامل أهمها اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد، وهو الموروث والإطار المشترك الحافظ لجزئيات التنوع الثقافي في كل بيئة محلية حسب مواصفاتها السكانية والجغرافية والإثنية فضلاً عن التبني التاريخي للقضايا المشتركة وبالأخص قضية فلسطين. ويوجد تنوع ثقافي ضمن الفضاء الثقافي العربي المشترك، قد ينجم في جانب منه عن مزايا وخصائص اجتماعية ومسارات تاريخية متمايزة، أو عن اختلاف في الانتماء الديني، أو اختلاف في اللغة أو القومية (الأكراد في العراق، والأمازيغ في شمال أفريقيا، على سبيل المثال).

ورغم تعثّر التكامل الرسمي الثقافي العربي، لم تنقطع العلاقات الثقافية الفردية والأهلية المباشرة. وترتكز هذه العلاقات على المبادرات الفردية والشعبية والإحساس العام بالانتماء القومي والديني وتبني القضايا الإنسانية العادلة والتواصل بين المثقفين أنفسهم.

ولا تزال بعض القيود تعوق نمو التعاون الثقافي العربي. فإذا كان وجود الحدود عازلاً مادياً، تشكل الرقابة الرسمية الملحقة بوزارات الثقافة والإعلام فضلاً عن الرقابة المجتمعية المسلطة، عازلاً معنوياً وعقلياً. وإذا اجتمع العازلان، يؤديان إلى شلّ المثقف وتحويله إلى موظف خاضع للإيديولوجيا الواحدة. كما أن تنامي الميول التعصبية في فترات التأزم والتراجع السياسي والثقافي، يسهم بدوره في تغليب النظرة الأحادية إلى الثقافة العربية ومكوناتها، وصولاً إلى ظهور بعض النزاعات الإقصائية أو الإلغائية التي لا تعتبر بالتنوع الثقافي في أي مجال من المجالات، وتسعى لتعميم نظرات معادية للثقافة والفنون. وما يزيد هذه النزعات خطورة، هو تغلغلها في الأوساط الشعبية نفسها، حيث تقدم نفسها تعبيراً أصيلاً عن ثقافة المجتمع العربي، رغم تناقضها في الكثير من الأحيان مع العادات والتقاليد التي تكون غالباً أكثر انفتاحاً وعفوية[1].

الهوية العربية في الشعر والرواية

الإنتاج الأدبي والثقافي، ومنه الرواية والشعر، هو مجال بحث وتحليل واسع الأفق ينبض بإيقاع الحياة، ويصوّر مختلف زوايا المجتمع، وينطق بهمومه، ويحمل أحلامه. وهذا الإنتاج هو أيضاً أرض خصبة تغذي ملامح «المجتمعات المتخيلة»[2]، ونواة لبناء هوية وطنية على مبادئ إنسانية يجتمع عليها شمل أفراد من جذور مختلفة في حدود جغرافية مستجدة، وفي لغةٍ واحدة موحّدة جامعة. وكان للرواية والشعر العربيين دورٌ هام في تكوين الوجدان العربي عبر مراحل وحقب مختلفة، فكانت تولد من جديد مع كل تحوّل أو نكسة وتتخذ ملامح جديدة من الذات الفردية والجماعية في منطقة غنية بالإشارات والملامح والتحوّلات.

الشعر ديوان العرب

احتل الشعر ركناً أثيراً من أركان الثقافة العربية، في جميع عصورها، فكان أعلى فنون اللغة العربية شأناً، بوصفه «ديوان العرب». وبعد أن شهد الشعر تراجعاً نسبياً، ولفترة محدودة من الزمن، سرعان ما استعاد مكانه المحوري في الثقافة العربية، من حيث هو مُنتَج ومُنتِج لها في آن. وكان الأدب العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة الشعر، مسرحاً تدور على خشبته أكثر عروض الشد والجذب داخل الذات القومية المشطورة؛ بين جياد الماضي الذهبي، تشدها إليه وترى فيه مرآة المستقبل، وعربات التجديد والتحديث، التي ترى في انفتاح الحاضر على الحضارة الغربية الحديثة، بوابة وحيدة لتحقيق الحداثة والعبور إلى المستقبل.

وقد حضر الشعر التقليدي بقوة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبقي حاضراً بقوة طوال شطر من القرن العشرين، على أيدي شعراء كبار مثل أحمد شوقي وحافظ ابراهيم ومعروف الرصافي وكثيرين غيرهم. ثم أخذ هذا

الحضـور ينحـسر مع نهايـة النصـف الأول من القـرن العشرين، واسـتعاد، بعد ذلك، شـيئاً من رونقـه وحيويته، على يد الشـاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري. وكان الشـاعر المصري، والقائـد في الثـورة العرابيـة محمـود سـامي البـارودي، هو الـذي مهد بقصائـده «الإحيائية» لعودة التقليديين إلى منابع الشـعر الأولى، وحمل الشـعر العربـي خـارج وهـدة مـا سـمي بعصر الانحطاط، حيث علق قروناً طويلة، عقب سقوط بغـداد تحت سـنابك المغول في عـام 1258. وليس مـن قبيـل الصدفـة أن لُقـب أحمد شـوقي بأمير الشـعراء العرب، وقـد تقاطر الشـعراء والكتاب مـن مختلـف البلـدان العربيـة إلى دار الأوبـرا الملكية في القاهرة في عام 1927 لتكريمه ومبايعته أمـيراً لهم، في تأكيد عـلى انتمائهم جميعاً إلى عالم شـعري ولغوي واحد.

الإطار 5-2 أمير الشعراء أحمد شوقي: شاعر العروبة

كان شوقي شاعر العروبة بكل دولها وولاياتها وإماراتها، تغنّى بفرحها وحزن لمآسيها. فتراه يبكي دمشق نكبتها :

سلام من صبا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق

ويتغنى بجمال لبنان:

لبنان والخلدُ، اختراع اللّه لم يوسم بأزين منهما ملكوته

ويحيي شهيد ليبيا عمر المختار بعد استشهاده:

ركزوا رفاتك في الرمال لواء يستنهض الوادي صباح مساء

وكان هوى الشوق لمصر يلج في داخله وهو في منفاه في إسبانيا. ومن أجمل أبياته في شوقه لوطنه:

وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي

وأشهر ما قاله أحمد شوقي من شعر أصبح مثلاً عاماً :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هُمُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وقبل رحيله بخمس سـنوات توافد شـعراء العروبة من أقطار عربية عديدة إلى مصر لإقامة مهرجان تكريمي رائع له في دار الأوبرا الملكية. وفي ذلك المهرجان ألقى حافظ إبراهيم قصيدته الشهيرة التي دشنت مبايعة الحاضرين أجمعين لأحمد شوقي أميراً للشعراء:

أمير القوافي قد أتيتُ مبايعاً وهذي وفود الشرق قد بايعتْ معي

وحفلـت قصيدتـه التـي ألقيـت في ذلك المهرجان بحفـز لنفوس أبنـاء الأمة العربية عـلى التواصل والتضامـن في مختلف المجالات:

كان شعري الغناء في فرح الشرق وكان العزاء في أحزانه
قد قضى الله أن يؤلفنا الجرح وأن نلتقي على أشجانه
كلما أنّ بالعراق جريح لمس الشرق جنبه في عُمانه

المصدر: أحمد شوقي، الأعمال الكاملة، 1984، بتصرف.

الإطار 5-3 أبو القاسم الشابي: الشعر العابر للأجيال

استعار الشباب العرب في جميع ثورات المد التحرري العربية شعار الثورة الأسمى من شعر الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

لو قدمنا عجز البيت الأول على صدره لكان المعنى أن القدر لا يمكن إلا أن يستجيب إذا أراد الشعب الحياة. لكن هذا القلب يبين أن البيت هو في الحقيقة صيغة شعرية لآية قرآنية مفادها أن الله لا يغير ما بقوم (=استجابة القدر) حتى يغيّروا ما بأنفسهم (=إرادة الحياة).

﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (سورة الرعد، الآية 11).

و«حتى» تعني «إلا إذا». والجمع بين «لا» و«حتى» في الآية القرآنية يعني «لا... إلا إذا»:

وقد صاغها الشابي شعراً معتبراً «إذا وفقط إذا» مرادفة «لا بد». وهذا فهم دقيق لدلالة القضاء والقدر. وهو دون شك فهم مقابل تمام المقابلة لفهم عصر الانحطاط: وبهذا المعنى فالثورة ثورة على عصر الانحطاط بما كانت ثورة على الفهم المنحط للقضاء والقدر وعودة إلى المعنى الأصلي لهذا المفهوم كما حددته الآية.

والمعلوم أن الآية الكريمة التي صاغ الشابي صورتها الإيجابية شعراً تتعلق بالتغيير السلبي أي إن الله لا يجعل الأمم تتردى إلا إذا هي أرادت ذلك، أي إن الله يميت خلقياً وحضارياً من يريد الموت الخلقي والحضاري من الأمم. قلبها الشابي مستنتجاً معناها الموجب ومعتبراً القدر مأموراً بالاستجابة الحتمية لإرادة الشعوب بإطلاق إن سلباً فسلباً وإن إيجاباً فإيجاباً، وذلك هو التأسيس التام للحرية.

إذا كان البيت الأول تأسيساً أنطولوجياً ودينياً لحرية الشعوب يبني البيت الثاني ذلك على علاقة بين القانون الطبيعي والقانون التاريخي في الوجود الإنساني. فعندما يقول الشابي في صدر البيت الثاني إن الظلام لا بد أن ينجلي فإنه يتكلم على قانون فلكي هو قانون توالي الليل والنهار. والاستعارة الناقلة إلى عجز البيت الثاني هي التي تجعل حتمية الانتقال من العبودية إلى الحرية في منظور الشاعر من جنس حتمية التداول بين الظلام والنور.

ولا يمكن أن نفهم هذه المفارقة إلا إذا أدركنا أن التشبيه مقلوب هنا. فلكأن الشابي يقول إن حتمية التحرر من العبودية في التاريخ تشبه حتمية التوالي بين الظلام والنور في الطبيعة. لكن التوالي الطبيعي حتميته تكرارية من جنس العود الأبدي في حين أن التوالي التاريخي من جنس الترقي الحلزوني: فكل ثورة تحررية يحكمها قانون البيت الأول أي إرادة الشعب فيكون الفهم مرهوناً بمعنى البيت الأول.

فإذا أراد الشعب الحياة كان التحرر حتمياً. ومن ثم فالقراءة الثانية لهذا البيت القراءة التي يعوض فيها الكثير من المنشدين الظلام بالظلم لا تستقيم لأن ذلك يفقد المعنى عمقه: فلا شيء يثبت أن الظلم ينجلي في حين انجلاء الظلام أمر حتمي، والمعنى المقصود هو معنى الفاعلية التي ينسبها الشابي إلى قدرة الإرادة الحرة.

وبذلك فإن الشابي حتى وإن لم يكن قاصداً كل ما استُخرج من البيتين يعد الأب الروحي للثورة العربية الحالية من حيث هي:

ثورة روحية تحرر المسلمين من الفهم الخاطئ للقضاء والقدر.
وثورة معرفية تحررهم من النظرة الحتمية لقوانين التاريخ الإنساني.

المصدر: أبو يعرب المرزوقي.

ونجحت الحركة الرومانسية في إثارة رياح قوية للتجديد في الشعر واللغة، وكان لها سلالة مديدة من الشعراء العرب داخل الأقطار العربية وخارجها. ومع كل من أحمد زكي أبو شادي، وأحمد شوقي، وإبراهيم ناجي، وعلي محمود طه، وأبو القاسم الشابي، والياس أبو شبكة، وأمين نخلة، وسعيد عقل وغيرهم، عرفت اللغة العربية شعراً جديداً، وروحاً جديدةً لم تعرف مثلها من قبل. ولا يمكن التحدث عن الرومانسية من غير التوقف عند جبران خليل جبران؛ شاعراً وفناناً ومفكراً ثورياً، ارتقى بالرومانسية العربية إلى أماكن فريدة من التميّز والإبداع. فمع جبران، جاز للرومانسية العربية أن تكون يقظة وثورة تحمل فكرة القطع مع التقاليد الميتة، والجهر عالياً بالرفض، وفكرة الهدم والبناء.

ومع الدور التاريخي الهام الذي أدته الرومانسية بكل أشكالها وإسهاماتها النظرية والنصية، كان الشعر محطة هامة أيضاً نحو التحرر من أثقال التقليد ومن قيود النمط التي تفرض بفعل عوامل كثيرة على المجتمع والثقافة، فتترسخ في جميع أشكال الوعي والممارسة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، انطلقت رحلة تجديد القصيدة العربية على يد الشعراء العراقيين نازك الملائكة وبدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي. وتطورت المسيرة المجددة التي كان الشعراء العراقيون روادها منذ 1947، ليواصلها العديد من الشعراء العرب. وإذا كانت هذه المسيرة قد بدأت بالتعرض للشكل الوزني للقصيدة العربية، فما لبثت أن اتجهت من ثم صوب الأساس الشعري نفسه وعلاقته مع بنيان القصيدة.

وبعد قصيدة التفعيلة التي أتى بها «الشعر الحر»، جاءت قصيدة الحداثة، التي وجدت مناخاً ملائماً لها، في مجلة «شعر»، والحركة التي انتظمت حولها، وما قدمته من نماذج شعرية وترجمات وبحث وتنظير، وما أثارته من معارك أدبية، دارت حول التراث والحداثة والتأصيل. ففي بيروت، تأسس تجمع من شعراء ومثقفين لبنانيين وسوريين، وأعلن التجمّع عن تأسيس مجلة شعر وهي مجلة فصلية، موجهة لخدمة قضية الشعر والدفاع عنها، ومنبر للحداثة الشعرية العربية. وصدر عددها الأول في كانون الثاني/يناير 1957. وكانت مجلة شعر ملتقى هاماً من ملتقيات الإبداع العربية في مجال الشعر والنقد، وصورة من صور التكامل الثقافي العربي، ونافذة تطل الثقافة العربية منها على الثقافات العالمية، بشوق معرفي، وبدون خوف من فقدان الهوية.

وفي الحديث عن الشعر لا بدّ من ذكر شاعر عربي وعالمي من فلسطين هو محمود درويش، الذي وحّدت كلماته العرب وغير العرب، جامعاً بين التعبير الفني في أرقى مستوياته وبين المحتوى الوطني والقومي والإنساني. لقد ألهمت قصائده

الإطار 5-4 دلالة الأرض في قصيدة محمود درويش

تتكشف أولوية الموضوع، أي الأرض، على الذات في قصيدة «عاشق من فلسطين»، القصيدة الأولى من ديوان يحمل عنوانها.

عيونك شوكة في القلب
توجعني ... وأعبدها
وأحميها من الريح

وتبوح القصيدة «برؤية» تصف أحوال الاغتراب، وبيقين يهمش الاغتراب ويؤكد «الهوية المحققة»

فلسطينية العينين والوشم
فلسطينية الإسم [...]
فلسطينية الكلمات والصمت

ومع أن الشاعر يبشر بالانتصار، في نهاية قصيدته، مكرراً ثلاث مرات تعبير «لن تمروا»، فإن هذا الانتصار قائم في الفضاء الملحمي، إذ يصرّح الشاعر قائلا:

بلادي البعيدة عني ... كقلبي!
بلادي القريبة مني ... كسجني!
لماذا أُغَنّي
مكانا، ووجهي مكان؟

المصدر: دراج، 2009.

المثقف العربي هو إنسان مسكون بالهمّ العربي، واقعاً ومصيراً، هوية ولغةً وثقافةً، وهو لا يكف عن البحث في علل الراهن الفاجع، ومسارب النور والخلاص المحتملة، جاعلاً من حزن الجماعة حزنه الشخصي، ومن آمالهم أملاً له، ومن الحلم العربي هادياً ودليلاً لفكره

أجيالاً بكاملها ووحّدت الأفراد فيها في حالة من التحفز الوجودي نحو الحق والحرية والانتماء العربي الإنساني. ويحتل موضوع الأرض، أرض فلسطين، وكل ما ينبت فيها ويفوح منها، وشوق العودة إليها، مكانة محورية في نتاج الشاعر محمود درويش.

وساهم في الحركة الشعرية العربية شعراء وأدباء عرب من معظم البلدان العربية. وما من شك أن اللغة العربية الواحدة والمشتركة هي الحامل الأساسي لهذا التواصل. والمثقف العربي، عموماً، سواء أكان أكاديمياً أم إبداعياً، هو إنسان مسكون بالهمّ العربي، واقعاً ومصيراً، هويةً ولغةً وثقافةً، وهو لا يكف عن البحث في علل الراهن الفاجع، ومسارب النور والخلاص المحتملة، جاعلاً من حزن الجماعة حزنه الشخصي، ومن آمالهم أملاً له، ومن الحلم العربي هادياً ودليلاً لفكره.

الأدب والرواية

في أواخر القرن التاسع عشر، نشأ فن الرواية العربية، بمفهومها الغربي المعاصر، استجابة للتغيرات التي حدثت في البلدان العربية نتيجة للتغلغل الاستعماري والاحتكاك بالحضارة الغربية وثقافتها. وكانت الرواية، في بداياتها، تعليمية تثقيفية، تصبو إلى التعريف بالحضارة الغربية بشكل يمكن وصفه بالاقتباس والتعريب، لتلائم المحيط العربي. فكانت ترجمة رفاعة رافع الطهطاوي لرواية فينيلون «مغامرات تليماك» في عام 1867، وإصدار رواية سليم البستاني «الهيام في جنان الشام» في عام 1870. وأصدرت زينب فواز، الكاتبة اللبنانية المقيمة في مصر، الرواية الأولى بقلم امرأة في عام 1895. وتعتبر رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل، الصادرة في عام 1914، الرواية العربية الأولى شكلاً ومضموناً وقد أسست للمدرسة الواقعية في معالجة القضايا الاجتماعية وتوصيفها هموم الناس والواقع الاجتماعي. وهي السمة التي ستتواصل في العقود التالية، مع نشوء الأحزاب، لتقولب المخيلة ضمن إيديولوجياتها الأحادية، فيبقى الروائي والقاص، عموماً، أسير الحياة اليومية وتصوير الحدث الراهن.

ولم تعرف البلدان العربية الرواية في آن واحد. بل تفاوتت الإصدارات والمستويات تماشياً مع التطور المجتمعي والاقتصادي لكل بلد على حدة. وإذا كان لبنان ومصر منشأ الفن الروائي، فإن العراق لحق بالركب في عام 1928، والمملكة العربية السعودية في عام 1930، والسودان في عام 1948، والكويت في عام 1962. وكانت تونس الأولى في المغرب العربي في عام 1935، تلتها الجزائر في عام 1947 والمغرب في عام 1957. وكانت للمرأة مساهماتها في الإصدار الروائي وكانت موضوعاتها شبيهة بما قدمه الرجل من روايات واقعية وتاريخية مستمدة من التراث وفق منظور تعليمي يؤكد على الموعظة الحسنة.

◄ رواية الاستقلال والعروبة

في زمن الاستقلال، شهدت الرواية ولادة من نوع آخر، فالسلطات الوليدة لم تحتفِ باستقلالية الثقافة والمثقفين، بل أمعنت في محاولة تسخيرهم، وبمختلف الطرق، لصالحها. هكذا، دخلت الرواية العربية في مسارٍ جديد محفوف بالتناقضات، يمتزج فيها صوت شجب الاستبداد والتمسك بالأحلام الوطنية. وكثر هم الروائيون الذين تناولوا هذا الواقع من زوايا مختلفة، منهم نجيب محفوظ الذي كتب عن ثورة مصر في عام 1919 في ثلاثيته الشهيرة «بين القصرين»، و«قصر الشوق»، و«السكرية» (1956-1957)؛ وعبد الرحمن منيف في «مدن الملح» (1984)، والجزائري محمد ديب في «الدار الكبيرة» (1952)؛ وتوفيق يوسف عواد في «الرغيف» (1939). وكتب عدد من الروائيين عن القهر والقمع والسجون فيما أصبح يعرف بأدب السجون، حيث السجن هو الفضاء الخارجي الآسر تمارس فيه أبشع أساليب التعذيب، والفضاء الداخلي الرحب، المنسكب في روايات أصبحت خطاباً بليغاً ورسالة مثقلة بإيحاءات ودلالات نقدية لاذعة لغياب الحريات.

وانعكس تأزم الوضع السياسي المحلي والتأثر بانقسام القوى العظمى على الرواية. فبرز اتجاه الواقعية الاشتراكية، تأثراً بأدب الاتحاد السوفياتي سابقاً، في العراق مثلاً. ويعتبر فيصل دراج، صاحب كتاب «الذاكرة القومية في الرواية العربية»[3]، أن الرواية وحدت المجتمع العربي في قومية النص الروائي. فالروائية المصرية رضوى عاشور تكتب عن «الأندلس» وهي تحلم بفلسطين، والروائي السعودي عبد الرحمن منيف يكتب عن السعودية وهو مقيم بين الشام وبغداد.

وفي تلك الفترة تأثر عدد من الكتاب العرب بالرواية المبنية على الفلسفة الوجودية، في روايات سارتر وكامو مثلاً، فتكوّنت بيئة خصبة لكتابة روايات واقعية تطرح أسئلة وجودية. فتساءل نجيب محفوظ عن وجود الله والسلطة والدين والجنس، وتساءل سهيل إدريس عن هوية الإنسان العربي وعلاقته بتراثه وماضيه وبالغرب. وتوقفت كوليت خوري عند علاقة المرأة بالرجل لتربط بين تحرر المرأة والتحرر الاقتصادي الذي من دونه لن تتحرر المرأة معنوياً. بهذه الأسئلة عبرت الرواية عن هواجس مرحلة زمنية وجيلٍ كامل على امتداد الوطن العربي.

الأدب المقاوم

كان لنكسة عام 1967 واحتلال إسرائيل لأراض عربية جديدة صدى مدوٍّ، إذ بدأ العمل الفدائي في العديد من الروايات مَعبراً للنهوض من خيبة الأمل وللتحرر من الشعور بالهزيمة وإطلاق الذات العربية. فروايات ليلى عسيران، وسحر خليفة، وليانة بدر، وإميل حبيبي، وغسان كنفاني، وجبرا ابراهيم جبرا، وحميدة نعنع وغيرهم، تناولت جميعها المقاومة الفلسطينية وصوّرت بطولاتها. ليلى عسيران مثلاً، رأت في العمل الفدائي «أعجوبة السلاح تخلق إنساناً بعد أن كان كومة مرمية في شوارع المخيمات»[4]، فكانت روايتها الأولى «عصافير الفجر» (1968) عن الفدائيين ثمرة لهذا الاتصال الوثيق بالواقع. وقد أثار واقع انخراط المرأة في العمل الفدائي تساؤلات، تطرقت إليها الرواية، حول الموقف من مشاركتها ودورها والتشكيك بقدرتها على تحمل أعباء العمل الثوري.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، حلّت العبثية الواقعية محل العمل الفدائي موضوعاً في الرواية. وفي الوقت ذاته، برزت أشكال جديدة من فنون الرواية، حملت أبعاد الهوية والانتماء والعلاقة بالتاريخ، وتناولت التطورات السياسية في منطقة تعيش سباقاً بين الحرب والسلم، غلبت فيه الحرب مراراً فتركت بصماتها على اليوم والغد كحربي الخليج الأولى والثانية. ودفع الإحباط واليأس، جراء الحربين، بالإضافة إلى أنظمة الحكم الاستبدادية، إلى اتجاه جديد في الكتابة الروائية، أوغل في التاريخ تجنباً للحاضر، وأعاد تقديم النصوص الصوفية والاستطرادات اللغوية تمويهاً وهروباً، وربما تمسكاً بالبقاء.

ولم تغفل الرواية واقع الحال اليومي في المدينة، الغني بالتفاصيل الملوّنة غنى الذات الفردية والجماعية، فجاء الكثير منها مشحوناً بمخزون من صور الغربة والحياة اليومية. والمادة الأساسية في معظم هذه الروايات هي المدينة وتناقضاتها، في صور من صنع المخيلة، تسقط على خصوصية المكان، وتصبح كياناً لغوياً غير مرتبط بالضرورة بمكان ولا بزمان معيّن.

الهوية العربية تتجلّى في السينما والتلفزيون

الإنتاج السينمائي

أدّت السينما المصرية، وبعدها السينما اللبنانية، دوراً هاماً في تكوين هويةٍ عربيةٍ موحّدة وفي توطيد أواصر التعاون في مواجهة التحديات الاجتماعية. فالسينما المصرية انطلقت في أواخر القرن التاسع عشر بعد فترة وجيزة من نشأتها في أوروبا، في حين نشأت السينما اللبنانية في عام 1929.

أدّت السينما المصرية، وبعدها السينما اللبنانية، دوراً هاماً في تكوين هويةٍ عربيةٍ موحّدة وفي توطيد أواصر التعاون في مواجهة التحديات الاجتماعية

وفي هـذه الفـترة بالـذات، ظهـرت صناعـة الأفلام في دول عربية أخرى مثل تونس والجزائر والعـراق والكويت والمغـرب وموريتانيا، في حين حاولت بعض الدول مثل العراق ولبنان وسـوريا والجزائر دعم الإنتاج السينمائي في فترة الستينات، ولكـن هـذه المحاولات لـم تثمر في غياب سياسـة ثقافيـة واضحة المعالم.

الفيلم الوثائقي

شـهد العقـد الأخـير تصاعـداً في دور المـرأة والشـباب في إنتاج الأفلام الوثائقية. وأسباب ذلك عديدة منها انتشار القنوات الفضائية وتخصيص قنـوات لعـرض الأفـلام الوثائقيـة بالإضافـة إلى إقامـة المهرجانات وإمكانية تحميل وعرض الفيلم الوثائقي/الفيديو على مواقع الإنترنت. وهذا جعل الفيلـم الوثائقـي، أداة للتفاعـل الاجتماعي العابر للحـدود القطريـة لأن للفيلم الوثائقـي «حدوثة» مثـيرة وجاذبـة للانتبـاه، «ذات فكـرة لهـا قيمة إنسـانية، قيمة تجعـل الفيلم الوثائقـي قادراً على مواجهة لغـة المحو التي تدخل العديد من الأفلام، في خانة الاسـتهلاك المبـاشر اليومي»[5].

وإذا كانـت القضيـة الفلسـطينية قـد شـغلت مسـاحة واسـعة في اهتمامـات مخرجي السـينما الوثائقيـة المعروفين في الوطـن العربي، مثل مي مـصري وجان شـمعون وقاسـم حول وميسـون باججي، أصبح واقع التغيرات السياسية في العقد الأخير، والحراك الشـعبي في الوطن العربي، مادة للعديد مـن الإنتاجـات الجديدة، كفيلـم «الميدان» للمصريـة جيهان نجيم الذي تابع يوميات شـباب افترشـوا ميدان التحرير على مدى أشهر لمواجهة السـلطة، و«سُـلّم إلى دمشـق» للمخرج السـوري محمـد ملـص الذي يوثـق لمشـاركة مجموعة من الشـباب السـوريين في الحـراك الشـعبي العفوي والسـلمي والتغـيرات في سـوريا في عـام 2011، و«شـتات الشـتات.. فلسـطينيو العراق» للمخرج التونسـي جمـال الـدلالي، الـذي يوثـق مأسـاة فلسـطينيي العراق في معظم البلدان التي هاجروا إليها، بعـد ان أُجبروا على الهجـرة، للمرة الثانية، مـن بيوتهـم في بغداد إثـر تهديـدات تعرضوا لها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. واسـتعار المخرج التونسي محمد زرن عنوان فيلمه «الشـعب يريد» من شـعار الانتفاضة التونسـية الذي تردد عالياً، في الشـوارع العربيـة، مصـوراً بعدسـته مشـاعر التونسـيين وهم يستنشـقون هواء الحرية.

فلسطين الغائبة الحاضرة في الواقع العربي

كانت القضية الفلسـطينية موضوعاً رئيسـياً للميلودرامـا السـينمائية، إذ نالت حصة كبيرة من الإنتاج السينمائي العربي.

وشـكلت نكسة 1967 منعطفاً مصيرياً في واقع المنطقة العربية، كان له تأثيره على مختلف نواحي الحيـاة الثقافية، ومنها السـينما، فكانت تطوّرات السـاعة الاجتماعية والوطنيـة موضوعاً لتجارب بـارزة في فـن السـينما، ونشـأت حينـذاك حركة ناشـطة في الإنتـاج والنقـد السـينمائي. وفي تلـك الفـترة، بدأ التعاون العربي في السـينما، ومحوره أيضـاً القضية الفلسـطينية في فيلـم «المخدوعون» للمخرج المـصري توفيق صالح. وهو فيلم مأخوذ عـن روايـة «رجال في الشـمس» لغسـان كنفاني. وفي عـام 1974، قدمـت المؤسسـة العامة للسـينما بالتعاون مع مؤسسـة السينما اللبنانية فيلم «كفر قاسـم» للمخـرج اللبنانـي برهان علويـة، يتناول مجـزرة كفـر قاسـم عـبر قصـة عاصـم الجندي وحـوار عصام محفـوظ. ومن آخر الأفـلام التي أنتجت في هذا السياق فيلم «باب الشمس» للمخرج يـسري نصراللـه، وهـو مبني عـلى روايـة الياس خـوري، ويحكي حكاية وطن بـلا جيش اغتصبه جيش بلا وطن.

وتوالـت الأفـلام التـي تناولـت القضيـة الفلسـطينية من وجهات مختلفة. فكانت فلسطين مسرحاً لنقـد الواقع العربي والعلاقـات الطبقية، ومـرآة لحياة الفرد والمجتمع. وما كان فيلم محمد ملـص «أحـلام المدينـة»، الـذي تـدور أحداثه بين دمشـق والقنيطرة في مطلع الخمسينات من العقد الماضي، وتنطلق من الوحدة بين سوريا ومصر، إلا أن وضع القضية الفلسطينية تارة حجة للانقلابات

تصاعد دور المرأة والشباب في إنتاج الأفلام الوثائقية التي أصبحت أداة للتفاعل الاجتماعي العابر للحدود القطرية. فهو «حدوثة» مثيرة وجاذبة للانتباه، ذات فكرة لها قيمة إنسانية

العسكرية وتارة ذيلاً ختامياً للشعارات والبيانات، فتتقدم الوحدة في الفيلم وطرق الوطن فارغة. ويطور ملص هذه الفكرة في فيلم «الليل» (1992) حيث قوافل المتطوعين الذين يذهبون إلى فلسطين ويعودون منكسرين ومحطمين. ومن عمق هذه العلاقة بين المواطن السوري والقضية الفلسطينية، برز فيلم أسامة محمد «نجوم النهار» (1988) الذي تدور أحداثه حول التخطيط لحفل زفاف في بيئة ريفية غادر بعض أفرادها إلى العاصمة وانخرطوا في مؤسساتها العسكرية والأمنية، فيجزم بالعلاقة بين العنف الأسري في نظام اجتماعي أبوي والعنف السياسي الممارس على المواطنين.

وفي هذا الإطار قدم المخرج عمر أميرالاي في فيلم «طوفان في بلاد البعث» (2003) نقداً لاذعاً لسياسة حزب البعث الحاكم في سوريا وللآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة المدمرة التي لحقت بالمجتمع السوري بعد 35 عاماً من استخدامه مفاهيم العروبة لتطويع المواطنين.

الهوية والتشدد الديني

في مطلع التسعينات من القرن الماضي بدأ الخطاب الديني المتشدد يطفو مجدداً على الساحة الثقافية العربية، فصدرت فتاوى ودعاوى عديدة ضد مثقفين ومفكرين مثل نصر حامد أبو زيد، ونوال السعداوي، ونجيب محفوظ، وعبد الكريم الرازحي. ولم يسلم السينمائيون من هذه الموجة، فرفعت دعوى ضد يوسف شاهين بسبب فيلم «المهاجر» (1994) الذي سُحب من صالات السينما. فما كان من بعض المخرجين إلا أن أنتجوا عدداً من الأفلام حول التطرف الديني ومنها «المصير» ليوسف شاهين (1997)، و«الأبواب المغلقة» لعاطف حتاتة (1999)، و«رشيدة» ليمينه بشير شويخ (2002)، و«بحب السيما» لأسامة فوزي وهاني فوزي (2004).

وتميّز الإنتاج السينمائي في هذه الفترة ببعض الأفلام التي تناولت ملامح الهوية العربية والقضايا الاجتماعية الشائكة بعدسة الفن التي كثيراً ما تسبق الواقع في إدراك نفسه. وهنا قدمت أفلام، خاصة في مصر، تشريحاً فاضحاً لمعاناة القهر والظلم الاجتماعي، ممهّدة للانتفاضات الشعبية التي اندلعت في أواخر عام 2010.

الإنتاج التلفزيوني[6]

ليس فن المسلسل التلفزيوني في تتابعه عبر حلقات جديداً على العرب، فقد كان الحكواتي يقص ذات السيرة في كل المدن والأرياف العربية. وأحداث المسلسل الملحمي أو فن السيرة كما اصطلح على تسميته ينتقل من بلد إلى بلد مثل مسلسل الشاطر حسن والسيرة الهلالية وسيرة الظاهر بيبرس، وقبل ذلك سيرة عنترة بن شداد الحماسية الباحثة عن قيم العدالة والحرية، وسيرة ذات الهمة الباحثة عن السيادة والاستقلال.

لكن دخول التلفزيون إلى الحياة العربية منتصف القرن العشرين أنجب فناً جديداً في شكله هو فن الدراما التلفزيونية التي أفادت من تراث عريق في فن الحكاية والملاحم والسِّيَر، وسرعان ما حولتها إلى مسلسلات تلفزيونية تتحلق حولها الأسرة العربية التي كانت فيما قبل تتحلق حول الحكواتي، أو الراوي، في سهرات جماعية في النوادي والمقاهي.

ولئن كان شكل المسلسل التلفزيوني اختراعاً أمريكياً، فشكله القصصي والموضوعي أصيل في الثقافة الإنسانية، التي قاربت بينها تلك الأقاصيص المشتركة التي تداولتها الأمم. وقد انطلق فن الدراما العربية منذ ظهور التلفزيون مطلع الستينات من القرن الماضي، وبدا إبداعاً محلياً لعدم وجود نماذج أو أدبيات تضع تقاليد للكتابة أو الإخراج. ولم تكن ثمة تجارب سابقة في الدراما المجسدة غير المسرح وتمثيليات الإذاعة، ولا خبرة واضحة عند الكتاب في فن السيناريو إلا في تجارب السينما المحدودة. لكن العاملين في التلفزيون أطلقوا طاقاتهم واجتهدوا لإبداع الشكل الملائم للمسلسل التلفزيوني العربي وطوروه سريعاً، ووجد فيه المشاهدون متعة بصرية وسمعية وذهنية ووجدانية، سرعان ما صارت جزءاً من حياتهم اليومية.

أفادت الدراما التلفزيونية من تراث عريق في فن الحكاية والملاحم والسِّيَر، وسرعان ما حولتها إلى مسلسلات تلفزيونية تتحلق حولها الأسرة العربية التي كانت فيما قبل تتحلق حول الحكواتي، أو الراوي

تناولت الدراما قضية المرأة ومشاكل الفقر والزواج والطلاق والعلاقات الأسرية والتربوية، فرسّخت هذه القضية في الوعي العربي المشترك

***

ظهرت الدراما السياسية بقوة بعد ظهور القنوات الفضائية التي حررت سوق الإنتاج إلى حد ما من الرقابات الحكومية الصارمة

وقد برز دور الدراما منذ الستينات في تحقيق تكامل فكري وثقافي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) حيث كانت البرامج تبث في البلدين اللذين تمكنا سريعاً من تحويل فن الدراما التلفزيونية إلى صناعة ثقافية. وامتد هذا التعاون على مساحة المنطقة العربية كلها عبر التبادل الإعلامي بين القنوات الرسمية، وعبر ظهور مؤسسات إنتاجية في القطاع الخاص تحقق أرباحاً وفيرة، فسارع كثيرون إلى المساهمة في تنمية هذا الفن، بل وجدوه وسيلة للشهرة الواسعة.

وشهدت أواخر السبعينات نهضة درامية كبيرة، وتنوعت أغراض ومضامين هذه الدراما وأساليبها، وظهرت من تفرعاتها كوميديا ضاحكة لقيت إقبالاً كبيراً لما تضمنته من نقد سياسي لاذع، كانت القنوات التلفزيونية الرسمية تضيق به لكنها وجدت فيه طاقة مقبولة للتنفيس السياسي كما في «مرايا» ياسر العظمة التي بثتها عشرات القنوات التلفزيونية وتكرر بثها مرات عديدة، فضلاً عن رواج النقد الاجتماعي لكثير من مظاهر السلوك التقليدية في المسلسلات الكوميدية المصرية.

وفي الثمانينات ظهرت بوضوح الملامح المكونة لأجناس الدراما المختلفة مثل الدراما الوطنية، والتاريخية، والملحمية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية، والأدبية، والتعليمية، وأخرى فنتازية، فضلاً عن مواكبة الكوميديا بمختلف أنواعها.

وأخذت الدراما التاريخية مساحة واسعة من الاهتمام الشعبي، حيث وجد صانعو الدراما منهلاً عظيماً للقص في التاريخ العربي والإسلامي، كما وجدوا فيها مهرباً من مواجهة الواقع عبر محاكاته تاريخياً. وقد تعرف كثير من المشاهدين، من مختلف فئات المجتمع، إلى تاريخ العروبة والإسلام عبر المسلسلات. وقد تداخلت مع المسلسل التاريخي ملامح الدراما الملحمية الوطنية التي حكت سيرة التحرر العربي من الاستعمار، ليتعرف الجمهور العربي على قصص كفاحه في المشرق والمغرب عبر أعمال درامية أكدت وحدة هذا النضال وأبرزت معالم التشابه في مسيرة الاستقلال، وكانت عناوين المسلسلات توضح مضامينها مثل مسلسلات «سليمان الحلبي» (1976)، و«بصمات على جدار الزمن» (1980)، و«حرب السنوات الأربع» (1980)، و«عز الدين القسام» (1981)، و«أخوة التراب» (1996)، و«الاجتياح» (2007).

وعلى الصعيد الاجتماعي تناولت الدراما قضية المرأة ومشاكل الفقر والزواج والطلاق والعلاقات الأسرية والتربوية، فرسخت هذه القضية في الوعي العربي المشترك. وبعض المسلسلات الاجتماعية كانت ذات صبغة تراجيدية جذبت الأسرة العربية من المشرق إلى المغرب، لتناولها قضايا تمس الأمن الاجتماعي والأخلاقي مثل قضايا المخدرات وهجرة العقول وعقوق الأبناء. ونجحت بعض المسلسلات الاجتماعية في مزج أشهر المواضيع مع أفضل الحبكات القصصية في أعمال طويلة لقيت انتشاراً واسعاً مثل مسلسلات «ليالي الحلمية»، «والشهد والدموع»، «وبوابة الحلواني».

ولم تظهر الدراما السياسية بقوة إلا بعد ظهور القنوات الفضائية التي حررت سوق الإنتاج إلى حد ما من الرقابات الحكومية الصارمة، لكنها على كل حال كانت حذرة في التعامل مع القضايا الكبرى مثل قضية فلسطين التي لم تأخذ حقها من الاهتمام الدرامي لأسباب حكومية، إلى حد أن مسلسل «التغريبة الفلسطينية» مثلاً لم يجد قنوات تعرضه إلا بعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة. وقد عانت مسلسلات كثيرة من معوقات العرض على الفضائيات ومنها مسلسل «الطريق إلى كابول». وأثارت بعض المسلسلات التي تناولت القضية الفلسطينية مشاكل سياسية بما فيها المسلسل التركي الشهير «وادي الذئاب». لكن بعض القنوات وضعت رؤى خاصة للتعامل مع القضايا الراهنة كقضية الإرهاب والتطرف الديني، فأنتجت رؤيتها التي بدت من الإشكاليات الثقافية. ومن أبرز الأعمال التي شهدت نقاشاً واسعاً من المشرق إلى المغرب مسلسل بعنوان «ما ملكت أيمانكم» وقبله أثار مسلسل «الحور العين» السجال نفسه، كما أثار المسلسل الرمضاني «الحسن والحسين»، المنتج في الأردن، جدلاً مذهبياً

وفقهياً وسياسياً في العراق، بعد مطالبة أطراف عدة بوقف عرض المسلسل، وقد حرّم الأزهر عرضه. وكذلك الجدل الذي دار في صدد مسلسل «عمر». كما شهدت مسلسلات عديدة نقاشاً ساخناً لتعرضها لقضايا سياسية تختلف الآراء حولها وربما كان من آخرها مسلسل «في حضرة الغياب» عن حياة وإنجازات الشاعر الفلسطيني محمود درويش.

وكثرت الأعمال مع الانتشار المتوالي لقنوات التلفزة الفضائية الخاصة والرسمية التي باتت تحتاج سنوياً إلى أكثر من 10,000 ساعة درامية كحد أدنى، وهي تشكل أكثر من 300 مسلسل، وهو رقم لا تستطيع الدراما العربية تلبيته بسوية جيدة رغم التقدم الكبير في المساهمة العربية من المغرب العربي ومن أقطار الخليج الذي تفوّق في سرعة إنجازه في هذا الفن المحدث، لكن سوريا ومصر تبقيان الأغزر إنتاجاً.

وكان دخول العرب في النادي الفضائي الدولي فرصة ثقافية كبرى لكي تتعرف الشعوب العربية بعضها على بعض، ولكي تتحقق لحظة ثقافية غير مسبوقة في أن تلتم الأمة العربية كلها حول التلفزيون لتتابع حدثاً واحداً، وأن تشارك في حوار يدور حول قضاياها من صلالة إلى طنجة، وأن تتذوق ثقافات متنوعة عبر المسلسلات التي صارت حكاية كل بيت عربي، وأهم ما حققته إلى جانب تشكيل الرؤى الفكرية وفهمها هو تقريب العادات والتقاليد، ومن ثم اللهجات العامية، فضلاً عن ترويج اللغة الفصحى في المسلسلات التاريخية والدينية.

الهوية العربية تترسّخ في الموسيقى[7]

أدت الموسيقى دوراً هاماً في تكوين مزاج وذوق عربي على المستوى الشعبي والثقافي. وكان هذا الدور موجوداً في التاريخ الوسيط، وأصبح أكثر حضوراً في العصر الحديث مع انتشار الراديو وآلات التسجيل، ثم التلفزيون، والإنترنت والوسائط الإلكترونية المختلفة، التي أتاحت انتشاراً غير مسبوق للموسيقى في مختلف البلدان العربية وبين مختلف الفئات.

والموسيقى، ولا سيما الأغاني وهي الأكثر انتشاراً، تساهم في تكوين أذواق موحدة مشتركة، كما تساهم أحياناً في نقل مضامين مشتركة عندما تتوحد الموسيقى والكلمة والموقف في خدمة

أهم ما حققته الدراما التلفزيونية كان تقريب العادات والتقاليد، ومن ثم اللهجات العامية، فضلاً عن ترويج اللغة الفصحى في المسلسلات التاريخية والدينية

الإطار5-5 رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام (1905-2000): أم كلثوم أقامت الوحدة العربية القومية الأخوية

أقول إن هذه الشخصية الفذة لم تقتصر على الموهبة النادرة والفن الرفيع، بل إنها وضعتهما جميعاً في خدمة الإنسان العربي، من المحيط إلى الخليج. فولّدت حبّاً عميقاً في قلوب سامعيها ومتعشّقيها. ومَن من العرب لم يكن من متعشّقي أم كلثوم؟ ...

ومن عظمة أم كلثوم أنها أقامت الوحدة العربية القومية الأخوية العاطفية قبل قيامها سياسياً أو دستورياً بصورة عملية.

فعندما كانت تقف أم كلثوم في لياليها الرائعة تغرّد ما في حشاشة قلبها من مشاعر، كان يُصغي إليها المواطن العربي من المغرب إلى الخليج، ومن شمال البلاد العربية إلى جنوبها، مهما اختلفت الآراء وتباينت النزعات. فكانت بجاذبيتها الخلاقة تولّد إحساساً جماعياً موحداً بين الأخ وأخيه، حيث كان وأين وجد.

المصدر: رمضان، 1997.

الإطار 5-6 التكامل الموسيقي العربي

تشكل الغناء العربي المتقن في الحجاز نتيجة للتزاوج بين الشعر العربي الذي وُلد في شبه الجزيرة العربية واللحن الوريث لألحان مدن الممالك العربية القديمة، وتطور في الشام والعراق. وعبّرت ولادة الغناء بهذا الشكل عن أول مَلمح من ملامح التكامل العربي في الموسيقى والغناء، فيما ارتبط مساره بتحولات مراكز القوة السياسية والاقتصادية العربية وتنقلها بين الحواضر العربية وبالظروف التي حكمت إنتاج الغناء فيها وتناقله فيما بينها.

فقد اتخذت مسيرة التكامل الموسيقي العربي على مَر العصور نموذجاً واحداً، تجسد في تَشكل مركز إبداعي أساسي في حاضرة من حواضر العرب، تبعاً لعوامل سياسية أو اقتصادية، تمتد عادة لجيل كامل على الأقل، يصبح خلالها ذلك المركز المرجل الذي يستقطب ويصهر المواهب الموسيقية العربية، سواء أكانت موجودة فيه، أم وافدة إليه، وعناصر اللغة الموسيقية القديمة، لينتج إبداعاً جديداً مستنداً في ذلك إلى التنافس الإيجابي الذي ينشأ بين المبدعين المقيمين في المركز والتكامل بين أعمالهم، في إطار جدلية الإبداع والاستلهام، بما يؤمن صياغة لغة موسيقية جديدة، فينشرها بقوته الاقتصادية، فيما تصبح الحواضر العربية الأخرى، سوقاً لإنتاج ذلك المركز، مع امتدادات إبداعية فيها، تنهل من نتاج الإبداع الموسيقي في المركز الرئيسي وتقلده. عندما تنتهي العوامل التي شكلت المركز، تنتقل عناصره الإبداعية الأساسية وفق صورتها النهائية، من خلال مبدعين أو دارسين في ذلك المركز، إلى حاضرة عربية أخرى، فيتشكل فيها مركز إبداعي جديد تبعاً لعناصر القوة السياسية أو الاقتصادية، فينطلق ابتداء من خلاصة التجربة الإبداعية السابقة في إنتاج إبداعاته الموسيقية الجديدة، بما يحقق استمرارية التكامل الموسيقي العربي عبر العصور، وبما يجعل الناتج الموسيقي العربي في كل زمان ومكان، يختزل حقب التاريخ الموسيقي العربي مجتمعة، مضيفاً إليها الجديد المولَّد فيه. بالمقابل، يكتفي المركز القديم بالعيش على ذاكرة أمجاده، وتلقي إبداعات المركز الجديد وتقليدها .

ولما كانت استجابة الجمهور العربي عابرة للحدود السياسية، بسبب قوة النشر وسهولة تسلل الموسيقى العربية إلى وجدانه، فقد حافظت الموسيقى العربية الكلاسيكية على وحدتها، متجاوزة الحدود السياسية والخلافات الطارئة منها والمزمنة.

وبشكل عام، استمرت الحواضر القديمة في اختزان ماضيها ونشره. فاستمرت دمشق في تقديم تاريخها مع تحويله باتجاه الغناء الصوفي، بعد أن أصبحت عاصمة الحج العثماني، واستمرت حلب مع قدودها الحلبية، وبغداد مع مقامها العراقي. أما الأندلس فقد انتقل تراثه بعد خروج العرب منه إلى المغرب العربي وحلب مرة أخرى، ليتحول المغرب العربي إلى مركز اختزان للغناء الأندلسي القديم، دون أن يشكل لنفسه مركز إبداع خاص على المستوى العربي لافتقاده إلى عناصر القوة السياسية أو الاقتصادية اللازمة، في حين أضافت حلب إلى سمعتها، أنها أصبحت مركزاً لتطوير أصول الغناء الأندلسي في المشرق العربي، مستفيدة من قوتها التجارية. وتميّز السودان بلونه الخاص لاعتماده السلم الموسيقي الخماسي، ما أضفى عليه طابعاً محلياً صرفاً.

وفي العصر الحديث، استطاعت القاهرة أن تحتضن المركز الإبداعي الجديد، مستفيدة من افتتاح قناة السويس ومن استقطاب القاهرة لمبدعين وفدوا من الشام، ونقلوا عناصر اللغة الموسيقية السائدة فيها. كما استفادت من شيوع الفكر القومي العربي، والرومنسية الناشئة، ومن تعاصر مبدعين مصريين كبار استطاعوا توظيف التقانات الجديدة التي شاعت في مصر، كالأسطوانة والإذاعة والسينما، في توليد أشكال غنائية غير مسبوقة، كالدور والمونولوج الرومنسي والأغنية الإذاعية والسينمائية، كما نجحت في تحقيق التواصل المباشر عبر الحدود السياسية بين المبدع والجمهور العربي الناهض، في ظل قوة اللغة الموسيقية الجديدة، واعتمادها التعبير اللحني عن المعاني، وتطوير دور الموسيقى، وجعلها جزءاً مهماً في البناء اللحني. وهو ما كرس القاهرة لتكون العاصمة الموسيقية للعالم العربي، خاصة مع شيوع تقليد الحواضر العربية الأخرى لنتاجها.

الإطار 5-6 **التكامل الموسيقي العربي** (تابع)

واستفادت بيروت من قوتها الاقتصادية وأجواء الانفتاح السياسي فيها بين الخمسينات والسبعينات، في تشكيل مركز إبداعي موازٍ لمركز القاهرة، استند في تشكله إلى تواصله مع مركز القاهرة الإبداعي، ونتاجاته المتقاطرة يومياً، وإلى فولكلور بلاد الشام، وانفتاح بيروت على الغرب، مع توظيف متجدد للمسرح الغنائي العربي. فيما وفرت إذاعات دمشق والشرق الأدنى والقدس، ومهرجانات بعلبك، إمكانات النشر واستهداف السوق.

ملاحظة: لا يشمل هذا النص الغناء الفلوكلوري والريفي لطبيعته المحلية والبسيطة، رغم امتداده الجغرافي أحياناً، دون استبعاد كونه مصدراً للإلهام في الكثير من الإبداعات المدينية المتاخمة، مستندين في ذلك التقسيم إلى أن التواصل والتكامل بين الحواضر العربية كان دائماً لإنتاج عناصر موسيقية جديدة تعبر عن عصرها ومتغيراته.
المصدر: سعدالله آغا القلعة، ورقة مرجعيّة للتقرير.

الإنسان والوطن، كما في حالة مرسيل خليفة ينشد من شعر محمود درويش، أو الشيخ إمام ينشد من أحمد فؤاد نجم، أو كما في فن الأوبريت عند سيد درويش في مصر وفي المسرح الغنائي المتكامل عند الأخوين رحباني في لبنان. وتنقل الموسيقى والأغنية إلى سامعيها قيماً أصيلة وممارسات راسخة في التقاليد، بأسلوب أكثر انفتاحاً وانسياباً وتقدماً من عناصر التعبير الشفهية أو الكتابية الأخرى. فالفنون والأغاني الشعبية تكون عادة أقل عرضة للرقابة من الأشكال الأخرى من الإنتاج الثقافي أو العناصر المكونة للثقافة الشعبية. وهي حافظ جيد للتراث، كما في القصائد المغناة التي تنشدها النساء في ريف اليمن أو تونس، وكما في الفولكلور الشعبي عموماً، وهو المصدر الذي لا ينضب لجميع الألوان الفنية المتقدّمة والملامح الكونية لأي ثقافة.

وبالموسيقى يتوحد الناس إلى حد بعيد في التلقي والانفعال. فصوت فيروز هو خبز يومي في إذاعات دمشق وتونس والقاهرة وسائر الوطن العربي. وأغاني الشيخ إمام منشداً شعر أحمد فؤاد نجم كانت انتشرت سراً بين الشباب القومي واليساري في السبعينات عبر التسجيلات المهربة، وكانت بمثابة وسيلة تعارف وصورة لهوية موحدة. أما عمالقة الطرب المصريون ولا سيما عبد الوهاب وأم كلثوم وأسمهان وغيرهم، فكانوا عناوين عربية يصبح معها وصفهم بالمصريين بمثابة تحجيم مجحف. وكذلك يمكن القول عن ناظم الغزالي العراقي، وصباح فخري السوري، وآخرين.

ولا بدّ من الإشادة هنا بالدور المُغني لإبداع أجيال الشباب في الآداب والفنون. ففي الأعوام القليلة الماضية، ساهم هذا الإبداع في تكوين الوجدان والشعور الوطني التحرري، وكان تعبيراً راقياً عنه. وأظهرت بعض برامج المسابقات الفنية القدرات الهائلة التي تختزنها وسائل الإعلام والاتصال العصرية في تعميم الموسيقى والفنون والأغاني الراقية. ففي هذه البرامج التي يتابعها ملايين المشاهدين العرب، ويشارك فيها الملايين أيضاً في التصويت لهذا المشارك أو ذلك، عناصر إيجابية لا يمكن تجاهلها. فهي تقدّم مشتركين من جميع البلدان العربية وأغنيات من كل الألوان واللهجات، فيها القديم والحديث. وما من شك في أن هذه البرامج يمكن أن تكون من وسائل تعميم ثقافة موسيقية وفنية يمكن الارتقاء بها من حيث هي تراث مشترك لكل العرب.

تساهم الموسيقى العربية في تكوين أذواق موحدة، كما تساهم أحياناً في نقل مضامين مشتركة عندما تتوحد الموسيقى والكلمة والموقف في خدمة الإنسان والوطن

* * *

لا يمكـن التفكـير في التكامل العربي بمعزل رافد وحدة اللغـة والثقافة. فعندما يُطلق العنان لهذا الرافد يتدفق ينبوعاً يروي بسـتاناً يانعاً من أزاهير الإبداع الأدبي والفني، يسـمو بالوجدان العربي الواحد ويُغنيه، ويزيد من فرص التكامل الشـامل المؤسـس للنهضة الإنسـانية في عموم الوطن العربي.

وقـد تجـاوز الإبـداع الفنـي والأدبـي العربـي الحـدود الجغرافيـة والقيود المؤسسـية التي فرضتهـا المغـالاة في تجزئة الوطن العربي، فحاكى إرادة الشـعوب وطموحهـم، وتخطى آليات العمل الرسمي في الإصغاء إلى هموم الإنسان والتعبير عنها. فكانت الأعمال الأدبية ذاكرة لماض، وصـورة لواقع، ولوحة لمسـتقبل. وتجاورت مشـاعر الحلم والواقع، والأمـل والخيبة، والقبول والرفـض مكوّنـة نـواة لوجـدان عربي مشـترك، ربما هـو مع اللغـة العربية من أهـم مقومات التكامـل العربي الذي يحمل مشروع النهضة الإنسـانية.

الفصل السادس

التكامل الشعبي العربي
في السياسة والمجتمع

الشـعب يـريـد...

من شعارات الحراك العربي

التكامل الشعبي العربي في السياسة والمجتمع

كثيرة هي الوقائع التي تدل على قصور في التكامل العربي الرسمي وتذكّر به. وكثيرة هي الأصوات التي تدعو إلى تجاوز هذا القصور نحو تكامل تدعمه إرادة الشعوب وسياسات الدول، وتدفع إليه كثرة التحديات التي لا تقوى على مواجهتها دولة بمفردها، ولا تستوعبها طاقة شعب منعزل عن أشقاء الأمس وشركاء المستقبل. ورغم جمود الأطر الرسمية وضيق الأفق الإقليمية، تمكنت الشعوب العربية دائماً من إيجاد وسائل وقنوات للتعاون والتفاعل فيما بينها، مؤكدة، في أكثر من حدث وأكثر من قضية أن الأطر الرسمية، مهما كانت مقيدة، لن تستطيع أن تفكّك ترابطاً بين الشعوب نسجه التاريخ المشترك أو تكاملاً تمليه تحديات اليوم وضرورات الغد.

ويُعنى هذا الفصل بتجليات التكامل الشعبي في مجالات السياسة منذ مرحلة النهضة حتى اليوم مروراً بمراحل الاستعمار والاستقلال، وبملامح العمل الأهلي والمجتمع المدني في دعم القضايا المصيرية في هذا البلد العربي أو ذاك، مستحضراً شواهد من التاريخ المعاصر. ولعل قضية فلسطين ودعم مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، هي من أهم مظاهر التضامن الشعبي العربي عبر جميع هذه المراحل، كما يأتي التعاون الشعبي في المد التحرري العربي لتتويج خبرات التكامل الشعبي في السياسة والمجتمع.

التكامل الشعبي العربي في السياسة

اتخذ التكامل الشعبي العربي تجليّات لا حصر لها، فارتبط الناس عبر الأقطار بروابط عائلية من خلال الزواج والمصاهرة، وتلاقوا في الفضاء الافتراضي عبر الإنترنت، واتحدوا في فعالية مشتركة، أو في حركة سياسية واحدة، أو في مصير فردي أو أسري واحد. وبلغت صور التكامل في بعض الحالات، كما في حالة القضية الفلسطينية، إلى مستوى ابتكار هويات إنسانية، فردية أو جماعية، تتجاوز الهويات المباشرة المرتبطة بالجنسية أو حتى بالقومية العربية نفسها، إلى مجال إنساني أكثر رحابة.

والتكامل الشعبي العربي ليس وليد الفراغ، بل يتحقق في سياق تاريخي محدد يتفرد بإشكالياته وقضاياه وأشكال عمله وأولوياته. ويمكن التمييز بين مراحل تاريخية ثلاث مرّ بها الوطن العربي، قبل بدء مرحلة الحراك السياسي والمجتمعي الراهنة منذ أواخر عام 2010. وهذه المراحل هي مرحلة النهضة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومرحلة الاستعمار والانتداب، ومرحلة الدولة الوطنية.

التكامل الشعبي في مرحلة النهضة

شهدت هذه المرحلة نشوء الفكرة القومية الحديثة، التي تميزت حينذاك بالتركيز على توحيد الأمة العربية في وجهة الحداثة، وكان المضمون الثقافي الحداثي والهوياتي العربي هو الغالب في الفكرة العربية. في هذه المرحلة، حدث اندماج بين شخصية المثقف، حتى المثقف الديني، والناشط السياسي. وتمثل الشكل الأساسي للفعل العربي في تشكيل الجمعيات السياسية–الثقافية مثل «العربية الفتاة»، و«العروة الوثقى». وبسبب عدم وجود دول عربية مستقلة تخضع لسلطة حكومات وطنية في ذلك الوقت، كان الفعل العربي الشعبي المشترك حالة طبيعية وغير مفتعلة، فلم

تميزت مرحلة النهضة بالتركيز على توحيد الأمة العربية في وجهة الحداثة

يكن من معنى للتمييز بين المثقفين والناشطين على أساس انتماءات وطنية فرعية لم تكن موجودة.

وحينذاك، حصل تواصل متين بين الحركات الشعبية في البلدان العربية وفي المهجر. فكانت أغلب الجمعيات تنشأ بمشاركة من العرب المهاجرين، بل كانت تُعقد بعض الاجتماعات التأسيسية في بلدان المهجر بعيداً عن عمليات القمع وعيون المخبرين.

واقترن هذا التكوين الجامع ذو الطابع العربي، مع ظهور أدوار اضطلعت بها عاصمة أو مدينة عربية في خدمة القضايا العربية، نيابة عن الجميع ومن أجل الجميع. فبيروت، مثلاً، أدّت دوراً حاسماً في إعادة إحياء اللغة العربية في شكلها المعاصر، وفي بناء الهوية العربية. والقاهرة أدّت دور الحاضنة للحركات السياسية والثقافية والصحفية، فكانت ملتقى لعشرات الناشطين والمثقفين والمبدعين والصحفيين من حاملي التوجه العربي. وقد أدت تونس دوراً مشابهاً ومكملاً لدور القاهرة، وكانت الركن

الإطار 6-1 عصر النهضة العربية

اقترح ألبرت حوارني في كتابه عن الفكر العربي في عصر النهضة 1789–1939، تعريف عصر النهضة بأنه التيار الفكري والسياسي الذي بدأ يتكوّن منذ منتصف القرن التاسع عشر بتحفيز من التواصل مع أوروبا. ويرى عدد من الباحثين أن هذا العصر امتد حتى الحرب العالمية الأولى، في حين يرى بعضهم الآخر أن طه حسين هو آخر المعبرين عنه.

والسؤال المحوري الذي شغل مفكري عصر النهضة هو: «لماذا تأخر العرب، وكيف ينهضون؟» وتوزع هؤلاء المفكرون على تيارين إصلاحيين، ديني وليبرالي، جمعت بينهما نقاط مشتركة جوهرية منها:

الاقتناع بأهمية العلم وضرورة الاستناد إلى العقلانية؛

الدعوة إلى الانفتاح على العالم والاقتباس المشروط عن الغرب؛

تبني مبادئ الحرية والعدل والمساواة وسلطان القانون؛

الاقتناع بأن الإصلاح أو التغيير أو التحديث يجب أن يتم عن طريق التدرج لا عن طريق الطفرة؛

الاقتناع بأن الإصلاح أوالتغيير أو التحديث يجب ألا يكون فوقياً بل يجب أن يكون له صفة مجتمعية شاملة بحيث يشمل النظام السياسي وأوضاع المرأة وقضايا اللغة والتربية والتعليم وطرائق حياة الناس وأخلاقهم.

شملت الحركة مفكرين وأدباء ورجال دين وعلماء وكتاب ومصلحين، من مختلف البلدان والاتجاهات والعلوم والمدارس الفكرية والأدبية. ومن الأسماء البارزة رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي (من التيار الديني الإصلاحي)، وقاسم أمين والطاهر الحداد (في قضايا المرأة)، وبطرس وسليم البستاني، وفرح أنطون، وأديب اسحق، وسلامة موسى، وجرجي زيدان، وفرنسيس مراش، ومحمد رشيد رضا، وشبلي الشميل، وعبدالله النديم، وعلي مبارك، وأحمد فارس الشدياق، وخيرالدين التونسي. قائمة طويلة من المفكرين الإصلاحيين من مصر وتونس ولبنان وسوريا وفلسطين، وبلدان أخرى، أعادوا إحياء اللغة العربية وحدثوها، وأنشأوا المطابع والمدارس، وترجموا الكتب، وأسسوا الصحف، ودعوا إلى الإصلاح السياسي، وتحرير المرأة، وبناء الدولة الحديثة والتخلص من الاستبداد، وكتبوا في العلم ونظرياته، وفي دور العقل، وعلاقة الدين بالدولة والسياسة، والسياسة بالأخلاق، والتراث بالعصر والحداثة. وكانوا لا يميزون بين انتماء إلى إقليم عربي وآخر، أو بين مسلم ومسيحي، يجتمعون ويختلفون على أساس الأفكار والخيارات والمواقف، يتحاورون ويتجادلون ويتخاصمون بديمقراطية وانطلاقاً من انتماء عربي واحد، كل منهم يعتقد أنه يسعى إلى عزة العرب، وأن خصومه الفكريين أو السياسيين يسعون إلى الهدف نفسه وإن كانوا مختلفين معه في كيفية تحقيق ذلك.

المصدر: بتصرف عن الشريف، 2000، ص 19 – 30.

المتقدم للنهضة العربية في منطقة المغرب إذ كانت، كمصر، قد تحررت من السيطرة العثمانية قبل دول المشرق.

وفي كل ذلك، لم تكن المسافات فاصلاً بين الناشطين، وكان الشعور بالاتحاد والاشتراك في الهوية والقضية هو الأمر الطبيعي. ولم يكن غريباً أن تنتقل طلائع النخب العربية من بلد إلى آخر، إلى حيث مساحات الحرية، من دون اعتبار لما أصبح فيما بعد حدوداً وطنية تفصل بين بلدان تخضع لسلطة حكومات بات معها العبور من بلد إلى آخر صعباً، لا بل مستحيل في بعض الحالات.

التكامل الشعبي في مرحلة الانتداب أو الاستعمار الأوروبي

تميزت هذه المرحلة بوجود قضية مركزية شبه وحيدة للنضال العربي هي الاستقلال الوطني. وتأثرت أشكال التضامن الشعبي بهذا الواقع، وبكون المستعمر هو نفسه في أكثر من بلد، فغلب على التضامن الشعبي البعد السياسي الوطني.

وتركز الاختلاف عن مرحلة النهضة في بُعدين أساسيين. الأول هو تراجع أهمية المكون الثقافي لصالح المكون السياسي المباشر بأشكاله النضالية السلمية والمسلحة. والثاني هو تجزئة المنطقة العربية إلى مناطق نفوذ خاضعة لسلطة أوروبية (بريطانيا وفرنسا)، عن طريق الاحتلال المباشر أو الانتداب، الذي أنشأ سلطات محلية تابعة له تتوسط بعض جوانب العلاقة بين الشعوب والمستعمر. وقد أوجد ذلك اختلافاً في المصالح بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية داخل كل نطاق، وأوجد تمايزاً في المسارات بين البلدان في الوقت نفسه. والتعاون الشعبي العربي الذي كان تلقائياً ومتقدماً جداً في زمن النهضة، أصبح أكثر تعقيداً ولا يخلو من اختلافات وتناقضات في زمن الانتداب. إلا أن ذلك لم يحل دون قيام تعاون شعبي عربي في المجال السياسي الوطني من أجل الاستقلال، الذي بقي هدفاً مشتركاً لكيانات وطنية حديثة النشأة بعد أن كان الاستقلال عن السلطنة العثمانية مقترناً بفكرة الوطن العربي الواحد.

ومن أبرز أشكال التكامل الشعبي في هذه المرحلة كانت الثورة العربية التي قادها الشريف حسين وابنه الأمير فيصل، وتميّزت بمشاركة مواطنين من مختلف المناطق والبلدان من أجل الحرية والاستقلال. وقد تعاونت الثورة مع الحلفاء ضد المحور بناء على وعد تحقيق الدولة العربية. ومن الأمثلة الهامة أيضاً، التضامن الشعبي العربي الكبير الذي عرفته الثورة الجزائرية في الخمسينات وحتى نالت الجزائر الاستقلال في عام 1962، وكذلك ما قام بين بلدان المغرب (تونس، والجزائر، وليبيا) من تضامن في فترة النضال من أجل الاستقلال[1].

ففي عام 1912، كانت بداية لقصة تكامل شعبي بين تونس وليبيا، عقب ما يعرف بحادثة الترامواي في تونس، التي مثلت أحد أهم تجليات الوعي الشعبي في بلدان المغرب في تلك الحقبة. وكانت إيطاليا قد احتلت ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 1911، بدءاً من طرابلس ومنها إلى باقي المدن الليبية. في هذه الأثناء، كانت الحركة الوطنية في تونس في بدايات تكوينها، حيث البعد السياسي ضعيف ومطلب الاستقلال غائب، والحركات الاحتجاجية الجماهرية نادرة، وغالبية الأنشطة منحصرة في مسائل فكرية وثقافية. فقد شهدت هذه المرحلة تأسيس الجمعية الخلدونية في عام 1896، وجمعية قدماء الصادقية في عام 1905، وحركة الشباب التونسي في عام 1907. إلا أن الاحتلال الإيطالي لليبيا كان أحد الحوافز الرئيسية لدفع الحركة الوطنية التونسية نحو التحركات الاحتجاجية الجماهيرية ذات الطابع السياسي المباشر.

ومع استمرار الاحتلال الإيطالي لليبيا، وتواتر الأنباء عن عدد الضحايا وحجم الدمار الذي لحق بالمدن والقرى الليبية، بدأ الشارع التونسي يغلي ضد الإيطاليين المقيمين في تونس وتربطهم مصالح بالإدارة الفرنسية. وبلغ التوتر ذروته عندما أعلن التونسيون مقاطعتهم للترامواي في

تميزت مرحلة الاستعمار بوجود قضية مركزية شبه وحيدة للنضال العربي هي الاستقلال الوطني، وتأثرت أشكال التضامن الشعبي بهذا الواقع، وبكون المستعمر هو نفسه في أكثر من بلد

8 شباط/فبراير 1912، إثر حادث أودى بحياة طفل تونسي، دهسته عربة يقودها سائق إيطالي على خط السكة بين باب سويقة وباب سعدون (في العاصمة تونس). وعقب هذه الحادثة، اندلعت تحركات احتجاجية ضد المصالح الإيطالية تعاملت معها السلطات الفرنسية بهدوء وحذر في البداية، وما لبثت أن واجهتها بعنف، ما إن اتضحت بداية تجذرها وإمكانية اتساع رقعتها. وكانت المقاطعة فرصة للمطالبة بعدة حقوق للتونسيين العاملين في شركة الترامواي. وأدت هذه الحركة إلى الحصول على العديد من التنازلات من الشركة وإلى تحقيق بعض التحسن في أوضاع العمال التونسيين. وما إن أضيف طلب جديد على الطلبات السابقة، وهو تمكين التونسيين من حق الاقتراع، زادت السلطة الاستعمارية سخطاً، فعمدت إلى إيقاف سبعة من العناصر الذين اشتبهت بأنهم وراء هذه المقاطعة وإلى نفي أربعة، ومنهم علي باش حانبة، قائد الاحتجاجات. وبعد فترة وجيزة، حاولت تهدئة الوضع باتخاذ عدة إجراءات لتحسين وضع الأهالي ووضع العمال التونسيين في الشركة، وكذلك إلغاء ضريبة المَجْبى. كما قررت العفو عن الموقوفين وعن المبعدين الذين عادوا كلهم إلى حياتهم العادية، إلا علي باش حانبة الذي بقي في اسطنبول يساند كل عمل مناهض للهيمنة الاستعمارية إلى أن توفي هناك في عام 1918.

ومعركة الترامواي كانت محطة هامة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، حفزت الانتقال من المرحلة الفكرية والثقافية إلى رحاب العمل السياسي المنظم والجماهيري. فبعد هذه الحادثة، تشكل أول حزب سياسي في تاريخ تونس، هو الحزب الحر الدستوري التونسي بقيادة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وكان هذا الانتقال من ثمار التضامن مع ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 1952، حدثت انتفاضة الدار البيضاء لترسم مشهداً جديداً من مشاهد التكامل بين شعوب المغرب. واندلعت شرارة هذه الانتفاضة على أثر قيام منظمة اليد الحمراء، وهي جهاز سري تابع للمخابرات الفرنسية باغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد في 5 كانون الأول/ديسمبر 1952. وحشاد هو مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل، أول وأكبر منظمة نقابية عربية وأفريقية، عُرفت بنشاطها الوطني والنقابي والفكري بين بلدان المغرب وبعدائها الشديد للاستعمار الفرنسي.

وشكلت انتفاضة الدار البيضاء في عام 1952 إحدى محطات انطلاق النضال من أجل الاستقلال في المغرب. وأعطت هذه الأحداث والإجراءات التي تلتها بعداً جديداً للصراع بين المغرب وفرنسا، كما

الإطار 2-6 حادثة الدار البيضاء

بلغ إلى الدار البيضاء، بعد زوال يوم الجمعة 5 كانون الأول/ديسمبر 1952، نبأ اغتيال النقابي التونسي وزعيم الحركة النقابية بشمال أفريقيا، فرحات حشاد، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل. وفي اليوم التالي قرر مسؤولون استقلاليون من الاتحاد العام للنقابات الموحدة في المغرب القيام بإضراب عام لمدة 24 ساعة، تعبيراً عن تضامنهم مع العمال التونسيين وتمردهم ضد مساوئ النظام الاستعماري. وفي موازاة هذه الخطوة النقابية، أوفدت قيادة حزب الاستقلال في الرباط مندوباً إلى النقابيين في الدار البيضاء يعلمهم بقرار الحزب بالدعوة إلى إغلاق المحلات التجارية، مما أضفى على هذا الإضراب طابعاً وطنياً، إضافة إلى الدعوة إلى تظاهرة وطنية يوم الاثنين في 8 كانون الأول/ديسمبر.

وحاولت سلطات الاحتلال الفرنسي إجهاض الدعوة إلى التظاهر بكل الوسائل. فشرعت الصحف المؤيدة للاحتلال الفرنسي بالترويج لفكرة وجود مؤامرة تستهدف السكان الفرنسيين والأوروبيين المقيمين في الدار البيضاء. وأرسلت دوريات عسكرية فرنسية ليل الأحد – الاثنين إلى أحياء الصفيح الفقيرة التي يسكنها العمال المغاربة لإرهابهم واعتقال القادة النقابيين. وصباح اليوم التالي وقعت المجزرة في الدار البيضاء التي قتل فيها عشرات المواطنين. وتكرر المشهد أكثر من مرة خلال النهار بما في ذلك أثناء الجنازات، حيث كانت قوات الاحتلال العسكرية تطوق الأحياء التي كان يتظاهر فيها المواطنون وتطلق عليهم النار من كل الجهات، كما طاردت المحتجين واقتحمت البيوت والأحياء واعتقلت المناضلين.

المصدر: بتصرف عن Ayache,1993.

شكلت القاعدة التي بُنيت عليها خطوات أخرى، مثل نفي ملك المغرب محمد الخامس[2]، الذي كان في حالة صراع مع الفرنسيين، وقد اعتبروه مشاركاً ومؤيداً لما حدث. ولا يزال المغاربة يحتفلون بذكرى انتفاضة الدار البيضاء باعتبارها تجسيداً حياً للتضامن الشعبي المغاربي.

وفي عام 1958، كانت ساقية سيدي يوسف، وهي منطقة في محافظة الكاف في الشمال الغربي لتونس وعلى الحدود مع الجزائر، شاهدة على نموذج آخر من نماذج التكامل الشعبي بين بلدان المغرب، وهذه المرة بين تونس والجزائر. ففي تلك الفترة كانت فرنسا قد أرغِمت تحت ضغط الحركات الوطنية والكفاح المسلح في تونس والمغرب على توقيع معاهدة استقلال كل من البلدين في عام 1956، وتمسكت بالجزائر، واعتبرتها مقاطعة فرنسية، وعززت حضور جيشها فيها، وحذرت القيادتين التونسية والمغربية من التدخل في الشأن الجزائري.

وكانت ساقية سيدي يوسف منطقة استراتيجية للجزائريين ولوحدات جيش التحرير الوطني الجزائري الموجودة على الحدود الشرقية. وقد استخدموا هذه المنطقة بالتنسيق مع السكان كقاعدة خلفية للعلاج واستقبال الجرحى. وهذا ما دفع فرنسا إلى قصفها بالمدفعية مرات عدة (أحداث 1 و2 تشرين الأول/أكتوبر 1957). ومع فشل فرنسا في مراقبة الحدود وفي منع التفاعل والتكامل بين القرى الحدودية، تعرضت ساقية سيدي يوسف لاعتداء ثان يوم 30 كانون الثاني/يناير 1958، واختتمت الاعتداءات بالغارة الوحشية في 8 شباط/فبراير 1958، التي خلفت عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ولا تزال ذكراها حية حتى اليوم.

واختارت سلطات الانتداب يوم السوق الأسبوعي تاريخاً لتنفيذ العملية. ففي هذا اليوم تقصد ساقية سيدي يوسف حشود من أهالي المنطقة وأريافها، وتقصدها مجموعات من السكان الجزائريين طلباً للعلاج والحصول على إعانات من الهلال الأحمر التونسي والجزائري ومن الصليب الأحمر الدولي. وأغار الطيران الحربي الفرنسي مدعوماً بقصف مدفعي لأكثر من ساعتين، فسوى ساقية سيدي يوسف بالتراب. وتدخلت فرق مشاة عسكرية لمطاردة وترويع الأهالي مخلفة خسائر مادية جسيمة، وموقعة 79 قتيلاً من بينهم 20 طفلاً أغلبهم من تلاميذ المدرسة الابتدائية، و11 امرأة، وأكثر من 130 جريحاً.

وكان الهدف الأول من هذه الغارة الجوية ضرب دعم الشعب التونسي الشقيق للثورة الجزائرية. غير أنها عززت التضامن أكثر فأكثر بعد إنشاء جبهة الدفاع المشترك، بموجب اللائحة التاريخية التي صادقت عليها التشكيلات السياسية، ممثلة بجبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي، خلال أعمال الندوة التي احتضنتها مدينة طنجة المغربية من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 1958. وتوّجت أعمال الندوة ببيان مشترك يؤكد دعم تونس والمغرب للثورة الجزائرية. وأعطت أحداث الساقية دفعاً جديداً للعمل الوطني سواء التونسي أم الجزائري وأرست من جديد أسسه المغاربية.

التكامل الشعبي في مرحلة بناء الدولة الوطنية

نالت الدول العربية استقلالها السياسي على مدى عقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وشهدت هذه الحقبة قيام دولة إسرائيل في عام 1948، وظهور القضية الفلسطينية بصفتها قضية العرب المركزية، ونشوء التيارات القومية العربية، ولا سيما التيارين الناصري والبعثي. وتحولت الفكرة القومية وفكرة الوحدة العربية إلى محرك رئيسي حاسم في العمل السياسي. وفي هذه الفترة، ظهر المضمون الاجتماعي المستوحى من الإيديولوجيات الاشتراكية والاجتماعية في عدد من الدول العربية، وبدأ انقسام إيديولوجي بين الدول العربية، لا سيما في ضوء اختلاف التوجهات بين مجموعة الدول المتأثرة بالخط الناصري، والدول التقليدية التي كانت أقرب إلى سياسات الولايات المتحدة الأميركية والغرب عامة.

كان الهدف من غارة سلطات الانتداب على ساقية سيدي يوسف ضرب دعم الشعب التونسي الشقيق للثورة الجزائرية. غير أنها عززت التضامن أكثر فأكثر بعد إنشاء جبهة الدفاع المشترك، من جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي

بقيت القضية الفلسطينية وفكرة الانتماء العربي في مواجهة أي طرف من الخارج هي الرابط بين الشعوب حتى عندما بدا أن هناك تحولاً نحو انتماء أو هوية أخرى هي الهوية الإسلامية بديلاً عن الهوية العربية

وكان أهم ما أثر في أشكال التكامل الشعبي في بدايات هذه المرحلة ظهور قيادات كاريزماتية، أبرزها جمال عبد الناصر، تجاوزت الحدود الوطنية، وساعدت على تكوين مزاج شعبي عربي مشترك، ومستعد للتحرك من خلال التواصل المباشر مع «القائد» الذي يخاطب الأمة مباشرة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية. وبالطبع لم يكن الأمر خالياً من المضمون، بل كانت الكاريزما نفسها مشتقة من الوعد المثلث بالحرية والوحدة والاشتراكية. وكانت الوحدة العربية وقضية فلسطين الحاضر الأقوى، وكذلك قضية العدالة الاجتماعية، والحرية بمعنى الاستقلال عن الاستعمار القديم والجديد لا بمعنى الحريات الداخلية والديمقراطية. وكانت الجماهير إلى حد ما متلقية، والعلاقات بين المكونات الشعبية لا تتحقق من خلال التعاون المباشر بقدر ما كانت تتحقق من خلال شخص القائد، صاحب الوعد، الذي يلهب في نفوس الناس حلماً مشتركاً وإحساساً بالقوة والأهمية والعزة والهوية.

وفي السبعينات بدأت مرحلة النزاعات العربية العربية، وأخذت تتفاقم أزمة المشروعية الداخلية والخارجية للأنظمة الوطنية. ونشأت في هذه الفترة أطر تنسيق عابرة للحدود الوطنية ضمن الحركات السياسية العربية. فكان للأحزاب والتيارات القومية قيادة قومية إضافة إلى قياداتها القطرية. وكانت الأحزاب والجماعات ذات المرجعيات المشتركة تلتقي في اجتماعات دورية أو في أشكال تنظيمية أخرى كما هي حال الأحزاب الشيوعية وحالة تنظيم الإخوان المسلمين. كما شهدت الفترة نشوء تحالفات بين أطراف تلاقت على اعتبارات سياسية وعلى أهداف مشتركة رغم اختلاف المرجعيات الإيديولوجية مثل التنسيق اليساري القومي في المواضيع الوطنية والتحررية، ومن ثم في فترة لاحقة، التنسيق القومي الإسلامي بعد أفول نجم اليسار وصعود نجم التيارات الإسلامية.

ولكن الانقسام العربي العربي الحاد نتج منه تشوه في الوعي الشعبي والممارسة في الثمانينات وما بعدها، حيث تحول التعاون الشعبي العربي من الصيغة العامة غير المتحزبة إلى صيغة متحزبة. فالشعور بالانتماء، كما الرغبة في التعاون المشترك، كان محكوماً إلى حد بعيد بالتجانس السياسي ضمن التيارات الكبرى، وبالتحالفات فيما بينها حول القضايا القومية الأساسية. وأصبح التضامن خياراً تلقائياً يكاد ينحصر في من يشتركون في الانتماء أو الموقف السياسي العام من الانقسامات العربية. وبات هؤلاء أقرب إلى صاحب القضية في الأقطار العربية الأخرى، من أبناء وطنهم الذين تفصلهم عنهم هوة الموقف السياسي أو أحياناً القمع والصراع السياسي الداخلي.

واللافت أن القضية الفلسطينية وفكرة الانتماء العربي في مواجهة أي طرف من الخارج بقيت هي الرابط بين جميع مراحل هذه الحقبة. وحتى عندما بدا أن هناك تحولاً نحو انتماء أو هوية أخرى هي الهوية الإسلامية بديلاً عن الهوية العربية، بيّنت التطورات اللاحقة أن الهوية الإسلامية، بالنسبة للشعوب العربية على الأقل، ليست غريبة عن الهوية العربية، بل هي دعامة لها. وفي هذه المرحلة، بدأ التأسيس للتخلّي عن الفكرة القومية والتحوّل إلى الفكرة الإسلامية بصفتها الشكل البديل للتضامن بين الشعوب.

وشهدت الثمانينات تنامي فكرة التضامن الإسلامي على حساب فكرة التضامن العربي في أوساط واسعة على مستوى الحكومات وعلى المستوى الشعبي أيضاً. وساهم احتلال العراق للكويت في عام 1990 وحرب الخليج الثانية التي تلته في تآكل فكرة الوحدة العربية.

وما تلا ذلك اعتباراً من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، ثم حرب أفغانستان واحتلال العراق، وانطلاق الحرب العالمية ضد الإرهاب، ثم الحروب الإسرائيلية على لبنان وفلسطين، أدى إلى تحول الانقسامات العربية نحو محاور مختلفة عن المرحلة السابقة، إذ حل الانقسام بين محوري الاعتدال والممانعة

الـذي ضـم دولـة غـير عربية هـي إيـران، محل الانقسـام بين جبهتي الرفض والسلام الذي نشأ بعـد حرب تشريـن الأول/أكتوبر 1973[3].

وفي مطلـع القـرن الحـادي والعشرين كانت الأنظمـة العربيـة قـد بلغت مراحـل متقدمة جداً من أزمتها ومن تراجعها عن الشـعارات الوطنية والقوميـة، وبدت الوحدة العربية شـعاراً صوتياً لا أكثـر. لكـن الإحباطـات لـم تسـتطع أن تلغي الإحسـاس بالانتماء المشـترك من الوعي الشعبي الذي كان يرى فيـه موقفاً أخلاقياً وجذراً ثقافياً واجتماعياً مشـتركاً على الأقـل، بعد أن خبا ضوء المشاريع السياسية.

الشعب العربي يتضامن مع القضية الفلسطينية ويتحد في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي

اتخـذ التضامـن الشـعبي مـع القضيـة الفلسـطينية أشـكالاً ومضامـين متعـددة، ومـرّ بمراحل مشـابهة للمراحل التي سـبقت الإشـارة إليهـا، مـع بعـض الخصوصيـة.

كانـت البدايـة مع صـدور وعد بلفـور في عام 1917 وبدء الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسـطين، وبناء مرتكزات الكيان الذي كان يخطط لإنشـائه على أرضها. المناخ العام في تلك المرحلة كان وحدة الموقف العربي الرسـمي والشعبي المدافع عن حق الفلسـطينيين في دولتهـم أسـوة بالـدول العربية الأخرى التـي كانت خاضعة للانتداب.

ولما قامت الثورة الفلسـطينية الكبرى (1936 – 1939) التـي بـدأت بـإضراب عـام، وبقيـادة الحـاج أمـين الحسـيني، سرعـان مـا تحولت إلى ثورة مسـلحة، انضم إلى صفوفها متطوعون من كل البلدان العربية، ولا سيما من الأردن وسوريا والعـراق، وكان مـن بينهـم القائـد العسـكري المعروف فـوزي القاوقجي، المولـود في طرابلس لبنـان، الـذي تولى القيـادة العامة للثـورة. ومن أبـرز المتطوعين العرب الشـيخ عزالدين القسـام وسـعيد العاص ومحمد الأشـمر من سوريا. وفي فـترة لاحقة قـاد فوزي القاوقجـي جيش الإنقاذ للدفـاع عـن فلسـطين في عـام 1947 بتكليف من جامعة الدول العربية، وقاد العمليات العسـكرية وخـاض معركـة المالكية الشـهيرة المشـتركة بين الجيشـين اللبناني والسوري. إلا أن حصيلة هذه المواجهـة كانت الهزيمـة، واقتلاع الفلسـطينيين من أرضهم عند قيام دولة إسرائيل في عام 1948.

الإطار 3-6 تضامن الشعب السوري مع الشعب العراقي والشعب اللبناني في مطلع القرن الحادي والعشرين

تضامـن الشـعب السـوري مـع الشـعب العراقـي أثنـاء الغزو الأمريكي في عام 2003 وما بعده، ومع الشعب اللبناني أثناء الاعتداء الإسرائيـلي في حرب تموز 2006. ولم تكن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في سـوريا في ذلك الوقت تتمتع بمساحة واسعة من حرية الحركة والعمل، فاتخذ التضامن الشـعبي تعبيرات شـعبية مباشرة أحيانـاً كثـيرة، ترافقت مع دور نشـط للجمعيات الموجـودة، أو مع نشـوء لجان عمل من النوع الشـعبي تولت تنظيم التضامن الفعلي.

وفي حالة لبنان في عام 2006، كان موقف النظام السـوري مؤيداً ومشـجعاً عـلى تقديم الدعـم للنازحين. وقد سـاهم هـذا الموقف في إزالـة أي عوائـق أمام الموقف الشـعبي المتضامن. ويروي النشـطاء السـوريون أن السـوريين أسـكنوا الموجـات الأولى مـن النازحـين اللبنانيين في بيوتهم من دمشـق إلى حمص في الشـمال، ولم يقم أي نـازح في خيمـة. وعندما ازداد عدد النازحين، جـرى تأهيل المدارس وبعض المراكز والمؤسسـات لاستقبال النازحين وإيوائهم في ظروف لائقة. وأنشئت لجان شعبية لاستقبال النازحين اللبنانيين على نقطة الحـدود في المصنع، وتزويدهم مباشرة بجميع احتياجاتهم، وتنظيم عمليـات تقديم الدعم لهم.

وفي عام 2003، نظم الناشـطون السـوريون حملات تبرع وإغاثة للنازحين العراقيين الذين أسكنتهم الأمم المتحدة في مخيمات لاجئين في مناطـق صحراوية قريبة من الحدود، فقدموا المسـاعدات الطبية والغذائية، وإن كان ذلك بمسـتويات تقل عما يرغبون.

ولا يخفي الناشـطون عتبهم لكون النازحين السوريين لا يلقون حالياً احتضاناً إنسانياً مكافئاً في الدول التي لجأوا إليها.

المصدر: من شهادات لأحمد، ورامي، وشادي، ثلاثة نشطاء سوريين.

كان العامل الديني، بمعناه العام، والعامل الأخلاقي ورفض الظلم، الشريان الرئيسي للتضامن العربي مع الشعب الفلسطيني

ومن النقاط التي يجدر التوقف عندها هي اتخاذ التضامن الشعبي العربي أشكالاً وصلت إلى حد التطوع للقتال في فلسطين ضد البريطانيين والعصابات الصهيونية المنظمة والمسلحة، وهي سمة ظلت ملازمة للتضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية في المراحل اللاحقة. ومن اللافت آنذاك ضيق المسافة بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي في موضوع التضامن مع الشعب الفلسطيني، فالقضية تجاوزت الحزبيات والفئويات لتكون موضوع تواصل مباشر بين المواطنين. وكان العامل الديني، بمعناه العام، والعامل الأخلاقي ورفض الظلم، الشريان الرئيسي لهذا التضامن.

وكانت القضية الفلسطينية محور اهتمام الفئات الاجتماعية والناشطين والجمعيات على اختلافها، خارج العمل العسكري المباشر. وليس بقليل الأهمية أن يكون التضامن مع فلسطين محور المبادرات الأولى لعمل المنظمات والحركات النسائية في البلدان العربية. فقد أنشئ الاتحاد النسائي في القدس في عام 1928[4]، وتفاعل مع النضال الشعبي. وعُقد مؤتمر النساء العربيات في القدس في عام 1929، وحضره عدد كبير من النساء، وكان من أهم القرارات الصادرة عنه رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة محطة لانطلاق المرأة العربية في العمل السياسي. وقد توسعت عملية التنسيق خارج حدود الوطن (فلسطين)، فكانت الفلسطينيات على تواصل مع ناشطات عربيات من مصر كما مع منظمات نسائية عربية من بلدان أخرى. وعُقدت مؤتمرات أهمها مؤتمر الشرقيات أو نساء الشرق، الذي نظمته هدى شعراوي من مصر في عام 1938 لدعم قضية فلسطين[5]، وكان محطة بالغة الأهمية في التضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية، وفي إبراز دور المرأة وحضورها القوي في النضال الوطني والتحرري.

وبعد النكبة في عام 1948، بدأ التمايز السياسي في تقييم ما حصل، حيث حمّلت قوى قومية وشعبية النظم القائمة مسؤولية النكبة بسبب خضوعها لسياسات المستعمرين، وأطلق ذلك موجة تغييرات سياسية أوصلت قوى قومية إلى السلطة على متن انقلابات عسكرية، أبرزها في مصر في عام 1952. وفي عام 1964، أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن القرار الوطني الفلسطيني بقي في يد الحكومات العربية الجديدة التي تشكلت في تلك الفترة.

وفي عام 1965، حدث تغيّر جذري مع انطلاق العمل الفدائي المسلح بقيادة ياسر عرفات، ذي الشخصية الكاريزماتية والتاريخ النضالي، قائد حركة فتح. وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح الفلسطيني ظهرت أثناءها الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وبرزت أشكال نضال سياسية واجتماعية وعسكرية أعادت بعض الاعتبار للفكرة القومية العربية، ولكن بخطاب متمايز عن خطاب الحركة القومية التقليدية. وأدى ذلك إلى حصول تمايزات داخل حركة القوميين العرب نتج منها تزاوج بين اليسار الماركسي والحركة القومية داخل حركة المقاومة الفلسطينية وفي بلدان عربية أخرى.

وفي تلك المرحلة ظهر اختلاف بين الحكومات والتيارات السياسية والشعبية على اختلافها، فنشأ هامش للتمييز بين التضامن الشعبي والتضامن الرسمي.

وسمحت هذه التطورات ببلورة ملامح القضية الفلسطينية بجميع أبعادها، القومية والأخلاقية، وتلك المستندة إلى مبادئ وقيم كونية تكرّس حق الشعوب في تقرير المصير ورفض الاضطهاد. لذلك، تجاوز التضامن الشعبي مع الشعب الفلسطيني المنطقة العربية إلى سائر بلدان العالم، خاصة بعد قيام إسرائيل باحتلال سائر فلسطين، وأراض عربية أخرى، عقب حرب عام 1967.

وكما في المرحلة السابقة، تجاوز التفاعل الشعبي مع الثورة الفلسطينية مستوى التضامن بمعناه الشائع. فقد نجحت الثورة الفلسطينية منذ سنواتها الأولى في استقطاب

الشبان والشابات من مختلف البلدان العربية، لا سيما البلدان التي كان للثورة فيها وجود تنظيمي مسلح، فانضموا إلى صفوفها أعضاء أسوة بالفلسطينيين. فشخصية الفدائي كان لها في نهاية الستينات ومطلع السبعينات جاذبية خاصة لشريحة من الشباب باعتبارها تجلياً لفكرة النضال من أجل العدالة والحق، وأصبح العمل الفدائي بمثابة مساحة للحرية والتمرد ضد الواقع. وكانت مجموعات أخرى من الناشطين السياسيين والاجتماعيين تتطوّع للخدمة الاجتماعية والصحية في المخيمات، انطلاقاً من الواجب الأخلاقي.

وفي الستينات والسبعينات، كان البعد الرمزي للقضية الفلسطينية هو صيغة معاصرة مشابهة لنضال فييت نام ولرمزية تشي غيفارا. ولم يكن غريباً شيوع هذه التسميات بين الأسماء الحركية للفدائيين وقادة الثورة الفلسطينية.

وهذا البعد الرمزي نفسه، تجلى في انتشار ارتداء الكوفية الفلسطينية في أنحاء عديدة من العالم، وفي الإنتاج الأدبي والفني والشعري والموسيقي والسينمائي والروائي. وهذا الإنتاج ساهم بدوره في نقل القضية الفلسطينية والتعاطف معها إلى مستويات عالمية لم تعرفها سابقاً، وجعل من هذا التعاطف العالمي والعربي الشعبي والثقافي، عنصر ضغط على مواقع القرار السياسي، حدّ أحياناً من التعاطي السلبي مع القضية الفلسطينية.

وفي عام 1987، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ونجحت، بفعل طابعها العفوي والشجاعة التي أبداها الشعب الفلسطيني بكل فئاته من دون استثناء، في استقطاب تأييد شعبي عربي ودولي واسع. وكانت هذه الانتفاضة محط تقدير في بقاع مختلفة من العالم، تحوّل خلال السنوات التي تلت إلى أشكال جديدة من التضامن العربي والدولي. فالانتفاضة الأولى استعادت البعد الرمزي الذي اكتسبته القضية الفلسطينية في الكفاح التحرري المسلح في مطلع السبعينات، وفي المقاومة المدنية والسلمية للاحتلال في الثمانينات والتسعينات. ومن أهم حملات التضامن العالمية مع القضية الفلسطينية، الحملة ضد بناء الجدار في الضفة الغربية، وحملات المتضامنين الأجانب ضد الاستيطان وهدم البيوت. ومن ينسى راشيل كوري الفتاة الأمريكية، عضو حركة التضامن العالمية التي استشهدت في غزة، وقد جلست أمام جرافة تحاول منعها من هدم أحد المنازل، وكذلك

الإطار 4-6 ناشطة بحرينية تنسحب من مؤتمر دولي احتجاجاً على تكريم رئيس إسرائيل

انسحبت الناشطة البحرينية مريم الخواجة من مؤتمر كانت تنظمه اليونسكو لتكريم والدها عبد الهادي الخواجة الذي تعتبره منظمة العفو الدولية من سجناء الضمير. المؤتمر كان يكرم في الوقت نفسه رئيس دولة إسرائيل شيمون بيريز. ومريم الخواجة هي الرئيس المناوب لمركز البحرين لحقوق الإنسان الذي أنشأه والدها السجين حالياً، وقد سُجن كذلك رئيس المركز الذي تولى المنصب بعد سجن والدها، بسبب الدعوة للتغيير السياسي واحترام حقوق الإنسان.

كتبت مريم الخواجة لمنظمة اليونسكو خطاباً مفتوحاً قالت فيه: «بينما يشرفني اختياركم لوالدي لتكريمه، أشعر بخيبة كبيرة من تكريمكم معه لشخص مسؤول عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، ومن ثم كان يجب محاكمته وليس تكريمه». وأضافت «والدي يقول دائماً لا حلّ وسط في حقوق الإنسان. فإما تناصر حقوق الإنسان في كل مكان وضد جميع منتهكيها، أو لا».

ودعماً لوجهة نظرها، أرفقت مريم قائمة بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يتحمل بيريز مسؤوليتها مباشرة، شاملة عملية «عناقيد الغضب» التي شنتها إسرائيل ضد لبنان في عام 1996، فقتلت 154 مدنياً وجرحت 350، وشرّدت الآلاف من السكان العزل من منازلهم. وكان بيريز حينذاك رئيس وزراء إسرائيل. وخلال هذا العدوان، ارتكبت إسرائيل مجزرة قانا، إذ قصفت مركزاً للأمم المتحدة، وقتلت أكثر من 100 شخص من اللاجئين والعاملين في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودحضت تحقيقات الأمم المتحدة وتحقيقات دولية أخرى ادعاء إسرائيل بأن القصف كان حادثاً غير مقصود وخلصت إلى أنه كان عمدياً.

المصدر: صفحة الانتفاضة الإلكترونية، http://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/bahrain-rights-defender-maryam-al-khawaja-pulls-out-unesco-ceremony-over-honor.

شكّل الصمود الذي أبداه الشعب اللبناني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة موضوعاً لتضامن عربي ودولي واسع اتخذ أشكالاً متعددة من التظاهر وتنظيم حملات الدعم المادي على أشكاله

الحركات العالمية في أوروبا لمقاطعة منتجات المستوطنات، وأساطيل الحرية التي حاولت مراراً كسر الحصار على غزة، ووفود المتضامنين الدوليين الذين كانوا يشاركون في التظاهرات والتحركات داخل الأراضي المحتلة، والذين منعوا مراراً من مغادرة مطار تل أبيب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت الحركات التضامنية العربية تشارك في هذه المبادرات العالمية وإن لم تكن هي صاحبة المبادرة.

وفي البلدان العربية، استمرت حركات شعبية وسياسية في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، ومصر كانت الرائدة لكونها معنية مباشرة بذلك بعد توقيع اتفاقات السلام. وكان هناك أشكال من التضامن ضد الاعتداءات الإسرائيلية كما حصل عند حصار ياسر عرفات في المقاطعة في عام 2002، أو الحرب على غزة في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009. وقد اتخذت المناصرة الشعبية للقضية الفلسطينية أشكالاً عديدة ومتنوّعة أخرى.

وفي هذا السياق، لا بد من إشارة إلى التضامن الشعبي العربي مع الشعب اللبناني والمقاومة اللبنانية أثناء اجتياح إسرائيل للبنان في عام 1982 وبعده. والمقاومة اللبنانية هي، بعد المقاومة الفلسطينية، النموذج الأهم على مواجهة طويلة ومستمرة مع الاحتلال الإسرائيلي، أعطت ثمارها في تحرير لبنان في عام 2000، وقبل ذلك في إسقاط اتفاقية 17 أيار/مايو في عام 1984[6]. فقد شكل الصمود الذي أبداه الشعب اللبناني والمقاومة الفلسطينية أثناء حصار بيروت وعلى امتداد المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، وانطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول/سبتمبر 1982، وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان (عملية تصفية الحساب في عام 1993، وعناقيد الغضب في عام 1996، وحرب تموز في عام 2006)، موضوعاً لتضامن عربي ودولي واسع اتخذ أشكالاً متعددة من التظاهر وتنظيم حملات الدعم المادي على أشكاله.

التكامل الشعبي يظهر في العمل المجتمعي[7]

المقصود بالعمل المجتمعي العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بجميع أشكال الانتظام الاجتماعي التقليدية والحديثة، من جمعيات خيرية تقليدية يعود عملها إلى القرنين الماضيين، ونقابات عمالية واتحادات، أو جمعيات وأندية ولجان على مستوى الأحياء والقرى والمدن على اختلافها، ومنظمات غير حكومية بأشكال حديثة في العقود الثلاثة الأخيرة.

النقابات والاتحادات المهنية العربية

نشأت ضمن الحركة النقابية العمالية العربية روابط منذ مراحل التأسيس الأولى في العشرينات من القرن الماضي، من خلال انتساب عناصرها إلى الاتحادات الدولية قبل تأسيس الاتحادات العربية. ونشأت روابط مهنية بين أصحاب المهن المختلفة، وإن لم تتخذ الطابع المؤسسي بالمفهوم المتعارف عليه، ضمت المعلمين، والمحامين، والمهندسين والأطباء، ممن كانت تجمعهم هموم المهنة وكانوا يلتقون في المنتديات العلمية والمهنية والسياسية.

وقبل أن تنشأ الاتحادات العربية، نشأت بين النقابات والاتحادات الوطنية علاقات تضامن قوية، خصوصاً أثناء مرحلة الاستعمار. وقد سبقت التشكيلات العمالية نشوء الجمعيات المهنية في الزمن، إذ يعود أول تنظيم نقابي إلى عام 1908 في مصر، وإلى عام 1920 في سوريا ولبنان، في حين تأخر ظهور نقابات المهن الأخرى حتى الثلاثينات والأربعينات، ومنها نقابتي مهندسي بيروت وحلب في عام 1934[8]، وأجهضت المحاولات الأولى في مصر في عام 1920 وتأخر إنشاء نقابة المهندسين حتى عام 1946[9]. أما الاتحادات النقابية على المستوى الوطني، فبدأ إنشاؤها في الأربعينات، ومن أوائلها الاتحاد التونسي للشغل في عام 1946.

وسعت جامعة الدول العربية، بعد تأسيسها في عام 1945، إلى تطوير أجهزتها وآليات عملها، فدعمت إنشاء الاتحادات الإقليمية التي نشأت تدريجياً كمنظمات غير حكومية إقليمية الطابع. وفي هذا السياق، نشأ اتحاد المحامين العرب في العام نفسه، والاتحاد الدولي للعمال العرب في عام 1956، واتحاد المعلمين في عام 1961، واتحاد الأطباء في عام 1962، واتحاد المهندسين في عام 1963.

إلا أن هذه المنظمات عموماً لم تكوّن لنفسها شخصية مستقلة عن شخصية الحكومات وشخصية جامعة الدول العربية، ولم تنجح في التأثير على وجهة القرار الرسمي، هذا إذا كان هذا الهدف على جدول أعمالها الفعلي. لكن هذا الواقع العام لم يمنع وجود بعض الاستثناءات، لا سيما في اتحاد المحامين الذي تميّز بعض الشيء عن الاتحادات المهنية الأخرى، فكانت له استقلالية نسبية انتزعت على مدى سنوات من النضال، وسمحت له باتخاذ بعض المواقف في الدفاع عن الحريات العامة والخاصة.

ونتيجة للتضييق على حرية العمل السياسي، خرجت بعض النقابات المهنية عن دورها الاجتماعي، واضطلعت بدور سياسي مباشر (نقابة المهندسين في الأردن على سبيل المثال). ولم يكن ذلك من غير صراعات ونضالات خاضها أصحاب هذه المهن، كما حصل في سوريا مثلاً، عندما احتشد أعضاء نقابات المهندسين والأطباء والمحامين في محاولة للمطالبة في عام 1963 بإلغاء قانون الطوارئ. ولكن هذه المحاولة لم تنجح واستمرت السلطة في سعيها للسيطرة على قرار هذه النقابات. والتقت الحكومات العربية عموماً، وإن تعددت مشاربها الإيديولوجية، على إخضاع النقابات والاتحادات، وأمعنت في إضعاف دور الحركات النقابية والمهنية، وقيّدت إمكانية مساهمتها في ممارسة أشكال التضامن الشعبي المختلفة، وأدت إلى استتباع العمل النقابي والاجتماعي للعمل السياسي والمواقف الحزبية.

أما الاتحادات الشعبية الأخرى، لا سيما الاتحادات العمالية، فلم يكن وضعها بأفضل حال. وكانت السلطة في الدول العربية هي المرجعية الحقيقية. إلا أن بعض الاتحادات العمالية تمكنت من المقاومة والحفاظ على هامش من الاستقلال إزاء السلطة في بعض الدول، كما في البحرين، وتونس، ولبنان، والمغرب[10].

والتحكم بغالبية الاتحادات العمالية الوطنية جعل من الاتحاد العام للعمال العرب مجرد امتداد للمواقف الرسمية، ولانقساماتها، وعطل دوره الفعلي في التضامن الشعبي العربي. وما لم يكن كذلك، كان امتداداً للقرارات السياسية الصادرة عن جامعة الدول العربية، وإن كانت هذه الاتحادات تخرج أحياناً عنها في حال كان لمحور سياسي معين من الدول أو التيارات السياسية تأثير على الاتحاد المعني يفوق تأثير مجلس الجامعة نفسه.

شبكات العمل المدني والأهلي

اصطدم عمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني طوال عقود ببيئة قانونية شديدة التقييد لم تسمح بقيام أطر مستقلة وفاعلة، وأعاقت وصول هذه المنظمات إلى الموارد وإلى المعلومات، وأضعفت عملها وفعاليتها على الصعيد الإقليمي.

وبين البلدان العربية ملامح مشتركة من حيث طبيعة منظمات المجتمع المدني أو الأهلي وعملها. فقد تأثر العمل الأهلي بالقيم الدينية والروحية، فكانت الجمعيات الخيرية هي أقدم الأشكال التنظيمية، وتأثر تطوّره سلباً بطبيعة السلطة في المجتمعات العربية التي تشكك عادة في المبادرات المنظمة للجماهير. أما التكاتف الشعبي في فترات النضال ضد الاستعمار أو الحروب أو الكوارث فكان من المؤثرات الإيجابية على العمل الأهلي العربي، وقد تغيّرت طبيعة هذا العمل بسبب التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، وتحت إلحاح مطلب التنمية[11].

اصطدم عمل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني طوال عقود ببيئة قانونية شديدة التقييد لم تسمح بقيام أطر مستقلة وفاعلة، وأعاقت وصول هذه المنظمات إلى الموارد وإلى المعلومات، وأضعفت عملها وفعاليتها على الصعيد الإقليمي

كان انعقاد مؤتمرات القمة العالمية حافزاً لتوسيع نطاق اهتمامات منظمات المجتمع المدني العربية، ولبناء الشبكات الإقليمية للتنسيق بين هذه المنظمات وتقوية حضورها في المنتديات الدولية

وتفاعل القطاع الأهلي العربي مع التطورات الدولية، لا سيما في التسعينات. وهذا التفاعل ساعده على تجاوز بعض العقبات القانونية والسياسية التي كانت تقيد حركته. فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين انعقاد مؤتمرات دولية حول التنمية وتحدياتها برعاية الأمم المتحدة، دُعيت منظمات المجتمع المدني للمشاركة فيها. ونتيجة لهذه المؤتمرات، ترسّخت فكرة الشراكة بين هذه المنظمات والمنظمات الدولية، في مواجهة التحديات التنموية، بتوجه جديد في السياسات والنهج، يقضي بتأسيس علاقات جذرية وبنيوية بين الشأن السياسي والشأن التنموي.

وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز دور المجتمع المدني وترويج فكرة التعاون الإقليمي. وكان انعقاد مؤتمرات القمة العالمية حافزاً لتوسيع نطاق اهتمامات منظمات المجتمع المدني العربية، ولبناء الشبكات الإقليمية للتنسيق بين هذه المنظمات وتقوية حضورها في المنتديات الدولية. وهكذا نشأت تجمعات وشبكات إقليمية للتعاطي مع القضايا التي طرحتها مؤتمرات القمة. فبعد قمة ريو (1992) أنشئت شبكات للتنمية والبيئة، وبعد قمة فيينا (1993) أنشئت شبكات حول حقوق الإنسان، وبعد قمة القاهرة (1994) أنشئت شبكات حول السكان والأسرة، وبعد قمة كوبنهاغن (1995) أنشئت شبكات للتنمية، وبعد قمة بيجين (1995) أنشئت شبكات للمرأة، عُنيت بمكافحة العنف، ومتابعة تطبيق الاتفاقات الدولية، وبالقضايا الحقوقية للمرأة عموماً.

وكان للحركة النسائية تاريخ من النضال أدى في معظم البلدان العربية إلى تحسين أوضاع المرأة، لا سيما في بلدان شمال أفريقيا وفي بعض البلدان في المشرق العربي. ولم يقتصر النشاط الأهلي للمرأة العربية على نطاق البلد الواحد، بل تعداه إلى التنسيق بين المنظمات النسائية في جميع البلدان العربية، وقد تعزز الاتصال بين تلك المنظمات في إطار المؤتمرات والأنشطة المختلفة.

وفي المهجر أيضاً، كان للجاليات العربية، ومن ضمنها النساء، نشاط جماعي اكتسب بعداً عربياً بحكم العيش في المهجر. فالتضامن والتعاون بين المهاجرين العرب بعيداً عن بلدانهم يصبح ضرورة، وقد امتد العمل الجماعي منذ القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حتى اليوم، متخذاً من كل مرحلة سمات خاصة.

التكامل الشعبي يتجلى في المد التحرري العربي

ثورات الشباب

ترافق الحراك الثوري العربي منذ أواخر عام 2010 مع ظهور أشكال جديدة من التعاون الشعبي، تتميز بقدر أكبر من التنوع والحرية والفردية، بعيداً عن المؤسسات وأشكال عملها وبرامجها وأجنداتها التقليدية. وقد نشأت من هذا النمط الجديد من التعبير الفردي حركة شعبية جماعية، عابرة للحدود الوطنية، غير مسبوقة في تاريخ التكامل الشعبي العربي.

وتعيش دول الحراك الثوري العربي في قلب عملية تحول شاملة وعميقة، يؤمل أن تؤدي إلى بناء دولة ومجتمع ديمقراطيين، حيث احترام كرامة الإنسان، وصون قيم المواطنة والعدالة. وبين هدم القديم وبناء الجديد، طريق أمام شعوب المد التحرري ونخبه الفكرية تكثر عليها التحديات وتتعدّد.

ولم يكن انتقال الاحتجاجات إلى ساحات وميادين عربية عديدة اعتباطياً ولا محض صدفة. فالفضاء العربي ليس مجرد امتداد جغرافي مترابط، بل هو مجال حضاري متميز وزاخر بالقواسم المشتركة التي عززت وحدته ونحتت هويته المتفردة، وقد اخترقت خصوصيات بلدانه سمات عابرة للحدود الوطنية. وهذا ما سمح بأن تتحول انتفاضة تونس إلى مد تحرري عربي شامل، وأكد وجود قضية عربية راهنة، هي تعبير

معاصر عن هوية أو قضية عربية موجودة دائماً، لم تنجح حالة التشتت الرسمي العربي في التعبير عنها. لذلك وجد العالم نفسه مجدداً أمام البعد العربي في تحديد هوية ما حدث، وعُرف في البداية «بالربيع العربي» في منطقة طال التعامل معها بتسميات نزعت عنها الصفة العربية، وباتت لا تشبه واقعها، فسمّيت الشرق الأوسط، أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو الشرق الأدنى، أو غرب آسيا، أو جنوب المتوسط.

ومع بدء الحراك الثوري تحررت الطاقات والقوى العربية الكامنة، فظهرت مبادرات شعبية بين الناشطين من بلدان المد التحرري العربي على قاعدة العمل المشترك من أجل حماية المسار الثوري وتثبيته ودفعه إلى الأفق التحرري المنشود. وكانت مبادرات الشباب من أهم هذه المبادرات.

أشكال عمل جديدة ومبتكرة[12]

ابتدع الشباب العربي أشكالاً وممارسات جديدة عبّروا من خلالها عن إدانتهم لواقع بات مزمناً، وتطلعهم إلى تغيير حقيقي وشامل. فالشّباب الذين يعيشون الإحباط والعنف النفسي بسبب كبت تطلّعاتهم في العمل والكرامة والحرية، يعيشون «الثورة الساكنة» منذ أعوام، ويطوّرون فروعاً ثقافية منفصلة أو مضادة لسلطويّة الثقافة الرسمية. وكان هؤلاء الشباب العمود الفقري لهذه الهزة الشعبية، فقد تحركوا على كل الأصعدة وابتكروا وسائل وأشكال نضال خلاقة ومبهرة.

وكان لحركة الاحتجاج الشبابي دور بارز في دينامية الثورة، إذ تمكن الشباب في أقطار عديدة من الانتظام في حركات أو هيئات شبابية مستقلة عن النظام ومعارضة له، ومستقلة كذلك عن الأحزاب ومتحررة من سقفها السياسي المهادن. ونجح الشباب في خلق أشكال تنظيمية جديدة تقوم على العمل الشبكي والحركية الأفقية، خلافاً للتراتبية العمودية والهرمية للأحزاب. فتعددت المبادرات الشبابية في غياب الزعامة وفي الحضور القوي لخطة عمل ولمطالب دقيقة وواضحة وجامعة.

وفي تونس ومصر، كما في أقطار عربية أخرى، يُمكن استعارة مفهوم «الريزوم»[13] (أو الجُذروم) الذي استخدمه الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز، تعبيراً عن خصوصية الواقع المحلي في تعدّد المبادرات النابعة من الأسفل وتحالفاتها الشبكية. فالمجموعات الشبابية التي باشرت «الحراك الثوري» هي أشبه بتشكيلات «الجذروم»، إذ هي مجموعات متعددة وغنية، غير نمطية وغير تقليدية، عفوية وموضعية، لا حسابات ضيقة لها ولا تكتيك سياسي أو فئوي، نشطة وغير معروفة، لا تتبع كاريزما ولا زعامة، متدفقة وحيوية، غير مرتبطة بهويات فرعية، لا مركز لها يمكن تعطيله فيشل فعاليتها، ولا قيادة أو بنية هرمية يمكن استخدامها لضرب عناصرها.

هذه التشكيلات «الجذرومية» تكوّنت تدريجياً في حركات، واستقطبت العناصر الأكثر جذرية واستقلالية ووعياً بأن المسار غير مسبوق، ولا يمكن مواصلته وحمايته إلا بأشكال انتظام غير مسبوق.

وكانت الشبكات الاجتماعية الحاضن لمحاولات تشبيك العلاقات بين هذه القوى الصاعدة، وهو تشبيك شمل مجالات التعاون وتبادل الخبرات، خاصة في مواجهة الحوادث الأمنية والدعوات للعصيان وتنظيم الاعتصامات وتأمين نجاحها، وفي الإفلات من الرقابة وحسن تأمين المعلومة والصورة. وكان تعاوناً لوجستياً وتقنياً أكثر منه تعاون سياسي أو بمقتضى اتفاقات برنامجية مشتركة، تعاون أملاه تشابه الظروف الضاغطة أكثر منه الوعي باستراتيجية التحالف والتشبيك، ولكن من دون استبعاد هذا العنصر بالكامل.

ومع تقدم الأحداث وسقوط أكثر من رئيس في أكثر من بلد عربي، ومع التأزم الاجتماعي والسياسي في بلدان أخرى، حاولت هذه الحركات التأقلم مع متطلبات الأوضاع الجديدة وارتقت في علاقاتها من التشبيك العفوي إلى التشبيك المنظم، وبرزت مبادرات محدودة في هذا المجال

بعد انطلاق ما عُرف في البداية «بالربيع العربي»، وجد العالم نفسه مجدداً أمام البعد العربي في تحديد هوية ما حدث، في منطقة طال التعامل معها بتسميات نزعت عنها الصفة العربية، كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو غرب آسيا، أو جنوب المتوسط

لكن واعدة ومبشرة بالنجاح. ومرد هذا الارتقاء، هـو وعي هـذه الحركات بـأن كل تقـدم ونجاح يحققه الحراك الثوري في بلد عربي ما ستكون له ارتدادات إيجابية على الحراك في البلدان الأخرى، وأن كل فشـل أو تعطـل سـيلقي بظلاله سـلباً ويؤدي إلى نتائج عكسـية. ومن مظاهر التشـبيك المنظـم البيانات المشـتركة التـي أصدرتها بعض الحـركات، تطالـب بالقضـاء عـلى أسـس النظام القديم، ومحاسـبة الفاسدين، ومنع عودة الفلول إلى النشـاط السـياسي، والعزم في الإصلاح وبناء المؤسسـات، وتحقيـق أهـداف الثـورة، وتبـادل الزيـارات وتفعيـل العمل المشـترك ولكن بنسـب محدودة بسـبب ضعف الإمكانيات.

الإطار 6-5 **البيان الختامي لملتقى المدونين العرب الثالث**

مدونون بلا حدود ولا قيود

نحنُ، المدونون العرب، المجتمعون في تونس الحرة، بعد أن أدركنا منذ لقاءنا الأول عِظَمَ افتقادنا للقاء وفرحتنا به وحماسنا لتكراره، قد قدِمنا من أرجاء العالم العربي لنتحاور ونتعارف ولنتبادل خبرات الثورة، وحكايات الانتصارات ودروس الانكسارات، ولنتعلم وننسج شـبكات التعاون والتنسـيق عبر مجتمعات العالـم العربي، عازمين عـلى أن ننفـخ نار العافية في جـذوة الثورة المتقـدة في أرواح العرب جميعـاً مُنطلقين من إيمان لم يبرحنـا قطّ بأننا شركاء في هذا العالم وهو إيمان شـعرنا به يملأ كل سـاحات الحريـة وميادين التحرير.

نحـن جيـل ألف التواصل مع العالم ليبـدع ويخلق دون أن يعبأ بحدود. في منطقتنا العربية اصطُنِعَت حدودٌ فما كانت سـوى عائق أمـام التنميـة، ومـبرر لنَزعات شـوفينية أذكتها حكومـات عاجزة، ولتُفقـر مجتمعات وتقوِّض أنمـاط حياة ازدهرت لقرون قبلها، بلا بديـل مُجدٍ مطروح. اليوم ونحـن نصنع ثورات تنطلق من حواضر البـلاد العربية وريفها وبواديها فإننا نتطلع إلى وطن عربي تحكمه الشـعوب من البلديات والقُرى والضَّيعات، لا ضلالات مؤامرات ولا ممانعات قصور رياسـة، ولا عسـكر. موقنين أن الشعوب بطبيعتها تميـل إلى التواصـل وفتـح الحدود أمـام الناس بعـد أن زالت بفعل الواقع الحدود عن الأفـكار، وحتى عن التنظيمات.

آملـين أن تتعدد منابر الإعلام المسـتقل وتتكاثر وتتطور، ففي تنوعهـا وتعددها تكمن آليـات توازنها وحيدتها، وضمان ألا تُهمَل حركـة تحـرر ولا ثـورة ولا انتفاضة ولا دعوة إصـلاح في أي من أركان العالم العربي ومحيطه بأي ذريعة كانت، فئوية أو طائفية، ولا بأي مبرر سياسي مختلق ولا تحت ضغوط مُلْكِيّاتٍ ولا مَلَكِيّاتٍ ولا قـوى حكومات عظمى أو إقليمية.

ونحـن إذ نختتـم لقاءنا هذا وقد جددنـا أواصر صداقتنا ورفقة نضالاتنـا فإننا نعود إلى أوطاننا أو من حيث جئنا لنعاود الانصهار في مجتمعاتنا؛ نسـير في شوارع بلداتنا وأحيائها لا يميزنا سوى أمل في قلوبنـا وثقة في قدرتنا واطمئنان إلى تضامننا.

المصدر: ملتقى المدونين العرب، تونس، 3-6 تشرين الأول/أكتوبر 2011، البيان الختامي المتاح على http://www.ps.boell.org/web/index-ar-608.html.

حضور البعد العربي المشترك عند شباب الثورة

قـد يبـدو لأول وهلـة أن الحـراك الثـوري العربي أغفـل البعد الوطني والبعد العربي. وهذا انطبـاع تكـوّن نتيجـة لإعطـاء الأولويـة لقضية الحريـات والديمقراطيـة وإسـقاط الأنظمـة مـن الداخـل. إلا أن الوعـي بترابـط مسـار الثورات في مختلـف البلدان، وكذلك حضـور القضايا العربية المشـتركة، كان قوياً لدى الشـباب وفي ممارستهم وشـعاراتهم وتواصلهـم. وقد بلـغ التواصل بين الثـورات الشـبابية وتبـادل الـدروس والنصائح والتجـارب حـداً أقوى ممـا كان عليـه في تجارب سـابقة، إذ كان التواصل كثيفاً ومباشراً وشـعبياً يشترك فيه عشرات الآلاف، مستفيدين من الفضاء الرحـب الذي تتيحه وسـائل الاتصـال الحديثة.

ولـم يكن ذلـك بعيـداً عـن الناشـطين الجدد الوافديـن إلى الحـراك الشـعبي والفعل السـياسي (الإطـار 6-5). ففـي البيـان الختامـي لملتقـى المدوّنـين العـرب، الـذي عُقد في تونـس في تشرين الأول/أكتوبـر 2011 والـذي ناقش دور شـبكات التواصـل الاجتماعي في الثورات العربية والتحول الديمقراطـي، اتفـق المدوّنـون على أهميـة تطوير هـذه الأدوات باعتبارها وسـائل إعلامية تتخطى حسابات السياسـيين الضيقة، وإدارتها بما يحقق اسـتمرارية في نقـل وتغطيـة الأحـداث والأخبار، وإيصال المعلومة والخبر إلى أعداد كبيرة ومتزايدة

من المستمعين والمتلقين الذين لهم تأثير على الأرض. وسجلوا اعتراضهم على منع نظرائهم الفلسطينيين من الحضور على يد السلطات الفلسطينية، وكذلك عرقلة السلطات المصرية لمشاركة بعضهم الآخر، إضافة إلى اضطهاد مدوّنين آخرين من إيران والبحرين وغيرهما من البلدان. وهذا يؤكد قوة هذه الثقافة التضامنية العابرة للحدود الوطنية. وكيف لا يكون الأمر كذلك في حالة مدوّنين، هم مواطنون عالميون بحكم تعريفهم وبحكم طبيعة الشبكة العنكبوتية.

شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة الثورة[14]

بدّد زمن الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي فكرة استحالة الثورة والتغيير إلا انطلاقاً من مرجعية إيديولوجية أحادية. ففي زمن المطالبة بالحريات الجماعية والفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية، باعتبارها نمط تدبير عقلاني للصراع والتداول في السياسة، لم يعد من ضرورة لوجود محترفين ثوريين إيديولوجيين، يقطفون ثمار الثورة، بصفتهم مالكي شرعيتها ورأسمالها الرمزي. ولم يعد المثقفون أيضاً وسطاء حصريين لنقل الوعي أو إنتاجه، أو التحدث باسم الجماعات والشعوب التي ينتمون إليها.

بالقليل من الإمكانيات ومن دون أسلحة ولا زعماء، استطاع شباب شبكات التواصل الاجتماعي جمع الآلاف في شوارع تونس وفي ميدان التحرير في مصر وفي عشرات الساحات والميادين العربية. ففي زمن الإنترنت بات التحكم بالتواصل ونشر القضايا بسرعة وتعميمها على العدد الأكبر من مرتادي الشبكة العنكبوتية، هو العنصر الأهم للثورة.

وكانت أدوات التواصل الجديدة سلاحاً ماضياً في أيدي الشباب، استخدموه بفعالية في أكثر من مجال. ونشر الشباب العرب من على هواتفهم المحمولة، على صفحات فيسبوك وتويتر ويوتيوب والمدوّنات التي لا تُعد ولا تحصى، العديد من الأغاني الثورية والأشعار والرسوم والصور والأفلام القصيرة.

وما تحمله الثورات العربية من رسالة ليس خروجاً على حاكم محلي في هذه الدولة أو تلك بقدر ما هو حلم ورغبة في إنشاء دولة المواطنة والكرامة والعدالة للجميع. وهذا ما تنبهت له التحركات الشعبية في الوطن العربي، فلا تحرر لتونس من دون تحرر مصر وليبيا واليمن. كانت الحشود في ميدان التحرير تؤكد دعمها لليبيين واليمنيين والسوريين، كما خرج الأردني والقطري والمغربي والتونسي معبراً عن دعمه للحراك الشعبي في مصر. وفي 28 كانون ثاني/يناير 2011، اندفعت المظاهرات في الأردن وتونس وسوريا وغزة تأييداً ودعماً لمطالب التحرير، ولحقت بهم بيروت والرباط في 29 و30 كانون الثاني/يناير.

والأمثلة على التعاون الشبابي أثناء الحراك الثوري في الشارع لا تحصى. فمع الاحتفال بمائة يوم على الثورة المصرية في 6 أيار/مايو 2011، اندفعت المظاهرات في ميدان التحرير تؤكد حق الشعوب العربية في اختيار حكامها، وضرورة فتح الحدود العربية. وانطلقت قوافل المساعدات الطبية والغذاء من ميدان التحرير وطنطا ومطروح إلى ليبيا، في 24 شباط/فبراير 2011، وقوافل المساعدات إلى غزة في يوم الأرض في أيار/مايو 2011. ونظمت حملة جمع تبرعات لدعم الشعب السوري.

وأثناء الثورات، تواصل الثوار من أجل نقل الخبرات بين المتظاهرين والاستفادة من تجربة الثورات الأخرى. فشكل متظاهرو شارع الحبيب بورقيبة نموذجاً استفاد منه متظاهرو ميدان التحرير من الإصرار على سلمية الثورة إلى آليات التعامل مع عنف الشرطة وقنابل الغاز. وعند تعطيل شبكات التواصل الاجتماعي في مصر، جرى توفير وسائل لتبادل المعلومات وكسر الحماية من أجل تمكين النشطاء المصريين من استخدام فيسبوك وتويتر، بل وصل التفاعل إلى حد متقدم بهجوم قراصنة الإنترنت على المواقع

ما تحمله الثورات العربية من رسالة ليس خروجاً على حاكم محلي في هذه الدولة أو تلك بقدر ما هو حلم ورغبة في إنشاء دولة المواطنة والكرامة والعدالة للجميع

الإلكترونية للدولة المصرية والتهديد بشل حركتها.

وأنشئت عشرات الصفحات على فيسبوك عن الوحدة العربية أو حلم الوحدة، لا تكتفي بالتعبير عن الرغبة في هذا التكامل، بل تمارس نوعاً من الرصد السياسي والاجتماعي لانتهاكات هنا وهناك وتدير حواراً يتجاوز الحدود الوطنية[15].

وتجربة اللجان الشعبية في تأمين الشوارع والبيوت، وتأمين ساحات التظاهر، جاءت من تونس عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتوفر حلاً تطوعياً تشاركياً بين سكان المناطق في مواجهة انفلات أمني كان ينذر بتفكيك ساحات التظاهر، وكذلك في مصر. وهذه تجربة قديمة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية منذ السبعينات.

ووُزّعت الأغاني، والرسوم الكاريكاتورية والغرافيتية، والشعارات والهتافات التي أُنتجت ونُشرت عبر شبكات التواصل الاجتماعي. فشعار «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» أعيد طبعه ونشره في بلدان مختلفة، وصورة شعار حملة التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أصبحت شعاراً لحملات تضامن مع كلّ أسير. وارتفعت أصوات تدعم الثورة وتغنّي الوطن. لكنّ كل هذا الصوت بقي أضيق من الحلم الذي يتخطى حدود الوطن ليفتح على مساحة المنطقة واقعاً عربياً متكاملاً، حيث الإنسان العربي يعيش في أمن ورفاه مادّي واجتماعي وثقافي وروحي.

تلاقي وتكامل التجارب

أدت منظمات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية منها دوراً هاماً في تعبئة الرأي العام العالمي والمحلي، ونجحت في تقديم دعم معنوي ومالي وقانوني للمتظاهرين المقبوض عليهم. فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تتفاعل مع الأحداث المختلفة، وترصد ما تمارسه الحكومات من انتهاكات ضد المتظاهرين، وتتيح فرصاً لسماع صوت المعتقلين والدفاع عنهم. وكان هذا التعاون مزيجاً من نسقين من العمل الشعبي، قوامه منظمات أهليّة كانت ناشطة بقوة خلال التسعينات تعمل ضمن الإطار المؤسسي في مجال المناصرة والدفاع عن الحقوق، وشباب الثورة الفاعلون الجدد المقبلون من الفضاءات الواسعة خارج الإطار المؤسسي.

* * *

سبقت الشعوب العربية بالتعاون والتضامن الحكومات العربية، وكانت أكثر قدرة منها على الابتكار وأكثر التصاقاً بقضايا الأمة وهموم أبنائها. وقد سلم التكامل الشعبي لفترات طويلة من الانقسامات التي عصفت بالوطن العربي، إذ بقي ملتزماً بالقضايا الأساسية التي كان لها بعد رمزي قوي، كالحرية والعدالة.

ورغم أن التكامل الشعبي العربي لم يستطع دائماً الصمود أمام الانقسامات الحزبية والعرقية والإيديولوجية التي عصفت بالبيئة العربية، ولم يسلم في الكثير من الحالات من قبضة الحكم التسلطي، خاصة من تقييد حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، إلا أنه لم يعجز في أي من المراحل عن إبداع قنوات للتواصل والعمل تخترق القيود والحدود، ما يجعله رصيداً غنياً ولبنة أساسية في أي مشروع للتكامل العربي في المستقبل.

أنشئت عشرات الصفحات على فيسبوك عن الوحدة العربية أو حلم الوحدة، لا تكتفي بالتعبير عن الرغبة في هذا التكامل، بل تمارس نوعاً من الرصد السياسي والاجتماعي لانتهاكات هنا وهناك وتدير حواراً يتجاوز الحدود الوطنية

الفصل السابع

التكامل العربي
في ظل مخاطر التشرذم
وتحديات التنمية

وما أهلك الله قبيلاً إلا بعد ما رزئوا بالافتراق وابتلوا بالشقاق فأورثهم ذلاً طويلاً وعذاباً وبيلاً ثم فناء سرمدياً

جمال الدين الأفغاني

التكامل العربي في ظل مخاطر التشرذم وتحديات التنمية

نجمت عن عقود طويلة من التشرذم والفرقة في الوطن العربي مجموعة ضخمة من المخاطر والتحديات، تعوق أيّ مسيرة جادة للنهضة الإنسانية. وهذه التحديات متنوعة، منها ما هو إنساني عام يتعلق بوضع الوطن العربي في العالم من حيث حرية الوطن والأمن القومي، ومنها ما هو ناجم عن إخفاق نموذج التنمية القطري، ومنها ما هو بيئي يؤثر على الإنصاف ضمن الجيل الواحد وعبر الأجيال، ومنها ما هو ثقافي يمس كلّ ناحية من حياة الفرد والمجموعة، ويكوّن الوعي الفردي والجماعي، ويؤسس البعد الرمزي الذي تُبنى عليه جميع القيم، حتى المادية منها، ويحدد احتمالات نجاح مشروع النهضة أو إخفاقه.

وهذا الفصل يتناول جميع هذه المخاطر والتحديات التي تواجه أي مشروع للنهضة الإنسانية في الوطن العربي. بعض هذه التحديات كالاستباحة الخارجية نجم بشكل مباشر عن غياب التكامل العربي، وما كان ليكون بهذه الحدة والقسوة لو أن العرب التزموا بما تعاهدوا عليه من التعاون والدفاع المشترك عن أوطانهم وأمن مواطنيهم. وبعضها الآخر، كالضعف التنموي والمخاطر البيئية أتى نتاجاً لسياسات اقتصادية واجتماعية رسمت بغياب مشاركة شعبية فأخطأت الأولويات وولدت هشاشة اقتصادية تفاقمت في غياب التكامل الاقتصادي العربي. وجميعها تشكل معاً صورة لخيبة العمران الحالّة التي ينبغي التعامل معها وتفكيك مسبباتها للوصول إلى النهضة الإنسانية ولتحقيق المسار البديل المتمثل في العمران الناهض أبداً.

الاعتداءات الخارجية وتعطيل إمكانات الأمن المشترك تنتقص من حرية الوطن والمواطن

لبعد التحرر الوطني وتقرير المصير أهمية بالغة في الوطن العربي، إذ لا يزال يتعرض لأشكال مختلفة من الاستباحة الخارجية ليس أقلها الاحتلال الخارجي المباشر. ففلسطين لا تزال ترزح تحت نير احتلال استيطاني، إحلالي، في خرق سافر لكل المواثيق والقرارات الدولية. وإضافة الى احتلالها المباشر لفلسطين والجولان وبعض الأراضي اللبنانية، تستمر إسرائيل في اعتداءاتها على البلدان العربية، وخاصة سوريا في الآونة الأخيرة، ولبنان، الذي تعرّض في عام 1982 لاجتياح وصل إلى العاصمة بيروت، ثم تعرض لعدوان إسرائيل مرّات عدّة، آخرها في صيف 2006، حين خلّف أعداداً كبيرة من الضحايا المدنيين، ودماراً طال جميع مقوّمات البلد ومرافقه. والعراق تعرّض للغزو والاحتلال على يد تحالف قادته الإدارة الأمريكية في عام 2003، دمر مؤسساته وبناه التحتية وأجج فيه النعرات الطائفية والعرقية.

وتشهد بلدان عربية عديدة، وجوداً عسكرياً أجنبياً ضخماً، بينما تشهد أخرى نفوذاً لهذه القوة أو تلك من القوى الأجنبية. وجلي أن حرية الأفراد، بل والسيادة الوطنية ذاتها، تبقى منقوصة ما دام النفوذ الأجنبي متغلغلاً، وحضور القواعد العسكرية الأجنبية طاغياً، والاحتلال مستمراً وسافراً.

وبين تقوية التكامل العربي في جميع المجالات من ناحية، وضمان التحرر الوطني واستقلال القرار العربي علاقة تفاعل قوي. فالفشل في اتخاذ مواقف عربية موحدة من الاحتلال أو

تقوم علاقة تفاعل قوي بين التكامل العربي والتحرر من النفوذ الأجنبي

التصدي للاستباحة الخارجية بات شرطاً لتحقيق الأمن والرفاه الإنساني للعرب

العدوان الأجنبي شجع القوى الخارجية على الاستمرار في اعتداءاتها واستباحتها للوطن العربي. وهذا الفشل في اتخاذ موقف موحّد من الاستباحة الخارجية والاحتلال الأجنبي نجم عن تبعية القرار السياسي لإرادة قوى خارجية تسعى إلى تحقيق مصالحها هي، في السيطرة على النفط وضمان التفوق الاستراتيجي لإسرائيل.

وتعتبر استباحة الأمة العربية إحدى أهم السمات في إهدار الأمن الإنساني في مختلف البلدان العربية. والتصدي لهذا الوضع بات شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن والرفاه الإنساني للعرب. والسبيل الأضمن وربما الأوحد إلى ذلك هو في التنسيق العربي في مواجهة التهديدات الخارجية، والالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك التي وقعتها هذه الدول قبل أكثر من ستة عقود (الإطار 7-1)، والتي كثيراً ما تعطّلت رغم الحاجة الملحة إلى تفعيلها. ومن تبعات تعطيل هذه الاتفاقية قيام بعض الدول العربية، ومنها تلك التي تنفق أموالاً طائلة على التسليح، باستدعاء قوات أجنبية لحمايتها.

السياسات الإسرائيلية تهدد أمن المواطن العربي والأمة العربية

لا يتوقّف التهديد الإسرائيلي على قيام إسرائيل باحتلال أرض فلسطين وتشريد أهلها، وما تبع ذلك من ممارسات تمييزية عدوانية طالت جميع أهل البلد الأصليين، مهدرة حقوقهم الإنسانية، وعلى اعتداءاتها المتكررة على البلدان العربية المجاورة. بل إن السياسات الإسرائيلية تشكل مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي والمنطقة بأسرها.

◄ دعم الحروب الأهلية وتفتيت دول المنطقة إلى دويلات طائفية

سعت الحركة الصهيونية حتى قيام دولة إسرائيل، إلى إحباط أي محاولة عربية للوحدة أو حتى التعاون. وبعد قيام دولة إسرائيل اتسعت هذه السياسة لتشمل دعم الحروب الأهلية في المنطقة وزرع الفتنة بين مكوّنات شعوبها. وقد استغلّت إسرائيل التنوّع الطائفي والعرقي في البلدان العربية لتأجيج شعور بعض الأقليات بالغبن كما حدث في لبنان حيث دعمت بعض الأطراف في الحرب الأهلية وسعت إلى تقسيم البلد إلى دويلات طائفية، وفي السودان حيث كان لها دور في تزيين المواقف الانفصالية. وفي المغرب، سعت إسرائيل إلى توطيد العلاقات مع بعض الأطراف الأمازيغية[1]، إلا أنها فشلت في اختراق النسيج المجتمعي المغربي.

◄ مفهوم النقاء الديني أو العرقي

تصر إسرائيل على أن يعترف بها العالم والعرب باعتبارها دولة لليهود فقط، وتفرض هذا الاعتراف شرطاً للتسوية مع الفلسطينيين. وهذا المفهوم المستند إلى النقاء الديني أو العرقي

الإطار 7-1 **مقتطفات من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، 1950**

المادة الأولى: تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية: سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينهما أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثالثة: تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة: رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة العاشرة: تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة. وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

ملاحظة: النص الكامل للاتفاقية في الملحق الأول.

للدول هو ما جلب على البشرية جرائم ألمانيا الهتلرية وجنوب أفريقيا العنصرية، ويشكل خطراً على مفهوم التنمية الإنسانية القائم على الحكم الديمقراطي الصالح في دولة تكون لجميع مواطنيها، وما يقتضيه من مساواة بين جميع المواطنين في الحقوق، وعدم جواز التمييز ضد أحد على أساس الدين أو العرق. والإقرار بمفهوم النقاء الديني لصالح إسرائيل يمنحها رخصة للتطهير العرقي والاستمرار في التمييز ضد العرب في إسرائيل، مسلمين ومسيحيين، والانتقاص من حقوقهم، ويهدد الحقوق المشروعة لفلسطيني الشتات، لا سيما حق العودة.

التهديد النووي

أصبح معروفاً أمر الترسانة النووية الإسرائيلية من رؤوس الحرب الذرية التي تعد بالمئات[2]. ويبقى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي هددت باستعمال أسلحة نووية ضد العرب، واتخذت إجراءات تعبوية لذلك. ففي 8 تشرين الأول/أكتوبر 1973، جهزت إسرائيل صواريخ بقنابل ذرية ووجهتها ليس فقط إلى أهداف عسكرية مصرية وسورية، ولكن أيضاً إلى مدن عربية كدمشق[3]. والجدير بالذكر أن الحرب التي كانت دائرة حينذاك لم تكن تهدد إسرائيل أو أراضيها، بل كانت تدور على أراض عربية احتلتها إسرائيل في عام 1967.

التهديد المائي والبيئي

تنازع إسرائيل جيرانها على مصادر المياه الشحيحة في المنطقة العربية. ولا يتوقف هذا النزاع على مياه الأنهار مثل الأردن والليطاني، بل يتخطاه إلى مصادر المياه الجوفية الناضبة التي يستنزفها الاحتلال الإسرائيلي، حارماً الفلسطينيين المقيمين حقهم في الاستفادة منها، وذلك في مخالفة للاتفاقات الدولية النافذة منذ عقود.

وأزمة المياه التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة مثال واضح على ما يتهدد المنطقة في أمنها المائي. فالمواطن الفلسطيني يحصل على ما معدله ربع الكمية من المياه التي تؤمنها دولة الاحتلال للمستوطن الإسرائيلي المقيم في الضفة الغربية خلافاً للقانون الدولي. ويُمنع الفلسطينيون من حفر آبار ارتوازية جديدة في أرضهم بينما تُفرض قيود مشددة على كمية المياه المسموح استخراجها من الآبار الموجودة. وتستخدم إسرائيل ما يزيد على 83 في المائة من مياه الضفة الغربية لصالح مواطنيها ومستوطنيها، بينما لا يبقى للفلسطينيين أكثر من 17 في المائة من المياه المستخرجة من أرضهم.

وليس أدل على ما يشكله شح المياه من خطر يهدد معيشة الفلسطينيين من كارثة قرب نفاد المياه الصالحة لاستعمال الإنسان في قطاع غزة المحاصر.

ويتسبب سلوك إسرائيل العدواني في مخاطر جسيمة تهدّد البيئة وأمن المواطنين، خاصة الأطفال. ومن الأمثلة على ذلك القنابل العنقودية

الترسانة النووية الإسرائيلية هي الأكثر تهديداً لأمن العرب

الإطار 2-7 الكارثة الإنسانية في قطاع غزة

تحل بأهل غزة، من جراء العجز الحاد والمتفاقم في المياه الصالحة للشرب، ولاستعمالات الإنسان، كارثة إنسانية.

وقد أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، ثم الحصار الذي فُرض بدءاً من عام 2006 والعمليات العسكرية المستمرة، إلى تدهور الوضع المائي في قطاع غزة إلى حد بات يهدد الصحة العامة لسكان القطاع.

وتشير الإحصاءات ونتائج الدراسات إلى أن 95 في المائة من المياه المستخدمة في القطاع ليست صالحة للشرب وغير مستوفية لمواصفات منظمة الصحة العالمية. ويتسبب شربها في أمراض معدية وخبيثة. فقد نضبت جميع مصادر المياه الجوفية الصالحة للشرب. وفي غضون 15 عاماً، يُتوقع أن تصبح مصادر المياه هذه غير صالحة لاستعمال الإنسان على الإطلاق. ولما كان البشر لا يستطيعون العيش من دون مياه صالحة يمكنهم استعمالها بأمان، يواجه مليون ونصف مليون فلسطيني مسجونون في أكبر سجن مفتوح عرفه العالم، اسمه قطاع غزة، حكماً جماعياً بالإعدام.

المصدر: الأونروا، http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=1423.

يتجاوز نصيب المنطقة العربية 53 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم

التي ألقيت على لبنان حتى بعد وقف إطلاق النار في عام 2006، ولا تزال تهدّد صحة الإنسان والبيئة في مناطق عديدة من البلد، وقذائف الفوسفور الأبيض التي استُخدمت في «محرقة غزة» في عام 2008.

استفحال مشاكل اللجوء والتهجير القسري

نتيجة لتدهور الأمن القومي، تعاني المنطقة العربية من أكبر مشاكل اللجوء والتهجير القسري بين جميع مناطق العالم. وقدّر عدد اللاجئين من المنطقة العربية في عام 2011 بأكثر من 8 مليون لاجئ، منهم قرابة 5 مليون فلسطيني وحوالي 1.5 مليون عراقي و0.5 مليون سوداني وأكثر من مليون صومالي و150,000 سوري. والحصيلة أن المنطقة العربية التي تضم أقل من 5 في المائة من مجموع سكان العالم، يتجاوز نصيبها 53 في المائة من مجموع اللاجئين[4].

ولا تقل مشكلة النازحين جسامة، وبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى أن عدد المهجرين قسراً داخل المنطقة العربية تجاوز 5 مليون مهجر في نهاية 2011، نصفهم تقريباً من السودان وأكثر من مليون من الصومال والعراق[5].

وفي السنتين الأخيرتين ارتفع عدد اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية بسبب استمرار تدفق اللاجئين والنازحين السوريين، وقد ناهز عددهم حتى أيلول/سبتمبر 2013 مليوني لاجئ مسجّلين رسمياً[6].

والأرقام على جسامتها، تبقى قاصرة عن التعبير عن جسامة المأساة الإنسانية التي يعانيها هؤلاء المعذبون في الأرض، وجلهم من النساء والأطفال. وتعاني الفتيات والنساء خصوصاً بعضاً من أبشع أنواع العنف والاستغلال الجنسي، وخاصة في ظل ضعف العمل الرسمي والأهلي العربي في إعانة وإغاثة اللاجئين والنازحين.

الشكل 7-1 **صافي المعونات الأجنبية في البلدان العربية، 2010**
(مليار دولار بالسعر الجاري)

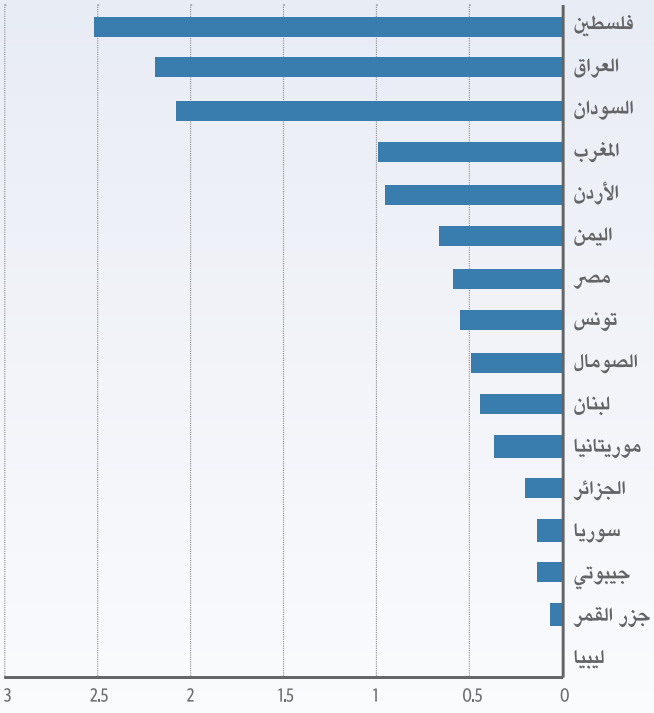

ملاحظة: صافي معونات التنمية والعون الرسمي شاملة مدفوعات القروض الميسرة للدول المستفيدة، مخصوماً منها مدفوعات السداد، بالإضافة إلى المنح من قبل المنظمات الرسمية الأعضاء في لجنة معونات التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف، والدول الأخرى، لدعم التنمية الاقتصادية.

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي، http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

عوامل عديدة تتضافر في تهديد الأمن القومي والرفاه الإنساني

لا تتوقف تهديدات الأمن القومي العربي على الأخطار الناجمة عن العدوان العسكري الخارجي على البلدان العربية، بل تشمل أيضاً العديد من عوامل الخطر الناجمة عن خلل داخلي.

الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية

الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية في بعض البلدان العربية إنّما هو أداة نفوذ في

يد الجهة التي تقدّم المعونات. فمن المعروف والبديهي أن الجهة التي تموّل جهة أخرى في بلد آخر، تتوخى غالباً مصلحة لها أو لبلدها. وتلقي التمويل يرتبط دائماً باحتمال تبعية المتلقي للمانح وخدمة مصالحه.

ولا تشمل بيانات معونات التنمية (الشكل 7-1) المعونات العسكرية، وهي ضخمة في بعض البلدان العربية، إذ تصل في حالة مصر، مثلاً، إلى 1.3 مليار دولار سنوياً[7].

وفي غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار بشأن وجهة استخدام المساعدات الأجنبية وضعف الرقابة والمساءلة، تبقى المعونات الأجنبية مجرد وسيلة للإمعان في التسلّط والاستبداد السياسي، ومرتعاً للفساد والهدر الاقتصادي.

استشراء الفساد وتهريب الأموال إلى الخارج

الفساد ظاهرة متفشية في البلدان العربية، خاصة إذا عُرّف الفساد بما يتجاوز المفاهيم التقليدية المقتصرة على الفساد المالي، ليشمل الكسب غير المشروع، أو من دون وجه حق، لعنصري القوة في المجتمع، السلطة السياسية والثروة. ولعل في الإشارة إلى حالة العراق ما يكفي للدلالة على ظروف تشكل أرضاً خصبة لنمو هذه الظاهرة. ففي العراق تشي الوقائع اليوم بنقيض الهدف المعلن للقوى التي غزت هذا البلد في عام 2003، أي بناء الحكم الديمقراطي الصالح وما يقتضيه ذلك من تأسيس للشفافية ومكافحة الفساد في المبدأ والممارسة.

وتهريب الأموال غير المشروع من البلدان العربية هو ظاهرة بالغة الخطورة، إن دلّت على شيء فعلى مستوى استشراء الفساد فيها. وقد أصدرت مجموعة العمل المنبثقة عن منظمة النزاهة المالية العالمية تقريراً عن تهريب الأموال غير المشروع[8]، أي الأموال التي توسم بأنها غير قانونية في المصدر، أو في وسيلة التحويل أو في الاستعمال، من البلدان النامية.

ويبيّن تقرير المجموعة أن البلدان النامية تخسر مبالغ ضخمة ومتزايدة من الأموال عن طريق التهريب. وقد ناهز حجم الأموال المهربة عشرة أمثال المعونة الإنمائية التي تتلقاها هذه البلدان. وتقدر الأموال المهربة من البلدان النامية بقرابة تريليون دولار في السنة. وتهريب الأموال من البلدان النامية يتزايد بمعدل مرتفع يقارب 18.5 في المائة في السنة. وخلال الأعوام الخمسة التي شملها التقرير (2002-2006)، سجلت

يرتبط تلقي التمويل باحتمال تبعية المتلقي للمانح

الإطار 7-3 الفساد في العراق بعد الاحتلال

خلّفت الأحداث التي تلت عام 2003 ظروفاً سانحة لتفشي الفساد في العراق. وعلى الرغم من وجود أدلة على أن الفساد كان أصلاً موجوداً في ظل النظام السابق، ومنه الرشاوى والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء، يسود إجماع واسع على أن الفساد قد وصل إلى ذروته بعد عام 2003.

وقد طغى تدفق أموال إعادة الإعمار بكميات ضخمة بعد عام 2003 على إمكانات القطاع العام الضعيفة وغير المنظمة في المراقبة، فبات الفساد منتشراً في العراق، إلى حد يهدّد جهود بناء الدولة. حتى إن المالكي أطلق على الفساد في عام 2006 تسمية الإرهاب الثاني في البلاد. ونتيجة لذلك، يحلّ البلد تكراراً في مراتب متدنية حسب غالبية مؤشرات الفساد الدولية. ففي عام 2012، احتل العراق حسب تقرير مؤشر الفساد المرتبة 169 بين 175 دولة، وأحرز 18 نقطة من أصل مجموع نقاط المؤشر، وهي 100 نقطة. ووفقاً لهذا المؤشر، يحلّ العراق في ذيل قائمة أضعف الدول من حيث إدارة ملف مكافحة الفساد استناداً إلى تقرير البنك الدولي لعام 2011 لمؤشرات قوة إدارة الدول في العالم.

وفيما يتعلق بموضوع مؤشرات الفساد في التعامل مع الشركات التجارية، بيّن مسح أجراه البنك الدولي في عام 2012 أن الرشاوى يجري طلبها بنسبة 33.8 في المائة في التحويلات التجارية مع القطاع العام. وعلى سبيل المثال أشار المسح إلى أن 89 في المائة من الشركات المتقدمة بمشاريع استثمارية متوسطة في كربلاء، تلجأ إلى تقديم هدايا لمسؤولين من القطاع العام لتسهيل تنفيذ صفقاتها، في حين أن 70 في المائة من الشركات العاملة في بغداد تعرضت لطلب الرشاوى.

المصدر: البوابة الإلكترونية iraq-business news، http://www.iraq-businessnews.com/tag/transparency-international/.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم البلدان العربية، أعلى معدّل لتزايد تهريب الأموال، بلغ قرابة 50 في المائة في السنة[9].

وهذه الأموال المهربة هي حسب التقرير من عوائد الفساد والجريمة والتهرّب من الضرائب. ويمثل التهرّب من ضرائب الدخل والرسوم الجمركية والضرائب على القيمة المضافة حوالي 60 في المائة من مجموع الأموال المهرّبة. وقد استُخدمت في التقرير نماذج اقتصادية متعددة جرى اختبارها ومقارنتها للتوصل إلى أكثر التقديرات مصداقية. وبنيت النتائج على بيانات التجارة والدين الخارجي التي يتيحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويتعدى متوسط الأموال المهربة من البلدان العربية خلال فترة الدراسة 111 مليار دولار في السنة.

تتعدى قيمة الأموال العربية المهربة 111 مليار دولار في السنة

ليس تهريب الأموال إلا جانباً واحداً من جوانب استشراء الفساد في البلدان العربية. والدليل أنّ الفساد يخترق الكثير من المعاملات الرسمية في البلدان العربية، ولا سيّما في صفقات توريد السلاح الضخمة.

وربما من المفيد هنا التوقف ولو بإيجاز عند ما يسمى في علم الاقتصاد «كلفة الفرصة الضائعة»، فماذا لو كانت هذه المبالغ الضخمة من الأموال المسروقة والمهرّبة، قد استخدمت لصالح التنمية الإنسانية في البلدان العربية؟

الشكل 7-2 **متوسط الأموال المهربة من البلدان العربية، 2002-2006** (مليار دولار)

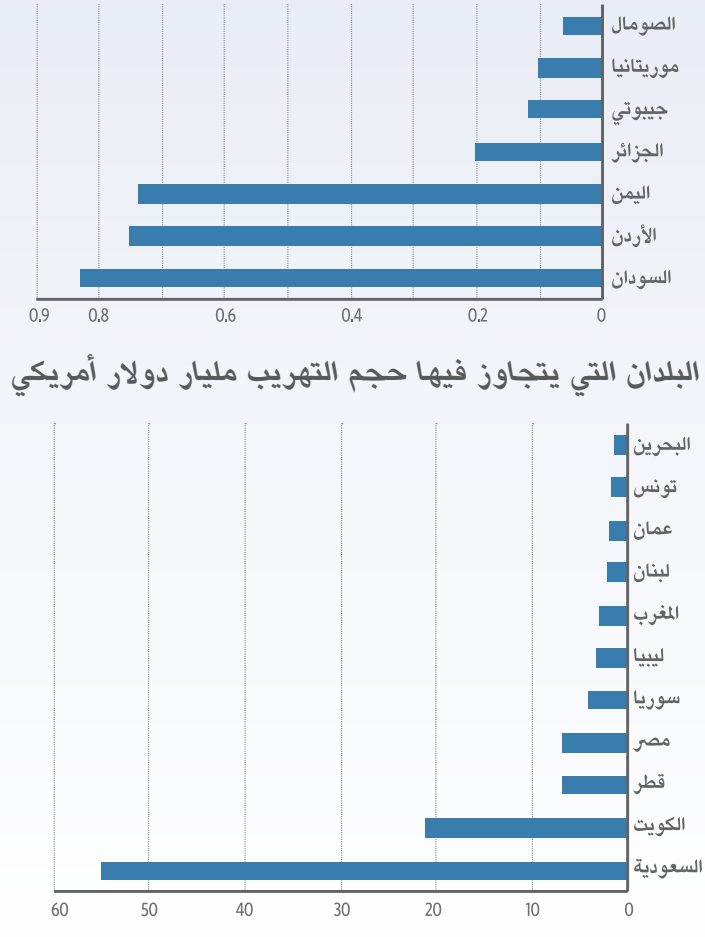

المصدر: Kar, Dev and Devon Cartwright-Smith, 2008.

غلبة الولاءات دون الوطنية نتيجة لغياب الديمقراطية تضر بالولاء للوطن

شهد عدد من البلدان العربية في الأعوام الأخيرة تزايداً في النعرات الطائفية والعرقية، بحيث باتت تهدد وحدة المجتمعات العربية وسلمها الأهلي.

في البلدان الواقعة تحت نير الحكم التسلطي، تعاني غالبية المواطنين ألواناً من الظلم الاجتماعي، يتوقون إلى التخلّص منها، أملاً في التمتع بالكرامة الإنسانية. ولا سبيل إلى هذا الخلاص، إلا بإقامة الحكم الديمقراطي الصالح الذي يستند إلى مبدأ المساواة في المواطنة ويضمن جميع حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية[10]. وفي المجتمع الديمقراطي الذي يخلو من التمييز، يحتمي الفرد بالمواطنة والقانون والقضاء، وتتوارى وراء المواطنة التي تساوي بين المواطنين كافة، أي ولاءات أخرى، قبلية أو عشائرية أو طائفية أو مذهبية. غير أن الحرمان من بعض الحقوق، لا سيما إذا اقترن بالتمييز ضد فئات اجتماعية أو طائفية أو عشائرية، لا يترك أمام الفرد أو الأسرة إلا البحث عن ولاءات أخرى خارج المواطنة، توسلاً لدرء الظلم والإجحاف.

التحدي السكاني: بين المشكلة والوهم

تضم البلدان العربية مجتمعة كتلة سكانية هي غير قليلة، بحيث يمكن أن تكون عماد قوة عربية لا يستهان بها إن نهض العرب وتزوّدوا بالمعرفة، وهي، في الوقت ذاته، غير بالغة الضخامة، بحيث تثقل حركة المنطقة عندما تقرر الانطلاق في مشروع النهضة الإنسانية. غير أن هذا المورد الضخم يمكن أن يتحوّل، بسبب الفجوة المعرفية، إلى عبء على النهوض والتقدّم عند المتلكئين عن العمل.

وتظهر صحة ذلك الحكم عند مقارنة عدد العرب بسكان بلدان مهمة في العالم الآن. فعدد السكان العرب يعادل ربع سكان الهند، وخمس سكان الصين[11]؛ وليس لعدد السكان الكبير في البلدين من تأثير معوِّق واضح على إمكانات التنمية فيهما. والوضع التنموي في البلدين أفضل بكثير مما هو عليه في المنطقة العربية من نواحٍ متعددة، خاصة من حيث اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء القدرات الاقتصادية.

ويتفاوت حجم السكان تفاوتاً بيّناً بين البلدان العربية، فمنها بلدان تضمّ عشرات الملايين من السكان، مثل الجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، وبلدان تضم أعداداً قليلة، قد لا تتجاوز المليون نسمة، كما في البحرين وجزر القمر وجيبوتي وقطر[12]. وتضمّ بلدان الخليج نسبة غير قليلة من السكان الوافدين[13].

ويترتب على تفاوت الملامح السكانية بين البلدان العربية، وتباين العلاقة بين السكان والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية فيها، اختلاف في تعريف المشكلة السكانية من بلد عربي إلى آخر. ففي الكثير من الأحيان، يأتي تعريف المشكلة السكانية في بلد مجرد نقيض لتعريفها في بلد آخر، خاصة فيما يتعلق بحجم السكان والنمو السكاني. ومن هذا الاختلاف، قد يتضح أن مشكلة السكان في الوطن العربي ليست مسألة نمو، بل هي مسألة توزيع. وما يدلّ على صحة هذه المقولة أن المنطقة تستقدم من خارج الوطن العربي قرابة 15 مليون عامل[14]، بينما تعاني بلدان منها من مشكلة البطالة.

وقد أدى التباين بين الملامح السكانية والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية بين أجزاء الوطن العربي إلى موجات هجرة كثيفة بقصد العمل. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال تزخر بإمكانات لتحقيق مزيد من التوافق بين الكم والنوع السكاني، وبين الموارد الاقتصادية ومتطلبات التنمية الإنسانية، على نحو يعزز إمكانية استغلال الموارد الراقدة والراكدة في مشروع للتنمية الإنسانية يستفيد منه كل فرد وبلد في عموم الوطن العربي. فالوطن العربي في حالة تكامل سكاني من حيث المبدأ. ومن ملامح هذا التكامل ما يُعرف «بالفرصة السكانية» التي تتكامل بين البلدان العربية إذ تأتي عليها بالتوالي لا بالتزامن. وهذا ما يتيح تدفقاً متتالياً للشباب الذي يشكل مخزوناً حيوياً للابتكار والإبداع في عملية جادة للتنمية.

ولاستغلال الثروة السكانية لا بدّ من معالجة القصور في بناء القدرات البشرية، ولا سيما الافتقار إلى الصحة، وضعف المخزون المعرفي، وتكثيف جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

والمعرفة مَعينها البشر العارفون المبدعون، المبادرون والفاعلون. وفي هذه الصفات تكمن الإجابة على التساؤل المطروح أحياناً، على الأقل في بعض البلدان العربية: هل زيادة السكان رصيد للتنمية أو عبء عليها؟ وتتكوّن الإجابة من شقين.

الأول، إذا ظل العرب على حالهم الآن، قليلي المعرفة، منخفضي الإنتاجية، مهمّشين في بلدانهم وفي العالم، فستكون زيادة السكان مجرد مزيد ممن يرثون تفاقم التخلف، من غير أن تكون سبباً له.

وإن نهض العرب في سياق مشروع تاريخي للتنمية الإنسانية يقوم على التكامل العربي الفعال، فالزيادة من السكان، الأحرار والمتسلحين بالمعرفة وقدرات الإبداع والابتكار، يمكن أن تتحوّل إلى قوة وثروة، تستعيد بها الأمة استحقاق مجدها الضائع.

الحرمان من بعض الحقوق يدفع الفرد للبحث عن ولاءات أخرى خارج المواطنة، توسلاً لدرء الظلم والإجحاف

***

لاستغلال الثروة السكانية، لا بدّ من معالجة القصور في بناء القدرات البشرية، وتكثيف جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

نجم عن قصور السياسات التنموية انتشار نمط الاقتصاد الريعي، وتفشي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي

***

أدمنت بعض بلدان العسر العربية الاعتماد على المعونات، وبعضها ريع أصيل على الموقع الجيوستراتيجي أو المكانة السياسية

الهشاشة الاقتصادية وضعف التنمية الإنسانية

في ظل تعثر التكامل العربي انطلقت محاولات التنمية في البلدان العربية، من خلفيات إيديولوجية متنوعة ومن توجهات متباينة بين بلد وآخر. ومن المؤسف أن هذه المحاولات بقيت قاصرة عن غايات التنمية المعلنة، فكانت حصيلتها انتشار النمط الريعي، وتفشي البطالة والفقر والظلم الاجتماعي في الكثير من البلدان العربية.

◄ تفشي نمط استملاك الريع

الريع باختصار هو العائد المالي/الربح الناجم عن احتكار أصل مادي أو معنوي ولا يرتبط استملاكه بالضرورة بزيادة في الناتج الكلي أو الإنتاجية.

وعلى مستوى البلدان، تنقسم البلدان العربية إلى ريعية أصيلة، أو صرف، وريعية مشتقة. وتنتمي البلدان العربية النفطية إلى الصنف الأول، حيث تحتكر السلطة استخراج النفط واستملاك عوائده مباشرة. بينما تحصل البلدان العربية غير النفطية على ريع أصيل من خلال ما يتيسر لها من ثروات الأرض من معادن ومواد خام أخرى، مثل الفوسفات في الأردن والمغرب، بالإضافة إلى نصيب من الريع النفطي من خلال تحويلات مواطنيها العاملين في بلدان الاستقبال العربية والمساعدات المالية من البلدان العربية النفطية، التي قاربت 5 مليار دولار في عام 2010[15]. ولا تخلو البلدان العربية غير النفطية من مصادر للدخل الريعي على ميزات طبيعية أو جغرافية مثل عوائد قناة السويس في حالة مصر. كما أدمنت بعض بلدان العسر العربية الاعتماد على المعونات، وبعضها ريع أصيل على الموقع الجيوستراتيجي أو المكانة السياسية، كما في حالة مصر بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، واليمن بسبب الحرب على «الإرهاب» على أراضيها.

والضحية المجتمعية الأولى لاستشراء استملاك الريع في البلدان العربية هي انتفاء الحاجة إلى إقامة بنية إنتاجية قوية ومتنوعة بما يكفي للوفاء بحاجات الناس على مستوى من الوجود الإنساني الكريم. فلمَ تُجترح صعاب إقامة مثل هذه البنية الإنتاجية وتطويرها المستمر، إن مكّن الريع السهل من الحصول الميسَّر على طيبات الحياة التي يمكن استيراد أفضلها بالمال الريعي؟ وقد أفضت هذه الذهنية إلى التركيز على الجانب المالي للاقتصاد، وإهمال الاقتصاد الحقيقي.

والضحية الثانية هي فصم علاقة المساءلة بين الحاكم والمحكومين، حيث تحصل السلطة عادة على الريع مباشرة، وتوزّعه بين فئات المجتمع من خلال توظيفه في مختلف مناحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا لا يعود لها من داعٍ لبناء علاقة مع الشعب تخوّله مساءلة الحكومة المنتخبة كما في المجتمعات الديمقراطية، المساءلة التي تفرض على الحكومة واجب خدمة الشعب باعتباره مصدر سلطتها وتمويلها.

أما الضحية الثالثة لنمط استملاك الريع فهي الحط من القيمة المجتمعية لمحددات المكانة الاجتماعية في المجتمعات الإنتاجية، أي اكتساب المعرفة والعمل المنتج والمتفاني الذي يرفد الإنتاجية المرتفعة ويؤدّي إلى اطراد زيادتها.

ويعني تضافر الضحايا الثلاث لنمط استملاك الريع، ترسيخ نمط اقتصادي بدائي تغلب على إنتاجه وصادراته المواد الأولية، ويتسم بتدني الإنتاجية الفردية والمجتمعية.

◄ تدني الإنتاجية واستشراء الفقر والبطالة

إنتاجية العمل منخفضة نسبياً في جميع الاقتصادات العربية، ورغم ارتفاعها اليسير خلال العقود الماضية ما زالت تنافس على المرتبة الدنيا بين مناطق العالم. وانخفاض الإنتاجية يؤدي إلى ضعف النمو وتشوّه البنية الاقتصادية وقصور أسواق العمل. وهذا يعني استشراء البطالة، ومن ثم الفقر.

وتنخفض إنتاجية العمل في البلدان العربية بعد أكثر إذا ما استُبعدت عائدات النفط من

الناتج المحلي الإجمالي، لأنّ القسم الأعظم من تلك العائدات هو ريع على ميزة جغرافية، ولا يُحسب ضمن إنتاجية العمل.

وتعاني البلدان العربية من مستويات بالغة الارتفاع من البطالة. وتكتسي البطالة أبعاداً مضرة بالتنمية الإنسانية من حيث إنها تطال في المقام الأول الفئات المحرومة، كالشباب والنساء والفقراء. كما تنتشر البطالة الجزئية السافرة، في المناطق الريفية وفي قطاع العمل غير المنظم.

ووفق التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، وصل معدل البطالة في المنطقة العربية إلى 14.5 في المائة في عام 2012. وقد شهدت أقل البلدان نمواً أعلى ارتفاع، إذ بلغ فيها معدّل البطالة 18.4 في المائة بعد أن كان 8.4 في المائة في عام 2010 ، تليها بلدان المشرق حيث ارتفع معدل البطالة من 11.3 في المائة إلى 16.3 في المائة[16].

وعند الأخذ بإسقاطات النمو السكاني، وبتركيبة القوى العاملة، وفتوة السكان العرب وتوزيعهم العمري، وافتراض ثبات معدل البطالة، تشير النتائج إلى أن البلدان العربية ستحتاج، بحلول عام 2020، إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة[18]. وهذه الفرص الجديدة هي حاجة ماسة لاستيعاب الشباب الوافدين إلى سوق العمل، وبدونها سيواجهون مستقبلاً قاتماً.

وقد أدى ارتفاع البطالة وضعف منظومات الحماية الاجتماعية وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة الى انخفاض مستوى المعيشة لدى شرائح واسعة من المجتمعات العربية وانتشار الفقر فيها. ولا يخفى أن هذه التركيبة المتفجرة من الظروف تضر بالرفاه الإنساني، وتزيد من الاستقطاب الاجتماعي، على حين يفترض في المجتمع السليم أن يكون العمل المجزي آلية فعالة للصعود الاجتماعي.

وتشير تقديرات الفقر للبلدان العربية باستخدام منهجية انحدار خطوط الفقر إلى أن أكثر من خُمس سكان المنطقة العربية هم من الفقراء وأن هذه المنطقة هي الوحيدة في العالم التي لم تشهد إنجازاً يذكر في تخفيض نسب الفقر في العقدين الماضيين.

وفي ضوء مؤشرات الفقر بمعنى الحرمان من القدرات البشرية الأساسية، تظهر قياسات الفقر المتاحة بدلالة قلة الدخل أو الإنفاق، مخفّفة جداً. فهذه التقديرات تبدو غير متسقة مع تجليات فاحشة للفقر لا تخطئها المشاهدة العابرة في المجتمعات العربية مثل ظواهر أطفال الشوارع، والمتسولين من المقعدين والمسنين في كثير من العواصم العربية الذين يستجدون عيشاً مراً تحت ظروف مهينة وأجواء قاسية، ناهيك عن جيوب للفقر المدقع جنباً إلى جنب مع مظاهر ثراء باذخ لقلة قليلة.

أكثر من خُمس سكان المنطقة العربية هم من الفقراء

الشكل 3-7 **متوسط نمو إنتاجية اليد العاملة**

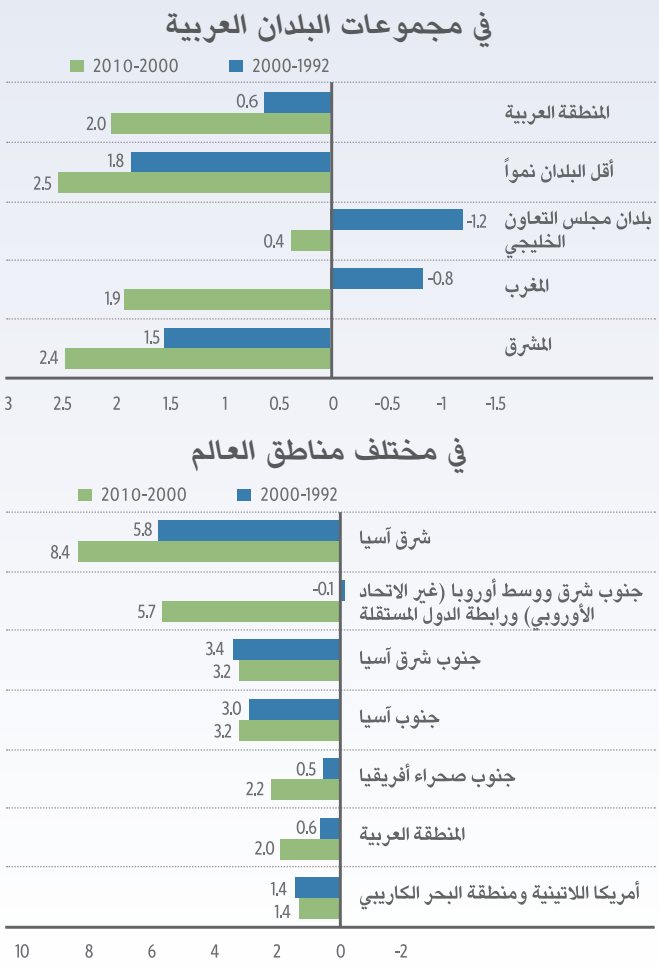

المصدر: منظمة العمل الدولية، http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/ index.htm.

وتقوم شواهد ملحوظة على تزايد التفاوت في توزيع الدخل في البلدان العربية في العقد الأخير من القرن العشرين[18]. وقد أشارت دراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المنطقة العربية تتسم بتفاوتات في الدخل والثروة لا تنعكس في معاملات جيني. وقد بينت الدراسة أن «الشرائح الأعلى من الإنفاق» (أو الدخل) التي يصعب أن تكتشف في مسوح الدخل والإنفاق المعتادة كمصدر لبيانات هذه القياسات، قد نمت بمعدلات أسرع من المتوسط ما يفضي إلى تقليل تقدير مقاييس التفاوت[19].

وليس مستغرباً أن يعتبر تراكم هذا الظلم الاجتماعي، على نطاق واسع أحد الأسباب الرئيسية للانتفاضات الشعبية في المد التحرري العربي. وقد تبوأت غايات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية صدارة مطالبها.

النسق البيئي والإيكولوجي يواجه مخاطر حالّة وأخرى مستقبلية داهمة

تهدد التنمية الإنسانية في الوطن العربي مخاطر إيكولوجية وبيئية جسيمة. حتى أن إهمال هذه المخاطر قد يهدد الوجود البشري في مواقع عديدة من المنطقة في المستقبل المنظور.

وتشكل هشاشة البيئة في المنطقة وطبيعتها الجافة وشبه الجافة التحدي الأكبر لتأمين الموارد الطبيعية بشكل مستدام بما فيها الغذاء الآمن، والمياه الصالحة للشرب، حيث تقارب نسبة الأراضي الجافة وشبه الجافة 90 في المائة من مجمل الأراضي العربية[20]. وتتزايد وتيرة التصحر باطراد، فتخسر المنطقة العربية مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي يؤثر سلباً على واقع الأمن الغذائي المتفاقم أصلاً في المنطقة. وفي التغافل عن هذه المخاطر ظلم بيِّن للأجيال المستقبلية من العرب.

في التغافل عن المخاطر البيئية ظلم بيِّن للأجيال المستقبلية من العرب

***

إن ثلثي الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية تنبع من خارجها

ندرة المياه

يمتد الوطن العربي على حوالي 10 في المائة من مساحة كوكب الأرض، ويقطنه 5 في المائة من سكان العالم، ولكنه مع ذلك يحتوي على أقل من 1 في المائة من موارد المياه العذبة في العالم[21]. وما يزيد من تفاقم أزمة المياه هو أن ثلثي الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية تنبع من خارجها. كما ينتظر أن يزيد وقع تغيّر المناخ في العالم من حدة الأزمة المائية في المنطقة.

فقط في ستة بلدان عربية، من أصل 22، تتجاوز حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة الحد الأدنى للفقر المائي البالغ 1000 متر مكعب في السنة (جزر القُمُر والسودان والصومال والعراق ولبنان وموريتانيا)، وهذه البلدان لا تضمّ سوى 18 في المائة من سكّان الوطن العربي. وتقل حصة الفرد في 12 بلداً عربياً عن مستوى الندرة المائية الحادّة (500 متر مكعب سنوياً).

ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه المتوفرة في بلدان المنطقة نتيجة تغيّر أنماط الحياة، والتزايد السكاني خاصة في المناطق الحضرية. وسنشهد مستقبلاً المزيد من تلوث المياه من جراء التوسع العمراني العشوائي وما ينتج منه من أنشطة ملوثة للبيئة تترك بصمات إيكولوجية ثقيلة. وكذلك ستشهد المنطقة زيادة في ملوحة المياه العذبة، نتيجة ارتفاع مستويات مياه البحر وتداخلها في المياه الجوفية.

ويقدّر الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوفّرة في البلدان العربية بنحو 277 مليار متر مكعب في السنة ينبع 43 في المائة منها في البلدان العربية، والباقي من خارجها[22]. وهذا بحد ذاته دافع قوي لتفعيل التعاون الإقليمي، ويستوجب وضع الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة الأحواض المشتركة بين الدول المتشاطئة.

وينتظر، بنهاية القرن الحادي والعشرين، وبسبب تغيّر المناخ في العالم، أن ينخفض تساقط المطر في المنطقة بمقدار الربع، مع زيادة بمقدار الربع في معدلات التبخّر، ما

سيهدد الزراعة المطرية ويؤدي إلى انخفاض غلتها بمقدار الخمس على الأقل[23].

وفي ظل الوضع الراهن في المنطقة، من ندرة المياه وتقلص الأراضي الزراعية والتزايد السكاني والتوسع العمراني، والاعتماد الضخم على استيراد المواد الغذائية، يتخذ الأمن الغذائي أهمية قصوى ذات أثر مباشر على حياة الإنسان العربي. وقد استندت بلدان المنطقة إلى المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي ينشد تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكل بلد على حدة[24]، الأمر الذي أدى في العقود الماضية إلى تبني العديد من الممارسات الخاطئة التي كان لها أثر سلبي كبير على البيئة. فباسم تحقيق هذا الاكتفاء الذاتي، تم في العديد من الحالات استغلال المياه والأراضي فوق طاقتها على التجدد، لتنتهي بحالات من التدهور البيئي الشديد من دون تحقيق أي من أهداف الأمن الغذائي. بل أثرت هذه السياسات سلباً على الأمن المائي، وخاصة موارد المياه الجوفية غير المتجددة التي شهدت انخفاضاً في مستوياتها وتصاعداً في نسب ملوحتها.

وقد انتهت دراسة شملت الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان إلى أن أكثرها يعاني عجزاً بنيوياً في موارد المياه من الضخامة بحيث لا يمكن أن يستمر طويلاً سحب كميات المياه المستغلة حالياً من المصادر المتناقصة[25].

واليمن هو أشد البلدان العربية تعرضاً للمخاطر من ناحية الأمن المائي والغذائي، إذ استنزف 19 من أصل 21 خزاناً للمياه الجوفية. وليس باقي البلدان العربية أفضل حالاً. فالأردن يواجه عجزاً مائياً هائلاً، وقد يتهاوى نصيب الفرد من المياه فيه من 200 متر مكعب إلى أقل من مائة متر مكعب في غضون ثلاثة عقود[26]. وتعد الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والعراق والمغرب ضمن بلدان العجز المائي التي تستهلك من المياه أكثر بكثير من مواردها المائية المتجددة[27].

وتعتمد البلدان العربية الخليجية على تحلية مياه البحر على نطاق واسع. ويوجد الآن أكثر من مائة معمل تحلية في البلدان العربية الخليجية. وتغطي المياه المحلاة نسبة كبيرة من الطلب الكلي على المياه في بلدان الخليج العربي، حيث وصلت هذه النسبة في عام 2005 إلى 40 في المائة في عُمان والمملكة العربية السعودية، و92 في المائة في البحرين، و97 في المائة في الكويت، و99 في المائة في قطر[28].

غير أن لهذه المعامل أضرارها المتنوعة. فهي مكلفة، كثيفة استخدام الطاقة، ومنتجة للغازات الدفيئة. كما تتسبب في زيادة ملوحة مياه البحار المحيطة بها من خلال إعادة الملح المستخلص إليها، ما يقلل بدوره من كفاءتها، ويضر بالأحياء البحرية. ويقدر أن ملوحة المياه في مواضع من الخليج بلغت ثمانية أضعاف معدلها السابق. ومع ذلك ينمو سوق تحلية مياه البحر بمعدلات ضخمة[29].

وتحذر الدوائر المعنية بالبيئة في البلدان العربية من أن الإسراف في استعمال المياه والطاقة، والأمران مرتبطان بقوة، لا بد أن يتوقف لتفادي الكارثة الإيكولوجية المحتمة إذا ما استمرت الأنماط الراهنة. وبالتأكيد، ما لم ينقذها اكتشاف تقاني باهر، ستعاني المنطقة العربية عجزاً مائياً مروّعاً.

وقد يؤدي النزاع على المياه إلى نشوب نزاعات وصراعات في المنطقة وحولها، يتعين العمل على تسويتها سلمياً، الأمر الذي يمكن للعمل العربي المشترك أن يسهم فيه بفعالية. ويتعين هنا ألا ننسى أن الصراع في دارفور مثلاً بدأ بأزمة جفاف أسيئت إدارتها. وتواجه مصر الآن مخاطر محتملة لإنشاء إثيوبيا للسدود على النيل الأزرق.

الآثار المحتملة لتغيّر المناخ

تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية ستشهد نتيجة لتغيّر المناخ تغيّرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار، وزيادة في تواتر الكوارث والحوادث المتطرفة وجريان المياه السطحية ومعدلات تدفق الأنهر. وأما النتائج المحتملة لهذه التغيّرات، فهي تراجع في

ما لم ينقذها اكتشاف تقاني باهر، ستعاني المنطقة العربية عجزاً مائياً مروّعاً

***

قد يؤدي النزاع على المياه إلى نشوب نزاعات وصراعات في المنطقة وحولها، يتعين العمل على تسويتها سلمياً، الأمر الذي يمكن للعمل العربي المشترك أن يسهم فيه بفعالية

سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد إلى إغراق ما نسبته 1-3 في المائة من أراضي كل من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وقطر، والكويت، والمغرب. أما في مصر، فتواجه 12 في المائة من أخصب الأراضي الزراعية خطر البوار

منسوب الموارد المائية في أحواض الأنهر الكبيرة والصغيرة، بما فيها أحواض الأنهر المشتركة التي تُستمدّ منها المياه العذبة؛ وتدهور في نوعية مياه الأنهر والمناطق الساحلية جراء ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية في المناطق الساحلية؛ وانخفاض في معدلات تغذية المياه الجوفية الأحفورية المتجددة وغير المتجددة، والحد من توفّر المياه السطحية.

وأكثر المناطق تعرضاً للخطر من ارتفاع مستوى سطح البحر، إما على صورة إغراق أو زيادة ملوحة التربة ومياه الآبار الجوفية، هي المناطق الساحلية للبلدان العربية حيث يتركز معظم النشاط الاقتصادي، وخاصة الزراعي، والتجمعات السكانية.

وانتهت دراسة أجراها المنتدى العربي للبيئة والتنمية باستخدام تقانة الاستشعار عن بعد إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد سيكون له آثار خطيرة على الجزائر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وسيؤثر على أكثر من 37 مليون شخص في المنطقة[30].

وينتظر أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى إغراق ما نسبته 1 في المائة إلى 3 في المائة من أراضي كل من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وقطر، والكويت، والمغرب المتاخمة للبحر. أما في مصر، أكثر البلدان العربية اكتظاظاً بالسكان، فتواجه 12 في المائة من أخصب الأراضي الزراعية خطر البوار.

وهناك أضرار أخرى متعدّدة لتغيّر المناخ. فتضافر استشراء الجفاف وازدياد شدته مع تغيّر أطوال الفصول قد يُنقص من غلة الزراعة إلى النصف إن لم تطبق إجراءات وقائية بديلة، شاملة تطوير سلالات زراعية قادرة على التكيّف مع الظروف المناخية المستجدة.

ويُتوقع أن تتعرض صحة البشر لمخاطر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة. فمن المحتمل أن يزيد انتشار الملاريا، التي تصيب حالياً ثلاثة ملايين نسمة في العام في المنطقة العربية، وأن تغزو مناطق جديدة بسبب أثر ارتفاع درجات الحرارة على فترة حضانة العائل، ومساعدتها على التكاثر والانتشار. وعلى الخصوص، ينتظر أن يزداد انتشار الملاريا والبلهارسيا في مصر والمغرب والسودان. وسيزيد التركز الأعلى لثاني أكسيد الكربون وعواصف الرمال الأكثر تواتراً والأشد قسوة من أمراض الصدر والحساسية في المنطقة.

ويُخشى أن تعاني السياحة أيضاً. حيث سيتدهور شعور السائحين بالراحة نتيجة للحرارة الأشد في فصل الصيف، وكمثال، ينتظر أن تبهت ألوان الشعب المرجانية في البحر الأحمر ما يضر بالسياحة في الأردن ومصر. وسيضر تآكل الشواطئ وارتفاع مستوى سطح البحر بالسياحة في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب، خاصة حيث الشواطئ الرملية ضيقة والمباني قريبة من البحر كما في ساحل مصر الشمالي.

ويتوقّع أن يتضرر التنوع الحيوي، المتدهور أصلاً، مع تغيّر المناخ، فقد يترتب على ارتفاع الحرارة بدرجتين انقراض ما يصل إلى 40 في المائة من الأنواع الحيوية الموجودة. وفي البلدان العربية تكوينات فريدة يمكن أن تتضرر في هذا الصدد مثل مستنقعات البوص في العراق، وسلاسل الجبال المرتفعة في عُمان واليمن، وسلاسل الجبال المجاورة للشواطئ حول البحر الأحمر.

ولا خطط جادة لحماية البيئة، ولمكافحة الآثار الضارة لتغيّر المناخ في البلدان العربية، منفردة أو مجتمعة[31].

مخاطر بيئية موضعية

الانبعاث الزائد للغازات الدفيئة سمة ضارة تختص بها البلدان العربية النفطيةَ. ففي عام 2008، تربعت قطر على قمة نصيب الفرد من انبعاث هذه الغازات في العالم، عند 49.1 طن متري، وتبعتها الكويت (30.1 طن متري)، ثم الإمارات العربية المتحدة (25.0 طن متري)[32]. ويجدر ملاحظة أن قسماً من الانبعاثات الغازية في هذه البلدان يعود إلى استخراج النفط والغاز وإشعال الغاز المصاحب للنفط، وتحلية مياه

البحر. من ناحية أخرى، يلاحظ أن قلة تعداد سكان هذه البلدان المرتفعة الانبعاثات، وتدني الإنبعاث في غالبية البلدان العربية (عند الطرف الأدنى نجد اليمن والصومال بحوالي 0.1 طن متري لكل منهما)، يخفِّض من مساهمة المنطقة العربية ككل في حجم انبعاث الغازات الدفيئة على مستوى العالم، والتي تقل عن نصيبها من مجموع سكان الأرض. وبالمقابل، ينتظر أن تقاسي البلدان العربية نصيباً ظالماً من آثار تغيّر المناخ السيئة كما سلف.

وفي حين تتمتع البلدان العربية بمصادر هائلة من الطاقة المتجددة لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فإن الاستثمار التجاري لهذه المصادر ما زال محدوداً جداً، إذ لم تتجاوز، على سبيل المثال، نسبة مساهمة هذه المصادر في الطاقة الكهربائية 0.2 في المائة من الطاقة الكهربائية المنتجة[33].

وقد أفضت سنوات الاحتلال والحكم السيئ في العراق إلى متلازمة كوارث بيئية محققة. وتمثل بقايا اليورانيوم المنضب الذي استعمل في غزو العراق واحتلاله خلال الفترة 2003-2011 وكذلك في حرب التحالف على العراق بعد غزو الكويت في عام 1991، مشكلة بيئية موضعية مستفحلة، حيث يتوقع أن تبقى سبباً لمخاطر صحية بالغة الخطورة لأجيال كثيرة. ويشير تقرير حديث إلى أن نحو 15 في المائة من المواليد في الفلوجة منذ عام 2003 يعانون من التشوهات الخلقية[34].

ومن أكبر التحديات التي تواجه المنطقة مخاطر الإشعاعات النووية الصادرة من المفاعلات الخارجة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية، كما هي الحال مع مفاعل ديمونا الإسرائيلي. وهذا أمر يستدعي موقفاً عربياً متجانساً للتعاطي مع مثل هذه التحديات، وخاصة أن الدول العربية قد أكدت على حقها في استعمال مزيج مصادر الطاقة كخيار استراتيجي في التنمية المستدامة (ومنها خيار الطاقة النووية) كما جاء في الإعلان الوزاري العربي لريو +20 في 19 نيسان/أبريل 2012.

أزمات ثقافية ومعرفية تكبح النهضة وتقوض الأمن الإنساني العربي

إضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية المباشرة، تسهم في حالة التأخر الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية أسباب هامة أخرى، قد تكون جذورها أزمة تعاني منها الحضارة العربية. وتشكل هذه الأزمة الثقافية عائقاً مستقبلياً للتقدم إذا ما تركت على حالها ومفتاحاً للنهضة إذا ما أصلحت بالتجديد والإبداع.

أزمة الثقافة العربية بين الانفعال والتقليد الانفعالي

تعاني الحضارة العربية من أزمة فقدان حيوية الموروث الثقافي إلى حد ما فتئ يهدد مقوّمات التطور الاجتماعي والإبداع الحضاري. فالموروث الثقافي بحد ذاته ليس عائقاً أمام التقدم الاجتماعي حتى وإن كانت بعض مكوّناته قابلة أحياناً لأن تكون حائلة دونه. والعامل المحدد لهذه القابلية هو المنظور التوظيفي الذي يحوّل الموروث الثقافي إما إلى محرك أو إلى عائق للتقدم الاجتماعي. ويحصل ذلك خلال الصراع على القيم والمصالح المادية والخلقية للأمة جماعة وأفراداً، بين من يريد أن يبقى على هيئة المجتمع القديمة ومن يريد أن يؤسس لهيئة جديدة. ويكون هذا الصراع حياً وأهلياً عندما يقوم عليه مجتمع مدني نشط وذاتي. لكن هذه الحيوية الذاتية تنكفئ أحياناً تحت تأثير التدخل الأجنبي بالعنف أو بالمهادنة، فتنبثق من هذه العلاقة بين الماضي والمستقبل في حضارة من الحضارات، قضايا تنتج من فشل الزرع العنيف لقيم ثقافة أجنبية، فتقوّض ذاتية المجتمع المدني الواحد وحيويته.

وتتمثل علل هذه الأزمة الحضارية في أمرين، أولهما اقتصار الموقف على رد الفعل على المؤثرات الخارجية، وثانيهما التبعية الناتجة من ذلك على المستويين الفكري

تعاني الحضارة العربية من أزمة فقدان حيوية الموروث الثقافي إلى حد ما فتئ يهدد مقوّمات التطور الاجتماعي والإبداع الحضاري

***

الموروث الثقافي بحد ذاته ليس عائقاً أمام التقدم الاجتماعي حتى وإن كانت بعض مكوّناته قابلة أحياناً لأن تكون حائلة دونه

تتمثل علل الأزمة الحضارية في أمرين، أولهما اقتصار الموقف الحضاري على رد الفعل على المؤثرات الخارجية، وثانيهما التبعية الناتجة من ذلك على المستويين الفكري والمؤسسي. وهذا ما أصاب الطموحات التاريخية للأمة بما يشبه الكساح وحال دونها وكل إمكانية للتجديد والخلق

والمؤسسي للثقافة العربية الإسلامية حالياً. وهذا ما أصاب الطموحات التاريخية للأمة بما يشبه الكساح وحال دونها وكل إمكانية للتجارب الحية، ومن ثم دونها وكل إمكانية للتجديد والخلق في التاريخ الحديث.

وكان موقف الانفعال والتقبل تاريخياً نتيجة لإلحاح الفعل قبل التأسيس النظري الصحيح له. وانعكس هذا سلباً على الاجتهاد الفقهي فتقلص دوره حتى كاد ينحصر في التبرير البَعدي وبطرق ملتوية لتبني الحلول الموجودة التي أبدعتها ثقافات أخرى، بعد صمود أولي أمام التأثير الخارجي ورفض سطحي له يحوّل الأخذ به إلى حاجة ملحة بعد فوات أوان الفكر المبدع.

وقد بدأ هذا الموقف منذ تبني المسلمين لمؤسسات الامبراطوريتين الرومية والفارسية وظل سارياً حتى التاريخ المعاصر بتبني التنظيم الغربي لكل أوجه الحياة وخاصة الأنظمة السياسية والتربوية والاقتصادية، فضلاً عن مضمون الفكر النظري والعملي وشكله.

وقد أدت الاستعارة النظرية والاستيراد دون تمحيص من الثقافات الأخرى، إلى أن يصبح علم أصول الدين مجرد دفاع عن بعض الصيغ الجامدة للعقيدة من حيث هي طيف للحقيقة بدلاً من أن يكون بحثاً متواصلاً عن الحقيقة. فكانت نتيجة هذا التحريف النظري نفياً للخيال من حيث هو معين الإنتاج الرمزي للنظريات العلمية والفنون الجميلة ومعين الإنتاج التقني للمؤسسات المادية والفنون الآلية. والنتيجة كانت ضموراً للإبداع المادّي والروحي.

وأدت الاستعارة العملية والمتمثلة في استصحاب حال شرعي من الخارج، إلى تحويل أصول الفقه إلى دفاع عن صيغة جامدة للقانون من حيث هو رؤية للحق بدلاً من أن يكون بحثاً متواصلاً عن العدل وشروط تحقيقه. فكانت حصيلة هذا التحريف تجميد العقل العملي وذبول كل إبداع خلقي ومؤسسي، فباتت دولنا تستورد المؤسسات كما تستورد البضائع.

ومع إزالة وظائف الخيال النظري والعملي أزيلت وظائف العقل العملي والعقل النظري فألغي دور الاجتهاد، وهو جوهر العقل النظري والعملي المجردين، ودور الجهاد، وهو جوهر العقل النظري والعملي التطبيقيين.

ومع غياب الشجاعة العقلية والخلقية كان الحل السلبي الممكن عقلاً هو حل سد الذرائع، وهو إيجاباً استعارة أي حل جاهز لتجنب مغامرة إبداعية قد تتضمن شيئاً من الفوضى وعدم الانضباط. ولما كان سد الذرائع تعميماً للمنع، بات التحريم بديلاً عن الإباحة. وبذلك أصبح سد الذرائع وفتحها مستنداً إلى إعادة ضمنية للسلطات الروحية والزمنية التي تدّعي دور وساطة كان الدين قد ألغاها بين الإنسان وربه.

والمنع الذي هو الحل الأيسر يبدأ مع التقزيم المضاعف للمؤسسات البديلة التي أبدعها الإسلام ولم يجسدها المسلمون للقصور النظري الذي أصاب فكرهم. فقُزّم دور الاجتهاد والجهاد موضوعاً، فأصبحا محصورين في الاجتهاد الفقهي والجهاد القتالي؛ وبهذا همشت مواد العلوم في الاجتهاد، وأصبح الجهاد مقصوراً على الحرب المقدسة من دون الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تحقق شروط النجاح في أي حرب مقدسة كانت أو غير مقدّسة.

كما قُزّم دور الاجتهاد والجهاد في معناهما الذاتي وباتا فرض كفاية، فاقتصر الاجتهاد على الفقهاء بدلاً من أن يكون فرض عين على كل مؤمن ينبغي أن يطلب العلم من المهد إلى اللحد بنفسه؛ واقتصر الجهاد على المحاربين الذين أصبحوا طبقة سياسية أو جيوش ارتزاق بدلاً من وظيفة الدفاع الذاتي العامة التي ينبغي أن يقوم بها كل مؤمن.

وإذا كان الحصر الموضوعي قد أضر بالعلوم النظرية والعملية (الاجتهاد المبتور) ومعهما تطبيقاتهما الجمالية والتقنية والخلقية والمؤسسية (الجهاد المبتور) فقد باتت الأمة كسيحة ليس لها فكر نظري ولا عملي ولا تطبيقات مبدعة للنوعين. فالحصر الذاتي أزال الالتزام العام من قبل كل المسلمين في حياة

الجماعة، فتخلت الأمة عن دورها وباتت سلبية يكبلها منطق التقليد المزدوج للماضي الأهلي وللحاضر الغربي[35].

مخاطر ثقافية حالّة

مع الاستباحة الخارجية والداخلية للأمة، أدت أزمة الثقافة العربية والإسلامية وخاصة ما تعلق منها بتشويه مفهومي الجهاد والاجتهاد، إلى بروز فئات متطرفة تتبنى تأويلات فقهية متشددة تقصي الآخر، وتحد من الحقوق والحريات العامة، خاصة بالنسبة للنساء وغير المسلمين. وتنصب المرجعية الإسلامية في عرف هذه الفئات، في المقام الأول، على تطبيق أحكام الشريعة بالمفهوم الشكلي، بدلاً من إسلام العقل والعدل والإخاء والمساواة والمحبة والتراحم.

واتسم خطاب هذه الفئات المتطرفة بالتعصب الطائفي، فزرع بذور فتنة باتت تهدد وحدة الأمة. ولم تتوقف عواقب تشدد هذه الفئات عند الخطاب، بل انتهج بعض أشياعها العنف المنظّم ضد المسيحيين من أبناء الأمة، وأتباع بعض المذاهب الإسلامية الأخرى. وفي كل هذا ما ينفخ في نيران تفتيت المنطقة العربية على أسس طائفية ومذهبية.

وفي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، تعرض المسيحيون العراقيون، وهم من أعرق التجمعات المسيحية في العالم، لعنف غير مسبوق استهدف حياتهم، وممتلكاتهم، وأماكن عبادتهم، وأدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الخارج. ويقدّر أن عدد مسيحيي العراق الذي تجاوز المليون شخص قبل الاحتلال، انخفض إلى أقل من النصف بعد تصاعد العنف الطائفي بعد الاحتلال[36]. وما زال العراق ينكوي بنيران الاقتتال الطائفي والمذهبي حتى بعد مرور عامين على انتهاء الاحتلال.

ولم يسلم أبناء الأمة على اختلاف مذاهبهم من الفتاوى المتطرفة ومن أعمال العنف ضدهم. وتتناقض الفتاوى من هذا القبيل مع صحيح الدين كما يتبين من الفتوى التي أصدرها شيخ الأزهر في نيسان/أبريل من عام 1960.

وفي محاولة إكراه المسيحيين والمسلمين ما يتنافى ومبادئ المواطنة المساوية لجميع المواطنين، ناهيك عن أصول الدعوة في الإسلام القويم وآداب الدعوة في صحيح الشريعة، والقرآن والسنة الثابتة على حد سواء. فليس لغواً أن تبدأ كل سورة من آي الذكر الحكيم بالبسملة: بسم الله الرحمن الرحيم، التي تتبع

> أدى تشويه مفهومي الجهاد والاجتهاد، إلى بروز فئات متطرفة زرع خطابها بذور فتنة باتت تنفخ في نيران تفتيت المنطقة العربية على أسس طائفية ومذهبية

الإطار 7-4 وثيقة الأمان: العهدة المحمدية للمسيحيين

«هذا كتاب كتبه محمد بن عبد الله إلى كافة الناس أجمعين بشيراً ونذيراً ومؤتمناً على وديعة الله في خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً كتبه لأهل ملته ولجميع من ينتحل دين النصرانية من مشارق الأرض ومغاربها، قريبها وبعيدها، فصيحها وعجميها، معروفها ومجهولها، كتاباً جعله لهم عهداً فمن نكث العهد الذي فيه وخالفه إلى غيره وتعدى ما أمره كان لعهد الله ناكثاً، ولميثاقه ناقضاً، وبدينه مستهزئاً، وللّعنة مستوجباً سلطاناً كان أو غيره من المسلمين المؤمنين:
- لا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا حبيس من صومعته ولا سايح من سياحته ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم وبيعهم ولا يدخل شيء من بناء كنايسهم في بناء مسجد ولا في منازل المسلمين فمن فعل شيئاً من ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله ولا يحمل على الرهبان والأساقفة ولا من يتعبد جزيةً ولا غرامة وأنا أحفظ ذمتهم أين ما كانوا من بر أو بحر في المشرق والمغرب والشمال والجنوب وهم في ذمتي وميثاقي وأماني من كل مكروه.»
وكتب علي بن أبي طالب هذا العهد بخطه في مسجد النبي وشهد بهذا العهد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الإطار 7-5 **فتوى الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر في جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية**

قيل لفضيلته: «إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلاً.»

فأجاب فضيلته: «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.»

الإطار 7-6 **الفتنة أشد من القتل**

من القرآن الكريم.

﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (سورة البقرة، الآية 191).

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ...﴾ (سورة الأنفال، الآية 25).

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ...﴾ (سورة آل عمران، الآية 64).

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ...﴾ (سورة البقرة، الآية 285).

اسم الرب بصفتين هما صيغتا مبالغة من الرحمة. ويعتبر الله أن اللين في الدعوة فرع من رحمة الله للعالمين، دعاة ومدعوين، وينهى قطعاً عن الفظاظة وغلظة القلب لكونها مثبطات لغرض الدعوة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[37]. كما ويؤكد الله على الحكمة والموعظة الحسنة طريقاً للدعوة: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[38].

التأخر المعرفي والإبداعي

البشر، حاملو البنى الرمزية ومعين المعرفة، هم أغلى ثروات الأمة. والتعليم هو السبيل الأساسي لإكساب البشر القدرة الأساسية، أي المعرفة.

ولكن النسق التعليمي في البلدان العربية ينقسم إلى شطرين منفصلين ومتباعدين. الشطر الأول حكومي ضخم والشطر الثاني خاص، يتفاوتان من حيث الموارد، ونوعية التعليم، وجودة العملية التعليمية، وكذلك من حيث مستوى الطلاب، وما يكتسبون لاحقاً من مؤهلات لا تتيح لهم فرصاً متساوية في سوق عمل تشكو الكثير من النواقص.

وعلى الرغم من التقدم في تعميم التعليم، يبقى في الواقع الكثير من الأدلة على أن التقدم العددي لم يرافقه تقدّم بالمستوى نفسه على صعيد الجودة. فأنماط التعليم في البلدان العربية

لا تـزال قـاصرة عن تزويـد المتعلمـين بالمهارات المطلوبـة لرفع الكفـاءة الإنتاجية ولبنـاء القدرة عـلى الابتـكار، وخصوصـاً في اكتسـاب المعرفـة وإنتاجها، والتعلم الذاتي، والتحليل والنقد، وهي مهارات أساسـية لـكل عمل إبداعي.

ويبـدو انخفاض مسـتوى التحصيـل العلمي في البلـدان العربيـة جليـاً عنـد المشـاركة في الاختبـارات الدوليـة. ففي اختبـار 2011 لمادتي الرياضيـات والعلوم، جاءت نتيجة جميع البلدان العربية المشاركة بعيدة عن المتوسطات والمعايير الدوليـة، حيث لـم يصل أي من البلـدان العربية الأربعـة عـشر المشـاركة إلى مجمـوع الدرجـات المحـدد لتقييـم الأداء وهـو 500 درجة[39].

وقـد بيّنت نتائـج بحوث تقييـم التعليم لعام 2007 في مادتـي العلـوم والرياضيـات أن غالبية المدارس في البلدان العربية المشـاركة في الدراسـة تتسـم بعـدد قليل مـن الطلبة المتميزيـن، وأعداد ضخمة من الطلبة الحاصلين على درجات متدنية. وجلي أن مثل هذا النسق التعليمي يتيح «مستوى مرتفعاً» لقلة و«مسـتوى رديئاً» للغالبية الكبرى ولا يمكن اعتباره قد حقق جودة التعليم للجميع. وتـبرز هذه النتائج الحاجة الملحة لرفع مسـتوى التعليـم في مدارس المنطقـة العربية[40]. وقد يصح القـول إنّ المتميزيـن يتفوقـون عـلى الرغـم مـن النسـق التعليمي القائم، وليس بسببه.

واعترافـاً بهـذه الحاجـة الملحة، يؤكـد إعلان الدوحة (أيلول/سـبتمبر 2010) لوزراء التعليم في الـدول العربية على الأهمية البالغـة لمتابعة نوعية التعليـم، ويعـترف بقصـور الإمكانيـات القُطرية عـن إجراء بحوث التقييـم المطلوبة، ومن ثم يدعو الإعلان إلى إنشـاء برنامج عربي مشـترك لبحوث تقييـم نوعية التعليـم ونواتج التعلم[41].

وعـلى صعيـد التعليـم الجامعي، لـم ترق أي جامعـة عربيـة إلى موقع بين أفضـل مائة جامعة في العالـم، بينمـا ظهـرت في تلـك المجموعة ثلاث جامعات مـن إسرائيل[42].

ولا يضـم تصنيـف التايمـز للتعليـم العـالي لأفضـل 400 جامعـة في العالـم للفـترة 2012-2013 إلا جامعـة واحـدة عربيـة (جامعـة الملـك عبد العزيز، السـعودية). ويتميـز هذا التصنيف بأخـذ جميـع المهـام الأساسـية للجامعـة في الاعتبار شـاملة التدريـس والبحث ونقل المعرفة والانفتـاح على العالـم. ولتكملـة الصورة، يضم هـذا التصنيـف أكثـر مـن 60 جامعـة في آسـيا، واحـدة منهـا فقـط عربيـة، وواحـدة في إيران، بينما يشـمل ثلاث جامعـات في إسرائيل وخمس جامعـات في تركيـا. ويضـم التصنيـف أربـع جامعـات في أفريقيـا، جميعها في جنوب أفريقيا. ويقـع في أمريكا الجنوبية ثلاث جامعات، اثنتان منهـا في البرازيل[43].

وهن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

قليلـة هـي المعلومـات المتاحـة في المصـادر الدولية عن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلـدان العربيـة. لكـنّ الواضـح أن منظومـة اكتسـاب المعرفـة المتقدمـة ضعيفـة، وبالتأكيـد أضعـف كثيراً من مقتضيات المسـاهمة الفعالة في مـشروع التنمية الإنسـانية.

فمنظومـة البحـث والتطوير تفتقـر إلى الموارد المخصصـة وتشـكو مـن ضعـف البنية المؤسسـية عـلى الرغم من الوفرة النسـبية للقـدرات البشرية. ويبـدو أن القـدرات البشريـة المتوفـرة في ميـدان البحـث والتطويـر في البلـدان العربيـة لا تحقـق كامـل عطائهـا. وتعبر هـذه المفارقة عـن أحد أهم مسـببات هجرة الكفـاءات وعواقبها التي تتفاقم في ظـل العولمـة. ولا عجب في ظل هـذا الواقع أن يقل ناتـج البحـث والتطوير وتـتردى إنتاجيته، نسـبة إلى الطاقـات البشريـة المتاحة. فنصيـب العرب من النـشر العلمـي في العالم يقل عـن 1 في المائة، بينما يمثلـون أكثـر من 4 في المائة من سـكان العالم، ولا يظهرون على خريطة تسـجيل البراءات بما يتناسب مـع المقدرة البشريـة والمالية[44].

وتقـصّر البلـدان العربية في الإنفاق على البحث العلمـي والتطوير التقاني، ففـي البلدين النفطيين الوحيديـن اللذيـن توفرت عنهمـا بيانات، الكويت

يتيح النسق التعليمي العربي «مستوى مرتفعاً» لقلة و«مستوى رديئاً» للغالبية الكبرى

***

اعترافاً بقصور الإمكانيات القُطرية، دعا وزراء التعليم العرب إلى إنشاء برنامج عربي مشترك لبحوث تقييم نوعية التعليم ونواتج التعلم

تتدنى مؤشرات نواتج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في جميع البلدان العربية

والمملكة العربية السعودية، لم تتعد نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقاني 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت في مصر 0.2 في المائة. وعلى الرغم من أن قطر أعلنت عن تخصيص نسبة قدرها 2.8 في المائة، لا تتضمن بيانات اليونسكو معلومات عن قطر. والمقارنة مع نسبة الإنفاق البالغة 4.3 في المائة في إسرائيل و3 في المائة في كوريا، مع أخذ حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار، تدلّ على تأخر عربي كبير في هذا المجال[45].

وليس غريباً، والحال كذلك، أن تتدنى مؤشرات نواتج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان العربية.

وفيما يتصل بالنشر، يقل عدد الأبحاث المنشورة من مصر، أكثر البلدان العربية إنتاجاً، عن نصف الأبحاث المنشورة من إيران، وعن ثلث الأبحاث المنشورة من إسرائيل، وعن ربع الأبحاث المنشورة من تركيا، وعن تُسع الأبحاث التي تنشرها كوريا أو الهند، ولا مجال للمقارنة مع الصين، إذ تصبح النسبة دون 3 في المائة، وإن بدت المقارنة أفضل نسبياً لصالح مصر، عند أخذ عدد السكان في الاعتبار[46].

والصورة التي يكشف عنها مؤشر براءات الاختراع ليست أكثر إشراقاً. حيث يقل ناتج مصر، البلد العربي الأول وفقاً لهذا المؤشر، عن نصف ناتج إسرائيل، ورُبع ناتج تركيا، وأقل من عُشر ناتج كوريا[47].

وتتسم جهود البحث والتطوير في البلدان العربية كذلك بالابتعاد عن المجالات ذات الأهمية الحاسمة في عصر كثافة المعرفة، خاصة الاتصالات والمعلومات. ومن أهم أسباب قصور البحث والتطوير في البلدان العربية، ضعف البنية المؤسسية والدعم المجتمعي لها[48]. ومن الطبيعي أن يكون مصير المعرفة هو التردي في المجتمع الذي لا يدعم اكتساب المعرفة بالبحث والتطوير التكنولوجي والتعليم والتعلم. والمجتمع الذي لا يثمّن المعرفة عالياً، لا يوفر لمنظومة اكتساب المعرفة الموارد أو المناخ الاجتماعي اللازم لنشاطها ونموّها. وتكون محصلة البيئة غير المشجعة لاكتساب المعرفة تدني الإنتاجية المعرفية.

اللغة العربية الوافرة الثراء في خطر

اللغة هي مرآة للثقافة السائدة، تدول مع الحضارة وهناً وازدهاراً. واللغة العربية، كسائر اللغات، لا تختلف عن المجتمع الذي ينطق بها، فهي تستمد منه ألقها وأيضاً ذبولها.

اللغة العربية، حاملة الثقافة المعروفة باسمها، هي ميزة الأمة العربية وخصوصيتها. وفي حال كانت اللغة العربية في وضع سليم، تكون من أهم روافد التكامل العربي ومن دعائمه. وعندما كانت المنطقة العربية مهداً لحضارة قادت العالم في إنتاج المعرفة، أصبحت لغتها هي لغة العلم ولغة الحضارة في العالم. وفي العالم المعاصر، اعتمدت اللغة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها الرئيسية في عام 1973 لتكون إحدى اللغات الرسمية الست في المنظمة الدولية.

لكن اللغة العربية الفصحى، الجامعة لكل العرب ومعين الهوية ووعاء الإبداع، معرضة لمخاطر، من أهمها العولمة الثقافية المشوّهة،

الإطار 7-7 **صلاح عبد الصبور: اللغة العربية، وافرة الثراء، تغدو فقيرة بسبب التخلف الفكري**

«يكفي أن نقر بأن الألفاظ رموز لمعان، وبهذا التقرير نعرف أن اللغة الفقيرة تعني فكراً فقيراً....

واللغات الغنية هي اللغات التي تجد فيها رمزاً لكل المدركات الحسية والوجدانية التي يواجهها الإنسان. لا رموز ميتة محنطة في القواميس، ولكن رموزاً حية جارية الاستعمال في الحياة اليومية. وبهذا المعنى فإن لغتنا العربية بالغة الغنى، وفقيرة بالغة الفقر في نفس الوقت. هي غنية بالقوة وفقيرة بالفعل كما يقول الفلاسفة المسلمون، أي أن إمكانيات الغنى تكمن فيها كما تكمن الشجرة في البذرة، لا بد أن تسقى بالماء، وتتعهد بالرعاية، حتى تنمو وتزدهر».

المصدر: عبد الصبور، 1977، ص 173-178، بتصرف.

والتعليم باللغات الأجنبية مع إهمال اللغة العربية، وضعف تعليم اللغة العربية في النظم التعليمية العربية، وتغليب اللهجات الفرعية، وتردي الإعلام والإعلان.

ويحذر المفكر العراقي علي القاسمي، في بحثه عن الأخطار المحيقة باللغة العربية من أن اللغات تضعف وتموت[49]. وفي كتاب ألّفه اللساني البريطاني دافيد كريستال بعنوان «موت اللغة» تعداد لشروط موت اللغة، وفي مقدمتها شرط انتشار لغة الغالب في بلاد المغلوب وحلولها محل لغته التي هي من مقومات الأمة. وهذا مبدأ معروف في علم الاجتماع أرساه ابن خلدون في المقدمة بقوله: «إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده... إن الأمة إذا غُلبت وصارت في ملك غيرها، أسرع إليها الفناء»[50].

ولا يتوقع اللغويون أن تحلّ لهجات اللغات الإنكليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية محلّ اللغة الأصلية في حين يتخوف البعض من أن تحلّ اللهجاتُ المصرية والعراقية والمغربية وغيرها من اللهجات المحلية، محلَ اللغة العربية الفصحى.

ولكن البعض يجد هذا التقييم متشائماً، وأن «اللغة العربية ليست معرّضة للانقراض، على الأقل في المدى المنظور لأن اللغة لكي لا تنقرض تحتاج إلى مائة ألف أو يزيدون من المتكلمين بها، داخل الوطن، واللغة العربية ينطق بها أكثر من 300 مليون متكلم»[51].

ومع أن واقع اللغة العربية بعيد عن أسباب الانقراض، تعتمد بعض الدول العربية سياسات لا تدفع في اتجاه حماية اللغة العربية، ناهيك عن الارتقاء بها. فلا تتخذ إجراءات فعالة لتشجيع استخدامها في الإعلام المسموع، وتلقينها واستيعابها في جميع مراحل التعليم، والإقبال عليها في القراءة وكسب المعرفة والابتكار والإبداع. وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة القراءة وانحسار المعرفة في المجتمعات العربية.

جوانب الفجوة اللغوية

تواجه اللغة العربية حالياً، كسائر لغات العالم، تحدي النقلة النوعية الحاسمة إلى مجتمع المعرفة، ومنه أوجه تشترك فيها مع معظم لغات العالم، إضافة إلى نواقص تتفرد بها اللغة العربية في البحث والمصطلح والتعليم والاستخدام والتوثيق.

- فجوة البحث: لم يجار الباحثون العرب الثورة التي حدثت على صعيد التنظير اللساني على مدى الخمسين عاماً الماضية، وهي الثورة التي أفرزت العديد من النماذج اللغوية، وفتحت آفاقاً جديدة دخلت من خلالها اللغة مصاف العلوم الدقيقة.
- فجوة المصطلح: صدرت باللغة العربية مجموعة واسعة من المعاجم المتخصصة في

تواجه اللغة العربية حالياً، كسائر لغات العالم، تحدي النقلة النوعية الحاسمة إلى مجتمع المعرفة

الإطار 7-8 **خطايا الإعلام**

لا ريب في أن الإعلام يؤدي وظيفة مفيدة في المجتمع، ولكنه يمكن أن ينحرف عن هذا الدور في غياب الأنظمة والضوابط. ومن أخطاء الإعلام العربي، ما يشبه الاغتيال البطيء للغة العربية. وسواء أكان ذلك متعمداً أم لا، ففي سلوك صناعة الإعلام الاستهلاكي، ما يُكسّر اللغة العربية عمداً، فتنشأ لغة غريبة حتى عن العامية. ويتبارى المنتجون ومصممو الحملات الإعلامية والإعلانية على استعمال علامات تجارية لسلعهم بلغات أجنبية، تكتب بالعربية. وتستعمل الشركات والمعلنون كلمات أجنبية توجد لها مقابلات أصيلة باللغة العربية الفصحى وحتى بالعامية. فيكثر، مثلاً، استعمال كلمة «كاش» بدلاً من «نقداً» و«بريك» بدلاً من «استراحة»، وهذا على بساطته ما تحذر منه المؤسسات القائمة على حماية اللغات الأخرى.

المصدر: فريق إعداد التقرير.

تشكو اللغة العربية من ازدواجية لغوية بين الفصحى والعامية، ومن ثنائية لغوية حيث ينافس العربية لغة أجنبية دخيلة خلّفها الاستعمار الإنكليزي أو الفرنسي

***

الحل يكمن في ضرورة تعريب التعليم متوازياً مع إتقان لغة أجنبية

الطب والهندسة وعلم الفضاء والاجتماع والاقتصاد والقانون، وتبذل حالياً جهود كبيرة لتطوير المعجم العربي. ولكن هناك فجوة مصطلحية تتسع يوماً بعد يوم نتيجة عجز الوسائل البشرية عن ملاحقة المعدل المتصاعد لنمو الطلب المصطلحي المرافق للانفجار المعرفي. فرغم الجهود العديدة لتوليد مصطلحات علمية لمواكبة المستجدات المتسارعة في مختلف المجالات العلمية، إلا أن هذه الجهود ما زالت مبعثرة وفيها الكثير من التكرار وحتى التناقض في المصطلحات المعتمدة. وهي لذلك غير قادرة على مواكبة المستجدات المتسارعة خاصة في فروع العلوم الحديثة[52]. ولا بد من نهج علمي جديد لبناء المعاجم الجديدة في المجالات الجديدة، وتطوير المعاجم الموجودة وإصدارها في نسخ رقمية يسهل البحث فيها وتصفحها.

- فجوة تعليم وتعلم اللغة: ما زالت أساليب تعليم اللغة العربية من خلال المدرّس أو بالوسائل الذاتية بحاجة إلى تطوير يواكب الطبيعة المتغيّرة والحية للغة نفسها، ويستغل الإمكانات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تعليم اللغة وإتقانها بأساليب متجددة. وقد سجلت تجارب عديدة ناجحة على هذا الصعيد يمكن البناء عليها واستكمالها، بحيث لا تكون جهوداً متفرقة ومتداخلة بل تتكامل في إطار منظم يستفيد من الخبرات المتوفرة لبناء نظام لغوي جديد ينبض بالتنوّع والغنى في المفردة والفكرة والأسلوب.
- فجوة الاستخدام اللغوي: تقاس فجوة الاستخدام اللغوي بمدى كفاءة توظيف اللغة على المستويين الفردي والجماعي. وتشكو اللغة العربية من ازدواجية لغوية بين الفصحى والعامية، ومن ثنائية لغوية حيث ينافس العربية لغة أجنبية دخيلة خلّفها الاستعمار الإنكليزي أو الفرنسي. وتتأرجح إشكالية الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية في حركة تأرجح بين ضرورة التعريب واستخدام اللغات الأجنبية، والحل الواضح كما يقر الكثيرون هو ضرورة تعريب التعليم متوازياً مع إتقان لغة أجنبية.
- فجوة حوسبة اللغة ومعالجتها آلياً: حققت نظم معالجة اللغات الطبيعية آلياً إنجازات ملموسة على صعيد اللغة المكتوبة، وبدرجة أقل على صعيد اللغة المنطوقة. وقد حققت معالجة اللغة العربية آلياً نجاحاً تقنياً واقتصادياً ملحوظاً يتعيّن البناء عليه. وبيّن تقرير صادر عن المؤتمر الخامس لمجمع اللغة العربيّة في دمشق «أن معالجة النصوص العربية المكتوبة والمنطوقة بلغت مرحلة متقدمة. فالعربية تمتلك مدونات حاسوبية عديدة تبلغ ذخيرتها مئات الملايين من الألفاظ، وتتوفر على مُحلِّلات ومركِّبات حاسوبية، صوتية وصرفية ودلالية، تستطيع استيعاب اللغة العربية، وتحليلها، وإعادة إنتاجها مكتوبة أو منطوقة (لفائدة المكفوفين والمعاقين سمعياً، مثلاً)، وأن الترجمة الآلية من العربية وإليها، تضاهي الترجمة الآلية إلى اللغات الأخرى»[53].

لكن ما زال هناك تحديات تواجه معالجة اللغة العربية، إذ تقف الآن في نقطة مفصلية تفرض الارتقاء بمستوى التعامل من وحدة الجملة إلى الوحدة اللغوية الأكبر، ألا وهي الفقرة، توطئة للتعامل مع النصوص السردية. ومن جهة أخرى، يتطلب التوجه العام نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي ونظم معالجة المعارف الارتقاء بمستوى المعالجة إلى وحدة البناء الرئيسية للمعرفة، ألا وهي المفهوم، حتى يتسنى فهم النصوص العربية آلياً والنفاذ إلى عمق مضمونها، وذلك تلبية للنقلة النوعية لجيل الإنترنت الثاني في مجال التعامل مع الوثائق الإلكترونية المعروفة باسم «الويب الدلالي».

وبين الماضي المضيء والحاضر الحافل بالتطوّرات والمستقبل المنشود مواقف متنوعة

الإطار 7-9 **خليل مطران، المدافع العنيد عن اللغة العربية**

إنـه شـاعر القضيـة الذي يبدأ وينتهي باللغة الشريفة والحضارة التي آن لهـا أن تعود وتزدهر. خليل مطران هو البدوي القديس الذي يختار أودع الطرق والأسـاليب لإعلان ثورته وتحرره.

في التجديد الشعري كان مهموماً قبل كل شيء بقضية بعث الأمة العربية عن طريق تمكينها من استيعاب روح العصر وامتلاك أدواته. وقد اتجه في التجديد إلى القصيدة العربية، حيث يتجلّى التعبير عن الذات في بنى رمزية جديدة. فإذا قبلت القصيدة التجديد واستوعبته في أكثر من مرحلة، لمَ لا تقبل الحضارة العربية كلها روح العصر وتستوعبه.

وفي مقدمـة الجـزء الثانـي من ديوانه (1948) وقبل وفاته بعام واحد، أكد الشـاعر على الأفكار التي سـبق أن طرحها طـوال أربعـين عاماً: «أتابع السـابقين في الاحتفاظ بأصـول اللغة، وعدم التفريط فيها، واسـتيحاء الفطـرة الصحيحة... وأتوسـع في مذاهـب البيان مجاراة لما اقتضاه العصر. كما فعل العـرب من قبلي. أما الأمنية الكبرى التي كانت تجيش بي، فهي أن أدخل كل جديد في شـعرنا العربي بحيث لا ينكر، وأن أسـتطيع أن أقنع الجامدين بأن لغتنا أم اللغات إذا حفظت حق خدمتها، ففيها ضروب الكفاية لتجاري كل لغة قديمة وحديثة في التعبير عن الدقائق والجلائل من أغراض الفنون».

ويقول مطران في تقديمه لمطولته الكبرى «نيرون» التي ألقاها في حفل أقامته جمعية تنشيط اللغة العربية في الجامعة الأميركية ببيروت:

«بل قد أقول وليتني أوفق، في بعض ما سأنشده، إلى إقامة دليل، وإن قل في شعري، على أن اللغة العربية، التي تجود علينا هذا الجود، وأيديها مغلولة عن العطاء بتلك الأغلال الثقيلة، قادرة – متى فكت عنها الربط – على فتح أبواب كنوزها التي لا نهاية لها، ومنح شعرائها – من فرائد المفردات، وبدائع الجمل، وروائع الاستعارات – ما يبقي لها المقام الأول في الإعجاز».

المصدر: حجازي، 1989، ص188-205، بتصرّف.

وربمـا متناقضـة حول دور اللغـة ووضعها. وإذا كانـت اللغة تشـكو من شيء مـن الجمود اليوم، ما من شـك في أنها تحمـل جميع مقوّمـات النهوض. وحتـى تخـدم اللغـة مـشروع التكامـل لا بـد من دعمها بجميع الوسـائل لتكـون عنصراً من عناصر النهضـة المرجوة.

* * *

خلّـف التشرذم العربي إرثاً من الاسـتباحة أهدر أمـن المواطن العربي وتضافر مع مجموعة من الأخطاء الذاتية والخطايا التنموية ليدخل الوهن في جميع مقوّمات العمران البشري. فلم يعد النظام الاقتصادي قادراً على سد الحاجات المادية للأمة، ولا عاد النظام الثقافي قادراً على سد حاجاتها المعنوية. وتهـاون النظام التربوي في تنشـئة أجيال من العارفين المبدعين والفاعلـين المبادرين. وعجز النظام السـياسي عن تسـيير مادة العمران من اقتصاد وثقافة لتحقيق المطابقة بين إرادة الحاكم والمحكوم بما يضمن تمتع جميع المواطنين بالحقوق التي يستحقونها لمجرد كونهم بشراً وبكرامتهم الإنسانية. فترك هذا كله لعرب اليوم ضائقة لم تكن حتماً عليهم، وللأجيال الآتية إجحافاً لم يكن لها يدٌ في صنعه. فهل يكون التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية في عموم المنطقة وطريق الخلاص في الوطن العربي؟

إذا كانت اللغة تشكو من شيء من الجمود اليوم، ما من شك في أنها تحمل جميع مقوّمات النهوض

الفصل الثامن

التكامل الاقتصادي العربي
سبيلاً للعمران الناهض

من السذاجة محاولة تغيير العالم ومن الإجرام عدم المحاولة

منصف المرزوقي

التكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للعمران الناهض

اعتُمدت في المنطقة العربية، على مدى الأعوام الماضية، آليات مختلفة لدفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي أتت بنتائج اقتصادية واجتماعية متفاوتة على مختلف القطاعات والبلدان. ولم تصل هذه النتائج إلى المستوى المرجو منها، مما يشي بوجود خلل إما في السياسات ذاتها أو في أسلوب تطبيقها. ويهدف هذا الفصل إلى النظر في الآثار المترتبة على الاستمرار في سياسات التكامل الحالية والمتمثلة في التوسع بتحرير التجارة السلعية بالتركيز أساساً على إزالة الرسوم الجمركية، إهمالاً لمعيقات أكثر تقييداً للتبادل التجاري مثل المعيقات الفنية والقيود غير الجمركية وتكاليف النقل المرتفعة. ومن ثم، ينظر هذا الفصل في المنافع المترتبة على إزالة القيود الجمركية على التجارة البينية العربية نحو تكامل اقتصادي شامل لأسواق العمل ورأس المال والقطاعات الإنتاجية إضافة إلى سوق السلع والخدمات، ويقارن بين آثار هذين التوجهين على المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

ويقدم هذا الفصل تقديرات قياسية كمية لأثر تعميق التكامل الاقتصادي العربي على مؤشرات كنمو الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة البينية العربية، وتطور الطاقات الإنتاجية، ومستويات البطالة والفقر، ومقارنتها بما ستكون عليه هذه المؤشرات إذا استمرت الأوضاع الراهنة على حالها. ومن أهم المسارات المطروحة استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإنشاء اتحاد جمركي عربي وفق أجندة التكامل الحالية، ويضاف إليها تحرير تجارة الخدمات، وتحسين سلاسل الإنتاج، وتخفيف تكاليف النقل، وزيادة نسبة القوى العاملة العربية من مجموع القوى العاملة الوافدة إلى البلدان العربية. والغاية هي التدليل، باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي، على ضرورة سلوك مسارات متنوّعة ومترابطة في التكامل الاقتصادي تتجاوز مجرد الاقتصار على رفع القيود الجمركية عن التجارة البينية بالسلع، حتى تكون الرافد والشريان النابض في مشروع العمران البشري المنشود.

نمذجة مسارات التكامل الاقتصادي العربي

يشير ضعف التجارة البينية العربية وارتفاع تكاليف التجارة جلياً إلى وجود حيز كبير لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتحسين عوائده على جميع البلدان. فتعزيز التجارة البينية وبناء علاقات تجارية جديدة سيتيح فرصاً هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة، إذ يسهم في دفع عجلة الاستثمار وتطوير الطاقات الإنتاجية. غير أن تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية لا يكفي منفرداً في الأمد القصير، لتحقيق تحول جذري وهيكلي في الاقتصادات العربية. فهذا يقتضي استمرار البلدان العربية في الاستفادة من فرص التصدير إلى سائر مناطق العالم. لذلك لا يُقصد للمسارات المقترحة لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي أن تكون بمعزل عن المسارات الأخرى لتدعيم دور الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي.

وتقترح الأدبيات الاقتصادية ثلاث طرق كمية أساسية لقياس وتقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لهيكلة السياسات التجارية، وهي نماذج التوازن العام، ونماذج التوازن الجزئي، ونماذج السلاسل الزمنية. وفي هذا التقرير، اختيرت طريقة نماذج التوازن العام لقدرتها على دمج جميع مكوّنات الاقتصاد ومختلف العلاقات فيما

هناك حيز كبير لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتحسين عوائده على جميع البلدان

لمحاكاة مسارات التكامل التجاري تم تطوير واستخدام نموذج عالمي للتوازن العام يستوعب أكبر عدد ممكن من البلدان العربية وشركائها التجاريين

بينها[1]. وهذه النماذج هي نماذج محاكاة، تستخدم لقياس الآثار الاقتصادية التي قد تترتب على تغيير سياسة اقتصادية محددة أو حزمة من السياسات. ومن أهم خصائص هذا النوع من النماذج طابعها المتكامل، الذي يسمح بمحاكاة العلاقات المتداخلة بين مختلف الأسواق الاقتصادية للمنتجات وعناصر الإنتاج، ويقدم تقييماً للآثار الارتدادية، أي ما يعرف بالآثار الرجعية وغير المباشرة إضافة إلى الآثار الآنية والمباشرة. وتتيح نماذج التوازن العام تقييم الآثار المتوقعة من تطبيق سياسة اقتصادية معيّنة في ظل فرضية عدم تغيّر باقي مكونات الاقتصاد، أو تطبيق حزمة من السياسات والمتغيرات الأخرى على نحو متزامن أو متلاحق، مما يضاعف القيمة التطبيقية لهذه النماذج.

ولاستخدام هذا النوع من النماذج، يجري العمل في مرحلة أولى على تطوير مكونات النموذج، ثم قياس محدداته اعتماداً على قاعدة بيانات لسنة معينة تتوفر عنها البيانات المطلوبة، لبناء مصفوفة حسابات اجتماعية. وحالما الانتهاء من عملية قياس النموذج، يمكن استخدامه لمحاكاة تغيرات معيّنة في السياسة الاقتصادية، وبالتالي قياس آثار التغيّر مقارنة بسنة الأساس في حالة استخدام نموذج ثابت، والسيناريو العادي لتطوّر الاقتصاد موضوع الدرس في حالة استخدام سيناريو متحرك أو ديناميكي. وتعطي محاكاة السيناريوهات البديلة نتائج كلية وتفصيلية حول الواردات القطاعية، والصادرات القطاعية، والإنتاج القطاعي، والتشغيل، والرواتب، وعوائد الاستثمار، وتطور الدخل، والناتج المحلي الإجمالي، والضرائب. ويتضمن الملحق السادس شرحاً لنماذج التوازن الجزئي ونماذج الجاذبية ونموذج التوازن العام العالمي «ميراج» (MIRAGE).

ولا بد من الإشارة إلى أنّ نتائج هذه النماذج لا تُشكّل توقّعات اقتصادية دقيقة بل هي تعبّر عن مدى تغيّر الاقتصاد ومختلف مكوّناته نتيجة لاعتماد سياسة أو حزمة سياسات جديدة. وتُحسب النماذج بالاستناد إلى مرونات كميّة متعلّقة بالإنتاج والتجارة، ولذلك تتأثّر بتغيّر قيمة هذه المرونات. غير أنّ قياس مدى تأثّر السيناريوهات المطروحة بالمرونات في نموذج عالمي مثل ميراج، حيث يصل عددها إلى الآلاف، شبه مستحيل. وشهدت عمليّة تطوير ميراج منذ عام 2000 تحديث المرونات المستخدمة كلّما توفّرت حسابات جديدة على مستوى الدول وعناصر الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

ويتوقف حجم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تغيير سياسة تجارية على خصائص الاقتصاد وطبيعة السياسات المطبّقة قبل التغييرات (الضريبة والدعم)، ودرجة التشوهات بين قطاعات الإنتاج، وحجم الطلب المحلي وتركيبته، وهيكل التجارة الخارجية وخصائصها. فعندما يكون مستوى الحماية الجمركية منخفضاً أصلاً، لن يؤدي رفع ما تبقى من القيود الجمركية إلى النتائج نفسها التي يُتوقع تحقيقها من إلغاء تعرفات جمركية مرتفعة. وفي مثل هذه الحالات المركبة والمعقدة، لا تكفي النظرية الاقتصادية بحد ذاتها لتقييم آثار هيكلة السياسة التجارية. وبما أن تقييم مسارات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء اتحاد جمركي يشمل العديد من البلدان، لا يفي بالغرض استخدامُ نموذج توازن عام لبلد واحد (Single Country CGE model). لهذه الأسباب جميعها، كان لا بدّ من تطوير واستخدام نموذج عالمي للتوازن العام يستوعب أكبر عدد ممكن من البلدان العربية وشركائها التجاريين، ويعتبر الأداة الفضلى للتقييم في هذا السياق. والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها تطوير واستخدام هذا النوع من النماذج لتقييم مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي.

ويتناول هذا الفصل حزمتين من مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي، تعنى الحزمة الأولى منها باستكمال تفكيك القيود الحمائية المفروضة على التجارة البينية بالسلع وإنشاء اتحاد جمركي عربي، بينما تشمل الثانية مسارات إضافية منها تحرير تجارة الخدمات، وتحقيق المزيد من المرونة في تنقل العمال العرب بين البلدان العربية، وتطوير السلاسل الإنتاجية العربية، وتخفيض

تكاليف التجارة. ولتقييم وتحليل آثار مختلف هذه المسارات، جرى استخدام أساليب كمية وأدوات تحليلية مختلفة، غير أن نموذج التوازن العام العالمي ميراج كان أهم الأدوات التحليلية المعتمدة.

مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة السلع

لا يواجه التحليل صعوبة في محاكاة نتائج استكمال منطقة التجارة الحرة على كل من البلدان العربية، لكن الأمر ذاته لا ينطبق على دراسة أثر قيام اتحاد جمركي بسبب صعوبة التكهن بما ستسفر عنه المفاوضات الجارية بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية حول الأسس والمعايير والتشريعات الاقتصادية الموحدة التي سينشأ على أساسها الاتحاد الجمركي. فأي محاكاة تتطلب افتراضات متعددة حول الخيارات التي ستتبناها الدول العربية، علماً بأن الخيارات المتاحة أمام الحكومات العربية من أجل إقامة اتحاد جمركي عربي، مُحكم قانونياً، تظل مقيدة بالأحكام التجارية المتعددة الأطراف (المادة 24 من الغات 1994، والتفاهم الخاص بتفسير هذه المادة)، وبالتزامات الدول العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، وبما ستسفر عنه المفاوضات الخاصة بمراجعة المادة 24 من الغات 1994 وآلية الشفافية الخاصة بالترتيبات التجارية التفضيلية الإقليمية في إطار جولة الدوحة، على اعتبار أن الدول العربية ستطالب باستيعاب وتطويع الاتحاد الجمركي طبقاً لمقتضيات الصفقة المتكاملة لهذه الجولة.

وتواجه عملية قيام الاتحاد الجمركي في الحالة العربية تعقيدات إضافية، نظراً إلى تعدد وتشعب الاتفاقات التجارية التفضيلية التي التزمت بموجبها الدول العربية مع دول وتجمعات اقتصادية عديدة خارج المنطقة العربية. وهذه الأطراف قد تطالب بتعويضات على الأضرار التي ستلحق بها إذا ما أفضت مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي إلى اعتماد مستويات جديدة من الحماية أو الانتقاص من المزايا التفضيلية القائمة التي تكفلها لها تلك الاتفاقات. ومن غير المستبعد أن تؤول إقامة اتحاد جمركي عربي إلى مراجعة جماعية للترتيبات التجارية التفضيلية النافذة التي تتمتع بها فرادى الدول العربية حالياً، وهي عملية قد تكون مطلوبة لإحكام الجدار الجمركي العربي الموحد ولتجنب إحداث ثقوب فيه قد تؤدي إلى تقليص الجدوى الاقتصادية والفنية من إنشائه.

وفي ضوء مجمل هذه الضوابط القانونية والقيود الفنية، تتسم محاكاة إنشاء اتحاد جمركي عربي وتقييم أثره على كل من البلدان العربية بقدر كبير من عدم اليقين، وتبقى السيناريوهات المقترحة إرشاديّة بطبيعتها. فهي لا تهدف إلى طرح بدائل تستكمل على أساسها مسيرة التكامل التجاري العربي، بل يُقصد منها إعطاء فكرة عن تداعيات تطبيق تصورات نظرية مختلفة لقيام الاتحاد الجمركي العربي، وصعوبة تحقيق الهدف المنشود منه وهو تسهيل التجارة البينية.

وتركز محاكاة التكامل التجاري على نتائج مسارين رئيسيين في المستقبل. يفترض المسار الأول استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2013، والمسار الثاني إنشاء الاتحاد الجمركي العربي، مقارنة بالمسار المرجعي الذي يفترض استمرار الأوضاع الراهنة، ويندرج في المسار الثاني ثلاثة سيناريوهات (الجدول 8-1).

استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يفترض في هذا المسار إتمام جميع متطلبات إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في أواخر عام 2013. وهذا يعني إزالة جميع القيود الجمركية المتبقية على التجارة البينية العربية (السيناريو الأول). وقد يتساءل القارئ عن جدوى دراسة هذا المسار في ضوء التأكيدات الرسمية على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد استكملت منذ عام 2005. ولكن الإجابة عن هذا

تواجه عملية قيام اتحاد جمركي عربي تعقيدات إضافية، نظراً إلى تعدد الاتفاقات التجارية التفضيلية التي التزمت بموجبها الدول العربية مع دول وتجمعات اقتصادية خارج المنطقة العربية

السؤال تتضح من البيانات الدالة على أن بعض الدول العربية لا تزال تفرض قيوداً جمركية على تجارتها مع الدول العربية الأخرى.

إنشاء اتحاد جمركي عربي

يحاكي هذا المسار آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي. وبما أن الآثار تتوقف على مستويات التعرفة الجمركية التي يعتمدها الاتحاد، يتضمن هذا المسار ثلاثة سيناريوهات نظرية.

يستهدف السيناريو الثاني تقييم آثار إنشاء الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015 على الاقتصادات العربية حتى عام 2020، باعتماد هيكل التعرفة الخليجية الموحدة كأساس للتعرفات الجمركية العربية الموحدة. وقد اختيرت هذه الفرضية في تحديد التعرفة الجمركية العربية الموحدة لسببين أساسيين، أولهما أن الاتحاد الجمركي لبلدان الخليج العربية هو التجربة الوحيدة في المنطقة العربية، وثانيهما أن متوسط التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة المطبّقة فعلياً هو الأدنى على مستوى المنطقة العربية، وبالتالي يسهل نسبياً تكيّفها قانونياً مع التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. غير أنّ لهذه الخطوة آثاراً سلبية متوقعة على الوضع المالي العام في العديد من الدول العربية غير الخليجية والنفطية، حيث لا تزال المداخيل الجمركية تشكل رافداً مهماً في موارد الموازنة العامة.

وأثر اختيار التعرفة الخليجية أساساً للتعرفة العربية الموحدة على الاقتصادات العربية، يتوقف إلى حد بعيد على رد فعل أعضاء منظمة التجارة العالمية والشركاء التجاريين الذين تربطهم ببعض البلدان العربية ترتيبات تفضيلية، خاصة الاتحاد الأوروبي، وتركيا، ورابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة، والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم انخفاض التعرفات الجمركية الموحدة لبلدان الخليج العربية، والتي لا تتجاوز 5 في المائة على معظم السلع، لا تُستبعد إمكانية مراجعة الاتفاقات التجارية التفضيلية التي تربط بعض الدول العربية بشركاء تجاريين من خارج المنطقة، على اعتبار أن صادراتها تتمتع حالياً بمزايا تفضيلية وإعفاءات جمركية تصل إلى الصفر بمقتضى هذه الاتفاقات، في حين ستطبق على صادراتها التعرفة الجمركية الموحدة عند نسبة 5 في المائة بعد اكتمال الاتحاد الجمركي العربي. ويمكن في هذا الصدد طرح فرضيتين حول ردة فعل هذه الدول تجاه الدول العربية التي ستنضم إلى الاتحاد الجمركي العربي. الفرضية الأولى هي قبول الشركاء التجاريين من غير المنطقة العربية بمراجعة التعرفات الجمركية التفضيلية التي تتمتع صادراتها بها في بعض البلدان العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي، وذلك دون أن تغيّر هي الأخرى في المزايا التي تمنحها لصادرات البلدان العربية في أسواقها، أي أنها ستظل ملتزمة بتقديم مزايا تجارية تفضيلية من جانب واحد لبعض البلدان العربية دون الأخرى في الاتحاد الجمركي. وقد استُبعدت هذه الفرضية من عملية التقييم الكمي لسيناريوهات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي نظراً لصعوبة تحقيقها، ولكونها تشكل إخلالاً بالتزامات هذه الأطراف في منظمة التجارة العالمية، التي تملي عليها تبادل المزايا التجارية التفضيلية طبقاً للمادة 24 من الغات 1994، وتلزمها أيضاً بعدم منح المزايا التفضيلية من جانب واحد إلا في حالات استثنائية مؤقتة ومحددة وبعدما تجيزها منظمة التجارة العالمية.

واعتمد السيناريو الثاني فرضية أخرى تستند إلى أن الشركاء التجاريين سيعمدون إلى فرض التعرفات الجمركية نفسها التي تطبق حالياً على الواردات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، لتشمل جميع البلدان العربية الأخرى بما فيها تلك التي ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة، أي انقضاء سريان الاتفاقات التفضيلية التي يرتبط بها الشركاء التجاريون مع بعض الدول العربية. وعلى سبيل المثال، في هذه الحالة، ستخضع السلع التونسية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي مثلاً، للتعرفات الجمركية التي يطبقها حالياً الاتحاد على وارداته من بلدان

يتوقف أثر اختيار التعرفة الجمركية الخليجية أساساً للتعرفة العربية الموحدة على رد فعل الشركاء التجاريين الذين تربطهم ببعض البلدان العربية ترتيبات تفضيلية

مجلس التعاون الخليجي، عوض أن تتمتع هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بالإعفاء الجمركي الكامل. وفي الوقت نفسه، ستشهد صادرات تونس إلى العديد من مناطق العالم دفعاً جديداً نتيجة لتخفيض التعرفات الجمركية التي تفرضها هذه الدول حالياً على الصادرات التونسية، لتتساوى مع التعرفة الجمركية التي تفرضها هذه الدول على وارداتها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن اعتماد هذه الفرضية سيؤدي إلى انفتاح الأسواق التونسية أمام صادرات العديد من بلدان العالم التي كانت في السابق تخضع لتعرفات جمركية مرتفعة، وهذا سيزيد من الضغوط التنافسية على الاقتصادات العربية المعنية من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أما السيناريو الثالث، فيفترض أن التعرفة الموحدة للاتحاد الجمركي العربي ستعتمد التعرفات الجمركية الأدنى التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي (دول إعلان أغادير)، في تجارتها غير التفضيلية مع باقي بلدان العالم وطبقاً لمستويات الحماية الجمركية التي تفرضها على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومن الناحية التطبيقية، تكون التعرفة الجمركية الموحدة المطبقة في هذه الحالة على أي سلعة تستوردها بلدان الاتحاد الجمركي العربي، هي التعرفة الأدنى من بين التعرفات التي تطبقها الأردن وتونس ومصر والمغرب على وارداتها من خارج البلدان التي ترتبط معها باتفاقات تفضيلية (الاتحاد الأوروبي، وتركيا، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة)؛ كما يُفترض نظرياً أن يبقي الاتحاد الجمركي العربي على صلات التجارة الحرة التي تحتفظ بها بعض البلدان العربية مع الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق هذا السيناريو، يتعيّن على الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي توفيق أوضاعهم مع التزاماتهم في منظمة التجارة العالمية، بما فيها المادة 24 من الغات 1994 والتفاهم الخاص بتفسير هذه المادة، فضلاً عن مواءمة اتفاقاتهم التفضيلية مع شركائهم من

الجدول 8-1 **تعميق التكامل التجاري العربي: المسارات والسيناريوهات والفرضيات المعتمدة**

المسار والسيناريو	الفرضيات
السيناريو المرجعي	يفترض هذا السيناريو تطور الاقتصادات العربية في غياب أي إجراءات اقتصادية أو تجارية جديدة.
المسار الأول	استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2013.
السيناريو الأول	استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال رفع جميع القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية المتبقية على التجارة البينية العربية بنهاية عام 2013.
المسار الثاني	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي.
السيناريو الثاني	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعرفات الجمركية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع اعتماد فرضية أن تغيّر باقي بلدان العالم التعرفات الجمركية التي كانت تطبقها على البلدان العربية غير الخليجية بالتعرفات التي تطبقها حالياً على وارداتها من بلدان الخليج، مما يعني فقدان بعض الامتيازات التجارية لبعض البلدان العربية في بعض الأسواق العالمية (كصادرات دول إعلان أغادير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة)، وانفتاح العديد من الأسواق الهامة (كالصين والهند وأمريكا الشمالية) أمام صادرات البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي، وكذلك اشتداد تنافسية السلع المستوردة من باقي بلدان العالم في أسواق البلدان العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي.
السيناريو الثالث	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعرفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها من خارج الاتحاد، مع الإبقاء على شروط التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واعتماد فرضية أن تغيّر باقي دول العالم التعرفات الجمركية التي كانت تطبقها على الدول العربية بتعرفات تتلاءم وهيكل التعرفة العربية الموحدة الجديدة، مما يعني فقدان بعض الامتيازات التجارية (مثلاً في السوق الأمريكية بالنسبة للأردن والمغرب التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقات تجارة حرة).
السيناريو الرابع	استثناء تجارة السلع الزراعية من مشروع الاتحاد الجمركي، مع تطبيق فرضيات السيناريو الثالث.

المصدر: فريق إعداد التقرير.

خـارج المنطقة لتتلاءم وبنـود التعرفة الجمركية الموحـدة. وكما السـيناريو السـابق، يفترض هذا السـيناريو أن تقـوم باقـي بلدان العالـم بتطبيق آليـة المعاملة بالمثل.

ويفـترض السـيناريو الرابع اسـتثناء السـلع الزراعية من اتفـاق الاتحاد الجمركي (مع تطبيق فرضيـات السـيناريو الثالث). وللقطـاع الزراعي أهميـة بالغـة في اقتصـادات العديـد مـن البلـدان العربيـة، وهو يخضع لآليات متشـعبة في الحماية الجمركية وغير الجمركية والدعم في معظم البلدان المتقدمة، كالاتحاد الأوروبـي[2] والولايات المتحدة الأمريكيـة. وقـد تعطلـت المفاوضـات المتعـددة الأطـراف ضمـن منظمة التجـارة العالمية في إطار جولة الدوحة بشـأن تخفيض مسـتويات الحماية والدعم المشـوّه للتجـارة. وهذا يعنـي الإبقاء على المستويات الحمائية القائمة على المبادلات الزراعية غـير التفضيليـة بين البلدان العربيـة وباقي بلدان العالـم، والاكتفاء بتحرير التجارة البينية العربية في السلع الزراعية.

ويُعـرض هـذا السـيناريو رغـم إدراك عـدم جـدواه، لإظهـار الأثـر السـلبي لتحريـر القطاع الزراعـي على بعض البلـدان العربية. فأهم المنافع مـن إقامة اتحـاد جمركـي تنتج مـن إزالة جميع الحواجز الجمركية بين البلدان، واسـتثناء السـلع الزراعيـة من مـشروع الاتحاد الجمركـي العربي يعنـي تقويـض جـدوى هـذا الاتحاد. لذلـك كان الهدف من إجراء هذا السيناريو بيان أهمية دراسة حلـول كفيلـة بحماية المزارعين العـرب في البلدان التي قد تتضرر من تخفيـض تعرفاتها الجمركية عـلى السـلع الزراعية التي تتمتع بمسـتويات دعم مرتفعـة في البلـدان المتقدّمـة، التـي هـي في نفس الوقـت أهم مصدّري هذه السـلع للبلدان العربية. ومـن هـذه الحلـول، تعويـض البلـدان العربيـة المتضررة من البلدان المستفيدة، أو توحيد التعرفات الجمركية العربية على السلع الزراعية اعتماداً على أعلى نسب مطبقة حالياً، الأمر الذي يقتضي مراعاة التزامات الدول العربية في منظمة التجارة العالمية وانعكاسـات هـذا الإجـراء عـلى فاتـورة واردات البلـدان العربية المسـتوردة الصافية للغذاء.

> استثناء السلع الزراعية من مشروع الاتحاد الجمركي العربي يعني تقويض جدوى هذا الاتحاد

الشكل 8-1 **آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية**

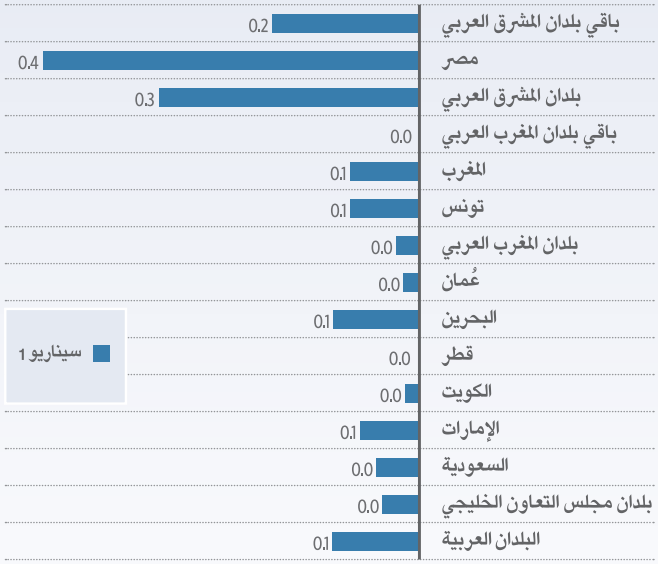

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
جميع الأشـكال في هذا الفصل تشـمل بلدان المغرب العربي: تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب؛ وبلدان المشرق العربي: الأردن، والجمهورية العربية السـورية، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن. «باقي بلدان المغرب العربي» تشـير إلى جميع بلدان المغرب العربي باسـتثناء المغرب وتونس، و«باقي بلدان المشرق العربي» تشـير إلى بلدان المشرق العربي المذكورة باسـتثناء مصر.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

نتائج تطبيق مسارات التكامل التجاري

استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إزاء ضعـف التجـارة البينيـة العربيـة وانخفـاض مسـتويات الحمايـة الجمركيـة الحقيقية المتبقية عليها، لن تحقق إزالة التعرفات الجمركيـة عـلى التجـارة البينيـة العربيـة نتائج ملموسة على مسـتوى الناتج المحلي الإجمالي لأي من البلدان العربية ولا على مستوى رفاهها الكلي. فرفـع ما تبقى من تعرفات جمركية سـيؤدي إلى

الشكل 8-2 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرفاه في البلدان العربية

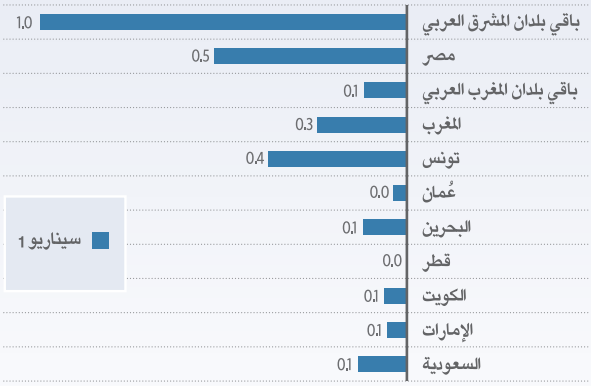

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-3 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموع صادرات البلدان العربية

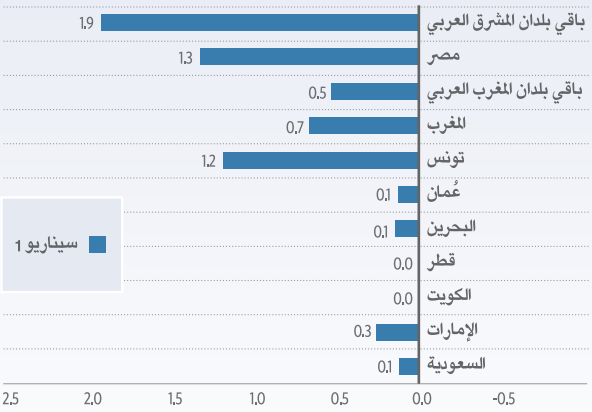

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-4 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات العربية البينية

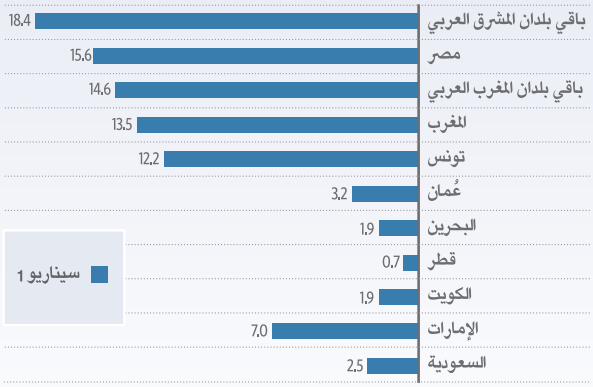

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-5 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموع واردات البلدان العربية

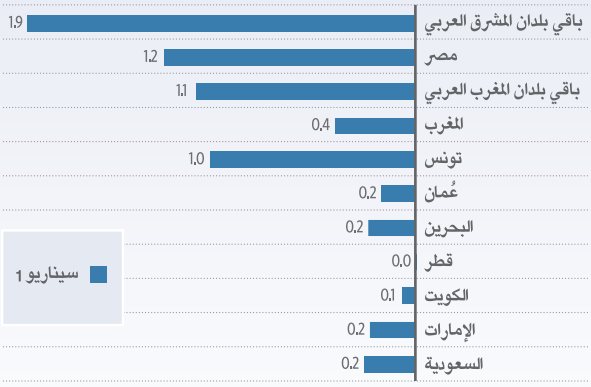

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة بنسبة 0.1 في المائة فقط في عام 2020 مقارنة بما سيكون عليه وفقاً للسيناريو المرجعي (الشكل 8-1). وستكون مصر من أول البلدان المستفيدة من هذا التحسّن، إذ سيرتفع ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 في المائة في عام 2020 مقارنة بما هو متوقع وفقاً للسيناريو المرجعي. ولا يبيّن هذا السيناريو الآثار المحتملة لإلغاء العراقيل غير الجمركية، التي تشكّل عائقاً كبيراً أمام تطوّر التجارة البينية العربية بحسب مركز التجارة الدولي، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير محدودية أثر إزالة ما تبقى من تعرفات

جمركية على الناتج المحلي للبلدان العربية. لذا يمكن الاستنتاج أن لا زيادة ترجى في الناتج والدخل من تحرير التجارة ما لم تقم البلدان العربية بإزالة جميع القيود التجارية غير الجمركية وتذليل العراقيل الفنية.

وسيكون لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أثر أكبر على مستويات الرفاه في البلدان العربية، منه على الناتج المحلي الإجمالي. فالعوامل التي تؤثر إيجاباً على الرفاه كثيرة، ومن أهمها تحسن القدرة التنافسية، وتطور الإنتاج، وتراجع مؤشر الأسعار، وبالتالي تحسن أحوال القطاع الأسري الذي يعتبر من أهم عوامل التغير في مستويات الرفاه. ولا يتوقع أن يحدث تراجع يذكر في الرفاه نتيجة لتقلص العوائد الحكومية من التعرفات الجمركية بما أنها منخفضة في الأصل والتجارة البينية العربية ضعيفة (الشكل 8-2) .

أما فيما يتعلق بالتأثير على الصادرات العربية، يبيّن الشكلان 8-3 و8-4 أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى زيادة طفيفة في قيمة الصادرات العربية الإجمالية وزيادة ملحوظة في الصادرات البينية العربية، خاصة بالنسبة إلى البلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي. وبين دول الخليج، تسجل صادرات الإمارات العربية المتحدة تطورات هامة، إذ تتميّز بتطور البنية التحتية الداعمة للتجارة الخارجية وقلة العراقيل اللوجستية. وعلى صعيد المنطقة، يتوقع أن يؤدي استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة في التجارة العربية البينية قدرها 7.8 في المائة بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي.

ويتوقع أن تكون مصر والمغرب وباقي بلدان المشرق العربي في صدارة البلدان المستفيدة، إذ يُتوقع أن ترتفع صادرات مصر إلى البلدان العربية بنسبة 15.6 في المائة في 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي (الشكل 8-4)، مستفيدة من استكمال انفتاح العديد من الأسواق العربية أمام صادراتها، فتسجل زيادة بمعدل أربع مرات إلى الجزائر وليبيا وباقي بلدان المشرق العربي. أما من ناحية الواردات البينية، فتسجل نسبة نمو

الشكل 8-6 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الواردات البينية العربية

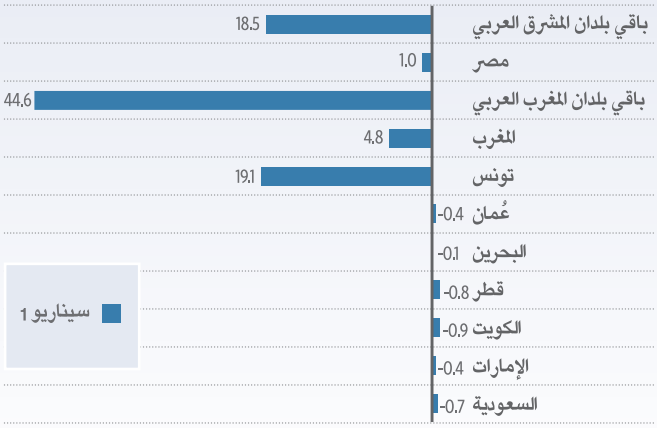

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-7 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة في البلدان العربية

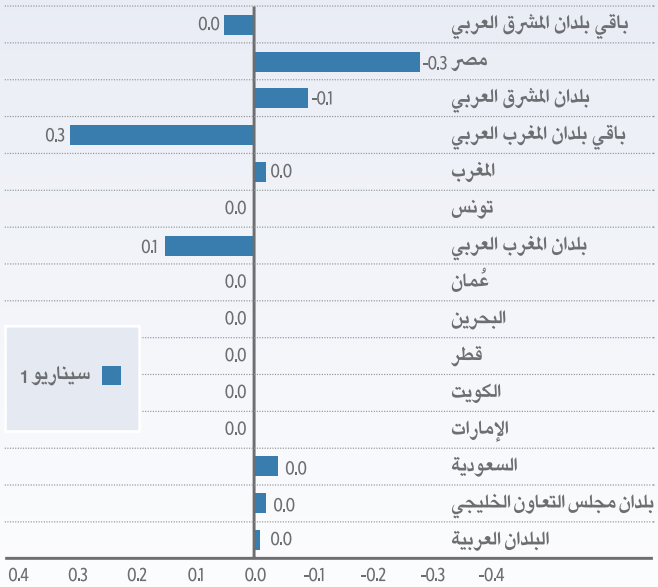

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

تصل إلى 44.6 في باقي بلدان المغرب العربي بينما تصل هذه النسبة إلى 18.5 في المائة في باقي بلدان المشرق العربي (الشكل 8-6).

وبالرغم من التطور الملحوظ في التجارة العربية البينية، يبقى نمو التجارة الخارجية الكلية للبلدان العربية محدوداً، لا يتجاوز 0.5 في المائة. ومرد هذا الضعف إلى تدني نسبة التجارة البينية العربية من مجموع تجارة البلدان العربية.

وكلما كانت نتائج مسار تدعيم التكامل الاقتصادي العربي إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، تكون كذلك على سوق العمل، وخاصة إذا تزايد الإنتاج في قطاعات تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة. وانطلاقاً من هذه العلاقة، يتبين أن آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على البطالة ستكون محدودة في المتوسط، وإن كانت ستتباين بين بلد وآخر. ويبيّن الشكل 8-7 أن الآثار المتوقعة على معدّلات البطالة في صفوف القوى العاملة الماهرة ستكون منعدمة في بلدان الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية (تراجع بنسبة 0.1 نقطة مئوية تقريباً في نسبة البطالة بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي)، لكنها ستكون إيجابية للعديد من البلدان العربية الأخرى كمصر التي ستشهد تراجعاً في معدل بطالة القوى العاملة الماهرة يناهز 0.3 نقطة مئوية في عام 2020، ومعظم باقي بلدان المشرق العربي نتيجة لتطور صادراتها البينية وبالتالي نمو قدراتها الإنتاجية.

ويبيّن الشكل 8-8 الآثار المتوقعة على البطالة في صفوف القوى العاملة غير الماهرة. فباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي وباقي بلدان المغرب العربي، أي الجزائر وليبيا، ستشهد جميع البلدان العربية انخفاضاً في معدلات البطالة يتراوح بين 0.1 و0.5 نقطة مئوية بين القوى العاملة غير الماهرة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو العادي.

أما على مستوى التغيير الهيكلي للقدرات الإنتاجية، فقد أبرزت نتائج تقييم استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غياب أي تغيير في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية، خاصة تلك التي يهيمن القطاع النفطي والحكومي عليها. أما تونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر فتشهد بعض التغيير، وإن كان لا يزال ضعيفاً. وتعتبر هذه النتائج متوقعة نظراً للمستويات الضعيفة للتعرفات الجمركية المتبقية على التجارة البينية العربية، وعدم تقييم آثار رفع القيود غير الجمركية والتي تعتبر من أهم العراقيل أمام تطور التجارة البينية العربية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التجارة من نقل وشحن ومراقبة جمركية.

إنشاء اتحاد جمركي عربي

فيما يتعلق بالسياسات التجارية، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات أساسية. تتكون المجموعة الأولى من بلدان

نظراً لانخفاض مستويات الحماية الجمركية، لن يكون لاستكمال منطقة التجارة الحرة الكبرى أثر كبير على الاقتصادات العربية

الشكل 8-8 **آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة في البلدان العربية**

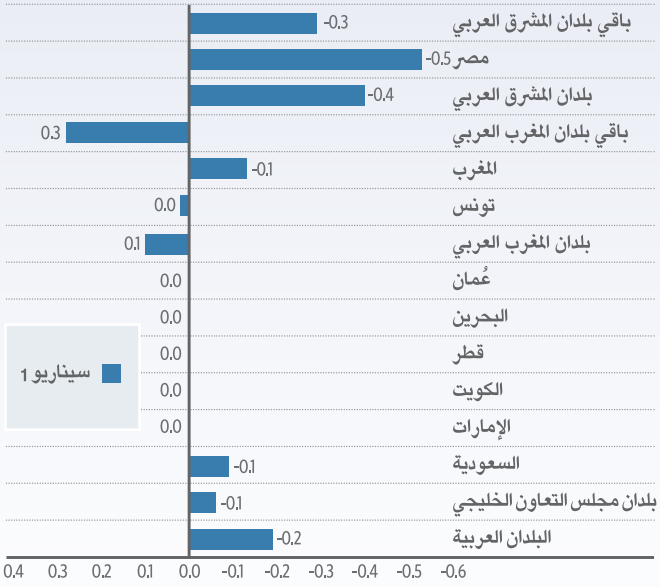

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

سيكون المستهلك العربي المستفيد الأكبر من تخفيض التعرفات الجمركية

مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية) والتي استكملت منذ 2003 إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي، اعتماداً على تعرفة جمركية موحدة ومنخفضة لا تتجاوز 5 في المائة لمعظم السلع. أما المجموعة الثانية، فتتكون من البلدان الأعضاء في مشروع الشراكة الأورومتوسطية والتي ترتبط باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وفيما بينها باتفاقية أغادير، وهي الأردن وتونس ومصر والمغرب. أما المجموعة الثالثة، فتضم باقي البلدان العربية والتي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية ولا إلى اتفاقيتي الاتحاد الجمركي الخليجي أو اتفاقية أغادير للتجارة الحرة.

وبما أن تسهيل إنشاء اتحاد جمركي يعتمد عادة على التجارب الموجودة في المنطقة المعنية، فقد تم التركيز في هذا الفصل على فرضيتين حول هيكل التعرفات الجمركية التي يمكن أن تعتمدها البلدان العربية في إنشاء الاتحاد الجمركي العربي. ففيما تعتمد الفرضية الأولى على تبني التعرفات الجمركية الخليجية الموحدة، تتبنى الفرضية الثانية التعرفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة على وارداتها من خارج هذه الدول، كأساس للتعرفة الجمركية الموحدة. كما تم افتراض أن تنخفض تكاليف التجارة كنتيجة لتخفيف المعاملات الحدودية على التجارة البينية، بنسبة 2 في المائة.

ويبيّن الشكلان 8-9 و8-10 آثار إنشاء الاتحاد الجمركي العربي على تطور الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الرفاه في البلدان العربية. وبالرغم من أن النتائج في معظمها إيجابية، فإنها تختلف باختلاف السيناريوهات، وتتباين بين البلدان العربية. فاعتماد التعرفات الجمركية الخليجية سيؤدي إلى نمو إضافي في الناتج المحلي العربي الإجمالي بنسبة 0.6 في المائة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. غير أن هذه الأرباح لن تكون شاملة لجميع بلدان المنطقة، ففي حين ستحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي (0.9 في المائة إضافية في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي)، يُتوقع أن تتضرر بلدان المغرب العربي من هذا السيناريو، حيث سيتراجع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان بنسبة 0.4 في المائة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وستكون المملكة المغربية أشد البلدان تضرراً مع انخفاض متوقع في ناتجها المحلي الإجمالي تقارب نسبته 3.8 في المائة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. ويمكن إرجاع هذه الخسائر لبلدان

الشكل 8-9 **آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية**

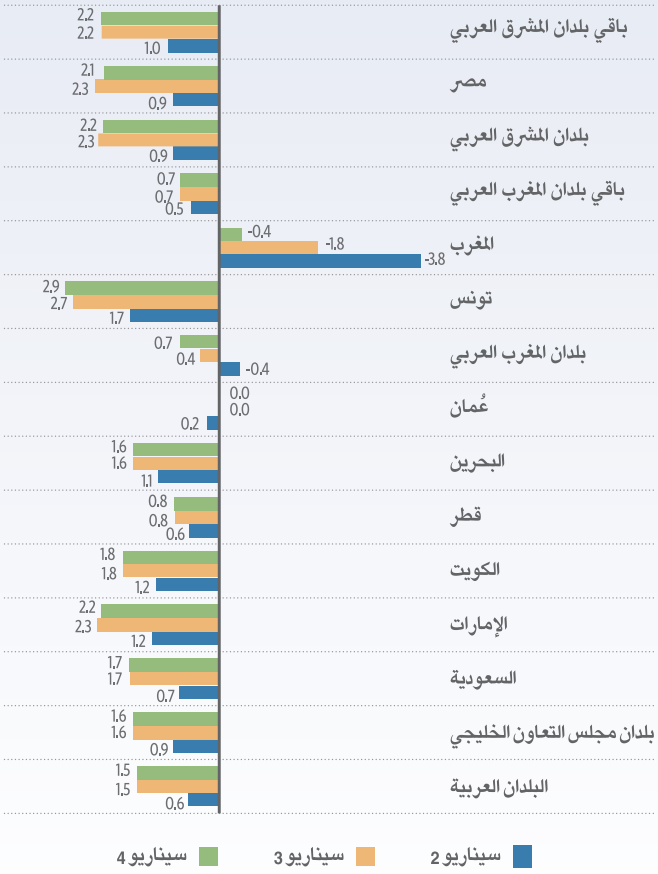

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

المغرب العربي عموماً والمملكة المغربية خصوصاً إلى المنافسة الشديدة التي سيتعرض لها القطاع الزراعي فيها، نتيجة للتخفيض السريع والكبير في مستويات الحماية الجمركية التي تفرضها على مستورداتها الزراعية من أكثر من 100 في المائة لبعض السلع مقارنة بالمستويات السارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث لا تتجاوز التعرفة 5 في المائة على معظم السلع الزراعية. لهذه الأسباب ولأهمية القطاع الزراعي والذي يساهم بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان العربية غير الخليجية[3]، فإن اعتماد التعرفات الجمركية الخليجية على السلع الزراعية سيكبد هذه البلدان خسائر كبيرة على مستوى القطاع الزراعي نفسه، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، كما هي الحال بالنسبة إلى المغرب.

ويتبين من الشكل 10-8 أن إنشاء اتحاد جمركي عربي باعتماد التعرفة الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي سيكون له أثر إيجابي ملموس على مستويات الرفاه في البلدان العربية، حيث المستفيد الأكبر من التخفيض الجمركي سيكون المستهلك العربي.

خلافاً للسيناريو السابق، سيؤدي اعتماد التعرفات الجمركية الدنيا التي تعتمدها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى نتائج أكثر إيجابية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان والمناطق باستثناء المغرب، وإن كانت خسارة المغرب في هذا السيناريو أقل من نصف الخسائر التي كان سيتحملها في حالة إقرار التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة كأساس لبناء الاتحاد الجمركي العربي. ويرتبط تأثر الاقتصادات العربية باعتماد التعرفة الجمركية العربية الموحدة بالفارق بين الحماية الجمركية الحالية والتعرفة الجمركية الموحدة لكل سلعة من جهة، ونسبة مساهمة مختلف السلع التي ستشهد تغيّراً جذرياً في مستوى الحماية التي تتمتع بها في اقتصادات الدول العربية من جهة أخرى.

ويبيّن السيناريو الرابع أن استثناء السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي، مع تحرير التبادل فيها بين البلدان العربية، سيكون مفيداً للعديد من البلدان العربية بما أنها ستتمكن من مواصلة حماية هذا القطاع الاستراتيجي والمحافظة على مستويات الإنتاج ودخل المنتجين.

أما على مستوى الرفاه، سيكون لاستثناء السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي انعكاسات إيجابية على جميع بلدان المغرب العربي ومتباينة على بلدان المشرق العربي بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففيما ستكون الآثار ضعيفة على كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، ستكون عُمان الخاسر الأبرز في حالة اعتماد التعرفة الجمركية الدنيا لدول إعلان أغادير،

سيؤدي اعتماد التعرفات الجمركية الدنيا لدول أغادير إلى نتائج أكثر إيجابية على الدخل من اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة

الشكل 10-8 **آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الرفاه في البلدان العربية**

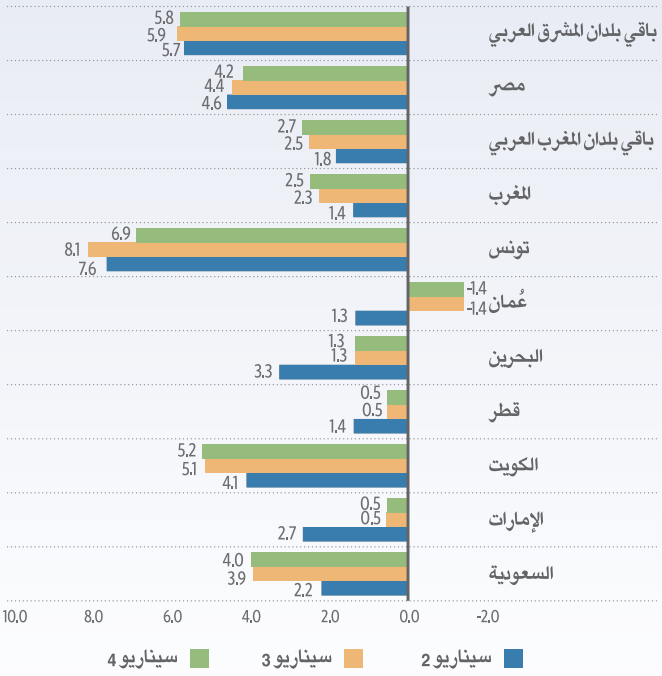

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-11 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع صادرات البلدان العربية

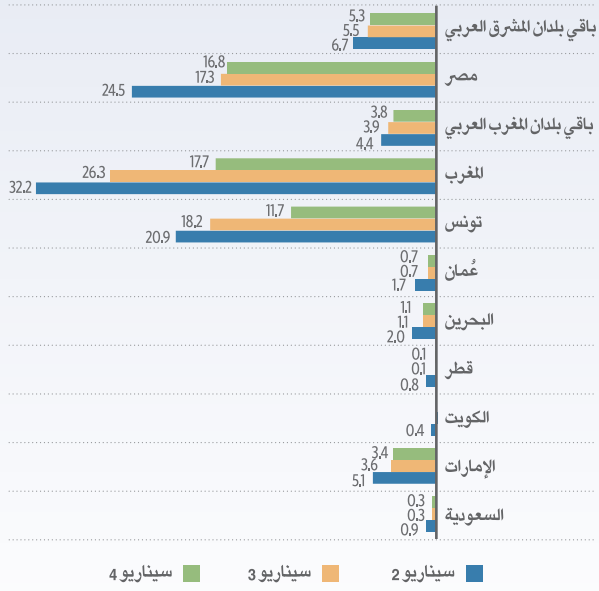

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-12 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الصادرات البينية العربية

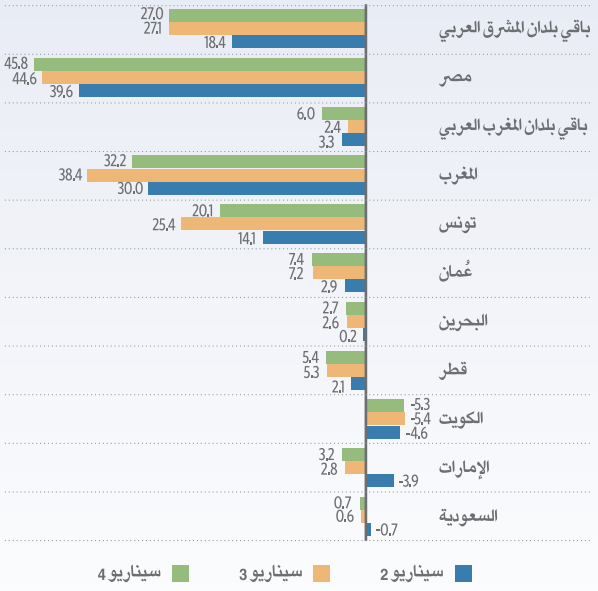

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

اعتماد التعرفات الجمركية الدنيا لدول إعلان أغادير يحدّ من وطأة فتح الأسواق العربية غير الخليجية أمام سلع الدول الأخرى

سواء بإدماج السلع الزراعية أو باستثنائها من اتفاقية الاتحاد الجمركي، وذلك بسبب المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في الاقتصاد العُماني، والتأثير السلبي لارتفاع أسعار السلع المستوردة على المستهلك العُماني، والكبير نسبياً مقارنة بباقي بلدان الخليج نظراً للتباين الكبير في مستويات دخل الفرد.

يؤدي إنشاء اتحاد جمركي عربي باعتماد التعرفات الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى فتح أسواق البلدان العربية غير الخليجية أمام السلع المستوردة من البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارية تفضيلية، ينجم عنه ضغوط تنافسية إضافية على العديد من القطاعات الإنتاجية العربية. وفي الوقت نفسه، سيؤدي تطبيق هذا السيناريو إلى انفتاح العديد من أسواق العالم أمام صادرات البلدان العربية التي تواجه الآن حماية عالية في تلك الأسواق. وبالتالي، سيؤدي هذا السيناريو إلى تقلص الهامش المتاح للمصدرين العرب في الأسواق العربية، وفي الوقت ذاته ارتفاع هذا الهامش في العديد من أسواق العالم. فتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي في مصر، مثلاً، يعني تخفيض التعرفة التي تفرضها مصر على السلع المستوردة من الصين والفلبين من 29 إلى 5 في المائة على مواد النسيج، ومن 31 إلى 5 في المائة على الصناعات الغذائية[4]. غير أن التعرفات الجمركية التي تفرضها نفس هذه الدول على السلع المصرية ستتقلص أيضاً. ولهذه الأسباب، ستكون انعكاسات هذا السيناريو إيجابية على مستوى تطور الصادرات الكلية العربية ولكن سلبية على مستوى تطور التجارة البينية العربية. فعلى مستوى تطور الصادرات الإجمالية، سيكون المستفيد الأكبر هي البلدان التي تتميز باقتصادات متنوعة كتونس (20.9 في المائة) والمغرب (32.2 في المائة) ومصر (24.5 في المائة). أما باقي البلدان

الشكل 8-13 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع واردات البلدان العربية

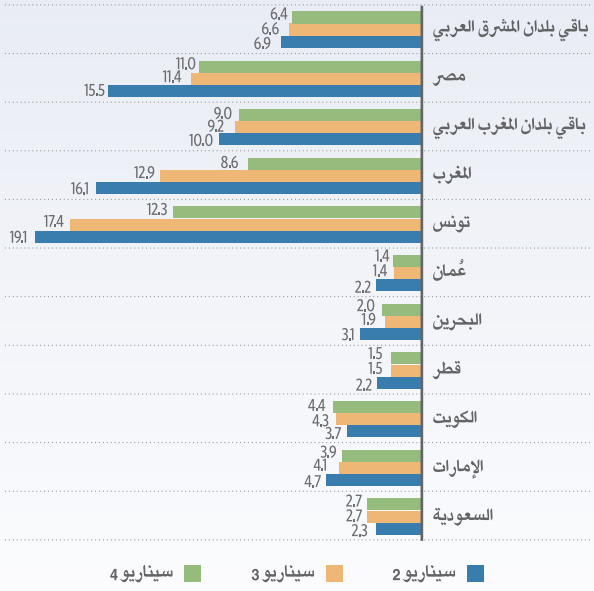

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-14 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الواردات البينية العربية

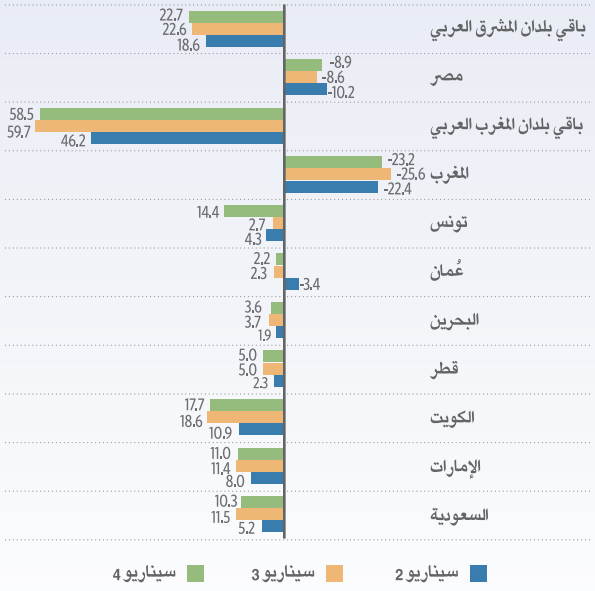

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

العربية، فسيكون نمو صادراتها ضئيلاً للأكثرية منها، وغائباً بالنسبة للبلدان التي يهيمن القطاع النفطي على صادراتها (الشكل 8-11).

أما تحسّن الصادرات البينية العربية، فسيكون أقل من المستوى المتوقع عند تطبيق سيناريو استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الشكل 8-12). وستكون نسبة نمو الصادرات البينية أقل من نسبة نمو الصادرات الإجمالية للبلدان العربية، باستثناء بعض بلدان المشرق العربي التي ستتمكن من تحسين قدراتها التنافسية نتيجة لتراجع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة، الوسيطة والاستثمارية. وبحلول عام 2020، ستشهد الصادرات البينية العربية نمواً تبلغ نسبته 7.2 في المائة مقارنة بالسيناريو المرجعي لتطور الاقتصادات العربية.

ويتميز إنشاء الاتحاد الجمركي العربي اعتماداً على التعرفات الجمركية الدنيا لدول إعلان أغادير بالحد من وطأة فتح الأسواق العربية غير الخليجية أمام سلع البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة. ووفقاً لهذا السيناريو، يتوقع أن تبلغ نسبة نمو الصادرات العربية 11.03 في المائة، أي أقل من النسبة التي قد تبلغها وفقاً للسيناريو السابق، لسبب رئيسي وهو محدودية انفتاح أسواق باقي بلدان العالم أمام صادرات البلدان العربية غير الخليجية. وبالتالي، فإن جميع البلدان والمناطق العربية ستشهد تقلصاً في نمو صادراتها، مقارنة بالسيناريو السابق الذي يفترض إنشاء الاتحاد الجمركي العربي اعتماداً على هيكل التعرفات الجمركية الخليجية الموحدة. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ستكون من أكثر الجهات استفادة من فتح باقي الأسواق العربية، أي أسواق البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات

سيؤدّي استثناء السلع الزراعية من الاتحاد الجمركي العربي إلى تراجع نمو الصادرات الزراعية العربية إلى جميع بلدان العالم

الشكل 8-15 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة في البلدان العربية

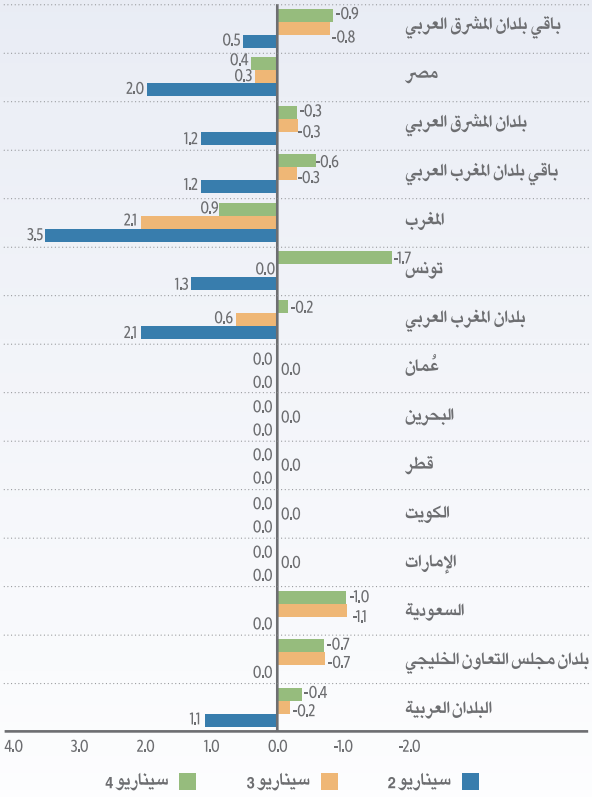

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-16 آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة في البلدان العربية

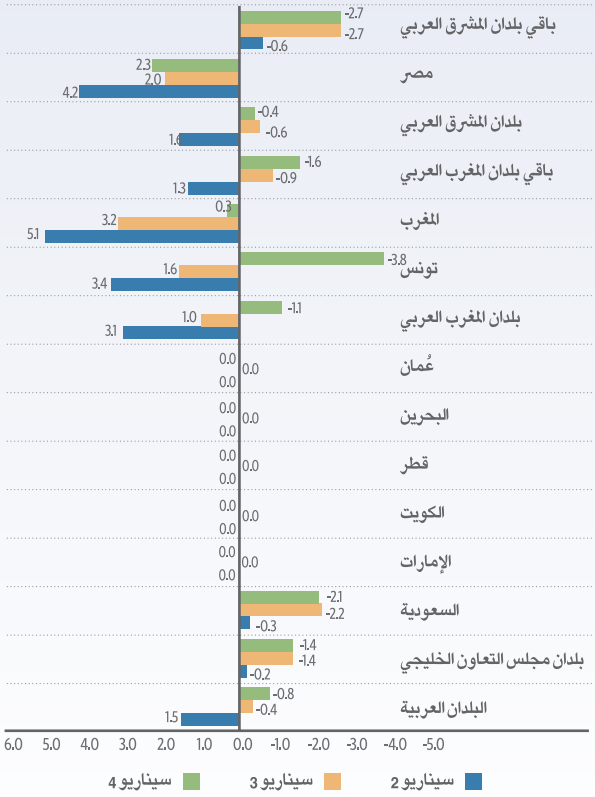

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

ينخفض مستوى البطالة في البلدان العربية في حال اعتماد التعرفة الجمركية لدول إعلان أغادير

تجارة حرة، مما سيؤدي إلى تعظيم منافستها لمنتجات البلدان العربية في هذه الأسواق. وفي الوقت نفسه، ستشهد التعرفات الجمركية التي تفرضها دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من خارج المنطقة العربية ارتفاعاً مهماً، مما يعني إعطاء أفضلية تجارية إضافية للصادرات العربية في أسواقها، وهذا ما يفسر نمو الصادرات العربية البينية في حالة البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي (الشكل 8-12).

وكما هو متوقع، سيؤدّي استثناء السلع الزراعية من الاتحاد الجمركي العربي إلى تراجع نمو الصادرات الزراعية العربية، وبالتالي الصادرات الكلية، إلى جميع بلدان العالم، في الوقت الذي ستشهد فيه الصادرات البينية العربية تطورات متباينة حسب البلدان. فإقصاء السلع الزراعية من الاتحاد الجمركي العربي يعني الحفاظ على الآليات الحمائية الحالية التي تفرضها باقي دول العالم على مستورداتها الزراعية، مما يفسر تراجع الصادرات الكلية مقارنة بالسيناريو السابق. أما فيما يتعلق بالصادرات البينية العربية، فمستوى نموها مقارنة بالسيناريو السابق يرتبط بمستوى تطور قدراتها الإنتاجية وإمكانيات الاستفادة من الهوامش التفضيلية في بعض الأسواق العربية، خاصة الخليجية منها.

أما على مستوى الواردات، فيتوقع أن تكون النتائج مماثلة لتطور الصادرات الإجمالية والبينية من ناحية اتجاهات التغيّر (الشكلان 8-13 و8-14).

الآثار المتوقعة على البطالة

يختلف المشهد تماماً عند تقييم آثار سيناريوهات بناء الاتحاد الجمركي العربي على البطالة. ففي حال اعتماد التعرفات الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، والذي سيؤدي إلى انفتاح سريع وكبير للأسواق العربية من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي أمام صادرات باقي بلدان العالم، ستشهد بطالة القوى العاملة الماهرة ارتفاعاً يعادل 1.1 نقطة مئوية، فيما ستسجل معدلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة زيادة تناهز 1.5 نقطة مئوية (الشكلان 8-15 و 8-16). وستشمل الزيادة في معدلات البطالة معظم البلدان العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي لن يُدخل هذا السيناريو أي تغيير على سياستها التجارية السابقة.

وفي حال اعتماد التعرفة الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها من خارج بلدان الاتحاد، فإن متوسط معدلات البطالة سينخفض قليلاً في البلدان العربية، وإن كانت البطالة سترتفع في عدد من البلدان العربية مقارنة بالسيناريو المرجعي لكن بنسبة أقل من السيناريو السابق الذي يفترض اعتماد التعرفات الجمركية الخليجية. وسيشهد معدّل البطالة مزيداً من الانخفاض في حال استثناء السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي، إذ ستنخفض بطالة القوى العاملة الماهرة في المنطقة العربية بمقدار 0.4 نقطة مئوية بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي، وبمقدار 0.8 نقطة مئوية بالنسبة للعمالة غير الماهرة.

وفيما يتعلق بالتركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي العربي إلى تغييرات متباينة في الهيكل القطاعي للاقتصادات العربية. وستكون البلدان الأكثر تنوعاً على الصعيد الاقتصادي، مثل تونس والمغرب، المستفيد الأول من إقامة الاتحاد الجمركي.

وفي ظل هيمنة قطاع النفط والغاز على صادرات العديد من البلدان العربية، خاصة الخليجية منها، وقلة تنوع اقتصاداتها، يبقى من الصعب زيادة التجارة العربية من خلال خلق تجارة جديدة. فتحسين التجارة يتطلب إجراءات متزامنة لتحرير تجارة الخدمات، وانتقال العمال ورؤوس الأموال، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتنوع المنتجات.

وتتراجع مساهمة القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي لمصر نتيجة لتطبيق سيناريوهات إقامة الاتحاد الجمركي بما يتراوح بين 0.65 و0.55 نقطة مئوية بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. في الوقت نفسه ستشهد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في المغرب ارتفاعاً يتراوح بين 0.4 و0.8 نقطة مئوية، وبين 0.4 و2 نقطة مئوية بالنسبة لتونس.

الآثار المتوقعة على الفقر

بما أن تطبيق السيناريوهات المقترحة لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي سيؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، من أهمها معدّلات البطالة وأسعار السلع الاستهلاكية، سيكون لها انعكاسات على مستويات الفقر[5]. ونظراً لعدم توفر البيانات المتعلقة بمعدّلات الفقر في العديد من البلدان العربية، اقتصر تقييم آثار السيناريوهات المطروحة لإنشاء اتحاد جمركي مقارنة باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ستة بلدان هي: الأردن، وتونس، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن (الشكل 8-17).

وقد أظهرت النتائج أن مستويات الفقر في مصر ستشهد انخفاضاً حسب السيناريوهات الأربعة بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في عام

سيؤدي تدعيم التكامل الاقتصادي العربي إلى تخفيض مستويات الفقر في معظم البلدان العربية

الشكل 8-17 **التغيّر في معدل الفقر لعام 2020 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في بعض البلدان العربية** (بالنسبة المئوية)

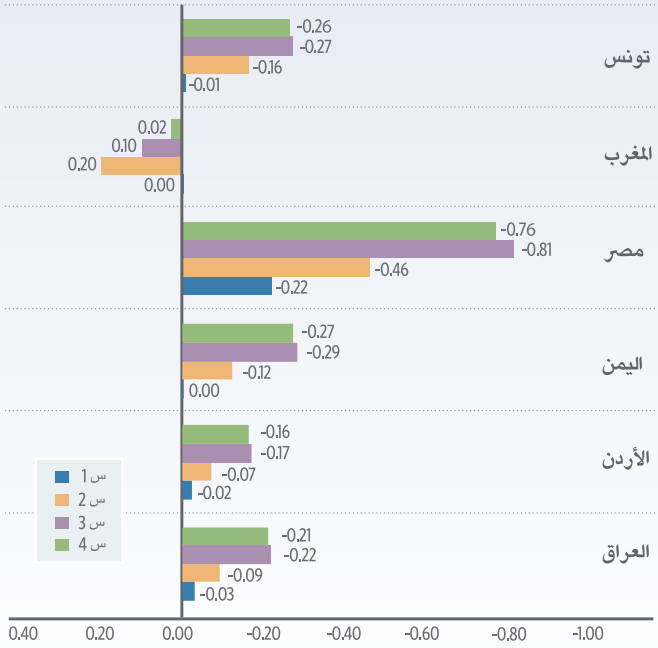

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

2020. ومن المتوقّع أن تحقق انخفاضاً أعمق يصل إلى 0.81 نقطة مئوية حسب السيناريو الثالث، حيث تعتمد التعرفات الدنيا لدول إعلان أغادير، بينما سيتراجع الفقر في السيناريوهات الثلاثة الأخرى على التوالي بمقدار 0.22، 0.46 و0.76 نقطة مئوية. كما ستشهد مستويات الفقر في تونس انخفاضاً في جميع السيناريوهات الأربعة مقابل السيناريو المرجعي في عام 2020، ويبلغ أقصى تراجع في حالة تطبيق السيناريو الثالث والرابع وذلك بنسبة 0.27 نقطة مئوية تقريباً. أما السيناريو الأول والثاني، فسيكون لهما تأثير أقل نسبياً على الحد من الفقر، مقابل السيناريو المرجعي. أما في مجموعة بلدان المغرب، فتبرز نتائج النموذج استقراراً في معدلات الفقر مع ارتفاع طفيف في البعض منها. وحسب إسقاطات الفقر للأردن والعراق واليمن، ستشهد جميع هذه البلدان انخفاضاً في الفقر في إطار السيناريوهات الأربعة، مقابل السيناريو المرجعي في عام 2020. ويلاحظ أن أكبر انخفاض سيكون في حالة السيناريو الثالث وذلك بنسبة 0.22 نقطة مئوية في حالة العراق، و0.17 نقطة مئوية في حالة الأردن، و0.29 نقطة مئوية في حالة اليمن. وعموماً، ومن بين السيناريوهات الأربعة المقترحة، فإن السيناريو الثالث (إنشاء الاتحاد الجمركي اعتماداً على التعرفات الدنيا لدول إعلان أغادير) هو الأفضل من حيث قدرته على تخفيض مستويات الفقر في جميع البلدان التي تم اختيارها، باستثناء المغرب حيث ستسجل مستويات الفقر زيادة في جميع السيناريوهات. ومن المهم الإشارة إلى أن أثر سيناريوهات تدعيم التكامل العربي على الفقر يختلف بين البلدان العربية اعتماداً على اختلاف مستويات تأثير النمو الاقتصادي على الفقر.

ومن الأهمية قياس آثار سيناريوهات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي على مستويات الفقر في البلدان العربية، غير أنّ التقييم الذي يتضمّنه هذا الفصل يبقى أولياً ويستدعي قياسات أكثر دقة، تسهم نتائجها في تحديد مستويات الفقر حسب توزع السكان في الريف والحضر، ومستويات الدخل والإنفاق حسب الشرائح العشرية أو الخمسية، أو حسب المجالات المهنية. كما أن دراسة مرونة الفقر إلى تغيّر نصيب الفرد من متوسط الإنفاق لا تأخذ بالاعتبار العديد من المحددات الهامة الأخرى لتوزيع الدخل حسب الشرائح، وخاصة قدرتها على التأقلم مع المتغيّرات وتغيير سلوكها الاستهلاكي أو حتى مصادر دخلها. ويستوجب قياس أكثر دقّة بناء قاعدة بيانات مفصلة عن مختلف الشرائح الاجتماعية وهيكليّة إنفاقها ومصادر دخلها. ويمكن ربطها بالنموذج من خلال آلية الدمج التام أو النهج التنازلي.

◄ الآثار المتوقعة على القطاعات

للسيناريوهات المقترحة آثار اقتصادية كليّة تخفي التباين بين القطاعات، فيعوّض التقدّم المحرز في قطاع معيّن عن التراجع في قطاع آخر، ويكون الأثر الإجمالي شبه معدوم. ولذلك، لا بد من تصنيف نتائج السيناريوهات حسب القطاعات؛

ولدواعي هذا التقرير شمل النموذج القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، كما تبيّن الجداول في الملحق السادس بهذا التقرير. وتقتصر النتائج على سيناريوهات إقامة الاتحاد الجمركي نظراً إلى أنّ السيناريو الأوّل، أي استكمال منطقة التجارة العربية الكبرى عبر إزالة ما تبقى من تعرفات جمركية، لن يؤدي إلى تغيّرات كليّة أو قطاعية ملموسة.

وعلى مستوى الإنتاج، حسب السيناريو الثاني، تتباين آثار اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة على الإنتاج الزراعي الذي سيشهد نمواً في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وتراجعاً حاداً في باقي البلدان العربية. ويسجّل التراجع الأكبر في تونس والمغرب بسبب إزالة الحماية المرتفعة التي كان يتمتع بها هذا القطاع في البلدين. ويسجّل الإنتاج الصناعي نمواً ضعيفاً نسبياً في جميع البلدان العربية، باستثناء مصر والمغرب، حيث يتراجع الإنتاج الصناعي نتيجة تزايد المنافسة من صادرات العديد من بلدان العالم، مثل الصين والهند، التي لم تكن تربطها بها أي اتفاقيات تجارة تفاضلية قبل إطلاق الاتحاد الجمركي العربي. وتشهد القيود الجمركية التي يفرضها العديد من الدول العربية، كتونس ومصر والمغرب، على وارداتها من هذه الدول تراجعاً هاماً نتيجة اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة.

وفي السيناريو الثالث، أي اعتماد أدنى التعرفات الجمركية التي تفرضها دول إعلان أغادير على وارداتها من خارج الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة باتفاقيات اتحاد جمركي معها، تختلف النتائج نسبياً. ففي القطاع الزراعي، تسجّل تونس والمغرب التراجع الأكبر للأسباب المذكورة سابقاً، لكنّ الأرباح التي كانت ستحققها بعض البلدان المستفيدة من اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة، كالمملكة العربية السعودية، تزداد. وتتراجع خسائر بعض البلدان العربية الأخرى مقارنة بالسيناريو الثاني. ويمكن بذلك اعتبار أنّ السيناريو الثالث أكثر إفادة للقطاع الزراعي في المنطقة العربية من السيناريو الثاني. أما في القطاع الصناعي، فإن اعتماد التعرفة الجمركية الموحدة لدول إعلان أغادير يعود بالفائدة على معظم البلدان العربية باستثناء مصر.

ووفق السيناريو الرابع الذي يفترض إقصاء القطاع الزراعي من مشروع الاتحاد الجمركي العربي، يستفيد هذا القطاع في جميع البلدان العربية، لا سيما تونس والمغرب الأكثر تضرراً في السيناريوهين السابقين، في حين يتضرر القطاع الزراعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ونظراً إلى أنّ الهدف الأول من هذه المحاكاة هو إبراز التحديات القائمة والنتائج المحتملة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، اقتصر التحليل على تغيّر مستويات الإنتاج ولم يتسع ليشمل مجمل المفاعيل. ولم يتضمّن النموذج المستخدم العديد من الجوانب التطبيقية للاتحاد المقترح، مثل الآثار على إيرادات الدول والسياسات التعويضية. ولا تُعتبر السيناريوهات المطروحة حالياً قابلة للتنفيذ، نظراً إلى أنّ جامعة الدول العربية لم تتوصل بعد إلى اقتراحات عمليّة لآليات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي. ويمكن الاطلاع على نتائج طلب القطاعات على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة في جداول الملحق السادس.

يعتبر قطاع الخدمات من أهم مصادر فرص العمل في المنطقة

تكامل يتجاوز الطابع التجاري إلى تكامل اقتصادي شامل

تحرير تجارة الخدمات

تعتبر تجارة الخدمات من أهم روافد اقتصادات البلدان لأثرها على التشغيل والقدرة التنافسية ورفاه المجتمعات. فيساهم قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي من خلال تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية بالعناصر الوسيطة لعمليات الإنتاج مثل خدمات النقل، والخدمات المصرفية، والاتصالات. وقطاع الخدمات عادة ما

الإطار 1-8 فوائد تحرير خدمات النقل الجوي والبحري في مصر

قامت الإسكوا بتقييم الأرباح الاقتصادية المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات في مصر من خلال التركيز على قطاعي النقل الجوي والبحري الدولي للسلع. وقد أجري التقييم على ثلاث مراحل: (أ) قياس مؤشر تقييد التجارة لهذين القطاعين؛ (ب) قياس نسبة التعرفة الجمركية المعادلة لمؤشر تقييد التجارة؛ (ج) تطوير نموذج توازن عام ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير المثالية وإمكانية دخول وخروج شركات النقل البحري والجوي المحلية والأجنبية. ويبرز الجدول أدناه النتائج المستخلصة من قياس مؤشر تقييد التجارة ونسبة التعرفة الجمركية المعادلة له.

مؤشر تقييد التجارة

نسبة التعرفة الجمركية المكافئة لخدمات النقل البحري والجوي في مصر

القطاع	تقييد التجارة باستخدام المؤشر المحلي (أ)	نسبة التعرفة الجمركية المكافئة باستخدام المؤشر المحلي (ب)	تقييد التجارة باستخدام المؤشر الخارجي (ج)	نسبة التعرفة الجمركية المكافئة باستخدام المؤشر الخارجي (د)
خدمات النقل البحري	0.425	72.32	0.663	78.327
خدمات النقل الجوي	0.455	64.53	0.425	64.35

ملاحظة: (أ) يُقاس هذا المؤشر بحساب جميع العراقيل والقيود التي تواجهها الشركات المحلية والوطنية العاملة في القطاع موضوع البحث. وكلما اقترب مؤشر تقييد التجارة من 1 كانت القيود مرتفعة؛ وكلما اقترب هذا المؤشر من صفر تتلاشى القيود على التجارة.
(ب) يتم حساب التعرفة الجمركية المكافئة باعتماد مؤشر تقييد التجارة الخاص بالشركات المحلية.
(ج) يتم قياس هذا المؤشر باعتماد جميع العراقيل والقيود التي تواجهها الشركات الأجنبية للدخول والنشاط في القطاع موضوع البحث.
(د) يتم حساب التعرفة الجمركية المكافئة في هذه الحالة باعتماد مؤشر تقييد التجارة الخاص بالشركات الأجنبية.
المصدر: حسابات الإسكوا.

جرى تقييم آثار سيناريوهين لتحرير التجارة مقارنة بالسيناريو المرجعي باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي الخاص بتجارة الخدمات. والسيناريوهان هما: (أ) تحرير كلي لتجارة السلع مع البلدان العربية باستثناء الخدمات؛ (ب) إضافة خدمات النقل البحري والجوي لسيناريو التحرير الكلي لتجارة السلع البينية العربية. وقد بينت النتائج أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر لن تتغير باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالسيناريو المرجعي لنمو الاقتصاد المصري، حيث يتوقع أن تكون نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6 في المائة خلال الفترة من 2012 إلى 2020. أما في حال تحرير تجارة خدمات النقل البحري والجوي، فيتوقع أن يرتفع متوسط النمو الاقتصادي بـ 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 6.6 نقطة مئوية في عام 2020. وتبرز هذه النتائج فوائد تحرير التجارة في قطاع الخدمات لأهمية مساهمتها في تخفيض تكاليف الإنتاج وكذلك تكاليف التجارة، مما يعطي دفعاً هاماً للصادرات المصرية في الأسواق العالمية. كما سينمو الاستهلاك المحلي بنسبة إضافية قدرها 0.5 نقطة مئوية على أثر انخفاض كلفة الواردات وانتعاش الإنتاج المحلي وتقلص البطالة.

المصدر: حسابات الإسكوا.

يكون أكثر اعتماداً على استخدام القوى البشرية، وخاصة الماهرة منها، مقارنة بالصناعة والزراعة. وبهذا فإن تطوير الخدمات، وبخاصة تلك ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد، يتطلب في كثير من الحالات بناء النظم التعليمية وترقية نوعية مخرجاتها.

ويساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة ومتنامية في اقتصادات معظم البلدان العربية، من حيث نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على استيعاب القوى العاملة، وحصته من الصادرات. فحصة قطاع الخدمات، التي لا تزال ضعيفة جداً في الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية كعُمان وليبيا، تتجاوز نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أخرى كالسودان ومصر والمغرب. أما الأردن ولبنان، فهما من البلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع الخدمات في اقتصاداتها[6].

وقد أصبحت تجارة الخدمات بمثابة العمود الفقري لاقتصادات العديد من البلدان العربية رغم العراقيل التي لا تزال تقيّدها، فتعترض دخول مستثمرين عرب وأجانب أو تعطل المنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في قطاعات معينة. وبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشمل تركيا وإيران أيضاً، نمواً مرتفعاً في صادرات الخدمات التجارية على مدى العقدين الماضيين[7]. كما يعتبر قطاع الخدمات من أهم مصادر فرص العمل في المنطقة، حيث يستوعب 84.2 في المائة من القوى العاملة في البحرين، و82.2 في المائة في عُمان، و45.7 في المائة في قطر، و45.3 في المائة في مصر، و37.2 في المائة في المغرب[8].

وبذلت بعض البلدان العربية، كالأردن، جهوداً حثيثة لتحرير تجارة الخدمات، في حين أن بعض البلدان الأخرى، كلبنان، لم تتخذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، على الرغم من أهمية قطاع الخدمات في اقتصاداتها. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي لم تتخذ خطوات باتجاه تحرير تجارة الخدمات هي تلك التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، وإنما تشارك فيها بصفة مراقب، وهذه الصفة لا تلزمها بأي تعهدات لتحرير تجارة الخدمات بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لعام 1994. وقد تعهدت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لعام 1994، من حيث المبدأ، بالتحرير الكلي أو الجزئي لمعظم أنواع الخدمات من القيود، ولا سيما القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والقيود على المعاملة الوطنية.

وتشير أحدث الدراسات التي أجرتها الإسكوا[9]، إلى أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يكون رافداً مهماً لسياسات مكافحة البطالة والفقر في المنطقة العربية. فالقيود التي يفرضها العديد من الدول العربية على تجارة الخدمات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات أو ارتفاع تكاليف العمليات الإنتاجية، أو كليهما. كما تؤدي هذه القيود إلى إضعاف الحوافز لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج، وعادة ما تؤثر سلباً على الجودة والمواصفات الفنية.

وقد أظهرت دراسة متخصصة أن المنطقة العربية قامت بإصلاحات تنظيمية مهمة على مدى العقد الماضي في بعض قطاعات الخدمات، حيث شهدت القطاعات المصرفية والاتصالات والخدمات الجوية إصلاحات شاملة، كان أبرزها رفع القيود المفروضة على مساهمة رأس المال الأجنبي في الشركات المحلية أو التخفيف منها[10]. إلا أن الدراسة تشير أيضاً إلى استمرار عدد من الدول بوضع قيود على تجارة الخدمات، وفق الأنماط الأربعة المحددة في إطار منظمة التجارة العالمية بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات[11]. وهناك تفاوت في مؤشرات تقييد تجارة الخدمات بين البلدان حسب القطاعات، فكانت مصر الأكثر تقييداً لتجارة الخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي، وكان المغرب الأكثر تقييداً لتجارة خدمات التأمين والنقل البحري. واحتل

يمكن لتحرير تجارة الخدمات أن يكون رافداً مهماً لسياسات مكافحة البطالة والفقر في الدول العربية

الشكل 8-18 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الناتج المحلي الإجمالي بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

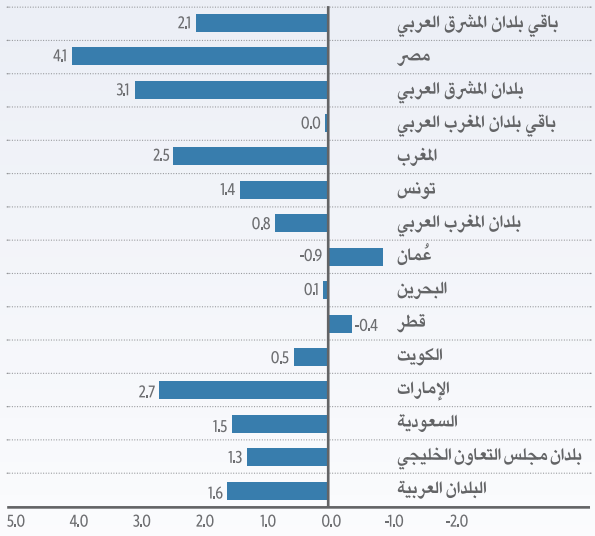

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-19 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرفاه بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

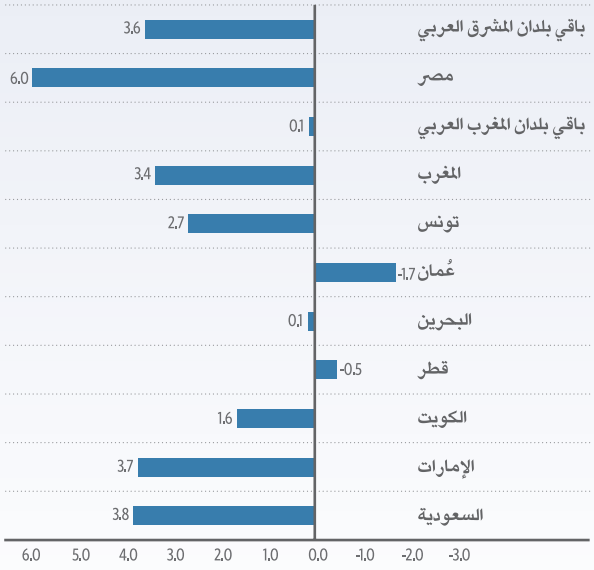

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

إن تحرير تجارة الخدمات سيكون دافعاً مهماً لتعزيز التجارة البينية العربية التي ما زالت تجابه عراقيل فنية هامة

لبنان المرتبة الأولى من ناحية تعقيد تجارة الخدمات المصرفية حسب النمط الرابع المتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين، فيما برزت مصر كأكثر البلدان تعقيداً لتجارة هذه الخدمات حسب النمط الثالث أي المشاركة التجارية.

ونظراً للفوائد الاقتصادية الجمة التي تتأتى عن تحرير تجارة الخدمات، لا بدّ من استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتحرير تجارة الخدمات بين البلدان العربية، الأمر الذي لم يحرز أي تقدم حتى الآن بالرغم من تعدد جولات المفاوضات العربية في إطار جامعة الدول العربية، وآخرها اجتماع بيروت في عام 2013. فتحرير تجارة الخدمات، وما سيترتب عليه من تحسين في نوعية الخدمات وتخفيض في كلفتها، سيكون دافعاً مهماً لتعزيز التجارة البينية العربية التي ما زالت تجابه عراقيل فنية هامة، من أبرزها نوعية الخدمات المرتبطة بالعمليات التجارية وارتفاع كلفتها. وقد بينت دراسات كمية عديدة أجريت حديثاً الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات على الاقتصادات العربية (الإطار8-1).

الاستعاضة عن القوى العاملة الأجنبية بالقوى العاملة العربية في بلدان الخليج العربي

رغم النجاحات النسبية والمتفاوتة على صعيد حرية حركة التجارة والاستثمار، ما زال تنقل العرب بين معظم البلدان العربية يواجه العديد من القيود، مما يحد من المنافع التي يمكن أن تتأتى عن التكامل الاقتصادي. ففي حين تؤدي حرية تنقل المستثمرين ورجال الأعمال بين البلدان العربية إلى تنشيط العلاقات التجارية وتوفير الفرص الاستثمارية، تتيح حرية تنقل

الشكل 8-20 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة الماهرة بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

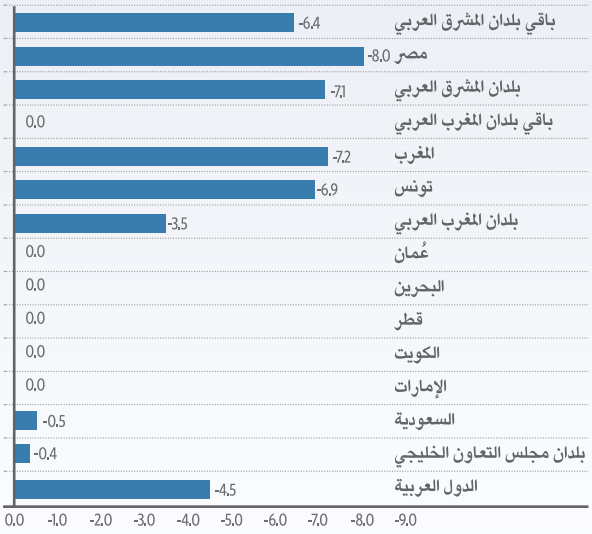

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-21 آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدّلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

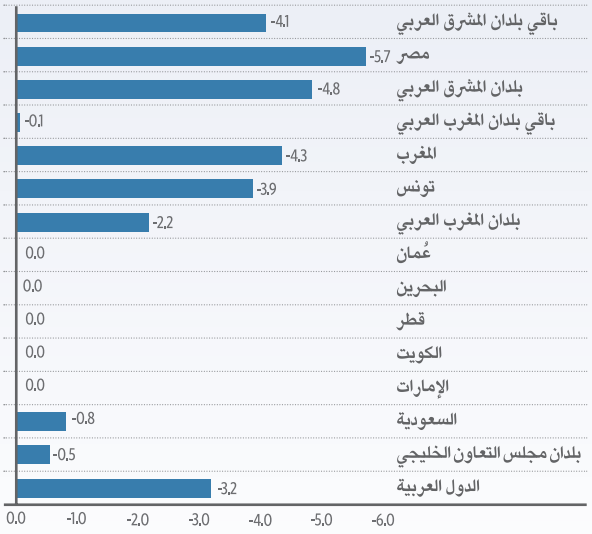

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.

المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

القوى العاملة بين البلدان العربية تخفيف الضغوط على أسواق العمل في البلدان التي تشكو من ارتفاع في معدّلات البطالة، وتزويد بلدان المنطقة التي تعاني نقصاً في القوى العاملة باحتياجاتها من العمالة من مختلف الفئات.

ونظراً إلى خصائص أسواق العمل العربية، والمتمثلة بفائض في بعضها وعجز في أخرى، تمت دراسة أثر زيادة حركة القوى العاملة بين البلدان العربية على مختلف المتغيرات الاقتصادية في كل من البلدان المصدرة للعمالة وتلك المستوردة لها، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي. فتم إجراء محاكاة إضافية تفترض اعتماد بعض المرونة في انتقال القوى العاملة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، بحيث تحل قوى عاملة عربية محل 20 في المائة من القوى العاملة الوافدة من خارج المنطقة العربية. واعتمدت هذه المحاكاة العديد من الفرضيات، أهمها: (أ) الاستعاضة تدريجياً عن القوى العاملة الوافدة غير العربية بقوى عاملة عربية بالتساوي في جميع القطاعات؛ (ب) عدم تغيّر مستويات التفاوت في رواتب القوى العاملة في جميع القطاعات، أكانت محلية أم وافدة، عربية أم غير عربية. واعتُمدت هذه الفرضيات في غياب قاعدة بيانات خاصة بتوزيع القوى العاملة في البلدان العربية بين محلية ووافدة حسب القطاعات والكفاءة والرواتب. وتتجلى أهمية هذه المحاكاة في تقييم الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان العربية، المستقبلة والمرسلة للعاملين، نظراً لدورهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلدان المستقبلة من خلال الإنفاق الاستهلاكي، وفي البلدان المرسلة من خلال تحويلاتهم من النقد الأجنبي.

تؤدي زيادة حركة القوى العاملة بين الدول العربية إلى زيادة الناتج في الدول المرسلة والمستقبلة للعاملين

أدى ضعف السلاسل الإنتاجية العربية إلى استمرار هيمنة الأنشطة الاستخراجية والأولية

***

تبرز أهمية تطوير القطاع الزراعي من خلال اتساع وتشعب ارتباطاته بسائر مكونات الاقتصاد، وبالتالي أهمية ما يحدثه من آثار مضاعفة

ويبين الشكل 8-18 نتائج المرونة التفضيلية لصالح القوى العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، على مستوى البلدان ومجموعات البلدان. ونتيجة لهذه المرونة، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة بنسبة 1.6 في المائة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. غير أن هذه المكاسب على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ستكون أعلى في بلدان المشرق منها في بلدان المغرب، لأن أعداد العمال الوافدين من بلدان المشرق أكبر بكثير من أعداد الوافدين من بلدان المغرب.

وستستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي من هذه السياسة لأن الوافدين العرب ينفقون نسبة أعلى من دخلهم في بلدان الإقامة من تلك التي ينفقها سائر الوافدين. وبما أن زيادة الإنفاق المحلي عبر استهلاك السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق الخليجية، وبالتالي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية، ستكون النتيجة زيادة في الناتج المحلي للبلدان المستوردة للقوى العاملة. إلا أن عُمان وقطر تمثلان استثناء في هذا المجال، لأن الوافدين العرب ينفقون نسبة أقل من دخلهم مقارنة بباقي الوافدين.

ويشير تقييم آثار هذا السيناريو على رفاه البلدان العربية إلى نتائج مماثلة للأثر على الناتج المحلي الإجمالي. ويقتصر الأثر المباشر على البلدان المصدرة للعمالة على تحويلات الأعداد الإضافية من العمال الذين سيجري استيعابهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي على القطاع الأسري، بينما تنبع مكاسب البلدان المستقبلة من الإنفاق الإضافي على السلع والخدمات المحلية (الشكل 8-19).

وسيؤدي اعتماد المزيد من المرونة في استقدام القوى العاملة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي مباشرة إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية التي تواجه البلدان المرسلة من خلال تخفيض معدّلات البطالة بين المواطنين، سواء أكانوا من الفئات الماهرة أم غير الماهرة (الشكلان 8-20 و8-21).

تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عبر تطوير سلاسل الإنتاج العربية

تتسم المنطقة العربية بضعف مستويات اندماجها الاقتصادي. ومن بين أهم المؤشرات التي تدل على هذا الضعف هو شبه غياب للسلاسل الإنتاجية الإقليمية، التي تمكّن من الاستفادة من الميزات التنافسية أو المالية أو الطبيعية لبلدان المنطقة لتطوير أنشطة اقتصادية جديدة. وقد أدى ضعف السلاسل الإنتاجية العربية، أو حتى غيابها، إلى تشتت الاقتصادات العربية واستمرار هيمنة الأنشطة الاستخراجية والأولية على هيكل الناتج المحلي والصادرات العربية، مما أدى بدوره إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية، وبالتالي حرمان الاقتصادات العربية من مصادر مهمة لخلق الثروة وتدعيم القدرات التشغيلية. وقد أبرزت تجارب عدد من التجمعات الإقليمية الدور الكبير الذي يؤديه تطوير السلاسل الإنتاجية الإقليمية في تعظيم فوائد التكامل الاقتصادي، وتنويع الاقتصادات، وتطوير القيم المضافة لمختلف القطاعات الاستخراجية والتحويلية. ويمكن الاستفادة من سلاسل الإنتاج العربية لدخول أسواق جديدة من خلال تدعيم تراكمات المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة مع باقي دول العالم. وتسهم هذه السلاسل في تطوير الصادرات العربية البينية والعالمية.

ففي القطاع الزراعي، تتميز المنطقة العربية بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة القوى العاملة. ويعتبر القطاع الزراعي الذي يستوعب قرابة 29 في المائة من القوى العاملة العربية ويساهم بنحو 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي[12]، أحد أهم القطاعات التي تعاني غياباً شبه كلي لسلاسل القيمة العربية. وقد ساهم هذا الوضع في تكريس هيمنة المنتجات غير المصنعة على الصادرات الزراعية والغذائية، وإضاعة فرص اقتصادية هامة كانت ستساهم في دعم النمو ومكافحة البطالة والفقر.

وتبرز أهمية تطوير القطاع الزراعي من خلال اتساع وتشعب ارتباطاته بسائر مكونات الاقتصاد، وبالتالي أهمية ما يحدثه من آثار مضاعفة. فيؤدي تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي إلى عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة تسهم في التنوع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ولم تأت جهود البلدان العربية للارتقاء بهذا القطاع بنتائج على قدر التوقعات، لافتقارها منفردة إلى العديد من المقوّمات التي تمكّنها من الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية وتدعيمها. فبعضها يعاني من ندرة الموارد المالية، وبعضها الآخر يشكو من ضعف القدرات الصناعية، أو البنية التحتية اللازمة لتصدير بعض المنتجات. وفي وضع كهذا، تكون الحلول على المستوى الإقليمي أكثر فعالية وجدوى من الحلول التي يمكن أن تعتمدها البلدان منفردة.

وتبرز السلاسل القيمية والتسويقية الإقليمية كإحدى أهم آليات تنمية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في اقتصادات البلدان العربية. ويمكن لها أن تؤدي دوراً هاماً في تطوير المنتجات الاستراتيجية التي تتميز بها المنطقة ومن أهمها القطن، والسكر، وزيت الزيتون، والتمور، والمواشي، والحنطة. وقد أصبح تطوير السلاسل القيمية الإقليمية ذا أهمية بالغة، خاصة مع تصاعد الانفتاح الاقتصادي العالمي والتوجه نحو تحرير تجارة السلع الزراعية.

وتزداد أهمية تطوير السلاسل القيمية والتسويقية العربية للسلع الزراعية مع النمو السكاني الذي شهدته المنطقة، وارتفاع مستويات المعيشة في العديد منها. وهذا التغيّر أدى إلى زيادة في الطلب على معظم السلع الغذائية، يتوقع لها أن تستمر في المستقبل. غير أن ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع خلال الأعوام العشرة الماضية أدى إلى زيادة الضغوط على هذه البلدان، إذ بات عليها البحث عن مصادر تمويل لوارداتها من السلع الغذائية أو زيادة إنتاجها المحلي منها. لكن هذه الضغوط أدت إلى ظهور فرص إنمائية جديدة للعديد من البلدان العربية، لا يمكن تحقيق الفائدة الكاملة المرجوة منها في غياب إطار فاعل للتكامل الاقتصادي العربي، يملك القدرة على وضع استراتيجيات إنتاجية إقليمية مترابطة تستفيد من مختلف الإمكانات والفرص المتاحة في المنطقة.

وتوضح التجارب الإقليمية أن تطوير السلاسل القيمية والتسويقية العربية لبعض المنتجات الزراعية يمكن تحقيقه عن طريق الاندماج الأفقي والعمودي، حيث يجري في الحالة الأولى تركيز هذه السلاسل انطلاقاً من شراء عناصر الإنتاج حتى استلام المنتج النهائي، ويتم في الثانية ربط الأسواق عمودياً. ويتم تطوير السلع المنتمية إلى سلسلة إقليمية من خلال الترابط بين الاندماج الأفقي والعمودي للأسواق المتكاملة التي تعبر بلدين أو أكثر لسلع مختلفة استناداً إلى المزايا النسبية. وتتطلب هذه الاستراتيجية تنمية القدرات الإقليمية في الصادرات غير التقليدية وتنمية القيمة المضافة للمنطقة في تجارة هذه السلع. والجدير بالذكر أن تحديد السلع التي تتمتع بمزايا نسبية يتطلب تنسيق السياسات التجارية والاستثمارية، وتلك المتعلقة بتنقل الأشخاص المعنيين في الخدمات التجارية المرتبطة بهذه السلع، وقيام الدول العربية المتجاورة بالتنسيق في وضع استراتيجيات لتطوير التجارة والبنية التحتية لتوسيع السوق المشتركة وتسهيل إجراءات الوصول إليها[13].

ولم يعد خلق سلاسل قيمية وتسويقية إقليمية متكاملة مجرد خيار، بل أصبح ضرورة للحفاظ على القطاع الزراعي في المنطقة العربية وتطويره. ولتنمية السلاسل القيمية والتسويقية العربية، لا بد من تحديث الزراعة في المنطقة العربية على طول سلاسل القيمة السلعية الاستراتيجية وفي مختلف الأسواق الإقليمية، من مرحلة التزود بعناصر الإنتاج، إلى المزرعة، ومن ثم إلى تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، وصولاً إلى عمليات الإنتاج ذاتها ونظم التوزيع والتسويق. وتوسيع الأسواق يتطلب تشييد البنية التحتية وإزالة الحواجز المؤسسية

لم يعد خلق سلاسل قيمية وتسويقية إقليمية متكاملة مجرد خيار، بل أصبح ضرورة للحفاظ على القطاع الزراعي وتطويره

القائمة حالياً، وصولاً إلى سوق عربية مشتركة للسلع الغذائية والزراعية العربية. ويمكن اعتبار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي خطوة هامة في هذا الاتجاه.

ويُعتبر تطوير السلاسل القيمية الصناعية في المنطقة العربية من أهم آليات تدعيم التنافسية في الاقتصادات العربية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين الطاقات الإنتاجية والقدرة على مكافحة البطالة والفقر ونضوب الثروات الطبيعية. وتتميز الأنشطة الصناعية، مقارنة بالقطاع الزراعي، بتشعّب مراحلها الإنتاجية وتوزيع عمليات التصنيع جغرافياً ما يتيح فرصة الاستفادة من الميزات الإقليمية أو حتى الدولية. وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بأن توقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كان نتيجة ضغوط من الشركات الأمريكية العالمية التي تسعى إلى الاستفادة من الميزات الاقتصادية المتاحة في المكسيك، من موارد طبيعية وكثافة يد عاملة، من أجل تحسين قدرة منتجاتها على التنافس عالمياً. وهدفت بعض الشراكات بين الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول العربية منذ سبعينات القرن الماضي، خاصة مع تونس والمغرب، إلى نقل مراحل إنتاجية في قطاعات مختلفة، خاصة النسيج والميكانيك والكهرباء، إلى هذه الدول لتقليص التكاليف مع المحافظة على جانب هام من العملية الإنتاجية في دول المنشأ، أي أن توزيع العمليات الإنتاجية بين أوروبا وبعض الدول العربية ساهم بشكل كبير في المحافظة على جزء هام من القطاع الصناعي الأوروبي.

وتتطلب دراسة إمكانيات تطوير سلاسل إنتاجية عربية مجهوداً خاصاً، علماً أن المنطقة العربية تتميز بالعديد من المقوّمات اللازمة لذلك. فبعض البلدان العربية تصدّر العديد من السلع الاستخراجية بشكلها الأوّلي، مثل النفط والمواد المنجمية، في حين لا تُستغل الطاقات التحويلية المتاحة لهذه السلع في بلدان عربية أخرى.

تقوم علاقة قوية بين التكامل التجاري والتكامل النقدي والمالي، تعمل في كلا الاتجاهين

وتعجز بعض البلدان العربية عن تطوير نسيج صناعي لاستغلال مواردها الطبيعية لأسباب مالية، في حين تتطلع بلدان عربية أخرى إلى فرص استثمارية مربحة لصناديقها السيادية. وتفتقر بعض البلدان العربية إلى القوى العاملة في حين تعاني بلدان عربية أخرى من شدة البطالة. وهذه أمثلة على خصائص تتيح للمنطقة العربية فرصة ثورة صناعية تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل على أساس التكامل الصناعي وتسهم في إثراء الاقتصاد العالمي.

بعد مرور أكثر من ستين عاماً على استقلال معظم الدول العربية، يشكّل التكامل الصناعي والزراعي، من خلال تطوير سلاسل الإنتاج الإقليمية، الآلية الأمثل لتنويع الاقتصادات في ظلّ تعثّر سائر السياسات والبرامج القطرية أو الوطنية التي لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة في هذا المجال. أما الدول التي تمكّنت من تنويع اقتصاداتها، فهي تلك التي ارتبطت بسلاسل إنتاج تجمعات إقليمية أخرى واستفادت من قطاعاتها الصناعية المتطوّرة.

تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية

تقوم علاقة قوية بين التكامل التجاري والتكامل النقدي والمالي، تعمل في كلا الاتجاهين. فيساعد التكامل التجاري على خلق ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق التكامل النقدي، وفي الوقت نفسه، فإن التكامل النقدي يساعد على تسهيل التكامل التجاري. ولهذا يستحسن أن يتم إنشاء التكامل النقدي أو حتى المالي، وخاصة الضريبي، بالتزامن مع التكامل التجاري. ويكمن التحدي الرئيسي للمنطقة العربية في قدرتها على القيام بالعديد من التغييرات في سياساتها الاقتصادية لجعل مشروع التكامل والاندماج الاقتصادي فاعلاً وعميقاً، وليس مقتصراً على تجارة السلع كما هو الحال الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات الاقتصادية لم تجعل من التقارب شرطاً مسبقاً لإنشاء

الشكل 8-22 **معاملات التجارة الدولية**

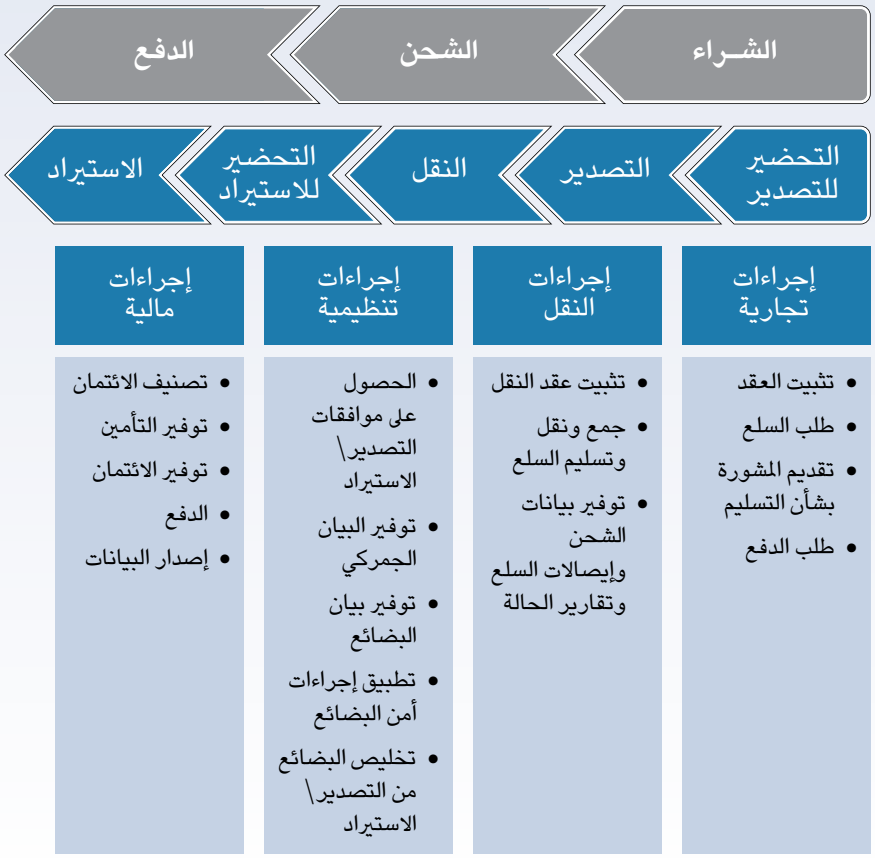

المصدر: فريق إعداد التقرير بالاستناد إلى ESCAP and others, 2008.

الاتحادات الاقتصادية أو النقدية. وبالرغم من ذلك، فهناك حاجة إلى نظام للتقارب والمراقبة يكون مدمجاً في نظام للحوافز والعقوبات، يدفع الدول الأعضاء باتجاه الانضباط المالي والنقدي وإزالة التشوهات التي قد تعيق تحقيق العوائد المرجوة من إنشاء تكامل اقتصادي إقليمي، ومنها المنافسة غير العادلة للاستثمارات من خلال التخفيض في الضرائب على أرباح الشركات، أو تشويه سعر صرف العملات سعياً لتطوير التنافسية الخارجية للسلع.

لكن تنسيق السياسات الكلية، على أهميته، لا يكفي لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي التي تستوجب تنسيق السياسات الاقتصادية القطاعية والمعايير الفنية. فلا يمكن، مثلاً، الإبقاء على سياسات قطاعية تقوّض التنافسية في الفضاء العربي ضمن منطقة تجارة عربية حرة وفعالة. ومن هذه السياسات ما يتعلّق بسعر عناصر الإنتاج مثل الكهرباء ومختلف أنواع الطاقة والمياه والخدمات. وتؤثّر السياسات الضريبية القطاعية بدورها بشكل كبير أيضاً على التنافسية، مما يدفع بالعديد من الدول إلى فرض قيود غير تعرفية للحد من الإغراق (مثلاً في قطاعات الصلب والإسمنت التي تستهلك الكثير من الطاقة).

ويُعدّ تنسيق المعايير المستخدمة في تطوير شبكات الكهرباء أو توحيدها شرطاً أساسياً لاستكمال الربط الكهربائي العربي. ويشكّل توحيد المعايير الصحية والفنية للسلع المستوردة، ونشرها وضمان شفافيتها شرطاً أساسياً لحفز التجارة البينية العربية.

تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية

تقليص تكاليف النقل يؤدي إلى نمو إضافي في الناتج القومي

بالرغم من أهمية تحرير التجارة في خلق فرص العمل وزيادة الدخل، إلا أن ارتفاع تكاليف العمليات التجارية يمكن أن يمنع هذه الفوائد من أن تتحقق. فكلما ارتفعت تكاليف المعاملات التجارية، كلما ارتفعت كلفة المستوردات وتقلصت القدرة التنافسية لصادرات البلاد. وفي العديد من بلدان العالم يوجد ما بين 30 و60 هيئة تتدخل في المعاملات التجارية من خلال التراخيص أو التصاريح، أو تحصيل الإيرادات، بهدف حماية صحة الأشخاص. كما تلعب العديد منها دور المقاصة في المعاملات المتعلقة ببعض المنتجات مثل اللحوم أو الطلاء. ويبين الشكل 8-22 أن هذه الإجراءات تنطلق من شراء السلع إلى دفع الرسوم المرتبطة بالتجارة الخارجية، مروراً بعمليات الشحن.

وقد أظهرت العديد من الدراسات الكمية أهمية تخفيض تكاليف التجارة وتسهيل العمليات المرتبطة بها لتعظيم المنافع التي يمكن تحقيقها من اتفاقات التجارة الحرة أو التكامل الاقتصادي. فتقليص مدة المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية بيوم واحد يؤدي إلى زيادة قدرها 4 في المائة في التجارة العالمية، أي ما يعادل آثار تخفيض التعرفة الجمركية بين البلدان بنسبة 1.5 في المائة[14]. وأشارت دراسة حديثة إلى أن تقصير الوقت المطلوب لمغادرة السلع للموانئ إلى النصف من خلال تحسين العمليات الجمركية في أفريقيا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات الأفريقية بنسبة 4 في المائة في عام 2022، مقارنة بسيناريو إنشاء منطقة التبادل الحر الأفريقية من دون تحسين اللوجستيات المرتبطة بالعمليات التجارية[15].

وتشير تقديرات نموذج ميراج إلى أن التقليص من تكاليف النقل الدولي على التجارة البينية العربية بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 سيؤدي إلى نمو التجارة البينية بنحو 23 في المائة بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي (الشكل 8-23). وسيكون لهذا الارتفاع في التجارة البينية العربية أثر مباشر على الناتج القومي العام على صعيد المنطقة، حيث سيرتفع بنسبة 0.5 في المائة أي ما يفوق الآثار المحتملة لإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من الضعف في بلدان كالبحرين ومصر وباقي بلدان المشرق والمغرب. كما سيستفيد المستهلك العربي

الشكل 8-23 **آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على التجارة البينية العربية**

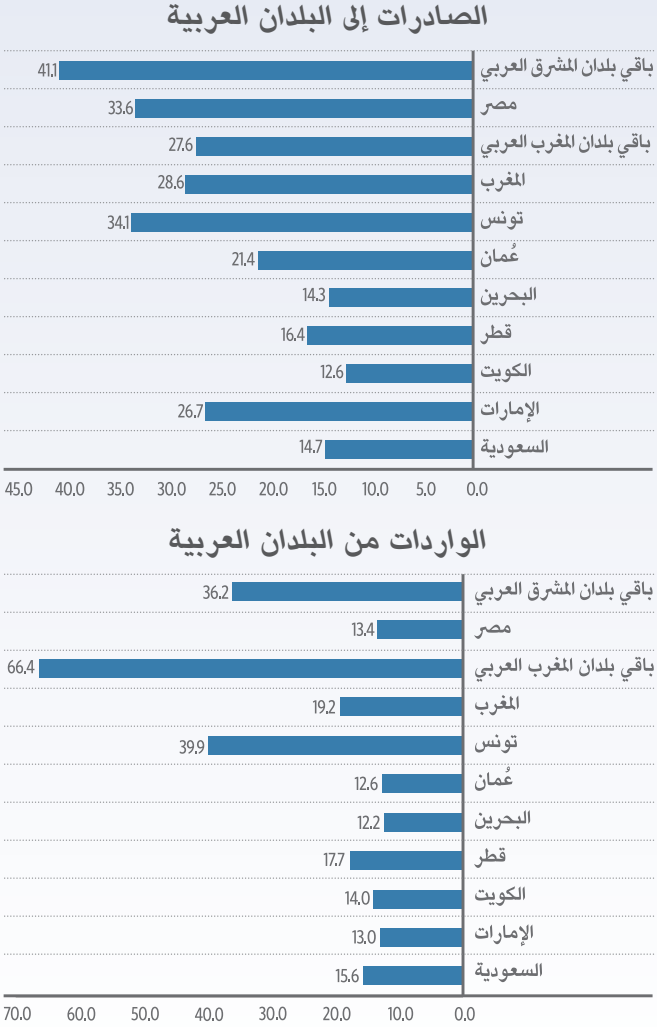

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-24 **آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على الناتج المحلي الإجمالي والرفاه**

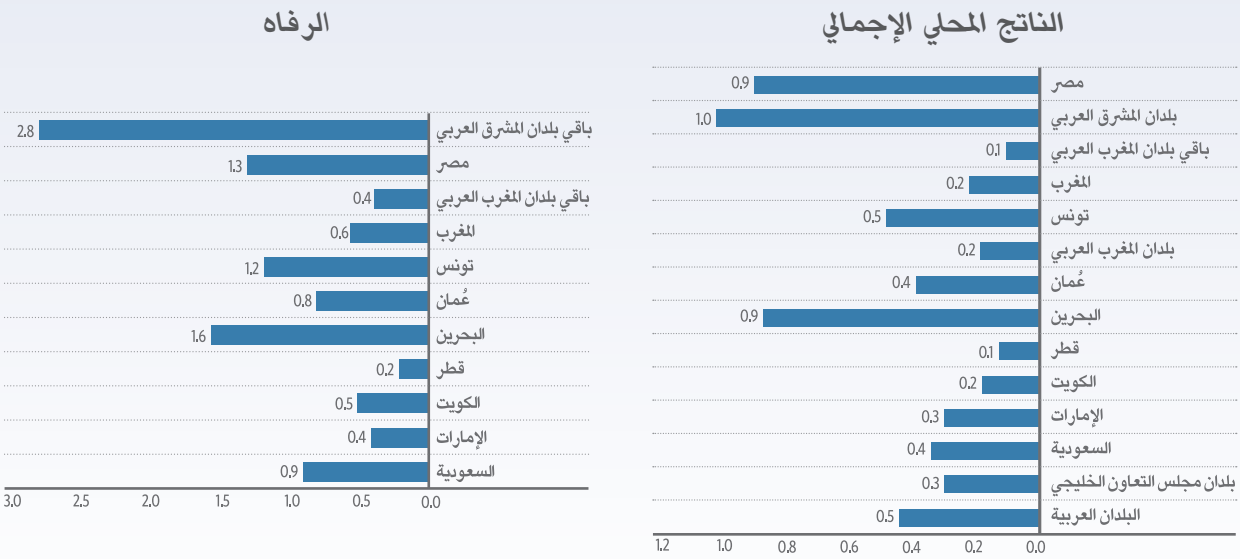

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الشكل 8-25 **آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2013-2020، على معدّلات البطالة**

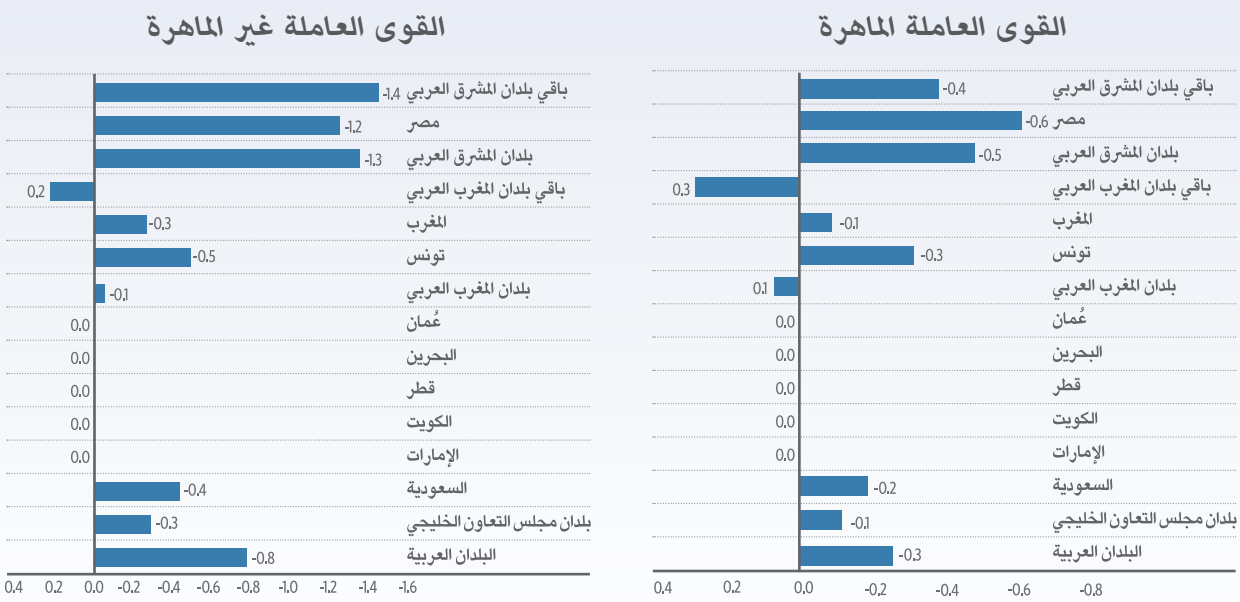

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

الإطار 8-2 فوائد النافذة التجارية الموحدة: التجربة التونسية

في أواخر التسعينات، كانت البضائع تبقى في المتوسط 8 أيام في الموانئ التونسية - وفي كثير من الأحيان حتى 18 يوماً - وذلك بسبب إجراءات الجمارك، والموانىء، والرقابة التقنية، وذلك مقارنة ببضع ساعات في سنغافورة وأربعة أيام في الأرجنتين والبرازيل. ومما كان يزيد الأمور تعقيداً، أن الإجراءات التونسية للتجارة الخارجية كانت تتطلب المعاملات والوثائق من قبل هيئات متعددة: وزارة التجارة، والبنوك، وهيئة الميناء، وإدارة الجمارك، فضلاً عن الجهات المعنية المعتادة، مثل المخلصين الجمركيين، ووكلاء الشحن. وكان تبادل الوثائق يتم بشكل مادي، مما يعني تسليم نسخ مطبوعة من الوثائق في بعض الحالات واستعادتها مرة أخرى (بعد عدة أيام) لمزيد من الإجراءات، وكانت معاملات الاستيراد تتطلب 19 عملية، وعمليات التصدير 15 خطوة. وأعاقت هذه العمليات المرهقة بشدة قدرة الشركات التونسية على الاستجابة للطلبات التجارية المفاجئة، مما قوّض قدرتها التنافسية.

أما اليوم، وبعد تطبيق نظام النافذة الموحدة، فتحتاج هذه العمليات إلى يومين ونصف. فمجرد تقليص الوقت المطلوب لإنهاء معاملات تخليص البضائع من السفن إلى النصف يعني في الواقع زيادة قدرة الميناء من غير الإنفاق على أي استثمار جديد. كما أن هذا التقليص يؤدي إلى بناء القدرة التنافسية للتجارة، لأنه أصبح من الممكن إيصال البضائع والمواد إلى السوق، والمدخلات المحلية للمنتجين والمصدرين في نصف الوقت. لذلك كان هناك فوائد هائلة لتقليل هذا الوقت. ويشكل إدخال/اتّباع المعاملات الإلكترونية أحد الوسائل الرئيسية لتقليص هذا الوقت.

وقد أدى استخدام النافذة الموحدة في تونس منذ عام 2000 إلى تبسيط المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنقل الدولي، وتسريع إنجازها. وتربط منظومة النافذة الموحدة بين الموردين والمصدرين ومؤمني خدمات النقل، وبين البنوك التجارية، والبنك المركزي، والموانئ، والجمارك والوزارات. وقد تمكنت هذه المنظومة من تطوير نسبة المعالجة الإلكترونية للتصاريح الجمركية من 1 في المائة في عام 2004، إلى 44 في المائة في عام 2005، و60 في المائة في عام 2009. كما كان للنافذة الموحدة تأثير إيجابي كبير على تقصير الوقت اللازم لمعالجة البيانات والتصاريح اللازمة، من قرابة 20 يوماً إلى بضع ساعات.

المصدر: فريق إعداد التقرير بالاستناد إلى معلومات من البلد المعني.

لا يزال العديد من الدول العربية يعاني من تعقيدات مختلفة في الخدمات اللوجستية

من تقليص تكاليف التجارة البينية العربية، فتصل نسبة تحسّن مستوى الرفاه في البحرين إلى 1.6 في المائة، وفي تونس إلى 1.2 في المائة، وفي مصر إلى 1.3 في المائة (الشكل 8-24). وتتقلص البطالة في البلدان العربية بالنسبة للعمالة غير الماهرة بنسبة 0.8 في المائة بحلول عام 2020 و0.3 في المائة بالنسبة للعمالة الماهرة (الشكل 8-25)، وهذه النسب، وإن لم تكن مرتفعة، قد تساهم في التقليص التدريجي للمستويات المرتفعة أصلاً للبطالة في بعض البلدان.

ولا يزال العديد من البلدان العربية يعاني من تعقيدات مختلفة في الخدمات اللوجستية، من نقل دولي وتأمين وتصاريح جمركية. وباستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المرتبة 17 من حيث مؤشر الأداء في الخدمات اللوجستية من بين 155 دولة[16]، فإن الدول العربية مدعوة للقيام بمجموعة من الإصلاحات لتعزيز الأداء في الخدمات اللوجستية، مما يؤدي إلى تعزيز التبادل التجاري فيما بينها وتعزيز تجارتها الخارجية. ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات في ثلاثة مجالات أساسية: (أ) تعزيز ربط البلدان العربية بشبكات طرق وسكك حديدية فيما بينها ومع باقي بلدان العالم، وذلك لتسهيل انسياب السلع بكلفة أقل، وفترة زمنية أقصر، وكفاءة أعلى؛ (ب) إنشاء خطوط ملاحية إقليمية تقوم بالنقل

الشكل 8-26 آثار توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي على الناتج المحلي الإجمالي والرفاه

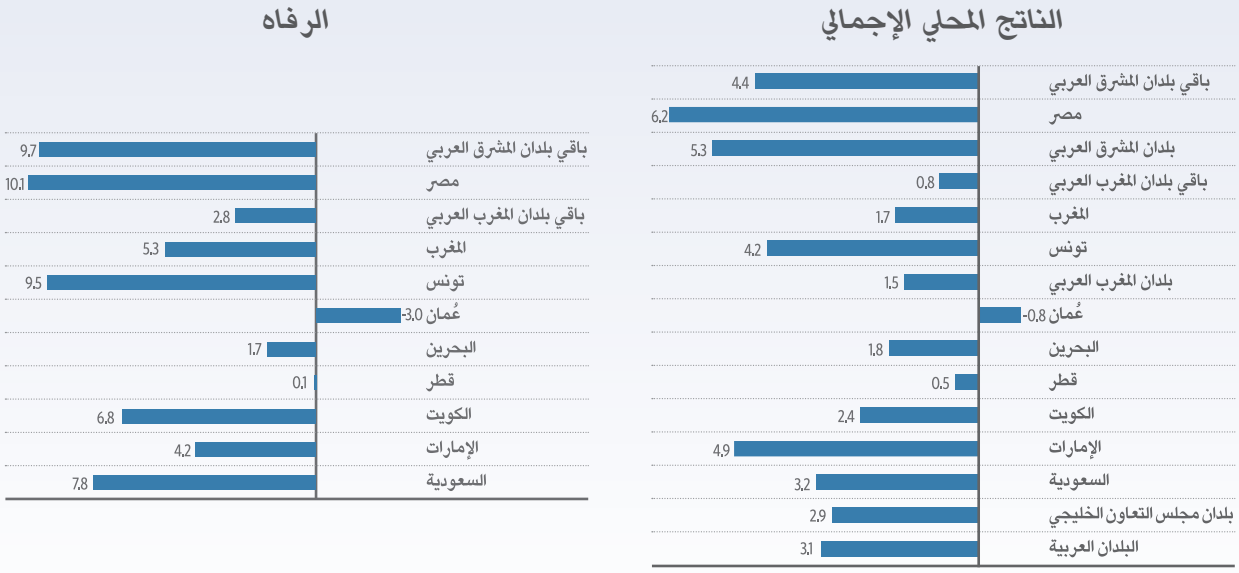

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

المباشر بين موانئ البلدان العربية من دون الحاجة إلى الشحن عبر موانئ خارج المنطقة، الأمر الذي يرفع تكاليف الشحن؛ (ج) التوجه نحو توحيد وتحديث الإجراءات الجمركية وإدخال الإصلاحات اللازمة عليها بما يفضي إلى تبسيطها وتيسير عملية التخليص الجمركي.

المنافع المنتظرة من التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقها بالاقتصار على إقامة اتحاد جمركي عربي

تعرّض هذا الفصل إلى تقييم سيناريوهات مختلفة لدعم التكامل الاقتصادي العربي. وقد أبرزت النتائج أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى بعض الأرباح لجميع البلدان العربية لكن بمستويات مختلفة ومتدنية إجمالاً. أما فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي، فقد كانت النتائج متباينة خاصة بالنسبة للبلدان العربية غير الخليجية، وذلك وفقاً لهيكل التعرفة الجمركية الذي سيتم اختياره. كما أظهرت النتائج أنه ما من سيناريو تجاري كفيل بتحقيق منافع لجميع البلدان العربية. ويشير هذا إلى أهمية الاتفاق على آليات لتوزيع المداخيل الجمركية بين البلدان العربية حال إنشاء الاتحاد الجمركي، وإنشاء صندوق خاص لتعويض البلدان الأقل استفادة من الاتحاد، ولمساعدة القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية التي قد تتضرر من التغييرات التي سيدخلها هذا المشروع.

ولكن النتائج الأهم التي بيّنها التحليل هي أن المنافع من تحرير التجارة ستبقى محدودة ما لم تُرفع القيود التي تكبلها، والأعباء التي تثقلها من رخص وإجراءات بيروقراطية، وارتفاع في تكاليف النقل وغيرها، ما يجعلها غير قادرة على المنافسة مع البضائع المستوردة من البلدان الأخرى. فما فائدة إزالة الرسم الجمركي إذا كانت كلفة نقل حاوية من عاصمة

الشكل 8-27 **آثار توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي على البطالة**

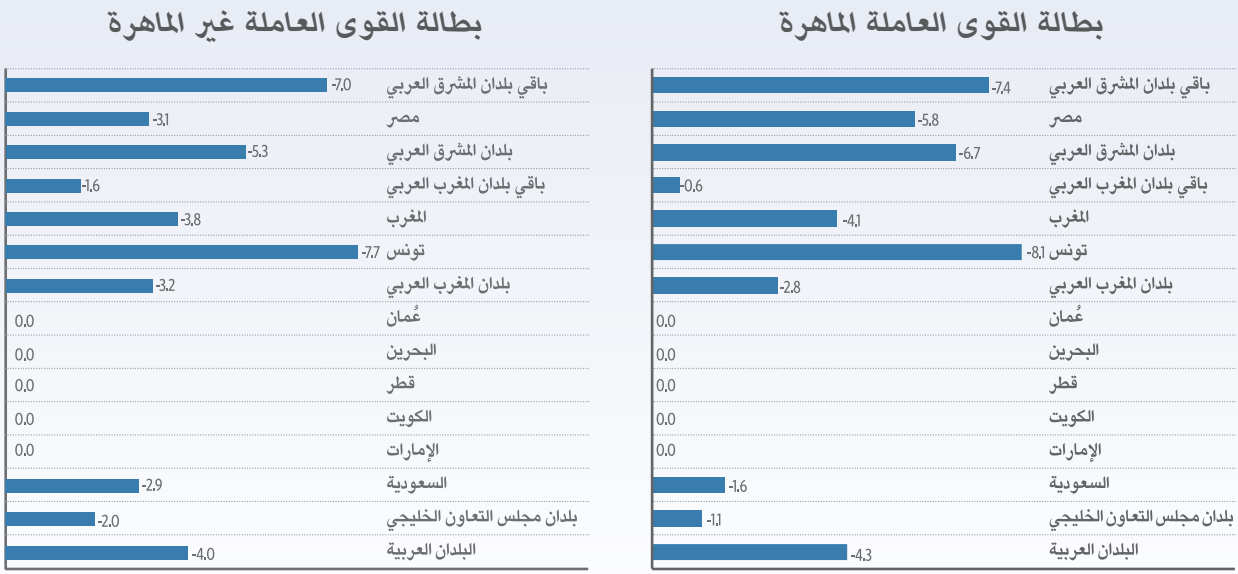

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغيّر النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح.
المصدر: محاكاة أجرتها الإسكوا باستعمال نموذج ميراج.

في غياب إزالة العوائق غير الجمركية وتحرير تجارة الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة يبقى التكامل الاقتصادي مفرغاً من منافعه الأهم

عربية لأخرى تفوق كلفة نقلها إلى أمريكا الشمالية. ويخلص التحليل إلى أن الحديث عن تكامل اقتصادي عربي في غياب إزالة العوائق غير الجمركية وتحرير تجارة الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة بين بلدان المنطقة يبقى منقوصاً ومفرغاً من منافعه الأكبر والأهم. ولإبراز أهمية تطبيق حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والتجارية على النمو الاقتصادي والرفاه للشعوب العربية، تم تقييم سيناريو إضافي يحاكي تطبيق عدد من السياسات الاقتصادية مجتمعة، التي تشمل: (أ) استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ (ب) إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعرفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقيات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي، (ج) تقليص تكاليف النقل الدولي على التجارة العربية بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020؛ (د) استبدال 20 في المائة من القوى العاملة الوافدة من خارج المنطقة العربية بقوى عاملة من المنطقة.

وقد أشارت نتائج تطبيق هذا السيناريو إلى تحقيق نمو إضافي في الناتج المحلي العربي الإجمالي، يعادل 3.1 في المائة بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وباستثناء عُمان، ستحقق جميع البلدان العربية مكاسب هامة تتراوح بين 2.9 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و5.3 في المائة في بلدان المشرق العربي، و1.5 في المائة في بلدان المغرب العربي (الشكل 8-26). وجميع البلدان العربية، ومن ضمنها بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، ستشهد انخفاضاً ملموساً في معدلات البطالة، مما يدل أيضاً على أهمية التفكير الجدي في دعم مشروع إقامة الاتحاد الجمركي العربي بحزمة سياسات تكاملية واسعة (الشكل 8-27).

* * *

يظهر التحليل الكمي المنافع المنتظر تحقيقها من التكامل الاقتصادي العربي حسب بدائل مختلفة. ويمكن الاستخلاص من هذا التحليل أن الهدف الرسمي الحالي، أي إقامة الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2015، على ضرورته في التمهيد بمسيرة التكامل، لا يحمل منافع حاسمة لجميع البلدان العربية، بسبب تعقيد الارتباطات التجارية للبلدان العربية، والقيود الفنية التي تفرضها الدول العربية على تجارة السلع والخدمات، وتلك التي تفرضها قواعد تنظيم التجارة العالمية الراهنة.

ولهذا انتهى التحليل إلى ضرورة تجاوز مسار تحرير التجارة إلى حزمة متكاملة من وسائل التكامل الاقتصادي تلتمس مراحل متقدّمة في مسيرة التكامل على الصعيد العربي.

ويمكن اعتبار التحليل القياسي الذي تضمنه هذا الفصل، أساساً متيناً لتقييم أثر التكامل العربي الفعال على رفاه الإنسان العربي، منذ بدء السعي إليه من خلال ترتيبات مؤسسية وقانونية من سبعة عقود خلت. غير أنّ القياس الكمي، على أهميته، يبقى قاصراً عن الإلمام بجميع جوانب الوجود البشري، والآفاق الرحبة للرفاه الإنساني، مثل الإحساس بالحرية والعدل، والعزة والكرامة. كما يقصر التحليل القياسي عن استشراف الآثار الكاملة لاستراتيجيات تمتين التكامل العربي على رفاه الإنسان من منظور النهضة الإنسانية المنشودة، وقوامها إنتاج المعرفة وإنتاج مختلف مقومات الأمن الإنساني.

وحتى يصبح بالإمكان إجراء مثل هذا التحليل الشامل، يبقى الاعتماد على بعض التصورات التقديرية لملامح الرفاه الإنساني التي تستعصي على القياس الكمي، بافتراض بلوغ الحد الأقصى المأمول من التكامل العربي، في فضاء المواطنة الحرة العربية.

وإذا تبنّت مجموعة الدول العربية مشروع النهضة الإنسانية القائم على التكامل العربي المقترح، فقد ترتقي شعوبها في القرن الحادي والعشرين، إلى مكانة متقدمة بين شعوب العالم، لم تكن بعيدة عنها في عصر سابق، فتحقق الأمن والعزة والمنعة كأمة ناهضة، وتتفاعل مع مسيرة الحضارة الإنسانية من موقع الإبداع المتميز في مختلف أوجه الحضارة.

أما الفرد العربي، أياً يكن دينه أو جنسه أو عرقه، فما يهمّه هو أن يضمن له المشروع التاريخي الاستمتاع بكامل حقوقه كإنسان، لمجرد كونه إنساناً ومواطناً في ظل الحكم الديمقراطي الصالح، ويصبح وطنه حقاً، وليس نشيداً، لجميع العرب في ظل منطقة المواطنة الحرة العربية. ويعني هذا الاستمتاع بكامل الحقوق والقضاء على آفات البطالة والفقر والظلم الاجتماعي.

ومشروع النهضة الإنسانية هذا، القائم على التكامل العربي المقترح بعيداً عن التفتت والتشرذم، كفيل بتحقيق غايات في الحرية والعدل والكرامة لكل إنسان في ربوع الوطن العربي.

إذا تبنّت الدول العربية مشروع النهضة الإنسانية القائم على التكامل، فقد ترتقي شعوبها في القرن الحادي والعشرين، إلى مكانة متقدمة بين شعوب العالم، فتحقق الأمن والعزة والمنعة كأمة ناهضة

الفصل التاسع

رؤية استراتيجية للتكامل العربي
سبيلاً لنهضة إنسانية

يا أمّتي ارتبكي قليلاً
إنه أمر طبيعيّ،
وقومي
إنه أمر طبيعيّ كذلك

تميم برغوثي

رؤية استراتيجية للتكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية

فوائد جمة تستطيع المنطقة تحقيقها إذا سارت بمشروع التكامل بخطى متتالية ومتدرجة نحو عمق التكامل الاقتصادي العربي. هذا ما تفيد به المقاييس الكمية. وعلى هذا الأساس، يهدف هذا التقرير إلى إحياء الأمل في بناء التكامل العربي الفعّال والأكثر شمولاً، وإعادته إلى حيز الممكن في ظل ظروف موضوعية ومادية ورمزية، تؤكد عليه سبيلاً للنهضة الإنسانية في الوطن العربي.

وبعد عرض موسّع تناول الوقائع والتطلّعات والإخفاقات والإمكانات في مسيرة التكامل العربي، يبدأ هذا الفصل الختامي بتأمل فلسفي في العلاقة بين التكامل الشامل والنهضة الإنسانية. ثم يقدم تصوراً استراتيجياً أولياً لنهضة إنسانية أساسها التكامل، ونتيجتها مسار العمران الناهض. وعلى أثر هذا التأمل، يقترح الفصل وبإيجاز مجموعة من الإجراءات البسيطة والمهمة والواقعية، التي يمكن أن تكون خطوات أساسية على طريق الرؤية الطموحة وتمهد لها. ويستعرض الفصل بشيء من التفصيل مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي تُعتبر كفيلة، متى تضافرت، بتحقيق هذا المسار إلى حيث الرسالة الأساسية لهذا التقرير، أي مشروع للتكامل العربي، يعبر بالوطن والمواطن العربي من التشتت إلى التكامل، من الركود إلى النهضة، من منطقة التجارة الحرة إلى منطقة المواطنة الحرة.

التكامل العربي يثمر نهضة إنسانية

مرت على المنطقة العربية طوال عقود أحداث كانت حصيلتها حقبة «غروب» في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، هو نتاج وعاقبة قرون من الركود والانتقاص المزمن من أبعاد الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، طالت في ظل التشرذم العربي وإخفاقات التنمية القطرية، والافتقار إلى المعرفة.

وما من نقيض لهذه المتلازمة الخبيثة سوى مسار للنهضة الإنسانية، يحقق لكل فرد، أياً يكن جنسه أو عرقه أو معتقده، عيش الحرية والعدالة والكرامة، ويحقق للوطن العربي كاملاً مكانة مستحقة لدوله وأفراده في العالم المعاصر. وليس القصد من هذه الدعوة مجرد عودة رومانسية إلى مجد غابر، أو إحياءً لمشاعر العروبة كعرق أو أصل إثني. فالنهضة هي فعل إبداع تاريخي لإعادة صوغ المكوّن الإنساني للحضارة العربية الإسلامية باستلهام مبادئها، وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة. ويتطلب تحقيق هذه النهضة المرجوة قطيعةً مع حقب الانحطاط الماضية وتحرّراً من قيودها، لتستعيد الأمة المقومات الخمسة للنهوض.

- **الإرادة المستقلة:** وهي إرادة جماعة أحرار ركنها الأساسي استقلال الإرادة السياسية، أي عدم تبعية الحكم لغير إرادة الشعب ومصلحته. وقد كان هذا مطلب ثورات المد التحرري في بدايته، عندما ارتفع صوت الشباب مطالباً بالحرية للفرد والوطن.

- **العلم المبدع:** وهو العلم المفضي لتحقيق شروط الكيان المستقل ويستلزم إرادة نخب تعمل

المقومات الخمسة للنهوض:

- إرادة مستقلة
- علم مبدع
- قدرة فعلية
- حياة دائمة التجدد
- قيام ذاتي

عـن علـم بما يريده الشـعب الـذي تمثـل إرادته، فتطلـق الطاقـات المنتجـة لخلـق معـارف جديدة وإبـداع نظريات وتطبيقـات في مقومات العمران، فتحقـق الفعـل المبـادر الـذي يـؤدي إلى نهضـة عمرانية، وإلى التقدم المجتمعي والرفاه الإنسـاني.

◀ **القــدرة الفعليــة:** وهــي نقيـض القــدرة الوهمية وتنبثـق عن الإرادة المتحررة من التبعية، التـي تحقق شروط القدرة على مـا تريد. ويُقصد بـشروط القدرة توفر مقومـات الفعل القادر على القرار المسـتقل.

◀ **الحيـاة دائمـة التجـدد:** تتحقـق للشـعوب ونخبهـا حيـاة فاعلة دائمـة التجدد عندمـا تتوفر شروطها وأهمها مشاركة الجميع في حوار دائم بين كل أفـراد الجماعة وفروعها، ليكون المجتمع خلية تفكير في شروط العيش الكريم وطرق تحسينه. ومن وسائل ذلك توسيع مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام بأبعاد الاقتصاد والثقافة، أي مادة العمران، وبأبعـاد الحكـم والتربيـة، أي صـورة العمـران.

◀ **القيـام الذاتي:** ينهض كيـان فاعل أو وجود للجماعـة في التاريـخ عندما تلتقـي الجماعة حول رسـالة معينة، ويكون هذا الكيـان ثمرة جهودها من حيث هي جماعة حية دائمة التجدد ذات قدرة مستقلة، تعمل بعلم وبشروط الإرادة الحرة. وهذا يعنـي بمفهوم الواقع دولة مسـتقلة، دولة العرب مجتمعـين في كيانـات عربيـة متحـدة، في منطقـة المواطنة الحرة العربية.

ولا سـبيل إلى تحقيـق هذه المقوّمات الخمسـة إلا في سـياق تكامـل عربي شـامل. فمـن الصعب أن تتمكـن الـدول المجـزأة من حمايـة مصالحها، واكتسـاب المناعـة الضامنـة لـشروط السـيادة والاسـتقلال في مواجهـة عمالقـة العالـم، إذا كانـت تعجز عـن التعاون البنّاء حتـى في القضايا المصيريـة. ويتعـذر عـلى الـدول المجزأة بنـاء علم مبـدع وقـدرة اقتصاديـة فعليـة مـا لـم تتعاون فيمـا بينها لتشـييد بنى اقتصاديـة تخوّل الجميع الاسـتفادة من وفورات الحجـم، وبناء القدرة على المنافسـة والصمود. والتكامل العربي الذي يجمع بـين الاقتصـادي والسـياسي، بما يمثلـه من كيان فعـلي للجماعـة، وبين الثقافي والتربـوي بما يمثله من كيان رمـزي لها، هو حامل مقومات النهضة الخمسـة، أي الإرادة والعلـم والقـدرة والحيـاة المتجـددة والقيـام الذاتي.

التكامل العربي الذي يجمع بين الاقتصادي والسياسي، بما يمثله من كيان فعلي للجماعة، وبين الثقافي والتربوي بما يمثله من كيان رمزي لها، هو حامل مقومات النهضة الخمسة

تصور استراتيجي لنهضة إنسانية تنطلق من التكامل العربي الشامل

بـدأ هـذا التقريـر بتصـوّر لمسـار النهضـة الإنسـانية المنشـودة، وأساسـه تـلازم حميد بين التكامـل العربي الفعّال، والتنمية الإنسـانية التي تقـوم عـلى بنـاء الحكـم الديمقراطـي الصالـح، والتحـرر من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وإنشـاء البنـى الإنتاجيـة القـادرة والمتنوعـة، واكتسـاب المعرفـة، واسـتعادة ألـق الثقافـة العربيـة. وفي هـذا الفصل، توجهـات اسـتراتيجية مقترحة لهذا المـشروع، يمكـن أن تكـون موضوعـاً لمزيـد من الدراسـة والنقـاش بين القـوى الحيـة في الوطن العربي، لبحث السـبل الكفيلة بتطويرها وإنفاذها ومتابعتهـا وتصويبها عند الاقتضاء، حتى تسـير عـن اقتناع بمـشروع التكامل والنهضـة من حيز الأفـكار إلى أرض الواقـع المعـاش.

وهـذه التوجهات الاسـتراتيجية هي مجموعة متضافـرة مـن الفعـل المجتمعي نطاقهـا الزمني طويل، كما هو حال أي مشروع جاد للنهضة. وهذا يُرجـح التوفيق بين مختلـف عناصر التوجهات في خطـى متتاليـة ومتوازية، عـبر الزمـان والمكان، بحيث يمكن التقديم والتأخير بين مكونات الرؤية والتركيـز بدرجـات متفاوتة عـلى إنفاذها في بقاع مختلفـة مـن الوطن العربـي، تحقيقـاً للكفاءة في تنفيذهـا، وضمانـاً لأفضـل النتائـج في مـشروع التكامل الشـامل والنهضة الإنسانية.

ولا يمثل التفاوت الراهن في الخصائص المجتمعية بين بلدان هذه المجموعة عائقاً أمام التكامل العربي الشامل. فالمشروع يحتمل معالجة التفاوت بين المكونات في الزمان والمكان. والهدف النهائي منه هو ضمان التجانس على أساس وحدة المواطنة العربية في جميع أرجاء الوطن العربي. وتقدم تجربة الاتحاد الأوروبي صورة معبرة عن كيفية التغلب على التفاوتات الإقليمية في الواقع، من أوضح ملامحها برامج تأهيل الأعضاء الجدد أو المرشحين للانضمام إلى الاتحاد. والمؤكد أن قيام مؤسسات الاتحاد، وخاصة المؤسسات ذات الطابع الحقوقي والسياسي الديمقراطي، أدّى دوراً محورياً في تحقيق غايات الاتحاد وتوثيق عرى التعاون والتكامل بين أعضائه.

وبيّن التقرير في الفصول السابقة التحديات التي تواجه التنمية الإنسانية المتواصلة في الوطن العربي، وعلى رأسها الاستباحة الخارجية والداخلية، وقصور اكتساب المعرفة، وإنتاجها، وضعف البنى الإنتاجية وتدني الكفاءة في الاقتصادات العربية، إضافة إلى وجود مخاطر ضخمة تحيق بالنظام البيئي والإيكولوجي للمنطقة العربية، وأخرى بالثقافة العربية واللغة العربية. كما تناول قلة كفاءة البنية المؤسسية الراهنة، المادية والرمزية، للعمل العربي المشترك، وضعف قدرتها على النهوض بمشروع تاريخي للتكامل العربي الشامل.

وتواجه البلدان العربية أيضاً تحديات جديدة نجمت عن محاولات قوى عالمية وإقليمية إجهاض المد التحرري العربي. فبعد أن عجزت هذه القوى عن منع إرادة الشعوب في الإطاحة بأنظمة الاستبداد، انتقلت إلى محاولة استيعاب الثورات الشعبية وإجهاضها. وكان العنوان الأبرز لاستراتيجيتها الجديدة في رأي بعض المحللين هو «تغيير طبيعة الصراع في المنطقة، من صراع ضد الهيمنة والتبعيّة والتخلف والتجزئة إلى صراع بين المعتدل والمتطرف، بين الإسلامي المتديّن والعلماني، بين العرب والفرس، وبين السنة والشيعة»[1].

وعلى سبيل المثال، يربط دانيال بايبس، أحد أعمدة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، مصالح الغرب بتأجيج الصراعات الإثنية والطائفية في البلدان العربية، فيؤكد أن مصلحة الغرب لا تكمن في إيجاد حل للاقتتال في سوريا، بل في استمراره، ويكتب أن استمرار الصراع في سوريا هو مصدر منافع للغرب. فعندما يتقاتل الإسلاميون السنة والشيعة، يضعف الطرفان، ويستنفدان قدراتهما في صراعات داخلية مضنية تعجزهما عن التأثير على العالم الخارجي. كما إن استمرار القتال في سوريا قد يُحرّك أقليات أخرى كالسنّة في إيران والأكراد والشيعة في تركيا، ويؤدي أيضاً إلى إضعاف الحكومات الإسلامية[2].

وتواصل قوى الثورة المضادة في بلدان المد التحرري العربي، بالتعاون مع بعض القوى الخارجية في الكثير من الأحيان، العمل على إعادة إنتاج النظام الذي قامت الثورة الشعبية لإسقاطه، وإن بحلّة جديدة. وتتلخص استراتيجيتها في منع التقدم في إنجاز المراحل الانتقالية بما يتسق مع غايات الثورة الشعبية كي تستفحل المشاكل الأمنية والاقتصادية، والتي ترتبط عادة بمراحل التحول الديمقراطي، فتنتفض الجماهير على أنظمة الحكم الانتقالية. وتقويض قدرة الأنظمة الجديدة المنتخبة على تحقيق طموحات الشعب وضعف أدائها في نيل غايات الثورة الشعبية، يساعد القوى المضادة للثورة في تحقيق مآربها.

وفي ضوء التحديات المزمنة والمستجدة، يمكن تصور مجموعة من الغايات الاستراتيجية للنهضة الإنسانية المدعومة بمشروع التكامل العربي الشامل، أهمها:

- **صون الحرية والكرامة الإنسانية لجميع البشر في عموم الوطن العربي:** ويستلزم هذا تحرير الوطن العربي من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وإقامة الحكم الصالح على أساس العدالة وديمقراطية المواطنة الضامنة لحقوق الإنسان للجميع، نقيضاً لنزعة الانتقام التي كثيراً ما تنزلق إليها المراحل الانتقالية بعد الموجات الثورية.

يربط أحد أعمدة المحافظين الجدد مصالح الغرب بتأجيج الصراعات الإثنية والطائفية في البلدان العربية: «عندما يتقاتل الإسلاميون السنة والشيعة، يضعف الطرفان، ويستنفدان قدراتهما في صراعات داخلية مضنية تعجزهما عن التأثير على العالم الخارجي»

تسهيلاً لانتقال البشر وتوثيقاً لعرى التواصل، يوصى بتيسير حصول العرب على تأشيرات سفر للدول العربية الأخرى بحيث يمنح المواطن العربي المعاملة الأفضل التي تمنحها الدولة العربية لرعايا أي من الدول الأخرى

◄ **إنشاء بنية إنتاجية عربية قوية ومتنوعة:** ويقتضي هذا تكوين بنية إنتاجية قوية دائبة النماء والارتقاء، قادرة على تلبية معظم احتياجات الوطن العربي، وعلى المشاركة في التبادل التجاري الدولي من موقع المنافس بجدارة وندية. ويكتمل هذا التوجه الإنمائي بإصحاح المحيط البيئي والإيكولوجي للوطن العربي.

◄ **إحياء الثقافة ذات الفعالية الإبداعية:** ويستند هذا إلى إحياء أفضل مزايا الحضارة العربية الإسلامية وإثرائها بأفضل منجزات الحضارة الإنسانية. ويشمل حماية اللغة العربية، أداة هذه الثقافة، والاحتفاء بالتنوع المثري وتعزيز المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين على الأرض العربية، والارتقاء بمنظومة اكتساب المعرفة وإنتاجها لتوظيف المعرفة في جميع النواحي الحياتية والمجتمعية.

ويصعب تحقيق هذه الأهداف الطموحة للنهضة الإنسانية في غياب تعاون عربي وثيق يحقق المقومات الأساسية للنهوض من إرادة وعلم وقدرة وحياة متجددة وقيام ذاتي. وبهذا يصبح التكامل العربي المفضي إلى إقامة منطقة المواطنة الحرة العربية، حيث يتمتع كل مواطن عربي بحقوق المواطنة في أي دولة عربية، الشرط الأساسي الميسّر لهذه الأهداف والممكّن من التنمية الإنسانية المتواصلة في كامل المنطقة العربية.

خطوات عملية تقود إلى تنفيذ الرؤية الاستراتيجية

تبدو الرؤية الاستراتيجية المطروحة لمشروع التكامل الشامل رؤية طموحة من منظور الواقع الراهن. فالأمة العربية تستحق هذا الطموح، والعالم حافل بتجارب تؤكد أنه ليس في حيّز المستحيل. ومن حيث الأفق الزمني، تقع هذه الرؤية في الأجل المتوسط إن لم يكن الطويل، والضروري لأي مشروع نهضة تنافس فيه إنجازات مختلف الحقب إخفاقاتها حتى تصنع الزمن الجديد.

لذلك لا بد من التمهيد للرؤية البعيدة بإجراءات عملية يمكن تنفيذها في آجال قصيرة ومتوسطة، سعياً إلى السير بنهج التكامل العربي الفعال تدريجياً من الأقل إلى الأكثر طموحاً، نحو الرؤية الاستراتيجية المتكاملة. وأيّ إنجاز يتحقق ضمن هذه الإجراءات يمكن أن يكون أساساً لوضع أيّ سياسة أو برنامج عمل، في صيغة الواقع الطموح، لبناء ثقة الأمة تدريجياً في مشروع نهضتها وتمهيد الطريق لإنفاذ الرؤية الاستراتيجية الطموحة لتحقيق هذه النهضة. وأهمية هذه الإجراءات العملية تنبع من يسر تنفيذها إذا ما توفرت الإرادة السياسية لذلك. والأمل أن توفر مادة لقرارات تتخذها المجالس الوزارية العربية تمهيداً لتبنيها في القمة العربية في عام 2014.

تقوية شعور العرب بالعيش في أمة واحدة

تسهم قرارات كثيرة تتخذ على صعيد كل بلد من البلدان العربية منفردة في تعميق شعور المواطن العربي بالانفصال عن باقي أجزاء الوطن العربي، وتقلل من إمكانية التواصل اللازم لتمتين التكامل العربي. ويواجه البشر عند تنقلهم من بلد عربي إلى آخر مصاعب جمة تباعد بينهم خلافاً لرغبتهم ومصالحهم. وتسهيلاً لانتقال البشر وتوثيقاً لعرى التواصل بين العرب، يقترح أن تقرر الدول العربية ما يلي:

◄ الالتزام بمعاملة مواطني الدول العربية الأخرى معاملة مواطني الدولة الأولى بالرعاية. وفيما يتعلق بتأشيرات السفر، يمنح المواطن العربي المعاملة الأفضل التي تمنحها الدولة العربية لرعايا أي من الدول الأخرى.

◄ وضع نظام لإصدار وثيقة سفر مقروءة إلكترونياً (على غرار البوابة الإلكترونية لدبي)،

يستخدمها جميع المواطنين العرب في مراكز العبور من بلد عربي إلى آخر، ولا تتطلب الحصول على تأشيرة سفر.

- توحيد مواعيد المناسبات الدينية، مثل بدء الصوم ومواعيد الأعياد الدينية، والعطل المدرسية. وتوحيد أيام عطلة نهاية الأسبوع، وتنسيق بداية ونهاية التوقيت الصيفي في المنطقة العربية.

- التنسيق بين شركات الطيران العربية لضمان وجود رحلة مباشرة واحدة يومياً على الأقل بين أي عاصمتين عربيتين، لربط مشارق الوطن العربي ومغاربه، إذ لا يزال السفر بين بعض العواصم العربية يستدعي المرور عبر عواصم أوروبية.

حظر التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية

تبذل الدول العربية جهوداً مادية ومعنوية لتحرير فلسطين والأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن استمرار إسرائيل في استيطان الأرض الفلسطينية بات يشكل أحد أهم معوقات حل يؤول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة في فلسطين. وإدراكاً لذلك، بدأت بعض دول العالم وكتله تتخذ إجراءات تهدف إلى ردع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

ففي عام 2010، ألزمت محكمة العدل الأوروبية المفوضية الأوروبية بالتمييز بين منتجات المستوطنات والصادرات الإسرائيلية، فلا تُمنح منتجات المستوطنات المزايا التي يمنحها اتفاق الشراكة الأوروبية مع إسرائيل للصادرات الإسرائيلية[3]، وذلك حرصاً على عدم إرساء أي ترتيب تعاقدي قد ينتقص من حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في عام 1967[4]. وفي منتصف عام 2013، شددت دول الاتحاد الأوروبي إجراءاتها في هذا الإطار، فقررت حظر توفير أي تمويل أو منح دراسية أو جوائز لكيانات في مستوطنات ناشئة على الأراضي المحتلة.

واقتداء بالإجراء الأوروبي، يقترح أن تقرر الدول العربية مجتمعة ما يلي:

- الالتزام بحظر استيراد السلع والخدمات المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان.

- الالتزام بعدم استيراد أي سلعة إسرائيلية ما لم تُصدر إسرائيل شهادة منشأ تبيّن عدم إنتاجها في الأراضي المحتلة، إضافة إلى حظر التعاون الثقافي أو العلمي أو الفني أو التمويلي مع أي كيان قائم في هذه المستوطنات.

- تكليف لجنة متابعة مبادرة السلام العربية بالعمل مع دول الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من التكتلات المؤيدة للسلام على استصدار قرار جماعي استرشاداً بقرار الاتحاد الأوروبي، يقضي بحظر التعامل بأي شكل مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان المحتل.

- بالاستناد إلى القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل، تقوم جامعة الدول العربية بالعمل على استصدار قرار مكمل وموازٍ من المحكمة يحظر على إسرائيل استخراج شهادات منشأ إسرائيلية لمنتجات المستوطنات، وإلزام الأطراف الدولية التي تتعامل مع إسرائيل تجارياً بمراعاة الوضعية القانونية للأراضي المحتلة، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية المنشأة عليها.

البنية الأساسية للتكامل العربي

لا تزال حركة البشر بين الأقطار العربية، في الكثير من الأحيان، تصطدم بكثرة العوائق الإدارية. كما تصطدم حركة تجارة السلع بكثرة العوائق الفنية، والقيود التجارية غير الجمركية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع كلفة النقل. وتسهيلاً لانتقال البشر ولانسياب السلع والأفكار

حماية لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يوصى:

- بالتزام الدول العربية بعدم استيراد أي سلعة إسرائيلية منتجة في الأراضي المحتلة

- بالعمل على استصدار قرار من محكمة العدل الدولية يحظر على إسرائيل استخراج شهادات منشأ إسرائيلية لمنتجات المستوطنات

بأقل كلفة، وأقصر فترة زمنية، وأعلى كفاءة، يقترح أن تقرر الدول العربية مجتمعة ما يلي:

- استكمال ربط البلدان العربية بشبكات الطرق والسكك الحديدية فيما بينها ومع باقي بلدان العالم، لمساعدة البلدان التي لا تملك الإمكانات المالية لإنشاء الجزء العابر في أراضيها من هذه الشبكات.
- إنشاء خطوط ملاحية للنقل المباشر بين موانئ البلدان العربية من دون الحاجة إلى الشحن عبر موانئ خارج المنطقة، لتخفيض كلفة النقل البحري.
- الربط بين شقي الوطن العربي في القارتين الآسيوية والأفريقية، ببناء الجسر الذي تعثر بناؤه حتى الآن، ومن المقترح أن يربط سيناء في مصر، بمنطقة رأس الشيخ حُميد في تبوك، شمال المملكة العربية السعودية.
- توحيد الإجراءات الجمركية وتحديثها وإدخال الإصلاحات اللازمة لتبسيطها، وتيسير عملية التخليص الجمركي من خلال إدخال التخليص الإلكتروني وتسهيل عملية البدء بالإجراءات قبل وصول الشحنات، وذلك تسهيلاً لعملية نقل البضائع.

للربط بين شقي الوطن العربي تسهيلاً لانتقال البشر والسلع، يوصى بتنفيذ مشروع بناء الجسر الذي يربط سيناء في مصر بشمال المملكة العربية السعودية

البنية المؤسسية للتكامل العربي

يتطلب تنفيذ استراتيجية التكامل العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، بنية مؤسسية داعمة تتسم بالكفاءة والإبداع، وقادرة على حمل مسؤولية تنفيذ استراتيجيات التكامل، وتطوير هذه الاستراتيجيات باستمرار.

ويستلزم ذلك إعداد البنية القانونية التي تكفل للمواطن العربي حقوق المواطنة كاملة أينما حلّ في جميع البلدان العربية. وبديهي أن عقد اتفاقات جزئية تضمن احترام بعض حقوق المواطنة في نطاق مجموعة فرعية من البلدان العربية يمكن أن يمهد لإقامة منطقة المواطنة الحرة العربية في المستقبل، شرط ألا تؤدي الاتفاقات الجزئية إلى تكريس الانكفاء على الهوية الفرعية وإقصاء الهوية العربية الجامعة.

ويدخل في نطاق الاتفاقيات التمهيدية اتفاقية «الحريات الأربع» (التنقل والإقامة والعمل والتملك) بين مصر والسودان، والحقوق التي أقرّها مجلس التعاون الخليجي لمواطنيه. وتأتي في مقدمتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، باعتبارها اللبنة الأولى على طريق التكامل الاقتصادي، حيث وافق المجلس على الصيغة التي تنظم حق التملك للمواطنين في الدول الأعضاء .ومن أهم الاتفاقيات الفرعية المقترحة اتفاقية «الحريات الخمس» في دول الاتحاد المغاربي التي دعا لها الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أثناء جولته في بلدان الاتحاد في شباط/فبراير 2012، وتتمثل أهميتها في تضمين حرية المشاركة في الأنشطة السياسية على المستوى المحلي.

والطريق إلى منطقة المواطنة العربية طويل لكثرة متطلبات استكمال إقامتها. لذلك، يقترح أن تبدأ الدول العربية في المرحلة الأولى بتنفيذ الاتفاقات القائمة والقاضية بضمان حرية التنقل لأبناء الوطن العربي في جميع ربوعه. وهذا يقتضي إلغاء متطلبات تأشيرة السفر على جميع المواطنين العرب، وإن تعذر ذلك يجري معاملة المواطنين العرب معاملة مواطني الدولة الأولى بالرعاية، أي أفضل معاملة تتيحها قوانين ذلك القطر فيما يتعلق بتأشيرات السفر. وفيما يلي بعض عناصر البنية المؤسسية المقترح إنشاؤها في مراحل لاحقة.

جامعة الشعوب العربية

يعني التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد القومي في الوطن العربي الانتقال من

نسق التعاون الإقليمي، الجامع للحكومات، إلى جملة من ترتيبات الحكم الإقليمي الديمقراطي، العابر لحدود البلدان الأعضاء، والجامع للشعوب العربية، الذي يقترب بأعضائه من الاندماج في وحدة حضارية قوية وربما سياسية.

والنموذج الرائد لهذا النوع حالياً في العالم هو الجماعة الأوروبية التي تحولت إلى اتحاد اقتصادي وبدأت تتلمس طريقها نحو التوحيد في المجالات السياسية والدفاعية. وتتميز هذه التجربة بفاعلية التنظيم الإقليمي، من حيث إكساب الجهاز الإقليمي صبغة فوق قطرية تمكنه من اتخاذ قرارات تلتزم الدول بتنفيذها، وإعطاء المواطنين والفئات الاجتماعية مجالاً للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والرقابة على الأداء من ناحية أخرى.

إلا أن الاحتذاء بالتجربة الأوروبية لا يعني القعود عن إبداع نموذج عربي يمكن أن يفتح آفاقاً أوسع للتكامل. ففي حين يتجلى الإنجاز الأوروبي في توحيد قوميات متعددة، تكمن فرصة العرب في إبداع آفاق رحبة لقومية واحدة ما زالت مفككة رغم وحدة الثقافة، وعلى وجه الخصوص وحدة اللغة، والتاريخ، وأملاً وحدة المصير.

ويعني تطوير جامعة الدول العربية لتصبح جامعة الشعوب العربية أن تنتقل السلطة الأعلى في الجامعة العربية إلى مجلس الأمة العربية النيابي، الذي يتكوّن، نهاية، بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحي القوى السياسية في البلدان العربية، على نسق البرلمان الأوروبي، وتضم مهامه التشريع على الصعيد القومي لخدمة التكامل العربي والرقابة على السلطات التنفيذية القائمة عليه.

ويساند مجلس الأمة العربية محكمة العدل العربية أو المحكمة العربية لحقوق الإنسان، لحماية حقوق الإنسان على صعيد الوطن العربي بكامله، وليس مجرد آلية لتسوية النزاعات بين الدول/الحكومات كما هو الحال الآن، وكما هو مقترح أيضاً في مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية. ويتعين لتحقيق هذا الغرض أن تقبل المحكمة على وجه الخصوص شكاوى المواطنين العرب ضد حكوماتهم، وعلى الأخص فيما يتصل بنزاعات حقوق الإنسان.

وتقوم جامعة الشعوب العربية بإنشاء منطقة المواطنة الحرة العربية، من خلال صوغ منظومة اتفاقات مقترحة لبنائها، والدعوة للالتحاق بها.

وتتولى مسؤولية العمل التنفيذي للتكامل العربي مفوضية تتشكل من أمانات توكل إليها مسؤوليات القطاعات الأساسية لمختلف جهود التكامل العربي.

إصلاح المؤسسات القائمة

إلى حين إقامة جامعة الشعوب العربية، لا بدّ من تفعيل دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية، وتحقيق التكامل العربي دعماً للتنمية الإنسانية في جميع الأقطار العربية. وهذا يتطلب إعادة النظر في بنيتها الهيكلية، ونظام التصويت فيها، وسبل تمويلها، إضافة إلى توسيع صلاحيات أمينها العام بعد إعادة النظر في أسلوب اختياره، لتعادل الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس المفوضية الأوروبية. ولضمان انتقاء الأفضل من بين مرشحي جميع الدول العربية، وإلى حين إقامة البرلمان العربي، يصار إلى إرساء عرف جديد يمنع اختيار أمين عام للجامعة من جنسية الأمين العام الذي سبقه. ويتزامن ذلك مع بناء جميع المنظمات المتخصصة على أسس الكفاءة، والإدارة العامة الرشيدة، والمساءلة.

ومن الضروري أن يشمل الإصلاح جميع مؤسسات العمل العربي المشترك وتحديد مهامها وتزويدها بالإمكانات والصلاحيات اللازمة لحسن الأداء في الاقتصاد والسياسة، وفي الثقافة والتربية، لا سيما في إصلاح التعليم وتطويره؛ ودعم البحث والتطوير التقاني؛ وتنشيط التفاعل المعرفي مع الثقافات الأخرى.

يعني التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد العربي تطوير جامعة الدول العربية لتصبح جامعة للشعوب العربية وتخضع لرقابة مجلس نيابي عربي منتخب.

إلى حينها، لا بدّ من إصلاح بنيتها الهيكلية، وتوسيع صلاحيات أمينها العام بعد إعادة النظر في أسلوب اختياره

دعماً للنهضة المعرفية وللارتقاء بنوعية التعليم يوصى بإنشاء الهيئة العربية لإصلاح التعليم وتطويره لتقوم بالإشراف على التقييم الدوري لنوعية التعليم الذي تقدمه جميع المؤسسات التعليمية من منظور بناء الشخصية العربية العارفة والقادرة على التعلم الذاتي والابتكار

صندوق دعم التكامل العربي

يُقترح إنشاء صندوق لدعم التكامل العربي، تخصص له الموارد اللازمة، وتساهم فيه جميع الدول العربية كل حسب قدرتها. ويموّل الصندوق مشاريع تهدف إلى تطوير التكامل وبناء مجتمع للمعرفة يحصّن الأمن القومي في عموم الوطن العربي، ومنها:

- بناء قدرة علمية عربية متميزة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإنشاء مراكز بحث وتطوير إقليمية تساهم في بناء اقتصادات المعرفة في جميع البلدان العربية، وتستفيد من الكفاءات العربية المهاجرة.
- بناء البنية التحتية العربية من طرق وجسور وشبكات سكك حديدية لتيسير انتقال البشر والسلع.
- إنشاء آلية لمواجهة الكوارث وإغاثة المنكوبين، خاصة اللاجئين والنازحين قسراً، في المنطقة العربية.
- حماية البيئة الطبيعية بما يضمن استمرار التنمية الإنسانية في الوطن العربي وإنصاف الأجيال المقبلة.
- تأسيس فضائيات تعليمية وتكوينية وجامعات افتراضية لتهيئة المجال المعرفي الواحد، الفني والثقافي والإعلامي، وإثرائه وتوسيع آفاقه.
- إنشاء مؤسسة عربية للتشغيل أو تطوير المؤسسات القائمة لتعمل على موازنة المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها في الوطن العربي، وعلى تحسين الإنتاجية.
- دعم المؤسسات الهادفة إلى النهوض بالثقافة العربية وباللغة العربية، وإلى تشجيع التبادل العلمي والثقافي مع الثقافات الإنسانية كافة خاصة تلك التي تحمل خبراتها دروساً مهمة للوطن العربي.
- إنشاء الهيئة العربية لإصلاح التعليم وتطويره، بحيث تختص بالإشراف على التقييم الدوري المنتظم، الرصين والقابل للمقارنة، لنوعية التعليم الذي تقدّمه جميع مؤسسات ومعاهد التعليم بجميع مراحله، من منظور بناء الشخصية العربية العارفة والقادرة على التعلم الذاتي والابتكار، ونشر نتائج التقييم. وتتولى الهيئة على أساس نتائج التقييم اقتراح أسس لإصلاح التعليم، بهدف ضمان الجودة، والتركيز على تعليم اللغة العربية في جميع مراحل التعليم.

توجهات استراتيجية لتكامل يؤدي إلى فضاء المواطنة الحرة العربية

التكامل السياسي العربي لضمان الحرية والكرامة الإنسانية لجميع العرب

أصبح الارتقاء بالتعاون والتكامل السياسي العربي ضرورة لاستيفاء شروط المناعة المادية والرمزية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق النهوض القادر على تحرير الأمة من التبعية وتمكينها من أداء دور في الحضارة الإنسانية. وفي رحاب التعاون السياسي المنشود، يجدر التركيز في هذا السياق على مجالات ثلاثة ذات أثر ملموس على تحقيق النهضة الإنسانية في الوطن العربي، هي دعم الحكم الديمقراطي الصالح في البلدان العربية، والتحرر من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، والتعاون العربي الفعال في المحافل الدولية حمايةً للمصالح العربية.

دعم الحكم الديمقراطي الصالح على الصعيد القُطري

إقامة البنية القانونية والمؤسسية للحكم الديمقراطي الصالح هي البوابة الواسعة التي تعبر منها المنطقة العربية إلى النهضة الإنسانية، إذ تضمن المساواة في المواطنة، أي العيش في كنف الحرية والعدالة والكرامة لكل مواطن أينما حل في الوطن العربي.

وهذا المفهوم مكرس في منظومة حقوق الإنسان، بما تتضمنه من عهود واتفاقات تُعنى بكل فرد من عناصر المجتمع، بالطفل والمرأة، والشاب والمسن، والعامل وذي الاحتياجات الخاصة، والتي تشكل أساساً متيناً لتعميم احترام هذا المفهوم في الواقع.

ويتطلب إنشاء هذه البنية جهداً على مرحلتين من الإصلاح المجتمعي، تُعنى الأولى بالتحوّل نحو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يعبّر عن إرادة الشعب، ويحرص على حقوقه وعلى المصلحة العامة، ويخضع للمساءلة الشعبية الفعالة؛ بينما تنصب الثانية على تحقيق الاستقرار الخيّر، وهو نقيض استقرار الركود الذي عمّ في ظل حكم القهر والفقر والتسلط. وهذا الاستقرار يمهد للإصلاح المجتمعي، ويمكّن من التحرك نحو النهضة الإنسانية على المستوى القطري، بالتضافر مع العمل على إقامة البنى القانونية والمؤسسية لتفعيل التكامل العربي، باعتباره قاطرة لمشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي. ويفيد في هذا المنحى ترسيخ منطق التكافل بين البلدان العربية، حيث المجال واسع وخصب أمام الشعوب العربية لتتعلم من بعضها، ويؤازر بعضها البعض، وتبدع في هذا المسعى، في ظل احترام أصول الحكم الديمقراطي الصالح. والتعاون الشعبي العربي وسيلة فاعلة لضمان كفاءة المؤسسات الاجتماعية وتمسكها بمعايير الحكم الصالح والشفافية والإفصاح والمساءلة، بما يصون الصالح العام ويكرّس المسؤولية المجتمعية.

التحرر من الاحتلال ومن غلبة النفوذ الأجنبي

احتلال فلسطين، وأجزاء من سوريا ولبنان، ليس، كما قد يظن البعض، قضية تخص البلد المعني وحده. بل هو قضية عربية تعني الجميع، ليس لتعاطف الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني في محنته فحسب، بل أيضاً لأن استمرار الاحتلال يهدد حرية الإنسان العربي ورفاهه في مختلف الأقطار العربية، والواقع غني بالشواهد على ذلك. والاحتلال هو أيضاً قضية

> الاحتلال الإسرائيلي يخرق القانون الدولي الذي ارتضته شعوب العالم، ويهدّد السلم الذي يُناط حفظه بالمنظومة الدولية لإنقاذ «الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»

الإطار 9-1 **إيلان بابي: التطهير العرقي لفلسطين جريمة ضد الإنسانية**

ما إن اتّخذ القرار بتنفيذ الخطة دال في 10 آذار/مارس 1948، حتى أنجزت المهمة في غضون ستة أشهر. وبإنجازها اقتُلع قرابة 800 ألف فلسطيني من منازلهم، ودمّرت 531 قرية و11 حياً، وشُرّد سكانها. تنفيذ منهجي في أشهر، بلغ حد التطهير العرقي الواضح والقاطع، في عملية يعتبرها القانون الدولي الآن جريمة ضد الإنسانية.

وفي عالمنا المعاصر، أصبح من شبه المستحيل إخفاء الجرائم الضخمة ضد الإنسانية. فالعالم اليوم مسيّر بالإعلام، خاصة بعد أن اجتاحته وسائل الإعلام الإلكترونية، ولم يعد يسمح باستمرار إنكار الكوارث التي يصنعها البشر، إلا جريمة واحدة: تشريد الفلسطينيين على يد إسرائيل في عام 1948.

منذ ذلك الحين، يصرّ العالم على إنكار هذا الحدث الجلل الذي حلّ بأرض فلسطين في التاريخ المعاصر. ولا يزال حتى اليوم غير معترف به كحقيقة تاريخية، ناهيك عن الاعتراف به كجريمة يجب وقفها بحكم السياسة والأخلاق.

المصدر: باختصار عن Pappé, 2006, pp.32-34.

بمقدور التكامل السياسي العربي أن ينجز ما فشلت في تحقيقه الأنظمة العربية منفردة من إنهاء للاحتلال الغاصب لفلسطين بما ينسجم مع الشرعية الدولية

***

الحل العادل يوجب عدم إقرار أي شروط للتسوية تتناقض مع حقوق الإنسان

دولية، إذ يخرق القانون الدولي الذي ارتضته شعوب العالم، ويهدّد السلم الذي يُناط حفظه بالمنظومة الدولية لإنقاذ «الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»[5].

فالقانون الدولي يحظر على كل الدول استخدام القوة لاحتلال أراضي الغير، كما يحمي الحق في مقاومة الاحتلال، لأن الاحتلال هو اغتيال للحرية واغتصاب للحق في تقرير المصير، الذي هو حق جوهري لكل شعب في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان[6]، وفي ميثاق الأمم المتحدة.

وحيث فشل المجتمع الدولي، غالباً بسبب حق النقض، في إلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية وتنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، باتت المسؤولية الكبرى تقع على كاهل أصحاب الحق في فلسطين والدول العربية لتنفيذ تلك القرارات. وبمقدور التكامل السياسي العربي أن ينجز ما فشلت في تحقيقه الأنظمة العربية، منفردة، عبر نصف قرن من الزمن، من إنهاء للاحتلال الغاصب لفلسطين بما ينسجم مع الشرعية الدولية. وإزاء هذا الوضع، يجب أن يستوفي أيّ حل شروطاً ثلاثة:

- تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية القاضية بانسحابها من جميع الأراضي المحتلة وبعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها.
- عدم إقرار أي شروط للتسوية تتناقض مع حقوق الإنسان ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي ترفض التمييز «بسبب الجنس أو اللغة أو الدين»[7]. وهذا يعني رفض مبدأ النقاء العرقي أو الديني للدول، ويقتضي في الواقع اليومي رفض التمييز ضد المسيحيين والمسلمين في إسرائيل فقط لكونهم لا يدينون بالديانة اليهودية، أو التمييز ضد اليهود في البلدان العربية.
- التوجه نحو إنهاء الصراع وليس فقط الوصول إلى تسوية مؤقتة، قد تنفجر في أي لحظة. وإنهاء الصراع يتطلب تحقيق العدالة والإنصاف وتثبيت الحقائق والمسؤوليات التاريخية. وقد تكون الأجواء اليوم مهيأة أكثر من أيّ وقت مضى، إذ خرج عدد من المؤرخين الإسرائيليين عن الرواية الرسمية الإسرائيلية ووثقوا الأحداث التاريخية التي لازمت تأسيس دولة إسرائيل وما رافقها من تطهير عرقي (الإطار 9-1). وبناء على هذه المصالحة مع التاريخ، يمكن بناء نظام للعدالة الانتقالية يعبر بالمنطقة إلى مرحلة جديدة من الأمن والسلم والعيش المشترك.

مثل هذا الحل يغدو ممكناً في نسق الحكم العربي الصالح الذي يعبئ الطاقات العربية للتحرر من الاحتلال، ويدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته ما بقي الاحتلال غاصباً لمقدراته، ويعمل على إقرار الحق العربي في المحافل الإقليمية والدولية. ويمكن أن يُعد الإنجاز العربي في معركة حماية حقوق العرب في فلسطين، ومنها إنقاذ القدس من التهويد، على الطريق لتحريرها، مؤشراً مهماً على نجاح النضال من أجل التحرر الوطني واستقلال القرار العربي، الذي من دونه لن يكون مشروع تاريخي للنهضة الإنسانية في الوطن العربي.

وهناك علاقة وطيدة بين التحرر من الاحتلال ومكافحة تسلط النفوذ الأجنبي. فمن ناحية، يصعب تحقيق التحرر إذا كان القرار العربي مرتهناً لإرادة أجنبية، ومن ناحية أخرى ستستمر الأطراف الخارجية في محاولاتها للهيمنة على المنطقة وعلى القرار العربي ما دام الاحتلال قائماً، حماية له ولمصالحها. هكذا تتجلى الأهمية القصوى للتكامل السياسي العربي في تحصين العرب ضد مخاطر أي احتلال جديد أو تغلغل للنفوذ الأجنبي في المستقبل.

إلا أن أيّ إنجاز يعتد به في مواجهة تحدي استباحة الأمة العربية يتطلب إنجازاً في النهضة، يحوِّل الأمة العربية من كيان خامد في المعترك الدولي معرّض للاستباحة، إلى كتلة يعتد بها لأنها تمتلك مقومات العزة والمنعة. وعند تحقق هذا الشرط، تصبح الأمة العربية قادرة على النضال

بكفاءة من أجل استعادة حقوقها السليبة وتبوّؤ مكانة تليق بها بين القوى الدولية. فقط في هذه الحالة يمكن أن يطمح الوطن العربي المتكامل والناهض، حيث الحرية والعدالة، لنيل التحرر الوطني وتقرير المصير تاماً.

التعاون العربي الفعال في المحافل الدولية

من أهم منافع التكامل العربي في المجال السياسي تمكين الدول العربية من حماية حقوقها في المحافل الدولية، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة، بديلاً للممارسات السابقة لأنظمة الحكم المستبد التي اعتادت التنازل عن مصالح شعوبها استجلاباً لرضا قوى الهيمنة العالمية. ولا يقتصر التنسيق السياسي العربي المنشود على توحيد المواقف فيما يتعلق بالقضايا المصيرية للأمة كقضية فلسطين وقضايا التحرر من النفوذ الأجنبي، بل يتعداه ليشمل التنسيق الوثيق في المؤتمرات العالمية، كتلك المتعلقة بالبيئة، والمرأة، والتنمية، والتجارة، لضمان عدم انعكاس أي من قراراتها سلباً على فرص التنمية في الوطن العربي.

كما أن التنسيق السياسي العربي سيمكّن الدول العربية من المساهمة في إصلاح الحكم على الصعيد الدولي، ليصبح أفضل في خدمة مبادئ التنظيم الدولي السامية المتمثلة في صيانة السلم والأمن والعدل والرخاء على صعيد العالم كله. ولا ريب في أن المنطقة العربية هي أشد مناطق العالم تضرراً من هذا النظام الدولي المجحف، فإضافة إلى الاحتلالات الأجنبية المباشرة والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، تعرضت بلدان المنطقة أكثر من أي منطقة أخرى من العالم لفرض الحصار والعقوبات عليها. كما يتبدى غبن النظام العالمي الراهن، بتعطيل آليات الشرعية الدولية من قبل الولايات المتحدة عبر إشهارها حق النقض ضدّ أي قرار يدين الخروقات الإسرائيلية للشرعية الدولية أو يحمي الحقوق الفلسطينية المكرّسة في القانون الدولي.

ويلاحظ المراقبون غياب الصوت العربي في السجالات الدائرة حول إصلاح نظام الحكم الدولي عامة، ومجلس الأمن وبعض منظمات الأمم المتحدة خاصة. وإذ اتفقت معظم الأطراف الدولية على ضرورة إصلاح مجلس الأمن الذي ما زال يمثل ميزان القوى السائد عند قيام المنظمة عام 1945، تختلف هذه الأطراف حول شكل هذا الإصلاح. وقد تشكلت مجموعات عالمية، كمجموعة الأربعة التي تضم البرازيل وألمانيا والهند واليابان، لتدعم مطالب بعضها البعض بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. وبقيت الدول العربية على هامش هذا الحوار الدائر منذ أكثر من عقدين من الزمن بسبب تشرذمها، قانعة بمقعد غير دائم تقترضه تارة من آسيا وتارة أخرى من أفريقيا بالتناوب. ولو كان التنسيق العربي السياسي في المستوى المرجو، لكان بإمكان الدول العربية مجتمعة أن تدفع باتجاه مقعد عربي دائم في المجلس، يضمن لها حماية مصالحها في هذا المحفل الدولي الأهم. ورغم أن القوى المهيمنة على المنظمة الدولية لم تسمح حتى الآن بأي إصلاح يقوّض سيطرتها عليها، إلا أن استمرار الغياب العربي يحرم الوطن العربي حتى من فرصة الأمل في احتلال مكانة تنسجم مع وزنه البشري وقدراته المادية.

التكامل الاقتصادي العربي الفعال لتحقيق التنمية الإنسانية

يمكّن التكامل الاقتصادي الفعال الدول العربية من تجاوز مصاعب التنمية وتكوين كيان قادر على تحقيق الرفاه الإنساني وشروط التنمية المستقلة، وقادر على التنافس النزيه مع العالم والتكتلات الاقتصادية الكبرى فيه. وقد حققت الدول العربية إنجازاً، وإن كان محدوداً، على صعيد التحرير التجاري، غير أن عوائق كثيرة قيّدت الانتفاع من اتفاقات التحرير التجاري. وتدعو الاستراتيجية المقترحة في هذا التقرير إلى تبني مداخل جديدة تنفذ بالتوازي مع التحرير التجاري، وتركز على إنشاء بنى إنتاجية قوية ومتنوعة ومطردة النمو، وإقامة البنى الأساسية والمؤسسية الداعمة، وإنشاء

من أهم منافع التكامل العربي في المجال السياسي هو تمكين الدول العربية من حماية حقوقها في المحافل الدولية

***

التنسيق السياسي العربي سيمكن الدول العربية من المساهمة في إصلاح الحكم على الصعيد الدولي

الخطوة الأولى باتجاه تعميق التكامل الاقتصادي العربي تكون باستكمال وترسيخ نشاطات التكامل العربي القائمة حالياً

***

على المستوى الاستراتيجي، ينبغي العمل على إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي، الذي يضمن حرية حركة القوى العاملة العربية ورأس المال

سوق عمل عربية ذات كفاءة، إضافة إلى إصحاح المحيط البيئي والإيكولوجي.

◄ استكمال تنفيذ مشروعات التكامل التجاري

الخطوة الأولى باتجاه تعميق التكامل الاقتصادي العربي تكون باستكمال وترسيخ نشاطات التكامل العربي القائمة حالياً وضمان تحقيق غاياتها بأقصى كفاءة. ويدخل في هذا النطاق مثلاً القضاء على المعوقات الفنية والإدارية التي تواجه انسياب السلع بين البلدان العربية وأهمها ارتفاع تكاليف النقل[8]، وتحرير تجارة الخدمات، والإعداد لاستكمال الاتحاد الجمركي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة، والسعي إلى مزيد من التنسيق في السياسات الكلية والقطاعية.

وقد اتضح من التحليل في الفصل الثامن أن إنشاء اتحاد جمركي عربي تستفيد منه جميع البلدان الأعضاء بالتساوي هو طموح شبه مستحيل. لذلك، واعتماداً على تجارب تجمعات إقليمية أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي، يجب التفكير في آليات تعويض للبلدان التي قد تتضرر من إقامة الاتحاد الجمركي العربي. ومن الوسائل لذلك إنشاء صندوق خاص يساعد البلدان الأقل استفادة من الاتحاد الجمركي في تطوير بنيتها الأساسية وقدراتها الإنتاجية والتنافسية وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي.

وعلى المستوى الاستراتيجي، بيّن الفصل الثامن أن قيام الاتحاد الجمركي رغم فوائده لن يكون، بحد ذاته، كافياً لتحقيق الفوائد التي تتطلع لها معظم البلدان من تدعيم القدرات التنافسية وتنمية الصادرات والقدرات الإنتاجية ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة والفقر. وهذا يوجب اعتماد وسائل أكثر تقدّماً وفعالية للتكامل الاقتصادي العربي، ويتطلب من متخذي القرار في البلدان العربية أن يتجاوزوا الهدف الرسمي الحالي لتحرير التجارة بين البلدان، وصولاً إلى الاتحاد الجمركي، إلى العمل على بلوغ المراحل الأرقى من التكامل والمتمثلة في إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي، الذي يضمن حرية حركة القوى العاملة العربية، ويرفع العراقيل أمام الاستثمار العربي المباشر، ويسهل تنسيق السياسات الاقتصادية، الكلية والقطاعية.

◄ إقامة البنى الأساسية الداعمة للتكامل الاقتصادي

تصطدم حركة السلع بين البلدان العربية بمعيقات عديدة، الأمر الذي يجرد إلغاء الرسوم الجمركية من الجدوى في تيسير التجارة البينية وتطوير هياكل الاقتصادات العربية. لذلك بات تمتين التكامل العربي يتطلب بإلحاح إنشاء البنى الأساسية، الصلبة والناعمة، ومنها شبكات الطرق والسكك الحديدية وشركات النقل، التي تؤمن النقل بكفاءة مرتفعة وأسعار منخفضة، وتعميم الربط الكهربائي وشبكات الاتصالات الحديثة، الكفيلة بتيسير انتقال البشر والسلع والأفكار في عموم الوطن العربي.

ولا يقل أهمية في تقوية البعد الإنساني، لا سيما شقه المعرفي، تمتين ربط أوصال الوطن العربي بشبكات الاتصال الفائقة السرعة مثل شبكات الألياف الضوئية والحزم العريضة، وتخفيض كلفة الاتصالات بحيث تعامل الاتصالات بين البلدان العربية معاملة الاتصالات المحلية. وهذا مطلب حيوي لإقامة شبكات اكتساب المعرفة خصوصاً في ميادين مثل التعليم العالي والتعلم المستمر مدى الحياة، والبحث والتطوير التكنولوجي. ويتطلب ذلك تحديث شبكات الاتصال الرقمي في عموم الوطن العربي باستمرار، وضمان نفاذ كافة المواطنين إلى الخدمات الرقمية وبأسعار مقبولة.

ومن أهم المشروعات في مجال البنية التحتية الجسر الرابط بين شقي الوطن العربي في آسيا وأفريقيا والذي لم ينفذ في السابق نتيجة معارضة الرئيس المصري الأسبق له، ويفترض

أن يربط هذا الجسر بين سيناء في مصر وتبوك في شمال المملكة العربية السعودية.

◄ التدرج وتعدد المداخل والقاطرات في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

اتساع المنطقة العربية وتنوعها، وتعدد تجمعاتها الإقليمية وتباين ملامحها الاقتصادية والاجتماعية، يجعل من الملائم استخدام استراتيجية متعددة المداخل ومتعددة القاطرات ومتعددة السرعات لتحقيق التكامل.

وفي ظل الأوضاع الراهنة، نزعت بلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، فانفتح تجمع بلدان المغرب على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، وتجمع بلدان مجلس التعاون الخليجي على الاقتصاد العالمي، مباشرة من دون الدخول في ترتيبات إقليمية جادة في إطار المنطقة العربية، باستثناء اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولعل أحد المداخل الواقعية الذي يمكن أن يمثل القاسم المشترك بين تجمعات البلدان العربية، اهتداء بالعبر المستخلصة من تجارب التكامل الاقتصادي الخارجية[9]، هو مدخل التكامل القطاعي في بعض الصناعات الأساسية، وصناعات السلع الوسيطة، وبعض صناعات السلع المعمرة لمزيد من الترشيد والاستفادة من سعة الأسواق ووفورات الحجم.

وهكذا، يمكن أن تتعدد المداخل وتتعدد القاطرات في عملية التكامل على صعيد المنطقة العربية حتى يتبلور التقارب، سبيلاً إلى التلاقي، بين المبادرات أفقياً ورأسياً، ومشرقياً ومغاربياً وخليجياً[10].

◄ توجهات لإقامة بنية إنتاجية متينة من منظور التكامل العربي

في إطار التكامل القطاعي، يمكن البدء بتعميق التكامل الاستثماري في القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة المتقدمة التقانة، مع تغليب الاختيارات الكثيفة المعرفة والكثيفة المحتوى من حيث العمل اللائق. ويرتبط ذلك بالتركيز على مجالات التنمية الإنتاجية التي ترفد الأمن القومي مثل التنمية الزراعية الإنتاجية التي تفضي إلى تحصين الأمن الغذائي، والصناعات العسكرية الخادمة لبناء المنعة العربية.

ولتحقيق الأمن الغذائي والمائي تبرز ضرورة التركيز على الاستثمار العالي الكفاءة في القطاع الزراعي، باستخدام بذور محسنة ونظم ري حديثة واستصلاح سليم للأراضي. وهذا الاستثمار يحتاج إلى إمكانيات تمويلية كبيرة قد لا تتوفر في البلدان التي تملك المقوّمات الطبيعية لإنتاج المحاصيل الزراعية، إلا إذا كان هذا الاستثمار إقليمياً وعلى نطاق واسع. ولخدمة التكامل الإنتاجي العربي ينبغي العمل على تنمية السلاسل القيمية للمنتجات العربية وتوحيد المواصفات القياسية العربية للسلع والخدمات القابلة للتداول.

ويتطلب تطوير بنية إنتاجية متنوعة وقادرة على الوفاء بأغلب احتياجات الفرد والمجتمع وعلى المنافسة في العالم تحسين الكفاءة الإنتاجية في عموم الوطن العربي.

ويستلزم نجاح مثل هذه الاستراتيجية تضافراً وثيقاً بين دولة تنموية قادرة وفعالة، تقودها حكومة ديمقراطية حيوية، وتضم قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً، يتوخى الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية معاً، وتنبض بمجتمع مدني حر ونشط وفعال. وهذا المشروع التكامل بحد ذاته يقتضي إصلاحاً جاداً للخدمة المدنية وللحكم، لا سيما على المستوى المحلي، يتضمن ضبط الأسواق لضمان الصالح العام وحماية المنافسة بمحاربة الاحتكار.

وخلاصة القول إن فرص النجاح في مكافحة البطالة والفقر تتصاعد مع تنفيذ برنامج للاستثمار الكثيف في بناء رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي الواسع والعميق في عموم المجتمع. فمكافحة هذه المتلازمة الخبيثة ليست

بات تمتين التكامل العربي يتطلب بإلحاح إنشاء البنى الأساسية، الصلبة والناعمة، ومنها شبكات الطرق والسكك الحديدية، وتعميم الربط الكهربائي وشبكات الاتصالات الحديثة، الكفيلة بتيسير انتقال البشر والسلع والأفكار في عموم الوطن العربي

مهمة اقتصادية بالمعنى الضيق، ولكنها عنصر أساسي من مشروع متكامل للنهضة الإنسانية.

◄ نحو سوق عمل عربية متكاملة

نستكشف هنا سبل قيام سوق عمل إقليمية عربية متكاملة والآليات اللازمة لضمان كفاءتها حتى تسهم في القضاء على معضلة البطالة-الفقر في الوطن العربي. ومن أهم مقومات التكامل والكفاءة في سوق عمل عربية مشتركة، توفر الأدوات القانونية الملزمة والمؤسسات الفاعلة التي يمكن أن تتغلب على مسببات فشل سوق العمل الإقليمية حالياً.

ويتقدم البنية المطلوبة صوغ الأدوات القانونية اللازمة لضمان حقوق العمال المهاجرين، خاصة العرب، في بلدان الاستقبال العربية وفي بلدانهم. وإلى أن يتم صوغ الاتفاقات المنظمة لقيام منطقة المواطنة الحرة العربية، تقوم هذه الأدوات القانونية بتنظيم الهجرة للعمل في البلدان العربية على أن تضمن الاتفاقات، في الحد الأدنى، الحقوق والمعايير التي تضمنها الأدوات القانونية الدولية. ويُراعى في تطوير منظمة العمل العربية وجود جهاز فعال لمتابعة الالتزام بهذه الأدوات.

وفي حال قيام محكمة العدل العربية، فإنها يمكن أيضاً، باعتبارها محكمة لحقوق الإنسان، أن تختص بالنظر في النزاعات العمالية، خاصة تلك التي تنطوي على إهدار حقوق العمال المهاجرين.

كما يقترح إنشاء مؤسسة عربية للتشغيل أو تطوير المؤسسات القائمة لتتولى مقابلة العرض والطلب على العمل على صعيد الوطن العربي بكفاءة. ويقترح لهذه المؤسسة أن تعمل على مستويين: الأول دراسي تحليلي لقضايا سوق العمل على الصعيد العربي وسبل النهوض به؛ والثاني عملياتي كجهاز تشغيل وتبادل للعاملين على الصعيد العربي، يستقبل مواصفات فرص العمل الشاغرة في المشروعات والمؤسسات ومواصفات طالبي العمل، ويوفّق بينها.

والجدير بالذكر أنه قد قامت محاولة لإنشاء مؤسسة بهذه المواصفات في سياق منظمة العمل العربية، كان مقرها مدينة طنجة بالمغرب، ومن الضروري تلافي أسباب فشل تلك المؤسسة التي قامت لمكافحة إخفاق سوق العمل الإقليمي العربي، ولكنها انتهت لأن تكون من ضحايا فشل «العمل العربي المشترك».

◄ حماية البيئة الطبيعية والنسق الإيكولوجي المحيط بالمنطقة العربية لإنصاف الأجيال المقبلة

تبرز أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة، في تمكين الدول العربية من بلورة موقف عربي متجانس يشكل قوة سياسية قادرة على التفاوض في المحافل الدولية حول مختلف قضايا التنمية المستدامة، ويأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة الناتجة من شح في المياه ونقص في الغذاء ووفرة آنيّة في الطاقة، مما يتطلب إيجاد معادلة مناسبة للتوازن ما بين المياه والطاقة والغذاء.

والواقع أن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التابع لجامعة الدول العربية قد توصل إلى قرارات واضحة لحماية البيئة في الوطن العربي منذ عام 2007، ولكنها لم تر النور كحزمة إجراءات فعالة تشرف عليها منظمات عربية قادرة وفاعلة.

وبين حماية البيئة وتقوية البحث العلمي والتطوير التقاني تضافر قوي في الوطن العربي. ويمكن للربط بين التوجهين الاستراتيجيين لاكتساب المعرفة وحماية البيئة، أن يساهم في التغلب على عجز المياه في المنطقة من خلال دعم تطبيقات البحث العلمي والتطوير التقاني لتطوير تقانات نظيفة لاستخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر، ولاكتشاف أصناف المحاصيل الموفرة للمياه والقادرة على تحمل الملوحة، ونشرها وتطوير أساليب الري والتخصيب المناسبة.

كما يجدر إيجاد سبل لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوليد الطاقة المتجددة،

يتقدم البنية المطلوبة صوغ الأدوات القانونية اللازمة لضمان حقوق العمال المهاجرين في بلدان الاستقبال العربية وفي بلدانهم، على أن تضمن الاتفاقيات، في الحد الأدنى، الحقوق والمعايير التي تضمنها الأدوات القانونية الدولية

وتشجيع اعتمادها بديلاً اقتصادياً للوقود الأحفوري. فالمنطقة العربية تحظى بموقع جغرافي فريد يمكنها من توسيع استخدام الطاقة الشمسية لطول سطوع الشمس وقوّة أشعتها، ويمكنها من استخدام الطاقة المولدة من الرياح. وهذا الموقع يتيح لها طاقة متجددة لا تنضب شرط تطوير التقانات الاقتصادية الملائمة (الإطار 9-2).

ومن الممكن أن يؤدي التعاون الفعال بين الدول العربية إلى تقليل الهدر في الموارد المائية المشتركة من خلال مشاريع عربية تعظم الاستفادة من كل مورد، وتزيد من كفاءة استخدامه في أوجه التنمية المختلفة مثل إقامة مشاريع زراعية عملاقة لخدمة جميع الدول العربية وتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي.

التكامل العربي الثقافي والتربوي لنهضة إنسانية شاملة

يهدف التعاون العربي في مجالي الثقافة والتربية إلى بناء شروط المناعة الرمزية للأمة، سنداً لاقتصاد قوي وإرادة سياسية مستقلة. فالثقافة والتربية هما اللتان تكوّنان الأشخاص المبدعين وذوي الأخلاق المشجعة على العلم وعلى العمل. وفي حين تكوّن التربية العمال والكوادر القادرة على الإبداع العلمي، تعطي الثقافة أخلاق الإبداع والإنتاج والمناخ الميسر لهما حبّاً في العمل واحتراماً لشروط الانضباط الضرورية لكل فاعلية اقتصادية.

تأسيس مسار إنتاج المعرفة

بإمكان التعاون الثقافي والتربوي العربي أن يحقق للدول العربية ما عجزت عن تحقيقه منفردة، وهو إقامة مجتمعات المعرفة. والخيار مفتوح أمام العرب، إما اكتساب المعرفة أو القارعة.

فاستمرار الأوضاع الراهنة في منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية لا يمكن أن يؤدي، في عالم كثافة المعرفة، وتسارع تقادمها (معرفة الأمس لا تصلح لليوم)، وفي سياق العولمة المطردة، إلا إلى كارثة محققة، خاصة في منظوري التنمية الإنسانية، والنجاح في مواجهة تحديات الاحتلال الأجنبي والتبعية والتجزئة والتخلف.

ويمكن للتعاون العربي أن ييسّر تحقيق الشروط اللازمة للصحوة المعرفية وأهمها تبلور أنساق حكم تولي أولوية حاسمة لاكتساب المعرفة سبيلاً رئيسياً للتقدم، وتحوّل هذا التوجه إلى بيئة مجتمعية مؤازرة لمنظومة اكتساب المعرفة، تضمن الاحترام التام لحريات الرأي والتعبير والحريات الأكاديمية وحق الوصول إلى المعلومات. وتشمل عناصر هذه البيئة تقديم حوافز مجتمعية تثيب المساهمة في اكتساب المعرفة بسخاء، ومؤسسات مستقلة لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ولكن مُغناة بالموارد.

الإطار 9-2 نموذج طليعي: مدينة مصدر، أبو ظبي

بدأت حكومة أبو ظبي إنشاء مدينة مصدر «الخالية من الكربون» في عام 2007، كنموذج متكامل لما يجب أن يكون عليه «المجتمع الأخضر» الخالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الضارة. ويقدم هذا النموذج بيئة للعيش والعمل في مبانٍ صديقة للبيئة، مزوّدة بتقنيات تحلية مياه البحر، وإعادة تدوير المياه المستعملة، والتبريد بالطاقة الشمسية، والوقود الحيوي، وتقنيات أخرى للطاقة المتجددة.

وتتضمن الإنشاءات التي جرى تشييدها في مدينة مصدر:

- محطة الخلايا الكهرضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 10 ميغاواط لتغذية المدينة بالطاقة الكهربائية، وقد تم تدشينها في حزيران/يونيو 2009. وتعتبر أكبر محطة من نوعها في الشرق الأوسط.
- معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، وهو معهد مستقل مخصص للأبحاث الجامعية المتطورة في الطاقة والتقنيات المستدامة، وقد تم تدشينه في أيلول/سبتمبر 2009.
- يتوقع إنجاز المراحل المتبقية لاستكمال منشآت المدينة بحلول عام 2025.

المصدر: البوابة الإلكترونية لشركة مصدر، http://www.masdar.ae.

يهدف التعاون في مجالي الثقافة والتربية إلى بناء شروط المناعة الرمزية للأمة، سنداً لاقتصاد قوي وإرادة سياسية مستقلة

يمكن للتعاون العربي أن ييسّر تحقيق الشروط اللازمة للصحوة المعرفية

***

إزاء وحدة اللغة، يتيح مجال التعليم مساحة هامة للتعاون العربي، خاصة في إعداد المناهج والكتب وتقييم نواتج التعليم

غير أن هذه البيئة المؤازرة يصعب أن تقوم في غياب تغيير جوهري في مؤسسات اكتساب المعرفة المتقدمة القائمة في البلدان العربية حالياً، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتصبح كيانات مجتمعية مجيدة، ومبدعة، ومنتجة بغزارة، وقبل كل شيء آخر، ملتزمة بقضية التنمية الإنسانية وعزة الأمة.

وتكوين طليعة معرفية، خاصة في مجال العلم الاجتماعي الناقد، يمكن أن يكون الشرط الابتدائي، المستقل، الذي يطلق شرارة التحولات المطلوبة، وبناء نهضة عربية تتأسس على اكتساب المعرفة. ولكي تتكوّن هذه الطليعة المعرفية، يتعين تحقيق درجات أعلى من الانفتاح والتعاون الرسمي والشعبي العربي بين العلماء ومؤسسات الفكر والبحث العلمي بين البلدان العربية، أو ضمن كتلة فاعلة منها على الأقل.

وتتضمن رؤية إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة، وتوظيفها بكفاءة، في جميع مناحي البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، بدءاً بإصلاح النظم التعليمية بما يكفل التغطية الشاملة والنوعية الراقية، وكذلك القضاء على الأمية التعليمية، وإكساب مهارات التحليل والنقد بما يمهد لبناء ملكات الابتكار والإبداع.

ولتحقيق ذلك، من الضروري اعتماد برنامج عربي لإصلاح التعليم يقوم على النشر الكامل للتعليم الأساسي على نفقة الدولة، مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، وتوسيع نطاق تغطية التعليم بعد الأساسي، واستحداث نظام لتعليم الكبار مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور، وإيلاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني ومكافحة الأمية الحاسوبية.

ويلزم كذلك إيجاد وسائل تكفل تحسين نوعية التعليم في جميع مراحله، من حيث المحتوى والشكل والأسلوب والوسيلة، وتشمل تقييم المتعلمين والمعلّمين، بهدف إرساء مسار الحداثة والتميّز والإبداع، مدخلاً للإمساك بناصية المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في المجتمعات العربية ببنائها على ملكة الإبداع والابتكار.

وإزاء وحدة اللغة، يوفر مجال التعليم مساحة هامة للتعاون العربي، خاصة في إعداد المناهج والكتب وتقييم نواتج التعليم. وهذا النوع من التعاون يسهم في تخفيض كلفة إصلاح التعليم وإتاحته لجميع البلدان العربية، وخاصة تلك التي لا تملك الموارد الكافية لإنجاز الإصلاح، ويؤدي إلى الارتقاء بنظام التعليم في كل بلد عربي من خلال تبادل التجارب والتشارك في الموارد.

◄ المقايضة التاريخية بين المعرفة والنفط

تعيش المنطقة العربية حقبة تراجع تاريخي، قوامها نزعة إلى الاعتداد الزائد بالمال الزائل، الذي لا يكفي بحد ذاته لمشروع جاد للنهضة الإنسانية، ما لم تستثمر الثروة في اكتساب المعرفة المتجددة دوماً. وقد استشرى نمط استملاك الريع في عموم المنطقة العربية وإهمال مقوّمات النهوض الأخرى.

ويتعيّن أن يكون جلياً أن اقتراح مقايضة المعرفة بالنفط اقتراح منطقي وتاريخي بحق.

فالمعرفة مَعين لا ينضب ودائب التجدد لصناعة التقدم والنهوض، وهي العماد لبناء قدرة إنتاجية ذاتية دائمة التطوّر في هذه الحقبة من تقدم البشرية. ولن يستطيع أي بلد عربي وحده بناء قدرة متميزة في إنتاج المعرفة، وإنما هذا مشروع تتوقف فرصة نجاحه على تكامل القدرات في عموم الوطن العربي.

أما عائدات النفط الضخمة في البلدان العربية النفطية فيتوقف مصيرها على العديد من العوامل، مثل تطور حجم الطلب على النفط في العالم، ومدى النجاح في جهود التنقيب والاستخراج في جميع أنحاء العالم في المستقبل، ومدى التقدم في إنتاج مصادر الطاقة البديلة واقتصاداتها. وتفيد تقديرات الاحتياطي المؤكد ضمن حدود المعرفة الحالية، بأن الوقود الأحفوري في البلدان العربية ناضب لا محالة، والنفط الخام قد يخدم

جيلاً واحداً أو جيلين على الأكثر بفعل المغالاة في الاستهلاك المحلي. كما تدل أحدث المعلومات المتاحة على أن غالبية الاكتشافات الحديثة من مصادر الوقود الأحفوري يتوقع أن تكون في أمريكا الشمالية والجنوبية، فتصبح المنطقة العربية على هامش سوق النفط العالمية[11].

وإزاء هذه العوامل التي ترجح انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات النفطية، تبدو الاستعاضة عن النفط بالمعرفة مقايضة رابحة من منظور استمرار صناعة النهضة في الوطن العربي.

وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات من قطاع النفط والغاز في البلدان العربية المصدرة، ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت في عام 2011، نحو 683 مليار دولار أمريكي[12]. ويكفي تخصيص نسبة ولو ضئيلة منها لصندوق التكامل العربي، بهدف بناء مجتمع المعرفة الإنتاجي في عموم الوطن العربي، وإطلاق اللغة العربية والثقافة العربية من ضيق الركود إلى رحابة الحيوية، وحماية البيئة الطبيعية بما يضمن تواصل التنمية الإنسانية في الوطن العربي وإنصاف الأجيال المقبلة. ولو اقتصرت هذه النسبة في البداية على واحد في المائة لتوفر للصندوق حوالي ستة مليارات دولار في السنة.

ويُقترح أن يساهم صندوق التكامل العربي في بناء قدرة عربية في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ومن المجالات المرشحة لتعاون عربي فعال، البحث في بدائل الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولا سيما في تحلية المياه. ومن المجالات الهامة الأخرى صناعة البرمجيات العربية[13] والمحتوى على الإنترنت باللغة العربية. وقد أثبتت التجارب الماضية في التعامل مع صناعة البرمجيات في مراحلها المختلفة، أن انتشار تكنولوجيا المعلومات في البلدان العربية سيبقى محدود الأثر ما لم تنصهر في بوتقة اللغة الأم بمعناها الثقافي والاجتماعي، بحيث تكون اللغة العربية الأساس المتين لبناء مجتمع للمعلومات ينهض من قلب المجتمع العربي ويتخذ من لغته أداة للتعبير وغاية للتطوّر.

وسيساهم بناء قدرة عربية في البحث والتطوير في فتح سبل الاستفادة من الكفاءات العربية في الخارج، وتعزيز فرص استعادتها، إلى حين انتفاء أسباب نزوحها.

النهوض باللغة العربية

اللغة هي أداة كل تواصل بين البشر، وهذا التواصل هو أساس بناء الأمم الروحي لأنه وسيلة التبادل الرمزي المتزامن بين المتعاصرين، والمتوالي بين الخالفين والسالفين. وبذلك تكون اللغة أساس الوجود التاريخي للإنسان وللعمران. وعلى أهمية اللغة في قيام كلّ جماعة، لم تلق اللغة العربية العناية اللازمة من مؤسسات العمل العربي الرسمي، إذ ما زالت تعاني من مشاكل، تتطلب معالجتها عملاً جاداً للعودة باللغة إلى الدور المنشود. واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية لاثنتين وعشرين دولة، وأي محاولة لتطويرها لن يكتب لها النجاح ما لم تنطلق من تعاون عربي وثيق.

وهذا التعاون يشمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير. فالمطلوب هو وضع سياسة واضحة لإنتاج المحتوى الرقمي المعرفي العربي في مختلف المواضيع، وتعزيزه ونشره، بحيث تكون شبكة الإنترنت مصدراً موثوقاً للمعلومات باللغة العربية كما هي في لغات أخرى.

ومن المشاريع الأخرى الجديرة بالاهتمام بناء مدونة للغة العربية[14] تضم مجمل الكلام العربي، قديماً وحديثاً، بما يغطي جميع فروع المعرفة على مدى حقب تاريخية تتجاوز خمسة عشر قرناً، مُخزّنة رقمياً للتصفح والبحث عبر الحاسوب. ويمكن استخدام هذه المدوّنة لوضع بنية أساسية حديثة للغة العربية تساهم في دفع عجلة التقدم المعرفي في الوطن العربي من خلال الإبداع، وهو أحد أسس النهضة، ومعينه اللغة الأم.

وقد فتحت العلاقة بين الحاسوب واللغة منهجاً جديداً مكّن العلماء والمتخصصين اللغويين من بناء مدونات للغة الإنكليزية كان

لن يستطيع أي بلد عربي وحده بناء قدرة متميزة في إنتاج المعرفة، وإنما هذا مشروع تتوقف فرصة نجاحه على تكامل القدرات في عموم الوطن العربي

لن تكون نهضة للأمة العربية دون إصلاح ثقافي يمكّنها من استئناف روح المبادرة التاريخية، بوصفها الشرط الذي لا بد منه في كل تجديد وإبداع

لها دور في النهوض باللغة والمعرفة، بل بمختلف نواحي الحياة.

ولم تُتخذ الخطوات الأولى بعد لبناء مدونة اللغة العربية. والتأخر في اتخاذ هذه الخطوات يعني تأخراً حتمياً للغة العربية في مجالات العلوم وتطبيقاتها الحديثة. والمنتظر أن يعزز بناء مدونة اللغة العربية مكانة الوطن العربي، كما سيمكن العرب من سبر أغوار العلوم والتكنولوجيات الحديثة بمزيد من الثقة والكفاءة أسوة بالناطقين باللغات الأخرى الرئيسية في العالم.

◄ الاجتهاد الفقهي المؤازر لنهضة إنسانية[15]

❯ الإسلام بما هو إصلاح دائم

لن تكون نهضة للأمة العربية من دون إصلاح ثقافي يمكّنها من استئناف روح المبادرة التاريخية، بوصفها الشرط الذي لا بد منه في كل تجديد وإبداع. وهذا الإصلاح ضروري لاستنباط حلول تساعد على التخلص من التبعية من حيث هي بنية فكرية وثقافية، فتخرج الأمة من الصراع السطحي المتردد بين الرفض الانفعالي والتقليد الانفعالي لما أبدعته الحضارات الأخرى أو حتى للماضي الذاتي أو الاثنين معاً.

والإسلام يتخلّى عن خصائصه الثورية ما لم يكن إصلاحاً دائماً، يفكك بالنقد التقاليد المذهبية والمؤسسية التي أفسدت الفكر الديني والعمل وجمّدتهما بعقائد تزعم أنها صادرة عن الوحي، وتلك التي أفسدت الفكر الطبيعي والعمل وجمّدتهما بعقائد تزعم أنها صادرة عن العقل. وتطبيق هذا الإصلاح المتواصل يتطلب تجاوز سطح الأقوال والأفعال للوصول إلى معانيها العميقة التي ينبغي استخراجها من فهم الطابع الثوري للإسلام. فبفضل العلاقة التي حددها الإسلام بين الغايات الدينية المفارقة والأدوات التاريخية المحايثة، جعل الإسلام تحقيق قيمه فعلاً تاريخياً متصاعداً، نقيضاً للرؤية التي تعتبر المستقبل الإنساني عملية هبوط تبتعد عن عصر ذهبي ابتعاداً ينتهي ضرورة إلى الانحطاط. ويعتمد هذا الصعود الدائم على الجهاد في العمل بديلاً

الإطار 9-3 **ومضات من الخليج والجزيرة العربية**

في حقب سابقة، قامت بعض البلدان العربية بدور محمود في دعم جهود نشر التعليم في البلدان العربية في مجلس التعاون الخليجي، وفي استقبال مبعوثين عرب للدراسة فيها. وهذا التفاعل أنتج في مراحل سابقة لحمة وثيقة بين قيادات بلدان الخليج، ومعلمين وأقران لهم من البلدان العربية الأخرى، وعزز الحس القومي في عموم الوطن العربي.

وفي حقبة الوفرة المالية، قدّمت البلدان العربية في مجلس التعاون الخليجي دعماً مالياً وعينياً من النفط المجاني أو بأسعار منخفضة، للبلدان العربية الأقل حظاً في الوفرة المالية.

وفي الأعوام القليلة الماضية، سجلت بعض البلدان العربية حيث الوفرة المالية بوادر هامة للارتقاء بالنظم المعرفية، حيث تُعد جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية ضمن أفضل 400 جامعة في العالم. ومن هذه المبادرات جامعة الملك عبد الله للدراسات العليا والبحوث المتقدمة المزمع إنشاؤها في المملكة.

وشهدت إمارة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات الداعمة لنهوض الثقافة العربية، منها جائزة الشارقة للإبداع العربي، وهدفها اكتشاف المواهب الشابة العربية في مجالات القصة القصيرة، والشعر، والنقد، وأدب الطفل، والمسرح، والرواية؛ ومعرض الشارقة الدولي للكتاب الذي أكمل عامه الثاني والثلاثين ولا يقتصر على التسويق والترويج للكتاب العربي، بل يحتضن فعاليات فكرية وأدبية وإبداعية أيضاً.

المصدر: فريق إعداد التقرير؛ http://www.sdci.gov.ae/awards4.html.

عن السلطة الزمنية المعصومة، والاجتهاد في النظر بديلاً عن السلطة الروحية المعصومة.

وآل تطور الفقه الإسلامي إلى نظرية في الشريعة من حيث هي روح الأخلاق والتشريع بدلاً من أن تكون مدونة قانونية. وهذا المنظور هو الطريق إلى خروج الثقافة الإسلامية من أزمتها. فالشريعة الإلهية لا تقبل الرد إلى الفقه بمعناه التقليدي. إنما هي روح الأخلاق وأخلاق الحقوق التي في ضوئها ينبغي أن يفهم التشريع النصي، كونه نماذج تؤثر بصفاتها الخلقية لا بمضمونها الحكمي. هذا هو المنظور الذي يقبل التعميم على كل تشريع، سماوياً كان أو وضعياً، لأنه يتأسس على مقاصد ومبادئ كلية مشتركة بين معاني الوحي التي لا يمكن استنفادها، وتطور التأويل العقلي لقوانين الظاهرات الإنسانية والطبيعية بهدي من نور المبدأ الخلقي؛ لأن الأمة هي السلطة الروحية الوحيدة، وليس الفقهاء إلا مستشارين فنيين مثل أي خبير في مجالات الحياة الأخرى.

وينبغي أن يؤدي إصلاح الفكر النظري ومؤسساته إلى إجراءين عاجلين. الإجراء الأول هو الإصلاح المذهبي، ويكون علم أصول الدين بمقتضاه فلسفة تحررية تطلق الإنسان طلباً للحقيقة والجمال، فلا يبقى هذا العلم دفاعاً عاجزاً عن صياغة متحجرة للمعتقد، نتيجتها الوحيدة في التاريخ هي الفوضى الروحية. والإجراء الثاني هو الإصلاح المؤسسي الذي يكون النظام التربوي والنظام السياسي بمقتضاه نظاماً تحررياً كونياً.

كما ينبغي أن يؤدي إصلاح الفكر العملي ومؤسساته إلى إجراءين عاجلين من الطبيعة ذاتها. الإجراء الأول هو الإصلاح المذهبي الذي يصبح بمقتضاه علم أصول الفقه فلسفة القيمة التحررية التي تطلق الإنسان طلباً للحق والفاعلية، فلا يبقى هذا العلم دفاعاً عاجزاً عن صياغة وثوقية لمنهجية استخراج الأحكام من النصوص، تلك المنهجية التي كانت نتيجتها الوحيدة في التاريخ الفوضى المدنية. والإجراء الثاني هو الإصلاح المؤسسي، الذي يصبح بمقتضاه النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي نظام عدالة وإبداع، بعيداً عن التعسف والقهر.

وهذه الإصلاحات المذهبية لا تستقيم إلا باستعادة الوظائف التي ينبغي أن يؤديها العقل النظري والعقل العملي ليصبح الاجتهاد والجهاد مطابقين لمفهوم الإصلاح الدائم.

فالاجتهاد ينبغي أن يكون أكثر كلية من حصره في المنهجية الفقهية لاستنباط الأحكام من النصوص، ويجب ألا يقتصر على نوعيه التقليديين وهما الاجتهاد الأصغر أي الاجتهاد الفقهي، والاجتهاد الأكبر أي اجتهاد الخلق الديني. والجهاد يجب ألا يقتصر على الجهاد الأكبر أو العبادة والعمل الخلقي، والجهاد الأصغر أو القتال في سبيل الله. بل ينبغي أن يتضمن كل من الجهاد والاجتهاد أبعاداً أخرى، تتعلق بشروط تحقيقهما، وهي العلم النظري أي علوم الطبيعة، والعلم العملي أي العلوم الإنسانية. أما الشرط الإضافي الثالث، فهو العقل المستنير للاجتهاد، والإرادة الحرة للجهاد.

ومع استئناف الاجتهاد والجهاد بمعناهما الواسع يمكن تجاوز العلاقة الشائكة بالماضي الذاتي وبالحاضر الغريب، وبناء جسر كوني يمكّن من استيعاب التجارب الإنسانية من دون عقد تجاربها التي تجاوزت حدود النمو الذاتي الخلقي والسياسي. فكل مغالاة في التشبث بالخصوصية المنافية للقيم الكونية مرضية؛ والثقافة إذا سيطر عليها العامل الأجنبي تظل الكلية فيها كلية زائفة لأنها تعميم لجزء ليس لتعميمه مسوّغ عدا كسل المقلدين وعقم الإبداع فيهم، فضلاً عن عنف صاحبه في فرضه.

جدول أعمال للاجتهاد الفقهي

الغرض هنا هو تشجيع وإثابة الاجتهادات الفقهية التي تصب في دعم النهضة الإنسانية

الشريعة الإلهية هي روح الأخلاق وأخلاق الحقوق التي في ضوئها ينبغي أن يفهم التشريع النصي، كونه نماذج تؤثر بصفاتها الخلقية لا بمضمونها الحكمي

***

كل مغالاة في التشبث بالخصوصية المنافية للقيم الكونية مَرَضية

الثقافة إذا سيطر عليها العامل الأجنبي تظل الكلية فيها كلية زائفة لأنها تعميم لجزء ليس لتعميمه مسوّغ عدا كسل المقلدين وعقم الإبداع فيهم، فضلاً عن عنف صاحبه في فرضه

حيث الحرية والعدل والحكم الديمقراطي الصالح، واكتساب المعرفة، ونهوض المرأة.

فمن عظمة مبادئ الإسلام أنها تقبل التفسير، تيسيراً للتكيّف مع مستجدات العصر. ولكن الذين يتولّون التفسير هم بشر، قد لا يخلو تفسيرهم من هوى أو غرض.

وقد أصبح لهذا التوجه أهمية ملحة لسببين. الأول هو كون الدين مكوناً رئيسياً في النسيج الثقافي والوجداني للعرب. والثاني هو أن تيارات الإسلام السياسي قد حققت نجاحات في بعض بلدان المد التحرري العربي، مما ولّد تخوفاً لدى فئات في تلك المجتمعات تخشى الانتقاص من حقوقها الشخصية، وحتى المدنية والسياسية.

والخيار المطروح على البلدان العربية هو بين قطبين. الأول، هو الإلهي الثابت والمقدس والمعصوم، ويتمثل في المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية السمحاء[16]، والتي تعني العقل والعدل والإخاء والمساواة والمحبة والتراحم. أما الثاني، فهو البشري والمتغيّر، وقد تمسّه أهواء البشر وغاياتهم، وهو أحكام الفقه التي يتوصل إليها بشر يجتهدون في تفسير الشريعة، ومنه المستنير والميسِّر، الذي يمكّن من التقدم في القرن الحادي والعشرين من مسيرة البشرية، ومنه ما قد لا يخلو من المتشدد والمعسِّر والرجعي الذي يكرّس للتخلف.

والمؤكد أن الهوية المجتمعية التي ستسعى التيارات الإسلامية الصاعدة في بعض البلدان العربية لوسم المجتمع بها ستقع بين هذين الحدين. والأمل هو في الاقتراب من القطب الأول، حيث الجنوح إلى القطب الثاني يمكن أن يجر البلاد إلى وهدة العذاب والتخلف التي سقطت فيها بلدان تحت سطوة أنظمة حكم لاديمقراطية باسم الإسلام.

◄ إنهاء الفصام بين التحديث والتأصيل

انعكس الصراع بين الأنظمة المستبدة، الدينية والعلمانية، في البلدان العربية، انفصاماً ثقافياً بين التأصيليين والتحديثيين. وبينما أدى إفراط العلمانيين إلى تنفير البعض من الحداثة، التي لم يروا منها إلا الوجه الشكلي، وحبّب إليهم الهروب منها إلى الأصيل، أدّى إفراط أصحاب المرجعية الدينية إلى تنفير الشعوب من الدين الذي لم يروا منه إلا الرسوم الشكلية، وحبّب إليهم الهروب إلى الدخيل[17].

وقد اشتد الصراع بين الفريقين، دعاة التحديث ودعاة التأصيل، بعد نجاح الثورات العربية، عندما شرعت القوى الصاعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية، وخاصة صياغة الدساتير الجديدة، فاستحال الخلاف إلى فصام في مناخ الأمة الروحي أغرقها في صراع مقيت حاد بها عن مهمتها الرئيسية في البناء الجديد. وانتهج الطرفان نزعة اجتثاثية للآخر، بحيث بات الحداثي لا يتصور المسلمين قادرين على دخول الحداثة إلا بشرط الخروج من كل ما يمثّل ذواتهم الحضارية المستقلة، تحديداً الإسلام والعروبة، وبات التأصيلي يرى أن غيره لا يكون إنساناً إلا إذا رأى رأيه واعتقد معتقده.

والمخرج من هذا الفصام هو بالعزوف عن المقابلة بين الحداثة والأصالة، والعمل على التخلص من المغالاة في الحداثة والمغالاة في الأصالة، للانتقال إلى الحداثة الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة، وتعني توافقاً تاماً بين حقوق الإنسان ومقاصد كل شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل. فالشرع والعقل كلاهما يسعى إلى الحقيقة في العلم والعقيدة، ويريد تحقيقها من خلال العمل والشريعة[18].

◄ إعلام مؤازر للتكامل والنهضة

الإعلام هو من أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق استراتيجيات التكامل العربي. ففي عالم اليوم يصعب أن ينجح مشروع إن لم يؤازره الإعلام منذ البداية، بإقناع المستفيدين منه، وبصد المحاربين له. فالإعلام، وهو الحديث المصاحب لكل حدث، خبراً وتحليلاً وتأويلاً، يكاد يكون أهم من الحدث نفسه. فلم تعد وظيفة الإعلام الأصلية هي الأساس بل باتت ثانوية، إذ

تحول إلى أداة فعل وليس مجرد حكاية عن الفعل. والإعلام بوسائله الحديثة يمكن أن ييسّر سياسة التكامل والاتحاد في جميع المجالات، متجاوزاً الحواجز الحدودية التي حاولت الأنظمة العربية فرضها على الوطن.

فالفضائيات العابرة للأقطار خلقت نواة فضاء عربي مشترك، وإن شط بعضها أحياناً، وقد نجحت في توسيع المجال العربي، إذ أسهمت في توحيد الشباب العربي توسلاً للفن الحديث وللأفكار الدينية، وكذلك تضامناً في الأحداث الوطنية الكبرى التي اهتز لها الوجدان العربي، كالحروب المتتالية على المنطقة العربية.

وتعميقاً لدور الإعلام في دعم التكامل العربي، يقترح أن تؤسس فضائيات تعليمية وتكوينية وجامعات افتراضية تسهم في إيجاد المجال للتفاعل الإنساني الصحي والغني في فضاء متنوع ضمن الوحدة.

◄ ثقافة تحتفي بالتنوع وتئد الفتنة

اشتدت في الحقبة السابقة النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية في البلدان العربية، وصل بعضها حد القتل أو الاقتتال الأهلي. وتعود جذور هذه العصبيات إلى الحقبة الاستعمارية التي انتهجت سياسة «فرّق تسُد» مفتّتة الأوطان ثقافياً عندما لم تتمكن من تقسيمها جغرافياً. واشتدت هذه العصبيات تحت حكم محلي تسلطي انتهج السياسة ذاتها، واتخذ ضامنة لاستمرار الحكم تأليب جماعة من أبناء الشعب ضد أخرى. وسعياً وراء الدعم الإقليمي، صوّرت هذه الأنظمةُ الجماعةَ المعارضة لها على أنها امتداد لقوى إقليمية منافسة تسعى إلى تقويض النظام العربي. وأصبح التشكيك المتبادل في ولاء هذه الفئة أو تلك للوطن والأمة، لغة يتردد صداها في أكثر من بلد عربي.

وكان للاحتلالات الأجنبية دور آخر في تأسيس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية والقومية. فإسرائيل منذ نشأتها حاولت زرع الفتنة بين الفلسطينيين من سكانها من خلال تبني سياسات تميّز في المعاملة، على سبيل المثال، بين المسلمين والمسيحيين والدروز والبدو. والاحتلال الأمريكي للعراق أدخل المحاصصة في الحكم لأول مرة، محولاً الشعب العراقي إلى شيعة وسنة وأكراد، في وضع لا يزال العراق يعاني من ذيوله حتى هذا اليوم. وهكذا يتفاقم التمزق الطائفي بين فئات الشعب الواحد، الذي كرسه الاحتلال الأمريكي منذ اللحظة الأولى، إلى أقصى مداه وأسوأ عواقبه في العراق، حيث التقاتل لم ينحصر بين السنة والشيعة، بل امتد إلى فصائل داخل أتباع كل من المذهبين. وينذر الصراع المستعر الآن في الجمهورية العربية السورية حول الهوية بعواقب وخيمة.

وتسببت الفتن الطائفية بخسائر جسيمة في البشر وأهدرت فرصاً للتنمية الإنسانية الحقيقية وباتت تشكل أحد أهم معوقات النهضة الإنسانية. والأسلوب الأنجع للتغلب على هذه الانشقاقات المجتمعية يكمن في الإصلاح السياسي الذي يستند إلى حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة المتساوية، والإصلاح الثقافي الذي يعلي ما يجمع لا ما يفرق، ويحتفي بالتنوع ويعترف بحقوق الأقليات القومية في ظل دولة القانون والحق. فإذا ما توقف أبناء هذا الوطن عن أن يكونوا عرباً «فلن يصبحوا سويسريين ولا إنكليزاً، بل

المخرج هو بالتخلص من المغالاة في الحداثة والأصالة، والانتقال إلى الحداثة الأصيلة، وتعني توافقاً تاماً بين حقوق الإنسان ومقاصد كل شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل

الإطار 9-4 **في الفتنة تضل رجال بعد سلامة**

«إنما بدء وقوع الفتن أهواء تُتّبع، وأحكام تُبتدع».
«عضّت الفتنة أبناءها بأنيابها».

(في الفتنة) «تزيغ قلوب بعد استقامة، وتضلّ رجال بعد سلامة. وتختلف الأهواء عند هجومها، وتلتبس الآراء عند نجومها (ظهورها). من أشرف لها قصمته، ومن سعى فيها حطمته. تغيض فيها الحكمة، وتنطق فيها الظلمة. يهرب منها الأكياس (الأذكياء أو النبهاء)، ويدّبرها الأرجاس. تُقطع فيها الأرحام ويفارق عليها الإسلام. بريّها سقيم، وظاعنها مقيم».

المصدر: الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة.

سيصبحون مسلمين ومسيحيين وسنة وشيعة وعشائر جنوب وعشائر شمال ... وهي انتماءات إذا ما تم تسييسها لا تمنع إنتاج ديمقراطية فحسب، بل تعرقل نشوء مجتمع حديث وتدفع بأحد اتجاهين: الوحدة المفروضة بواسطة الاستبداد أو التفتت والانفصال إلى دول طائفية أصغر من أن تتسع لمفهوم الدولة الحديثة ومن أن تواجه متطلّبات العالم الحديث»[19].

* * *

الأسلوب الأنجع للتغلب على الانشقاقات المجتمعية يكمن في الإصلاح السياسي الذي يستند إلى حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة المتساوية، والإصلاح الثقافي الذي يعلي ما يجمع لا ما يفرق

فوّتت الدول العربية على نفسها فرصاً هائلة كان يمكن للتكامل العربي أن يتيحها لبناء وطن ناهض يصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية لكل مواطن عربي. وكانت كل فرصة تُهدر تعمّق من خيبة العمران التي حلت بالبلدان العربية، فتزداد الاستباحة الخارجية لقلب الوطن العربي وتنتشر في أطرافه. ومع كل فرصة تضيع، كانت الفجوة التنموية بين البلدان العربية وبلدان نامية أخرى كانت أقراناً لها قبل جيل أو جيلين، تتسع حتى تجذّر في الوطن العربي مسار خبيث من الاستباحة والفرقة والقهر والتخلف.

وليس بالأمر اليسير تجاوز خيبة العمران الحالّة والتحرر من حقب الانحطاط الماضية. وما من سبيل لنقض المسار الراهن إلا بنهضة تشمل جميع مناحي البنية المجتمعية والمبادئ القيمية، نهضة تستند إلى إحياء مبدع للثقافة العربية المستنيرة، يكون قوامها الحكم الديمقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسان في العيش الكريم والرفاه المادي والمعنوي، شرطاً للكرامة الإنسانية.

أما السبيل الرئيسي لهذا النهوض فهو التكامل العربي الفعال، بأوسع آفاقه، الذي ينهل من إرث حضاري وتاريخي مشترك لا يتوفر لأي مجموعة من البلدان المتجاورة في العالم المعاصر، فيقرّب بين نظم العمران العربية حتى تلتئم في منطقة واحدة للمواطنة الحرة العربية تمكّن كل عربي من حقوق المواطنة الكاملة في جميع بلدانها. فبهذا التكامل فقط، يمكن للدول العربية أن تنجح في امتلاك جلّ مقومات النهضة من إرادة حرة، وعلم مبدع، وقدرة حقيقية لا وهمية، وحياة دائمة التجدد لا وجود حر ومستقل للإنسان من دونها.

والغاية من هذا التقرير، هي تقديم مشروع يكسر الحاجز غير المرئي الذي كبّل التكامل العربي وحصره في المجال الاقتصادي بالمعنى الضيق والقاصر حتى عن مفهوم اقتصادي تنموي؛ مشروع يجعل من التكامل العربي قاطرة فاعلة للنهضة الإنسانية الشاملة وجسراً تعبر به الأمة إلى مبتغاها.

التكامل العربي ليس فكرة جديدة يدعي التقرير حق ملكيتها. إنما هو موضوع تكرر طرحه حتى بلغ حد الابتذال أحياناً، لكثرة ما طرأ على معناه من تشويه في الممارسة العملية للأنظمة العربية فكاد يفرغ من مضمونه. وفي مسيرة أمة عريقة مثل الأمة العربية، تصبح الحاجة إلى إعادة طرح فكرة التكامل أكثر إلحاحاً إذا كان مستوى تبنيها أو العمل بها دون ما تتطلبه أهمية دورها لمصير الأمة، أو إذا تغيرت ظروف الأمة وأحوالها.

وها هي الأمة اليوم تشهد براعم مثل هذا التغيّر مع الوعي الجماهيري المتصاعد الذي تعيشه في مرحلة المد التحرري العربي، والواعد بإتاحة الأساس القانوني والمؤسسي القادر على حمل هذا المشروع نحو اكتماله، معيداً الوطن العربي إلى مكانة متميزة ومستحقة في العالم بمعايير العصر.

فعلى الرغم من تعثر الحال الآن، يصعب أن تتمكن قوة أياً كانت من إجهاض الانتفاضات العربية الشعبية التي انطلقت في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، احتجاجاً على القهر والإفقار والظلم الاجتماعي، وتوقاً إلى الحرية والعدل والكرامة الإنسانية للجميع على

الأرض العربيـة. فبفضـل ما حققته هذه الانتفاضات من بـوادر نجاح حتى الآن، كسرت حاجز الخـوف الذي أقامه الحكم التسـلطي، وخلقت إنسـاناً عربياً جديداً مـدركاً لحقوقه وأكثر إيماناً بقدرتـه عـلى تحصيلهـا. ولـم يعد بإمـكان أحد أن يخضـع الشـعوب العربيـة فيعيدها إلى أسر الاسـتبداد والاسـتعباد، وخاصة الأجيال الشـابة، فتيات وفتيان صنعوا نجاحـات المد التحرري العربـي، وذاقوا طعـم الحرية بعد القهر.

وقد تبدو فكرة التكامل، خاصة عند أخذه بمعناه الشـامل، مجرد خيال في وضع يطغى عليه التشرذم في المشـهد العربي والتمزق في بعض بلدانه. لكن هذا الوضع أدعى إلى شـحذ الهمم منه إلى الاسـتكانة. فعندما تتقاذف سـفينةَ الوطن أمواجٌ عاتيةٌ في بحر هائج، تكون هذه السـفينة في أشـد الحاجة إلى بوصلة ملاحية تحدد وجهتها نحو المقصد وتهدي الرحلة الطريق إلى الشـاطئ.

ومـن هنا يكـون طرح فكرة التكامل مجـدداً بمثابة الصوت المذكر، الحامل الرسـالة، والداعم للوعـي العربي المتنامي بالحاجة إليه. وهـذا هو مقصد هذا التقرير.

فمنتهى هذه المسـيرة العسـير إلى بر الأمان مقصد يستحق العناء، واغتنام الفرص التي لا تزال متاحة هو، على الأقل، طريق أسلم من الوقوف على أطلال الضائع منها في الآتي من الأيام.

اغتنام الفرص التي لا تزال متاحة، لهو طريق أسلم من الوقوف على أطلال الضائع منها في الآتي من الأيام

الحواشي

الفصل الأول

التكامل العربي: مفاهيم وآفاق

1. القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 70.
2. القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية 74.
3. مستقى من بن الحاج الطاهر، بدون تاريخ، http://www.alrashad.org/issues/04/04-Tahir.htm.
4. ابن خلدون، المقدمة، ص 27.
5. المرجع السابق، ص 35.
6. المرجع السابق، ص 34.
7. المرجع السابق، ص 34.
8. UNDP, 1990.
9. World Bank, 1999.
10. ILO, 1999.
11. تقتضي بعض مجالات البحث والتطوير التقاني الفائقة التقدم حجماً مؤسسياً وتمويلاً من الضخامة بمكان يستعصي على بلد واحد، ولو كان من البلدان المتقدمة. وتشمل تلك المجالات الفيزياء النووية، والفضاء، وطاقة الاندماج. ولذلك قامت مجموعات من الدول المتقدمة بتجميع إمكاناتها لإقامة مراكز متخصصة في هذه المجالات، ومنها المركز الأوروبي للبحث النووي (CERN) في جنيف، ويعد أكبر مراكز البحث في الفيزياء الجزيئية في العالم؛ ومحطة الفضاء الدولية. وهذه نماذج يمكن للبلدان العربية أن تحتذي بها للدخول في مجالات البحث والتطوير التي تتعدى إمكانات البلد الواحد منفرداً.
12. Deutsch and others, 1969.
13. بتصرّف عن De Lombaerde and Van Langenhove, 2007.
14. النجفي، 1977، بتصرّف؛ والملحق الخامس.
15. Lawrence, 1996.
16. منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات الترتيبات التجارية التفضيلية، http://ptadb.wto.org/?lang=1.
17. Blomström and Kokko, 1997.
18. Balassa, 1961.
19. الملحق الخامس.
20. Yifu Lin, 2012.
21. الإمام، 2004.
22. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعية للتقرير.
23. يُعنى اقتصاد المعرفة بتوظيف المعرفة لإنتاج مقومات الرفاه الإنساني. ويعود المصطلح إلى بيتر دراكر عنواناً للفصل الثاني عشر في كتابه «عصر الانكسارات» (Drucker, 1969)، وهو يرجعه إلى الاقتصادي فريتز ماخلوب، ويرجع بداياته إلى فكرة الإدارة العلمية التي طورها فردريك تايلور. ويعد اقتصاد المعرفة تطويراً لأفكار سابقة مثل مجتمع المعلومات. وتتطلب النقلة إليه التكيف مع اقتصاد عالمي تُشكل فيه المعرفة والإبداع مورداً لإنتاج مقومات الرفاه الإنساني لا يقل أهمية عن الموارد الاقتصادية الأخرى وقد يتفوق عليها.
24. يمكن النظر مثلاً إلى Rooney and others, 2012.
25. تضم منطقة «شينغن» (Schengen) التي لا تتطلب تأشيرات دخول 26 دولة، منها عدد من دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، وقد وقعت الاتفاقية في عام 1985 في المدينة التي تحمل اسمها، في لكسمبرغ.
26. مستقاة من مقال لأبو يعرب المرزوقي بعنوان «قفزة التاريخ العربي الحالية، ما منطقها؟»، وارد في المرزوقي، 2012.
27. جامعة الزيتونة، http://www.uz.rnu.tn/ar/feature.asp?cid=75؛ جامعة الأزهر، http://www.azhar.edu.eg/pages/history.htm.
28. أمين، 2010، ص 51.
29. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

الفصل الثاني

التكامل الرسمي العربي في الاقتصاد

1. النصوص الكاملة للاتفاقات المذكورة في هذا الفصل متاحة على http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/LAS/las/las_ar_aln/arab_legal_network_agreements/?WCM_Page.ResetAll=TRUE.
2. نص الاتفاقية في الملحق الثاني.
3. جامعة الدول العربية، ملحق خاص بشأن الاتفاقات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية، http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/2c32108049c0e61f99449d526698d42c/legalnet-2-2-8.pdf?MOD=AJPERES.
4. صدّقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في عام 1981 سبع عشرة دولة هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن. وانضمت الجزائر إلى الاتفاقية في عام 2009 ليصبح عدد أعضائها ثماني عشرة دولة عربية، فيما لم تصدق عليها بعد كل من جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا.
5. النظام المنسق للتعرفة الجمركية هو نظام دولي يُستخدم لتوصيف السلع الزراعية والمنتجات غير الزراعية وفق رموز رقمية طوّرتها منظمة الجمارك الدولية (بروكسل، 14 تموز/يوليو 1987) وعدّلتها في منتصف عام 2002. وبمقتضى هذا النظام، تُمنح المحاصيل الزراعية، وعددها 1,168 سلعة، والسلع غير الزراعية، وعددها 6,391 سلعة صناعية، المتداولة دولياً مرادفاً رقمياً محدّداً لتعريفها، ويجري تجميعها ضمن فئات سلعية وإدراجها في أحد الفصول

المكوّنة لهذا النظام، وعددها 98 فصلاً. ويشمل النظام 176 بلداً واتحاداً جمركياً.

6. International Trade Centre, forthcoming.

7. عرّف اتفاق الغاتس (GATS) التجارة في الخدمات بأنها توريد للخدمة وفقاً لأربعة أشكال هي: من أراضي عضو إلى أراضي أي عضو آخر؛ في أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة من عضو آخر؛ من خلال مورد خدمة من عضو ما موجود تجارياً في أراضي أي عضو آخر؛ والشكل الرابع، الذي يقضي بتوريد الخدمة بوجود أشخاص طبيعيين من موردي الخدمة من بلد معين عضو في منظمة التجارة العالمية في أراضي بلد عضو آخر.

8. إعلان القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية بالكويت في عام 2009، وجرى تأكيد ذلك في إعلان قمة شرم الشيخ في عام 2011 (الملحق الرابع).

9. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السوق الخليجية المشتركة، http://www.gcc-sg.org/index13ac.html?action=Sec-Show&ID=36.

10. حسابات الإسكوا، باستخدام قاعدة بيانات BACI.

11. حسابات الإسكوا، باستخدام قاعدة بيانات BACI.

12. يمكن النظر، على سبيل المثال، إلى مسودة اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، http://eeas.europa.eu/delegations/syria/eu_syria/political_relations/agreements/index_ar.htm.

13. حسابات الإسكوا، باستخدام قاعدة بيانات BACI.

14. World Bank, 2011a.

15. البنك الدولي، قاعدة بيانات الهجرة الثنائية في العالم، http://data.worldbank.org/data-catalog/global-bilateral-migration-database.

16. الجدولان الإحصائيان 7-4 و7-5.

17. حسابات الإسكوا المفصلة في الجداول الإحصائية.

18. من الأهمية الإشارة إلى ضرورة توخي الحذر في استخدام هذه المؤشرات بصفة مطلقة، إذ تصعب المقارنة فيما بينها للاختلاف الكبير بين المنطقة العربية والمنطقتين الآسيوية والأمريكية من ناحية عدد السكان ونسبة الفقر. وفي حال أخذ عدد السكان ونسب الفقر في الاعتبار، تحل صناديق التنمية العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الموارد المالية قبل بنك التنمية الأفريقي أي بعد بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأمريكي الإقليمي. والأرقام مجمّعة من مصادر المنظمات المعنية.

19. الملحق الرابع.

20. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.

21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، http://www.dhaman.org.

22. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2012؛ African Development Bank, 2012.

23. Inter-American Development Bank, 2011.

24. TheCityUK, 2012.

25. ESCWA, 2009.

26. البنك الدولي، 2012.

27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

28. مزيد من المعلومات في الملحق الخامس.

29. United States Federal Register, 1996.

30. بيانات مركز التجارة الدولية، http:// www.trademap.org.

31. المرجع السابق.

32. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات كومتريد (COMTRADE).

33. الجدول الإحصائي 4.

34. الجدول الإحصائي 4.

35. الجدول الإحصائي 5.

36. الجدول الإحصائي 5.

37. صندوق النقد العربي، 2012.

38. الجدول الإحصائي 11.

الفصل الثالث
التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى

1. Howard, 1963.
2. Porath, 1986, pp. 230-233.
3. Martini, 1962, pp. 126-127.
4. Nicosia, 1985, pp. 191-201.
5. Buzan and Waever, 2003, p. 216.
6. خوري، 1988، ص 350.
7. Monroe, 1981, p. 91.
8. نقابة الملاحة في الأردن، بدون تاريخ، www.shipping.com.jo/files/Study%20from%20MOT.docx.
9. لا يتطابق هذا الرقم مع المساحة المسجلة وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة حيث تبلغ المساحة الإجمالية للبلدان العربية نحو 13.3 مليون كلم مربع بعد انفصال جنوب السودان، http://data.un.org/CountryProfile.aspx?cr.
10. الإسكوا، ورقة مرجعية للتقرير.
11. أعدّ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقريراً حول «إنشاء سوق عربية الكترونية مشتركة» منذ عام 2005.
12. الإسكوا، 2011.
13. صندوق النقد العربي، 2009.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، ص 8.
15. صندوق النقد العربي، 2009.
16. الشرق الأوسط، 2010.
17. قاعدة بيانات فاوستات، http://faostat.fao.org.
18. البنك الدولي، بيانات الفقر، http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm.
19. دريد لحام، فيلم الحدود، 1982.

الفصل الرابع
أسباب تعثّر التكامل الرسمي العربي

1. مقابل «أهل الخبرة» أو «الكفاءة».
2. خياط، 2010، ص 121؛ مرجع الوثيقة

الأصليـــة: FO 78/390, no. 134, 11 August 1840.

3. وزارة الخارجيـة البريطانيـة في 2 تشرين الثاني/نوفمـبر 1917: «عزيـزي اللـورد روتشـيلد إنه لمن عظيـم سروري أن أنقل لكم، نيابة عن حكومة جلالة الملك، الإعلان التـالي للتعاطـف مـع الطمـوح اليهـوديّ الصهيونـيّ، الـذي عُـرض عـلى الـوزارة ووافقـت عليه: تنظر حكومـة جلالة الملك بالرضـا إلى إقامـة وطـن قومي للشـعب اليهـودي في فلسـطين، وسـتبذل أقـصى جهدها لتسهيل تحقق تلك الغاية. على أنه مـن المفهوم أن لا شيء سـيحدث بما يضر بالحقوق المدنيـة والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين». وقد أقيم «الوطن» فعـلاً، ولكـن عـلى حسـاب كامـل حقوق العرب في فلسـطين.

4. هـذه النقـاط هـي المبـادئ الأربعـة عشر التـي حدّدهـا الرئيـس ويلسـون أساسـاً لتحقيق السلام بعد الحرب العالمية الأولى، في خطاب أمـام الكونغرس الأمريكي في 8 كانـون الثاني/يناير 1918.

5. Drezner, 2011.

6. المصطلـح مسـتمد مـن معاهـدات «وسـتفاليا»، 1648، ويعنـي أساسـاً منظومة من الدول ذات السـيادة القطرية التي تحتكر توظيف القوة داخل حدودها التـي تعـترف بها باقـي الـدول، وتجري العلاقـات بين الـدول من خـلال الصلات الدبلوماسـية الرسـمية، ويمنع على الدول الأعضـاء التدخـل في الشـؤون الداخليـة للأعضـاء الآخريـن.

7. مصري، 1975، ص 33-57.

8. Snyder, 1962, pp. 376-378.

9. في خطـاب ألقـاه في لنـدن، في 29 أيـار/مايـو 1941.

10. Rendel, 1933.

11. عز الدين، 2000، ص 154-159.

12. El-Solh, 2004, pp. 263-272.

13. Ibid, p. 302.

14. ضمّ حلف بغداد، الذي أنشـأ في عام 1955، كلاً من إيران، وباكستان، وتركيا، والعراق، والمملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى، وقد دعمتـه الولايـات المتحـدة الأمريكية.

15. United States Department of State, 1992.

16. Falk, 1990.

17. Buzan and Waever, 2003, p. 31.

18. Kissinger, 2001, pp. 9-17.

19. رغيد الصلح، ورقة مرجعية للتقرير.

20. Lawrence, 2006.

21. Sharp, 2010.

22. الصلح، 2002، ص 1-34.

23. FTA Watch, 2006.

24. Eban, 1983, p. 227؛ رغيـد الصلح، ورقة مرجعية للتقرير.

25. الوثيقـة رقـم ج03/س(01/10)/12-ت (00030)، المتاحـة على الموقـع الإلكتروني لجامعة الـدول العربية.

26. لمزيـد مـن التفاصيـل، يمكـن النظـر إلى أحمـد، 2010.

27. الملحق الرابع.

28. مركـز الدراسـات العربـي الأوروبـي، 2010.

29. الملحق الرابع.

30. الملحق الرابع.

31. الملحق الرابع.

32. الملحق السادس.

33. حسـابات الإسـكوا بالاسـتناد إلى بيانـات كومتراييـد، المفصلـة في الإحصائـي 8.

34. المصدر نفسه.

35. صندوق النقد العربي، 2011.

36. المرجع نفسه.

37. الجدولان الإحصائيان 9 و10.

38. الجدول الإحصائي 1.

39. البنك الدولي، 2012.

40. يحسـب مـؤشر أداء اللوجسـتيات باعتماد مقياس مـن خمس نقاط، نقطة لكل من العنـاصر التالية: (1) إجراءات الجمـارك (كفـاءة إجـراءات العبـور وسـهولة المعامـلات)؛ (2) نوعيـة البنـى التحتيـة للنقـل والتجـارة؛ (3) كلفـة اللوجسـتيات المعتمـدة في عمليات نقـل البضائـع؛ (4) كفـاءة صناعـة اللوجسـتيات المحليـة؛ (5) ملاحقـة ومتابعـة عمليات النقـل الدولية والزمن الـذي يسـتغرقه وصـول البضائـع إلى نقطـة المقصد.

41. كان مـن المخطط تحقيـق التكامل النقدي والمالي الكلي باعتماد العملة الموحدة في عام 2010. غير أن عوامل سياسـية ومؤسسية واقتصاديـة عديـدة أخرت اعتمـاد العملة الموحـدة، وأعيد النظـر مؤخـراً في الموعد المحدد لاسـتكمال هذا المشروع.

الفصل الخامس
التكامل الثقافي العربي

1. هيفاء زنكنه، ورقة مرجعية للتقرير.

2. Anderson, 1991، في دراسـته عن ظهور وسائل الإعلام المطبوعة في القرنين الثامن والتاسـع عشر ودورها في خلق فضاء عام وجامع لمجتمعات وأفـراد متناثرين بفعل البعد الجغرافي.

3. دراج، 2008.

4. عسيران، 1968.

5. حبيب نصري، جماليـات الفكرة في الفيلم الوثائقي، الجزيـرة الوثائقية، 15 يوليو/تموز 2013.

6. ريـاض نعسـان آغـا، ورقـة مرجعيـة للتقريـر.

7. سـعدالله آغـا القلعـة، ورقـة مرجعيـة للتقريـر.

الفصل السادس
التكامل الشعبي العربي في السياسة والمجتمع

1. مالـك الصغيري، ورقة مرجعيـة للتقرير؛ الحزمي، 2010.

2. خمليش، 2005، ص 49-52.

3. هنـاك وصـف تفصيـليّ لهـذه المرحلة في حورانـي، 1991، الطبعـة العربيـة 2012، الفصـل 25.

4. الاتحاد النسائي العربي بالقدس، http://www.awu-jer.org/aboutus.shtml.

5. الإسكوا، 2005 (ب)، ص 33.

6. اتفـاق 17 أيار/مايـو هـو صيغـة

لمعاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، أقر في عام 1983 بعد مفاوضات بين حكومة لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية. وهذا الاتفاق كان نتيجة مباشرة لغزو لبنان واحتلال عاصمته بيروت في عام 1982. وقد تراجعت عنه الحكومة اللبنانية، وألغاه مجلس النواب اللبناني بعد سنة من توقيعه. وإلغاء معاهدة سلام مع إسرائيل يعتبر حالة فريدة من نوعها في البلدان العربية.

7. زياد عبد الصمد، ورقة مرجعية للتقرير.
8. نقابة المهندسين، بيروت، http://www.oea.org.lb/Arabic/Sub.aspx?pageid=70.
9. لونغنيس، الطبعة العربية 2012، ص 33-80.
10. تقييد الحركة النقابية لم يحل دون حصول احتجاجات شعبية اتخذت طابعاً عنيفاً في لحظات الذروة. فقد كانت هناك مطالبات عمالية وفلاحيه وشعبية مستمرة في معظم البلدان العربية، كما حصلت بعض الانتفاضات الشعبية الكبيرة، خصوصاً في فترات تأزم اقتصادي واجتماعي أو عند حصول تحول في السياسات، ولا سيما ما يرتبط برفع الدعم عن بعض السلع (الغذائية)، مما تسبب بما عرف بثورات الخبز والجوع في أكثر من بلد. على سبيل المثال: ثورة الخبز في مصر في عام 1977، وإلى حد ما انتفاضة الأمن المركزي في عام 1986؛ والتحرك الطلابي الوطني في عام 1972، ثم الانتفاضة العمالية في عام 1978 في تونس، والربيع البربري في منطقة القبائل في عام 1981 والانتفاضة الشبابية في عام 1988 في الجزائر؛ وثورة الخبز في عام 1981 في الدار البيضاء ثم في عام 1984 في شمال المغرب؛ وانتفاضة الكرك في الأردن في عام 1995، ألخ. (المصدر: Le Monde Diplomatique, 2011).
11. الباز، 1997، ص 34-36.
12. مالك الصغيري، ورقة مرجعية للتقرير.
13. المفهوم مستوحى من علم النبات، وهو يدل على نوع من الجذور النباتية التي تنمو أفقياً وتتخذ شكل شبكة من العقد المترابطة تحت الأرض.
14. محمد مرسال، ورقة مرجعية للتقرير.
15. صفحة منبر الحرية والوحدة العربية التي بدأت في 4 آذار/مارس 2011 وضمت 11,235 مشترك، صفحة حلم الوحدة العربية التي بدأت في 10 شباط/فبراير 2011 وضمت 1,800 مشترك.

الفصل السابع
التكامل العربي في ظل مخاطر التشرذم وتحديات التنمية

1. Maddy-Weitzman, 2010.
2. Fitzpatrick, 2011.
3. Farr, 1999.
4. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى UNHCR, 2011 وبيانات من الأونروا، http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=253.
5. UNHCR, 2011.
6. البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.
7. Awad and El-Madany, 2011.
8. Kar and Cartwright-Smith, 2008.
9. المرجع نفسه.
10. المقصود جميع الحقوق المقررة في منظومة حقوق الإنسان، لمجرد كونه إنساناً. وهي حقوق غير قابلة للتجزئة ومستحقة لجميع البشر من دون أي تمييز. وتضم حقوقاً اجتماعية واقتصادية وثقافية، إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية. ويأتي على رأس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التمتع بالصحة، بالمعنى الإيجابي الشامل، أي حالة من تمام العافية جسداً ونفساً، والحق في تغذية سليمة، والحق في الرعاية الصحية الجيدة وفي التمتع ببيئة صحية؛ والحق في اكتساب المعرفة والحصول على المعلومات طوال الحياة (من خلال التعليم والتدريب ووسائل الإعلام الحر)؛ وفي فرص العمل الجيد المحقق للذات والمدر لكسب يكفي للوفاء بالاحتياجات على مستوى معيشي لائق؛ وفي السكن اللائق الذي يضمن الصحة والكرامة؛ وفي الضمان الاجتماعي الذي يكفل العيش الكريم في حالات العجز والشيخوخة المانعة من العمل.
11. صندوق النقد العربي، 2012؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم، http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.
12. المرجع نفسه، والجدول الإحصائي 13.
13. الجدولان الإحصائيان 6 و7.
14. Cerna, 2010.
15. صندوق النقد العربي، 2012.
16. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013، ص 10.
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.
18. Ali, 2003.
19. UNDP, 2011.
20. صندوق النقد العربي، 2012.
21. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009.
22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.
23. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010.
24. يعرف الأمن الغذائي (حسب منظمة الفاو) بأنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة.
25. Dassonville and Fé d'Ostiani, 2006.
26. http://www.kinghussein.gov.jo/geo_env4.html#Jordan's Water Shortage.
27. Dassonville and Fé d'Ostiani, 2006؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010.
28. Michel and Pandya, eds, 2009.
29. The Economist Intelligence Unit, 2010; MEED Insight, 2010.

30. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009.
31. المرجع نفسه.
32. البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم، http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.
33. الاتحاد العربي للكهرباء، 2011.
34. هيئة العلماء المسلمين في العراق، 2012؛ Human Rights Now, 2013.
35. المرزوقي، 2009.
36. زكي، 2013.
37. القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 159.
38. القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 125.
39. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013.
40. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2011.
41. إعلان الدوحة بشأن جودة التعليم في الوطن العربي، 22 أيلول/سبتمبر 2010.
42. الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم حسب Shanghai Ranking Consultancy, http://www.shanghairanking.com.
43. تصنيف التايمز للتعليم العالي، http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2012-13/world-ranking.
44. الجدول الإحصائي 13.
45. الجدول الإحصائي 13.
46. الجدول الإحصائي 13.
47. الجدول الإحصائي 13.
48. فرجاني، 1999.
49. القاسمي، 2007.
50. ابن خلدون، المقدمة، ص 111. والقسم الأول هو عنوان الفصل 23 من الباب الثاني من المقدمة، والباقي هو الجملة الأولى من نفس الفصل.
51. أبو الخير، 2006.
52. حسن الشريف، ورقة مرجعية للتقرير.
53. القاسمي، 2006.

الفصل الثامن
التكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للعمران الناهض

1. الملحق السادس.
2. حسب Burfisher, 2001، تبدو السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن 38 في المائة من تشوهات الأسعار العالمية للسلع الزراعية، مقارنة بنسبة 12 في المائة لليابان وكوريا الجنوبية، و16 في المائة للولايات المتحدة الأمريكية. كما أظهرت دراسات حول المنطقة العربية (Chemingui et al., 2012; Bchir et al., 2007) أن سياسات دعم المزارعين والصادرات الزراعية في الدول المتقدمة، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تراجع أسعار العديد من المنتجات الزراعية، خاصة الحبوب واللحوم والألبان، على مستوى المنتجين في البلدان العربية التي ما زال القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في اقتصاداتها، مما أدى إلى تقلص الإنتاج ودخل المزارعين. وبالتالي، فإن تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل السياسات الحمائية الحالية في الدول المتقدمة سيؤدي إلى خسائر اقتصادية واجتماعية إضافية في العديد من البلدان العربية.
3. صندوق النقد العربي، 2012.
4. بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات MacMap, www.macmap.org.
5. يبيّن الملحق السادس المنهجية المعتمدة في تقدير مستوى الفقر بدلالة أحد نتائج النموذج (نصيب الفرد من الناتج) خلال فترة المحاكاة.
6. الجدول الإحصائي 18.
7. الجدول الإحصائي 15.
8. الجدول الإحصائي 19.
9. يمكن النظر إلى ESCWA, forthcoming.
10. Marouani and Munro, 2009.
11. الجدول الإحصائي 17.
12. المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011.
13. Porter, 2008.
14. Moïsé and others, 2011.
15. Mivel, 2013.
16. البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx.

الفصل التاسع
رؤية استراتيجية للتكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية

1. المصري، 2012.
2. Pipes, 2012.
3. نص الحكم باللغة الإنكليزية متاح على http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=72406&pageIndex=0&doclang=EN&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=7478137.
4. تضم الأراضي المحتلة، وفق قرار محكمة العدل الدولية، الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها.
5. الأمم المتحدة، 1945.
6. الأمم المتحدة، 1948.
7. الفصل الأول، المادة 1-3 من ميثاق الأمم المتحدة.
8. الفصلان الثاني والرابع من هذا التقرير.
9. الملحق الخامس.
10. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعية للتقرير.
11. Jaffe, 2011.
12. صندوق النقد العربي، 2012.
13. تشمل هذه الصناعة برمجيات مادتها اللغة العربية (كالنصوص العربية)، وبرمجيات عربية الواجهة، وتلك المعربة عن أصل أجنبي، وبرمجيات لاتينية الواجهة تترجم مخرجاتها إلى اللغة العربية. ويمكن أن يُنظر إلى البرامج العربية ذات الواجهة اللاتينية باعتبارها مرحلة انتقالية، حتى تنجح جهود التعريب الشامل، لكنها تظل ضرورية في الوقت الراهن لسد فجوة في مجال التطبيقات العلمية المتخصصة.

14. عن تعقيب عدنان عيدان في ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية عن بدائل المستقبل العربي، بيروت، شباط/فبراير 2007.
15. يستند هذا الجزء إلى المرزوقي، 2009.
16. وهي خمسة أساسية تستهدف أصلاً حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وهي تناظر عناصر جوهرية في منظومة حقوق الإنسان، ويتفرع عنها مقاصد مثل الحرية والكرامة الإنسانية.
17. المرزوقي، 2011، ص 7.
18. المرجع السابق، ص 59.
19. بشارة، 2010، ص 231.

المراجع

بالعربية

كتب ودوريات

ابن خلدون، عبد الرحمن، 2003، تاريخ ابن خلدون الكتاب الأول (المقدمة)، دار ابن حزم الطبعة الأولى، بيروت.

أبو الخير، أحمد مصطفى، «صورة العربية داخل وطنها»، ورقة قدمت خلال مؤتمر واقع اللغة العربية في الوطن العربي، 2006.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2010، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء استبيان اتحاد الغرف العربية»، آب/أغسطس، http://www.uac.org.lb/modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=120.

الاتحاد العربي للكهرباء، 2011، النشرة الإحصائية 2011، العدد العشرون، http://www.auptde.org/PublicationsFile.aspx?lang=ar&CID=661.

أحمد، أحمد يوسف، 2010، القمم العربية، نصوص متاحة على http://ahmadyoussef.com/Researches.aspx.

الأشرف، حسن، 2011، «ظاهرة المدارس الأجنبية في المغرب... تبعية وتغريب»، مجلة الفرقان، 28 آذار/مارس، http://www.al-forqan.net/articles/print-1174.html.

الأشقر، جلبير، 2009، العرب والمحرقة النازية، حرب المرويات العربية-الإسرائيلية، صدر باللغة العربية في عام 2010 عن دار الساقي، القاهرة.

الإمام، محمد محمود، 2004، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الأمم المتحدة، 1990، قرار الجمعية العامة 158/45 حول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 18 كانون الأول/ديسمبر (A/RES/45/158).

_____ 1948، قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3)، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 كانون الأول/ديسمبر. http://www.un.org/ar/documents/udhr (A/RES/3/217 A).

_____ 1945، ميثاق الأمم المتحدة، http://www.un.org/ar/documents/charter/index.shtml.

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، بيروت.

أمين، سمير، 2010، في نقد الخطاب العربي الراهن، دار العين للنشر، القاهرة.

_____ 1999، مناخ العصر: رؤية نقدية، دار سينا للنشر، القاهرة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

الباز، شهيدة، 1997، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Complete_reprint.pdf.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، بيروت، http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمّان، http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=2.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، 2010، توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، نيروبي.

بشارة، عزمي، 2010، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بن الحاج الطاهر، ناجي، بدون تاريخ، «العمران والحضارة عند ابن خلدون»، مجلة الرشاد، http://www.alrashad.org/issues/04/04-Tahir.htm.

البنك الدولي، 2012، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012: ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، واشنطن.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2013، إعلان الرياض، (ق-032/(01/13)/11-ع (0090))، 22 كانون الثاني/يناير.

_____ 2011، إعلان شرم الشيخ، 19 كانون الثاني/يناير.

_____ 2009، إعلان الكويت (ق-032/(01/09)/30-ع (0745))، 20 كانون الثاني/يناير.

_____ 2005، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد الحادي عشر، القاهرة.

_____ مجلس وزراء النقل العرب، 2012، قرار رقم (ق-367- د.ع 25-7-2012/11/8)، المتّخذ خلال الدورة العادية للمجلس (25)، الإسكندرية، 7-8 تشرين الثاني/نوفمبر.

جريدة البصائر، عدد 160 الصادر في 7 نيسان/أبريل 1939.

جورج، سوزان، 2007، «كان للتجارة الدولية أن تنظم بطريقة أخرى...»، لوموند ديبلوماتيك، النشرة العربية، كانون الثاني/يناير.

حجازي، أحمد عبد المعطي، 1989، قصيدة لا: قراءة في شعر التمرد والخروج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

الحزمي، فيصل، 2010، ملف صحفي حول إنجازات ومكاسب تونس، www.almethaq.net/upload/File/tunis66.doc.

حمدان، جمال، 1980، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، دار الكتب، (طبعة أولى في عام 1967)، القاهرة.

حوراني، ألبرت، 1991، تاريخ الشعوب العربية، صدرت الطبعة الثالثة باللغة العربية في عام 2012 عن دار نوفل، بيروت.

_____ 1962، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، صدرت طبعة باللغة العربية في عام 1997 عن دار نوفل، بيروت.

خليش، عزيز، 2005، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

خوري، يوسف (معد)، 1988، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1987 (دراسة توثيقية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

خياط، عامر، 2010، «أمن الإنسان العربي: هوية الصراع وصراع الهويات»، المستقبل العربي، شباط/فبراير.

خير بك، كمال، 1978، حركة الحداثة في الشعر العربي المعاصر: دراسة حول الإطار الاجتماعي الثقافي للاتجاهات والبنى الأدبية، صدر باللغة العربية في عام 1986 عن دار الفكر، بيروت.

دراج، فيصل، 2009، «دلالة الأرض في قصيدة متحولة»، في هكذا تكلم محمود درويش، دراسات في ذكرى رحيله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

_____ 2008، الذاكرة القومية في الرواية العربية: من زمن النهضة إلى زمن السقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

دهمان، أحمد، 2012، «الفقر في مملكة الذهب»، السفير، 24 تشرين الأول/أكتوبر.

رمضان، سعد سامي، 1997، أم كلثوم: صوت في تاريخ الأمة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

زعلوك، نصر، 2013، «في ختام القمة الاقتصادية العربية: منطقة تجارة حرة قبل نهاية العام»، الأهرام، 23 كانون الثاني/يناير، http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/196212.aspx.

زكي، محمد، 2013، «مسيحيو العراق إلى زوال. ويتحسرون على صدام»، الأهرام، 24 آب/أغسطس، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1390507&eid=687.

السلمي، علي، 2004، «دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي»، أوراق فكرية، الجمعية العربية للإدارة، العدد 14.

الشابي، أبو القاسم، 2000، الأعمال الشعرية الكاملة، دار العودة، بيروت.

شاكر، إفلين، 1997، بنت عرب: النساء العربيات والعربيات الأميركيات في الولايات المتحدة، صدر باللغة العربية في عام 2009 عن دار المدى، بيروت.

الشرق الأوسط، 2010، «مشروع البشائر الزراعي الأردني في السودان نموذج للتكامل العربي»، 14 تموز/يوليو، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=578049.

الشريف، ماهر، 2000، رهانات النهضة في الفكر العربي، دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، دمشق.

شوقي، أحمد، 1984، الأعمال الكاملة، تحقيق سعد درويش، مراجعة عز الدين إسماعيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الصلح، رغيد، 2002، «التعاون الإقليمي العربي: نظريات ومناهج»، ورقة قدمت خلال مؤتمر حول التكامل الإقليمي العربي، تشرين الثاني/نوفمبر، بيروت.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011، التقرير السنوي 2011، الصفاة.

صندوق النقد العربي، 2012، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبو ظبي.

_____ 2011، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبو ظبي.

_____ 2010، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبو ظبي.

_____ 2009، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبو ظبي.

طرابلسي، فواز، 2012، «اليسار في الزمن الثوري»، جدلية، 27 نيسان/أبريل، http://www.jadaliyya.com/pages/index/5257.

عبد الصبور، صلاح، 1977، ديوان صلاح عبد الصبور، المجلد الثالث، دار العودة، بيروت.

عز الدين، أحمد، 2000، مذكرات مصطفى النحاس - ربع قرن في السياسة في مصر: 1927-1952/ دراسة وتحقيق أحمد عز الدين، الكتاب الثاني 1941-1952، العصور الجديدة، القاهرة.

عسيران، ليلى، 1968، «ليلى عسيران تكتب عن أشبال فتح»، ملحق الأنوار، 13 تشرين الأول/أكتوبر.

علي، خالد تحسين، 1971، «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك»، مجلة التخطيط والتعاون العربي، المجلد الرابع، العدد الأول.

علي، نبيل، 2007، «إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة»، المستقبل العربي، العدد 342، آب/أغسطس.

عياش، ألبير، 1982، الحركة النقابية في المغرب، الجزء الأول: 1919-1942، صدر باللغة العربية في عام 1988 عن دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء.

_____ 1990، الحركة النقابية في المغرب، الجزء الثاني: 1943-1948، صدر باللغة العربية في عام 1997 عن منشورات مجلة أمل - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

فرجاني، نادر، 2012 (أ)، «تحدّي إقامة العدالة الاجتماعية في بلدان المد التحرري العربي»، لوموند ديبلوماتيك، النشرة العربية، كانون الثاني/يناير.

_____ 2012 (ب)، التنفس تحت الماء- التوق للثورة تحت الحكم التسلطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

_____ 2012 (ج)، يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

_____ 2010، منظمات المجتمع المدني وإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، حزيران/ يونيو، القاهرة.

_____ 1999، «العرب في مواجهة إسرائيل؛ القدرات البشرية والتقانية»، مركز المشكاة للبحث، نيسان/أبريل، القاهرة، المستقبل العربي، شباط/فبراير 2000، بيروت.

_____ 1982، «تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية»، المستقبل العربي، أيار/مايو.

القاسمي، علي، 2012، السياسة الثقافية في العالم العربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

_____ 2007، «اللغة العربية وخطر الانقراض»، ورقة معدة لمؤتمر نظّمه المجلس العربي للطفولة حول لغة الطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، 17-19 شباط/فبراير.

_____ 2006، «اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال: هل تصلح لغتنا للتنمية أم تعرقلها؟»، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6895.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2012 (أ)، التقدم المحرز في تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي: استعراض عام، بيروت. (E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/5).

_____ 2012 (ب)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2011-2012، بيروت (E/ESCWA/EDGD/2012/2).

_____ 2011، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، بيروت (E/ESCWA/ICTD/2011/4).

_____ 2005 (أ)، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، بيروت (E/ESCWA/GRID/2005/11).

_____ 2005 (ب)، وضع المرأة العربية 2005: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، بيروت (E/ESCWA/ECW/2005/1).

_____ 2002، اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، بيروت، 5 آذار/مارس ((E/ESCWA/TRANS/2002/1(A)).

_____ 2001، اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، 10 أيار/مايو، بيروت ((E/ESCWA/TRANS/2001/3(A)).

_____ 1994، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 1993، بيروت (E/ESCWA/SED/1994/1).

لونغنيس، إليزابيت، 2007، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: دور المهن العليا في التغيير الاجتماعي، صدر باللغة العربية في عام 2012 عن الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

ليمام، محمد حليم، 2011، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الصفاة.

المرزوقي، أبو يعرب، 2012، استئناف العرب لتاريخهم الكوني: ثورة الحرية والكرامة - تونس نموذجاً، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

_____ 2009، أزمة الحضارة العربية المترددة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 2010، «سؤال تحت المهجر: القمة العربية في ليبيا»، 15 شباط/فبراير، http://ceea.com/ContentRecordDetails.aspx?id=67282&language=ar.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، المؤشر العربي 2013/2012: مشروع قياس الرأي العام العربي، الدوحة.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2005، «جهود مكتب التربية العربي لدول الخليج في توحيد المناهج وتطويرها - دراسة وثائقية»، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 94.

_____ 2002، تطوير صناعة المنهج في دول الخليج العربية، الكويت.

مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، المشاريع الوحدوية العربية (1913-1987) - دراسة توثيقية، بيروت.

مسلم، طلعت أحمد، 2011، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2012، التقرير السنوي 2012، الخرطوم، http://www.badea.org/Portal/Document_Repository/187/3_ArabicAnnualReport2012.pdf.

مصري، ألفريد ج.، 1975، السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية 1920-1967، دار المعارف، القاهرة.

المصري، هاني، 2012، «زيارات وأحداث مهمة في نهاية العام الثاني للثورات العربية»، وكالة معاً الإخبارية، 25 كانون الأول/ديسمبر، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=550870.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، http://www.afedonline.org/Report2011/main2011ar.html.

_____ 2010، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010: المياه، إدارة مستدامة لمورد متناقص، http://www.afedonline.org/Report2010/main_ar.asp.

_____ 2009، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009، البيئة العربية: تغير المناخ، أثر تغير المناخ على البلدان العربية، http://www.afedonline.org/afedreport09/main_ar.asp.

_____ 2008، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008، البيئة العربية: تحديات المستقبل، http://www.afedonline.org/afedreport/Full%20Arabic%20Report.pdf.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2011، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم، باريس.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، الخرطوم.

منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية، بدون تاريخ، تنقّل العمالة بين البلدان في العالم العربي، http://www.egypt.iom.int/Doc/ALO-IOM%20report%20on%20Intra-regional%20labour%20mobility%20Arabic.pdf.

النجفي، حسن، 1977، القاموس الاقتصادي، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد.

نعمه، أديب، 1996، المنظمات الأهلية العربية والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مطبعة علامات، تونس.

نقابة الملاحة في الأردن، بدون تاريخ، دراسة عن قطاع النقل في الأردن، www.shipping.com.jo/files/Study%20from%20MOT.docx

هيئة علماء المسلمين في العراق، 2012، التقرير السنوي للفترة الواقعة بين نيسان 2011 ونيسان 2012: العراق في السنة التاسعة من الاحتلال، http://www.iraq-amsi.com/Portal/news.php?action=view&id=60370&4f768d107810fd9793bdc9fc2de9cd86.

مواقع ومراجع على شبكة الإنترنت

الاتحاد النسائي العربي بالقدس، http://www.awu-jer.org/aboutus.shtml.

أسماء النطاقات العربية، http://arabic-domains.org.

بعثة الاتحاد الأوروبي في سورية، اتفاقية التعاون الأوروبية السورية، http://eeas.europa.eu/delegations/syria/eu_syria/political_relations/agreements/index_ar.htm.

البنك الدولي، البيانات، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، http://data.albankaldawli.org/region/MNA.

البيان الختامي لملتقى المدونين العرب، 2011، http://www.ps.boell.org/web/index-ar-608.html.

التجديد العربي، www.arabrenewal.info.

جامعة الأزهر، http://www.azhar.edu.eg/pages/history.htm.

جامعة الدول العربية، www.lasportal.org.

جامعة الزيتونة، http://www.uz.rnu.tn/ar/feature.asp?cid=75.

الجريدة الإلكترونية هسبرس، http://hespress.com/international/51393.html.

حكومة الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، http://www.sdci.gov.ae/awards4.html.

الحوار المتمدّن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=184410.

رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، http://www.el-mouradia.dz/arabe/presidence/portrait/benbella.htm.

صندوق النقد العربي، http://www.amf.org.ae.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، http://www.dhaman.org.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السوق العربية المشتركة، http://www.gcc-sg.org/index13ac.html?action=Sec-Show&ID=36.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

المنتدى الاجتماعي العالمي، http://www.fsm2013.org/ar.

منتديات طلاب جامعة منتوري، http://mentouri.ibda3.org/t6877-topi.

منشور لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، www.binbadis.net.

نقابة المهندسين في بيروت، http://www.oea.org.lb/Arabic/Sub.aspx?pageid=70.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، http://www.unrwa.org.

بالإنكليزية والفرنسية

كتب ودوريات

Acemoglu, Daron and James A. Robinson (2005). *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.

African Development Bank (2012). *Comparative Study on Export Policies in Egypt, Morocco, Tunisia and South Korea*. Tunis.

Agha, Hussein and Robert Malley (2011). The Arab counterrevolution. *The New York Review of Books* (29 September). Available from http://www.nybooks.com/articles/archives/2011/sep/29/arab-counterrevolution.

Ali, Abdel Gadir Ali (2003). *Globalization and Inequality in the Arab Region*. Kuwait: Arab Planning Institute.

Anderson, Benedict (1991). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Anderson, Kym (2010). Distortions to global agricultural markets: What next? Discussion Paper, No. 1010. Adelaide: Centre for International Economic Studies.

Awad, Marwa and Sherine El-Madany (2011). Egypt police raid U.S.-backed pro-democracy groups. *Reuters* (20 December). Available from http://www.reuters.com/article/201129/12//us-egypt-groups-idUSTRE7BS0PT20111229.

Ayache, Albert (1933). *Le Mouvement Syndical au Maroc Tome 3. Vers l'Independance 1949-1956*. Paris: L'Harmattan.

Balassa, Bela (1961). *The Theory of Economic Integration*. Homewood, IL: Richard D. Irwin.

Bchir, Mohamed Hedi and Mohamed Abdelbasset Chemingui (2009). *Does Multilateral Trade Liberalization Matter for Poverty Reduction in Africa*. Background Report for the International Policy Analysis Network (IPAN) project. Available from https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/4266.pdf.

Bchir, Mohammed Hedi and others (2007). The cost of non-Maghreb: Achieving the gains from economic integration. *Journal of Economic Integration*, vol. 22, No. 3, pp. 684-722 (September).

_____ (2002). MIRAGE, un modèle d'équilibre général calculable pour l'évaluation des politiques commerciales. *Economie Internationale*, No. 89-90, pp.109-153.

Behrendt, Sven and Bassma Kodmani, eds. (2009). *Managing Arab Sovereign Wealth in Turbulent Times—and Beyond*. Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.

Besedes, Tibor and Thomas J. Prusa (2007). The role of extensive and intensive margins and export growth, The National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper, No. 13628 (November). Cambridge: NBER.

Blomström, Magnus and Ari Kokko (1997). Regional integration and foreign direct investment: A conceptual framework and three cases, Policy Research Working Paper, No. 1750. Washington D.C.: World Bank.

Brynen, Rex (1992). Palestine and the Arab state system: Permeability, state consolidation and the Intifada. *Canadian Journal of Political Science*, vol. 24, No. 3 (September), pp. 595-621.

Burfisher, Mary E. (2001). *Agricultural Policy Reform in the WTO - The Road Ahead*. Market and Trade Economics Division, Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture, Agricultural Economic Report No. 802 (May). Available from http://www.ers.usda.gov/media/908048/aer802_002.pdf.

Buzan, Barry and Ole Waever (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press.

Carr, Edward Hallett (1937). *International Relations since the Peace Treaties*. London: Macmillan.

Cerna, Lucie (2010). Policies and practices of highly skilled migration in times of the economic crisis, International Migration Papers, No.99. Geneva: International Labour Office (ILO).

Chaaban, Jad (2010). Job creation in the Arab economies: Navigating through difficult waters, Arab Human Development Report Research Paper Series. Cairo: United Nations Development Programme (UNDP) – Regional Bureau for Arab States. Available from http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper03-en.pdf.

Chappuis, Thomas and Houssein Boumellassa (2009). FDI modeling in MIRAGE. Presentation made during the Model Development for the Evaluation of Lisbon Strategies (MODELS) Meeting (17 November). Available from http://www.ecmodels.eu/index_files/FDI_Mirage.pdf.

Chemingui, Mohamed Abdelbasset (2011). Welfare effects from reforming agricultural policies in rich countries in a spatially small heterogeneous agricultural economy. *Middle East Development Journal*, vol. 3, No. 2.

Chemingui, Mohamed Abdelbasset and Chokri Thabet (2009). Agricultural trade liberalization and poverty in Tunisia: Micro-simulation in a general equilibrium framework. *The Swiss Review of International Economic Relations*, vol. 64, No.1, pp.71-90.

Chemingui, Mohamed Abdelbasset and others (forthcoming). *Private Sector Development and Economic Transformation in GCC Countries: Challenges and Ways Forward*. Giza: Economic Research Forum (ERF).

Crystal, David (2000). Language Death. Cambridge: Cambridge University Press.

Dassonville, Luc and Luca Fé d'Ostiani (2006). Mediterranean watershed management: Overcoming water crisis in the Mediterranean. In *Watershed Management: Water Resources for the Future*, Larry Tennyson and Pier Carlo Zingari, eds. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

De Lombaerde, Philippe and Luk Van Langenhove (2007). Regional integration, poverty and social policy. *Global Social Policy*, vol. 7, No. 3, pp. 379-385.

De Soto, Hernando (2001). Citadels of dead capital: What the third world must learn from U.S. history. *Reason Print Edition* (May). Available from http://reason.com/archives/200101/05//citadels-of-dead-capital.

Deutsch, Karl W. (1968). *The Analysis of International Relations*. New Jersey: Princeton-Hall International, Inc.

Deutsch, Karl W. and others (1969). *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience*. Westport, CT: Greenwood Press Reprint.

Docquier, Frédéric and others (2013). Efficiency gains from liberalizing labor mobility, ERF Working Paper, No. 745. Giza: ERF.

Drezner, Daniel (2011). Does Obama have a grand strategy? *Foreign Affairs*, vol. 90, No. 4 (July/August). Available from http://www.foreignaffairs.com/articles/67919/daniel-w-drezner/does-obama-have-a-grand-strategy.

Drucker, Peter (1969). *The Age of Discontinuity: Guidelines to Our Changing Society*. New York: Harper and Row.

Eban, Abba (1983). *The New Diplomacy: International Affairs in the Modern Age*. London: Random House.

The Economist (2012). Trade in Latin America: Unity is strength (March 10). Available from http://www.economist.com/node/21549939.

The Economist Intelligence Unit (2010). *The GCC in 2020: Resources for the Future*. London. Available from http://www.eiu.com/site_info.asp?info_name=gulf_2020_resources.

Emerson, Rupert (1960). *From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples*. Cambridge: Harvard University Press.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) and others (2008). *Trade Facilitation beyond the Multilateral Trade Negotiations: Regional Practices, Customs Valuation and Other Emerging Issues. A Study by the Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT)*. Thailand: United Nations.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (forthcoming). *Services Trade Liberalization and Regulation*. Beirut.

_____ (2013). *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*. Beirut. Available from http://waterinventory.org/. (E/ESWA/SDPD/2013/Inventory).

_____ (2009). *The Impacts of the Financial Crisis on ESCWA Member Countries: Challenges and Opportunities*. Beirut. (E/ESCWA/EDGD/2009/WP.3).

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) (2012). *Country Assessment: Tunisia*. London: EBRD. Available from http://www.ebrd.com/downloads/country/technical_assessments/tunisia-assess.pdf.

Evans, Graham and Richard Newnham (1998). *The Penguin Dictionary of International Relations*. London: Penguin Books.

Falk, Richard (1990). Statement made at a Conference on Peace-Keeping, Water and Security in South Lebanon. Paris, April, Centre for Lebanese Studies and Norwegian Institute of International Affairs.

Farr, Warner D. (1999). The third temple's holy of holies: Israel's nuclear weapons, Future Warfare Series, No. 2. Alabama: Air University.

Fergany, Nader (1992). Measurement of employment, unemployment and underemployment from the October 1988 labour force sample survey in Egypt. *Bulletin of Labour Statistics* (3), pp. IX-XV. Geneva: ILO.

Fitzpatrick, M. (2011). Nuclear capabilities in the Middle East. Background paper to the European Union Seminar to promote confidence-building and in support of a process aimed at establishing a zone free of WMD (weapons of mass destruction) and means of delivery in the Middle East, Brussels, 6–7 July 2011. Available from http://www.nonproliferation.eu/documents/backgroundpapers/fitzpatrick.pdf.

Fontagné, Lionel and others (1998). Intra-industry trade and the single market: Quality matters, Centre for Economic Policy Research (CEPR) Discussion Paper, No. 1959. London: CEPR.

FTA Watch (2006). Overview of bilateral free trade and investment agreements. Paper presented at the Workshop on Fighting FTAs (free trade agreements). Bangkok, 27-29 July.

Gause, Gregory (1992). Sovereignty, statecraft and stability in the Middle East. *Journal of International Affairs*, vol. 45, No. 2 (Winter), pp. 441-469.

Geiss, Imanuel (1997). *The Question of German Unification 1806-1996*. London and New York: Routledge.

Glass, Nicole (2010). The water crisis in Yemen: Causes, consequences and solutions. *Global Majority E-Journal*, vol. 1, No. 1, pp. 17-30.

Goldman, David P. (2011). Israel as a Middle East hegemon. *Asia Times* (24 May). Available from http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/ME24Ak01.html.

Gorman, Robert F. (2001). *Great Debates at the United Nations: An Encyclopedia of Fifty Key Issues, 1945-2000*. Westport, CT: Greenwood Publishing Group.

Gow, Hamish R. and others (2002). Co-operating to compete in high velocity global markets: The strategic role of flexible supply chain architectures. *Journal on Chain and Network Science*, vol. 2, No. 1, pp. 19-32.

Greenaway, David and Johan Torstensson (2000). Economic geography, comparative advantage and trade within industries: Evidence from the OECD. *Journal of Economic Integration*, No. 15 (2, June), pp. 260-280.

Haas, Ernst B. (1961). International integration: The European and the universal process. *International Organization*, vol. 15, No. 3 (Summer), pp. 366-392.

Harbison, Frederick H. (1973). *Human Resources as the Wealth of Nations*. New York: Oxford University Press.

Hausmann, Ricardo and Bailey Klinger (2007). The structure of the product space and the evolution of comparative advantage, Center for International Development (CID) Working Paper, No. 146. Available from http://www.hks.harvard.edu/var/ezp_site/storage/fckeditor/file/pdfs/centers-programs/centers/cid/publications/faculty/wp/146.pdf.

Hidalgo, Cesar A. and others (2007). The product space conditions the development of nations. *Science*, vol. 317, No. 5837 (27 July), pp. 482-487.

Howard, Harry N. (1963). *The King-Crane Commission: An American Inquiry into the Middle East*. Beirut: Khayats.

Hudson, Michael C., ed. (1999). *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration*. New York: Columbia University Press.

Human Rights Now (2013). *10 years after the Iraq war: Innocent New Lives are Still Dying and Suffering. Report of a Fact Finding Mission on congenital birth defects in Fallujah, Iraq in 2013*. Tokyo.

Inter-American Development Bank (2011). *Sector Strategy to Support Competitive Global and Regional Integration*. Available from http://www.iadb.org/en/topics/regional-integration/competitive-global-and-regional-integration-strategy,2802.html.

International Association for the Evaluation of Educational Achievement (2011). *Trends in International Mathematics and Science Study* (TIMSS). Available from http://timss.bc.edu/timss2011/international-database.html.

ILO (2011). *Global Employment Trends 2011: The Challenge of a Jobs Recovery*. Geneva.

_____ (1999). *Report of the Director-General: Decent Work*. Geneva.

International Monetary Fund (IMF) (2011). *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (April)*. Washington D.C.

_____ (2012). *World Economic Outlook: Growth Resuming, Dangers Remain (April)*. Washington D.C.

International Trade Centre (forthcoming). *Non-Tariff Measures (NTMs): Increasing Transparency and Understanding of NTMs and Obstacles to Trade*. Geneva.

Jaffe, Amy Myers (2011). The Americas, not the Middle East, will be the world capital of energy: Adios, OPEC. *Foreign Policy* (September/October).

Kapiszewski, Andrzej (2006). Arab versus Asian migrant workers in the GCC countries. Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut, 15-17 May.

Kar, Dev and Devon Cartwright-Smith (2008). *Illicit Financial Flows from Developing Countries 2002-2006*. Washington D.C.: Global Financial Integrity.

Kaufmann, Daniel (2011). *Governance and the Arab World Transition: Reflections, Empirics and Implications for the International Community*. Available from http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/201220%09/3/governance%20arab%20world%20kaufmann/2011_blum_governance_arab_world_kaufmann.pdf.

Kaufmann, Daniel and others (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues, Policy Research Working Paper, No. 5430. Washington D.C.: World Bank. Available from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130.

Kerr, Malcolm (1971). *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*. New York: Oxford University Press (third edition).

Kirk, George (1952). *A Short History of the Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times*. London: Methuen and Co. Ltd.

Kissinger, H. (2001). America at the apex. *The National Interest, No. 64* (June).

Kubursi, Atif (1999). Prospects for Arab economic integration After Oslo. In *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration*, Michael Hudson, ed., pp. 299-319. New York: Columbia University Press.

Lawrence, Robert Z. (2006). Recent US free trade initiatives in the Middle East: Opportunities but no guarantees, John F. Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper Series, No. RWP06-050 (December). Available from http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-050.

_____ (1996). Preferential trading arrangements: The traditional and the new, Working Paper, No. 6. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.Leamer, Edward E. (1980). The Leontief paradox, reconsidered. *The Journal of Political Economy*, vol. 88, No. 3 (June), pp. 495-503.

Macdonald, Robert W. (1965). *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*. Princeton: Princeton University Press.

Maddy –Weitzman, Bruce (2010). The limits and potentials of Israel-Maghreb relations. *IPRIS (Portuguese Institute of International Relations and Security) Maghreb Review* (July).

Marouani, Mohamed Ali and Laura Munro (2009). Assessing barriers to trade in services in the MENA region, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Trade Policy Papers, No. 84. OECD Publishing. Available from http://dx.doi.org/10.1787225883022037/.

Martini, Ferdinando (1962). Ferdinando Martini presents the Italian case for imperialism of the have-nots. In *The Imperialism Reader: Documents and Readings on Modern Expansionism*, Louis L. Snyder, ed. Princeton, NJ: Van Nostrand.

Massé, Pierre (1965). *Le Plan ou l'Anti-Hasard*. Paris : Gallimard.

MEED Insight (2010). *Power and Desalination in the GCC 2010: Meeting the Demand and Feedstock Challenge*. Abu Dhabi.

Michel, David and Amit Pandya, eds. (2009). *Troubled Waters: Climate Change, Hydropolitics, and Transboundary Resources*. Washington D.C.: The Henry L. Stimson Center.

Minot, Nicholas and others (2010). *Trade Liberalization and Poverty in the Middle East and North Africa*. Washington D.C.: International Food Policy Research Institute (IFPRI) Research Monograph.

Mivel, Simon (2013). Trade and transport facilitation measures – Trade and income implications for Africa. Paper presented at the Expert Group Meeting on Trade and Transport Facilitation. Dubai, 1011- April 2013.

Moïsé, E. and others (2011). Trade facilitation indicators: The impact on trade costs, OECD Trade Policy Papers, No. 118. OECD Publishing.

Le Monde Diplomatique (2011) Manière de Voir, No. 117, Comprendre le Réveil Arabe (Juin-Juillet).

Monroe, Elizabeth (1981). *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1971*. London: Chatto and Windus.

Musaiger, Abdulrahman O. (2004). Overweight and obesity in the Eastern Mediterranean region: Can we control it? *Eastern Mediterranean Health Journal*, vol. 10, No. 6, pp. 789-793.

Narayanan, G., Badri and others, eds. (2012). *Global Trade, Assistance, and Production: The GTAP 8 Data Base*. Perdue: Center for Global Trade Analysis, Purdue University.

Nassar, Heba (2011). Growth, employment policies and economic linkages: Egypt 2011, Employment Working Paper, No. 85. Geneva: ILO.

Ng, Shu Wen and others (2010). The prevalence and trends of overweight, obesity and nutrition-related non-communicable diseases in the Arabian Gulf States. *Obesity Reviews*, vol. 12. London: International Association for the Study of Obesity.

Nicosia, Francis (1985). *The Third Reich and the Palestine Question*. London: I.B.Tauris and Co. Ltd.

OECD (2009). Overview: Data on informal employment and self-employment. In *Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries*.

Oxfam (2011). *The Big Uneasy – Israel's Easing of the Gaza Land, Air and Sea Blockage: Promises and Realities* (8 December). Available from http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-gaza-blockade-factsheet-dec2011.pdf.

Pappé, Ilan (2006). *The Ethnic Cleansing of Palestine*. London: Oneworld Publications.

Perroux, François (1955). Note sur la notion de Pôle de Croissance. *Economie appliquée*, vol. VIII, No.1-2 (Janvier-Juin), pp. 307-320.

Pipes, Daniel (2012). Stay out of the Syrian morass. *The Washington Times*, 13 June.

Porath, Yehoshua (1986). *In Search of Arab Unity: 1930-1945*. London: Frank Cass and Company Limited.

Porter, Bernard (1996). *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism*. London: Longman.

Porter, Michael E. (2008). *On Competition. Updated and Expanded Edition*. Boston: Harvard Business Press Books.

_____ (1998). *Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance*. New York: Free Press, (second edition).

Rendel, George William (1933). Attitude of his Majesty's Government towards the question of Arab unity, 13 June. In *Foreign Office, Political Departments, General Correspondence from 1906-1966* (FO 37116855/).

Rooney, David and others, eds. (2012). *Handbook on the Knowledge Economy, vol. 2*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited.

Rosvall, Martin and Carl T. Bergstrom (2008). Maps of random walks on complex networks reveal community structure. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America (PNAS)*, vol. 105, No. 4 (29 January).

Sadoulet, Elizabeth and Alain de Janvry (1995). *Quantitative Development Policy Analysis*. Baltimore and London: John Hopkins University Press.

Salamé, Ghassan (1988). Inter-Arab politics: The return of geography. In *The Middle East: Ten Years after Camp David*, William B. Quandt, ed. Washington D.C.: The Brookings Institution.

Sbouiai, Sana (2012). Le travail informel en Tunisie ou la preuve permanente de l'incompétence de l'Etat. *Nawaat.org* (1 May). Available from http://nawaat.org/portail/201201/05//le-travail-informel-en-tunisie-ou-la-preuve-permanente-de-lincompetence-de-letat/.

Schneider, Friedrich and others (2010). Shadow economies all over the world: New estimates for 162 countries from 1999 to 2007, Policy Research Working Paper, No. 5356. Washington D.C.: World Bank.

Sharp, Jeremy (2010). *US Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request*. Washington D.C.: Congressional Research Service.

Snyder, Louis L. ed. (1962). *The Imperialism Reader: Documents and Readings on Modern Expansionism*. Princeton, NJ: Van Nostrand.

Stiglitz, Joseph (2002). *Globalization and Its Discontents*. New York: W.W. Norton & Co.

El-Solh, Raghid (2004). *Lebanon and Arabism: National Identity and State Formation*. London: The Centre for Lebanese Studies and I. B. Tauris.

TheCityUK (2012). Sovereign Wealth Funds. *Financial Market Series* (February). London. Available from http://www.thecityuk.com/research/our-work/reports-list/sovereign-wealth-funds-2013/.

Tyler, Patrick (1992). U.S. strategy plan calls for insuring no rivals develop. *New York Times*, 8 March. Available from http://www.nytimes.com/199208/03//world/us-strategy-plan-calls-for-insuring-no-rivals-develop.html?pagewanted=print&src=pm.

Press TV (2012). 60 per cent of Saudi citizens live below poverty line. *Saudi daily*, 17 July. Available from www.presstv.ir/detail/201260-/251355/17/07/of-saudis-live-below-poverty-line/.

United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territories (2012). *Gaza in 2020: A Liveable Place?* Jerusalem. Available from http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=1423.

United Nations Development Programme (UNDP) (2011). *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region*. Cairo.

_____ (1997). *Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab States*. New York.

_____ (1990) *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.

United Nations Economic Commission for Africa (2009). *Economic Report on Africa 2009: Developing African Agriculture through Regional Value Chains*. Addis Ababa.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2009). *Environmental Assessment of the Gaza Strip following the Escalation of Hostilities in December 2008-January 2009*. Nairobi.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2011). *Global Trends 2011: A Year of Crises*. Geneva.

UNHCR, United Nations Children's Fund (UNICEF) and World Food Programme (WFP) (2006). *Assessment on the Situation of Iraqi Refugees in Syria* (March).

United States Department of State (1992). *Foreign Relations of the United States, 1958-1960, the United Arab Republic*. Washington D.C.

United States Federal Register (1996). Presidential Documents, vol. 61, No. 223 (18 November). Available from http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/FR-1996-11-18/pdf/96-29613.pdf.

Vaitsos, Constantine (1974). *Intercountry Income Distribution and Transnational Enterprises*. Oxford: Oxford University Press.

_____ (1973). Strategic choices in the commercialization of technology: The point of view of developing countries. *International Social Science Journal*, vol. xxv, No. 3, pp. 370-386.

Valbjørn, Morten and André Bank (2007). Signs of a new Arab cold war: The 2006 Lebanon war and the Sunni-Shi'i divide. *Middle East Report*, vol. 37, No. 242 (Spring), pp. 6-11.

Weiss, Thomas G. and Sam Daws, eds. (2007). *The Oxford Handbook on the United Nations*. Oxford: Oxford University Press.

Weizmann, Chaim (1975). *The Letters and Papers of Chaim Weizmann, vol. XIV*. London: Transaction Publishers.

World Bank (2013). *Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises*. Washington D.C.

_____ (2012a). Doing Business 2012: *Doing Business in a More Transparent World*. Washington D.C.

_____ (2012b). *Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects*. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (21 March). Washington D.C.

_____ (2012c). *World Development Indicators 2012*. Washington D.C.

_____ (2011a). *Migration and Remittances Factbook 2011*. Washington D.C.

_____ (2011b). *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa Region*. Washington D.C.

_____ (2010). *World Development Indicators 2010*. Washington D.C.

_____ (2009a). *Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development*. Report No. 47657-GZ (April). Washington D.C.

_____ (2009b). 2008 *MENA Economic Developments and Prospects: Regional Integration for Global Competitiveness*. Washington D.C.

_____ (2007). *Arab Republic of Egypt: Poverty Assessment Update, Volume 1. Main Report*. Washington D.C. Available from https://openknowledge.worldbank.org/handle/109867642/.

(1999). *World Development Report: Knowledge for Development*. New York: Oxford University Press.

World Economic Forum (2012). *The Global Competitiveness Report 2012/2013*. Geneva.

_____ (2011). *The Global Competitiveness Report 2011/2012*. Geneva.

World Health Organization (2011). Global health indicators. In *World Health Statistics 2011*. Geneva.

Yifu Lin, Justin (2012). From flying geese to leading dragons: New opportunities and strategies for structural transformation in developing countries. *Global Policy*, vol. 3, No. 4 (November).

مواقع ومراجع على شبكة الإنترنت، وقواعد البيانات الإلكترونية

BACI Database. Available from http://www.cepii.fr/anglaisgraph/bdd/baci.htm.

The Electronic Intifada website. Available from http://electronicintifada.net/.

European Court of Law. 25 February 2010. Judgment of the court (fourth chamber). Available from http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=72406&pageIndex=0&doclang=EN&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=7478137.

FAO. AQUASTAT Database. Available from www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html.

FAO. FAOSTAT Database. Available from http://faostat.fao.org/.

ILO. Key Indicators of the Labour Market. Available from http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm.

International Trade Centre (ITC). Data on the Arab States. Available from http://www.intracen.org/region/arab-states/.

ITC Trade Map. Available from http://www.trademap.org/.

ITC Market Access Map. Available from http://www.macmap.org/.

Iraq-Business News. Available from http://www.iraq-businessnews.com/tag/transparency-international/.

Masdar, a Mubadala Company. Available from http://www.masdar.ae/en/#masdar.

OECD, Query Wizard for International Development Statistics. Available from http://stats.oecd.org/qwids/.

Office of King Hussein I. Jordan's Water Shortage. Available from http://www.kinghussein.gov.jo/geo_env4.html#Jordan's Water Shortage.

Shanghai Jiao Tong University. Academic Ranking of World Universities. Available from http://www.shanghairanking.com/.

Socialist Worker.org. Available from http://socialistworker.org/.

Times Higher Education. World University Rankings 2012-2013. Available from http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2012-13/world-ranking.

United Nations Commodity Trade Statistics Database (UNcomtrade). Available from http:// comtrade.un.org.

World Bank. Bilateral Migration and Remittances Database. Available from http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:22803131~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html.

World Bank. Doing Business - Trading across Borders. Available from http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders.

World Bank. Global Bilateral Migration Database. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/global-bilateral-migration-database.

World Bank. PovcalNet: An Online Poverty Analysis Tool. Available from http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm.

World Bank. World Development Indicators. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

World Bank. World Integrated Trade Solution (WITS). Available from http://wits.worldbank.org/wits/.

World Trade Organization. Preferential Trade Agreements. Available from http://ptadb.wto.org/?lang=1.

الملحقات

الملحق الأول

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، 1950

معاهـدة الدفاع العربي المشـترك والتعاون الاقتصادي جاءت رغبة مـن الدول العربية في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على اسـتقلالها واسـتجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام.

بنود المعاهدة

◄ المادة الأولى

تؤكد الـدول المتعاقدة، حرصاً عـلى دوام الأمن والسـلام واسـتقراهما وعزمهـا عـلى فـض جميع منازعاتهـا الدوليـة بالطـرق السـلمية: سـواء في علاقاتهـا المتبادلـة فيمـا بينهـا أو في علاقاتهـا مع الـدول الأخرى.

◄ المادة الثانية

وتطبيقـاً لأحـكام المـادة السادسـة مـن ميثاق جامعة الـدول العربية والمادة الحادية والخمسـين من ميثاق الأمـم المتحدة، يخطر عـلى الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده مـن تدابير واجـراءات.

◄ المادة الثالثة

تتشـاور الدول المتعاقـدة فيما بينهـا، بناء على طلـب إحداها كلما هددت سـلامة أراضي أية واحدة منهـا أو اسـتقلالها أو أمنهـا. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيـام حالة دولية مفاجئـة يخشى خطرها، تبـادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف.

◄ المادة الرابعة

رغبـة في تنفيـذ الالتزامـات السـالفة الذكر على أكمل وجه تتعـاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسـكرية وتعزيزها. وتشـترك، بحسب مواردهـا وحاجاتهـا، في تهيئـة وسـائلها الدفاعية الخاصـة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسـلح.

◄ المادة الخامسة

تؤلـف لجنـة عسـكرية دائمـة من ممثـلي هيئة أركان حرب جيـوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشـترك وتهيئة وسائله وأسـاليبه. وتحدد في ملحـق هـذه المعاهـدة اختصاصات هـذه اللجنة الدائمـة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشـتراك المشـار إليهمـا في المادة الرابعة. وترفع هـذه اللجنة الدائمـة تقاريرها عما يدخـل في دائـرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشـترك المنصوص عنه في المـادة التالية.

◄ المادة السادسة

يؤلـف، تحـت إشراف مجلـس الجامعة مجلس للدفـاع المشـترك يختص بجميـع الشـئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد 2،3،4،5 من المعاهدة ويسـتعين على ذلـك باللجنـة العسـكرية الدائمة المشـار إليها في المادة السـابقة. ويتكون مجلس الدفاع المشـترك المشـار إليه مـن وزراء الخارجيـة والدفاع الوطني للـدول المتعاقدة أو مـن ينوبون عنهـم. وما يقرره المجلـس بأكثرية ثلثي الـدول يكون ملزمـاً لجميع الدول المتعاقدة.

◄ المادة السابعة

اسـتكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشـاعة الطمأنينـة وتوفـير الرفاهيـة في البلاد العربيـة ورفـع مسـتوى المعيشـة فيهـا، تتعـاون

الـدول المتعاقدة على النهـوض باقتصاديات بلادها واسـتثمار مرافقهـا الطبيعيـة وتسـهيل تبـادل منتجاتها الوطنية، والزراعيـة والصناعية، وبوجه عام عـلى تنظيـم نشـاطها الاقتصـادي وتنسـيقه وإبـرام مـا تقتضيـه الحـال مـن اتفاقـات خاصة لتحقيـق هـذه الأهـداف.

◄ المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة. وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

◄ المادة التاسعة

يعتـبر الملحـق المرفـق بهـذه المعاهـدة جـزءاً لايتجـزأ منهـا.

◄ المادة العاشرة

تتعهـد كل من الـدول المتعاقدة بـأن لا تعقد أي اتفـاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبأن لا تسـلك في علاقاتهـا الدولية مـع الدول الأخرى مسـلكاً يتنافى مع أغراض هـذه المعاهدة.

◄ المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأيه حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التى قد تترتب على الدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسئوليات التى يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

◄ المادة الثانية عشرة

يجـوز لأيه دولـة مـن الـدول المتعاقـدة، بعد مـرور عشر سـنوات مـن نفاذ هـذه المعاهـدة، أن تنسـحب منهـا في نهايـة سـنة مـن تاريـخ إعلان انسـحابها إلى الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربية. وتتـولى الأمانة العامة إبـلاغ هذا الإعلان إلى الـدول المتعاقـدة الأخـرى.

◄ المادة الثالثة عشرة

يصـدق عـلى هـذه المعاهـدة وفقـاً للأوضـاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة. وتودع وثائق التصديق لدى الأمانـة العامة لجامعة الدول العربية. وتصبح المعاهدة نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ اسـتلام الأمانـة العامة وثائق تصديق أربـع دول على الأقل.

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، الملحق العسكري

◄ البند الأول

تختـص اللجنة العسـكرية الدائمـة المنصوص عليها في المادة الخامسـة من معاهدة الدفاع المشترك والتعـاون الاقتصادي بـين دول الجامعـة العربية بالأمـور الآتية:

أ. إعـداد الخطـط العسـكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقـع على دولة أو أكثر مـن الدول المتعاقدة أو على قواتها وتسـتند في إعداد هذه الخطط على الأسـس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

ب. تقديـم المقترحـات لتنظيـم قـوات الـدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.

ج. تقديم المقترحات لاسـتثمار مـوارد الدول المتعاقـدة الطبيعيـة والصناعيـة والزراعيـة وغيرهـا وتنسـيقها لصالح المجهـود الحربي والدفاع المشـترك.

د. تنظيـم تبادل البعثـات التدريبيـة وتهيئة الخطـط للتماريـن والمنـاورات المشـتركة بين قوات الـدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين

والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

هـ. إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

و. بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة.

◄ البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها أن تستعين بالأخصائيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم أو برأيهم فيه.

◄ البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية لما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال.

◄ البند الرابع

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة ويمكن للجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعيّنه وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة، من الضباط العظام.

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة.

◄ البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل قوات الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة.

بروتوكول إضافي 1 لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

الملحق الثاني

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، 1957

إن حكومات: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، المملكة الليبية المتحدة، المملكة المتوكلية اليمنية، المملكة المغربية، دولة الكويت

رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها.

قد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الأساسية وذلك وفقاً للأحكام الآتية:

الفصل الأول - الأهداف والوسائل

◄ المادة الأولى

تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة:

1. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
3. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
4. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
5. حقوق التملك والايصاء والإرث.

◄ المادة الثانية

للوصول إلى تحقيق الوحدة المبيّنة في المادة السابقة تعمل الاطراف المتعاقدة على الآتي:

1. جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
2. توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.
3. توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
4. عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
5. تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.
6. تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
7. **أ.** تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

ب. تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8. تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.
9. توحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.
10. اتخاذ أية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية.

على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

الفصل الثاني - الإدارة

المادة الثالثة

تنشأ هيئة دائمة تدعى (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) وتحدد مهامه وصلاحياته وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة

1. يتألف المجلس من ممثل متفرغ أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة.
2. تكون القاهرة المقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وللمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.
3. تكون رئاسة المجلس لمدة سنة وبالتناوب بين الأطراف المتعاقدة.
4. يتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد.

المادة الخامسة

1. يؤازر المجلس في مهمته لجان اقتصادية وإدارية تعمل تحت إشرافه بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة ويحدد المجلس اختصاصها.
2. تتألف مبدئياً اللجان الدائمة التالية:
   أ. اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والإدارية.
   ب. اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شؤون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشؤون المالية الأخرى.
   ج. اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي.
   وللمجلس أن يؤلف لجاناً اخرى عند الضرورة حسب مقتضيات الحاجة.
3. تعين كل من حكومات الأطراف المتعاقدة ممثليها في اللجان الدائمة المذكورة ويكون لكل طرف صوت واحد فيها.

المادة السادسة

1. ينشأ لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مكتب فني استشاري دائم يعينه المجلس من الفنيين والخبراء ويعمل تحت إشرافه.
2. يتولى المكتب الفني الدائم دراسة وبحث المسائل التي تحال إليه من قبل المجلس أو من قبل لجانه وعرض البحوث والمقترحات التي تؤمن الانسجام والتنسيق في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس.
3. ينشئ المجلس مكتباً مركزياً للإحصاء يقوم بجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء.

المادة السابعة

1. يؤلف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والأجهزة المرتبطة به وحدة تتمتع باستقلال مالي وإداري ويكون لها ميزانية خاصة.
2. يضع المجلس نظامه الداخلي والنظم الخاصة بالأجهزة التابعة له.

المادة الثامنة

خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يتعين على حكومات الأطراف المتعاقدة تسمية ممثليها في المجلس وفي اللجان المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وعلى المجلس أن يباشر عمله فور تشكيله كما يعمل المجلس فور مباشرة العمل على تكوين الأجهزة المرتبطة به.

المادة التاسعة

يباشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بصورة عامة جميع المهام والسلطات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وملاحقها أو اللازمة لتأمين تنفيذها كما يمارس بصورة خاصة:

1. في الناحية الإدارية:
   أ. العمل على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وملاحقها وجميع الأنظمة والنصوص الصادرة تنفيذاً لها أو لملاحقها.
   ب. الإشراف على إدارة اللجان والأجهزة المرتبطة بها.
   ج. تعيين الموظفين والخبراء التابعين للمجلس والأجهزة المرتبطة به وفقاً للأحكام المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية.
2. في الناحيتين التنظيمية والتشريعية:
   أ. وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى إنشاء منطقة جمركية موحدة وإدخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.
   ب. تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويكون عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
   ج. تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة.
   د. تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.
   هـ. تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية.
   و. وضع أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة وكذلك وضع أنظمة الترانزيت وتنسيق السياسة المتعلقة بهما.
   ز. وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها.
   ح. تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم.
   ط. وضع التشريعات الأخرى المتعلقة بالأمور المبينة في هذه الاتفاقية وملاحقها واللازمة لتحقيقها وتنفيذها.
   ي. وضع ميزانية المجلس والأجهزة المرتبطة به وإقرارها.

◄ المادة العاشرة

تغطي نفقات المجلس والأجهزة المرتبطة به من الإيرادات المشتركة. وخلال الفترة التي تسبق تحقيق تلك الإيرادات تساهم الحكومات بتغطية تلك النفقات بنسب يحددها المجلس.

◄ المادة الحادية عشرة

تقتسم إيرادات المجلس المشتركة بين حكومات الأطراف المتعاقدة بالاتفاق فيما بينها على أساس الدراسة التي يقوم بها مجلس الوحدة الاقتصادية على أن يتم ذلك قبل تنفيذ الوحدة الجمركية.

◄ المادة الثانية عشرة

يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها.

◄ المادة الثالثة عشرة

تتعهد حكومات الأطراف المتعاقدة بأن لا تصدر في أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع هذه الاتفاقية أو ملاحقها.

الفصل الثالث - أحكام انتقالية

◄ المادة الرابعة عشرة

1. يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما أمكن من السرعة.
2. على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ وأن يحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص (بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية) المرفق بهذه الاتفاقية والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها.
3. يراعي المجلس عند مباشرته اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعض

الحـالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة على أن لا يخـل ذلـك بأهـداف الوحـدة الاقتصادية العربية.

4. يقوم المجلـس وكذلك الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الإجراءات المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

◀ المادة الخامسة عشرة

يجـوز لبلديـن أو أكثـر مـن بلـدان الأطـراف المتعاقدة عقـد اتفاقات اقتصادية تسـتهدف وحدة أوسـع مدى من هـذه الاتفاقية.

الفصل الرابع - التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها والانسحاب منها

◀ المادة السادسة عشرة

يصـدق عـلى هـذه الاتفاقيـة مـن الـدول الموقعـة عليهـا طبقـاً لنظمهـا الدسـتورية في أقـرب وقـت ممكـن وتـودع وثائـق التصديـق لـدى الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة التـي تعـد محـضراً بإيـداع وثيقـة تصديـق كل دولـة وتبلغـه للـدول المتعاقـدة الأخـرى.

◀ المادة السابعة عشرة

يجـوز لـدول الجامعـة العربية غـير الموقعة على هـذه الاتفاقية أن تنضم إليها بإعلان يرسـل منهـا إلى الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربية الـذي يبلـغ انضمامهـا الى الـدول الأخـرى المرتبطـة بها.

◀ المادة الثامنة عشرة

يجـوز للبلـدان العربية غير الأعضـاء في جامعة الدول العربية الانضمـام إلى هذه الاتفاقية بموافقة الدول المرتبطـة بها وذلك بإعلام يرسـل إلى الأمين العـام لجامعـة الـدول العربيـة الـذي يبلغـه الى الدول المتعاقدة لأخـذ موافقتها.

◀ المادة التاسعة عشرة

يجـوز لأي مـن الأطـراف المتعاقدة الانسـحاب مـن هـذه الاتفاقية بعـد مـرور خمس سـنوات من انقضـاء فـترة الانتقـال عـلى أن يصبح الانسـحاب نافـذاً بعـد مرور سـنة من تاريـخ إعـلان الرغبة في الانسـحاب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

◀ المادة العشرون

تصبـح هـذه الاتفاقية نافـذة بعد ثلاثة أشـهر من إيـداع وثائق تصديـق ثلاث من الـدول الموقعة عليهـا وتـسري في شـأن كل مـن الـدول الأخـرى بعـد شـهر مـن تاريـخ إيـداع وثيقـة تصديقهـا أو انضمامهـا.

وإثباتـاً لمـا تقـدم قـد وقـع المندوبـون المبينـة أسـماؤهم بعـد الاتفاقيـة نيابـة عـن حكوماتهـم وباسـمها.

عملـت هـذه الاتفاقيـة باللغـة العربيـة في يوم الاثنـين الخامس مـن ذي القعدة 1376 هـ الموافق للثالث مـن حزيران/يونيو 1957، مـن أصل واحد يحفـظ بالأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة وتسـلم صـورة طبق الأصل لـكل دولة مـن الدول الموقعـة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها.

الملحق الثالث

ميثاق الوحدة الثقافية العربية، 1964

استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية، وإيماناً بأن وحدة الفكر هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطبيعي الإبداعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على أسس العدل والحرية والمساواة.

وتنفيذاً لما جاء في ميثاق جامعة الدول العربية، ومتابعة لما حققته المعاهدة الثقافية التي أبرمت بين الدول العربية في سنة 1945.

واعتزازاً بانضمام أجزاء من الوطن العربي إلى جامعة الدول العربية بعد خلاص هذه الأجزاء من ربقة الاستعمار.

وتطلعاً إلى استعادة العرب أراضيهم المقدسة المغتصبة واستكمالهم حريتهم في سائر أجزاء وطنهم وانطلاقاً لما حققه مؤتمر القذوة بين ملوك العرب ورؤسائهم من وحدة الهدف ووحدة الصف في مجالات واسعة من حياة الأمة العربية.

ولما للتعاون في ميادين التربية والثقافة والعلوم ورقيها من آثار فعالة في الإنسان والمجتمع العربي والقومية العربية على الصعيد العالمي.

وبما يؤدى إليه هذا التعاون من ضمان حقوق الإنسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية وتمكينه من الإسهام في خدمة مجتمعه.

وبما يؤدى إليه هذا التعاون من تطور هذا المجتمع وتقدمه على أسس متينة من قيمه الروحية الأصيلة، ومن العلوم الحديثة وتطبيقاتها.

وبما يؤدى إليه هذا التعاون من إبراز الشخصية العربية في المجال العالمي وقدرتها على الوقوف في وجه قوى الشر العالمية المتمثلة في الاستعمار والصهيونية، وإسهامها في إقرار السلام العالمي، وقيامها بدورها التاريخي في بناء الحضارة الإنسانية وتقدمها.

توافق الدول العربية على الميثاق التالي للوحدة الثقافية العربية.

◄ المادة الأولى

يكون هدف التربية والتعليم:

تنشئة جيل عربي واع مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن العربي، يثق بنفسه وبأمته، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويستمسك بمبادئ الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي.

جيل يهيئ لأفراده أن ينموا شخصياتهم بجوانبها كافة، ويملكوا إرادة النضال المشترك وأسباب القوة والعمل الإيجابي، متسلحين بالعلم والخلق، كي يسهموا في تطوير المجتمع العربي والسير به قدماً في معارج التطور والرقي، وفي تثبيت مكانة الأمة العربية المجيدة، وتأمين حقها في الحرية والأمن والحياة الكريمة.

وتعمل الدول الأعضاء على رسم الفلسفة التربوية العربية التي تنهض بهذا الهدف العام، وعلى تعيين أهداف التربية في جميع مراحل الدراسة، وإبرازها في مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال.

◄ المادة الثانية

تتعاون الدول الأعضاء تعاوناً كاملاً في ميادين التربية والثقافة والعلوم وإرساء دعائمها على أساس من التكافل والتكامل، وتعمل بصفة خاصة على تنسيق أنظمتها التعليمية وتطويرها، وعلى تبادل الخبرات والمعلومات وثمرات البحوث العلمية والتقنية،

وتبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء، وقبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات، وتقديم المساعدات التقنية والمشاركة في إنشاء معاهد البحوث ومراكزها، وعقد المؤتمرات والحلقات الدورية والتدريبية، وتيسير انتقال المطبوعات العربية، وتنسيق ألوان النشاط الرياضي والفني، وتحقيق التعاون بين الهيئات والمجالس المختصة بهذه الشئون حكومية وغير حكومية.

المادة الثالثة

توافق الدول الأعضاء على تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية ومعهد المخطوطات العربية ومعهد الدراسات العربية العالية) إلى منظمة واحدة تشملها جميعاً في نطاق جامعة الدول العربية تسمى «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» وفقاً للدستور الذي يقره مجلس الجامعة بناء على مقترحات المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم لتتولى هذه المنظمة تنظيم الجهود المشتركة التي تقوم بها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق هذا الميثاق وفقاً لدستورها.

المادة الرابعة

تعمل الدول الأعضاء على بلوغ مستويات تعليمية متماثلة عن طريق تنسيق أنظمة التعليم فيها، وبخاصة توحيد السلم التعليمي، وتوحيد أسس المناهج، وخطط الدراسة، والكتب المدرسية، ومستوى الامتحانات وقواعد القبول وتعادل الشهادات وأساليب إعداد المعلمين، وإدارة المؤسسات التعليمية.

المادة الخامسة

توافق الدول الأعضاء على تنسيق التعليم الجامعي والعالي، ومراكز البحوث ومعاهده الجامعية فيما بينها بحيث يسهل تبادل الخبرات في هذا المجال. وتعمل الدول على توحيد الدرجات العلمية أو تعادلها، وعلى تنشيط البحث العلمي.

ويشكل مجلس أعلى لتنسيق التعليم الجامعي في الوطن العربي بالتعاون مع الجامعات العربية والجهات المسؤولة عن التعليم العالي، لتحقيق هذا التنسيق من جميع وجوهه.

كما تعمل المنظمة على إنشاء اتحاد للجامعات العربية وتشجع الجامعات العربية على الانتساب إليه.

المادة السادسة

تتعاون الدول الأعضاء على تطوير أنظمة التعليم فيها بالعمل على تحقيق إلزام التعليم في مرحلته الابتدائية على الأقل، ومحو الأمية، وتيسير التعليم الثانوي وتنويعه وتمكين ذوي الاستعدادات من التعليم العالي، والعناية بالتعليم الفني.

على أن يتم ذلك ضمن مخطط عام يهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد العربية.

المادة السابعة

تتفق الدول الأعضاء فيما بينها على تبادل إنشاء المعاهد العلمية والتعليمية والمراكز الثقافية في بلادها وخاصة المعاهد العلمية ذات التخصص الدقيق. وتعنى بإصدار المجلات الدورية في مختلف ميادين العلوم.

المادة الثامنة

تعمل الدول الأعضاء على تنشئة الأجيال الصاعدة على التمسك بمبادئ الدين.

المادة التاسعة

توافق الدول الأعضاء على النهوض بتعليم البنات وفقاً للمبادئ الدينية والقيم العربية والتقدم العلمي الحديث، مع مراعاة تزويد هذا التعليم بما تقتضيه رسالة المرأة بأن تكون أماً ومواطنة صالحة في المجتمع لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما يتمشى مع مسئولياتها في المجتمع.

المادة العاشرة

توافق الدول الأعضاء على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها، وعلى الأقل في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وفي الوقت نفسه تعمل الدول العربية على توثيق صلة طلابها بالثقافة الأدبية والعلمية والفنية الحديثة ومساعدتهم على إتقان الوسائل اللغوية التي تمكنهم من استيعاب هذه الثقافة.

المادة الحادية عشرة

تعمل الدول الأعضاء في المجال الثقافي على تعريف أبنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية، وذلك بواسطة الكتب المدرسية وبواسطة التليفزيون والإذاعة والتمثيل والصحافة أو بغيرها من وسائل، وبإنشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية، وبإمدادها بما ييسر نجاحها، وبإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في البلاد العربية.

المادة الثانية عشرة

توافق الدول الأعضاء على تأليف «الكتاب الأم» الذي يعد المرجع الرئيسي لما يؤلف من الكتب المدرسية في تاريخ البلاد العربية وحضارتها وجغرافيتها ولغتها وأدبها ومقومات المجتمع العربي.

المادة الثالثة عشرة

تؤكد الدول الأعضاء أهمية العناية بإعداد المعلم العربي روحياً بتزويده بالمبادئ الدينية والقيم العربية الأصيلة، وقومياً بتزويده بالثقافة العربية، ومهنياً بتزويده بأحدث النظريات التربوية وطرق التربية والتعليم، وعلمياً بتزويده بأساس علمي متين في مواد تخصصه، وذلك إيماناً بأن المعلم هو من أهم العوامل في تنفيذ السياسة التعليمية وتحقيق التطور القومي والإصلاح الاجتماعي.

المادة الرابعة عشرة

تساعد الدول الأعضاء، وفقاً لأوضاعها ونظمها الخاصة على إنشاء منظمة للمعلمين في كل منها، لتعمل هذه المنظمات على ترقية مستوى المهنة التعليمية، ورفع مستوى المعلم العربي، على أن يجمع هذه المنظمات اتحاد المعلمين العرب.

المادة الخامسة عشرة

تتعاون الدول العربية فيما بينها على إحياء التراث العربي - الفكري والفني - والمحافظة عليه. ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل وعلى ترجمة روائعه إلى اللغات الحية، وعلى التعريف بالثقافة العربية الإسلامية، وبشؤون الفكر العربي المعاصر وبالقضايا العربية الحاضرة، كما تتعاون على نشر اللغة العربية والخط العربي وتيسير تعلمها في البلاد الأجنبية وفي البلاد الإسلامية خاصة.

المادة السادسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود، كما تعمل على تنشيط الإنتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل، كإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف جوائز على المتفوقين من أهل العلم والأدب والفن.

المادة السابعة عشرة

توافق الدول العربية على أن تسعى إلى توحيد المصطلحات العلمية والحضارية، وعلى أن تساعد حركة التعريب بما يحقق إغناء اللغة العربية مع المحافظة على مقوماتها، وذلك بالتعاون مع المكتب الدائم للتعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليقوم برسالته على خير وجه ممكن، وكذلك بالتعاون مع ما قد ينشأ من هيئات مماثلة.

المادة الثامنة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مجلس للمجامع اللغوية تمثل فيه المجامع العربية والمكتب الدائم للتعريب والعلماء المتخصصون، ويعنى هذا

المجلس على وجه الخصوص بتوحيد المصطلحات العلمية وتنسيقها ونشرها.

المادة التاسعة عشرة

توافق الدول الأعضاء على أن تعمل على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بشتى الوسائل، كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة، وتبادل الفنيين وبعثات التنقيب عن الآثار. كما تتعاون في مجال الكشف عن الآثار وصيانتها والتعريف بها والإعلام عنها وحسن استثمارها للأغراض التربوية والثقافية والعلمية.

المادة العشرون

تتعاون الدول العربية على تبادل الخبرات الثقافية الخاصة بالموسيقى والمسرح والسينما والفنون الشعبية والصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وتعمل على تسجيل هذه الفنون ورعايتها وتنسيق جهود العاملين فيها وتبادل خبراتهم.

المادة الحادية والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينتج في هذه الميادين في كل دولة من دول الجامعة العربية.

المادة الثانية والعشرون

تتفق الدول الأعضاء على إصدار قانون إيداع للمطبوعات وعلى إنشاء مراكز للتسجيل في كل دولة منها، على أن ترسل كل دولة إلى مراكز التسجيل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بيانات وافية عن كل مطبوع، وفقاً لبطاقة خاصة موحدة يعدها المركز. ثم يقوم المركز بإصدار نشرات ببليوجرافية دورية تتضمن ما طبع في الدول الأعضاء.

المادة الثالثة والعشرون

توافق دول الجامعة العربية على تبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التي تتفق عليها، على أن تعتبر مدة الخدمة لمن هو موظف حكومي من المدرسين أو الأساتذة أو الخبراء الذين يشملهم التبادل كأنها في حكومته، ومع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد. وكذلك تيسر انتقال غير الموظفين وتعاقدهم تعاقداً فردياً مع الحكومات أو المؤسسات التي تحتاج إلى خدماتهم، على أن يتم ذلك عن طريق الجهة المختصة وتبعاً للأنظمة الموضوعة لذلك.

المادة الرابعة والعشرون

توافق الدول الأعضاء على تبادل الطلاب والتلاميذ بين مدارسها ومعاهدها التعليمية، وتيسير قبولهم، على قدر إمكانياتها، في المراحل والصفوف المناسبة ومع مراعاة الأنظمة المتبعة فيها.

وريثما يتحقق توحيد الأسس المشار إليها في المادة الرابعة من هذا الميثاق تعمل الدول، مع احتفاظها بأنظمة التعليم العامة فيها، على تعادل أو توحيد الشهادات في مراحل الدراسة المختلفة. ويمكنها أن تعقد اتفاقات بعضها مع بعض لتيسير ذلك. وكذلك تقدم كل دولة التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول الأعضاء التي ترغب في إنشاء بيوت لإقامة طلبتها فيها.

المادة الخامسة والعشرون

تتعاون الدول الأعضاء على تلبية الحاجات الثقافية في البلاد العربية التي تكون في حاجة اليها، وتتبادل المساعدات الفنية بعضها مع بعض.

المادة السادسة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلاد العربية، وذلك في المناطق التي تسمح الحكومات بارتيادها، وفقاً لإمكانياتها، مع العمل على تيسير أسباب ذلك.

المادة السابعة والعشرون

تتخذ الدول الأعضاء الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية التربوية

والثقافية وتوحيد ما يمكن توحيده منها، وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في مناهج جامعاتها ومعاهدها.

المادة الثامنة والعشرون

تتعاون الدول الأعضاء على تنسيق جهودها في سبيل التعاون الثقافي الدولي وخاصة مع منظمة اليونسكو، وعلى تبادل الخبرات وتنظيم الاتصالات وإنشاء المؤسسات الثقافية في البلاد الصديقة.

المادة التاسعة والعشرون

يصدق على هذا الميثاق من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن، وتودع وثائق التصديق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة.

المادة الثلاثون

يجوز للبلاد العربية التي ليست أعضاء في جامعة الدول العربية أن تنضم إلى هذا الميثاق بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الحادية والثلاثون

يعمل بهذا الميثاق بعد شهر من إيداع وثائق التصديق عليه من ثلاث دول من الدول الأعضاء.

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لأية دولة ملتزمة بهذا الميثاق أن تنسحب منه، وذلك بمقتضى إعلان يرسل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وينتج الإعلان أثره بعد سنة من تاريخ إرساله.

الملحق الرابع

مؤتمرات القمة العربية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الإعلان الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الدورة الأولى، الكويت، 2009

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 22 و23 محرم 1430هـ الموافقين 19 يناير/كانون الثاني 2009م، نؤكد على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي، والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي وتنموي عربي عصري وجديد، التزاماً مع ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية، وما أُبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات.

وإذ نشيد بالمبادرة الكويتية – المصرية التي أكدت على العلاقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008 بعقد قمة تُخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

فقد تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل العربي.

وتأكيداً منا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها وعلى رأسها التعليم عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وإذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الأخص في مجال التعليم وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة الفقر والأمية، وإذ نتابع التقدم في التنمية الاقتصادية وخاصة في انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما حققته التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية، والتقدم في جهود التعاون مع الدول والتجمعات الدولية.

ونظراً لما للأزمة المالية العالمية من تداعيات وتشعبات فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها مما يتوجب علينا اتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

أشاد القادة بالمبادرة التنموية الرائدة والتي أعلن عنها حضرة صاحب السمو والتي أعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار.

كما أشاد القادة بمساهمة دولة الكويت برأسمال هذه المبادرة والبالغ خمسمائة مليون دولار.

كما تقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشكل دوري كل عامين.

وتحقيقاً لآلية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

الإعلان الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الدورة الثانية، شرم الشيخ، 2011

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثانية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يوم 19 كانون الثاني/يناير 2011، نجدد التزامنا الكامل بالإستراتيجيات التنموية التي تم إقرارها في قمة الكويت 19 – 20 كانون الثاني/يناير 2009، ونؤكد على المضي قدماً في تنمية مجتمعاتنا العربية بشرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وتكنولوجياً، وتفعيل وتطوير آليات عملنا العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبنا وأجيالنا القادمة.

واتصالاً بأولويات العمل العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تم تقييم التقدم المحرز بشأن الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات العربية وبخاصة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية، وعلى رأسها مخطط الربط البري ومشروع الربط الكهربائي، وكلها مشروعات طموحة شهدت طفرة تستحق الإشادة وتملي ضرورة الاستمرار فيها وصولاً للأهداف المرجوة منها. كما تم تناول آفاق الربط البحري بين بلداننا وما يمثله ذلك من إضافة مهمة لتعزيز التجارة البينية، وتطوير التواصل المعلوماتي عن طريق ربط شبكات الإنترنت العربية. كما تم الإطلاع على ما تحقق من تقدم في مسار التنمية في مختلف المجالات في العديد من الدول العربية وكذلك في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وما تم إقراره من سياسات تهدف إلى تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

يمثل الأمن الغذائي أولوية قصوى للدول العربية، ولابد من التعامل معه بفكر جديد ورؤية هادفة تضمن تحقيقه لمجتمعاتنا العربية. كما يعد الأمن المائي العربي أحد أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصة في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر على الموارد المائية وأن تزيد من ندرة تلك الموارد، لذا فسوف نعمل على تنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي في المنطقة العربية على اتساعها.

نظراً لأن المنطقة العربية تواجه مخاطر متزايدة بفعل تدهور النظم البيئية والكوارث الطبيعية، لاسيما وأنها باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة هذه التغيرات الجيولوجية والمناخية المتزايدة وما لها من أثر مباشر على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة والتنمية المستدامة فإننا نؤكد على تنفيذ «الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020»، كما نؤكد على الالتزام بالإعلان والبيان العربيين حول تغير المناخ وكذلك القرارات المتصلة بذلك، ونؤكد على التزامنا بوضع خطة عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

وانطلاقاً من حرصنا على الارتقاء بمعيشة المواطن العربي ومستقبله فقد تم التشاور حول سبل تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للألفية وأهمية تطوير القدرات البشرية وتفعيلها، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقني وتشجيع ودعم الابتكار، وتمكين المرأة من أداء دور فعال وأساسي في المجتمعات العربية، والحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتوفير أعلى درجات الرعاية الصحية، باعتبارها مكونات رئيسية لتطور ونهضة مجتمعاتنا في العقود المقبلة.

وتأكيداً على التزامنا بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع،

وتوفير فرص العمل لهم، واستكمالاً للمبادرة التي أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت لإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال قدره 2 مليار دولار، واقتناعاً منا بما تمثله هذا المبادرة من إضافة قيمة للاقتصاديات العربية وما يمكن أن تسهم فيه من خفض لمعدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل وبخاصة للشباب الذين يمثلون نحو 25 في المائة من مجموع تعداد مجتمعاتنا، فإننا نعرب عن ترحيبنا بإطلاق الصندوق وسنعمل على المساهمة في الحساب الخاص به، والذي سيتولى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وإدراكاً لقدرات منطقتنا العربية في مجالات الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي وما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية عالمية كمعبر دولي لإمداداتها، فإن دولنا مستمرة في تطوير سبل التوظيف الأمثل لهذه القدرات والاستثمار فيها، على نحو يعكس إسهام المنطقة العربية الفاعل في ضمان أمن الطاقة العالمي، الذي يمكن أن يسهم في تعافي الاقتصاد العالمي من أزمته الراهنة.

مع ما تملكه بعض بلداننا العربية من إمكانيات هائلة في مجالات الطاقة، فقد اتفقنا على ضرورة استغلال إمكانيات وطاقات أخرى تملكها بلداننا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وعبر طاقات الرياح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك مصادر الطاقة الشمسية التي تتمتع بها الدول العربية، وما يتيحه كل ذلك من فرص لاكتساب تقنيات حديثة وخلق فرص عمل تحافظ على البيئة وتنميها، علاوة على ما تنتجه من طاقة نظيفة وموارد جديدة من المياه العذبة تحتاجها منطقتنا، إضافة لما تحققه تلك التقنيات من فرص عمل جديدة.

وفيما يتعلق بإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استعرضنا جهود الانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد، والعمل الجاري لاستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية عام 2012، ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيداً للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام 2015، وانتهاءً بتحقيق السوق العربية المشتركة عام 2020.

ومواكبة للتطورات العالمية في التعاون الاقتصادي، فقد رحبنا بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي، وبتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك، وكذلك بتكثيف التعاون بين المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، يتأثر بالتطورات العالمية سلباً وإيجاباً، كما أنه لا يمكن اليوم لأي مجتمع أن يخطو بخطى ثابتة على طريق التنمية والتطور بدون فهم عميق لما يدور حوله في العالم، فلا شك أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تحولات حادة في خريطة الاقتصاد العالمي وهو ما حتم علينا تنسيق سياساتنا المالية والاقتصادية والمشاركة في الجهود الدولية الرامية لضمان الاستقرار المالي العالمي لتلافي تداعياتها السلبية على اقتصادياتنا بقدر الإمكان، كما نؤكد رفضنا للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية لما لها من آثار سلبية على جهود التنمية في تلك الدول.

من ناحية أخرى، نؤكد عزمنا مواصلة جهودنا لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتذليل العقبات التي تعيق تحقيقها في منطقتنا بحلول عام 2015.

وقد تم الاتفاق على وجوب تطوير العمل العربي المشترك والانتقال به إلى مرحلة بناء شراكات جديدة مع مختلف الدول والتكتلات الدولية والإقليمية ومنها مع الصين، الهند، اليابان، تركيا، روسيا، والدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادئ، وذلك للتفاعل مع آثار العولمة من أجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع مختلف دول العالم من خلال منتديات وبرامج وسياسات التعاون مع تلك الدول والتجمعات، كما نؤكد التزامنا بتفعيل استراتيجية الشراكة الأفريقية

العربية وخطة عملها بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التزامنا بالاستمرار في دفع التعاون مع دول أمريكا الجنوبية في إطار انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية الثالثة في شباط/فبراير 2011 في بيرو.

وإدراكاً منا بأهمية مواصلة تقييم مسيرة العمل العربي المشترك وما يواجهها من تحديات، وإيماناً منا بالدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية لتحقيق المصالح العربية ومواكبة الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الدولية، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وأدواته التنموية بصفة خاصة بما يتمشى مع متطلبات المرحلة القادمة، مع التركيز على أهمية تعزيز التكتلات الاقتصادية الجهوية كركيزة أساسية لبناء فضاء اقتصادي عربي مندمج للارتقاء بمستوى أدائها وتمكينها من أداء عملها وتنفيذ المشاريع العربية في المجالات التنموية التي أصبحت تحتل مكان الصدارة على أجندة العمل العربي المشترك وتتابع من قبل القمم النوعية.

كما أننا نذكر بالتزامنا بتمويل المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويدها، وذلك من خلال آليات عمل صندوقي القدس والأقصى، ونؤكد على توفير سبل الدعم المناسبة التي تمكن أهل القدس من الثبات على أراضيهم ودعم صمودهم في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

وختاماً نقرر نحن قادة الدول العربية المجتمعين في شرم الشيخ، بعقد القمة العربية التنموية القادمة بعد عامين لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات قمتي الكويت وشرم الشيخ، وبحث ما يستجد من موضوعات تهم العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية.

كما نعرب عن ارتياحنا لنتائج منتديات رجال الأعمال والمجتمع المدني والشباب التي عقدت في إطار هذه القمة، مؤكدين على الاستمرار في دعم دورهم كشركاء في مسيرة التنمية العربية وتواصلنا معهم لما فيه صالح دولنا وشعوبنا.

ونتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً، والى صاحب الفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على استضافته لأعمال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، وإدارته الحكيمة لجلساتها، كما نعرب عن تقديرنا لجهود جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة، ونتطلع جميعاً إلى عقد قمتنا التنموية القادمة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير 2013.

الإعلان الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، الرياض، 2013

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية يومي 9 و10 ربيع الأول 1434هـ الموافقين 21 و22 كانون الثاني/يناير 2013م، إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في القمتين التنمويتين اللتين عقدتا في الكويت: 19- 20 كانون الثاني/يناير 2009م، وشرم الشيخ: 19 كانون الثاني/يناير 2011م.

وإذ نعبر عن ارتياحنا للإجراءات المتخذة لتنفيذ تلك القرارات والتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها القمتان السابقتان، ونؤكد على ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ جميع القرارات وإزالة كافة العوائق التي تقف أمام إنجازها.

كما ننوه بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها لتفعيل الحساب الخاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الذي انطلق من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: كانون الثاني/يناير 2009م).

واستشعاراً منا بأهمية المضي قدماً في اتخاذ ما من شأنه تطوير العمل العربي المشترك بما يخدم المواطن العربي والارتقاء بمستوى معيشته وتوفير الرعاية الصحية الكاملة له فلقد اتفقنا على ما يلي:

تعزيز قدرات مؤسسات العمل العربية المشترك

الترحيب بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 50 في المائة لأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة وبما يمكنها من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية، والعمل على تطوير آليات عملها وتيسير إجراءات تمويلاتها مما يمكنها من توسيع نشاطاتها وزيادة الاستفادة من مواردها. وكذلك زيادة رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 50 في المائة أيضاً وبما يكفل تطوير إمكاناتها في تأسيس مشروعات إنتاجية عربية مشتركة جديدة والمساهمة في مشروعات وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص العربي من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات التي يحتاجها المواطن العربي والمساهمة في سد الفجوة التي تعاني منها دولنا في العديد من تلك السلع والخدمات، وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطن العربي.

تشجيع الاستثمار البيني

إيماناً منا بأهمية الاستثمار ودوره في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي وتنمية التجارة العربية البينية وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة مستوى التشغيل، وخفض مستويات الفقر، واستثمار رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتوظيفها لتعزيز التنمية وتطوير اقتصادات بلداننا العربية، ومن أجل تشجيع تدفق الاستثمارات العربية البينية، فقد اعتمدنا الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية، والعمل على جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة لهذه الاستثمارات، مؤكدين التزامنا بالعمل على وضعها موضع التنفيذ، وندعو في الوقت ذاته القطاع الخاص العربي إلى المبادرة بالاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وضمانات، بما في ذلك رجال الأعمال العرب المهاجرين لاستغلال الفرص المتاحة والمساهمة في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة.

كما نؤكد التزامنا بتهيئة المناخ الاستثماري في بلداننا وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات واستغلال الثروات الطبيعية والميزات النسبية التي تتميز بها دولنا.

تطوير استخدامات الطاقة

وانطلاقاً من ضرورة مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، فقد اعتمدنا الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010–2030م) بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة، وفتح المجال أمام إقامة سوق عربية للطاقة المتجددة تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص، وكذلك العمل على دعم المشروعات التنموية العربية الهادفة لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة بكافة تقنياتها من خلال تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لنشر استخداماتها.

تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

وتأكيداً على التزامنا بالوفاء بتحقيق الأهداف التنموية للألفية والعمل على دعم جهود الدول العربية الأقل نمواً لتحقيق تلك الأهداف، بالتركيز على الغاية الثالثة من الهدف الأول المتعلقة بمكافحة الجوع ولا سيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة في مجال الأمن

الغذائي، فقد اعتمدنا توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية للتحرك العربي المطلوب حتى عام 2015م لبلورة رؤية عربية تساهم في وضع الرؤية العالمية لأهداف التنمية المستدامة الجديدة ما بعد عام 2015م، وخاصة دعم الجهود الرامية لتعزيز رفاهية الفرد والمجموعة عبر أنماط متساوية وبصورة مستدامة، وتعزيز التنمية الشاملة وإيلاء مزيد من الاهتمام بالقضايا الخاصة ببطالة الشباب وفئة ذوي الحاجات الخاصة وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف العربية في إطار ما سيتم الاتفاق عليه مستقبلاً.

كما نوجه بتعزيز جهود الأجهزة العربية ذات العلاقة بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية مثل المجالس الوزارية العربية المتخصصة وبالتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

◄ تحسين مستوى الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض

وانطلاقاً من التزامنا بتحسين مستوى الرعاية الصحية، وإيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمراض غير المعدية لما تطرحه من تحد كبير لرفاهية المجتمع وجهود التنمية في دولنا العربية. والإسراع بوضع ودعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل التي تتخذ بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، وإشراك كافة القوى المجتمعية في ذلك وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه المحددات باعتبارها عاملاً أساسياً لبلوغ الأهداف التنموية للألفية، والإيفاء بالتعهدات الخاصة بصحة الأم والطفل واستئصال الأمراض المعدية والتصدي للأمراض السارية. واستمراراً للجهود المبذولة في مجال مكافحة الأمراض والقضاء عليها، ولدعم ما صدر عن القمة العربية الاقتصادية في دورتها الأولى بدولة الكويت في كانون الثاني/يناير 2009م فقد رحبنا بـ «إعلان الرياض» الصادر عن «المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط» الذي عقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 9 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2012م.

◄ التجارة البينية والاتحاد الجمركي العربي

وتأكيداً لحرصنا على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة حجم التجارة العربية البينية، وتشكيل تجمع اقتصادي عربي متين، فإننا نؤكد تصميمنا على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013م، وبذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك، كما نثمن الجهود التي تبذلها المنظمات المتخصصة العربية والاتحادات النوعية والهيئات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز التجارة البينية العربية، معربين في هذا المجال عن دعمنا لقرارات القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي إنعقدت بمكة المكرمة 2012م بدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لاعتماد آلية عملية لزيادة رأس مال البنك بما يساهم بتنمية التجارة والاستثمارات البينية، وتعزيز صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ومرحبين في نفس الوقت بمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة مع التأكيد على أهمية مساندتها ودعمها.

وإذ نبارك الخطوات التي تمت حتى الآن في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي، فإننا نؤكد التزامنا بالعمل على إتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الإتفاق عليه، وصولاً للتطبيق الكامل له في عام 2015م.

◄ القطاع الخاص العربي ودوره في العمل العربي المشترك

وإيماناً منا بالدور الحيوي للقطاع الخاص العربي كشريك في مسيرة التنمية العربية ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحريك

عجلة الإنتاج، فإننا نؤكد استمرارنا في دعم هذا القطاع من خلال الاستمرار في توفير المناخ الملائم له لممارسة نشاطه وتشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المنتجة والمشتركة وإزالة العقبات التي تقف في طريق تدفق الاستثمارات البينية العربية وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين وغير ذلك مما يتطلبه قيام القطاع الخاص بدوره على الوجه المأمول، كما نؤكد على أهمية أن يقوم القطاع الخاص العربي بمسؤولياته في دعم العمل العربي المشترك وتعزيز مشاركته الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

كما نرحب في هذا الصدد بنتائج منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد في الرياض في إطار هذه القمة، وجهود توثيق عرى التعاون بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب وسعيهم نحو قيام مشروعات عربية مشتركة بينهم تعود بالنفع على الشعوب العربية.

الأمن الغذائي العربي

وتأكيداً على حرصنا على توفير الأمن الغذائي لمنطقتنا العربية فقد وجهنا الهيئات والمنظمات المعنية للعمل على سرعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والتنسيق في ذلك مع الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص العربي الذي ندعوه للمساهمة في تنفيذ البرنامج عبر الاستثمار في مشروعاته.

الأمن المائي العربي

وانطلاقاً من إدراكنا للأهمية القصوى للأمن المائي في المنطقة العربية باعتباره جزءاً من الأمن القومي العربي، آخذين في الاعتبار حقيقة الشح المائي الذي تعاني منه منطقتنا، فإننا سنتابع عن كثب تنفيذ «استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية» و«مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية»، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للموارد المائية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الماء.

البيئة والتنمية المستدامة

وأخذاً بالاعتبار أهمية المحافظة على البيئة وما تحظى به قضاياها من اهتمام على المستوى العالمي فإننا نؤكد التزامنا بوضع قضية الاهتمام بالبيئة في صدر أولوياتنا من خلال:

أ. الإسراع في تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، ومخرجات المؤتمر الثامن عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي الذي عقد بالدوحة.

ب. متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والإسراع في دمجها في الخطط التنموية.

ج. حث دول المنطقة التي لديها محطات نووية بالإفصاح عن تقارير السلامة المتبعة، ودعوتها للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي لتجنيب المنطقة الآثار السلبية على البيئة جراء ما قد يترتب من حوادث خطيرة.

د. تكيف الدول العربية مع ظاهرة تغير المناخ خاصة وأن المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بتغير المناخ، وأن يكون ذلك على أساس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها.

هـ. الحفاظ على الموارد الطبيعية والإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنوع البيولوجي 2020م.

التعليم والبحث العلمي

التأكيد على مواصلة سعينا لتحسين جودة التعليم والارتقاء به وتوفيره كحق من حقوق الإنسان، والمضي قدماً في دعم تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بما يحقق أهدافها، والالتزام بتشجيع البحث العلمي وزيادة الموازنات الخاصة به، وتشجيع ورعاية الباحثين والمبدعين العرب في مختلف مناحي البحث العلمي والتقني، وتعزيز تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة للتنمية الشاملة وركيزة لنظام تعليمي يستوعب الجميع.

الشباب

تمكين الشباب من المشاركة في جهود التنمية المستدامة، وتعزيز قدراتهم وتوفير البيئة الداعمة لتمكينهم من خلال التعليم النوعي وتوفير المعلومات والتدريب المتطور والرعاية الصحية المتكاملة عبر سياسات واستراتيجيات متعددة الأبعاد وضمن رؤية موحدة ومتكاملة تستوعب الشباب كشركاء وليس فقط كمستفيدين، وفي هذا الإطار نعرب عن ارتياحنا لما توصل إليه المنتدى الثالث للشباب العربي، كما ندعو لعقد منتدى للشباب العربي في المملكة العربية السعودية خلال ستة أشهر من تاريخه لمناقشة أولويات الشباب في المرحلة الراهنة وطرح القضايا الأساسية التي تمس مستقبل وتطلعات الشباب العربي من خلال محور رئيس يركز على بحث آليات خلق فرص توظيف الشباب وإتاحة فرص العمل اللائق لهم ومكافحة البطالة، وإتاحة مشاركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المرأة

وإدراكاً منا للدور الهام للمرأة في التنمية فإننا نؤكد عزمنا على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير النظم والتشريعات التي تمكن المرأة من تنمية قدراتها ومهاراتها والقضاء على أميتها، والعمل على توظيف طاقاتها عبر إتاحة الفرص لها وعلى قدم المساواة لمزيد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المجتمع المدني

وانطلاقاً من إيماننا بأهمية دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني كشركاء في العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية والذي أكدنا عليه في القمم السابقة، نعرب عن ارتياحنا لما توصل إليه المنتدى الثالث للمجتمع المدني العربي للقمة التنموية من أطر لمزيد من الشراكة الفاعلة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة.

وختاماً، نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الرياض قررنا عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة بعد عامين في مطلع 2015م في تونس بناءً على دعوة كريمة من الجمهورية التونسية لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات وما جاء في هذا الإعلان، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية، وعقد الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اللبنانية عام 2017م.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود على استضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة، ونشيد بالإدارة الحكيمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لجلساتها، وتتويج نتائج أعمالها بقرارات مهمة ستعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتسهم في تحقيق الرخاء والتنمية لدولنا وفي تجسيد تطلعات شعوبنا في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

كما نعرب عن تقديرنا لجهود جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل النجاح لهذه القمة.

الجدول 1 **مشاركة الدول العربية في القمم العربية (2004-2013) ومستوى التمثيل**

رقم الدورة	السنة	المدينة المضيفة	عدد البلدان العربية المشاركة	عدد البلدان العربية الممثلة بمستوى رئيس الدولة*
د.ع. 24	2013	الدوحة - قطر	22	14
د.ع. 23	2012	بغداد - العراق	21	9
د.ع. 22	2010	سرت - ليبيا	22	14
د.ع. 21	2009	الدوحة - قطر	22	16
د.ع. 20	2008	دمشق - الجمهورية العربية السورية	21	11
د.ع. 19	2007	الرياض - المملكة العربية السعودية	21	16
د.ع. 18	2006	الخرطوم - السودان	22	13
د.ع. 17	2005	الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	22	13
د.ع. 16	2004	تونس – الجمهورية التونسية	22	13

*العدد يتضمّن فلسطين ممثلة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في حال حضوره.

المصدر: موقع جامعة الدول العربية على الإنترنت، http://www.lasportal.org.

مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وتجارب التكامل الاقتصادي خارج الوطن العربي

مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

تصنف مشاريع التكامل في أنواع خمسة اعتماداً على درجة عمق التكامل، وتتدرج من مجرد معاملة تفضيلية في أدنى مراحل التكامل إلى الاتحاد الاقتصادي في أرقاها[1].

◄ نظام التفضيل التجاري

وفيه يخفَّض معدل التعرفة الجمركية على استيراد السلع والخدمات بين البلدان المشتركة في النظام بينما يبقي كل بلد على معدلات التعرفة الجمركية للاستيراد من باقي بلدان العالم. وأهم مثال على هذا النظام هو العلاقة الاقتصادية التي نشأت بين بريطانيا العظمى والدول التي كانت مستعمرات سابقة لها وعرف باسم الكومنولث البريطاني.

◄ منطقة التجارة الحرة

وفيها تلغى التعرفة الجمركية وكل الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، ويحتفظ كل بلد بحق تحديد تعرفاته الجمركية الخاصة بالبلدان غير الأعضاء. وينجم عن إلغاء التعرفة الجمركية بين البلدان الأعضاء إزالة التشوّه التجاري وخلق تشوّه تجاري جديد بينها وبين باقي بلدان العالم. والتأثير الأوّل إيجابي ويسمى «توليد التجارة»، ويعني الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء، الناجمة عن إزالة التعرفة الجمركية على المستوردات من البلدان المشاركة في منطقة التجارة الحرة. أما التأثير الثاني فهو سلبي ويسمى «تحويل التجارة»، ويشير إلى الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء، الناجمة عن انخفاض حجم استيراد هذه البلدان من باقي بلدان العالم. ومن الناحية النظرية، يمكن أن تكون محصلة التأثيرين إيجابية، كما يمكن أن تكون سلبية. وهناك مشكلة أخرى قد تنشأ في نظام منطقة التجارة الحرة، وهي ما يسمّى «انحراف التجارة». فاحتفاظ الدول الأعضاء في الاتفاقية بمعدلات تعرفة جمركية متباينة مع سائر بلدان العالم يؤدي إلى الاستيراد من باقي بلدان العالم إلى البلدان الأعضاء ذات التعرفة العالية من خلال البلدان الأعضاء ذات التعرفة المنخفضة. وتستدعي معالجة ظاهرة «انحراف التجارة» إنشاء جهاز لمراقبة دخول المستوردات إلى بلدان منطقة التجارة الحرة، وتحديداً لمعايير «قواعد المنشأ». وتظهر مشكلتا «تحويل التجارة» و«انحراف التجارة» أيضاً في نظام التفضيل التجاري.

وهناك أمثلة عديدة على مناطق التجارة الحرة تشمل الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

◄ الاتحاد الجمركي

وفيه تقوم البلدان الأعضاء في اتفاقية تجارة حرة بتحديد تعرفة خارجية مشتركة على الواردات من باقي بلدان العالم، وبهذا يتقدم التكامل التجاري خطوةً أخرى بين هذه البلدان حين يتشكل نظام «اتحاد جمركي». وفي هذا النظام يتم التخلص من مشكلتي «تحويل التجارة» و«انحراف التجارة»، ويتم من ثم التخلص من تكاليف أجهزة المراقبة الضرورية في نظام منطقة التجارة الحرة.

وأبرز الأمثلة على الاتحادات الجمركية، الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي الذي يضم جمهورية جنوب أفريقيا وأربعة بلدان مجاورة.

السوق المشتركة

يشكّل هذا النظام مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي، فبالإضافة إلى التكامل التجاري الذي يتحقق في نظام الاتحاد الجمركي، تفتح السوق المشتركة الطريق للتكامل على مستوى عوامل الإنتاج حيث تُزال القيود المفروضة على حركة اليد العاملة ورأس المال بين البلدان الأعضاء بشكلٍ تام. ومن الأمثلة على هذا النظام السوق المشتركة لأمريكا الوسطى التي تضم كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغو؛ وكذلك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي يضم ستة بلدان في أمريكا الجنوبية.

الاتحاد الاقتصادي

وهو الشكل الأكثر اكتمالاً من التكامل الاقتصادي، وينشأ بعد أن يتم توحيد السياسات الاقتصادية التي تشمل بعض تدابير السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، إضافة إلى بعض السياسات ذات الطابع الاقتصادي–الاجتماعي. وعادة ما تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي بالاتفاق على إصدار عملة موحدة أو الإبقاء على العملات المختلفة مع توحيد سياسة سعر الصرف. وأهم مثل على الاتحاد الاقتصادي هو الاتحاد الأوروبي حيث أنه تبنى عملة واحدة (اليورو)، كما أنشأ البنك المركزي الأوروبي المكلف بتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد بأكمله.

ويظهر من هذا العرض السريع أن تسلسل مراحل التكامل الاقتصادي يبدأ بتكريس حرية التجارة بين البلدان الأعضاء ويتوّج بالحرية الكاملة لحركة اليد العاملة ورأس المال ثم العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وبناء مؤسسات فوق قُطرية للإشراف على تطبيق السياسات الموحدة. ولكن في الواقع يمكن أن يكون هناك تداخل بين هذه المراحل. فعلى سبيل المثال قد تتطلب إزالة الحواجز أمام التجارة تنسيق السياسات فيما يتعلق بالضرائب والإعانات، لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة.

وينتظر أن يؤدي التكامل الإقليمي إلى توسيع حجم السوق التي يجري فيها النشاط الاقتصادي لكل بلد من بلدان المنطقة، ويؤدي هذا بدوره إلى تحقيق الفوائد التالية، التي تتضاعف قيمتها في حالة البلدان الصغيرة والضعيفة اقتصادياً:

- تحقيق مكاسب وفورات الحجم وذلك لأن السوق الكبيرة في المنطقة تسمح لكل بلد بتحويل الموارد من المشروعات غير الكفؤة التي تنتج للأسواق المحلية بتكلفة عالية، إلى وحدات إنتاج أوسع نطاقاً وأكثر كفاءةً في صناعات أكبر حجماً، متخصصة متشعبة في عناقيد مكثفة، أكثر قدرةً على المنافسة الدولية. كما أن السوق الموسعة تتيح الفرصة للمزيد من تقسيم العمل بين الصناعات، وضمن الصناعات، ومن ثم ظهور صناعات أكثر تطوراً وتعقيداً لا يستطيع أي بلد من بلدان المنطقة أن يتحمل وحده متطلبات إنشائها.
- يؤدي توسيع حجم السوق إلى ترشيد الإنتاج وتيسير التجارة وذلك عن طريق تحسين البنى الأساسية، فبعض هذه البنى ذات الصلة بالمياه والطاقة والاتصالات والنقل والمحافظة على البيئة لا يمكن إنشاؤها دون تعاون البلدان المجاورة.
- يؤدي التكامل الإقليمي إلى تعظيم القدرة التفاوضية لمنطقة التكامل في علاقاتها الاقتصادية مع التجمعات الاقتصادية الدولية. فالسوق الأوسع المتكاملة تتمتع بقدرة شرائية أكبر تمنحها قوة تفاوض أقوى في التعاملات التجارية فيما يتصل بالأسعار وشروط الصفقات، وتتيح لها حصانة أفضل في مواجهة الممارسات التمييزية للقوى الاقتصادية التي تتحكم في الأسواق العالمية، كما أنها تعزز القدرة التفاوضية ضد الحواجز

غير الجمركية، التي يعتقد على نطاق واسع أنها من أهم العوائق الرئيسية المتبقية أمام زيادة وتوسيع حجم الصادرات الصناعية للبلدان النامية.

- يفسح التكامل الاقتصادي المجال أمام تجميع المعارف والخبرات مما يسهل عملية نقل التقانة الحديثة في البداية، ويمكّن في مرحلة لاحقة من إنتاج التقانة، وكل ذلك يعمل على خلق صناعات جديدة من الصناعات العالية التقانة.
- يفسح التكامل الاقتصادي المجال أمام إقامة مؤسسات لا تقدر أي دولة من دول المنطقة على إنشائها منفردة، وخصوصاً في مجال بناء الجامعات المتميزة، ومؤسسات الرعاية الصحية الكبيرة، ومراكز البحث العلمي والتطوير التقاني الراقية، ما يفضي إلى الحد من هجرة الكفاءات، ويسهم في استعادة بعض من تلك التي تعيش خارج الوطن.
- يفسح التكامل الاقتصادي المجال أمام تنسيق وتنمية أنشطة الاستثمار على مستوى المنطقة، مما يعمل على رفع عائد الاستثمار ويقلّص من أخطاره، وهذا يعمل بدوره على الحد من هجرة رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة.

وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة وإلى تقليص ملموس في معدلات البطالة.

تجارب التكامل الاقتصادي خارج الوطن العربي

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

هي منطقة التجارة الحرة الأكبر في العالم في الوقت الحالي. أنشئت في كانون الثاني/يناير 1994، وتضم الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر الاقتصادات في العالم حالياً، وكندا والمكسيك. وفي عام 2010، كانت قارة أمريكا الشمالية تغطّي أكثر من 20 ألف كيلومتر مربع، وتضم قرابة 500 مليون من السكان، وناهز الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاثة 16 تريليون دولار، ومساهمة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي 40,000 دولار في السنة.

ويُلحق باتفاق حرية التجارة مرفقان مهمان: «اتفاقية شمال أمريكا للتعاون البيئي» و«اتفاقية شمال أمريكا للتعاون في مجال العمل»[2].

وبالنسبة للاتفاقية الأخيرة، تشير إحصاءات الهجرة للسنة المالية 2006 إلى دخول 74,000 مهني تقريباً، من كندا (64,600) والمكسيك (9,200)، إلى الولايات المتحدة بغرض العمل المؤقت وفق الاتفاقية، ولحق بهم 17,000 من ذويهم وعدد من أصحاب الجنسيات الأخرى المتزوجين بمواطنين كنديين ومكسيكيين. كما قدّرت السلطات الكندية أنه بحلول نهاية عام 2006، كان هناك حوالى 25,000 مواطن أمريكي، و15,000 مواطن مكسيكي يُعتبرون «عمالاً أجانب» في كندا. وفي عام 2006، بلغ عدد الداخلين الجدد إلى كندا 16,000 من الولايات المتحدة و14,000 من المكسيك[3].

ولم تسفر الاتفاقية عن زيادات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في أي من بلدانها، ولكن تمثل الأثر الاقتصادي الأهم في زيادة التجارة البينية بالمنتجات الزراعية. ففي عام 2008 صدّرت كندا بقيمة 400 مليار دولار كندي تقريباً واستوردت من الشريكين بقيمة حوالى 250 مليار[4].

- نظرة تفصيلية على الأداء الاقتصادي

في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1992، أبرمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، بعد مفاوضات استمرت 14 شهراً، اتفاقية تقضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة. ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 1994.

وتضمنت الاتفاقية مجموعة من البنود أهمها: تحسين السياسات الاستثمارية في السلع والخدمات، وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على مدى 15 عاماً، وتحرير

حركة الشاحنات عبر الحدود للحد من تكاليف النقل، وتحرير انتقال رؤوس الأموال، وإزالة القيود على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء عدد من القطاعات مثل النفط والاتصالات.

وأتاحت هذه الاتفاقية فرصة إزالة القيود على تجارة حوالي 900 سلعة، فأسهمت في تنشيط التجارة البينية وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة. وهدفت هذه الاتفاقية إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخل في البلدان الأعضاء، وزيادة الاستثمارات والسعي إلى رفع معدل تشغيل القوى العاملة، ولا سيما في المكسيك.

وبالنظر إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، يُلاحظ أن قيمة الصادرات الأمريكية إلى كندا سجلت ارتفاعاً ووصلت إلى 258.5 مليار دولار في عام 2008 بعد أن كانت 89.7 مليار دولار في عام 1992. أما الواردات فارتفعت قيمتها بمعدل أكثر من ثلاث مرات مقارنة بما كانت عليه في عام 1992 لتصل الى 350 مليار دولار تقريباً في عام 2008. وقد سجلت حركة المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك ارتفاعاً ملحوظاً بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيّز التنفيذ مقارنة بالفترة التي سبقت التنفيذ (الشكل 1).

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاقية وبعدها، يلاحظ زيادة بين الفترتين 1989-1992 و2003-2008 من 4.8 في المائة إلى 5.1 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن 1.4 في المائة إلى 11.6 في المائة

الشكل 1 **تطور صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية**
(مليار دولار)

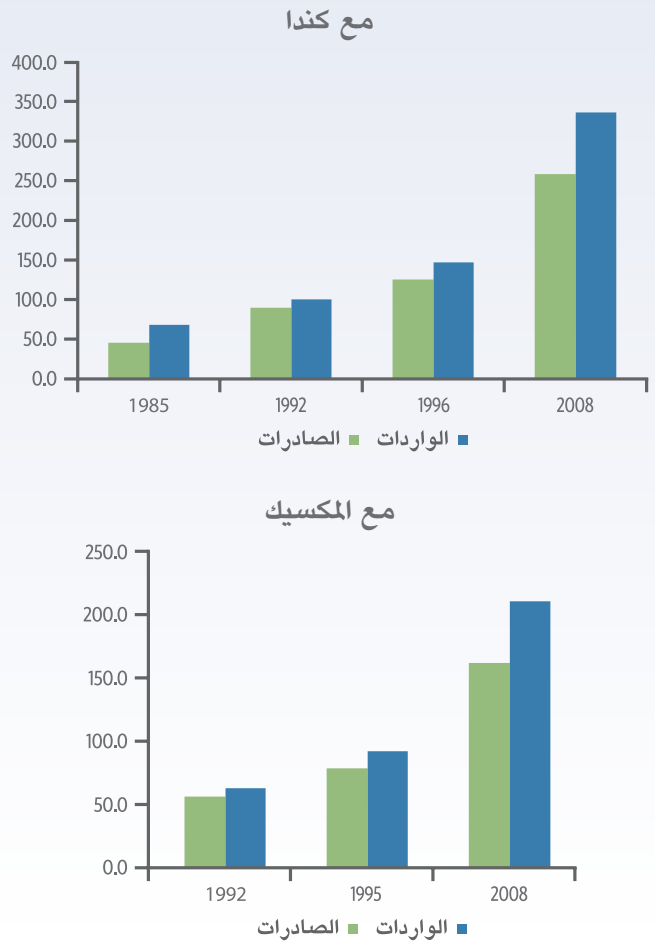

الجدول 2 **بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول النافتا**

		الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	المكسيك
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1992-1989	4.8	1.4	..
	2008-2003	5.1	11.6	9.3
نسبة الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي	1991	0.6	0.9	..
	2008	2.3	5.4	0.1
معدلات البطالة	1991	6.8	10.3	..
	2008	5.8	6.1	3.5

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2011a.

في كندا. كما سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في عام 2008 مقارنة بعام 1991، حيث ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.6 في المائة الى 2.3 في المائة، وفي كندا من 0.9 في المائة إلى 5.4 في المائة. وبتتبع معدلات البطالة لدول النافتا قبل وبعد الاتفاقية، نلاحظ أنها انخفضت بين عامي 1991 و2008 من 6.8 في المائة إلى 5.8 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن 10.3 في المائة إلى 6.1 في المائة في كندا (الجدول 2).

«بريكس» (BRICS)

يمثل الاسم الاختصاري باللغة الإنكليزية الحروف الأولى من أسماء البرازيل، وروسيا، والهند والصين، وكل من الاقتصادات الأربعة ضخم ومرشح لمكانة هامة في المستقبل القريب. وهي تضم مجموعةً ربع مساحة الأرض وأكثر من 40 في المائة من سكان العالم، ويقارب ناتجها المحلي الإجمالي، بمعادل القوة الشرائية، 20 تريليون دولار (في عام 2010، تفوّق الناتج المحلي الإجمالي للصين على اليابان مسجلاً 5.9 تريليون دولار، فأصبحت الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية). وينتظر أن يتفوّق ناتج الكتلة الاقتصادي، باعتبارها الكتلة الأسرع نمواً في العالم، على مجمل الاقتصادات السبعة الأضخم في العالم (G7) بحلول عام 2030.

وبينما يُنتظر أن تنمو الصين والهند لتصبحا أكبر مورِّدين للسلع المصنعة والخدمات في العالم، تسيطر روسيا والبرازيل بالأساس على خدمات تزويد العالم بالمواد الأوليّة[5]. وبين البلدان الأربعة، تعد البرازيل المرشح الوحيد الذي يمكن أن يجمع بين القطاعات الثلاثة: التصنيع والخدمات والمواد الأولية. ويشكّل هذا التنوّع في الإمكانات والبنية الاقتصادية أساساً منطقياً للتعاون الاقتصادي بين هذه البلدان.

وقد كانت جنوب أفريقيا تطمح إلى الالتحاق بالكتلة، وإن ظل البعض يعتبرها «أصغر من اللازم» بسبب عدد سكانها الذي لا يتجاوز 50 مليون نسمة. ولكن عندما شكلت مجموعة الدول الأربع المؤسسة كياناً سياسياً، دعت جنوب أفريقيا للالتحاق، ومن ثم أصبح الاسم الاختصاري «بريكس».

وفي اجتماع القمّة الأول لقادة بريكس (حزيران/يونيو 2009)، أصدر إعلان يدعو إلى إقامة نظام عالمي، متعدد الأقطاب، ديمقراطي وعادل، وهو ما يدعو إلى الاحتفاء بهذا التكتل.

ومن المرشحين المحتملين للانضمام إلى بريكس، إندونيسيا وتركيا والمكسيك ونيجيريا، وجميعها تعد أكثر تقدماً اقتصادياً من البلدان العربية.

ولنا أن نتساءل كيف، بالقياس على مثل هؤلاء، تبقى بلدان مثل جيبوتي وموريتانيا واليمن، وحتى البلدان العربيان الأكبر، مصر والمملكة العربية السعودية، مصرة على البقاء منفردة، إهمالاً لفرصة التكامل العربي التي هي طوق النجاة من التخلف والضعف في هذا العالم التنافسي الشرس.

الاتحاد الأوروبي

وهو مثلنا الأهم لاعتبارات القرب الجغرافي والتاريخ المتشابك.

هو اتحاد اقتصادي وسياسي قريب من الاتحاد المقترح كغاية للتكامل العربي الشامل. وتعود بدايات الاتحاد إلى اتفاقية جزئية هي «جماعة الفحم والصلب الأوروبية» و«الجماعة الاقتصادية الأوروبية» التي تكوّنت من ستة بلدان أوروبية في عام 1958.

وقد تأسس بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1950، بست دول هي ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، ولكسمبرغ، وهولندا. ثم انضمت الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى الاتحاد في بداية عام 1973، ثم أصبحت اليونان العضو العاشر في عام 1980 وتبعتها إسبانيا والبرتغال بعد خمس سنوات. وفي عام 1987، وقّعت دول الاتحاد على القانون الأوروبي الموحّد الذي وفر أساساً لبرنامج مدته ستة أعوام لدراسة تبعات حرية تدفق التجارة الحرة عبر حدود الدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمهيداً لإنشاء السوق الموحدة. وفي عام 1993، اكتملت السوق الموحّدة أو المشتركة بمنح الحريات لحركة السلع والخدمات والأشخاص والأموال. وفي عام 1995، انضمت إلى الاتحاد ثلاث دول أخرى هي السويد وفنلندا والنمسا، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي خمس عشرة دولة. وتوسع الاتحاد وتدرج إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء فيه إلى 25 دولة، حيث انضمت عشر دول في عام 2004 وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، ومالطة. وانضمت كل من بلغاريا ورومانيا للاتحاد في عام 2007 ثم كرواتيا في عام 2013 بحيث صار عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى هذا التاريخ 28 دولة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر التكتلات في العالم اكتمالاً من حيث البنى التحتية والهياكل المؤسسية، وتمثل تجارته أكثر من ثلث التجارة العالمية ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم.

وقد ازدادت قوّته بإضافة مجالات مستحدثة لسياساته الموحّدة. وهو بهذا نموذج مهم على النمو المتدرّج في النطاق والمهام شاركت فيه أجيال متتالية من الآباء المؤسسين للتكامل الأوروبي.

وأقامت اتفاقية «ماستريخت» في عام 1993 كيان الاتحاد بشكله الراهن وتضمنت معاهدة لشبونة في عام 2009، أحدث التعديلات الدستورية المنظمة للاتحاد.

ويمارس الاتحاد الأوروبي اختصاصاته من خلال نسق من المؤسسات الفوق قُطرية المستقلة، وعبر التفاوض بين حكومات الدول الأعضاء. وتضم المؤسسات المهمة للاتحاد الأوروبي المفوضية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، والبرلمان الأوروبي الذي ينتخبه مواطنو الاتحاد الأوروبي كل خمس سنوات.

ويتعدى عدد سكان الاتحاد الأوروبي 500 مليون نسمة (7.3 في المائة من سكان العالم)، وفي عام 2010، تجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد 16 مليار دولار، بمعادل القوة الشرائية،

الشكل 2 **الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصادات العشرة الأضخم في العالم، 2010** (مليار دولار)

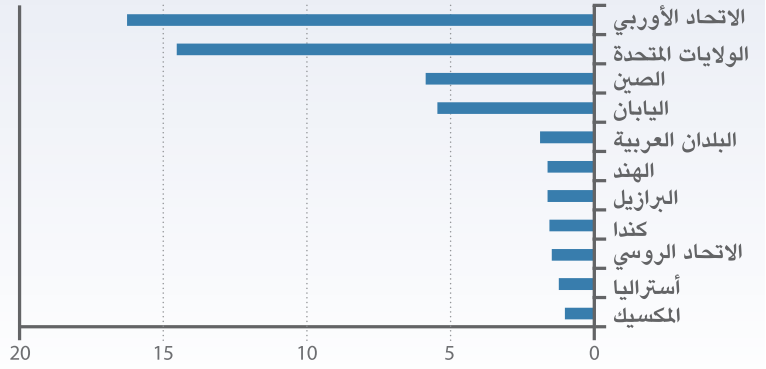

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

ما يضعه في الموقع الأول بين القوى الاقتصادية الأضخم في العالم، وليس من بينها دولة عربية واحدة. وإن كان مجمل البلدان العربية يأتي، بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، في المركز الخامس بعد الاقتصادات الأربعة الأكبر في العالم (الشكل 2).

وأقام الاتحاد الأوروبي سوقاً موحّدة من خلال مجموعة من القوانين التي تطبق في جميع الدول الأعضاء. وداخل منطقة «شينجن»، التي تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في أوروبا، ألغيت إجراءات التأشيرات وفحص جوازات السفر على الحدود لأن سياسات الاتحاد الأوروبي تضمن حرية انتقال البشر، والسلع والخدمات، ورأس المال داخل منطقة الاتحاد.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي على وضع التشريعات الموحدة في مجالات العدالة، والتجارة والزراعة والمصايد والتنمية الإقليمية، وهي تولي المناطق الأقل تقدماً عناية خاصة ودعماً تفضيلياً.

وأنجز الاتحاد الأوروبي الوحدة النقدية بإنشاء منطقة «اليورو»، وحدة النقد الأوروبية، في عام 1999، وأصبحت المنطقة تضم في بداية عام 2012 سبعة عشر عضواً.

ويسعى الاتحاد الأوروبي للقيام بدور موحد، من خلال سياسة خارجية وأمن مشتركة، وإن كانت ما زالت في الأساس تابعة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية.

ومن المهم، من منظور البلدان العربية، الإشارة إلى صندوقين أنشأهما الاتحاد الأوروبي لأغراض «البنى الهيكلية» و«التماسك» لتنمية المناطق الأقل تقدماً في منطقة الاتحاد والتي توجد أساساً في دول وسط وجنوب أوروبا. كما أنشأ الاتحاد صناديق للمعونات العاجلة في حالة الكوارث، ولمساعدة الدول الطامحة للعضوية على ضمان تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي في الدولة العضو.

وتتبنى «برامج البحث والتقانة» مشروعات البحث والتطوير من جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو من شراكات بين مؤسساتها، في مجالات معيّنة ذات أولوية للبحث الأوروبي المشترك.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين البنية الأساسية العابرة للحدود في منطقة الاتحاد من خلال «الشبكات عبر الأوروبية».

وفي كل ما سبق مؤشرات هادية لمشروع التكامل العربي الشامل المقترح في التقرير.

◄ تجمع بلدان الأنديز (Andean Community)

تجمّع بلدان الأنديز هو تجمّع يضم أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية هي: إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا وهي البلدان المؤسسة للتجمع. ويضاف إليها البلدان الشريكة وهي: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وتشيلي، والبلدان المراقبان: بنما والمكسيك.

وأنشئ تجمّع بلدان الأنديز بموجب اتفاقية قرطاجنة التي تم التوقيع عليها في بوجوتا (كولومبيا) في عام 1969. وجرى تعديل هذه الاتفاقية من خلال عدة بروتوكولات: بروتوكول كوينو (إكوادور) في عام 1987، وبروتوكول إصلاح اتفاقية قرطاجنة في عام 1996.

ويهدف التجمّع إلى تعزيز التضامن وتقليص الفوارق في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، والسعي لتحقيق التحسّن المطرد في مستوى معيشة سكان منطقة التكامل الإقليمي.

وتعتبر تجربة بلدان الأنديز في مجال العمليات التكاملية للتخطيط الصناعي الإقليمي، والتخطيط المشترك للاستثمارات، التجربة الرائدة بين بلدان العالم الثالث، حيث تتميّز اتفاقية قرطاجنة بالعمل على إخضاع التطوّر الصناعي في بلدان الأنديز إلى جهد تخطيطي مشترك يراعي العدالة التوزيعية لمنافع التكامل. وقد وافقت البلدان الأعضاء في تجمع الأنديز على عملية توطين الاستثمارات فيما بينها والاشتراك في تنفيذ هذه المشروعات تحقيقاً لمصالحها المشتركة وبغرض الوصول إلى تنمية متوازنة ومتسقة على الصعيد الإقليمي.

وقد قدمت مجموعة بلدان الأنديز ابتكارات جديدة في أربعة مجالات رئيسية هي:

أ. الهيكل المؤسسي الذي تمارس من خلاله عملية التكامل.

ب. المعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً في إطار تجمع بلدان الأنديز.

ج. البرمجة الصناعية.

د. التفاوض بشأن عقود التكنولوجيا مع الشركات الدولية المتعددة الجنسيات.

أقامت المجموعة هيكلاً مؤسسياً يعتمد على درجة عالية من العمل الجماعي إذ تضمّن الهيكل التنظيمي جهازين رئيسيين تعاونهما بعض اللجان[6]، وهما:

1. المفوضية (the Commission) ومقرها ليما (بيرو) وتمثل السلطة العليا التي تقوم بوضع السياسة العامة للمجموعة وتتّخذ ما يلزم من خطوات لتحقيق أهدافها وتوفيق سياساتها الاقتصادية، مع مراعاة المعاملة الخاصة المقررة للدولتين الأقل نمواً (إكوادور، وبوليفيا).
2. اللجنة التوجيهية (the Junta) وهي تقوم بأعمال الأمانة العامة وتقوم بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ قرارات المفوضية، وهي تضم إدارات للبرامج المختلفة للتنمية الزراعية، والتنمية الصناعية، والتكنولوجيا، والتكامل العمراني، وبرامج مساعدة بوليفيا.

وهناك عدد من الهيئات الاستشارية المتخصصة في إطار تجربة بلدان الأنديز أهمها: مؤسسة التنمية

للأنديز التي تسهم في تمويل ودراسة العديد من المشروعات المشتركة.

أما المجال الثاني الذي قدمت فيه المجموعة ابتكاراً جديداً، فيتعلق بالمعاملة الخاصة التي تلقتها الإكوادور وبوليفيا. فعلى الرغم من أن المجموعة تقوم على أساس المساواة القانونية بين الأعضاء، وجدت أنّ فكرة المساواة المطلقة لا يمكن أن تكفي في ظروف عدم التكافؤ واختلاف مستويات نمو القوى الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، ومن ثم منحت كلاً من الإكوادور وبوليفيا معاملة تفضيلية خاصة يمكن اتباعها في معظم خطوات التكامل. ولا يقتصر نظام المزايا الذي يتمتع به البلدان على مجال التبادل التجاري بين أعضاء المجموعة، بل يمتد بالضرورة إلى مجال الخطط الصناعية، والذي يعتبر الركن الأساسي في اتفاقية قرطاجنة. فبالنسبة لأسلوب تخطيط وتوطين الاستثمارات، اتّفِق على أن يتم البدء بهذين البلدين، بحيث يمكنهما تنمية وتطوير الإنتاج في مجال الصناعات الأساسية. وإذا كانت المشروعات التي اختص بها البلدان تعد مشروعات متوسطة الحجم بالمقاييس العالمية، إلا أنّها أحدثت تغيّرات جوهرية في الهياكل الصناعية لهذين البلدين.

والمجال الثالث يتعلق بالبرمجة الصناعية. فمنذ البداية قسّمت اتفاقية قرطاجنة المنتجات الصناعية إلى مجموعتين كبيرتين. تضم المجموعة الأولى المنتجات التي ينبغي أن يعهد إلى الأعضاء بإنتاجها في ظل التخطيط التأشيري المشترك، أي أن تكون القرارات المتعلقة بها محصلة لدراسات ومشاورات جماعية بين الأعضاء. وتغطي هذه المجموعة منتجات الصناعات المعدنية وصناعة السيارات والكيماويات والبتروكيماويات والكهرباء وغير ذلك من الصناعات ذات الأهمية التكنولوجية والاستراتيجية. أمّا المجموعة الثانية فتضم باقي المنتجات، وتترك قرارات إنتاجها في الدول الأعضاء لقوى السوق، مع إقرار تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية المفروضة عليها إلى أقصى درجة وفقاً للبرنامج الخاص بتحرير التجارة.

وبناء على ذلك، أقام تجمّع الأنديز تقسيماً إقليمياً للعمل على مستوى الأنشطة الصناعية الهامة فيما بينها، وهو الأمر الذي لا يزال في مراحله الأولى وغير الناضجة في ترتيبات التكامل الأخرى في البلدان النامية. وقد قامت هيئة التنمية لبلدان الأنديز بإصدار وثيقة في عام 1987 تحدد معايير تقييم «المحتوى التكاملي للمشروعات»، من حيث الموقع الجغرافي والتوازن القطاعي وحجم الاستثمار والمبيعات والنقد الأجنبي المولّد والإحلال محل الواردات من خارج المنطقة.

وقد جعلت المجموعة برنامج الصناعات المعدنية والهندسية بمثابة البنية الارتكازية على غرار اتفاقية الفحم والصلب في تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتشمل قائمة المنتجات التي يتضمنها البرنامج 91 فرعاً من فروع النشاط الصناعي. وقد استخدم في وضع هذا البرنامج أسلوب راعى المعايير اللازمة لتحقيق التوافق بين التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية مع متطلبات المعايير الاقتصادية في اختيار الوحدات. ومن ثم تم تصميم الوحدات الإنتاجية على أساس أن تشكّل فيما بينها عناقيد متكاملة بحيث يمكنها استيعاب التكنولوجيا الرئيسية المتعلقة بالصناعة ككل من طرق وسباكة وصناعة آلات.

والمجال الرابع الهام في تجربة بلدان الأنديز هو وضع إطار جماعي للتفاوض على عقود التكنولوجيا مع الشركات الدولية المتعددة الجنسيات لتحقيق أكبر قدر من التوزيع العادل للمكاسب بين بلدان الأنديز المستوردة للتكنولوجيا، من ناحية، والشركات الدولية المصدرة للتكنولوجيا، من ناحية أخرى. ومن أهم ما نصت عليه اتفاقية قرطاجنة إعداد نظام مشترك لرأس المال الأجنبي والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتراخيص وحقوق الامتياز (عام 1970). وقد تم تعديل هذا النظام بعدة قرارات لاحقة، وركزت تلك القرارات التكميلية على ألا تتضمن عقود الترخيص إسماً تجارياً معيناً، أو أي نصوص تقييدية، كأن يقيّد أو يمنع التصدير أو البيع في دول معينة للمنتجات التي تحمل الاسم التجاري، أو تفرض استخدام خامات أو سلع وسيطة

أو رأسمالية يوردها صاحب الاسم التجاري أو فروعه، أو تشترط استخدام أفراد يعيّنهم صاحب العلامة التجارية[7].

وقد حققّت هذه التجربة نجاحاً في عقود صناعة السيارات حيث تم اعتماد المجال الاقتصادي الإقليمي كأساس لتطوير إطار للتفاوض الجماعي لبلدان الأنديز حول عقود نقل التكنولوجيا مع الشركات الدولية بهدف تعظيم المكاسب لمجموعة بلدان الأنديز بدلاً من أن يتفاوض كل بلد على حدة مع الشركات الدولية.

وقد أفاض فايتسوس (بيرو) في الإشارة إلى الدروس المستفادة من هذه التجربة في حالة البلدان النامية[8].

تجمّع الميركوسور (Mercosur)

يعتبر تجمّع بلدان الميركوسور لدول المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية من أهم التجمعات التكاملية في أمريكا اللاتينية، وتعتبر ركيزة هذا التجمع دولتان من أهم دول أمريكا اللاتينية الاقتصادية هما: الأرجنتين والبرازيل. وقد تم تأسيس هذا التجمّع في عام 1991 بتوقيع اتفاقية أسونسيون (Asuncion) بمشاركة أربع دول هي: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وتم تحديث الاتفاقية في عام 1994 من خلال اتفاقية أورو بريتو (Ouro Preto). وقد وقّعت فنزويلا على الاتفاقية في حزيران/يونيو 2006. ولبلدان تجمع الأنديز، الإكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا، صفة الأعضاء المشاركين.

وتعود بداية تجمّع الميركوسور إلى اتفاق التعاون والاندماج الاقتصاديين الموقّع بين الأرجنتين والبرازيل في عام 1985، كونهما دولتين محوريتين في أمريكا اللاتينية. ثمّ وقّع البلدان معاهدة التعاون والتكامل والتنمية التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 1989، ووضعت إطاراً عاماً للتكامل الاقتصادي. ونظراً لوقوع أوروغواي وباراغواي جغرافياً بين الأرجنتين والبرازيل، ولتركّز معظم تجارتهما مع الدولتين الكبيرتين، انضما إلى سوقهما المشتركة، وتم توقيع معاهدة أسونسيون (باراغواي) المعروفة باسم اتفاقية الميركوسور في عام 1991.

وفي عام 1995 تم توقيع اتفاقية ارتباط بين بلدان تجمع الميركوسور وبوليفيا التي انضمّت إلى منطقة التجارة الحرة في أوائل عام 1997 ولم تنضم إلى الاتحاد الجمركي. وبالمثل، تم عقد اتفاقية ارتباط تجاري مع شيلي في تشرين الأول/أكتوبر 1996 على أن تظل خارج الاتحاد الجمركي.

وتهدف الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء بهدف التوصّل إلى تعرفة جمركية موحّدة إزاء العالم الخارجي واتباع سياسة تجارية موحّدة في المفاوضات التجارية في المحافل الدولية المختلفة. كما تهدف الاتفاقية إلى التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للدول الأعضاء في المجالات التالية: الزراعة، والصناعة، والضرائب، ونظم الصرف الأجنبي. كما تم إيلاء أهمية خاصة للبنية التحتية المشتركة في مجال النقل والاتصالات وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتسهيل العملية التكاملية.

وقد سمحت اتفاقية أسونسيون بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بسرعات مختلفة خلال الفترة الانتقالية. وقد أنشئت في مونتفيديو (أوروغواي) «أمانة إدارية» تعاون مجموعة السوق المشتركة (الجهاز الأعلى المسؤول عن القيادة السياسية والاقتصادية للميركوسور)، وتقوم بإعداد الدراسات اللازمة للقضايا التكاملية الملحّة وكذلك تسهيل تصديق الأجهزة التشريعية الوطنية على قرارات أجهزة الجماعة. كما أنشئت في أوروغواي مفوضية قطاعية للميركوسور من أجل تسهيل المشاركة في عملية التكامل الإقليمي.

وعلى الصعيد القطاعي اهتمت مفوضية التجارة في إطار تجمع الميركوسور بتحرير منتجات رئيسية، فشكّلت لجنة فنية لدراسة تحرير تجارة السيارات وفرض تعرفة خارجية مشتركة وإزالة الحوافز المحلية التي تؤدي إلى انحراف المنافسة، والعمل على إحلال نظام إقليمي محل النظم القطرية بحلول عام 2000[9].

ومن التطوّرات الهامة في مسيرة التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية التقارب الذي حدث بين تجمع بلدان الأنديز وتجمع بلدان الميركوسور. فقد تمكّن التجمّعان من توقيع اتفاقية في عام 1998 تلزمهما بإنشاء منطقة تجارة حرة في عام 2000[10]. وجرى تأكيد ذلك أثناء اجتماع وزراء الخارجية لتجمع بلدان الأنديز والميركوسور في مونتفيديو (أوروغواي) في آب/أغسطس 2003.

ومن ضمن المشروعات التكاملية العابرة لبلدان أمريكا اللاتينية مبادرات إنشاء بنية تحتية مشتركة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومن ضمنها «طريق بين المحيطين» (Inter-oceanic Highway)، وبنك الجنوب الأمريكي اللاتيني، وبنك التنمية لبلدان الكاريبي.

رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[11]

أنشئت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في 8 آب/أغسطس 1967 في بانكوك، عاصمة تايلاند، بين الدول الخمس المؤسسة وهي: إندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا. وانضمت بروني دار السلام في 8 كانون الثاني/يناير 1984، وفييت نام في 28 تموز/يوليو 1995، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار في 23 تموز/يوليو 1997، وكمبوديا في 30 نيسان/أبريل 1999، وبذلك اكتمل تشكيل رابطة دول جنوب شرق آسيا بعشر دول أعضاء.

ويتركّز المنهج التعاوني الذي اعتمدته بلدان الآسيان على العوامل التالية:

- اتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات أي زيادة الصادرات وتقليل الواردات من خلال تعزيز جهود التصنيع الداخلي بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية وتطوير الموارد البشرية.
- اتباع سنغافورة وماليزيا سياسات تصنيع منفتحة على الخارج.
- زيادة الاعتماد على السياسات الادخارية والاستثمارية المحلية لتقليل الحاجة إلى موارد مالية خارجية على نحو ما حدث في معظم بلدان العالم الثالث.

وقد حققت الدول الخمس المؤسسة لرابطة الآسيان خلال مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي نمواً اقتصادياً هائلاً، حيث أنّ دول الآسيان تعتبر من أكبر الجهات المصدّرة في العالم لخمس سلع أولية. وتصدّر تايلاند وفيتنام 60 في المائة من تجارة العالم بالأرز، وفي عام 1995، صدّرت إندونيسيا وتايلاند وماليزيا أكثر من 80 في المائة من تجارة المطاط في العالم.

الجدول 3 **مؤشرات مختارة للتجارة الدولية لدول الآسيان**

المؤشر		1998	2000	2003	2008	2009	2010
مجموع المبادرات التجارية	مليون دولار	576 108	759 101	824 539	1 897 127	1 536 878	2 045 731
	الزيادة (%)	-17	21.8	15.5	17.8	-19	33.1
التجارة البينية	مليون دولار	120 918	166 846	206 732	470 112	376 177	519 805
	الزيادة (%)	-19.4	25.8	29.3	17	-20	38.2
	بالنسبة إلى إجمالي التجارة (%)	21	22	25.1	24.8	24.5	25.4
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التجارة (%)	119.3	126.5	114.2	125.4	102.2	110.1
	الصادرات (%)	65.6	68.3	62.7	64.6	53.9	57.6
	الواردات (%)	53.7	58.1	51.5	60.8	48.3	52.4
نسبة الصادرات	من إجمالي صادرات العالم (%)	5.7	6.3	6.0	6.1	6.5	7.0
نسبة الواردات	من إجمالي واردات العالم (%)	4.6	5.2	4.8	5.6	5.8	6.4

وقد اهتمت رابطة بلدان الآسيان في البداية بإشاعة السلام في منطقة تمزّقها النزاعات والحروب. وتمثّل ذلك في إعلان كوالالمبور في بداية عام 1991 الذي أكّد على إنشاء منطقة سلام وحرية وحياد. ولهذا ضعُف الاهتمام في البداية بالترتيبات الإقليمية سواء لتنمية الإنتاج أم التبادل التجاري.

وقد اتّجهت الرابطة خلال الثمانينات إلى إجراء مراجعة تهدف إلى تعزيز تعاونها في المجال الصناعي، وعقدت اتفاقية لتحسين التعاون الاقتصادي ومراجعة أوجه التعاون في مجالات الصناعة والعلم والتكنولوجيا والخدمات والملكية الفكرية.

ورغم النشأة المتواضعة لتجمّع دول الآسيان، قرّر زعماء المجموعة في القمة الثالثة عشرة التي عقدت في سنغافورة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وضع خطة رئيسية لإنشاء جماعة اقتصادية بحلول عام 2015، وذلك بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي سعياً إلى خلق سوق موحّدة، والتركيز على تكامل الصناعات بين بلدان المنطقة تشجيعاً لتوكيل (Outsourcing) النشاط الاقتصادي داخل المنطقة.

ومن المبادرات الهامة في إطار تجربة بلدان الآسيان برنامج الترابط الصناعي الآسياني الذي اقترحته غرفة التجارة والصناعة للرابطة[12]. ويركّز هذا البرنامج على تنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في السوق الإقليمية، نظراً إلى محدودية حاجتها التمويلية مع ارتفاع إسهامها في توفير فرص العمل. ويجري توزيع حزم من مشروعات فروع صناعية جديدة على الدول الأعضاء في موقع أو اثنين، بدءاً بصناعة قطع السيارات، لتمكينها من اكتساب الخبرة في مجالات جديدة بدلاً من الاكتفاء بالمجالات التي يتأكد فيها توفّر مزايا نسبية سابقة. ويصحب ذلك الاتفاق إزالة العقبات أمام التبادل التجاري لمنتجات هذه المشروعات.

وتم الاتفاق أيضاً على إنشاء بنك استثماري مشترك برأسمال 50 مليون دولار، للمعاونة في تمويل هذه الصناعات، كما جرى التفكير في إقامة مؤسسة مالية مشتركة بين الرابطة واليابان برأسمال 180 مليون دولار.

وبدأ توزيع أول مجموعتين من مشروعات هذا البرنامج في عام 1980: واحدة لمنتجات قائمة والأخرى لمنتجات جديدة، في مجال صناعة السيارات. وتفرّع عنه في عام 1988 برنامج «الترابط بين العلامات التجارية» الذي يركّز على إنتاج وتبادل قطع ومكوّنات السيارات تسهيلاً للتخصّص الأفقي في إنتاجها في المجال الاقتصادي الإقليمي، وتشجيع أصحاب العلامات التجارية على استغلال وفورات الحجم من خلال ترشيد وتخصيص وحدات إنتاج السيارات بالسماح بتبادل القطع والمكوّنات المقررة لنماذج معيّنة من موديلات السيارات، من خلال عمليات التبسيط والتنميط.

وفي عام 2004، قرّر وزراء الاقتصاد لدول رابطة الآسيان وضع خريطة لدراسة طرق تكامل أحد عشر قطاعاً اقتصادياً بين بلدان الآسيان من أجل زيادة قدرتها التنافسية في مواجهة المنافسة الشرسة من جانب الصين، وتشمل تلك القطاعات: الأخشاب، والمطاط، وصناعة السيارات، والمنسوجات، والإلكترونيات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات.

وقام رؤساء دول وحكومات تجمع الآسيان في القمة المنعقدة في عام 2000 بإطلاق مبادرة لوضع إطار استراتيجي للتكامل بين بلدان رابطة الآسيان بهدف تضييق الفرق في مستويات التنمية بينها، ومعالجة تداعيات النمو غير المتكافئ بين البلدان الأعضاء في تجمع رابطة الآسيان.

وأكد قادة البلدان في الإعلان الصادر عنهم في عام 2003 على ضرورة توسيع وتعميق درجة التكامل الاقتصادي بين بلدان تجمع الآسيان، وتسريع نمو البلدان التي تأخّرت في الانضمام إلى التجمّع (فييتنام، وكمبوديا، ولاوس، وميانمار)، بحيث تتوزّع منافع التكامل على أساس عادل بين بلدان تجمع الآسيان. وركّزت قمة بلدان الآسيان المنعقدة في عام 2007 على هذا التكامل باعتباره خطوة استراتيجية هامة نحو تحقيق هدف تكوين الجماعة الاقتصادية لبلدان الآسيان المخطط لها

في عـام 2015. كمـا تسـهم هذه الخطـوة في الحد من «الفجـوة التنموية» بين بلدان الآسـيان مـن ناحية، وبـين بلدان الآسـيان وباقي بلـدان العالـم المتقدم، مـن ناحيـة أخرى.

ويشـكّل إنشـاء «الجماعـة الاقتصاديـة الآسـيانية» الهـدف النهائـي لعمليـة التكامـل الاقتصـادي بين بلـدان الآسـيان التي عـبّرت عنها رؤيـة الآسـيان 2020.

❯ نظرة تفصيلية على الأداء الاقتصادي

مـن أهـم أهـداف رابطـة الآسـيان إقامـة منطقة تجارة حرة من خلال إلغاء كافة العوائق الجمركيـة وغير الجمركية التـي تعوق التجارة البينيـة. ومن أهـم ما تميّـزت به هـذه الرابطة سـعيها إلى إقامـة مناطق تجارة حـرة مع دول من خـارج أعضاء التكتّل مثـل كوريا الجنوبية واليابان.

وبالنظـر إلى بعض المـؤشرات الاقتصادية، شـهد متوسـط نصيب الفرد مـن الناتج المحلي الإجمـالي بمعـادل القـوة الشرائيـة في تكتـل الآسـيان نمـواً بوتـيرة أسرع مـن الاتحـاد الأوروبي، وأسـتراليا، ونيوزيلنـدا، والولايات المتحـدة الأمريكية، واليابان. فعلى سـبيل المثال بلغـت نسـبة الزيادة بـين عامـي 1997 و2010 حـوالي 1.86 في المائـة في تكتـل آسـيان مقارنـة بنسـبة 1.42 في المائـة في اليابـان، و1.48 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و1.52 في المائة في الاتحـاد الأوروبي.

وبمقارنـة بعـض المـؤشرات التجاريـة، يلاحظ أن الأداء التجاري سجّل تحسناً ملحوظاً بعد اكتمال عضوية تكتّل الآسـيان في عام 1999 بضمّـه عـشر دول. فعـلى سـبيل المثـال، ازداد إجمالي التجارة بنسبة 21.8 في المائة في عام 2000 مقارنـة بعـام 1998 وازدادت التجـارة البينيـة مـن 21 في المائـة في عـام 1998 إلى 25.4 في المائـة في عـام 2010.

وتحسّـن النمو الاقتصـادي في جميع الدول الأعضـاء بشـكل ملحوظ. فازداد متوسـط نمو الناتج المحـلي الإجمالي من الفـترة 1960-1967 إلى الفـترة 2003-2008 في جميـع دول الآسـيان في حـين تراجعت معدّلات البطالة في معظم دول ا لتكتل.

◄ نمـوذج «الأوز الطائـر» في بلـدان جنـوب شرق آسـيا[13]

تعود الصياغـات الأولى لنموذج «الأوز الطائر» (Flying Geese Model) إلى النصـف الثانـي مـن ثلاثينـات القرن الماضي، على يد الاقتصادي الياباني أكاماتسـو (K. Akamatsu). وصـاغ أكاماتسـو نمـوذج «الأوز الطائر» باعتباره نموذجـاً تاريخياً لمراحل التطـور الاقتصادي للبلدان النامية المتأخرة في مضمـار التنميـة والتصنيع والتطور الرأسـمالي في بلـدان جنـوب شرق آسـيا، عـلى غـرار نمـوذج «مراحـل النمـو الاقتصـادي» الـذي صاغـه والت روسـتو (Walt Whitman Rostow) حـول مسـيرة البلـدان المتقدمـة في أوروبـا الغربيـة والولايـات المتحـدة الأمريكية.

وعلى المسـتوى التحليلي، يرتبـط نموذج «الأوز الطائـر» بـدورة المنتـج، التـي تمـر عـادة بثـلاث مراحـل:

- المرحلـة الأولى: يبـدأ البلـد الآخـذ في النمـو باسـتيراد السـلعة من البلد المتقدّم القريب منه في آسـيا (كانـت اليابـان في البـدء البلـد المتقدم).
- المرحلة الثانية: يحـاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السـلعة على أرضه، بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشـترك من البلد الأم (المتقدم).
- المرحلـة الثالثـة: يبـدأ البلد الآخـذ في النمو بتصدير السـلعة إلى البلدان الآسـيوية المجاورة الأقـل تقدماً (السرب الـذي يليه).

وهكـذا يجـري ارتقـاء السـلم التصنيعـي والتكنولوجـي تدريجيـاً عبر منظومـة هرمية ذات طبيعـة دينامية، من خلال إعادة التقسـيم الإقليمي للعمـل فيمـا بـين البلـدان التـي تنتمـي إلى أسراب «الأوز الطائـر».

وتكوّنـت مجموعـة السرب الأول مـن: تايوان، وكوريـا الجنوبيـة، وهونـغ كونـغ، ثـم جـاءت المجموعة الثانية من أسراب «الأوز الطائر» لتشـمل:

إندونسيا، وتايلاند، وماليزيا، وتلاها تاريخياً سرب «لم يطر» بعد، ويضم بلداناً مثل فييت نام وكمبوديا.

› دور «الاستثمارات البينية» في دفع مسيرة نموذج «الأوز الطائر»

في ضوء التجربة التاريخية للتطور الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا خلال ثلاثة عقود مضت، يلاحظ أن تنامي الروابط بين اقتصادات بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال تشابك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من أهم مقوّمات نجاح نموذج «الأوز الطائر» في مجال تنمية التجارة الإقليمية.

والفكرة الأساسية هنا هي أن تنمية تدفقات التجارة الإقليمية البينية فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا، تستند إلى عمليّات تكامل بين عناقيد من الصناعات تمر بمراحل مختلفة من التصنيع والتنمية. فالاقتصادات الأكثر تقدماً (اليابان) تستجيب لاحتياجات الاقتصادات التالية لها مباشرة في مضمار التقدم (تايوان وكوريا)، من حيث المدخلات الإنتاجية والسلع الوسيطة، ومستلزمات الإنتاج، والحزمة التكنولوجية، والمعدات الرأسمالية اللازمة للانتقال إلى درجة أعلى في سلم المزايا النسبية، حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات الكثيفة التكنولوجيا أو الكثيفة رأس المال البشري. ويتكرر الأمر بالنسبة لاستجابة تايوان وكوريا، بدورهما، لاحتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني: إندونيسيا وتايلاند وماليزيا.

وهذا المسار يفسح بدوره المجال أمام الدورة العكسية، أي أمام نمو الواردات من السلع النمطية البسيطة التي تتطلب كثافة اليد العاملة غير الماهرة القادمة إلى بلدان «الأسراب المتقدمة» من البلدان الآسيوية التي ما زالت في بداية السلم التصنيعي (إندونيسيا وتايلاند وماليزيا).

وهكذا فإن اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا تتقدم معاً من خلال التوسّع المتزامن في مجال التبادل التجاري، عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلتي الواردات والصادرات، وذلك كمحصلة طبيعية لعمليات إعادة التدوير المستمر لهيكل المزايا النسبية على مدار الزمن فيما بين الأسراب المختلفة لبلدان نموذج «الأوز الطائر»، على عكس تجربة الجماعة الأوروبية.

الجدول 4 **بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول الآسيان قبل تكوين الرابطة وبعده**

		إندونيسيا	بروني دار السلام	تايلاند	سنغافورة	الفلبين	فييت نام	كمبوديا	لاو	ماليزيا	ميانمار
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	1967-1960	..	..	10.7	9.6	0.2	..	6.1	..	5.3	..
	2008-2003	16.8	17.0	13.8	12.3	15.6	18.2	17.3	21.9	15.9	..
نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي	2003	..	..	0.4	2.9	0.4	..	..	..	1.2	..
	2008	1.2	..	1.5	..	..	..	..	..	6.6	..
معدل البطالة	2003	9.5	..	1.5	4.7	11.2	2.3	..	..	3.6	..
	2008	8.4	..	1.2	4.0	7.3	..	1.7	..	3.3	..

وساعدت إعادة صياغة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا، على تحسين علاقات الترابط الأمامية والخلفية فيما بين صناعات البلدان المندرجة في إطار نموذج «الأوز الطائر». فعلاقات الترابط المختلفة بين الأنشطة الصناعية لا تتم في إطار البلد الواحد، وإنما على صعيد مجموعة من البلدان ذات الهيكليات الصناعية المتكاملة، لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد على حدة.

ولعل نجاح هذه التجربة في هذا المجال، يشكّل نموذجاً يمكن الاستفادة منه على صعيد المنطقة العربية، حيث يمكن إعادة صياغة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين الأقطار العربية لتعظيم علاقات الترابط الأمامية والخلفية بين فروع النشاط الصناعي على صعيد بلدان المنطقة العربية: بين بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبين بلدان المشرق وبلدان المغرب العربي مروراً بمصر من ناحية أخرى.

ومن أهمّ الاعتبارات والقيود التي تحد من الصلاحية التاريخية لتكرار نموذج «الأوز الطائر» في حالة بلدان المنطقة العربية، ما يلي:

تواجه البلدان التي تأخّرت في مسيرة النمو والتنمية، تعقيدات تاريخية جديدة، ولا سيما في ظل مقررات دورة أوروغواي وقيام منظمة التجارة العالمية، حيث سيتم غل يد البلدان النامية في مجال السياسات الحمائية الخارجية التي لا تسمح لراسم السياسة بوضع اشتراطات حول الحدود الدنيا لـ«المكوّن المحلي» للسلع المنتجة داخل الحدود الوطنية.

وتضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة لشراء التكنولوجيا الحديثة، في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حيث استفادت البلدان الآسيوية الناهضة من غياب تلك القيود في الماضي للحصول على التكنولوجيا المتقدمة بثمن زهيد، ومن خلال طرق ملتوية بعضها يصل إلى حد القرصنة (حالة الصين).

استبعد النموذج حدوث تناقضات وتوترات مستقبلية بين الحكومات والشركات الدولية الكبرى القادمة من بلدان «الأسراب المتقدمة» (المصدرة لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة)، والبلدان المضيفة (بلدان «الأسراب المتأخرة»). فلقد افترض النموذج وجود علاقات تعاونية، خالية من الصراعات وتضارب المصالح، على طول الخط. ولكن النظرة الواقعية توحي بأن هناك نوعين من الصراعات التي قد تنشأ في هذه الحالة بين حكومات البلدان المصدرة لرأس المال (الأسراب المتقدمة) والبلدان المضيفة (الأسراب المتأخرة)؛ وبين حكومات البلدان المضيفة والشركات الدولية العاملة في أراضيها، والقادمة من بلدان الأسراب المتقدمة[14].

مدخل التخطيط الإرشادي كآلية للتكامل الاقتصادي العربي

يمكن طرح مدخل يلائم ظروف المنطقة العربية في سعيها للنمو التكاملي وهو مدخل التخطيط الإرشادي (Indicative planning). وتتمحور الجهود في إطار التخطيط الإرشادي حول قطاعات أو أنشطة رئيسية، تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين جهود التنمية القطرية وعمليات التكامل الاقتصادي العربي، لا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والصناعات الأساسية، والبنى التحتية التي يصعب التخطيط لها وتشغيلها بكفاءة على مستوى البلد الواحد. وبالتالي يصبح «التخطيط الإرشادي» أداة فعالة لتحقيق وفورات الحجم أو النطاق منذ بدء مرحلة التصميم، وتخفيض أثر عناصر «المفاجأة» و«عدم اليقين».

ويؤكد بعض الاقتصاديين المتخصصين في مجال التخطيط الإرشادي في فرنسا[15] على أن جهود التخطيط الإرشادي ينبغي أن تنصب، من حيث الاستثمارات، على:

أ. الاستثمارات المحفزة، أي تلك التي تحفز المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في مجالات أخرى وعبر بلدان عربية متعددة. وبعبارة أخرى، لا بد من التركيز على الاستثمارات التي تولّد العديد من الموجات الاستثمارية في مجالات وأنشطة مترابطة داخل البلد الواحد وعبر البلدان العربية المختلفة.

ب. الصناعات المصنِّعة أي تلك الصناعات الأساسية التي تكون بمثابة صناعات رائدة أو مصنِّعة لصناعات أخرى سواء في البلد الذي يجري فيه توطين هذه الصناعة أم في البلدان العربية الأخرى التي تمد هذه الصناعة بمستلزمات الإنتاج أو تقوم بمزيد من التشغيل لمنتجاتها.

ج. وغني عن البيان أن عمليات التخطيط الإرشادي على الصعيد العربي تنطلق من افتراض التقارب بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العربية، على الرغم من الفوارق النوعية التي تميز نظاماً ما عن نظام آخر. وقد شهدت ستينات القرن الماضي صراعاً عميقاً بين البلدان التي تعتمد مبادئ اقتصاد السوق والبلدان التي تعتمد مبادئ نظام التخطيط المركزي في مجال التنمية في الوطن العربي. ولكن السبعينات من ذلك القرن خفّفت من حدة الصراع إلى حد كبير، فالبلدان ذات التخطيط المركزي أعطت دعماً أوسع من ذي قبل للقطاع الخاص، وأصدرت تشريعات لتشجيعه. وتوسّع القطاع العام في البلدان التي تعتمد على آليات السوق بسبب عوامل عديدة، أهمها إخضاع القطاع النفطي للسيطرة الوطنية واتساع دور الاستثمارات العامة في التنمية.

ويمكن الاستشهاد بتجربة «أقطاب النمو» أو مثلثات النمو التي طبقت في المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة في جنوب شرق آسيا.

وأقطاب النمو هو مفهوم أدخله الاقتصادي الفرنسي الكبير فرنسوا بيرو في خمسينات القرن الماضي، ويشير إلى وجود مناطق معيّنة تقوم باستقطاب أنشطة اقتصادية وتولّد وفورات خارجية تكون بدورها عامل جذب لأنشطة أخرى[16]. ومن الأمثلة التقليدية التي ضربت في هذا المجال تجربة «ميزوجيورنو» Mezzogiorno في جنوب إيطاليا، وتجربة إقليم «ساوباولو» في البرازيل.

ويمكن أن تستوحي جهود التخطيط الإرشادي في مجال التكامل القطاعي والإنمائي على الصعيد العربي الكثير من التجربة الرائدة في مجال التخطيط المشترك للاستثمارات بين مجموعة بلدان الأنديز في إطار اتفاقية قرطاجنة لعام 1969. ففي هذه المجموعة، اعتبر قطاع تصنيع المعادن منذ البداية المجال الأهمّ في البرمجة الصناعية المشتركة، نظراً لأهميّته في تطوير البنى الأساسية الصناعية في بلدان المنطقة. فثمّة حاجة ملحّة في جميع بلدان منطقة التكامل إلى تحسين الخبرة في مجال الصناعات المعدنية الرئيسية، حيث تتوقف عليها – في التحليل النهائي – القدرة على الاحتفاظ بالأصول الصناعية على درجة من الكفاءة والمضي قدماً في إنتاج سلع رأسمالية[17].

وفي هذا الإطار تبرز قضية منهجية على قدر بالغ من الأهمية متعلقة بمعايير توزيع الاستثمارات والطاقات الإنتاجية فيما بين مجموعة البلدان التي تكوّن إقليماً أو منطقة تكامل في مجال معين[18].

الملحق السادس

الصياغات الرياضية والأدوات والنماذج المستخدمة في تحليل التجارة والمحاكاة الاقتصادية

الصياغات الرياضية المستخدمة في تحليل التجارة

الإطار 1 التعريف الرياضي لمؤشر الهامش المكثّف والهامش الموسّع

تستند معظم تحاليل مؤشر الهامش المكثّف والهامش الموسّع على منهجية أميتي وفرويند وتعتبر أنه قيمة التجارة في الزمن t من المنتج i وأن $V_{ti} = P_{ti}Q_{ti}$، حيث ترمز P_{ti} إلى ثمن السلعة وترمز Q_{ti} إلى كمية السلع. وباعتماد:

- I^{E}_{to} كمؤشر متغير تكون نتيجته واحد إذا تم تصدير السلعة في كل من الفترة الحالية t والفترة الأولى t_o (المنتجات الحالية).
- I^{D}_{to} كمؤشر متغير تكون نتيجته واحد إذا تم تصدير السلعة في الفترة t_o ولم يتم تصديرها في الفترة الحالية t (منتجات مختفية).
- I^{N}_{to} كمؤشر متغير تكون نتيجته واحد في حال تم تصدير المنتج في الفترة الحالية t ولم يتم تصديره في الفترة الأولى t_o

فمن البديهي استنتاج المعادلة التالية (1):

$$\frac{\sum_i V_{ti} - \sum_i V_{0i}}{\sum_i V_{0i}} = \frac{\sum V_{ti}(I^{E}_{t0}) - \sum V_{0i}(I^{E}_{t0})}{\sum V_{0i}} - \frac{\sum V_{0i}(I^{D}_{t0})}{\sum V_{0i}} + \frac{\sum V_{ti}(I^{N}_{t0})}{\sum V_{0i}}$$

(أ) (ب) (ج) (د)

وبهذا يمكن تفكيك نمو التجارة بالنسبة للفترة (t)، إلى ثلاثة أقسام: (أ) نمو المنتجات المصدرة في الفترة الحالية t والفترة الأولى t_o؛ (ج) الانخفاض في نمو التصدير بسبب المنتجات التي لم تعد تصدر، والسلع التي اختفت؛ (ب) و(د) الزيادة في التصدير بسبب تصدير المنتجات الجديدة.

وبقسمة (ب) على (أ) يتم الحصول مباشرة على الهامش المكثف،

$$\text{الهامش المكثف} = \frac{\frac{\sum V_{ti}(I^{E}_{t0}) - \sum V_{0i}(I^{E}_{t0})}{\sum V_{0i}}}{\frac{\sum_i V_{ti} - \sum_i V_{0i}}{\sum_i V_{0i}}} = \frac{\sum V_{ti}(I^{E}_{t0}) - \sum V_{0i}(I^{E}_{t0})}{\sum_i V_{ti} - \sum_i V_{0i}}$$

وبتطبيق نفس المعادلة على الفترتين المتبقيتين، نحصل على الهامش الواسع. في ورقة أميتي وفرويند،

$$\text{الهامش الواسع} = \frac{\frac{\sum V_{ti}(I^{N}_{t0})}{\sum V_{0i}} - \frac{\sum V_{0i}(I^{D}_{t0})}{\sum V_{0i}}}{\frac{\sum_i V_{ti} - \sum_i V_{0i}}{\sum_i V_{0i}}} = \frac{\sum V_{ti}(I^{N}_{t0}) - \sum V_{0i}(I^{D}_{t0})}{\sum_i V_{ti} - \sum_i V_{0i}}$$

وقد تم حساب هذه المؤشرات لكل البلدان العربية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة البيانات كومترايد (COMTRADE)، وذلك لحساب التدفقات التجارية حسب نظام HS6، أي لما يقارب 5,500 سلعة.

المصدر: فريق إعداد التقرير؛ و Amiti, M. and Caroline Freund (2010). The Anatomy of China's export growth, In China's Growing Role in World Trade, Feenstra R. and Shang-Jin Wei, eds. Chicago and London: National Bureau of Economic Research.

الإطار 2 **التعريف الرياضي لمؤشر التكامل التجاري**

يتم تعريف مؤشر التكامل التجاري $TC_{r,s}$ بين البلدين r و s على النحو التالي:

$$TC_{r,s} = 100 \frac{\sum_{i=1}^{N} |x_{i,r} - m_{i,s}|}{2}$$

حيث تمثل $x_{i,r}$ حصة السلعة (i) من مجموع صادرات الدولة (r). وتمثل $m_{i,s}$ حصة السلعة (i) في مجموع واردات الدولة (s). يكون المؤشر صفراً عندما لا يتم تصدير أو استيراد أي سلعة، و100 عندما تتطابق حصص التصدير والاستيراد.

وقد تم حساب هذا المؤشر للتجارة البينية العربية ولتجارة البلدان العربية مع أهم شركائها الاقتصاديين بالاستناد إلى قاعدة البيانات كومتريد، وذلك لحساب التدفقات التجارية حسب نظام HS6.

المصدر: فريق إعداد التقرير.

نظرة عامة على النماذج المستخدمة في المحاكاة الاقتصادية

نماذج التوازن الجزئي ونماذج الجاذبية

تستخدم نماذج التوازن الجزئي في دراسة السياسات التجارية، مثلاً لتقييم آثار الزيادة في الحماية الجمركية على الواردات الأوروبية من الحديد، والأسعار المحلية، والإنتاج. وبخلاف نماذج التوازن العام، لا يمكن لنماذج التوازن الجزئي أن تشمل تقييم الآثار على القطاعات الاقتصادية المرتبطة من خلال عناصر الإنتاج والمنتجات (مثلاً قطاع السيارات المستخدم للحديد) أو من خلال التنافس على اليد العاملة ورأس المال. كما أن هذا النوع من النماذج يقتصر على دراسة الآثار المباشرة ولا يقيم الآثار غير المباشرة والارتدادية، التي قد تكون أكثر أهمية من الآثار المباشرة. وتركز نماذج التوازن الجزئي على عدد محدود من عناصر الإنتاج وتهمل العلاقة بين هذه العناصر. ولا تستطيع تقييم جميع الآثار الاقتصادية على مؤشر اقتصادي متكامل كالرفاه أو الناتج المحلي الإجمالي. فيكون استخدام هذه النماذج مجدياً لتقييم سريع لآثار سياسة تجارية محددة، وعندما تكون الآثار غير المباشرة والارتدادية ضعيفة، وتكون مساهمة النشاط موضوع البحث في الاقتصاد الكلي محدودة.

أما نماذج السلاسل الزمنية، فهي مفيدة في تكوين رؤية عن الآثار الاقتصادية الفعلية نتيجة لتغيير في السياسة التجارية، مثل تغيير مستويات الحماية الجمركية على الواردات. وهذا النوع من التحليل الذي يركز على ما تحقق في السابق مفيد كأساس لنماذج التوازن العام والجزئي.

ومن أهم النماذج القياسية المرتبطة بتقييم التدفقات التجارية نماذج الجاذبية. وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في نمط استخدامها لتقييم الآثار التجارية للتحرير التجاري من خلال ربط تطور التجارة بتفكيك القيود الجمركية. كما تستخدم نماذج الجاذبية لتقييم الآثار التجارية للقيود التجارية غير الجمركية، مثل عدم توفر بنية أساسية متطورة، التي قد تكون عائقاً أكبر أمام التجارة من الحماية الجمركية. فتتفوق نماذج الجاذبية على النماذج الأخرى عندما يكون الهدف تقييم آثار عوامل كالمعلومات، والهجرة، والمواصفات على السلع، والقوانين والفساد الإداري، والبنية التحتية على التجارة. وعلى الرغم من قدرة العوامل التجارية غير الجمركية والفنية على إعاقة التجارة، يبقى من غير المستحسن التركيز على استخدام النماذج الجاذبية، وإهمال الآثار الاقتصادية الكلية والمتنوعة التي تقيّمها نماذج التوازن العام.

نموذج التوازن العام العالمي «ميراج» (MIRAGE)

اعتمدت التقديرات المتعلقة بمسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي على النموذج العالمي للتوازن العام القياسي الديناميكي، المعروف بنموذج «ميراج»، إضافة إلى قواعد البيانات الخاصة بالتجارة العالمية كقاعدة مشروع تحليل التجارة العالمية (Global Trade Analysis Project GTAP -) وقاعدة الحماية الجمركية المفروضة عليها (MacMap). وتتضمن قاعدة بيانات GTAP معلومات عن المبادلات التجارية الثنائية، وارتباطها بالنقل، والقيود الحمائية، ومصفوفات الحسابات الاجتماعية، لمجموعة من 129 بلداً ومنطقة و57 سلعة تجارية من بضائع وخدمات، وذلك لعام 2007، وهي آخر نسخة متوفرة من هذه القاعدة. أما قاعدة البيانات MacMap، فتتضمن كل البيانات المرتبطة بالقيود على التوريد حسب البلد المستورد، والسلعة، والبلد المصدر، ونوع القيود المفروضة. كما تأخذ هذه القاعدة بعين الاعتبار جميع الاتفاقات التفضيلية والإقليمية بين جميع دول العالم. وتشمل التغطية السلعية في هذه القواعد حوالي 5,111 منتجاً (باعتماد النظام المنسق على مستوى 6 أرقام، HS6)، مع آليات الدخول إلى الأسواق التجارية لمجموعة من 163 دولة و208 شريكاً تجارياً. وتتوافق البيانات المتوفرة في قاعدة MacMap لعام 2007 مع عام الأساس لقاعدة GTAP. وقد جرى تصميم نموذج التوازن العام لتقييم أثر العولمة على مختلف بلدان ومناطق العالم. وتتوافق الملامح الرئيسية للنموذج مع ملامح نماذج التوازن العام الجديدة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصفوفات الحسابات الاجتماعية. وفي سياق هذه الدراسة، جرى تجميع البيانات حول 19 بلداً ومنطقة و14 مجموعة سلعية.

ونموذج التوازن العام هو من النوع الديناميكي المتكرر، إذ يستخدم حالة التوازن المحققة في الخطوة السابقة للوصول إلى التوازن التالي. ويفترض هذا النموذج في نسخته الخاصة بهذه الدراسة أن الحسابات الجارية لكل البلدان والمناطق خارجة عن حساباته، وذلك من خلال اعتماد تغير أسعار الصرف لضبط مستوى العجز أو الفائض في الحساب الجاري الحقيقي، الذي جرى تقديره وتثبيته مسبقاً لكل بلد ومنطقة. كما جرى تثبيت مستويات العجز أو الفائض في الميزانيات العامة على نفس المستوى المحقق في سنة الأساس. وبالتالي يغير النموذج مستوى مجموع الضرائب الصافية من الدعم على دخل الأسر لتتناسب مع مستوى العجز العام المحدد مسبقاً. وتعتمد ديناميكية النموذج على متغيرات خارجية، مثل معدل نمو السكان والسكان الذين بلغوا سن العمل، مما يعني أن حل النموذج لا يعتمد على المتغيرات المستقبلية المرتبطة بسلوكيات مختلف العناصر الفاعلة مثل الإنتاجية والاستهلاك والاستثمار. ويتميز هذا النموذج العالمي بالتفريق بين ثلاثة عوامل للإنتاج، وهي رأس المال والأرض والموارد الطبيعية، إضافة إلى نوعين من القوى العاملة حسب مستوى المهارات (غير الماهرة والماهرة). ويتناول النموذج مجموع الأجور القطاعية على أساس التغيّر في مستوى الإنتاج القطاعي والمعدل النسبي للأجور.

الجوانب الفنية لنموذج التوازن العام العالمي ميراج

اعتمد الجزء المعني من هذا التقرير على نموذج التوازن العام العالمي ميراج، الذي تم وضعه في عام 2002[19] وتطويره وتعديله فيما بعد، ليتأقلم مع خصائص الاقتصادات العربية واحتياجات هذا التقرير. وقد استخدم هذا النموذج لتقييم آثار حزمة من مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي، دون إغفال العلاقة بشركاء المنطقة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين تربطهم بالعديد من الدول العربية اتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية.

وقد تم بناء نموذج ميراج لتقييم آثار العولمة الاقتصادية عامة والتحرير التجاري خاصة على معظم بلدان العالم بشكل فردي، أو على مستوى التجمعات الإقليمية. ويعتمد هذا النموذج في تشغيله على أحدث إصدار لمجموعة بيانات

GTAP، الإصدار 8.0. ويتم حل السيناريوهات الاقتصادية اعتماداً على طريقة تسلسل التوازنات الثابتة (Recursive dynamic) عبر ربط مختلف الفترات الزمنية التي يحتويها بعدد من المتغيرات الديناميكية، ومن أبرزها النمو السكاني، ونمو اليد العاملة، وتراكم رأس المال، وتطور الإنتاجية. ويتم مقارنة سيناريوهات السياسة البديلة المقترحة بسيناريو الأساس أو التطور العادي للاقتصاد، للحصول على التطورات المرتبطة بتطبيق السياسة البديلة. نستعرض فيما يلي الملامح الرئيسية لنموذج ميراج والتغييرات التي أدخلت عليه ليتلاءم وأهداف هذا التقرير.

- الطلب: تتم نمذجة الطلب من خلال افتراض قطاع عائلي تمثيلي لكل بلد أو منطقة، وظيفته الاستهلاك مع الإبقاء على حصة ثابتة من الدخل للتوفير (Linear Expenditure System (LES)-Constant Elasticity of Substitution function (CES)). وبالتالي يتم استخدام الجزء الهام من الدخل المتاح لتمويل الاستهلاك النهائي. ويتم تحديد طلب الاستهلاك النهائي والوسيط على السلع الرأسمالية عن طريق سلسلة من الدالات المتداخلة والمترابطة (الشكل 3)، مما يمكّن من تحديد الطلب على منتجات أي بلد من جميع شركاءه التجاريين. كما يمكّن الهيكل المعتمد في نمذجة الطلب من التمييز بين مصادر المنتجات المستهلكة، مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز الأفقي بين المنتجات[20].
- الإنتاج: تتم عملية الإنتاج من خلال استخدام العوامل التالية: رأس المال، واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، والأراضي، والموارد الطبيعية الأخرى. وفي حين تعتبر العوامل الثلاثة الأولى عامة، تقتصر الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى على بعض الأنشطة. وتفترض وظيفة الإنتاج التكامل المثالي بين القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط. وينبع التكوين القطاعي لإجمالي الاستهلاك الوسيط من دالة CES. وقد تم اعتماد هيكل نمذجة الاستهلاك النهائي للقطاعات الإنتاجية أيضاً. أما هيكل القيمة المضافة، فقد تم تحديده ليأخذ في الاعتبار التكامل النسبي المعروف بين رأس مال ومهارات اليد العاملة. وبالتالي يتم جمع هذين العاملين بشكل منفصل مع استخدام مرونة تعويضية منخفضة (0.6)، ومع افتراض مستوى أعلى للمرونة التعويضية (1.1) بين هذه الحزمة وغيرها من العوامل. ويفترض النموذج مستويات ثابتة للعوائد ومنافسة كاملة في القطاعات الزراعية. وتعتبر السلع الرأسمالية نفسها أياً كان القطاع الذي يستخدمها، فيما يتميز رأس المال بحرية التنقل بين القطاعات داخل كل منطقة أو بلد. أما الموارد الطبيعية، فهي أيضاً ثابتة وبالتالي لا تخضع لإجبارية التراكم. ويفترض النموذج أن النوعين من اليد العاملة (الماهرة وغير الماهرة)، والأراضي، متحركة بين مختلف القطاعات. كما يفترض أيضاً أن جميع عوامل الإنتاج يمكن أن تستخدم كلياً، أو بافتراض إمكانية وجود بطالة، وذلك بحسب هدف النموذج المطور. أخيراً، يتميز النموذج بقدرته على افتراض عدم تنقل عناصر الإنتاج على الصعيد الدولي أو امكانية تنقلها حسب شروط وآليات محددة.
- الفقر: نماذج التوازن العام هي من أفضل الأدوات لتحليل الفقر وتوزيع الدخل. وتتعرض دراسات الفقر أو التفاوت الاجتماعي عادة للانتقاد فيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة. أما نماذج التوازن العام، فهي لا تتطرق لقياس مؤشرات الفقر بل لقياس آثار الإصلاحات الاقتصادية أو الصدمات الخارجية على هذه المؤشرات، وتظهر التغيرات التي تشهدها. وفي الواقع، تستند المحاكاة في نماذج التوازن العام على تقديرات راسخة لمؤشرات الفقر وعلى مستويات مرونتها المرتبطة بالنمو الاقتصادي. وللحصول على تحليل نسبي للبلدان العربية، اعتمدنا منهجية مرونة التقليص من الفقر بالنمو الاقتصادي والتي تربط بين التغيرات في مؤشرات الفقر (P0, P1, P2) والتغيرات في متوسط الاستهلاك

الحقيقي للفرد[21]. وباستخدام التقديرات المتوفرة، يولد النموذج مستويات جديدة من مؤشرات الفقر للسنوات التي يعتمدها في المحاكاة (من 2013 إلى 2020).

- ديناميكية النموذج: في إطار اعتماد ديناميكية النموذج على تقنية تسلسل التوازنات الثابتة، يتم حل المسار الزمني للنموذج كتسلسل من التوازن الثابت بين العام السابق والذي يليه. بعبارة أخرى، لا يعتمد حل النموذج لعام معين على المتغيرات المستقبلية بل على متغيرات سابقة تمثل كيفية تصرف الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية مثل نمو عدد السكان والقوى العاملة. وبالرغم من نقائص الاعتماد على ديناميكية التوازنات الثابتة، خاصة فيما يتعلق بنمذجة سلوك الادخار والاستثمار، تتميز هذه الطريقة بسهولة نسبية في التطوير والحل[22].
- قياس تغير الرفاه: اعتُمد في هذه النسخة من النموذج على مؤشر التغير التعويضي (compensatory variation) من بين العديد من المؤشرات الخاصة بالرفاه. ويوزع هذا المؤشر تأثير أي سيناريو بديل على مستوى الرفاه الاجتماعي إلى جزأين رئيسيين. فإذا افترضنا أن E تمثل القيمة المالية لدالة الحاجيات (utility) والدخل المتاح Y، فإن قياس تغير الرفاه لفترة زمنية معينة "t" يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$(y^* - y) = (E(p^*, u) - E(p, u))$$

حيث تمثل u الحاجيات، p نظام الأسعار، و* السياسة البديلة أو السيناريو. يقيس الجزء الموجود على يسار المعادلة، $(y^* - y)$، مستوى الربح (أو الخسارة)

الشكل 3 هيكلية جانب الطلب في نموذج ميراج

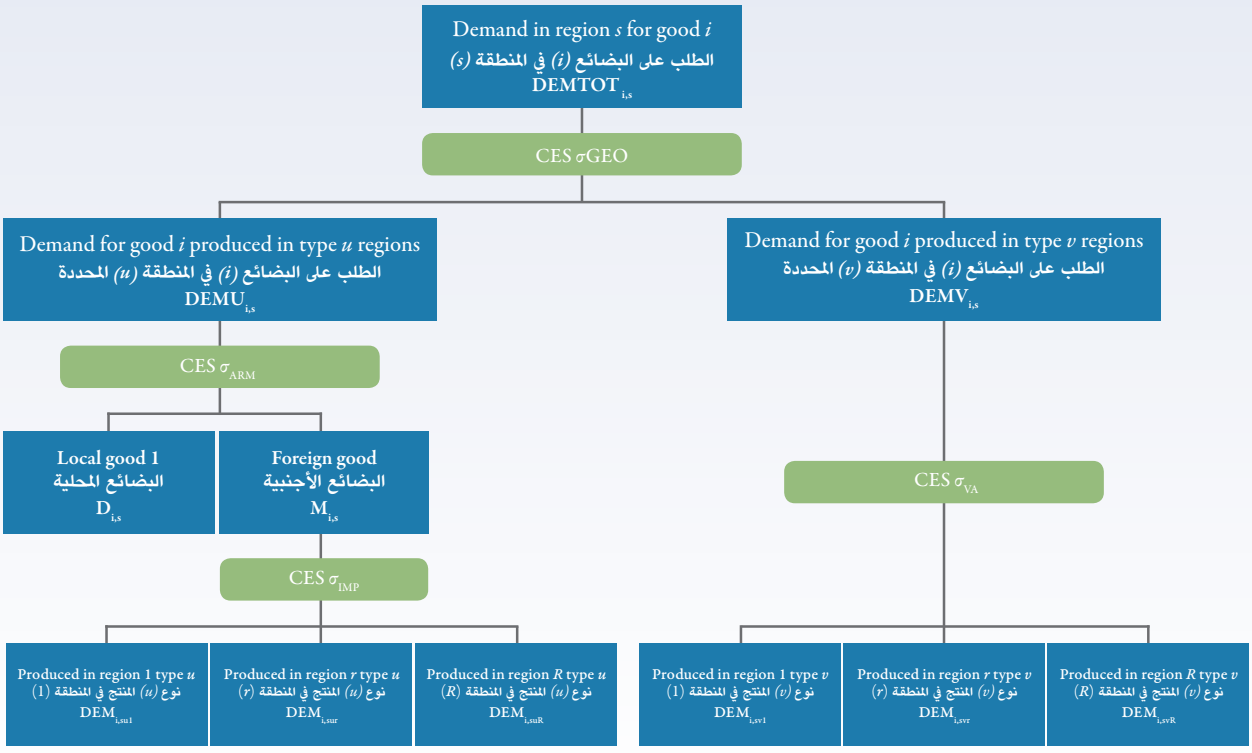

المصدر: فريق إعداد التقرير.

في الرفاه الاجتماعي الناجم عن عملية التغير. أما الجزء الثاني من المعادلة، فيقيس مستوى الدخل المطلوب بعد التغير الاقتصادي للحفاظ على نفس مستوى الرفاه أو الحاجيات ما قبل الإصلاح[23].

- قواعد إغلاق الاقتصاد الكلي: تفترض أولى قواعد غلق النموذج أن الحسابات الجارية هي خارجية بالنسبة لجميع البلدان والمناطق، وبالتالي فهي لا تتغير بالأسعار الثابتة مقارنة بمستوياتها الأولى خلال السيناريو العادي لتطور الاقتصادات المعنية. ولتحقيق هذه الفرضية في غلق النموذج، تم افتراض لأسعار الصرف الحقيقية الداخلية وبالتالي تتغير للحفاظ على فائض أو عجز مستويات الحسابات الجارية الحقيقية المحددة مسبقاً. وترتبط قاعدة الغلق الثانية بالإنفاق الحكومي حيث تم افتراض أن الفرق بين الإيرادات العامة والاستهلاك العام لمنطقة معينة أو بلد معين هو أيضاً ثابت بالأسعار الحقيقية مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد أو منطقة يشملها النموذج، وهذا يعني أنه يتوجب على الحكومة ضبط عائداتها أو استهلاكها سنوياً من أجل الحفاظ على العجز أو الفائض العام الخارجي المحدد مسبقاً. ولتحقيق ذلك، تم افتراض تعديل المبلغ المقتطع من القطاع العائلي، ضرائب صافية من التحويلات الاجتماعية، ليتناسب مع مستوى صافي حساب الحكومة المحدد سلفاً. وقد تم اختيار هذه الفرضية عوضاً عن التغيير في مستويات الضرائب غير المباشرة على السلع بهدف تفادي إدخال تشوهات جديدة على الأسواق والتي يمكن أن تعوض الأرباح

الشكل 4 هيكلية جانب العرض في نموذج ميراج

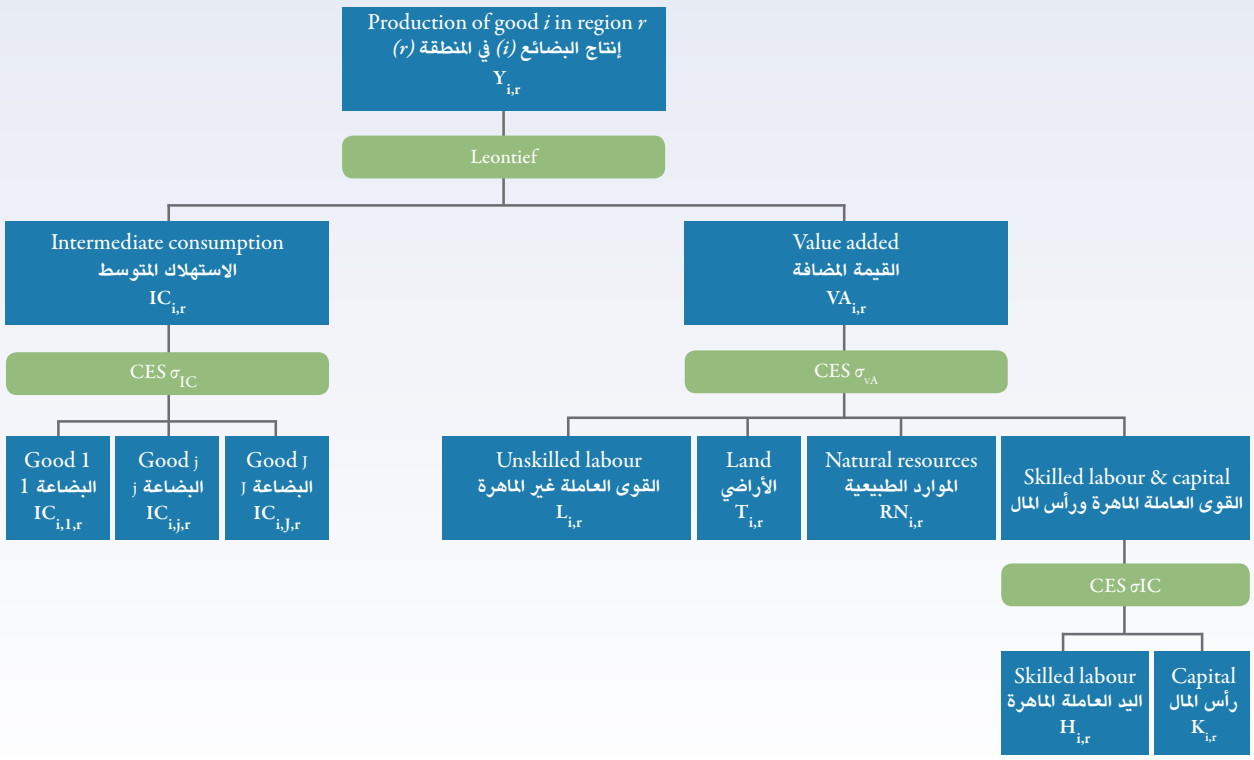

المصدر: فريق إعداد التقرير.

المتوقعة من رفع القيود الحمائية على التجارة الخارجية.

وأخيراً، ومقارنة بالنسخة الأصلية لنموذج ميراج، تتضمن النسخة المستخدمة في هذا التقرير العديد من التغييرات التي يمكن تلخيصها في المجالات التالية.

قواعد البيانات

يعتمد نموذج ميراج بالأساس على قاعدة البيانات GTAP، إضافة إلى مجموعة من البيانات الأخرى والمرتبطة بمستويات الحماية الجمركية على الواردات، وديناميات التطور السكاني، وهيكل الاستثمارات البينية والقطاعية. وتعتبر قاعدة البيانات GTAP قاعدة عالمية تمثل الاقتصاد العالمي لعام مرجعي محدد، 2007، وتشمل 129 بلداً ومنطقة. ويجمع ملف البيانات الرئيسي لهذه القاعدة كل التدفقات المالية بالدولار الأمريكي المرتبطة بالمدخلات والمخرجات داخل كل بلد ومنطقة، وتدفقات التجارة الدولية، وتكاليف النقل، والحماية الجمركية. كما تشمل أيضاً بيانات رأس المال والسكان والادّخار. ويتم قياس أسعار معظم التدفقات قبل الضرائب وبعدها، كما تشمل ضمنياً الضرائب غير المباشرة. وتستعمل كل هذه البيانات لاستكمال النموذج، إلا أنه يتعين قبل ذلك تجميع المناطق والقطاعات لتقليص عدد المعادلات، بهدف تكوين نموذج يُحلّ خلال وقت معقول. أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالاستثمار البيني المباشر، فقد تم استخدام قاعدة البيانات التي وضعت في شابويس وبومالسا 2009[24]، وهي مزيج من البيانات المختلفة من عدة مصادر، من أبرزها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعتمد بعدين، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي التي تعتمد بعداً واحداً، وقاعدة بيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) التي تعتمد ثلاثة أبعاد، بالإضافة إلى مصادر وطنية أخرى. كما تم استخدام معادلة الجاذبية لتقدير القيم المفقودة، حيث تعمل نسبة التراجع على المستوى القطاعي باستخدام البيانات المأخوذة من Eurostatdata. وقد استعملت الطريقة التربيعية لتحقيق التوازن بين مجموعة البيانات والقيود الموجودة في البعدين 1 و2. وتشمل هذه القاعدة 113 بلداً و37 قطاعاً للسنة الرئيسية 2007 (الأسهم والتدفقات المالية). ولم يتم وضع قاعدة متكاملة حول تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المنطقة العربية حسب المصادر والقطاعات المستفيدة لعدم توفر البيانات اللازمة. أما فيما يتعلق بالهجرة وتحويلات العمالة، فقد تم استخدام البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي حول الهجرة العالمية البينية، واستكمالها ببيانات وطنية أخرى. كما تم وضع قاعدة بيانات ديناميكية للنموذج بالاعتماد على توقعات الناتج المحلي الإجمالي للبنك الدولي، والتوقعات السكانية لمنظمة العمل الدولية.

أما قاعدة البيانات MacMap، فهي قاعدة رباعية الأبعاد تحتوي على بيانات عن الوصول إلى الأسواق (البلد المستورد، والمنتجات، والبلد المصدر، وأداة الحماية). وقد تم استخدامها في تقدير الأفضليات وتآكلها المحتمل، بما أنها تشمل جميع الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية بين جميع الدول. وتشمل التغطية السلعية 5,111 سلعة (النظام المنسق على مستوى 6 أرقام، HS6) من خلال الرسوم القيمية، والرسوم المحددة، والرسوم المجمعة، والرسوم التفاضلية المرتبطة بالكميات، ورسوم مكافحة الإغراق. وتوفر هذه القاعدة جميع البيانات المرتبطة بالتجارة والقيود المفروضة في أسواق 163 بلداً مع 208 شركاء تجاريين.

أبعاد النموذج: القطاعات والبلدان والمناطق والبعد الزمني

يحتوي النموذج على ثلاثة أبعاد: الأقاليم والبلدان (r)، القطاعات الإنتاجية (s) والزمن (t). وقد تم اختيار البعد الجغرافي للنموذج مع الأخذ بالاعتبار أكبر عدد من بلدان المنطقة العربية التي تتوفر عنها

بيانات في قاعدة البيانات، وأهم شركائها من باقي بلدان العالم. وتشمل النسخة المطورة من نموذج ميراج المعتمدة في هذا التقرير على القائمة التالية للبلدان والمناطق: تونس، ومصر، والمغرب، وباقي بلدان شمال أفريقيا؛ والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وباقي بلدان الشرق الأوسط العربية؛ وإيران، وتركيا؛ والاتحاد الأوروبي، والصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وباقي بلدان العالم.

أما فيما يتعلق بالبعد القطاعي للنموذج، فقد تم التركيز على السلع نظراً لعدم توفر بيانات حول القيود المفروضة على تجارة الخدمات. وبالتالي، يتكون النموذج من القطاعات التالية: الزراعة، والصناعات الغذائية، والنسيج والملابس، واستخراج النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى، وتكرير النفط، والصناعات الكيميائية، والصناعات المعدنية، ومعدات النقل ومعدات أخرى، والصناعات الكهربائية، والآلات، والصناعات المعملية الأخرى، والبناء والتعمير، وخدمات النقل، وباقي القطاعات الخدماتية. وأخيراً، فيما يتعلق بالبعد الزمني، يتم حل النموذج سنوياً للفترة الممتدة من 2007 إلى 2020.

منهجية تقدير التغير في مستوى الفقر

تمت عملية قياس التغير في مستوى الفقر باعتماد فرضية عدم تغير نسق توزيع الدخل بين السكان في كل بلد. واعتماداً على نتائج النموذج من حيث تغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للساكن الواحد، يتم قياس تغير مستويات الفقر باستخدام مرونة أثر النمو الاقتصادي على التقليص من الفقر حسب المعادلة التالية:

$$\Delta Pi = \theta * \frac{E\ \Delta Yi}{Ref\ \Delta Yi} * P(i-1)$$

حيث لكل بلد،

ΔPi تمثل التغير في معدلات الفقر لعام i،

$E\ \Delta Yi$ تمثل معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي لعام i على عام $(i-1)$،

$Ref\ \Delta Yi$ تمثل معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في السيناريو الأساس لعام i على عام $(i-1)$،

θ تمثل مرونة الفقر لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي، التي تقوم على أحدث مسح للانفاق في البلد،

$P(i-1)$ تمثل معدل الفقر في عام $(i-1)$.

❯ الافتراضات:

- يفترض أن مرونة الفقر ثابتة لكل الفترة حتى عام 2020.
- يتم اتخاذ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تقريبي لنمو نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي، لأن البيانات حول الأخير غير متوفرة. يكون الوضع مثالي عندما يوازي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق، حيث التوزيع محايد.
- يعتبر معامل جيني (Gini) محايد.

الجدول 5 النتائج القطاعية

الإنتاج القطاعي			
القطاع الزراعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	1.0	3.3	1.2
الإمارات	1.0	2.1	-2.3
الكويت	-1.6	-0.7	-2.6
قطر	-1.0	-0.5	-1.1
البحرين	1.6	1.9	-0.4
عمان	2.9	2.0	-1.0
تونس	-13.5	-12.5	2.2
المغرب	-6.9	-6.2	0.5
باقي دول المغرب العربي	-2.2	-0.5	1.1
مصر	-3.3	-1.7	-2.5
باقي دول المشرق العربي	0.9	2.5	2.4
القطاع الصناعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	0.0	0.4	0.5
الإمارات	0.5	0.6	0.6
الكويت	0.3	0.4	0.4
قطر	0.0	0.1	0.1
البحرين	0.4	0.4	0.4
عمان	0.2	0.2	0.3
تونس	5.3	5.6	3.4
المغرب	-1.2	0.5	-0.2
باقي دول المغرب العربي	0.3	0.8	0.8
مصر	-4.0	-2.8	-2.7
باقي دول المشرق العربي	0.7	1.5	1.5
قطاع الخدمات	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	0.2	0.9	0.8
الإمارات	-0.3	-0.4	-0.4
الكويت	0.1	0.0	0.0
قطر	0.2	0.0	0.1
البحرين	0.0	-0.3	-0.3
عمان	-0.1	-0.3	-0.2
تونس	-1.0	-0.1	1.4
المغرب	-2.9	-1.8	-0.5
باقي دول المغرب العربي	-0.7	0.3	0.6
مصر	-0.4	0.4	0.3
باقي دول المشرق العربي	-0.4	0.5	0.5

الجدول 5 **النتائج القطاعية**

الطلب على اليد العاملة الماهرة حسب القطاع			
القطاع الزراعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	1.0	3.3	1.2
الإمارات	1.0	2.1	-2.3
الكويت	-1.6	-0.7	-2.6
قطر	-1.0	-0.5	-1.1
البحرين	1.6	1.9	-0.4
عمان	2.9	2.0	-1.0
تونس	-13.5	-12.5	2.2
المغرب	-6.9	-6.2	0.5
باقي دول المغرب العربي	-2.2	-0.5	1.1
مصر	-3.3	-1.7	-2.5
باقي دول المشرق العربي	0.9	2.5	2.4
القطاع الصناعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	0.2	1.4	1.4
الإمارات	2.5	2.5	2.7
الكويت	1.2	2.2	2.2
قطر	-0.3	0.3	0.3
البحرين	0.6	1.1	1.1
عمان	1.8	1.5	1.6
تونس	8.5	9.6	6.0
المغرب	-1.2	0.8	-0.2
باقي دول المغرب العربي	1.1	2.6	2.6
مصر	-8.5	-5.8	-5.7
باقي دول المشرق العربي	2.1	3.5	3.5
قطاع الخدمات	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	-0.1	1.1	1.1
الإمارات	-0.5	-0.5	-0.5
الكويت	-0.1	-0.2	-0.2
قطر	0.0	0.0	0.0
البحرين	-0.1	-0.3	-0.3
عمان	-0.1	-0.1	-0.1
تونس	-2.2	-0.7	1.6
المغرب	-4.2	-2.7	-1.1
باقي دول المغرب العربي	-1.5	0.2	0.5
مصر	-1.4	0.3	0.2
باقي دول المشرق العربي	-1.1	0.5	0.5

الجدول 5 **النتائج القطاعية**

الطلب على اليد العاملة غير الماهرة حسب القطاع			
القطاع الصناعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	0.3	2.5	2.5
الإمارات	3.0	3.2	3.8
الكويت	1.3	2.7	2.8
قطر	-0.6	0.4	0.4
البحرين	0.4	1.2	1.2
عمان	2.0	2.1	2.4
تونس	14.3	16.9	10.4
المغرب	-2.5	0.7	-0.8
باقي دول المغرب العربي	1.0	3.9	3.8
مصر	-13.3	-9.1	-9.0
باقي دول المشرق العربي	3.1	5.5	5.5
قطاع الخدمات	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	0.3	2.1	2.0
الإمارات	-1.6	-1.9	-1.6
الكويت	-0.4	-0.9	-0.9
قطر	0.3	-0.1	-0.1
البحرين	-0.4	-1.0	-1.0
عمان	-0.8	-0.8	-0.7
تونس	-2.4	-0.4	2.6
المغرب	-4.6	-2.7	-0.6
باقي دول المغرب العربي	-1.6	0.5	1.0
مصر	-1.0	0.8	0.6
باقي دول المشرق العربي	-1.0	1.1	1.2
القطاع الزراعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	1.7	5.7	2.0
الإمارات	1.6	3.5	-4.1
الكويت	-2.8	-1.3	-4.6
قطر	-1.8	-0.9	-2.0
البحرين	2.9	3.3	-0.7
عمان	5.5	3.7	-1.9
تونس	-23.4	-21.7	4.0
المغرب	-11.8	-10.7	0.9
باقي دول المغرب العربي	-4.0	-1.0	2.1
مصر	-5.6	-2.9	-4.2
باقي دول المشرق العربي	1.5	4.3	4.2

الجدول 5 **النتائج القطاعية**

التجارة البينية العربية			
القطاع الصناعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	-0.9	0.4	0.5
الإمارات	-3.8	3.2	3.5
الكويت	-4.5	-5.4	-5.4
قطر	3.0	7.0	7.0
البحرين	0.3	2.7	2.7
عمان	2.7	7.5	7.8
تونس	15.1	28.2	23.8
المغرب	40.6	53.9	46.9
باقي دول المغرب العربي	2.3	1.2	2.4
مصر	44.2	50.1	51.1
باقي دول المشرق العربي	18.7	28.8	28.9
القطاع الزراعي	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	12.0	17.2	16.4
الإمارات	-0.7	2.6	6.4
الكويت	18.5	17.7	18.1
قطر	15.2	19.0	12.3
البحرين	17.3	21.3	22.5
عمان	7.4	10.0	9.9
تونس	23.0	29.2	6.4
المغرب	47.5	60.5	26.9
باقي دول المغرب العربي	135.7	145.4	514.1
مصر	40.0	48.3	54.0
باقي دول المشرق العربي	24.1	31.4	30.7
قطاع الخدمات	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4
السعودية	-2.8	-2.1	-1.7
الإمارات	-7.2	-6.8	-5.8
الكويت	-5.7	-6.0	-5.7
قطر	-2.0	-1.6	-0.9
البحرين	-3.3	-1.1	-0.9
عمان	-1.3	-3.4	-2.9
تونس	5.6	6.9	1.5
المغرب	12.4	13.1	9.7
باقي دول المغرب العربي	3.5	3.4	2.6
مصر	9.7	7.8	8.2
باقي دول المشرق العربي	2.7	2.7	2.9

الملحق السابع

المنظّمات العربية المتخصصة وأهدافها

المنظمة	سنة التأسيس	أهم أهدافها
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1957 (1964)	إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1961 (1969)	الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في الأقطار العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة، زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	1964 (1970)	التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي، ورفع المستوى التربوي والتعليمي والثقافي والعلمي للمساهمة في الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها
منظمة العمل العربية	1965 (1972)	تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال، وتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وتوحيد تشريعات العمل في الدول الأعضاء
منظمة المدن العربية	1967	الحفاظ على هوية المدينة العربية، والعمل على تطوير وتوحيد التشريعات والنظم البلدية
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)	1968	تنسيق التعاون بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول، وتطوير صناعاتها البترولية
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	1968 (1971)	توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	1970 (1972)	تقديم خدمات التعليم والتدريب البحري والعمل على نقل التكنولوجيا في مجال النقل البحري (سابقاً الأكاديمية العربية للنقل البحري)
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970 (1972)	المساهمة في بلوغ التكامل الزراعي، وزيادة الإنتاج الزراعي ورفع كفاءته لتحقيق الاكتفاء الذاتي
المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر	1975	تنسيق عمليات إغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية في البلدان العربية والبلدان الأخرى
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	1976 (1978)	توفير واستثمار قطاع فضائي عربي للخدمات العامة والمتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية	1988	تنمية الموارد البشرية العاملة في الصناعة المالية والمصرفية والاعتماد الدولي للماليين والمصرفيين (سابقاً المعهد العربي للدراسات المصرفية)
الهيئة العربية للطاقة الذرية	1988	توظيف العلوم والتقانات النووية في المجال السلمي وتطوير العمل العلمي العربي المشترك، ووضع التعليمات الخاصة بالوقاية من الإشعاعات النووية وبأمان المنشآت الذرية

المنظمة	سنة التأسيس	أهم أهدافها
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	1988	تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي، وتطوير الإنتاج والإنتاجية الصناعية، والعمل على وضع المواصفات القياسية العربية (أنشئت من خلال دمج للمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمنظمة العربية للثروة المعدنية.)
الهيئة العربية للطيران المدني	1993 (1996)	تنمية الطيران المدني وتأمين سلامته
منظمة المرأة العربية	2001 (2003)	تنمية الوعي بقضايا المرأة العربية، وتدعيم دورها في المجتمع، وبناء قدراتها على المشاركة في اتخاذ القرارات
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	2001 (2008)	تنمية قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وتوحيد وتنسيق المواقف العربية ضمن الهيئات الدولية، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي بالمنطقة العربية
المنظمة العربية للسياحة	2001 (2006)	المساهمة في نمو القطاع السياحي العربي، وتفعيل السياحة البينية العربية، وجذب الاستثمارات السياحية
المعهد العالي العربي للترجمة	2003	تدريب مترجمين محترفين وإنجاز دراسات في مجالات الترجمة وتوفير المادة العلمية للباحثين والمترجمين

ملاحظة: تدلّ السنة الواردة بين قوسين على سنة مباشرة العمل في حال اختلافها عن سنة التأسيس.
المصدر: موقع جامعة الدول العربية على الإنترنت http://www.lasportal.org ومواقع المنظمات المعنية.

حواشي الملحقات

1. بناء على القاموس الاقتصادي، حسن النجفي، 1977، بغداد، بتصرّف.
2. Hufbauer, G.C. and J.J. Schott (2005). *NAFTA Revisited*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
3. Canada, Citizenship and immigration, temporary residents, 2006.
4. Teslik, L. H. (2009). NAFTA's Economic Impact. The Council on Foreign Relations (7 July).
5. O'Neill, J. (2001). Building better global economic BRICS, Global Economics Paper No. 66, Goldman Sachs Research; Goldman Sachs Global Economics Group (2007). BRICs and Beyond.
6. الإمام، محمد محمود، 2004، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. المرجع نفسه.
8. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعيّة للتقرير؛ Vaitsos, Constantine (1973). Strategic choices in the commercialization of technology: The point of view of developing countries. *International Social Science Journal*, vol. xxv, No. 3, pp. 370-386; Vaitsos, Constantine (1974). *Intercountry Income Distribution and Transnational Enterprises*. Oxford: Oxford University Press.
9. الإمام، 2004.
10. اتفاقية مسجّلة لدى نظام معلومات التجارة الخارجية في منظمة الدول الأمريكية (SICE) رقم AAP.A14TM. No.11
11. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعيّة للتقرير.
12. الإمام، 2004.
13. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعيّة للتقرير.
14. المرجع نفسه.
15. Massé, Pierre (1965). *Le Plan ou l'Anti-Hasard*. Paris: Gallimard.
16. Perroux, François (1955). Note sur la notion de Pôle de Croissance. *Economie appliquée*, vol. VIII, No.1-2 (Janvier-Juin), pp. 307-320.
17. على سبيل المثال، جرى التركيز في بوليفيا على معدّات ضغط الهواء التي تستخدم في التعدين بشكل خاص؛ وفي الإكوادور على النظم الميكروميكانيكية والهيدروليكية؛ وفي كولومبيا على معدات الزراعة والمعدات اللازمة لتصنيع الأغذية؛ وفي شيلي على المنتجات الكهروميكانيكية الثقيلة ومعدات التعدين والسكك الحديدية؛ وفي بيرو على معدات الروافع والتروس ومعدات التعدين والمعدات الكهروميكانيكية.
18. محمود عبد الفضيل، ورقة مرجعيّة للتقرير.
19. Bchir, Mohamed Hedi and others (2002). MIRAGE, un modèle d'équilibre général calculable pour l'évaluation des politiques commerciales. *Economie Internationale*, No. 89-90, pp.109-153.
20. قد تم اختيار هذه الطريقة اعتماداً على نتائج العديد من الدراسات الكمية التي برهنت أنه حتى في حال سلع معينة على أقصى درجات التفصيل السلعي (HS6)، يدل اختلاف أسعار السلع على اختلاف في النوعية (Fontagné, Lionel and others (1998). Intra-industry trade and the single market: Quality matters, Centre for Economic Policy Research (CEPR) Discussion Paper, No. 1959. London: CEPR; Greenaway, David and Johan Torstensson (2000). Economic geography, comparative advantage and trade within industries: Evidence from the OECD. *Journal of Economic Integration*, No. 15 (2, June), pp. 260-280.
21. Bchir, Mohamed Hedi and Mohamed Abdelbasset Chemingui (2009). *Does Multilateral Trade Liberalization Matter for Poverty Reduction in Africa*. Background Report for the International Policy Analysis Network (IPAN) project.
22. Van der Mensbrugghe, Dominique (1998). *Model Specification for the JOBS Model*. Paris: OECD Development Centre (memo).
23. Sadoulet, Elizabeth and Alain de Janvry (1995). *Quantitative Development Policy Analysis*. Baltimore and London: John Hopkins University Press.
24. Chappuis, Thomas and Houssein Boumellassa (2009). FDI modeling in MIRAGE. Presentation made during the Model Development for the Evaluation of Lisbon Strategies (MODELS) meeting (17 November).

الجداول الإحصائية

الجدول 1 الحماية الجمركية على بعض الواردات من مصر، 2009 (بالنسبة المئوية)

		مصر			
		الجزائر	دول إعلان أغادير	المغرب	البلدان العربية
01	الحيوانات الحية	6.8	11.8	112.1	11.8
02	اللحوم والأحشاء الصالحة للأكل	10.8	114.3	139.4	20.3
03	الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات المائية	0	0	15.9	0
04	منتجات الألبان والبيض والطيور والعسل الطبيعي والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة أو مشمولة في مكان آخر	0	0.6	58.5	0.6
05	المنتجات ذات الأصل الحيواني، غير المذكورة أو المشمولة في مكان آخر	0	0	27.8	0
06	الأشجار الحية والنباتات الأخرى؛ بصيلات وجذور وما شابه ذلك، أزهار مقطوفة وأوراق نباتات الزينة	0	1	39.6	1
07	الخضروات والجذور والدرنات الصالحة للأكل	0	2.8	45.2	2.8
08	الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل؛ قشور الحمضيات أو البطيخ	0	8.6	46.1	8.6
09	القهوة والشاي والمته والبهارات	0	0	19	0
10	حبوب	0	4.3	52.2	4.3
11	منتجات صناعة الطحين؛ الشعير؛ النشويات؛ حبوب؛ الغلوتين من القمح	0	25.1	49.6	0
12	البذور الزيتية والفواكه الزيتية؛ الحبوب المتنوعة، والبذور والفواكه؛ المنشآت الصناعية أو الطبية؛ قش وعلف	0.1	0.7	19.8	0.7
13	راتنج إفراز الحشرات؛ صموغ وراتنجات وغيرها من العصارات والخلاصات النباتية	0.1	0.2	18.3	0.2
14	مواد صناعة الخضروات ومنتجات الخضروات غير المذكورة أو المشمولة في مكان آخر	0	0	8.4	0
15	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع حيوانية أو نباتية	0.2	1.2	19.6	0.2
16	تحضيرات اللحوم أو الأسماك أو القشريات أو الرخويات أو غيرها من اللافقاريات المائية	6.2	9.5	47.4	8.8
17	السكر والمنتجات السكرية	0	1.6	37.8	1.6
18	الكاكاو وتحضيرات الكاكاو	0	5.4	26.8	5.4
19	تحضيرات أساسها الحبوب والدقيق والنشا أو الحليب ومنتجات الفطائر	0	4.7	43.5	2.8
20	تحضيرات من الخضار والفاكهة والمكسرات أو أجزاء أخرى من النباتات	0	0	43.2	0
21	تحضيرات متنوعة صالحة للأكل	0	7.3	38.7	7.3
22	المشروبات والكحول والخل	22.3	26.1	38.6	26.1
23	بقايا ونفايات الصناعات الغذائية؛ علف الحيوانات المحضرة	0	11.8	23.5	1.3

		مصر			
		الجزائر	دول إعلان أغادير	المغرب	البلدان العربية
24	التبغ وبدائل التبغ المصنع	25.5	22.8	22.8	22.8
25	الملح؛ الكبريت؛ أتربة وأحجار، ومواد التجصيص، والكلس والإسمنت	1.9	0.1	6.8	0.1
26	المعادن، الركام والرماد	0.1	0.2	0	0.2
27	الوقود المعدنية والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها؛ مواد فحمية، شموع معدنية	0.1	0	1.6	0
28	المواد الكيميائية غير العضوية: المركبات العضوية أو غير العضوية من المعادن الثمينة أو من معادن أتربة نادرة أو من عناصر مشعة أو من نظائر	5.8	1.1	2.3	1.1
29	المواد الكيميائية العضوية	4.2	4.2	0	4.2
30	مستحضرات الأدوية	0	0	1.4	0
31	الأسمدة	1.4	0	0	0
32	خلاصات الدباغة أو الصباغة؛ العفص ومشتقاتها؛ الأصباغ والمواد الملونة وغيرها من المواد الملونة، دهانات وورنيش، معاجين؛ الأحبار	0	0	11.3	0
33	الزيوت الأساسية والراتنجية؛ مستحضرات العطور أو التطرية أو التجميل	0	2.4	1.5	2.4
34	الصابون، أدوات عضوية نشطة بشكل سطحي، مستحضرات الغسيل، مستحضرات التشحيم، شموع اصطناعية، شموع محضرة...	5.1	13.5	15.7	13.5
35	مواد زلالية؛ النشويات المعدلة؛ الغراء؛ الأنزيمات	0	0	14.1	0
36	متفجرات ومنتجات الألعاب النارية؛ الكبريت، السبائك التلقائية الاشتعال؛ بعض المستحضرات القابلة للاحتراق	9.2	0	8	0
37	السلع الفوتوغرافية أو السينمائية	0	0	1.4	0
38	المنتجات الكيميائية المتنوعة	8.1	7.7	4	7.7
39	اللدائن ومصنوعاتها	0.5	0.6	10.4	0.6
40	المنتجات المطاطية ومصنوعاتها	0.2	1.5	15.1	1.5
41	الجلود الخام (غير الفراء) ومنتجات الجلود	0.6	0.2	0.1	0.2
42	مصنوعات من جلد؛ السروج وعدة الأحصنة؛ لوازم السفر، حقائب يدوية وحاويات مماثلة، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا أمعاء دودة القز)	0	3.8	25.7	3.8
43	الفراء والفراء الاصطناعي؛ ومصنوعاته	0	0.2	6.9	0.2
44	الخشب ومصنوعات من الخشب؛ فحم الخشب	0	0.2	12.9	0.2
45	الفلين ومصنوعاته	0	0	22.6	0
46	مصنوعات من القش، أو من الخيزران أو غيرها من مواد الضفر؛ والسلال	0	0	24.8	0
49	الكتب المطبوعة والصحف والصور وغيرها من منتجات صناعة الطباعة؛ المخطوطات، والمخطوطات النصية	0	0.5	13.7	0.5

		مصر			
		الجزائر	دول إعلان أغادير	المغرب	البلدان العربية
60	الأقمشة المنسوجة أوالكروشيه	0	12.2	20.2	12.2
61	مواد الأكسسوارات للملابس والزينة، منسوجة أو كروشيه	0	0.6	34.6	0.6
62	مواد الأكسسوارات للملابس والزينة، ليست منسوجة أو كروشيه	0	1.1	34.1	1.1
70	الزجاج والأواني الزجاجية	0.8	3.5	11.7	3.5
71	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، أحجار كريمة أو شبه كريمة، معادن ثمينة، معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، ومصنوعات هذه المواد...	0.8	0.1	0	0.1
75	النيكل ومصنوعاته	0	0	0.4	0
78	الرصاص ومصنوعاته	0.9	0	0	0
83	مواد متنوعة من المعادن الأساسية	0	0.4	20.7	0.4
84	المفاعلات النووية، المراجل والآلات والأجهزة الميكانيكية وأجزاء منها	0	0.3	2.6	0.3
85	الآلات الكهربائية والمعدات وأجزاؤها؛ مسجلات الصوت وصورة التلفزيون والإذاعة، وأجزاء من هذه المواد وأكسسواراتها	0.3	0.8	3.3	0.8
95	اللعب والألعاب ومستلزمات الرياضة؛ أجزاؤها ولوازمها	14.3	0	0.1	0
96	مواد متنوعة مصنعة	0	0.3	9	0.3
97	أعمال فنية ،القطع المقتناة، والتحف	0	7.5	0	7.5

ملاحظة: الأردن (2007)، لبنان (2007)، السودان (2012)، سوريا (2009)، تونس (2006)، واليمن (2012) لم تطبق أي رسوم على وارداتها من مصر. البيانات عن التعرفات الجمركية التي تفرضها البلدان العربية المتبقية على الواردات من مصر غير متوفرة.

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات Trade Map.

الجدول 2 المجالات الوظيفية التي تغطيها التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في عدد من البلدان العربية

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	جيبوتي	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مصر	المغرب
خدمات الأعمال											
الخدمات المحترفة	X	X			X	X	X	X	X		X
خدمات الحاسوب والخدمات ذات الصلة	X	X				X	X	X	X		X
خدمات الأبحاث والتطوير	X	X				X	X	X	X		
الخدمات العقارية	X										
خدمات الإيجار دون مشغلين	X					X					
خدمات الأعمال الأخرى	X	X				X	X	X	X		X
خدمات الاتصالات											
خدمات البريد					X						
خدمات البريد السريع	X	X			X	X	X	X			
خدمات الاتصالات	X			X	X	X	X			X	X
الخدمات الصوتية المرئية	X					X	X				
خدمات البناء والهندسة ذات الصلة											
عمل البناء العام للأبنية	X	X				X	X	X	X		
عمل البناء العام للهندسة المدنية	X	X				X	X	X	X	X	
عمل التركيب والتجميع	X	X				X	X	X	X	X	
إنهاء البناء وأعمال التشطيب	X	X				X	X	X	X		
خدمات بناء أخرى	X	X				X	X			X	
خدمات التوصيل	X					X	X		X		
خدمات التعليم											
الخدمات التعليمية الابتدائية	X					X	X				
الخدمات التعليمية الثانوية	X					X	X				
خدمات التعليم العالي	X					X	X				
الخدمات التعليمية للكبار	X						X				
خدمات تعليمية أخرى	X					X					
الخدمات البيئية											
خدمات الصرف الصحي		X				X	X		X		X
خدمات التخلص من النفايات		X				X	X		X		X

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	جيبوتي	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مصر	المغرب
خدمات النظافة وخدمات مماثلة	X	X				X	X		X		X
خدمات بيئية أخرى	X	X				X	X				X
الخدمات المالية											
خدمات التأمين وخدمات مماثلة	X		X	X		X	X	X		X	
الخدمات المصرفية والمالية	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X
خدمات مالية أخرى										X	
الخدمات الاجتماعية والصحية											
خدمات المستشفيات	X					X	X		X		
خدمات الصحة البشرية الأخرى	X					X			X		
الخدمات الاجتماعية	X								X		
خدمات السياحة والسفر											
الفنادق والإقامة الفندقية	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X
الوكالات السياحية والثقافية	X			X		X	X		X	X	X
الأدلّة السياحية		X				X			X	X	X
خدمات سفر أخرى										X	X
الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية											
الخدمات الترفيهية	X								X		
الخدمات الإعلامية	X					X					
المكتبات والمتاحف ونشاطات ثقافية أخرى	X					X					
الرياضة	X				X				X		
خدمات ثقافية أخرى											
خدمات النقل											
خدمات النقل البحري	X					X				X	
النقل في المياه الداخلية											
خدمات النقل الجوي	X					X	X				X
خدمات النقل الحديدي						X					
خدمات النقل الأرضي											X
خدمات مساعدة لجميع أشكال النقل	X					X	X				
خدمات نقل أخرى											

المصدر: فريق الإسكوا بالاستناد إلى تقارير استعراض السياسات التجارية للدول المعنية في منظمة التجارة العالمية.

الجدول 3 توزيع الصادرات العربية حسب القطاعات والأسواق، 2010

المستورد / المصدر	بلدان مجلس التعاون الخليجي	بلدان المغرب	بلدان المشرق	البلدان العربية	بلدان الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	تركيا	إيران	اليابان	الصين	الهند	باقي بلدان العالم
بلدان المغرب	0.4	2.8	1.2	4.3	59.6	11.2	3.0	0.1	0.7	4.2	2.4	14.6
الزراعة	1.2	4.0	2.0	7.2	61.0	0.9	0.4	0.0	7.6	0.3	0.1	22.6
الصناعة	1.0	5.4	2.6	9.0	59.8	2.5	2.8	0.4	0.6	1.5	3.5	19.8
المواد المنجمية	0.1	4.7	0.7	5.5	36.5	6.8	0.8	0.1	1.0	21.6	3.4	24.2
البترول والغاز	0.2	1.8	0.7	2.7	60.2	14.5	3.2	0.0	0.4	4.6	2.1	12.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	2.7	0.5	1.7	5.0	5.0	4.8	0.5	2.1	12.2	7.0	8.9	54.5
الزراعة	26.9	0.3	7.7	34.8	2.7	0.5	0.1	26.9	0.6	0.2	0.4	33.9
الصناعة	10.6	1.4	4.1	16.1	5.8	1.9	1.7	9.5	0.7	6.3	18.3	39.8
المواد المنجمية	33.1	2.4	3.4	38.9	0.3	0.4	0.0	3.5	0.3	19.2	11.2	26.2
البترول والغاز	0.4	0.3	1.1	1.8	4.9	5.6	0.2	0.0	15.3	7.1	6.7	58.5
بلدان المشرق	6.4	2.9	9.7	19.1	20.9	12.9	3.0	0.2	4.3	12.6	9.8	17.2
الزراعة	33.3	4.2	32.4	69.9	12.9	0.7	1.1	0.6	0.4	0.4	0.9	13.2
الصناعة	13.3	6.7	21.6	41.7	17.7	8.0	4.9	0.6	0.6	2.2	2.7	21.6
المواد المنجمية	3.2	2.1	17.9	23.1	22.1	3.5	2.8	0.0	0.5	8.5	19.3	20.2
البترول والغاز	0.6	0.9	1.5	3.0	23.1	16.7	2.2	0.0	6.7	19.1	14.0	15.2

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات COMTRADE.

الجدول 4 تركيبة الصادرات العربية إلى البلدان العربية قبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيّز التنفيذ وبعده في عام 2005

	2004-2000	2010-2005
بلدان المغرب	3.6	4.0
الزراعة	4.1	6.5
الصناعة	6.9	8.4
المواد المنجمية	5.0	5.3
البترول والغاز	2.1	2.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	6.3	7.2
الزراعة	48.7	57.8
الصناعة	25.1	27.8
المواد المنجمية	49.6	42.5
البترول والغاز	1.9	2.8
بلدان المشرق	15.6	16.8
الزراعة	68.3	64.6
الصناعة	29.6	39.6
المواد المنجمية	23.9	26.2
البترول والغاز	4.4	2.6

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات COMTRADE.

الجدول 5 تحليل حركة التجارة بين عامي 2000 و2010 ودراسة مستويات الهوامش الموسعة والهوامش المكثفة

	بلدان مجلس التعاون الخليجي					بلدان المغرب					بلدان المشرق				
	مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع			مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع			مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع		
			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة
البلدان العربية	196.9	78.1	37.9	8.6	24.5	337.2	54.3	45.7	4.7	4.7	632.6	29.9	64.8	10.3	5.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي	153.8	89.5	36.2	8.9	34.6	406.2	66.8	34.7	1.4	2.9	517.6	34.1	67.5	3.8	5.4
الإمارات	324.5	76.8	25.5	2.1	4.4	1 290.4	41.5	60.8	0.1	2.4	1 211.9	29.0	72.9	0.8	2.7
البحرين	517.1	51.5	36.5	14.9	2.9	245.0	55.2	42.4	12.3	9.9	499.7	25.0	50.1	36.4	11.5
السعودية	-19.3	-238.4	-93.5	-1.7	-433.6	337.5	80.1	21.2	0.3	1.6	395.9	34.5	68.7	0.5	3.7
عمان	182.8	82.0	35.8	10.8	28.6	273.5	1.2	94.9	33.1	29.2	126.1	51.1	89.9	12.1	53.1
قطر	-50.7	-43.7	-16.1	-26.2	-185.9	498.8	54.5	54.4	1.2	10.1	166.1	45.1	74.5	8.2	27.8
الكويت	147.4	57.4	35.9	50.2	43.5	368.5	51.5	50.0	0.2	1.7	1 428.8	38.3	58.4	6.9	3.7
بلدان المغرب	276.3	6.5	104.9	5.5	17.0	280.2	57.4	41.9	7.7	6.9	679.9	40.4	50.7	17.6	8.7
تونس	172.2	8.4	114.8	2.0	25.2	381.5	61.7	32.3	9.7	3.6	176.1	71.2	66.7	3.5	41.4
الجزائر	1 946.0	0.5	84.6	19.9	5.0	587.3	58.9	38.5	4.4	1.8	937.4	65.2	15.5	24.7	5.4
ليبيا	18 354.0	0.0	100.1	0.4	0.5	-1.4	-612.4	-569.2	-387.7	-1 669.4	1 489.8	12.5	75.0	16.6	4.0
المغرب	128.8	15.9	115.4	4.6	35.9	172.9	16.6	93.7	11.2	21.5	627.4	24.9	70.8	11.7	7.4
موريتانيا	334.0	0.0	126.1	3.8	29.9	224.1	41.4	90.3	10.6	42.2	345.7	3.9	74.3	22.8	1.0
بلدان المشرق	425.3	60.3	36.4	8.3	5.1	349.0	36.7	62.4	5.2	4.3	815.0	24.1	64.0	16.1	4.1
الأردن	329.5	80.5	20.0	5.9	6.4	310.9	60.6	47.3	3.8	11.6	916.0	26.5	67.5	9.2	3.3
جزر القمر	961.1	0.0	110.4	0.0	10.4	-34.1	-172.4	0.0	0.0	-272.4	---	---	---	---	---

	بلدان مجلس التعاون الخليجي					بلدان المغرب					بلدان المشرق				
	مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع			مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع			مجموع التطور	الهامش المكثف	الهامش الموسّع		
			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة			منتج قديم سوق جديدة	منتج جديد سوق جديدة	تجارة غير معلنة
جيبوتي	2 168.9	38.3	0.7	62.6	1.6	---	---	---	---	---	179 960.2	0.0	2.3	97.7	0.1
السودان	14.9	446.2	3.9	5.5	355.6	192.1	98.8	6.4	0.8	6.0	7.2	448.3	339.6	25.6	713.4
سوريا	237.3	61.3	35.1	6.9	3.2	588.8	11.2	74.9	15.4	1.6	1 045.2	8.0	83.0	10.1	1.1
الصومال	199.5	79.8	26.0	0.5	6.3	-85.6	-0.1	-0.7	-16.0	-116.7	4 086.1	9.5	91.1	0.2	0.9
العراق	1 688.2	0.0	85.7	20.2	5.9	43.8	111.8	2.9	0.0	14.8	39.8	263.6	10.4	76.1	250.1
فلسطين	1 264.8	14.2	62.7	30.9	7.8	---	---	---	---	---	301.5	25.5	46.6	50.3	22.4
لبنان	422.8	49.9	50.9	2.6	3.4	275.1	29.5	83.0	6.5	19.0	530.3	43.7	58.8	2.5	5.0
مصر	809.0	57.7	34.2	10.2	2.0	1 011.9	30.3	67.6	4.3	2.2	1 243.2	30.3	46.6	24.9	1.8
اليمن	1 106.0	33.7	59.4	11.8	4.9	1 589.0	21.3	52.6	31.2	5.2	2 284.6	9.8	70.9	21.1	1.8

ملاحظة: (---) تشير إلى عدم توفر بيانات في جميع الجداول الإحصائية.

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات COMTRADE.

الجدول 6 المهاجرون العرب في البلدان العربية، 1990-2010 (بالنسبة المئوية)

المرسل	الوجهة	المجموع	الأردن	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	ليبيا
الأردن	1990	679 806	0.00	8.16	1.37	17.33	0.93	4.27	67.72	0.23
	2000	691 782	0.00	13.78	2.00	18.42	1.34	1.35	62.84	0.27
	2010	184 294	0.00	---	0.21	93.47	6.32	---	---	---
تونس	1990	67 095	0.21	1.81	0.00	12.65	0.22	0.09	0.44	84.58
	2000	80 609	0.32	2.59	0.11	11.39	0.26	0.69	0.34	84.29
	2010	99 856	2.14	---	0.73	12.43	---	---	---	84.71
سوريا	1990	290 533	7.54	8.53	1.68	33.49	0.40	3.58	37.05	7.74
	2000	328 485	10.55	12.96	2.37	32.05	0.51	2.42	30.94	8.19
	2010	593 061	48.73	5.88	0.21	18.85	---	---	20.72	5.62
العراق	1990	285 692	5.91	8.93	2.70	13.16	0.63	8.31	59.02	1.33
	2000	294 743	12.36	14.87	4.14	13.80	0.90	5.14	47.24	1.55
	2010	305 539	99.43	---	0.57	---	---	---	---	---
فلسطين	1990	345 589	18.36	14.39	3.29	24.26	0.78	4.21	23.81	10.90
	2000	436 182	24.01	19.59	4.18	20.80	0.91	2.37	17.81	10.34
	2010	1 050 716	83.09	---	0.02	11.67	---	---	---	5.22
لبنان	1990	169 761	1.14	16.16	1.42	23.47	0.31	3.27	47.67	6.57
	2000	189 112	0.96	24.92	1.88	22.79	0.41	1.58	40.40	7.06
	2010	73 653	---	---	0.37	79.10	---	---	---	20.53
مصر	1990	1 504 703	5.70	5.18	0.02	60.22	1.74	1.44	8.03	17.67
	2000	1 752 476	5.83	7.65	0.51	55.93	2.20	3.20	6.51	18.17
	2010	2 877 946	29.60	4.90	1.19	34.95	1.41	3.05	11.10	13.80
المغرب	1990	20 171	1.26	8.06	0.01	69.79	0.96	5.38	0.87	13.66
	2000	30 356	1.95	9.20	0.39	50.17	0.94	25.95	0.54	10.86
	2010	27 806	17.72	---	8.26	74.03	---	---	---	---
اليمن	1990	435 031	0.37	7.49	2.29	73.96	0.53	1.20	14.00	0.16
	2000	503 490	0.47	11.11	3.09	69.13	0.67	3.93	11.42	0.17
	2010	975 455	2.01	6.19	0.14	91.66	---	---	---	---

المصدر: World Bank, Global Bilateral Migration Database; World Bank (2011). *Migration and Remittances Factbook 2011*. Washington D.C.

الجدول 7 المهاجرون إلى البلدان العربية من جنسيات مختلفة، 1990-2010 (بالنسبة المئوية)

الوجهة / المرسل		المجموع	الأردن	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	ليبيا
باكستان	1990	1 072 809	0.16	15.48	0.90	27.56	2.31	0.61	3.06	0.01
	2000	1 404 351	0.11	20.30	0.86	22.76	2.60	1.20	2.21	0.01
	2010	2 011 425	0.67	11.34	1.43	25.17	2.38	6.27	3.07	---
بنغلادش	1990	496 247	0.13	7.23	1.61	68.18	14.01	2.16	6.68	0.01
	2000	599 504	1.14	10.28	2.03	61.05	17.07	3.19	5.22	0.01
	2010	962 869	5.92	10.46	---	46.43	15.50	---	21.69	---
سري لانكا	1990	148 136	4.62	1.20	1.75	69.27	13.13	2.70	7.29	0.05
	2000	175 532	7.02	1.74	2.26	63.24	16.31	3.57	5.81	0.05
	2010	992 281	10.35	16.23	---	39.42	4.10	8.84	21.05	---
الفلبين	1990	393 773	0.36	1.15	1.68	86.82	2.10	0.86	7.00	0.03
	2000	448 975	0.85	1.73	2.26	82.38	2.71	4.26	5.79	0.03
	2010	966 460	3.27	12.50	2.96	57.82	1.58	12.97	8.90	---
الهند	1990	1 752 536	0.03	24.95	1.74	53.15	12.09	1.93	6.10	0.01
	2000	2 267 577	0.15	33.13	1.73	44.44	13.76	2.33	4.45	0.01
	2010	4 896 905	0.59	44.64	2.81	29.67	9.15	5.12	8.03	---

المصدر: World Bank, Global Bilateral Migration Database; and World Bank, 2011.

الجدول 8 مؤشر التكامل التجاري للبلدان العربية، 2010

	البلدان العربية	بلدان مجلس التعاون الخليجي	بلدان المغرب العربي	بلدان المشرق	بلدان الاتحاد الأوروبي	الصين	الهند	إيران	تركيا	الولايات المتحدة الأمريكية
الأردن	26.0	24.6	22.0	26.4	24.7	13.1	17.8	17.6	20.9	19.3
الإمارات	32.9	31.1	29.9	32.7	30.4	26.4	54.6	22.0	33.8	32.0
البحرين	15.5	13.8	13.6	16.4	12.0	8.5	8.2	7.8	11.2	15.2
تونس	26.0	24.5	26.6	24.2	33.9	26.2	26.1	17.6	37.2	25.6
الجزائر	10.3	7.7	12.2	13.4	15.2	14.7	27.8	3.2	19.6	15.6
جزر القمر	6.7	7.1	6.3	5.3	7.1	5.1	4.6	4.1	4.7	6.8
جيبوتي	5.0	5.2	4.2	4.4	5.3	3.9	4.2	3.3	5.1	4.5
السعودية	13.3	10.3	15.0	15.4	16.3	18.7	30.5	5.7	21.3	18.2
السودان	4.8	4.6	4.6	5.0	9.4	14.0	26.3	2.5	15.8	8.9
سوريا	22.7	19.0	21.7	27.8	24.1	19.3	30.5	11.2	27.4	22.0
الصومال	1.4	1.3	1.1	1.6	1.1	0.9	0.8	0.9	0.8	1.3
العراق	2.4	2.2	3.0	2.4	7.0	11.2	23.4	0.5	13.8	5.7
عمان	15.7	14.3	14.7	15.2	17.5	18.4	30.6	7.5	22.7	17.5
فلسطين	14.3	13.3	12.8	15.5	16.2	8.0	7.4	9.5	13.4	10.8
قطر	9.7	7.0	11.6	12.5	12.5	14.8	28.0	3.0	18.7	15.4
الكويت	9.8	7.1	11.5	13.0	12.6	16.3	27.9	3.2	18.7	14.7
لبنان	27.9	29.6	21.7	24.5	24.0	15.9	28.6	17.2	21.3	21.3
ليبيا	9.0	6.1	10.5	11.0	13.8	14.0	26.7	2.4	18.7	13.3
مصر	30.1	26.5	29.1	33.5	32.3	22.9	27.9	18.2	32.1	30.4
المغرب	17.2	16.5	16.0	16.4	21.4	15.7	12.8	11.0	19.5	15.6
موريتانيا	4.0	4.2	3.7	3.5	7.5	13.3	7.9	0.9	6.5	6.6
اليمن	12.7	10.5	12.4	15.0	15.2	15.8	28.1	5.2	20.4	15.1

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات COMTRADE.

الجدول 9 الحماية الجمركية الحقيقية على التجارة البينية العربية بالسلع الزراعية (بالنسبة المئوية)

المستورد \ المصدر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	سائر بلدان الشرق الأوسط	تونس	مصر	المغرب	سائر بلدان شمال أفريقيا
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سائر بلدان الشرق الأوسط	1.0	9.0	4.0	9.0	1.0	23.0	6.0	0.0	7.0	8.0	4.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	67.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	35.0	0.0	22.0	0.0	0.0	21.0	1.0	0.0	3.0	0.0	0.0
سائر بلدان شمال أفريقيا	18.0	0.0	25.0	5.0	5.0	6.0	13.0	1.0	6.0	19.0	10.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات GTAP7.

الجدول 10 الحماية الجمركية الحقيقية على التجارة البينية العربية بالمنسوجات (بالنسبة المئوية)

المستورد \ المصدر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	سائر بلدان الشرق الأوسط	تونس	مصر	المغرب	سائر بلدان شمال أفريقيا
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0
السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0
عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
سائر بلدان الشرق الأوسط	12.0	22.0	7.0	5.0	2.0	0.0	3.0	3.0	8.0	1.0	4.0
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.0
المغرب	0.0	0.0	3.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	1.0	0.0	9.0
سائر بلدان شمال أفريقيا	19.0	15.0	8.0	29.0	18.0	1.0	17.0	8.0	7.0	16.0	1.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى GTAP8.0 وMacMap.

الجدول 11 درجة ارتباط معدّلات النمو الحقيقي بين البلدان العربية ومع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية

البلد	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جزر القمر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المتوسط	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
الأردن		-0.17	0.28	0.24	0.11	0.35	0.13	-0.12	-0.29	0.33	0.32	0.24	0.36	0.69	-0.02	-0.14	-0.06	-0.33	0.23	0.17	0.12	0.1	0.0
الإمارات	-0.17		0.16	0.37	0.17	0.10	0.16	0.44	0.02	-0.09	0.42	0.10	-0.18	-0.13	-0.47	0.35	-0.07	0.02	0.02	-0.08	0.06	0.4	0.3
البحرين	0.28	0.16		0.24	0.09	0.48	-0.52	0.20	-0.23	0.15	-0.16	0.22	-0.07	0.46	-0.37	0.02	0.01	-0.30	0.39	-0.39	0.03	0.1	0.1
تونس	0.24	0.37	0.24		0.10	0.11	0.49	0.02	0.09	0.02	0.42	0.12	0.04	0.07	-0.29	0.25	0.20	0.06	0.01	0.03	0.13	0.2	0.3
الجزائر	0.11	0.17	0.09	0.10		0.29	0.38	-0.01	-0.03	-0.40	0.24	-0.46	0.17	0.11	-0.40	0.13	0.23	0.05	0.33	-0.23	0.05	0.2	0.2
جزر القمر	0.35	0.10	0.48	0.11	0.29		0.07	-0.08	0.01	0.07	-0.54	0.15	0.02	-0.58	0.47	-0.41	-0.24	-0.64	0.12	0.03	-0.01	0.0	0.1
جيبوتي	0.13	0.16	-0.52	0.49	0.38	0.07		-0.38	0.31	-0.34	---	-0.41	0.30	-0.22	-0.48	0.34	0.30	0.01	-0.29	0.24	0.00	---	0.8
السعودية	-0.12	0.44	0.20	0.02	-0.01	-0.08	-0.38		-0.22	0.26	-0.24	0.44	0.03	-0.22	0.16	0.74	-0.16	0.18	-0.02	-0.02	0.05	0.0	-0.3
السودان	-0.29	0.02	-0.23	0.09	-0.03	0.01	0.31	-0.22		-0.57	0.23	-0.16	0.47	-0.11	0.12	-0.06	0.41	-0.19	-0.29	-0.02	-0.03	0.2	0.4
سوريا	0.33	-0.09	0.15	0.02	-0.40	0.07	-0.34	0.26	-0.57		0.54	0.50	-0.38	0.02	0.20	-0.02	-0.54	-0.07	-0.17	0.48	0.00	-0.2	-0.3
العراق	0.32	0.42	-0.16	0.24	0.24	-0.54	0.07	-0.24	0.23	0.54		-0.32	0.16	0.45	0.13	-0.10	-0.49	0.17	0.19	-0.02	0.08	0.2	0.4
عمان	0.24	0.10	0.22	0.12	0.15	-0.46	-0.41	0.44	-0.16	0.50	-0.32		0.10	0.01	0.12	-0.08	-0.02	-0.17	-0.20	0.11	0.01	-0.1	-0.3
قطر	0.36	-0.18	-0.07	0.04	0.17	0.02	0.30	0.03	0.47	-0.38	0.16	0.10		0.26	0.11	0.01	0.56	-0.03	0.13	-0.32	0.09	0.1	0.1
الكويت	0.69	-0.13	-0.47	0.46	0.04	0.47	-0.22	-0.22	-0.11	0.02	0.45	0.01	0.26		-0.30	-0.32	-0.15	-0.35	0.26	0.14	0.06	0.2	0.4
لبنان	-0.02	-0.47	-0.37	-0.29	-0.40	-0.58	-0.48	0.16	0.12	0.20	0.13	0.12	0.11	-0.30		0.27	-0.10	0.08	-0.20	0.24	-0.09	-0.2	-0.4
ليبيا	-0.14	0.35	0.02	0.25	0.13	-0.41	0.34	0.74	-0.06	-0.02	-0.10	-0.08	0.01	-0.32	0.27		-0.02	0.51	-0.08	-0.12	0.07	0.1	-0.1
مصر	-0.06	-0.07	0.01	0.20	0.23	-0.24	0.30	-0.16	0.41	-0.54	-0.49	-0.02	0.56	-0.15	-0.10	-0.02		0.17	0.19	-0.44	-0.01	0.2	0.1
المغرب	-0.33	0.02	-0.30	0.06	0.05	-0.64	0.01	0.18	-0.19	-0.07	0.17	-0.17	-0.03	-0.35	0.08	0.51	0.17		-0.08	-0.23	-0.06	0.0	-0.2
موريتانيا	0.23	0.39	0.02	0.24	0.33	0.12	-0.29	-0.02	-0.29	-0.17	-0.49	-0.20	0.13	0.26	-0.20	-0.08	-0.44	-0.08		-0.41	0.01	-0.41	0.2
اليمن	0.17	-0.39	-0.08	0.03	0.33	0.29	-0.52	0.20	-0.23	0.15	-0.16	0.22	-0.07	0.46	-0.37	0.02	0.01	-0.30	0.39	-0.39	0.03	0.1	0.3
المتوسط	0.12	0.06	0.03	0.13	0.05	-0.01	0.00	0.05	-0.03	0.00	0.08	-0.01	0.09	0.06	-0.09	0.07	-0.01	-0.06	0.01	-0.04		-0.1	0.0
الإتحاد الأوروبي	0.1	0.4	0.1	0.2	0.2	0.0	---	0.0	0.2	-0.2	0.2	-0.1	0.1	0.2	-0.2	0.1	0.2	0.0	0.2	0.0	-0.1		0.0
الولايات المتحدة الأمريكية	0.0	0.3	0.1	0.3	0.2	0.1	0.8	-0.3	0.4	-0.3	0.4	-0.3	0.1	0.4	-0.4	-0.1	0.1	-0.2	0.2	0.3	0.0	0.0	

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

الجدول 12 سياسات سعر الصرف

الجدول: سلوك السياسة النقدية في 11 دولة عربية			
البلد	الهدف الرئيسي	الأدوات	الإطار
الأردن	استقرار السعر	• أسعار الفائدة • السوق المفتوحة • متطلبات الاحتياطي	منذ عام 1995: ربط سعر الصرف (ثابت بالدولار)
الإمارات	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • مقايضة العملات • السوق المفتوحة	منذ عام 1980: ربط سعر الصرف (درهم/دولار)
البحرين	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • أسعار الفائدة • مقايضة العملات	منذ عام 1980: ربط سعر الصرف (دينار/دولار)
تونس	استقرار السعر	• أسعار الفائدة • متطلبات الاحتياطي • السوق المفتوحة	• استهداف النقد • منذ عام 2006: استهداف التضخم الضمني • استهداف سعر الصرف الحقيقي: ربط الدينار بسلة عملات لم يكشف عنها
الجزائر	استقرار السعر	• أسعار الفائدة • السوق المفتوحة • متطلبات الاحتياطي	• 2003-2010: استهداف النقد • منذ عام 2010: استهداف التضخم
السعودية	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • مقايضة العملات • السوق المفتوحة	منذ عام 1986: ربط سعر الصرف (ريال/دولار)
عمان	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • أسعار الفائدة • مقايضة العملات	منذ عام 1973: ربط سعر الصرف (ريال/دولار)
قطر	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • أسعار الفائدة • السوق المفتوحة	منذ عام 1980: ربط سعر الصرف (ريال/دولار)
الكويت	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • أسعار الفائدة • مقايضة العملات	منذ عام 1980: ربط سعر الصرف (دينار/دولار)
مصر	استقرار السعر	• أسعار الفائدة • متطلبات الاحتياطي • السوق المفتوحة	• 1990-2005: استهداف النقد • منذ عام 2005: استهداف التضخم الضمني
المغرب	استقرار السعر	• متطلبات الاحتياطي • أسعار الفائدة • مقايضة العملات • السوق المفتوحة	• استهداف النقد • منذ عام 2005: استهداف التضخم الضمني • منذ بداية 1990: استهداف سعر الصرف الحقيقي: ربط الدرهم (مليون درهم) بسلة عملات لم يكشف عنها

المصدر: فريق إعداد التقرير بالاستناد إلى البيانات الواردة على موقع البنك المركزي لكل بلد.

الجدول 13 مؤشرات إنمائية مختارة

البلد	تقدير عدد السكان، بالملايين، 2011	صافي المعونات الرسمية الأجنبية، بملايين الدولارات، 2011	نسبة المتعلّمين من مجموع السكان (من الفئة العمرية 15+)، 2010	نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، 2010	عدد الأبحاث العلمية والفنية المنشورة في الدوريات، 2010	عدد طلبات براءات الاختراع للمقيمين، 2010
الأردن	6.2	954	93	---	383	45
الإمارات	7.9	---	90	---	265	---
البحرين	1.3	---	92	---	36	---
تونس	10.7	550	77.6	1.1	1 022	---
الجزائر	36	198	---	---	607	76
جيبوتي	0.9	132	---	---	---	---
السعودية	28.1	---	87	0.08	710	288
السودان	34.3	2 075	71	---	63	3
سوريا	20.8	135	83	---	72	---
الصومال	9.6	498	---	---	1	---
العراق	33	2 192	78	---	70	---
عمان	2.9	---	86.6	---	114	---
فلسطين	4	2 519	95	---	---	---
قطر	1.9	---	96	---	64	---
جزر القمر	0.8	67	75	---	---	---
الكويت	2.8	---	94	0.11	214	---
لبنان	4.3	448	---	---	256	---
ليبيا	6.4	9	89	---	34	---
مصر	82.5	592	72	0.21	2 247	605
المغرب	32.3	993	56.1	---	391	152
موريتانيا	3.5	374	58	---	3	---
اليمن	24.8	664	64	---	25	20
مجموع المنطقة العربية	354.8					
بلدان للمقارنة						
كوريا	---	---	---	3.36	22 271	8 018
روسيا	---	---	100	---	---	---
تركيا	---	---	---	0.85	8 301	2 555
إيطاليا	---	---	99	1.27	26 775	8 814
إيران	---	---	---	---	6 313	---
إسرائيل	---	---	---	4.27	6 304	1 450
إسبانيا	---	---	98	1.27	21 543	3 566
الهند	---	---	---	---	19 917	7 262
المملكة المتحدة	---	---	---	1.82	45 649	15 490
الصين	---	---	---	1.47	74 019	293 066

ملاحظة: تعود البيانات إلى السنة المحددة أو أقرب سنة إليها تتوفّر عنها البيانات.

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية في العالم للبنك الدولي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

الجدول 14 البطالة في البلدان العربية

البلد	تقدير عدد السكان، بالملايين، 2011	تقدير معدل البطالة، بالنسبة المئوية من قوى العمل، 2010	تقدير معدل البطالة بالنسبة المئوية من عدد المواطنين، 2010	تقدير معدل البطالة لدى النساء، 2010	تقدير عدد العاطلين عن العمل، بالآلاف، 2010
الأردن	6.2	12.9	---	21.2	1 763
الإمارات	7.9	4.3	14	10.8	232
البحرين	1.3	3.7	3.7	4.1	5
تونس	10.7	18.9	---	28.2	738.4
الجزائر	36	9.8	---	19.1	1 100
جيبوتي	0.9	59	---	---	150
السعودية	28.1	5.4	10.5	15	463
السودان	34.3	20.7	---	---	2 700
سوريا	20.8	14.9	---	37.1	866.3
الصومال	9.6	34.7	---	---	1 727.6
العراق	33	15.4	---	19.6	1 298.8
عمان	2.9	6.7	---	---	70.7
فلسطين	4	26.6	---	32.6	257.4
قطر	1.9	0.5	2.3	2.7	5.8
جزر القمر	0.8	20	---	---	60
الكويت	2.8	5.9	5.9	3.1	173
لبنان	4.3	6.4	---	10.4	108
ليبيا	6.4	18.2	---	18	298.5
مصر	82.5	11.9	---	22.7	3 183
المغرب	32.3	8.9	---	10.2	1 028
موريتانيا	3.5	31.2	---	44	510
اليمن	24.8	18	---	41	900
مجموع المنطقة العربية	354.8				17 638.5

ملاحظة: تعود البيانات إلى السنة المحددة أو أقرب سنة إليها تتوفّر عنها البيانات.

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية في العالم للبنك الدولي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

الجدول 15 معدل نمو صادرات الخدمات حسب الفئة والمنطقة، 1990-2011 (بالنسبة المئوية)

	العالم	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية والوسطى	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا
الخدمات التجارية								
1995-1990	8	8	9	---	---	---	---	---
2000-1995	5	7	6	---	---	---	---	4
2005-2000	11	5	8	13	18	---	---	12
2010-2005	8	7	10	6	14	9	---	13
2010	10	9	15	4	13	12	11	23
2011	11	9	13	11	19	0	10	11
خدمات النقل								
1995-1990	6	4	7	---	---	---	---	11
2000-1995	3	1	1	3	---	---	---	3
2005-2000	11	3	11	12	15	---	---	11
2010-2005	7	6	9	5	13	9	9	8
2010	16	16	19	9	20	19	19	27
2011	9	12	15	9	15	5	19	6
السفر								
1995-1990	9	7	10	---	---	8	---	---
2000-1995	4	6	7	2	---	6	---	3
2005-2000	8	2	6	9	18	15	---	10
2010-2005	6	4	7	3	9	8	15	14
2010	9	9	11	-1	1	10	25	25
2011	12	10	7	13	29	-4	9	17
الخدمات التجارية الأخرى								
1995-1990	10	11	10	---	---	---	---	16
2000-1995	7	10	9	---	---	---	---	5
2005-2000	13	8	11	15	25	---	---	14
2010-2005	10	9	15	9	19	11	---	15
2010	9	8	17	4	12	9	-9	20
2011	11	8	17	12	18	3	4	11

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2012_e/its12_trade_category_e.htm.

الجدول 16 التزامات البلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

البلد	عدد الالتزامات
الأردن	110
الإمارات	46
البحرين	22
تونس	20
السعودية	120
السودان	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)
سوريا	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)
العراق	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)
عمان	97
فلسطين	ليست عضواً في المنظمة
قطر	46
الكويت	61
لبنان	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)
ليبيا	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)
مصر	44
المغرب	45
اليمن	ليست عضواً في منظمة التجارية العالمية (بصفة مراقب)

المصدر: الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة التجارة العالمية.

الجدول 17 مؤشرات تقييد التجارة

		مجموع مؤشر تقييد التجارة	النمط 1 التوريد عبر الحدود	النمط 2 الاستهلاك في الخارج	النمط 3 المشاركة التجارية	النمط 4 حركة الأشخاص الطبيعيين
الخدمات المالية	القطاع المصرفي					
	الأردن	0.41	1.10	0.00	0.22	1.82
	لبنان	0.20	0.00	0.00	0.04	2.69
	مصر	0.85	1.49	0.00	1.03	1.07
	المغرب	1.16	1.98	3.33	0.34	0.19
	قطاع التأمين					
	الأردن	0.88	2.27	2.10	0.32	1.88
	مصر	0.50	0.00	0.00	0.62	1.55
	المغرب	1.61	3.44	3.17	0.91	0.40
خدمات الإتصالات	الاتصالات السلكية					
	الأردن	0.85	0.02	0.00	1.08	2.23
	مصر	1.22	0.64	2.05	1.36	1.81
	المغرب	0.80	0.64	2.05	0.81	0.73
	الاتصالات اللاسلكية					
	الأردن	0.78	0.00	0.00	0.67	2.66
	مصر	0.99	0.00	0.00	0.77	2.24
	المغرب	0.59	0.00	0.00	0.67	1.16
خدمات النقل	النقل البحري					
	الأردن	0.36	0.5	---	0.34	0.37
	مصر	0.55	0.75	---	0.52	0.17
	المغرب	0.59	0.5	---	0.64	0.25
	النقل الجوي					
	الأردن	0.47	0.46	---	0.49	0.36
	مصر	0.73	0.65	---	0.85	0.36
	المغرب	0.49	0.41	---	0.60	0.10

المصدر: Marouani, Mohamed Ali and Laura Munro (2009). Assessing barriers to trade in services in the MENA region, OECD Trade Policy Papers, No. 84. OECD Publishing. Available from http://dx.doi.org/10.1787/225883022037.

الجدول 18 تطوّر مساهمة قطاع الخدمات في بعض الاقتصادات العربية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	72.1	71.9	70.3	70.1	68.5	68.0	68.0	65.5	63.4	64.8	65.8	65.5
الإمارات	49.2	48.0	50.2	48.9	46.6	42.0	40.9	44.2	41.0	45.6	43.5	---
تونس	58.3	59.3	60.8	61.0	60.5	60.6	60.1	59.3	58.3	59.5	59.7	58.3
السعودية	41.1	43.5	43.4	41.1	38.3	33.5	32.0	31.5	27.4	38.0	37.7	---
السودان	37.0	38.3	37.6	39.3	39.6	40.7	42.4	42.7	41.0	48.8	46.8	47.3
سوريا	38.3	39.7	40.9	44.9	42.9	44.3	45.5	49.0	49.3	46.4	---	---
العراق	10.2	13.2	17.6	21.2	---	---	---	---	---	---	---	---
عمان	40.8	43.6	44.4	44.1	43.0	---	---	---	---	---	---	---
الكويت	40.4	45.5	50.3	48.5	---	---	---	---	---	---	---	---
لبنان	70.1	70.0	70.8	71.4	71.6	72.4	72.6	71.0	71.3	70.4	71.1	73.5
ليبيا	---	---	28.7	20.5	28.4	22.1	19.4	21.4	19.9	---	---	---
مصر	50.1	50.1	49.1	48.4	48.3	49.2	47.5	49.5	49.2	48.9	48.4	49.3
المغرب	55.9	55.8	56.1	54.7	55.1	57.1	55.9	58.9	55.0	55.0	54.9	55.0
اليمن	39.8	43.4	44.5	44.0	43.1	40.4	40.6	53.2	56.6	52.4	62.8	---
المعدل	**46.4**	**47.9**	**47.5**	**47.0**	**48.8**	**48.3**	**47.7**	**49.7**	**48.4**	**53.0**	**54.5**	**58.2**

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية في العالم للبنك الدولي.

الجدول 19

تطوّر التوظيف في قطاع الخدمات في المنطقة العربية بين عامي 2000 و2010
(بالنسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين		68.60			84.20						
مصر	49.10	50.20	51.90	50.40	48.20	47.50	46.60	46.00	45.30		
العراق					65.20		52.60	59.70	58.30		
الأردن	73.30	74.10	74.70	74.60	73.70	75.90	76.90	77.30	78.10	77.50	79.20
الكويت				81.70		76.00					
المغرب	62.80	63.80	35.50	35.90	34.70	35.00	36.30	36.70	37.20		
عمان	82.20										
قطر		59.00			56.20		55.50	45.70			
المملكة العربية السعودية	74.00	72.80	74.40				75.80	74.90	75.90	75.50	
سوريا	41.00	43.10	41.10	47.40			52.10	51.80	52.90	52.30	52.80
الإمارات العربية المتحدة	58.70					54.50			71.20		
الضفة الغربية وقطاع غزة	51.90	59.60	61.00	58.40	59.40	59.10	60.00	60.60	60.90		

ملاحظة: اللون الأخضر يشير إلى حصة متزايدة من القوى العاملة في الخدمات؛ اللون البرتقالي يشير إلى حصة مستقرة/راكدة من القوى العاملة في الخدمات؛ اللون الأحمر يشير إلى حصة متناقصة من القوى العاملة في الخدمات؛ اللون الأبيض يشير إلى عدم توفر بيانات.
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات التنمية في العالم للبنك الدولي.

الجدول 20 أنشطة الصندوق العربي في التمويل المشترك مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والدولية

	المؤسسات	قيمة المساهمة في التمويل المشترك (مليون د. ك.)	المساهمة (بالنسبة المئوية)
1.	(أ) مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية		
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	3 572.0	32.0
	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1 146.4	10.3
	صندوق أبوظبي للتنمية	295.5	2.6
	الصندوق السعودي للتنمية	491.9	4.4
	البنك الاسلامي للتنمية	850.8	7.6
	أوفيد (صندوق الأوبك للتنمية الدولية)	100.1	0.9
	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	5.0	---
	المصرف العربي الليبي الخارجي	3.0	---
	مجموع فرعي	6 464.7	57.8
	(ب) تمويل عربي آخر	525.5	4.7
2.	مؤسسات التمويل الدولية		
	البنك الدولي	725.3	6.5
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	54.3	0.5
	البنك الأفريقي للتنمية	652.1	5.8
	مجموع فرعي	1 431.7	12.8
3.	الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية	2 754.4	24.7
	الإجمالي	11 176.3	100.0

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، http://www.arabfund.org/Default.aspx?paged=I46

الجدول 21 شبكة الطرق في البلدان العربية

البلد	مساحة البلد (ألف كم²)	طول شبكة الطرق بالكيلومتر				ما يخص الكيلومتر المربع من مساحة البلد من طول شبكة الطرق (كم)	نصيب كل ألف فرد من شبكة الطرق (كم)	طرق كل بلد من إجمالي شبكة الطرق العربية (بالنسبة المئوية)
		طرق رئيسية أسفلتية(أ)	طرق ثانوية وأخرى (ممهدة ومعبدة)(ب)	(ج)	أ ÷ ج (بالنسبة المئوية)			
الأردن	89	3 202	4 492	(1) 7 694	42	0.09	1.4	1
الإمارات	84	4 030	-	(2) 4 030	100	0.05	0.9	0.5
البحرين	0.7	441	3 162	(3) 3 603	13	5.1	5.1	0.5
تونس	164	4 221	14 776	(2) 18 997	23	0.12	1.9	2.5
الجزائر	2 382	78 801	30 151	(4) 108 952	73	0.05	3.4	14.1
جزر القمر	2	-	-	***	-	-	-	-
جيبوتي	23	-	8 095	***	-	-	-	-
السعودية	2 250	44 097	118 854	(3) 162 951	27	0.07	6.5	21.1
سلطنة عمان	310	16 548	25 780	(4) 42 328	39	0.14	17.6	5.5
السودان	****1 882	**7 200	-	(6) 7 200	100	0.01	0.9	3.9
سوريا	185	37 074	12 512	(1) 49 586	75	0.26	2.7	6.4
الصومال	638	-	-	***	-	-	-	-
العراق	435	11 053	29 411	(4) 40 464	28	0.09	1.5	5.2
فلسطين	6	**5 147	-	(1) 5 147	100	0.86	1.3	0.7
قطر	11	**7 761	14 968	(4) 7 761	100	0.71	0.9	1.0
الكويت	18	5 507	-	(5) 5 507	100	0.31	2.3	0.7
لبنان	11	7 700	-	(6) 7 700	100	0.7	1.6	1.0
ليبيا	1 776	47 590	35 610	(1) 83 200	58	0.05	14.1	10.8
مصر	1 002	78 641	20 960	(4) 99 544	79	0.09	1.4	12.9
المغرب	711	35 026	21 960	(4) 56 986	62	0.08	1.9	7.4
موريتانيا	1 031	2 971	-	(1) 11 066	27	0.01	4.0	1.4
اليمن	555	11 395	14 968	(4) 26 363	44	0.05	11.1	3.4
الإجمالي	**13 566**	**408 405**	**340 674**	**749 079**	**55**	**0.054**	**2.4**	**100**

(ج) = (أ) + (ب)،
** شاملة جميع أنواع الطرق.
*** غير متاح.
**** طبقاً لما ورد من مكتب التخطيط الاقتصادي في سفارة السودان (كانون الثاني/يناير 2013)
(1) عام 2006.
(2) عام 2000.
(3) عام 2004.
(4) عام 2005.
(5) عام 2003.
(6) من الإسكوا.
المصدر: الاتحاد العربي للنقل البري، 2006، إحصاءات عن شبكة الطرق في البلدان العربية.

لغة مشتركة وإرث وتاريخ حضاري وثقافة مشتركة وتجاور مكاني هو بعض ما يجمع سكان مجموعة البلدان العربية. ولكن رغم ما يتاح لهذه البلدان من مقومات التعاون والتكامل، لا تزال تواجه فرادى، تحديات العالم الخارجي ومتطلّبات العصر المتزايدة، في ظل مخاطر جسيمة، مزمنة وطارئة، تداهمها وهي في مهب التشرذم والانقسام.

لقد فوّتت المنطقة العربية في الماضي الكثير من ثمار الحد الأدنى من التكامل، في التنمية الإنسانية والأمن القومي، وأضاعت فرصاً هائلة كان يمكن للتكامل العربي أن يتيحها لبناء وطن ناهض يصون الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية لكل مواطن عربي.

ويهدف هذا التقرير إلى إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة لجميع مناحي البنية المجتمعية والمبادئ القيمية، نهضة تستند إلى إحياء مبدع للثقافة العربية المستنيرة، يكون قوامها الحكم الديمقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسان في العيش الكريم والرفاه المادي والمعنوي، شرطاً للكرامة الإنسانية. والتكامل هو سبيل لهذه النهضة، به فقط يمكن للدول العربية أن تنجح في امتلاك جلّ مقوماتها من إرادة حرة، وعلم مبدع، وقدرة حقيقية لا وهمية، وحياة دائمة التجدد لا وجود حرٌ ومستقلٌ للإنسان من دونها.

ومشروع التكامل الشامل الذي يدعو إليه التقرير لا يأتي للانتقاص من مشروعات التكامل الاقتصادي التي عكفت عليها الدول العربية، وإن كان بنجاحات محدودة، منذ أواسط القرن الماضي، بل يدعو لاستكمالها وتوسيعها لتشمل جميع البنى السياسية والثقافية والتربوية فيقرّب بين نظم العمران العربية حتى تلتئم في منطقة واحدة للمواطنة الحرة العربية تمكّن كل عربي من حقوق المواطنة الكاملة في جميع بلدانها. كما أن الدعوة إلى إحياء التكامل العربي لا تأتي لتعزل العالم العربي عن محيطه الطبيعي والعالم من حوله، بل لتوطّد العلاقات الاقتصادية مع الكتل والتجمعات الأخرى خاصة في العمق الأفريقي والآسيوي للعالم العربي، ولتوثّق التفاعل مع الحضارات الإنسانية جلّها، ينهل منها ويغنيها.

ومن هنا يكون طرح فكرة التكامل مجدداً بمثابة الصوت المذكّر، الحامل الرسالة، والداعم للوعي العربي المتنامي بالحاجة إليه. واغتنام الفرص التي لا تزال متاحة لهو، على الأقل، طريق أسلم من الوقوف على أطلال الضائع منها في الآتي من الأيام.

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut
E/ESCWA/OES/2013/3
United Nations Publication
13-0135 – February 2014